

نحن الحرية

تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية
من القرون الوسطى إلى الوقت الحاضر

تأليف: جيوتري. س. فاندش
ترجمة: أحمد رمو



الهيئة العامة السنورية للكتاب

ثمن الحرية

تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية

من القرون الوسطى إلى الوقت الحاضر



الهيئة العامة السنورية للكتاب

ثمن الحرية

تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية

من القرون الوسطى إلى الوقت الحاضر

تأليف: بيوترس. فاندش

ترجمة: أحمد رمو

الهيئة العامة
السورية للكتاب

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١١م

THE PRICE OF FREEDOM

2nd Edition

A History of East Central Europe from
the Middle Ages to the present

Piotr S. Wandycz

ثمن الحرية : تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية من القرون الوسطى إلى
القوت الحاضر / تأليف بيوتر س. فاندش؛ ترجمة أحمد رمو . - دمشق :
الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١ م. - ٥١٢ ؛ ٢٤ سم.

(تاريخ العرب والعالم؛ ٤)

١ - ٩٤٠ ف ا ن ث ٢ - ٩٤٣ ف ا ن ث ٣ - العنوان
٤ - فاندش ٥ - السلسلة

مكتبة الأسد

تاريخ العرب والعالم

« ٤ »



فِي ذِكْرَى
أوسكار هاليتسكي
و

هيو سيتون - واطسن

الهيئة العامة
السنورية للكتاب



الهيئة العامة السنورية للكتاب

مقدمة الطبعة الثانية

نشر هذا الكتاب قبل عقد مضى تقريباً^(١). وفي الأعوام التي تلت، ظهرت له ترجمات بولندية، وليتوانية، وبلغارية وتشيكية، أتاحت كل منها إدخال بعض التغييرات والتصحيحات البسيطة. فعلى سبيل المثال، كان يمكن في عام ٢٠٠٠ التحقق من نتائج سقوط الشيوعية وتقييمها في أوروبا الوسطى الشرقية على نحو أفضل من عام ١٩٩٢، خصوصاً عندما توفرت مصادر جديدة. فاقضى هذا إعادة كتابة القسم الأخير، وتحديث الجداول الكرونولوجية وقائمة القراءات، وإجراء تنقيحات بسيطة في النص.

وتم إغناء الجدول الدائر حول المصطلحات الفنية (أوروبا الوسطى الشرقية، أو أوروبا الوسطى أو الشرقية) بتفسيرات واتجاهات جديدة. فانتشرت التسمية "أوروبا الوسطى الشرقية"، على نطاق واسع في الأدب، واستخدمت في بعض الحالات لتشمل ما يعرف اليوم بأوكرانيا، وبيلاروسيا، وليتوانيا، وفي الواقع لاتفيا واستونيا، أي تلك البلدان التي استقلت عن روسيا. وهناك في لوبلين مثال جيد لهذه المقاربة هو معهد أوروبا الوسطى الشرقية. وتحت رعاية هذا المعهد، ظهر عام ٢٠٠٠ كتاب تاريخ مشترك ضخم في مجلدين لأوروبا الوسطى الشرقية باللغة البولندية بإشراف ييجي كوتشوفسكي، وتأليف كل من: أن أليكسيوم، و دي بوقوا، و إي دوكرو، و ييجي كوتشوفسكي، ودجي ساصونوفيتش، وبي فاندش. وبعد فترة، ستظهر الترجمة الفرنسية التي ستنتشرها المطابع الجامعية الفرنسية في مجموعة نوقيل كليو.

(١) نستطيع القول قبل عقدين تقريباً، لأن الكتاب نُشر أول مرة عام ١٩٩٢ - المترجم.

وبدورها، حظيت التسمية "أوروبا الوسطى" بتأييد بعض الدوائر التشيكية التي تصر على أن الأراضي التشيكية كانت دائماً غربية التوجه. فيشيرون إلى أن براغ أبعد من فيينا للاحية الغرب، وهي، كبرلين، تقع تقريباً على خط الطول نفسه. ومن هنا، فإن مصطلح "أوروبا الوسطى" هو المصطلح الوحيد المناسب. واستخدام هذه التسمية أيضاً ملحوظ في الخطاب السياسي، خصوصاً بعد أن أصبحت بولندا، والجمهورية التشيكية، وهنغاريا أعضاء في حلف الناتو، وهي في طريقها إلى أن تصبح أعضاء في الاتحاد الأوروبي.^(١)

وهناك أيضاً اتجاه آخر جدير بالملاحظة. فبالنسبة إلى الذين برروا معاملة مستقلة لهذه المنطقة بسبب اشتغالها في الكتلة السوفييتية، فإن مثل هذه المقاربة الإقليمية لم تعد مبررة بعد اختفاء تلك الكتلة. وأخيراً، هناك ميل إلى معاملة كل هذه المصطلحات باعتبارها مفاهيم اصطلاحية موجودة فقط في عقول مستعمليها. وكما أن هناك كلاماً عن أمة بوصفها "مجتمعاً مُتَخَيِّلاً" (بِنْدِكْتْ أُنْدِرْسُون)، ووُضِعَ كتاب حول "ابتكار" أوروبا الشرقية في عصر التنوير، هناك بالضبط خطوة واحدة فقط لرفض وجود هويات إقليمية، أياً كانت التسمية التي يطلقها بعضهم.

ولكن هذه المناقشات كلها مهما كانت مثيرة فكرياً، فإنها لن تغير المقاربة الأساسية التي يتبناها هذا الكتاب. ومع أن المؤلف يعترف بشيء من الاعتبارية في اختيار جزء معين من أوروبا، فإنه يعتقد بأن التطور التاريخي لهذه المنطقة ومسألة شخصيتها الهامشية أو شبه الهامشية يبرران مقارنة إقليمية. ومهما يكن، فإن المسار الحالي للأحداث (على سبيل المثال، ظهور جماعة فيسيغراد) أظهر بوضوح أكبر تميز البلدان التي ندرسها في هذا المجلد، وشدد على الاختلاف بينها وبين بلدان البلقان، ناهيك عن روسيا.

(١) انضمت هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي في فترة لاحقة - المترجم

m

هذا الكتاب دراسة استطلاعية لتاريخ أوروبا الوسطى الشرقية الحديث ومحاولة لكتابته. إن العبارة "مقاربة إقليمية" هي عبارة تعني حمل القارئ إلى أبعد من نطاق التواريخ الوطنية التي يمكن أن تكون، ضيقة، ومعزولة وأثنية، وكانت كذلك أحياناً. أما تاريخ إقليمي مقارن فيحاول تذليل هذه العقبة عن طريق إظهار أوجه الشبه والاختلاف ونشر التواريخ القومية على لوحة أكبر.

تركز هذه الدراسة، التي تزودنا بالحد الأدنى الضروري من المعلومات الحقيقية - في النص، والجدول الكرونولوجية، والفهرس، على التيارات الواسعة والقضايا الأساسية. وغالباً لا تستطيع أن تقدم أجوبة مرضية للأسئلة التي تُطرح؛ وتلاحظ القضايا الخلافية ولكن لا تقدم حلاً لها. ومع ذلك، فإن هذا الكتاب، الذي يصلح مدخلاً إلى المشكلات المعقدة في الماضي والحاضر، سيققق هدفه إذا أثار شهية القارئ، وشجعه على رفض الرواسم والغوص إلى حد أعمق في تعقيدات المنطقة.

نستخدم هنا المصطلح "أوروبا الوسطى الشرقية" في الإشارة إلى بوهيميا/تشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولندا. وفي عرضنا لتواريخ هذه البلدان، نركز على الدول، حتى وإن كان هناك انقطاع في استمرارية كيان الدولة. ومع أن الدول الثلاث كانت تاريخياً متعددة القوميات، فإننا نركز على الدولة أو القومية الحاكمة، بينما نعامل القوميات الأخرى على ضوء علاقتها بتلك الدولة أو القومية.

أدى التعدد الإثني وتغير حدود الدول إلى مشكلات لغوية مزعجة يحتمل أن تربك القارئ. فعلى سبيل المثال، تختلف أسماء البلدان إلى حد بعيد اعتماداً على عصر معلوم. فكيف يدرك المرء أن التسميات بوجوني (هنغارية)، وپرسبيرج (ألمانية)، وبراتسلافا (سلوفاكية) هي أسماء لمدينة واحدة؟ وأي تسمية منها يجب أن نستخدم في كامل هذا الكتاب لكي لا يُتَّهم بأنه خارج الزمن أو متحيز؟ وهل التسمية فيلنيوس اللتوانية، أو فيلنو البولندية، أو فيلنا الروسية ملائمة أكثر؟ وتطرح البلدان السكسونية في ترانسلفانيا، بأسمائها المختلفة، الألمانية والرومانية والهنغارية، مشكلة مزعجة بوجه خاص. وفي أكثر الحالات لا نجد حلاً، وبالتالي يكون التضارب حتمياً. هنا حاولنا، على الأقل، العمل ببعض القواعد. فاستخدمنا الشكل الانكليزي أو الذي يحمل صفة انكليزية في حالة وجوده. وهكذا أصبح لدينا كراكو بدلاً من كراكوف، وبراغ بدلاً من براها. واحترمنا إلى أبعد حد ممكن اللغة الرسمية للدولة التي كانت قائمة آنذاك. هذا يعني أنه في بوهيميا اقتضى استخدام الأسماء التشيكية ثم الألمانية للقرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر؛ وفي هنغاريا، الهنغارية واللاتينية؛ وفي كرواتيا، الكرواتية واللاتينية؛ وفي ليتوانيا، البولندية والبييلوروسية/الأوكرانية، واللاتينية. وفي حال كان استخدامنا للاسم الألماني لبلدة أو مكان أقل تكراراً مما يمكن أن تبرره القاعدة أعلاه، فإن السبب يعزى غالباً إلى أن الاسم الألماني أصبح رمزاً للألمنة germanization مدروسة. ولا بد من الاعتراف بوجود مشكلات، وواحدة منها دانتزيغ أو غدانسك.

وبمعنى ما، تُختصر المسألة في تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية إلى مسألة وجود أو عدم وجود استمرارية. فإذا كانت الانقطاعات مميزة أكثر، كانت الاستمرارية أساسية أكثر. وهناك أيضاً مسألة الجذور. ونقدم فقط مثلاً واحداً. فسلوفاكيا لم تكن موجودة ككيان، أو إدارة أو خلاف ذلك على مدى معظم تاريخها. وكانت تماثل فقط عدداً من المقاطعات في هنغاريا العليا حيث

يعيش السلوفاك. ومع ذلك، فإن تجاهل الجذور السلوفاكية عن طريق رفض استخدام المصطلح سلوفاكيا قبل القرن العشرين يبدو غير مقبول. وأسماء الحكام عموماً تعطى في شكل انكليزي الصفة أو بترجمتها الانكليزية. وهكذا يصبح لدينا جون John بدلاً من يان Jan، و ستيفن Stephen بدلاً من استفان István، و ونترل بدلاً من فاتسلاف Václav. وتبدو في شكلها الأصلي فقط أسماء لا يوجد لها مكافئ انكليزي مثل بوليسواف Boleslaw. وتُكتب أسماء جميع الأشخاص الآخرين في شكلها وتهجئتها المحليين، مرفقة بالعلامات الصوتية التي توضع فوق أو تحت بعض الأحرف. ومع ذلك تبقى بعض المشكلات قائمة، وخصوصاً مع الشخصيات التاريخية الكرواتية - الهنغارية أو البولندية - الليتوانية مثل زرينسكي Zrinski/زريني Zrinyi أو جوجيلا Jogaila/ياجيلو Jagiełło. هذا كله جعل طباعة المخطوطة أكثر صعوبة، وأنا أقدر عالياً خبرة توماس فلورانس وإنجازه في إنتاج النسخة النهائية. وأعبر عن شكري لإعطائه إيه وتتي جريسوولد من الجامعة لتغطية كلفة الطباعة.

وأثناء سعيي للتغلب على عديد المشكلات المرتبطة بالتاريخ الإقليمي الذي يشمل عدة قرون، توجهت لطلب المساعدة من عدد من الزملاء المؤرخين الذين كانوا طيبين بما يكفي لقراءة أجزاء عديدة من المخطوطة قراءة نقدية. وأود أن أشكر إيفو باناتس، زميلي في بيل، وجوزيف أندجيه جيروفسكي من الجامعة الياجيلونية في كراكوف، و شين هفرانيك من جامعة شارل في براغ، وأنتوني مونتشك من جامعة وارسو. وأشعر بأنني مدين بالشكر خصوصاً لاستفان ديك من جامعة كولومبيا الذي قرأ بصبر لا يكل المخطوطة بالكامل، وقدم نقداً قيماً وتعليقات بعيدة النظر. وأشكر أيضاً ليشيك كوشينسكي من جامعة ألبرتا الذي لولا مساعدته لما كانت الخرائط التاريخية ممكنة. والعمل الخرائطي هو عمل جيف لستر. ومع اعترافي بكل

هذه المساعدة، أضيف أنني وحدي أتحمل مسؤولية الأخطاء، والإغفالات، وسوء التفسير.

أهدي هذا الكتاب إلى اثنين من المؤرخين من أوروبا الوسطى الشرقية يستحقان تقديراً خاصاً، هما: أوسكار هاليتسكي، الذي جعل منه أصله الليتواني، ونشأته الفيينية، ووطنيته البولندية مواطناً عظيماً من أوروبا الوسطى الشرقية؛ وهوغو سيتون - واطسن، الذي جعل منه اهتمامه الطبيعي والموروث في المنطقة ليس فقط "مسافراً كشافاً" كأبيه، لكن ترجماناً لأوروبا الوسطى الشرقية لدى الغرب. كان الرجلان مختلفين إلى حد بعيد في وجهة النظر والمزاج، ولكن تشاطرا صفة مشتركة: كانا عالمين وسيدين ماجدين.

نيو هافن ١٩٩١

الهيئة العامة
السنورية للكتاب

مدخل: ماذا في التسمية؟

إن أوروبا الوسطى الشرقية منطقة مهمة إلى حد بعيد. وإذا استثنينا اهتمام الاختصاصيين، فإنها لا تحظى بالكثير من الاهتمام العام. ويبدو تاريخها معقداً ومربكاً؛ ويُنظر إليها بوصفها خليطاً من القوميات المزججة بأسماء لا يمكن لفظها. وهذا التاريخ ليس غريباً بما يكفي لإثارة الفضول ولا مألوفاً بما يكفي لتسهيل الفهم. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أهميته. فقد بدأت في هذه المنطقة حربان عالميتان، وكذلك حرب باردة. وبدت عبارة الجغرافي البريطاني أنثس ماكندر، "من يحكم أوروبا الوسطى الشرقية يحكم المنطقة الوسطى، ومن يحكم المنطقة الوسطى يحكم العالم"، نذير شؤم في أيام الهيمنة السوفييتية. وبالنسبة إلى الكثير من المراقبين، كانت حركة التضامن البولندية، التي ظهرت فجأة في الأفق، واحداً من تلك الأحداث التي تصوغ تاريخ العالم. فانهيار الشيوعية في أوروبا الوسطى الشرقية وتحولها غير المسبوق إلى الحرية السياسية والاقتصادية حمل معه آمالاً وأخطاراً بعيدة المدى.

وهكذا لا يستطيع المرء الاكتفاء بمعرفة سطحية وغير متكاملة لأوروبا الوسطى الشرقية، التي ظهرت استجابة لعناوين الأخبار. فالتبصر الحقيقي يحتاج إلى منظور تاريخي، وإدراك لما هي عليه هذه المنطقة في الواقع. والمصطلح "أوروبا الوسطى الشرقية" مصطلح تحكيمي، نشأ من الحاجة إلى تحديد المنطقة التي ليست غربية كلياً ولا شرقية كلياً، ولكن تمثل "منطقة متوسطة" أو "أراضي واقعة في الوسط"، كما عنون بعض المؤلفين

أعمالهم المتصلة بالموضوع. وقد اقتبسنا المصطلح من الجغرافيا، مع أن الحياطات الصحيحة للمنطقة لن يتفق عليها لا الجغرافيون ولا السياسيون. واستخدم التعبير "أوروبا الوسطى الشرقية" لكامل المنطقة الواقعة بين بحر البلطيق، والبحر الأدرياتي، وبحر إيجه، والبحر الأسود (المحاطة بكتلتين إثنين، ألمانية وروسية)، أو بعض الاختلافات عنها، أو لـ "المناطق المركزية" فيها، إذا استخدمنا عبارة تيموثي چارتون آش، أي بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا. وكتابنا هذا يهتم بهذه البلدان الثلاثة.

خضعت حدود هذه الدول لتقلبات واسعة المدى خلال الحقب التاريخية. فكانت تتسع وتتكمش، وتضمنت في أوقات مختلفة ما يعرف اليوم بليتوانيا، وبيلاروسيا، وأوكرانيا، إضافة إلى أجزاء من يوغوسلافيا ورومانيا. ولا بد أيضاً من الاعتراف بالمكانة الخاصة التي كان يحتلها البيت النمساوي، أو أسرة هابسبورج، في هذه المنطقة والتورط فيها.

إن مفهوم "أوروبا الوسطى الشرقية" مفهوم حديث. فلأمد طويل، لم يكن هناك تمييز بين غرب أوروبي وشرق أوروبي. وفي العصور القديمة، كان العالم الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يختلف عن شماله: حضارة تراقفها بربرية. وعلى الرغم من وجود امبراطورية رومانية، غربية وشرقية، خلال القرون الوسطى، فإن المعاصرين لم يفكروا بلغة تقسيم غربي-شرقي. ولم يبرز هذا الانقسام الثنائي إلى الواجهة إلا في سياق الجدل الذي نشب في القرن التاسع عشر في روسيا بين محبي الغرب ومحبي السلافية. وفي وقت لاحق، تبنى الكثير من المؤرخين معياراً ثقافياً دينياً لتبرير هذه المقاربة الثنائية لماضي أوروبا. وقد حدد الإرث اليوناني البيزنطي الأورثودوكسي تطور جزء واحد من القارة؛ بينما ميزت الجزء الآخر الحضارة الألمانية الرومانية، سواء كانت كاثوليكية أو بروتستانتية. ولكن ماذا عن المنطقة التي تنتمي من حيث الدين

والثقافة إلى الغرب، مع أنها كانت عادة تعتبر جزءاً من أوروبا الشرقية؟ إن بعض الغموض في المصطلحات سيصبح واضحاً بمرور الوقت.

وفي الواقع، أصبح مصطلح "أوروبا الشرقية" بعد الحرب العالمية الثانية، مترادفاً مع الكتلة السوفييتية. وأكثر من ذلك، إن استقلال هذه المنطقة عند استقبال الاتحاد السوفييتي، إذا جاز التعبير، مشروع تاريخياً. وبدا كما لو أن هذه الأراضي، العاجزة عن الوقوف وحدها، قد حققت قدرها في أن تصبح جزءاً من امبراطورية شيوعية يقودها الروس. كان هناك حديث حول "روابط عضوية" بين موسكو وجيرانها، وبدأت الشيوعية طريقاً نحو تحديث هذا الجزء من أوروبا. وفي أواخر ثمانينيات القرن الماضي فقط اعتُبرت المنطقة منطقة "ركود مشترك كبير"، على حد تعبير جوزيف روتشيلد، وفُهمت الهيمنة السوفييتية بوصفها فوضى وعدم استقرار.

وجاء المؤرخ البولندي الذي يعلم في الولايات المتحدة، أوسكار هاليتسكي، بتصور جديد، وكان يعارض مصطلح أوروبا الشرقية الذي يميل إلى طمس التمييز بين المنطقة وروسيا. ونشر ذلك التصور في كتابين له في خمسينيات وستينيات القرن الماضي: التخوم الحدودية للحضارة الغربية و حدود وتقسيمات التاريخ الأوروبي. فقد افترض تقسيماً رباعياً لأوروبا يكمن في المصطلحات التاريخية: غربية، ووسطى غربية، ووسطى شرقية، وشرقية. ولا شك في أن المصطلح "وسطى شرقية" كان متعباً، ومع أن الكثير من العلماء عدّوه صحيحاً، فإنه لم يستطع التغلب على مصطلح "شرقية" الأكثر شيوعاً، الذي جعلته الحرب الباردة أكثر تداولاً. وقد أعيد تعريف مصطلح هاليتسكي وتطويره بعد حوالي عشرين سنة من قبل العالم الهنغاري جينو شنتس، الذي أسقط كتابه المناطق التاريخية الثلاث لأوروبا المكون الشرقي الأوسط. وفي الوقت نفسه تقريباً، بدأ المفكرون التشيكوسلوفاك،

والبولنديون، والهنغاريون: ميلان كونديرا، وتشيسلاف ميوش، وجيورجي كونراد، الذين يعيشون غالباً في الغرب، بنشر تسمية أخرى، "أوروبا الوسطى"، لأن التسمية "شرقية" كانت تتضمن اعترافاً بالانفصال القسري للمنطقة عن أوروبا. فاحتج كونديرا على هذه "المعجمية الغادرة" وأصر على أن "أوروبا الوسطى مثلت قدر الغرب".

وبالفعل، انتسبت بوهيميا (تشيكوسلوفاكيا فيما بعد)، وهنغاريا، وبولندا إلى الحضارة الغربية. فالمسيحية وكل ما يمثلها جاء إليها من روما، أو بمعنى آخر، كان التأثير الغربي هو المهيمن والأكثر بقاء. ويجب أن نتذكر طبعاً أن بيزنطة كانت قد بدأت هداية هذه المنطقة بواسطة بعثة قسطنطين (كيريل) وميثوديوس التبشيرية إلى مورافيا في أواخر القرن التاسع، وأن تأثير المسيحية الشرقية في بوهيميا، وهنغاريا، وكرواتيا، وأجزاء من بولندا كان أيضاً مهماً في مطلع القرون الوسطى. وعلى الرغم من تعرض بلدان أوروبا الوسطى الشرقية لهذه التأثيرات في فجر تاريخها، فإنها أصبحت جزءاً من الغرب. فقد تشكلت بواسطة كل التيارات التاريخية الكبيرة وخبرتها: النهضة الأوروبية، والإصلاح الديني، وحركة التنوير، والثورتين الفرنسية والصناعية. واختلفت إلى حد مؤثر عن الشرق، كما تجسد بمسكوفيا - روسيا، أو الامبراطورية العثمانية التي حكمت البلقان لعدة قرون. "إذا كانت روسيا أوروبية"، كتب المؤرخ الروسي البارز في جامعة ييل، جورج فيرنادسكي، "فهي كذلك جزئياً فقط". فالأوتوقراطية المسكوفية وتبعية الكنيسة للدولة كانتا غريبتين عن التقليد الغربي. والنظام العثماني أيضاً كان قائماً على الإسلام. فلا عجب في أن هنغاريا وبولندا التاريخيتين، اللتين تتاخمان الأراضي المسكوفية والعثمانية، كانتا تعذّان نفسيهما، واعتبرهما الآخرون، حصناً للمسيحية. فحدودهما الشرقية تؤشران حدود أوروبا.

ومع ذلك، من الخطأ تصور أن هذه الحدود كتيمة ولا يمكن اختراقها. فالـ "أراضي التخومية للحضارة الغربية" أو أوروبا الوسطى الشرقية كانت تمثل تقاطعاً للطرق الثقافية. والتأثيرات التي ذكرناها أعلاه للعالم البيزنطي الشرقي بقيت حاسمة في الحدود الشرقية الواسعة للدول البولندية والهنغارية مثل بيلاروسيا، أو أوكرانيا، أو ترانسلفانيا. ولكن كان هناك تأثير أكبر فيها. ففي الوقت الذي بدا أن الهنغاريين والبولنديين هم الحماة الأكثر إخلاصاً للمسيحية (اقرأ "الغرب")، كانوا يعانون من شرقنة Orientalization مهمة لثقافتهم. حتى لباسهم الوطني كان مديناً إلى حد بعيد للتأثيرات العثمانية.

ما دام مفهوم الخط الفاصل الكتيم في الشرق لا يمكن الدفاع عنه، فإن استعمالنا لمصطلحات "غربي" أو "أوروبي غربي" يمكن أن يحتاج إلى كلمة توضيح. فعندما نتكلم عن الغرب، فنحن نفكر عادة ببلدان متقدمة ثقافياً واقتصادياً كفرنسا وانكلترا، لا ببلدان أبعد غرباً، بالمعنى الجغرافي، كآيسلندا، أو آيرلندا، أو البرتغال. وإذا احتاج نموذج هاليتسكي و شتس (غربية، ووسطى شرقية، وشرقية) إلى تكملة بمثال آخر، يُقْتَبَس من علم الاقتصاد ويقوم علماء هنغاريون بترويجه شعبياً. ويعتمد هذا المثال على مفهوم مركز، وشبه محيط، ومحيط، ويتمتع بميزة إظهار أن البلدان التي تنتمي إلى المجموعة الوسطى الشرقية لها نظائر اجتماعية اقتصادية في الغرب، والجنوب، والشمال. وقد حاول سابقاً مؤرخ القرن التاسع عشر البولندي، يواخيم ليليفيل، إجراء دراسة مقارنة لبولندا واسبانيا.

تاريخياً، كانت أوروبا دائماً تتألف من مناطق متعددة تمثل مستويات مختلفة من التطور. وكانت تلك المناطق تتفاعل فيما بينها، البلدان الأكثر تقدماً (القلب أو المركز) تحفز تلك الأكثر تخلفاً وتتحداها. وكانت طبيعة التحدي متنوعة وكذلك كانت الاستجابة. وكانت العلاقة بوجه عام أكثر فائدة

للقلب، ولكن تحويل المحيط إلى "تبعية كولنيالية" تعمق تخلفه، لم يكن دائماً وبالضرورة ناتجاً عن هذه العلاقة. فقد كان معروفاً أن بعض أجزاء القلب تفقد شخصيتها الممتازة، في حين تكون أجزاء في المحيط قد توقفت، في ظل ظروف موالية، عن الانتماء إلى الأجزاء غير الممتازة.

ومع ذلك، من اللافت أن القلب، الذي كان عادة صغيراً إلى حد ما وكان تطوره وإنجازاته استثنائية بعدة طرق، بقي مستقراً نسبياً طوال قرون. ويقوم بعض المؤرخين، معتمدين كثافة السكان معياراً، بدراسة أجزاء من أوروبا بوصفها قلب القرن الرابع عشر: إيطاليا، وفرنسا الشمالية وجزءاً من جنوبها الشرقي، وهولندا، وألمانيا الغربية وجزءاً من جنوبها، وإنكلترا الجنوبية. فإذا نظرنا إلى الخريطة، يمكن أن نرى هذا كشرط طولاني من باليرمو عبر نابولي وأنتيرب إلى لندن. وعلى كلا جانبي هذا الشريط، سيكون هناك شبه محيط: فرنسا الجنوبية، وإسبانيا، والبرتغال، وبراندينبورغ، وبوهيميا، وهنغاريا، وبولندا. والمنطقة الأكثر بعداً عن المركز، أي المحيط، ستضم سكاندينافيا، وليتوانيا، وروسيا، والبلقان. ومنذ منتصف القرن الخامس عشر إلى أواخر القرن السابع عشر، كان القلب ما يزال يضم هولندا، وإنكلترا، وفرنسا الجنوبية، وريزلاند، في حين كانت أجزاء أخرى أكثر مدعاة للشك. وبقي شبه المحيط والمحيط إلى حد بعيد دون تغيير. وإذا أخذنا إجمالي الدخل القومي للفرد معياراً في القرن التاسع عشر، فإن القلب كان يتكون من منطقة غربية موسعة إلى حد ما إلى حيث ضُمَّت سويسرا والسويد اليوم. ويمكن رسم خريطة مماثلة للقرن العشرين.

كانت أوروبا الوسطى الشرقية، خلال كل هذه العصور، تنتمي إلى منطقة متوسطة - شبه محيط - مع أن بوهيميا كانت قريبة جداً إلى القلب، وكانت المقاطعات الشرقية من بولندا وهنغاريا التاريخيتين تشبه المحيط. فهل

يمكن لهذا النموذج، الذي ينطبق عموماً على التاريخ الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، أن يكون أيضاً مفيداً فيما يتعلق بالتطورات الثقافية؟ من الواضح أنه لا يمكن بسهولة قياس الثقافة، هذا إذا أمكن قياسها، ولكن هناك علاقة ما، ليست دائماً واضحة، بين الوضع الاجتماعي الاقتصادي والإنجازات الثقافية. فهل نشأ أكثر التيارات والحركات الثقافية الكبيرة في أوروبا في القلب؟ وهل كانت أوروبا الوسطى الشرقية بصورة رئيسة مكثفاً ومطوراً أكثر منها مبادراً؟ إنه سؤال معقد، ولكن من الخطأ اعتبار المنطقة التشيكية - البولندية - الهنغارية عضواً سلبياً في المجتمع الأوروبي، يأخذ دائماً، ولا يعطي أبداً. يجب أن لا ننسى إسهاماتها في المجال الروحي: الهسيّة في بوهيميا، ومفاهيم الحرية والدستورية في بولندا وهنغاريا، وهي نوع من مثالية متصلة عملت كمصدر إلهام للآخرين. فهل كان المؤرخ البريطاني، نورمان ديقرز، متحيزاً للبولنديين عندما رأى في بلدهم أثناء ذروة حركة التضامن "رمزاً باقياً للهدف الأخلاقي في الحياة الأوروبية"؟

باستثناء فترات معينة، كانت اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية بين القلب والمحيط تترافق بمشاعر التفوق الثقافي من جانب الغرب. وعلى الرغم من وجود استثناءات بارزة، كثيراً ما كان انكليزي، أو فرنسي، أو إيطالي، يميل إلى النظر بشيء من الدونية إلى شعوب أوروبا الوسطى الشرقية. فالتواضع غالباً ممزوج بالجهل. ومن جانبهم، كان البولنديون، والهنغاريون، والتشيكيون غالباً ما ينظرون إلى الغرب باحترام - خصوصاً فرنسا وانكلترا - لكن بمزيج من الإعجاب والحسد. كل ما هو أوروبي، مرادف للغرب، كان في نظرهم جديراً بالإطراء والتقليد. وقد وصف قائد القرن التاسع عشر الهنغاري استيفان شيشيني كسل مواطنيه وتخلفهم بأنها "خلال شرقية" يجب التخلص منها. ولكن هذا الشعور بالدونية اقتضى تعويضه، وكثيراً ما تم ذلك، بتمجيد التاريخ الوطني

والتفرد الوطني. فالبولنديون، والتشيكيون، وحتى السلوفاكيون، كلهم يشيرون في مختلف الأوقات إلى وطنهم بوصفه قلب أوروبا. ويعتبر الهنغاريون والبولنديون أنفسهم حماة الغرب. وبما أنهم يشعرون بعدم التقدير والتجاهل، نجدهم يشددون على المثاليات الروحية التي يواجهون بها الغرب المادي والمنحل. ومن الواضح أن فترات مختلفة أنتجت تفاعلات مختلفة، ولكن غموض هذه العلاقة، بما في ذلك مكون الحب - الكراهية، كان شبه دائم.

دعونا الآن نلق نظرة أقرب على ما يشكل تميز أوروبا الوسطى الشرقية. فما السمات التي تميزها عن المناطق الأخرى، وما أوجه الشبه والاختلاف داخل المنطقة، بين الهنغاريين، والبولنديين، والتشيكيين، والسلوفاكيين، وغيرهم؟ إن المفهوم الثقافي التاريخي لأوروبا الوسطى الشرقية الذي يتحد مع نموذج القلب - المحيط يشكل نقطة الانطلاق لبحثنا، ولكن ما المقاربة التي يجب أن نشدد عليها؟ هل المدخل إلى فهم تاريخ المنطقة يكمن في موقعها الجغرافي المكشوف، الذي يُحدّق البر به من كل جانب ويخضع للضغوط الخارجية؟ أو هل يبرر تنوع القوميات وتمازجها تشديداً على المقاربة الإثنية؟ أو هل يجعل النمو الاجتماعي الاقتصادي المتأخر استخدام نظرية التحديث مجزية بوجه خاص؟ مع أن ترابط هذه المفاهيم والمفاهيم الأخرى يبدو واضحاً، نرى من الضروري إطلاق كلمة تحذير. يجب أن لا تغربنا التوضيحية بتنوع العملية التاريخية وغناها في المنطقة في سبيل البحث عن مقام مشترك واحد. وكلمات المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل، وإن كانت قد قيلت في سياق آخر، تبدو هنا ملائمة أكثر. "علينا أن نتصور سلسلة من التواريخ المترابطة، تتطور في وقت واحد. وسيكون بسيطاً جداً، وكاملاً جداً إذا أمكن إرجاع الحقيقة المعقدة إلى إيقاعات نموذج واحد سائد"^(١).

(١) فرناند بروديل، البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني، المجلد الثاني (نيويورك ١٩٧٥)، ص ٣٩٢.

واضحة هي الانطلاقة المتأخرة أو التلكؤ الثقافي في تطور أوروبا الوسطى الشرقية. فقد أصبحت المنطقة جزءاً من المجتمع والحضارة الأوروبيين في القرون الوسطى فقط في القرن العاشر، نتيجة للتحدي الأول الرئيس الذي كان قادماً من الغرب، أي المسيحية. ويمكن أن يحتج أحدهم بأن تكوين مملكتي بولندا أو هنغاريا لم يكن قد تأخر كثيراً. ففضلاً عن ملكية هوغو كابيه الفرنسية، أو انكلترا إدوارد الكبير، كانت هناك مملكتا قشتالة وأراجون، وفي الواقع الملوك الألمان الأوائل، وكلها تقريباً تواجدت في الوقت نفسه. ولكن كانت تبنى على أسس قديمة. ففي أوروبا الوسطى الشرقية، ترافق تأخر معين في قبول النماذج والمعايير الغربية الأكثر تطوراً بما سماه شتس "حضارة ضحلة". وسنعود إلى هذه النقطة سريعاً.

كانت الفجوة الأصلية بين الغرب وأوروبا الوسطى الشرقية قد تضيقت إلى حد بعيد، إن لم تكن قد سُدَّت تماماً، خلال القرون الخمسة الأولى. وبعدئذٍ بدأت المسافة الاقتصادية تزداد بين منطقتي أوروبا. فقد أصبحت السمات المميزة لعلاقة قلب ومحيط ملحوظة أكثر عندما بدأت النماذج الزراعية تتباعد وتحرك الغرب نحو تصنيع بدائي. وميزت "العبودية الثانية" التطور في أوروبا الوسطى الشرقية، مع أنه يبدو واضحاً أن المؤرخين الماركسيين، في إصرارهم على الحتمية الاقتصادية، أفرطوا في تبسيط أهمية هذه العملية وحتى تشويهها. ولكن ليس هناك شك في أن الخاصية الزراعية للمجتمع في أوروبا الوسطى الشرقية أثبتت وجودها. فالفلاحون لم يحولوا أنفسهم إلى مزارعين رأسماليين، بل احتفظوا تماماً إلى القرن العشرين بنظامهم الأخلاقي ووجهة نظرهم المحافظة. ولكن يجب أن نضيف بسرعة، إنهم لم يكونوا وحدهم في ذلك المجال، وتشاطروا الكثير من هذه السمات مع الفلاحين في شبه المحيط الغربي والجنوبي: آيرلندا، أو اسبانيا، أو أجزاء من إيطاليا.

هناك ميزة أخرى للمنطقة هي أن التطورات المؤسسية كانت دائماً تسبق الواقع الاجتماعي الاقتصادي، وبوهيميا بوجه عام، كما هي الحال دائماً، كانت استثناء. وبمعنى آخر، ظهرت الأشكال المتقدمة للتنظيم السياسي أو عملت في ظروف لم تكن دائماً ناضجة بالنسبة إليها. فالديموقراطية السياسية للطبقة العليا أدت وظيفتها في بولندا في بنیان اجتماعي قديم. و في الإشارة إلى القرن التاسع عشر في ذلك البلد، يعلق مؤرخ بأن "العالم الفكري كان متساقطاً مع الغرب أكثر مما كان وضع الصناعة الـ [بولندية]^(١)". فالضيق الفكري المحدد في السياسة، والثقافة السياسية الأقل تطوراً، وغياب نموذج الإجماع (وهو أساسي في السياسة الأمريكية)، كل هذا بدا للمنطقة نموذجياً، التي كانت الفجوة فيها بين النخبة المتطورة والجماهير أكبر منها في الغرب.

بذل أنصار مقارنة التحديث محاولات مستمرة للحاق بالقلب الأكثر تقدماً بوصفها الميل، بل في الواقع القرار، الأكثر أهمية في المنطقة. حتى القومية في أوروبا الوسطى الشرقية فهمت بوصفها استجابة لتخلفها وكوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والنفسية. وعلى الرغم من الأهمية الواضحة لعمليات التحديث، فإنه يبدو أن فائدة هذه المقارنة كان مبالغاً فيها إلى حد مفرط. فالافتتان بتقدم ثابت نحو هدف التحديث (ليس من السهل دائماً تعريفه) سبب تبسيطات مفرطة، لا بل تحريفات. وهناك مثال جيد لهذا زودنا به دافع التصنيع الذي فرضه السوفييت، والذي تم تناوله بقيمته الاسمية بوصفه عملية تحديث، في حين أدى في بعض الحالات إلى إجراءات رجعية: نظام امتيازات "إقطاعي" وعمل إجباري قريب إلى العبودية. وبالمثل، فإن المحاولات لاستنتاج أوجه شبه بين التحديث في أوروبا الوسطى الشرقية وما يُعرف بالعالم الثالث، أحدثت بعض النتائج المهمة، ولكن حُجبت أوجه اختلاف عميقة جداً.

(١) J. Jedlicki، ما الحضارة التي يحتاجها البولنديون (10 w), (Warsaw, 1988).

وفي العودة إلى المشكلات الوطنية والقومية في هذه المنطقة، هناك قدر ضئيل من الشك في أنها كانت، بوجه خاص، معقدة وحادة. هل كان هذا يعزى فقط إلى العدد الكبير من الجماعات الإثنية واللغوية، والمختلطة أكثر منها في الغرب؟ لا شك في أن إيطاليا، أو إسبانيا، أو بريطانيا، أو حتى فرنسا كانت أيضاً متغايرة العناصر إلى حد بعيد، ولكن نجحت في فرض تناسق كبير على المقيمين فيها. ولهذا فإن الجزم الذي يُطرح غالباً بأن الدولة هي التي خلقت الأمة في الغرب، بينما الأمة هي التي خلقت الدولة في الشرق (ضمناً أوروبا الوسطى الشرقية) صحيح فقط في جزء منه. ولكن الدولة في بولندا أو هنغاريا قبل القرن التاسع عشر خلقت أمة، "أمة سياسية" (تشكلت بصورة رئيسة من طبقة أرستقراطية متعددة) كانت متعددة الإثنيات في الأصل، ولكنها بولندية أو هنغارية في وجهة نظرها الثقافية والسياسية. وقبل عمليات التجزئة بوقت قصير في بولندا، بدأت هذه الأمة بتجاوز شخصيتها النبيلة واتخاذ شكل أمة حديثة. والمصطلح بولندي له معنى مزدوج. فهو يشير إلى بولنديين إثنيين، ولكن كان أيضاً يستخدم لاشتمال كل القاطنين في الدولة أياً كانت خلفيتهم الإثنية أو اللغوية، بالطريقة نفسها التي تتجاوز فيها كلمة "بريطاني" الانكليز، أو الاسكتلنديين، أو الويلزيين.

في حالة بولندا، كان انقطاع كينونة الدولة من خلال عمليات التجزئة، هو الذي أفسد عملية تشكيل أمة على امتداد الحدود الغربية. وكانت النتيجة تطوراً نحو مفهوم مختلف للانتماء القومي، ملون بوجهة نظر رومانتيكية، فُهمت بمعنى الإثنية والمعايير الثقافية واللغوية. فشجعت نهوض أو انبعاث أمم إما لم يكن لها يوماً كيان دولة خاص (السلوفاك) أو فقدت ذلك الكيان منذ القدم. وبذلك المعنى، لم تكن الشخصية المتعددة الإثنيات لبولندا، أو هنغاريا، أو بوهيميا التاريخية، هي التي حملت المسألة القومية إلى الواجهة بقدر ما حملها كيان الدولة المنقطع.

وأضيفت التغيرات الحدودية، التي تكررت في القرن الأخير أكثر من السابق، إلى شعور متنامٍ بالحيرة. ف شخص وُلِدَ في أنغفار حوالي عام ١٩٠٠ شب في مملكة هنغاريا النمساوية (وبصورة أكثر دقة في الجزء الهنغاري)، ولكن في عام ١٩١٨ وجد نفسه مواطناً تشيكوسلوفاكياً، وبلدته الوطنية تسمى أوزهورود. وفي عام ١٩٣٩، عاش بضعة أيام في دولة أوكرانيا الكرواتية ليصبح مرة أخرى مواطناً هنغارياً. ومنذ الحرب العالمية الثانية، كان مواطناً سوفيتياً. ولكن، بالمعايير الإثنية، ربما كان أوكراينياً، أو هنغارياً، أو ألمانياً، أو يهودياً.

إن التمييز بين المواطنة والقومية، غير المعروف على الأغلب في البلدان الناطقة بالانكليزية والفرنسية، أصبح أساسياً في أوروبا الوسطى الشرقية. علاوة على ذلك، وقفت الدولة غالباً بالتضاد مع المجتمع والعكس بالعكس. وعلى الرغم من وجود مجتمع مدني كان دائماً سمة مميزة للحضارة الغربية، فإن المجتمع المدني في منطقة أوروبا الوسطى الشرقية اكتسب ثلوثاً قومياً قوياً. كان هذا، إلى حد بعيد، نتيجة لفترات الحكم الأجنبي. فكان المجتمع المدني، المعزز بالثقافة الوطنية، الدعامة الأساسية للهوية القومية التي كثيراً ما تعرضت للخطر من قبل حكام أجانب أو دولة أجنبية. ونتيجة لكل هذا، أصبح المجتمع المدني هو المدافع الرئيس عن الانتماء القومي، حيث دافع تقليدياً عن التعددية وعن استقلاله ضد المعتدين على الدولة، وبذلك المعنى اعتبر الضامن الأكثر ثقة للفرد في أوروبا الوسطى الشرقية. وأدى هذا إلى تجانسية وتعصب باسم موقف مشترك ضد القوى اللاقومية أو المعادية للقومية. وأطلق مؤلف بولندي على هذا تسمية عقلية الحصن المحاصر.

نتج توقف كيان الدولة من أحداث رضية كالهزيمة الهنغارية في معركة موهاج عام ١٥٢٦، أو خسارة معركة الجبل الأبيض في بوهيميا عام ١٦٢٠، أو عمليات تجزئة بولندا في الأعوام ١٧٧٢، و١٧٩٣، و١٧٩٥. وقد أدى

أول هذه الأحداث إلى تقسيم ثلاثي لهنغاريا استمر حوالي مئة وخمسين سنة. والحدث الثاني عرّض للخطر البقاء الحقيقي للأمة التشيكية. والحدث الأخير محا الكومونويلث البولندي الليتواني من الخريطة السياسية لأوروبا. فقد تمت تجزئة الأراضي البولندية، على مدى أكثر من مئة وعشرين سنة، بين النمسا، وروسيا، وبروسيا (ألمانيا). وهكذا كانت مشكلة الاستمرارية أو انقطاعها القضية الرئيسية في تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية، وهي مميزة للمنطقة.

إذا كانت الأمم في هذا الجزء من العالم أقل عددياً من بعضها في الغرب، لا منها كلها بأية حال، فإن هذا لم يكن مشكلة في حد ذاته. فهولندا لم تكن دولة كثيفة السكان، وبروسيا عندما بدأت توسعها السياسي كانت بلداً صغيراً. ولكن شعور التشيكيين بكونهم أمة صغيرة أصبح حاداً في القرن التاسع عشر؛ والهنغاريون على التوالي وصفوا أنفسهم بأنهم أمة صغيرة معزولة بين خصوم أقوياء وكانوا يشيرون إلى دولتهم بوصفها امبراطورية. والبولنديون وحدهم، حتى في أكثر لحظات تاريخهم حلقة، لم يعتبروا أنفسهم أمة صغيرة. فمن المشكوك فيه إذاً أن تكون القلة في حد ذاتها هي التي أدت إلى ظهور دول متكتلة كبيرة أو روابط ميزت المنطقة في الماضي. اثنتان منها، بدأتا على شكل اتحادين عائليين أساسهما الزواج هما: مملكة هابسبورج والكومونويلث البولندي الليتواني، لعبتا دوراً مهيمناً في أوروبا الوسطى الشرقية عدة قرون. كان الكومونويلث في الواقع جمهورية يرئسها ملك وتماسكت بواسطة الأمة السياسية المتعددة الإثنيات التي كانت تقيم فيها سلطة حقيقية. ومملكة هابسبورج، التي شملت بوهيميا وهنغاريا من ١٥٢٦ حتى ١٩١٨، كانت، إلى حد بعيد، تقوم على أساس الولاء للأسرة الحاكمة.

وهناك سمة أخرى فريدة تقريباً لأوروبا الوسطى الشرقية، بقدر ما يتعلق الأمر بالمقياس، هي وجود أناس محليين من الألمان واليهود والتفاعل معهم. فمعظم التاريخ التشيكي، كما قال أحد العلماء الكبار، فرانتسيك

بالاتسكي، يدور حول مسألة المواجهة والتعاون بين الألمان والتشيكيين. وبالفعل، فإن الخصومة والتعايش بين الألمان والتشيكيين رافقتا معظم التطورات منذ مطلع القرون الوسطى حتى طُرد الألمان نهائياً من تشيكوسلوفاكيا إثر الحرب العالمية الثانية. والتأثير الألماني في البولنديين، مع أنه لم يكن واضحاً تماماً، فإنه كانت له أهمية كبيرة. ولكن طبيعته غالباً كانت تميل إلى سوء التفسير. فالكثير من البولنديين كانوا يشددون على الخصائص الوحشية والجشعة لـ "الدافع إلى الشرق" لدى التوسعيين الألمان. وكان الألمان يميلون إلى التشديد على رسالتهم التمدينية في أراضي السلافيين المتخلفين. وكان الواقع أكثر تعقيداً. فقد انطوى على صراع وتعاون، وقمع ومساعدة، نتيجة للسياسات الألمانية في الألمنة والبولنة Polonization. ولكن الحالة الهنغارية اختلفت من جديد. هنا كانت جماعات كبيرة من المستوطنين الألمان الذين كانوا يتمتعون بمكانة استقلالية خاصة، كما في ترانسلفانيا، ويحتفظون بهويتهم. وفي فترات معينة، كانوا، في الواقع، يشكلون الطبقة الوسطى في البلد (كان هذا صحيحاً على نطاق أضيق في بولندا)، ويؤثرون في التحول الاقتصادي. ولعب الألمان (أي النمساويون والألمان) دوراً مهماً في عهد ملكية هابسبورج.

في حين كان الألمان جماعة تعمل داخل المجتمع، كان اليهود، في آن معاً، جزءاً من ذلك المجتمع ودخلاء عليه ويعيشون في عالم آخر، تفصلهم حواجز الدين، واللغة، والعادات. وكانت أوروبا الوسطى الشرقية على مدى قرون وطناً لأعداد كبيرة من اليهود الهاربين من الاضطهاد في مكان آخر. ففي مطلع القرن السابع عشر، كانت براغ واقعياً عاصمة اليهودية الأوروبية؛ فالكومونويلث البولندي (بولين Polin كما سماه اليهود) كان يضم أكبر جماعة يهودية في العالم. وفي القرن التاسع عشر، كان في بودابست العديد من المتقنين اليهود الأكثر فعالية، ولا يمكن إنكار تأثيرهم.

كانت العلاقة اليهودية المسيحية تبدو أقل تعاسة في أوروبا الوسطى الشرقية مقارنة بباقي أنحاء القارة. وعلى مدى عدة قرون، كانت تلك العلاقة سعيدة إلى حد معقول في بولندا قبل التقسيم، وكانت هناك فترات من التعايش المريح في كل بلدان المنطقة. فرهاب اليهود الذي كان موجوداً في كل أنحاء أوروبا كان يبدو هنا أقل وضوحاً، حتى اتخذ شكل معاداة السامية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر. وكانت أسباب هذا التطور متعددة، عامة ومحلية، سياسية واقتصادية. وبدأ فصل تراجيدي وجد خاتمته الفظيعة بالهولوكوست خلال الحرب العالمية الثانية في ظل الاحتلال النازي. واليوم بالكاد نجد أي يهودي في بولندا، ونجد القليل منهم في تشيكوسلوفاكيا، وانخفضت أعدادهم إلى حد بعيد في هنغاريا. ومعاداة السامية، التي عادت إلى الظهور في خضم التشنجات التي رافقت التحول ما بعد الشيوعية، ليس لها أسس اجتماعية اقتصادية مقارنة بمثيلاتها قبل الحرب. فليس هناك اتجاه سياسي يعترف بمعاداته للسامية. ومع ذلك، يبدو اليهود - والعبارة تستخدم بصورة فضفاضة جداً - أكباش فداء مناسبة في ظل ظروف مضطربة لصعوبة ما. فهل هي ظاهرة عابرة؟ الإجابة سابقة لأوانها.

الصعوبات ليست جديدة على هذه المنطقة، والقرون الماضية زودتنا بالكثير من أمثلتها. فتحدث كونديرا مرة عن "التجربة في تاريخ مركز جداً"، ولطف التعبير عن الكفاح الراجع، والاضطهاد، والبؤس. فأوروبا الوسطى الشرقية أحياناً تشبه مختبراً يجري فيه اختبار أنظمة مختلفة. وقد أطلق آدم أولام على المنطقة بعد فترة الحرب العالمية الثانية تسمية "مختبر الامبريالية الجديدة". وكانت بولندا، في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، توصف بأنها مختبر التغيير السياسي. وبالفعل، يمكن استخدام استعارة المختبر لمختلف الفترات في الماضي.

إن جزءاً كبيراً من تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية مفعم بأخبار الكفاح في سبيل الحرية. فالاضطهاد جاء من الخارج بسبب الموقع الجغرافي المكشوف: محيطي في حالة هنغاريا (كما اقترح المؤرخ بيتر حنك)، أو مفتوح للغزوات من الشرق والغرب في حالة بولندا، أو محاط بالأراضي الألمانية كبوهيميا. ولكن، في كل حالة أيضاً، نجد عادة عنصراً أيديولوجياً:

كانت الحرية، خلال فترة استبدادية خارجية إزاء دستورية محلية.

وكان الدفاع عن الحرية القومية يتطلب ثمناً باهظاً. فبين ١٧٩٤ و١٩٠٥، قاتل البولنديون في ست انتفاضات وفي ثورة واحدة، وتكبدوا لقاء ذلك دماً، وتدميراً للبلد، وخسارات ثقافية، وإبعاداً. صرخة حربهم "في سبيل حريتك وحريتنا" استجدت بالمضطهدين، وبدأ البولنديون كصورة مصغرة تمثل مقاتلي الحرية في كل مكان من أوروبا. وكانت ثورة الهنغاريين عام ١٨٤٨ جزءاً من ربيع الأمم الأوروبي، ولكن حذت أيضاً حذو الثورات المحلية في أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر التي تم خوضها تحت شعار "مع الله من أجل البلد والحرية". والثنم الذي دفعه التشيكيون لكفاحهم ضد الهابسبورغيين خلال فترة ١٦١٨-١٦٤٨ أثر في أجيال بالكامل وعُدَّ جزءاً من كفاح عالمي في سبيل الحرية. طويلة طبعاً، تُفهم بوصفها صفة لـ "أمة سياسية" استُبعدت منها جماهير الفلاحين. وفي الواقع، كانوا هم من دفع، بمعنى من المعاني، ثمن "الحرية الذهبية" للنبلاء. وشقت طريقها خلال القرن التاسع عشر قناعةً بأنه لا يمكن فصل الحريات الاجتماعية والسياسية. ولكن ما الذي كان أعلى قيمة، التحرير الوطني أو الاقتصادي؟ وماذا لو وجدنا هذين الوجهين للتحرير في حالة صراع، كما حدث مراراً؟ وكما هي الحال دائماً، فإن للحرية ثمناً يجب أن يدفعه بعضهم: أمة، أو طبقة، أو فرد.

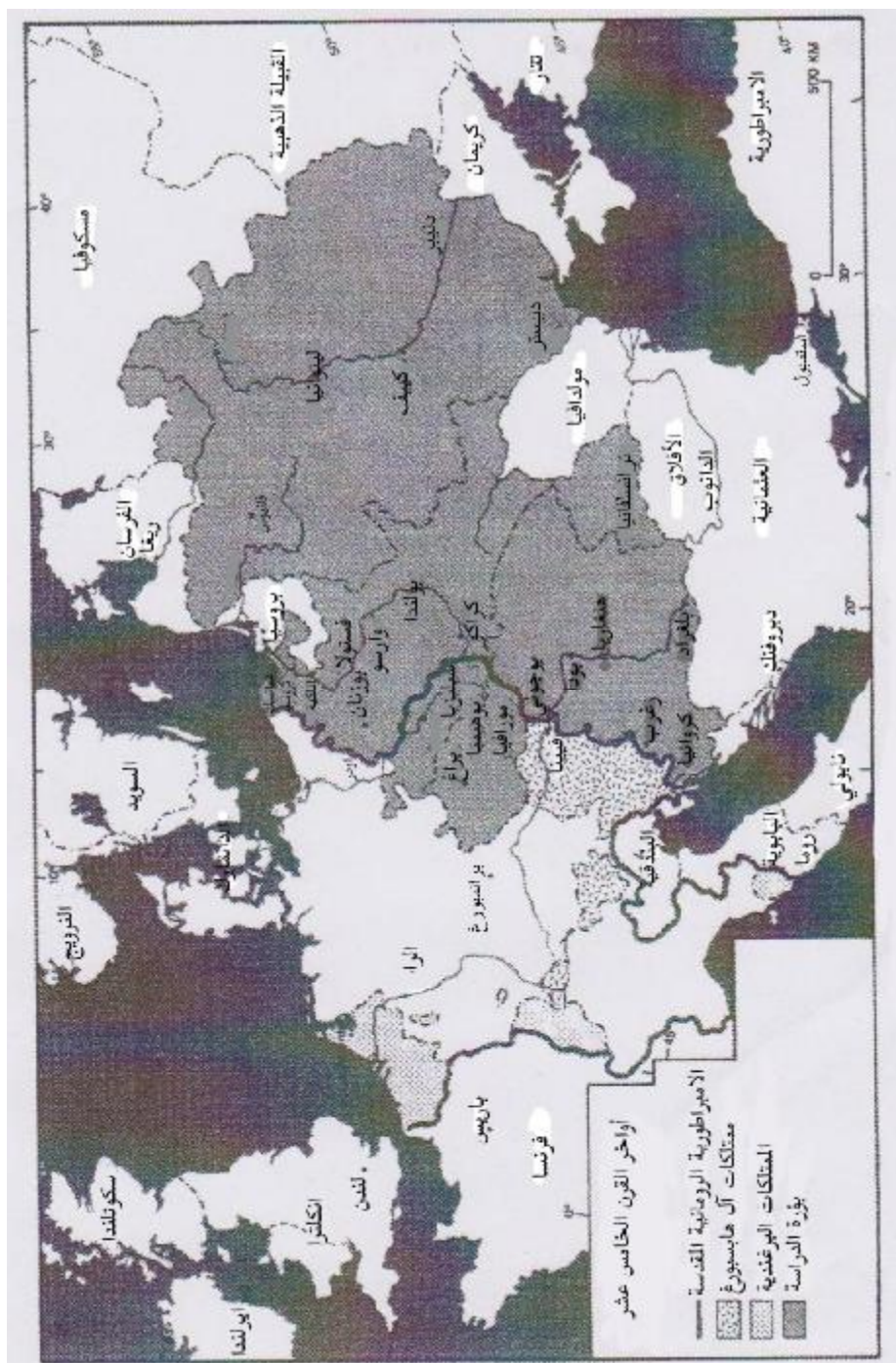
خلال سنوات الاستقلال العشرين، بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، صارت بلدان أوروبا الوسطى الشرقية مشكلة كيف تعمل لمصالحة الحرية مع السلطة. في بولندا، بوجه خاص، أصبحت مقاومة السلطة الأجنبية متأصلة جداً إلى درجة أن الخضوع للسلطة الوطنية لم يأت بسهولة. وفي تشيكوسلوفاكيا، تصارعت مركزية براغ مع المطالب الاستقلالية للسلافكيين والطموحات السياسية للألمان. وفي هنغاريا وبولندا قامت الأنظمة الاستبدادية بحماية استقلال وطني ولكن قيدت الحريات الداخلية. وأثناء كابوس الحرب العالمية الثانية، وكابوس الاحتلال الألماني النازي (وفي حالة بولندا الاحتلال السوفييتي) دُفع ثمن باهظ بسبب المقاومة الوطنية. فالحكم السوفييتي الذي تلا شكّل ربما أكبر تهديد للحرية، سواء كانت فردية، أو اجتماعية، أو وطنية. ومرة أخرى، كانت الحرية صرخة الحرب في انتفاضات ١٩٥٦ في بولندا وهنغاريا، وفي ربيع براغ عام ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا، ومرة أخرى في بولندا عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٠. وكانت أخلاقيات حركة التضامن قد قامت إلى حد بعيد على الحرية - "لكي تكون مستقلاً يعني أن تكون أنت ذاتك" أكد "أسقف حركة التضامن"، الأب يوزف تيشنر.

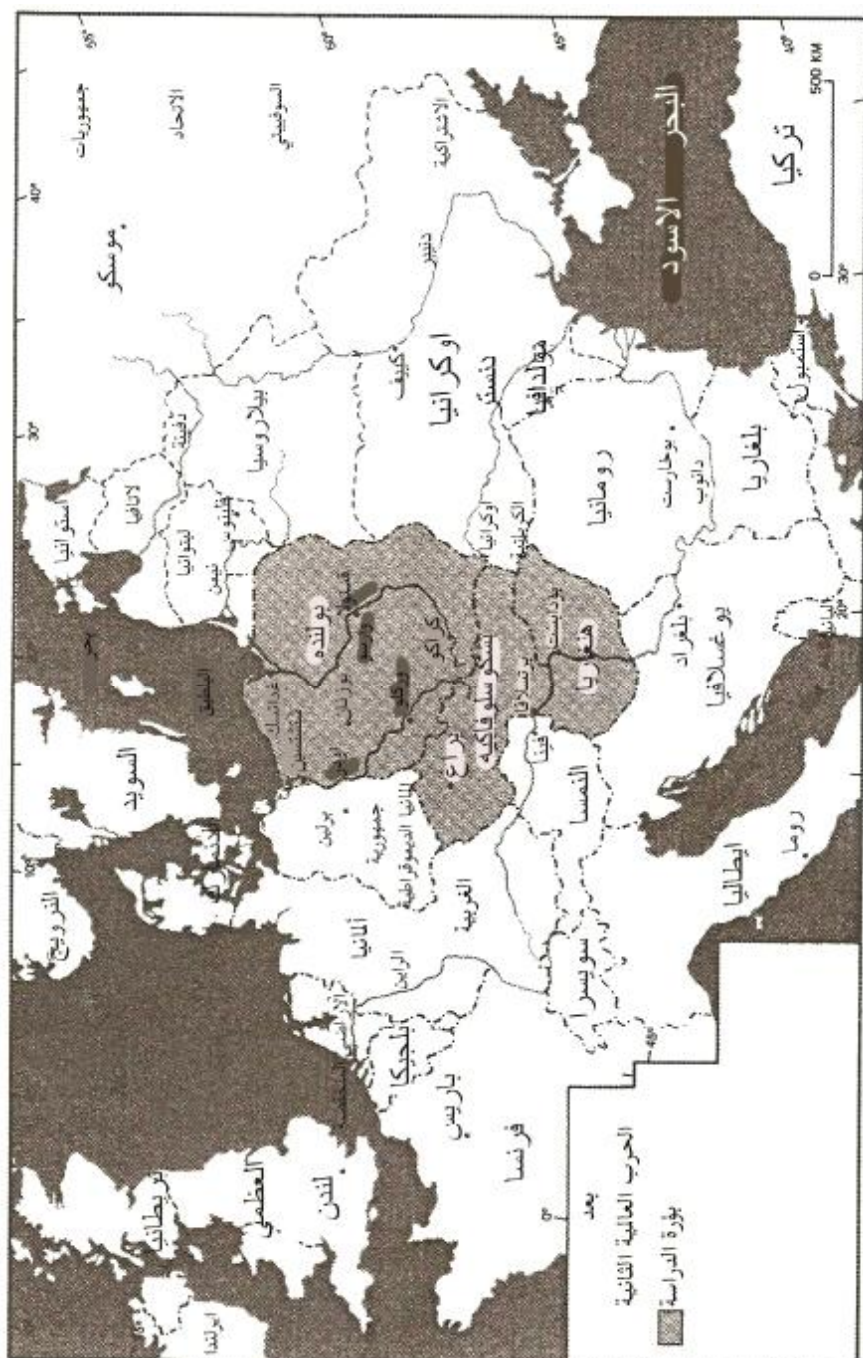
شهد عام ١٩٨٩ انهيار الكتلة السوفييتية وظهور أوروبا وسطى شرقية مستقلة من جديد. ومع ذلك كانت الحرية مرة المذاق وبدا الثمن الذي يتوجب دفعه فادحاً. واكتشفت شعوب هذه المنطقة، على ضوء الدمار الاقتصادي، والاضطراب الاجتماعي، والفساد، وتدهور المعنويات في ظل الحكم الشيوعي على مدى أربعين سنة ونيف، أن أموراً كحرية، وتعددية، وديموقراطية ليست دواء عاماً بل هي شروط أساسية لبناء واقع جديد. وتبين أن مشكلات التحول في عصر ما بعد الشيوعية، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، هي مشكلات ضخمة، وهكذا وُضع

البولنديون، والهنغاريون، والتشيكيون، والسلوفاكيون أمام ما يمكن اعتباره أصعب اختبار في تاريخهم. فهل سينجحون؟ وهل سيحاولون اجتيازه منفردين أم أنهم سيعطون معنى لمصطلح أوروبا وسطى شرقية عن طريق ممارسة تعاون إقليمي؟ وهل سيستردون مكانهم القديم أو يحصلون على مكان جديد في أوروبا، ربما أوروبا موحدة؟ المستقبل وحده سيقدم بعض الأجوبة، ولكن الماضي يمكن أن يزودنا بتوجيه ما.



الهيئة العامة
السنورية للكتاب





تركة القرون الوسطى الأصول

في العام ١٠٠٠م توسع عالم القرون الوسطى المسيحي نحو الغرب، وأخضع لسيطرته معظم السلافيين والمجريين؛ فولد الكيان الذي نسميه أوروبا. ولم يبق على الوثنية سوى شعوب البلطيق والسلاف الألبون^(١) Polabian Slaves المنقرضون عملياً. وكان التشيكيون، والكرواتيون، والهنغاريون، والسلوفاكيون، والبولنديون قد اهتموا على يد روما؛ وتم على يد القسطنطينية تنصير روس كييف (الذين انبثقت منهم روسيا الحديثة وأوكرانيا) والسلافيين الجنوبيين. وكان لهذا صدى بعيد المدى. فالتعليم الأرثوذكسي اليوناني البيزنطي يختلف إلى حد بعيد عن التعليم اللاتيني. وعلى الرغم من أن كليهما أثر في المنطقة التي نسميها أوروبا الوسطى الشرقية، فإن التأثير السائد والدائم جاء من الغرب.

كان قبول الهنغاريين والسلافيين الغربيين (البولنديين، والتشيكيين، والكرواتيين، والسلوفاكيين) للمسيحية يعني التعرض للحضارة الغربية وكل ما تتضمنه من لغة وأبجدية عالميتين (لاتينية)، وفن رومانسكي وقوطي، ومفاهيم جديدة للقانون، والاقتصاد، والحكومة. وهي حضارة اعتمدت على تركة

(١) نسبة إلى جبال الألب، لأنهم كانوا يعيشون على امتدادها - المترجم.

العصور القديمة الغنية، ولم تُدْمَر تماماً خلال العصور المظلمة^(١). هنا امتزجت العناصر الرومانية - الألمانية - السلتيّة في الريف، في حين بقيت المدن، أي مراكز الحضارة، كمقرات للهرمية الكهنوتية وضمنت الاستمرارية الثقافية. كان تحدي المسيحية هو الأول بين التحديات الكثيرة القادمة من الغرب. فكيف نجحت أوروبا الوسطى الشرقية في الاستجابة له؟ وكيف تطورت خلال القرون الخمسة التالية؟ وهل تستطيع اللحاق بالغرب؟ هذه هي الأسئلة الأساسية التي نطرحها في هذا الفصل.

كانت أوروبا الوسطى الشرقية أوروبا "حديثّة"، بمعنى أنها لم تكن يوماً جزءاً من الامبراطورية الرومانية. ومع ذلك، كان من الصعب فهمها بأنها إطار فارغ ينتظر الامتلاء بمحتوى. فشعوبها يجب أن تكون بلغت مستوى معيناً لكي تكون قادرة على قبول وامتصاص القيم التي نُقِلَت إليها ودمغها بشخصيتها الخاصة. يعترف الجميع بأن عملية التنصير كانت بطيئة. فقد استغرقت الديانة الجديدة وكل ما تمثله ثلاثة قرون قبل أن تصوغ وجهة نظر السلافيين الغربيين أو الهنغاريين وطريقة حياتهم. وكان يجب أن تكون المواجهة الأولية مثيرة، وقد حيكت الأساطير حولها. فبعض المؤرخين الإخباريين والمؤرخين الرومانسيين القروسطيين تفجعوا على خسارة بساطة السلافيين القدامى التي ضيعها أو أفسدها الغرب الألماني الإقطاعي. فقد صوّروا كأنداد محبين للحرية يعيشون في ظروف ديموقراطية بدائية. ومجدت الميثولوجيا المجرية الأسلاف المزعومين، أي الهُون، وصورت زعيمهم المروع بأنه "سيف الله"، الذي عاقب العالم بسبب آثامه.

إن معرفتنا ضئيلة حول الفترة التي تشكلت خلالها أوروبا الوسطى الشرقية. ولا نعرف سوى القليل حول الزراعة وتربية الحيوان. وفيما يتعلق

(١) تمتد العصور المظلمة من ٤٧٦-١٠٠٠ م - المترجم.

بالسكان، فإنهم كانوا يعيشون في ظروف جغرافية ومناخية أقل مواتاة منها في الغرب وكانوا أقل عدداً وكثافة.

الجدول ١ - ١ تقدير عدد السكان، حوالي ١٠٠٠ م

البلد	عدد السكان (بالمليون)	الكثافة/كم ^٢
فرنسا	٩	١٦
ألمانيا	٥,٤	١٠
الجزر البريطانية	٢,٥	٧,٩
إيطاليا	٧	٢٤
بولندا	١,٢٥	٥
هنغاريا (دون كرواتيا)	١	-
بوهيميا	١	٧,٨

المصدر: أم مالوفيست: شرق وغرب أوروبا في القرون ١٣-١٦: مواجهة
البنى الاجتماعية (وارسو، ١٩٧٣)، ص ٢٠.

حمل التطور السياسي بعض التشابه إلى مثيله في الدول الألمانية
الفرانكية في القرن السادس أو السابع، ولكن هذا حدث بعد حوالي مئتي سنة.
وكان هذا تقريباً عصرًا ذهبيًا هادئًا ومبهجًا، والأصح هو أنه كان عصر
الحديد، ويشهد على ذلك الكفاح الذي رافق بناء الدولة. والعملية الأكثر
احتمالاً هي عملية الدمج المتقدم، وغالباً القسري، للعشائر أو القبائل تحت
قيادة زعيم أو دوق. وتعتمد قدرة هذا القائد، لتحويل منظمة قبلية إلى وحدة
إقليمية، إلى حد بعيد على الحاشية المسلحة (retinue) družyna - بولندية،
družina - تشيكية، jobbági - هنغارية) التي تتجاوز الولاءات القبلية،
ويقودها الدوق نفسه، ويوفر لها المأوى، والمأكل. كانت كل الأرض نظرياً

ملكاً للحاكم dominium directum، في حين كانت الأرض المزروعة تخص المستعمل dominium utile، مع أنها لم تكن ملكاً تاماً له. ويؤكد السيطرة الدوقية على الريف نظاماً الأمكنة أو القلاع المحصنة التي يقوم فيها موظف بإدارة المنطقة المحيطة بوصفه قاضياً، وجابياً للضرائب، وقائداً عسكرياً، وعلى نحو أكثر دقة، راعياً لممتلكات الحاكم. وكان يتلقى جزءاً من نتاج الحاكم على سبيل الأجر. ونشأت حول بعض القلاع تجمعات قبل مدنية، استقر فيها الحرفيون الذين كانوا يعملون لحساب الدوق وحاشيته. وشكل المجتمع المنبثق هراً، تألفت قمته من الدوق وموظفيه وفرسانه ومحاربيه، وقاعدته من فئات مختلفة من الرجال الأحرار وأنصاف الأحرار والعبيد.

فكيف تأثر هذا المجتمع باحتكاكه بالغرب، وخصوصاً عن طريق النظام الإقطاعي وموقع الكنيسة والملك؟ قبل الانتقال للإجابة على هذا السؤال، دعونا نلق نظرة سريعة على ظهور الدول وتوطيدها في القرن العاشر. لقد سبقت بوهيميا غيرها، معتمدة على تقليد الدولة المورافية الكبرى في القرن التاسع. وتعرضت مورافيا الكبرى، التي تشمل معظم تشيكوسلوفاكيا اليوم وأجزاء من بولندا الجنوبية، للمبشرين المسيحيين من القسطنطينية (خصوصاً كيريل وميثوديوس) وتورطت في علاقة عدائية مع الدولة الفرنكية. وبعد سقوط مورافيا عند منقلب القرنين التاسع والعاشر، انتقل المركز السياسي نحو الغرب إلى المنطقة حول براغ حيث تخلص الأدواق المحليون، البريميسليديون، من منافسيهم وقادوا عملية بناء الدولة. وكان ومنتزل (فاتسلاف) - المشارك بترنيمية الميلاد - واحداً من أدواق أو رعاة بوهيميا الأوائل. وتزوجت أميرة تشيكية الدوق البولندي ميشكو الأول، وكان هذا ذرائعياً في معموديته عام ٩٦٦. عمل ميشكو، وهو أول حاكم بولندي تاريخي، على توسيع نفوذه - من القاعدة الشمالية حول غنيزنو وبوزنان التي تقطنها قبيلة بولاني - في كل الاتجاهات، بما فيها كراكوف. ويقدر الرحالة

الاسباني اليهودي، ابراهيم بن يعقوب، حاشيته المسلحة بثلاثة آلاف، وهي قوة قتالية هائلة. وكان المؤسس الحقيقي للأسرة البياسنية ، التي حكمت بولندا عدة قرون.

وعلى خلاف التشيكيين والبولنديين، كان الهنغاريون قبيلة بدوية من السلالة الفنلندية الأوغرية غزت سهل بانونيا في أواخر القرن التاسع، بقيادة أرباد، مؤسس السلالة الوطنية الهنغارية. وعلى مدى السنوات الستين التالية، دأب المجرىون على الإغارة على أوروبا الغربية، متوغلين عميقاً في ألمانيا، ولومبارديا، وحتى فرنسا. وتعرضوا لهزيمة ساحقة على يد الألمان في معركة أوغسبورغ على نهر ليخ عام ٩٥٥، أجبرتهم على الانسحاب إلى ما يعرف اليوم بهنغاريا وتحويلها من قاعدة عملياتية إلى دولة.

فهل كان الإقطاع الأوروبي هو الذي صاغ هذه الدول وعلاقاتها؟ دعونا أولاً نوضح استعمال هذا المصطلح الغامض. إذا توخينا الدقة، فإن الإقطاع يعني نظاماً يقوم فيه كامل بنية الدولة على أساس ترتيبات شخصية تعاقدية بين سادة ومسودين - ملاك وأتباع - تكون فيها الأرض هي الشكل التقليدي للمكافأة لقاء الخدمات. والتابع، إذ يضع نفسه تحت حماية المالك، فإنه يتعهد بالولاء له ويمنح أرضاً لقاء الالتزام بخدمته في الحرب وغالباً أيضاً في مجلس الإدارة والقضاء. وهكذا كانت الأرض التي يُحتفظ بها بهذه الطريقة تسمى إقطاعاً. وكان يمكن، لا بل تم، أحياناً تجزئة الإقطاع (إقطاع جزء من الإقطاع) حتى ظهر هرم إقطاعي على قمته المالك (أو الملك)، وتحتة الأتباع الرئيسون وفي الأسفل الأتباع الثانويون. هذا النظام الواضح لم يكن، بأية حال، موجوداً في كل مكان وقد تغير مع الزمن.

يستخدم مصطلح إقطاع أيضاً بمعنى عام أوسع للإشارة إلى نظام تسيطر فيه الارستقراطية العقارية وتعيش على ثمار عمل الطبقة الأدنى، أي

جماعة الفلاحين. ومع أنه كان هناك بالتأكيد فلاحون يشغلون الأرض بوصفهم مستأجرين بطريقة لا تختلف كثيراً عن مثيلتها عند أتباع النبلاء، فإن أولئك المستأجرين كانوا أساساً أرقاء وأقناناً. فكانت حريتهم مقيدة بدرجات مختلفة، وكانوا متقلين بالتزامات تسمى سكج^(١) socage في انكلترا، وسخرة corvée في فرنسا، وروبوت robot أو عبودية pańszczyzna في البلدان السلافية. وأخيراً، يستخدم الماركسيون مصطلح الإقطاع لوصف النمط ما قبل الرأسمالي للإنتاج وملكية الأرض.

وبسبب حاجات وظروف مختلفة، نفذت إلى أوروبا الوسطى الشرقية بعض أشكال النظام الإقطاعي (بمعناه الضيق)، ولكن مع تأخر ملحوظ. فالإقطاعات وُجدت، بصورة رئيسة، على المستوى الأعلى: احتفظ أدواق (فيما بعد ملوك) بوهيميا بعلاقة تبعية مع الامبراطور، ومثل هذا أيضاً كان قائماً في بعض الدوقيات البولندية. ولكن، على الرغم من بعض الاستثناءات، فإن الأرض لم يحتفظ بها على شكل إقطاعات الخدم الدوقيون الأصليون ولا الفرسان. والالتزام العسكري نشأ من الولاء للسيد، ولكن ليس في نمط تبعية نموذجي. فالفرسان في بوهيميا كانوا يهتمون بالأرض التي تكون ملكيتها كاملة (أي، الأرض الحرة allodial land)^(٢) أكثر من الإقطاعات. والهرم الإقطاعي عملياً لم يكن موجوداً، مع أن اعتماد عدد أقل من النبلاء على الملاك كان يظهر أحياناً، كما في نظام المقربين في هنغاريا. ولكن، إذا توخينا الدقة، فإن هذا النظام لم يتضمن تقليداً لمنصب أو رتبة ولم يمنح الملاك سلطة قضائية كاملة على الرجال الأحرار.

(١) تعويض معين يدفعه مستثمر الأرض إلى مالكيها دون أن تترتب عليه التزامات عسكرية - المترجم.

(٢) أرض تملك دون تعهد بالتزامات أو خدمات للسيد الأعلى - المترجم.

وظاهرة الشهامة والفروسية التي كانت ميزة في أوروبا الغربية في العصر الإقطاعي برزت أيضاً بأشكال مختلفة في حالة أوروبا الوسطى الشرقية. أولاً، كان هناك تأخير، والأصح استقبال سطحي للأشكال والعادات الخارجية. وثانياً، في حين كانت الكلفة الباهظة للدرع والجياد تميل إلى خفض عدد الفرسان في الغرب، فإن استخدام سلاح الفرسان الخفيف في هنغاريا وبولندا، الذي كان ملائماً أكثر للحرب المحلية، أسهم في نمو القوات المسلحة لهذين البلدين. وفي وقت لاحق، أدت ممارسة ترقية قرى بكاملها إلى طبقة النبلاء بسبب بسالتها العسكرية إلى حالة أصبحت فيها بولندا وهنغاريا - باستثناء إسبانيا - تمتلكان طبقة الفرسان الأكثر عدداً في أوروبا. وسنعالج تحول الفرسان إلى النبالة (التي تبلورت على شكل ممتلكات في القرن الرابع عشر أو الخامس عشر) في مكان آخر من هذا الفصل.

احتل الدين والكنيسة موقعاً مركزياً في مجتمع القرون الوسطى. فالكنيسة كانت تختلف عن المؤسسات الأخرى بسبب طبيعتها المتسامية والكونية. فقد عملت مرشداً وقائداً روحيين. وكانت تشرف على التعليم من المدارس الكاتدرائية إلى الجامعات. وأحياناً كانت تطمح في التفوق على الحكام الزمنيين، ولكن، في الوقت نفسه، كانت محتبلة، مؤسسة وكهنة مستقلين، في الهيكل الإقطاعي للسلطة السياسية الاقتصادية. في الغرب، كانت الكنيسة موجودة قبل تشكل الدول ولعبت دوراً رئيساً في إحياء الامبراطورية بقيادة شارلمان. وجاءت إلى أوروبا الوسطى الشرقية مبشرة وحاملة للحضارة الغربية، فأرهبت السلافيين والمجر بتفوقها الثقافي، وروعة طقوسها الدينية الخارجية، وفنونها التعليمية، وكمال نظام قيمها ومبادئها الحديثة. وقد تم فرض المسيحية من أعلى، وكان هذا يعني تقوية الأنظمة الملكية الفتية. وربما أثار هذا التوافق بين المسيحية والحكام رد فعل مقابل، تمثل في انتفاضات وثنية دامية في بوهيميا في القرن العاشر وفي هنغاريا في القرن الحادي عشر.

حصلت بولندا وهنغاريا حوالي عام ١٠٠٠ على منظمات كهنوتية معتمدة مباشرة على البابوية، ويوجهها أساقفة غنيزنو و إسترچوم. وأُتبعَت أسقفية براغ أولاً إلى ريجنسبورج، وبعدئذٍ إلى مينز، ولم تحصل على مركز مطرانية حتى منتصف القرن الرابع عشر. ولكن الشبكة المتطورة اللاحقة من الأسقفيات والأبرشيات كانت أكثر كثافة في بوهيميا منها في بولندا أو هنغاريا، مع أنها كانت أقل بكثير منها في إيطاليا. وتبدو العلاقة واضحة بين هذه الظاهرة والتمدين، مما سنعالجه فيما بعد.

كان التفاعل بين الكنيسة، والدولة، والمجتمع ذا طبيعة مركبة. فالحكام في أوروبا الوسطى الشرقية كانوا يسعون إلى روابط مباشرة مع روما، في حين كانوا في الوقت نفسه يسعون إلى تقييد سلطتها في المسائل الداخلية، كنسمة الأساقفة، مثلاً. وكان الأدواق أو الملوك الأوائل المؤسسون يختارون مستشاريهم من صفوف رجال الأكليروس الأعلى ويريدون أن يكون لهم رأي في اختيارهم. وعلى مستوى الأبرشية، كان النيبيل يسعى إلى حقوق رعاية مماثلة. فمحاولات الهيمنة على الهرمية الكهنوتية المبيتة في بنیان الدولة أدت إلى صدامات يمكن مقارنتها بخلاف التقليد Investiture Controversy، مع أنها لا تماثله، بين البابا والامبراطور في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وقد حصل رجال الدين على بعض الحريات والامتيازات خلال هذه الفترة في بولندا، وفي القرن الثالث عشر في بوهيميا. ولكن الملوك فيما بعد سيجددون تأكيد حقوقهم في نسمة الأساقفة. وفي غضون ذلك، تأثرت الكنيسة بالعادات المحلية، وفي ذلك المعنى تحدث المؤرخون عن فكرة folklorization المسيحية. وفي أوروبا الوسطى الشرقية، كانت الكنيسة تتأثر بالتطورات في هذه البلاد ولكن انتهت أيضاً إلى التفكير بطريقة حياتها وثقافتها.

هل يستطيع المرء أن يتحدث عن وعي قومي لدى مجتمعات القرون الوسطى في بولندا، وبوهيميا، وهنغاريا؟ يجب أن نحرص على عدم تطبيق

المفاهيم الحديثة على الماضي حتى وإن اعترفنا بوجود بعض أوجه الشبه. إن الشعور بالتميز إزاء الغرباء قديم وأساسي، والوعي "القومي" يتشكل على أساس العلاقة مع الآخرين. فقد ظهرت في القرون الوسطى عبارات مثل natio و gens^(١) مما يعطي تصديقاً للرأي الذي يقول إنه كما كانت العصور القديمة عصر المدن والامبراطوريات، كذلك عملت القرون الوسطى على إنجاب الأمم.

لا جدال في أن العبارة الغامضة natio لم تكن تعني أمة بمفهومنا اليوم. ففي المجالس الكنسية أو الجامعات، كانت الـ natio الواحدة تضم عدة جنسيات. ومعيار "الانتماء القومي" يتضمن عادة ما هو مشترك من سلالة، ولغة، وولاء سياسي، وإقليم، مع تغير اللهجات في أزمنة مختلفة. وقد استُحضر الأسلاف المشتركون في الأسطورة التي تجعل البولنديين والتشيكيين أحفاداً للأخوين ليخ و تشيخ. والتشديد على حاكم مشترك للشعب كان واضحاً من إشارات إلى أدواق التشيكيين والبولنديين، أكثر منها إلى أدواق بوهيميا وبولندا. ولكن فكرة الولاء المحلي لم تكن غائبة تماماً، لأن الحاكم كان يعتبر البلد ميراثاً له وهو الوريث الطبيعي. ولكن المسألة تعقدت بحقيقة أن كل ولد كان يمكن أن يطالب بالوراثة، أي حق البكورة (خلافة الابن الأكبر) الذي لم يكن معروفاً في أوروبا الوسطى الشرقية قبل القرن الثالث عشر. وقد تم جزئياً التغلب على هذا التعقيد عن طريق نمو مفهوم التاج الذي فصل مؤسسة منصب الملك عن متقلده الفعلي. وهكذا، كان مفهوم تاج الملكية البولندية، على سبيل المثال، عامل توحيد، قانوني وسياسي، حتى وإن تشظت الدولة إلى عدة دوقيات. فرمزية تاج القديس ومنتزل في بوهيميا وتاج القديس ستيفن في هنغاريا كانت أيضاً أكثر أهمية، والتعبير "أراضي تاج القديس ومنتزل" أو

(١) ربما تعني العبارة natio أمة، و gens قبيلة أو عشيرة - المترجم.

"أراضي تاج القديس ستيفن" كان يشير إلى أقاليم بوهيميا، ومورافيا (وفيما بعد سيليزيا)، وهنغاريا، وترانسلفانيا، وكرواتيا-دلماسيا-سلافونيا، على التوالي. عرّف مدوّن تواريخ هنغاري للقرن الثالث عشر الفرد الهنغاري بأنه تابع الملك، ومولود في البلد، ويستمد نسبه من الأرض. وبعد قرنين، شدد جيروم براغ في بوهيميا على عنصر الدين، معلناً أن الأصل، واللغة، والدين المشترك هي مقومات الأمة. وفي هذا الوقت كان هناك ميل بقصر المصطلح أمة على "أمة نبيلة" أو "أمة سياسية" مما يستبعد الجماهير الكادحة. وكان هذا تقييداً مهماً.

والظاهرة المبكرة هي الموقف الكاره للأجانب، سواء كانوا سكان دول مجاورة أو مستوطنين، وغالباً ما يقصد أنهم منافسون. فمعادة البولنديين كانت أحياناً جلية في بعض سجلات الأحداث التاريخية التشيكية والعكس بالعكس. ولم يُستثنَ الهنغاريون أيضاً. وحدثت فورات عداة متقطعة مختلفة الشدة ضد المهاجرين الألمان واليهود، وهما الجماعتان اللتان كانت علاقتهما المتبادلة مع دول ومجتمعات أوروبا الوسطى الشرقية ذات أهمية خاصة بالنسبة للتاريخ التشيكي، والبولندي، والهنغاري. أما المهاجرون الآخرون من أوروبا الغربية، كرجال الدين، أو الفرسان، أو التجار الذين جاؤوا إلى المنطقة في أوقات مختلفة وبأعداد أقل، فكان استيعابهم أكثر سهولة.

كانت أوروبا الوسطى الشرقية القروسطية، وبوجه خاص هنغاريا، متعددة الإثنيات، ولكن التعدد الإثني هنا كان تقريباً أكبر منه في الكثير من دول الغرب في تلك الفترة. فقد وجد المجرّيون المنتصرون، بصرف النظر عن الآقاريين والجبيدياي، سكاناً سلافيين يعيشون في سهل بانونيا، مع أن حجمهم الفعلي وأهميتهم كانا مثار جدل بين المؤرخين. وفي القرنين الحادي عشر والثاني عشر، توسع المجرّيون إلى مناطق الكرباتيين وأخضعوا لسيطرتهم ترانسلفانيا

وما عُرف فيما بعد بـ سلوفاكيا. واحتفظت ترانسلفانيا بشخصية ونظام مميزين وبأميرها الخاص. وفي القرن الثاني عشر، ارتبطت مملكة كرواتيا بتاج القديس ستيفن. وكانت الطبيعة الصحيحة لهذه العلاقة - اتحاد أو إلحاق - مثار جدل، ولكنها بقيت كياناً منفصلاً بحاكمها الخاص (بان ban). وهكذا كان الشعب في أراضي تاج القديس ستيفن يضم المجريين ومن يتصل بهم من السكوريين، والأفلاقيين - الرومانيين، والسلوفاكيين، والروثينيين، والكومانيين، والبيازيجيين، إضافة إلى الأرمن، واليونانيين، والغجريين. وقد اعترِفَ بالتعددية الإثنية في عبارة تنسب إلى القديس ستيفن، "مملكة بلغة وعادة واحدة هي مملكة ضعيفة وهشة"، وهي عاطفة تعكس روح التسامح أقل من الإيمان بأن جماعات متنوعة من الناس ستكون مفيدة للحاكم في عملية بناء الدولة.

استوعبت "الأمة النبيلة، إلى حد بعيد، ما كان يشكل يومها نخبة هذه الشعوب. ولكن، هل يوجد وعي وطني قومي خصوصاً بين عدد من نبلاء كرواتيا الذين لعبوا دوراً رئيساً في التاريخ الهنغاري؟ وماذا نفعل بشأن الملك الهنغاري "القومي" ماتياس كورفينوس الذي كان نسبه رومانياً من ناحية الأب وصربياً من ناحية الأم، والذي لم تحتوِ رسائله المحفوظة على أي رسالة مكتوبة باللغة الهنغارية، مع أن بعضها كُتِبَ بالتشيكية. ونذكر من جديد بأنه يجب عدم تطبيق معايير التبعية في العصر الحديث على ذلك العصر.

كانت بوهيميا أقل تغييراً جنسياً من هنغارياً، مع أنه يجب أن نميز بين بوهيميا، ومورافيا، وإلى حد بعيد سيليزيا التي تتكلم البولندية. وأكثر أهمية كان الألمان الذين يتحركون باضطراب إلى الأراضي الحدودية منذ أزمنة أقدم. وبما أن مملكة بوهيميا حكمت في فترات معينة لوسيشا وفي فترة عابرة براندنبورغ، فقد مرت أوقات ارتفع فيها عدد الأتباع الذين يتكلمون الألمانية إلى نصف عدد السكان. وتعزز تأثيرهم الثقافي عن طريق الروابط بين براغ

والامبراطورية الرومانية المقدسة. والواقع هو أنه كثيراً ما حمل مقعد نبالة العائلة اسماً مؤلفاً مع أن صاحبه لم يكن ألمانياً أصيلاً. أما المكان البارز للألمان في "الأمة السياسية"، كملّك، وفرسان، ومواطنين، فسيصبح أكثر وضوحاً مع تقدم هذه الدراسة.

بالمقارنة، كانت بولندا هي الدولة الأقل تعددية إثنية خلال الفترة القروسطية. فالاختلافات بين القبائل الأصلية اختفت إلى حد بعيد، مع أن الكاشوبيين احتفظوا ببقائهم كجماعة مميزة في بوميرانيا. ولكن هذا تغير في آخر القرون الوسطى، عندما أُلحقت ولاية هاليش (غاليسيا الشرقية المستقبلية) بالتاج البولندي. وكان سكانها الروثينيون يختلفون عن بقية الشعب ليس فقط في اللغة ولكن أيضاً في ديانتهم الأرثوذكسية اليونانية. وكانت المنطقة أيضاً تضم بعض المهاجرين الأرمن. وفي كل مكان من بولندا، سيطر الألمان، الذين جاؤوا في موجات متعاقبة من عصور أقدم، على معظم المدن (باستثناء سيليزيا التي انتقلت من أيدي الملوك البولنديين إلى الملوك البوهيميين) مع أن هذا لم يؤدِّ إلى أمانة ثابتة، ثقافية أو لغوية. وسنعود إلى الألمان في سياق الاستعمار المعروف والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية في القرن الثالث عشر.

إن هذه التغيرات، وخصوصاً نمو الاقتصاد النقدي، ارتبطت بقوة بتدفق اليهود إلى أوروبا الوسطى الشرقية، مع أن أدوار الهجرة كانت محكومة إلى حد بعيد بالتطورات في الغرب. وهكذا، يمكن التحدث عن ثلاث موجات للهجرة اليهودية الجماعية من أوروبا الغربية منذ ذلك الحين مع أن بعض الوجود اليهودي في هنغاريا قد يكون سبق انتصار المجرين، وقد تكون مجتمعات يهودية صغيرة ظهرت في بولندا وبوهيميا في القرن العاشر. الأولى، ارتبطت بالحملات الصليبية (في القرنين الحادي عشر والثاني عشر) وترافقت بمذابح اليهود؛ والثانية، ارتبطت بالموت الأسود في منتصف القرن

الرابع عشر، الذي سبب انتفاضات معادية لليهود؛ والثالثة، نتجت عن طرد اليهود من اسبانيا عام ١٤٩٢. قدم حكام هنغاريا، وبوهيميا، وبولندا (ببلا الرابع عام ١٢٥١، و بريمسيل أوتكار الثاني عام ١٢٥٤، و بوليسواف الطاهر عام ١٢٦٤) لليهود القادمين المأوى والحماية التي اشتملت على ضمانات ضد التنصير القسري، وعلى الحرية الشخصية، وشيء من الاستقلال القانوني. وصيغت هذه الامتيازات فيما يبدو على أساس توجيهات بابوية وميثاق فريديريك الثاني النمساوي عام ١٢٤٤^(١). وفي عدة مناسبات، تعرض يهود أوروبا الوسطى الشرقية، باستثناء بولندا، للطرد، وأخيراً أصبحت بولندا مركزهم الأكبر.

كان اليهود في بوهيميا وهنغاريا أقناناً للخرينة الملكية، وفي أواخر القرون الوسطى فقط سُمح للملاك الهنغاريين بامتلاك يهودهم. وفي بولندا كان اليهود يُعتبرون رجالاً أحراراً لم يكونوا مجبرين على ارتداء زي مميز أو محصورين في الجيتوات. ولكن بعض المدن لم تكن تسمح بوجود اليهود. واستقر اليهود على الأغلب في المدن، مستثيرين تفاعلاً معادياً من قبل سكان المدن الألمان المهيمنين. ولكن العواطف المعادية لليهود التي أدت أحياناً إلى عمليات شغب، وحتى مذابح، كانت مختلفة إلى حد كافٍ عن معاداة السامية العرقية والأيديولوجية، لتبرير مصطلح كراهية اليهود، الذي اقترحه آرنو مايور. وتميزت بتعصب ديني ترافق بتحاملات شعبية حول الإجرام الطقوسي، والمسؤولية اليهودية المزعومة عن الأوبئة. وكانت الأسباب الاقتصادية (المنافسة، والتبعية المالية) حاضرة أيضاً. وعلى الرغم من ذلك، كانت الفرص وشروط العيش في أوروبا الوسطى الشرقية بالنسبة إلى اليهود أفضل منها في الغرب، ويدل على ذلك نمو أعدادهم.

(١) ميثاق منحه دوق باندنبرج، فريديريك الثاني لليهود في كامل أنحاء النمسا. وأصبح نموذجاً لامتيازات مماثلة مُنحت لهم في بوهيميا، وهنغاريا، وبولندا خلال القرن الثالث عشر - المترجم.

القرن الثالثة الأولى

إن المسألة الرئيسة التي أدت بدول أوروبا الوسطى الشرقية إلى المواجهة بعد دخولها في المسيحية القروسطية هي العلاقة مع الامبراطورية الرومانية المقدسة والبابوية. فالأولى، التي كانت تركز على ألمانيا، قاربت هذه البلدان من وجهتي نظر: بوصفها امبراطورية تدعى سيادة عالمية، وبوصفها مملكة ألمانية كانت تخومها الحدودية تتوسع شرقاً في مسعى لتصوير السلاف الألبين الوثنيين (جاءت العبارة من Laba أو Labe، وهو اسم سلافي لنهر الألب) والسيطرة عليهم. تشكل أراضي السلاف الألبين حاجزاً بين ألمانيا وبولندا، التي حاولت أيضاً السيطرة على هؤلاء السلافيين. وكان واحداً من الأسباب السياسية الرئيسة للتصير عند ميشكو هو القدرة على التعامل مع الامبراطورية وألمانيا على مستوى مختلف عن تعامله مع السلاف الألبين.

والواقع هو أن قبول المسيحية خول ميشكو تمثيل البابوية ضد الامبراطورية، حتى أنه في إحدى المراحل وضع دولته تحت حماية روما. ومع أنه كان أحياناً مجبراً على الاعتراف بسيادة الامبراطور - كذلك أيضاً ترتب على خلفائه أن يفعلوا - فإن الحكام البولنديين لم يقبلوا أبداً أن يكونوا دائماً في مكانة تابع الامبراطور. ولكن إمكانية بناء علاقة مفيدة نشأت عندما حلم الامبراطور أوتو الثالث بإحياء الامبراطورية الرومانية على دعائم أربع: إيطاليا، وبلاد الغال، وألمانيا، وسلافينيا وتصور ابن ميشكو ووريثه بوليسواف الأول الشجاع زعيماً لسلافينيا. التقى الحاكم في غنيزنو عام ١٠٠٠، حيث اعترف الامبراطور بالوضع المستقل للدوق البولندي وبمنظمة كهنوتية بولندية مستقلة. إن هذا اللقاء، بمعنى ما، ميز دخول بولندا إلى المجتمع الأوروبي باعتبارها دولة مستقلة. ولكن بعد وفاة أوتو الثالث غير المحسوبة، كان يجب متابعة أهداف بوليسواف بشأن الكتلة السلافية والتاج

الملكي بمعارضة الامبراطورية. وأدى احتلال بوليسواف لبوهيميا ومورافيا، عندما أثار حقه بوراثة بريميسليد، إلى حرب كبرى. وفشلت كتلة سلافية في أن تصبح حقيقة واقعة، ولكن بوليسواف ادعى اللقب الملكي وجعل مملكته عضواً مهماً في عالم القرون الوسطى المسيحي. وبصورة عرضية، كانت حدود مملكته تقريباً مماثلة لحدود بولندا اليوم.

وبعد موت بوليسواف بعقد أو نحوه، في أواخر ثلاثينيات القرن الحادي عشر، حاول بريتيسلاف دوق بوهيميا السيطرة على بولندا، وفشل. وإذا كان هدفه كسب المزيد من الاستقلال عن الامبراطورية، فإنه لم يحقق ذلك أيضاً. ومع أن النزاعات البولندية التشيكية كانت مميزة لهذه الفترة المبكرة، إلا أنها لا تروي قصة العلاقة بينهما كاملة. فمساهمة التشيكيين كانت حاسمة في نشأة الثقافة البولندية، كما كان دور أسقف براغ السابق، الذي طُوب في النهاية قديساً باسم القديس فويتتش (أدلبرت)، في نشر المسيحية في بولندا وإلى مدى أقل في هنغاريا.

كانت بوهيميا منذ البداية، على خلاف بولندا، أكثر تعرضاً لضغط ألماني مباشر. وأثناء العملية المضطربة لبناء الدولة، اعترف الأدواق البريميسليديون بسيادة الامبراطور الإقطاعية، وهي حقيقة تمثلها الخرائط التاريخية إلى حد ما على نحو غير دقيق بجعل بوهيميا غير مميزة عن الامبراطورية المقدسة. فتبعية براغ بالكاد مضت تقريباً إلى أبعد من ولاء الدوق والتزامه بتقديم بضعة مئات من الفرسان للحملات الإيطالية. فلا الجيوش الامبراطورية عسكرت يوماً في بوهيميا ولا المجالس التشريعية الامبراطورية انعقدت يوماً هناك. ولم يكن الأساقفة أمراء الامبراطورية، ولا الأراضي في بوهيميا كانت إقطاعات امبراطورية، وكان التشريع الذي يصدر من براغ وحده هو الصحيح.

وعلى الرغم من ذلك، عملت العلاقة مع الامبراطورية على ربط بوهيميا بقوة أكبر بألمانيا، مما سمح لها بالتدخل في التطورات والتأثير فيها. فكان الثمن ليس فقط زيادة الأمانة الثقافية، كما ذكرنا سابقاً، ولكن أيضاً تبعية سياسية واقعية مؤكدة. وكان منح الامبراطور للقب الملكي أولاً ضمن نطاق الموضوع وفي مكافأة لخدمات الولاء. وعند منقلب القرن الثالث عشر فقط، أصبحت بوهيميا مملكة بشكل ثابت.

كان وضع هنغاريا مختلفاً جداً. فهي، كبولندا الدولة، وقعت تحت سيادة الامبراطور فقط بصورة عابرة، وأصبحت آنذاك مملكة في العام ١٠٠٠ عندما حصل ستيفن على التاج من روما. وعلى غرار ميشكو، وضع ستيفن بلده تدرعاً تحت حماية البابوية. وفي حالة هنغاريا، كان يمكن للمرء أن يلحظ حركة توازن مميزة جداً بين الامبراطورية والبابوية، كذلك التي ميزت بولندا المبكرة، ولكنها تعقدت بالمشكلات التي ظهرت من الجهة الجنوبية الشرقية، جهة البيزنطيين. فالقسطنطينية كانت تتوسع في البلقان واستهدفت هنغاريا. فأدت النزاعات التالية إلى اصطدامات مسلحة خصوصاً على البوسنة وصربيا. وكانت اهتمامات الهنغاريين في المنطقة مرتبطة بالاتحاد المذكور آنفاً مع كرواتيا. كان هذا الاتحاد قد بدأ في عهد القديس لاديسلاس ليكتمل في عهد كولومين، عندما اعترف الملاك الكرواتيون في الاتفاق التعاقدي Pacta conventa عام ١١٠٢ بالأربيديين حكماً لهم. وسبب تورط هنغاريا في السياسة في البحر الأدرياتيكي تنافساً مع البندقية ومناورات معقدة في روما وصقلية النورمانية.

كانت أوروبا الوسطى الشرقية، بقيادة هنغاريا، في طريقها إلى الانغماس بقوة في شؤون العالم المسيحي. فالأربيديون، والبريميسليديون، والبياسنتيون كانوا يتزاجون فيما بينهم ومع الألمان، والفرنسيين، وأمراء وأميرات كييف. وعندما وضع خلاف التقليد الكبير، الذي ذكرناه سابقاً،

الامبراطور والبابا في جانبيين متضادين، وقف الحكام التشيكيون عموماً إلى جانب الامبراطور، ووقف حكام بولندا وهنغاريا إلى جانب البابا. وكانت سخرية التاريخ عندما وجد الملك بوليسواف الثاني الجسور، الذي أحيا اللقب الملكي بعد أن كان قد آل إلى النسيان، نفسه في نزاع مع ستانيسلاس أسقف كراكوف وأعدمه عام ١٠٧٩. إن هذه المأساة، التي تذكر بقتل توماس بكت في عهد هنري الثاني في انكلترا بعد قرن، أدت إلى سقوط الملك والتطويب النهائي لستانيسلاس وعدّه قديساً راعياً لبولندا.

كان نموذجياً في القرون الأولى هذه أن تكون تقلبات البولنديين، أو البوهيميين، أو الهنغاريين وتغيرات المجموعات السياسية، مرتبطة بقوة بأشخاص الحكام. فكانت تمر فترة استقرار قصيرة، تعقبها فترة نزاع وانحيار في النظام، لتصل من جديد إلى العافية. وهكذا تدهورت بوهيميا سياسياً، من المركز القوي الذي كانت قد احتلته في أواخر القرن العاشر، وخسرت مورافيا مؤقتاً. وبدعمهم للأباطرة في أواخر القرن الحادي عشر والقرن الثاني عشر، حقق حكام بوهيميا بعض المكاسب، ولكن آنئذٍ أيضاً عانوا من التدخل الامبراطوري، خصوصاً في عهد الامبراطور فريدرىك برباروسا. فارتقت مورافيا إلى مرغريفية^(١) margraviate وعوملت باعتبارها إقطاعة مباشرة للامبراطور. وقد سبب غياب حق البكورية الذي لاحظناه سابقاً لكل وريث في البلد نزاعاً بين المطالبين به.

كانت هذه المشكلة حادة خصوصاً في بولندا، حيث كان البياستيون كثر. فسعى بوليسواف آخر (الفم الساخر the Wrymouth) إلى ضبط نظام الوراثة من خلال الاعتراف بمراكز مختلفة للسلطة في البلد. وقسمت وصيته الأخيرة

(١) منطقة يحكمها مرغريف margrave، وهو حاكم عسكري لمنطقة حدودية ألمانية، أو نبيل ألماني - المترجم.

عام ١١٣٨ بولندا بين أبنائه الخمسة، فعُيِّن الأكبر سيداً ومالكاً على مقاطعة كراكوف التي لا يمكن تجزئتها. وكان يجب أن يكون المرجع الأعلى فيما يتعلق بالشؤون الكهنوتية والخارجية. تميزت فترة التقسيم التي بدأت على هذا النحو بالعدد المتنامي دائماً للوحدات السياسية الصغيرة التي يقاتل بعضها بعضاً. ويمكن التحدث على نحو له ما يبرره عن فوضى إقطاعية، إذا تذكرنا الاختلافات مع الغرب، مع الاعتراف أيضاً بأن المراكز المحلية كان يمكن أن تؤدي، وأدت بعض الوظائف المفيدة.

مع أن هنغارياً أُنمت عقداً من النجاحات، الإدارية والثقافية والمالية، في عهد الملك بيلا الثالث (١١٧٢-١١٩٦)، فإنها غاصت في نزاع داخلي بعد موته. فالملوك العلمانيون دافعوا عن سلطتهم في الكونتيات، شكلياً بوصفهم موظفين ملكيين، ولكن في الحقيقة باعتبارهم ملاكاً كباراً للأرض بحكم حقهم الشخصي. ويتحدث المؤرخون عن بداية تحول الكونتيات الملكية من وحدات إدارية تعتمد على القلاع إلى كونتيات نبيلة تتمتع باستقلال محلي.

كان تأثير الحملات الصليبية، تلك الحركة الواسعة في أوائل القرون الوسطى، على أوروبا الوسطى الشرقية بسيطاً نسبياً. وهنغارياً وحدها شهدت المرور الحقيقي العابر للحملة الأولى (١٠٩٦-١٠٩٩) والحملة الثالثة (١١٨٩-١١٩٢) التي حملت الكثير من الفرسان الغربيين إلى الاحتكاك بالبلد وأدت إلى هجرة جديدة. وانضم الملك أندريو الثاني فعلاً إلى الحملة الخامسة عام ١٢١٨، تماماً كما شارك ملك بوهيميا فواديلاف الثاني في الحملة الثانية عام ١١٤٧. واحد فقط من الأدواق البولنديين وربما بعض الفرسان استولوا على الصليب، ولكن هذا الحدث كان قليل الأهمية.

تطورت أوروبا الوسطى الشرقية اقتصادياً بين القرنين العاشر والثالث عشر ولكن ليس في نمط مثير من أي شكل. فالتعدين كان قليلاً نسبياً، على

الرغم من وجود أغنياء طبيعيين مهمين. والبلدات، التي لعبت فيها الحرّية البدائية دوراً ثانوياً، تطورت من تجمعات ريفية، كان بعضها يؤدي خدمات متخصصة، إلى مراكز يجري فيها تبادل السلع. وقد أسهم وجود التجار اليهود، والمسلمين، واليونانيين في تنظيم الإنتاج وإمدادات رأس المال. وكانت كل من هنغاريا وبوهيميا تحتل موقعاً جيداً فيما يخص التجارة داخل أوروبا؛ وفيما يخص بولندا، سيطر البياسطيون الأوائل على كراكوف، و وركلو (بريسلو)، ووضعت بعض البلدات البوميرانية أسس المشاركة فيما بعد في التجارة الدولية.

ولم تكن الزراعة فقط بدائية وواسعة أكثر منها في الغرب، ولكن كانت تختلف فيما يتعلق بتنظيم الملكية الكبيرة. ففي أوروبا الغربية، كان للقصر الإقطاعي احتياطي من الإنتاج الذي ينتجه الأقنان. أما في أوروبا الوسطى الشرقية، فكان الاحتياطي الإقطاعي هذا نادراً إلى حد ما، لأن معظم الفلاحين كانوا يدفعون إيجاراتهم عيناً، وأصبح هذا نموذجاً في فرنسا وانكلترا فقط في أواخر القرون الوسطى.

وفي المجال الثقافي، كان يبدو أن المنطقة تستوعب الحافز الغربي الأولي أكثر من تحقيق تقدم سريع. وعلى الرغم من ذلك، فإن تحولاً مطرداً تحت حماية الكنيسة كان محسوساً. فالعمارة الدينية أدت من خلال الفنون البصرية وظيفية تعليمية كانت أساسية عند سكان أميين على نطاق واسع. والمستويات الفنية للمنحوتات، والمخطوطات المتنورة، والمواضيع الفنية الأخرى كانت رفيعة إلى حد مدهش كما تشهد المكتشفات الحديثة واللّقى الأثرية. وظهرت السجلات الأولى للوقائع التاريخية باللغة اللاتينية التي كتبها كهنة في القرن الثاني عشر ومنقلب القرن الثالث عشر: واحد من هذه السجلات كتبه كالوس (ربما كان راهباً فرنسياً)، وذلك الذي كتبه كوسماس كاهن براغ،

وسجل الوقائع الغُفْل أو الأعمال الهنغارية Gesta Ungarorum. وحملت الإصلاحات الكنسية الكبيرة في الغرب إلى أوروبا الوسطى الشرقية أخويات دينية كبيرة كمنظمة الرهبان البندكتيين والراهبات البندكتيات، الذين تبين أن دورهم في التقدم الروحي والمادي كان مهماً جداً.

التحولات الكبيرة

منذ أواخر القرن الثاني عشر مروراً بالقرن الثالث عشر، ومن ثم في القرن الرابع عشر ومطلع القرن الخامس عشر، عرفت أوروبا الوسطى الشرقية تغيرات بعيدة الأثر تحت تأثير غربي. وفي الحقيقة كان يمكن وصف تلك القرون بالثورية لأنها أثرت على المنطقة من كل النواحي: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. ارتبط الطور الأول بالتوسع السكاني الأوروبي الغربي في مناطق أقل اكتظاظاً وتطوراً: عملية استعمار حقيقية. وتضمن الطور الثاني أعداداً أقل من السكان، حفزها نمو اقتصادي في أوروبا الوسطى الشرقية كان متناقضاً مع تزايد الأزمات الهيكلية في الغرب. فكانت النتائج النهائية: نمو الاقتصاد النقدي الذي ارتبط بتقنيات جديدة في إنتاج السلع وتبادلها، وتحول الزراعة، وتطور التعدين، والتمدن، وتوسيع التجارة محلياً وداخل أوروبا. أسهمت كل هذه التغيرات إلى التحولات الجديدة في الحقل الاجتماعي-السياسي، مما أدى إلى تبلور الطبقات الاجتماعية (إلى نبلاء، وأكليروس، وسكان مدن) ومشاركتها في الحكومة من خلال هيئات تمثيلية.

إن التدفق الكبير للمستوطنين، خصوصاً من ألمانيا، ذلك التدفق الذي نظمته الحكام والنبلاء الكبار، ارتبط غالباً بخسارات السكان التي حدثت نتيجة للاجتياحات التتارية. وفي الحقيقة، سبب هجوم التتار الكبير عام ١٢٤١ أضراراً جسيمة، حيث دمر بولندا الجنوبية ومحق تقريباً دولة هنغاريا التي احتلها الغزاة. ولكن بما أن الاستعمار بدأ في وقت أقدم وكان متجذراً في

الواقع الاقتصادي، فإن الدويلات التننارية ربما عملت فقط على تكثيف عملية التدفق. فكان المستوطنون يصلون في جماعات منظمة يقودها زعماء، كانوا يفوضون على العقود التي كانت تقريباً شبيهة بالعلاقة بين التابع والمالك. وكان يترتب عليهم زراعة الأرض وبناء القرى والبلدات بوصفهم مستأجرين يدفعون أجرة بموجب القانون الألماني المعروف، الذي كان أيضاً يكفل نوعاً من إدارة ذاتية.

حدث إدخال الإيجارات النقدية أولاً في بوهيميا في غضون القرن الثالث عشر، مع أنه نظام طُبّق في بعض الحالات مع دفعات عينية (القانون البولندي). أعطى هذا النظام إنتاجية أكبر، لأنه كان يترتب على الفلاحين أن يبيعوا لكي يحصلوا على المال اللازم لدفع الإيجار، وبدأ أنه يحابي الطبقات الأكثر ثراء. وفي بعض الحالات، عمل النظام على تخفيف اعتماد الفلاح على المالك على الرغم مما كان يبدو أنه يعمل ضد تشكيل كوميونات فلاحية قوية، كما في الغرب، كما عمل بوجه عام على تقوية المالك في حين أضعف السلطة الملكية.

هل كان المستوطنون الألمان وحدهم من أفادوا في إدخال طرق الزراعة الحديثة التي كانت تتطلب المحراث الثقيل ونظام الحقول الثلاثة؟ وهل هم رواد حقيقيون للتقدم بين الشعوب المتخلفة في أوروبا الوسطى الشرقية؟ وقد اختبر الرأي القائل بأنهم كانوا كذلك، وهو رأي مفرط التبسيط إلى حد ما، على خلفيتين. أولاً، إن عملية استيعاب المستوطنين بكاملها واعتبارهم حافزاً للتغيير، دلت ضمناً على درجة عالية بما يكفي من حضارة محلية. فالمناطق التي لم يكن قد استوطن فيها ألمان، شاركت في التطور العام. وثانياً، يبدو أن الأعداد الحقيقية للألمان (وكانوا يضمنون أناساً من الفنلندر وراينلاند) كانت غالباً أقل مما يُعلن. وهكذا فإن التمييز بين تأثير القانون الألماني وتأثير المستعمرين الألمان الإثنيين يبدو صحيحاً.

كان المُلَّاك الذين يشرفون على عملية الاستعمار يسعون إلى الحصول على إعفاءات ضريبية إضافة إلى سلطات قضائية على المستأجرين. وكانت السلطة المتنامية للأقطاب^(١) الهنغاريين معادية لأتباع الملوك الأقل شأنًا الذين كانوا يستنكرون استمرار نقل الأرض الملكية إلى المُلَّاك، ويطالبون بمرتبة النبالة وصوت في إدارة القضاء. وفي عام ١٢٢٢، أصدر الملك أندريو الثاني المرسوم الذهبي Golden Bull، الذي نص على استثناءات ضريبية وقضائية لجميع النبلاء، وحد من التزاماتهم العسكرية وضمن وصولهم إلى المناصب، التي كان يُستبعد منها اليهود والمسلمون. ومقارنة بالمجنا كرتا - مع أن بعض المؤرخين اعتبروه أقل تعقيداً - فإن المرسوم الذهبي احتوى على مادة تجيز الثورة إذا نقض الملك تعهده. كانت المادة رسمياً لا تنطبق إلا على المُلَّاك، ولكن انتهت إلى اعتبارها امتيازاً لجميع النبلاء.

إن استطراداً وجيزاً حول عبارات، نبالة وطبقة، يبدو في مكانه الآن. ففي اللغات السلافية الغربية تأتي كلمة نبالة (szlachta, Ślechta) من الكلمة الألمانية شلاختا Geschlecht، التي تعني عرقاً أو أسرة وتدل على أهمية السلالة. والكلمة الهنغارية nemesség لها اشتقاق مماثل. والكلمة طبقة Estate تعني جماعة من الناس لها وضع قانوني متمثل، خصوصاً الوضع الذي وُلِد المرء إليه، والتي تعدُّ نفسها حالة اجتماعية. وفي الحقيقة، كانت فكرة مجتمع مستقل ومجتمع مدني آنذاك تسبب تقدماً سريعاً في الغرب، في النظرية والتطبيق على حد سواء، فقد كانت تدل ضمناً على حقوق الجماعات وحرياتها، التي تتعارض أساساً مع الروابط الفردية في ظل النظام الإقطاعي. أدت هذه التطورات إلى ظهور نمط جديد لهيئة تشريعية Assembly تمثل الطبقات وأخيراً تأخذ شكل مجلس تشريعي Diet. وفي ستينيات القرن الثالث

(١) ج: أصحاب الجاه والسلطة في الدولة - المترجم.

عشر، انتهت كونتيات النبلاء إلى حضور الهيئة التشريعية. ففي ١٢٧٨، اجتمعت في بوهيميا هيئة تشريعية خاصة، بعد موت الملك. وقد ضمت رجال الدين، والنبلاء الأقل شأنًا، وسكان المدن. وفي عام ١٢٩١، عُدَّ بيان فينتسيسلاس الثاني إعلاناً عن ظهور ملكية تقوم على أساس الطبقات. وأخيراً أصبحت المجالس التشريعية في بولندا وهنغاريا تتألف من مجلسين تشريعيين؛ وبعد شيء من الترحح في بوهيميا، ساد نظام المجلسين التشريعيين. وكانت سلطاتهما التشريعية أقل منها في مجلس العموم في انكلترا. وفي حين أصبح وجود سكان المدن ثابتاً دائماً في مجلس مورافيا التشريعي، وفي الواقع منذ الثورة الهسية في القرن الرابع عشر في جمعية بوهيميا، كانت البلدات في بولندا تتمتع بتمثيل حقيقي فقط بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر؛ وفي هنغاريا بصورة رئيسة في القرن الخامس عشر. ولكن، في منتصف القرن، كان لا يمكن تبني أي تشريع دون موافقة النبلاء.

إن نمو المدن في أوروبا الوسطى الشرقية خلال فترة التغيير الكبير هذه كانت واحداً من أكثر مظاهرها أهمية. فالمستعمرون أسهموا في بناء بلدات جديدة أو في إعادة بناء البلدات القديمة. وبما أن معظم براءات المدن كانت تعتمد على قانون ماچنبورج البلدي، (الذي يكفل للمدينة استقلالاً وحكماً ذاتياً)، يتحدث بعض المؤرخين عن ولادة المدن في أوروبا الوسطى الشرقية في القرن الثالث عشر. ولكن هذا غير دقيق لأن المدن كانت موجودة في المنطقة قبل ذلك، وإنما يدل على تغير كمي وكيفي في شخصيتها. ولكن يمكن للمرء أن يلاحظ بصورة اعتراضية أن تاريخ براءة برلين يعود إلى عام ١٢٣٠.

كانت المدن مختلفة من حيث طبيعتها. فهناك المدن الملكية والمدن الخاصة (مدن الملاك). وقد نشأ عدد منها كمجتمعات تعدين، ونشأت أخرى بصورة رئيسة كمراكز تجارية أو إدارية. وكان الوجود الألماني قوياً، على الرغم مما

كان يبدو أن الألمان لا يمثلون أكثرية السكان المدينين، إلا في حالات استثنائية وجيهة. وبعد الموت الأسود تضاعلت هجرتهم إلى حد بعيد. ومع ذلك، أصبحت اللغة الألمانية على مدى قرن أو قرنين، وفي بعض الحالات أكثر من ذلك، اللغة المشتركة^(١) lingua franca للمدن في كل مكان من المنطقة. وكانت، إضافة إلى اللاتينية، سائدة في البلاطات الملكية في براغ وفيستغراد وفي المقرات الأميرية لدى البياسيتين السيليزيين والبوميرانيين. وفي بعض الحالات، يمكن التحدث عن المدن الألمانية بمعنى خاص، على سبيل المثال، المدن السكسونية في ترانسلفانيا التي تمتعت باستقلال إقليمي واسع، ونذكر فقط كولوشفار (كلوزنبورج، كلوج) أو براسو (كروثشتات، براسوف).

مع أن التقديرات غير نهائية ومثار جدل، تراءى أنه تمكن مقارنة مصير الشبكة المدنية في بوهيميا بمصير الغرب، وكان يبدو أن هذا يتفوق عليها فقط بمناطق كالفلاندر وأجزاء من إيطاليا. فبراغ، مع احتمال أن عدد سكانها كان ٣٥٠٠٠ في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، كان يمكن تسميتها مدينة كبيرة - يعتبر المؤرخون المدينون رقم ١٠٠٠٠ حداً فاصلاً بين مدينة متوسطة وكبيرة - ولكن تكاد لا تضاهي مدناً كبيرة، كباريس، أو البندقية، أو فلورنسا، أو جنوا.

ووفقاً للجغرافي التاريخي نورمان باوند، فإن بلدة عدد سكانها ١٠٠٠ نسمة كانت تجمعاً زراعياً سائداً له أهميته المحلية. والبلدة التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٠٠ نسمة كانت تتمتع بأهمية إقليمية؛ والبلدات التي يبلغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة كانت تشكل مركزاً للتجارة والمهن التي تخدم منطقة أكبر. وعلى ضوء هذه الأرقام، يمكن أن ننظر إلى بلدات أوروبا الوسطى

(١) لغة قوامها الإيطالية ممزوجة بالفرنسية والاسبانية واليونانية والعربية، يتحدث الناس بها في موانئ البحر الأبيض المتوسط - المترجم.

الشرقية في القرن الرابع عشر وحوالي نهاية القرون الوسطى. ففي بوهيميا، بلغ عدد سكان بلدة التعدين كونتا هورا ١٨٠٠٠ نسمة، وبرنو ٨٠٠٠، وشيب حوالي ٤٥٠٠. وكان نقل السيادة على سيليزيا من حكام بولندا إلى حكام تشيكيا يعني أن روكلو (فراتيسلاف باللغة التشيكية، و بريسلو بالألمانية)، بسكانها الذين يزيدون على ٢٠٠٠٠ يجب اعتبارها بلدة في أراضي القديس ونترل. وفي بولندا، كان هناك خمس أو ست مدن يتجاوز عدد سكانها الـ ١٠٠٠٠، باستثناء جدانسك (دانترغ)، التي عادت مرة أخرى إلى السيادة البولندية بسكانها الـ ٢٠٠٠٠ بعد عام ١٤٦٦. وكان عدد سكان كراكوف Cracow حوالي ١٢٠٠٠ في أواخر القرن الرابع عشر؛ وكان يمكن اعتبار عدد سكان بوزنان بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠. وكان هناك تقريباً ثمانون بلدة يبلغ عدد سكان كل منها ٢٠٠٠-٣٠٠٠ نسمة. أما القصبات ذات الدوائر الانتخابية فكان عدد سكانها بين ٥٠٠ و ١٥٠٠. وفي مملكة هنغاريا، بلغ عدد سكان بودا حوالي ٨٠٠٠ في القرن الخامس عشر؛ وازترجوم (جران Gran) وزيجيد حوالي ٧٥٠٠، وزغرب، عاصمة كرواتيا، حوالي ١٠٠٠ قبل قرن. وكان هناك حوالي خمس وثلاثين بلدة سكان كل منها بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠. نموذجياً، كان عدد سكان التجمعات الزراعية القريبة إلى قرى الـ (٥٠٠-١٠٠٠ نسمة) ودون أي وضع بلدي يقارب ٨٠٠ نسمة. والبلدات الدالماسية غير مضمنة هنا نظراً للفترة القصيرة نسبياً للسيادة الهنغارية على المنطقة: ١٣٥٨-١٤٢٠.

وكما في كل مكان في أوروبا، أخذت المدن بزمام المبادرة لإنتاج السلع والأفكار، كما يقول المؤرخ الفرنسي لوجوف، وأصبحت رمزاً للتحرك والعمل. فمدينة جدانسك، استحضرت المثل الروماني القديم: على المرء أن يبحر. وإدراك سكان المدن بأنهم يشكلون طبقة منفصلة وجد تعبيراً له في الكفاحات لتأسيس اتحادات دفاعية بين المدن وانتزاع امتيازات نقابية. وأثبتت

المدن البولندية قدرتها على إنجاز الاتحادات الدفاعية في القرن الرابع عشر ومطلع القرن الخامس عشر؛ وأنجزت المدن البوهيمية والهنغارية ذلك فيما بعد في القرن الخامس عشر. ولكن الاتحادات الثابتة التي تقوم على أساس تضامن المدن كانت ملحوظة فقط في بوهيميا. وفي أمكنة أخرى - حالة ترانسلفانيا خاصة - فضلت المدن التعامل منفردة مع الحاكم الذي كان يحميها ولكن لم يكن يعطيها مكاناً في هيكل السلطة السياسية. والشخصية المتعددة الإثنيات للمدن - ألمانية، ويهودية، وأرمنية، ويونانية، وإيطالية - التي ميزتها عن الريف كانت أيضاً عائقاً مع أنها لم تكن السبب الرئيس لفشل المدن في الحصول على تمثيل دائم. وفي أواخر القرون الوسطى، لم يكن الخط الذي يفصل بين سكان المدن الأغنياء والفرسان محدداً بصرامة. فكان عليّة القوم في كراكوف يتمتعون بقدر كبير من الهيبة والسلطة، ولكن على المدى الطويل أحرز الكثير منهم أرضاً ونبالة وانتقل من طبقة إلى أخرى.

إن المثل القروسطي القائل "هواء المدينة يصنع الحرية"، كان يعبر عن عادة أنه بعد طول إقامة، يمكن أن لا تكون الحرية الشخصية لسكان المدينة موضع شك. وهذا شجع التحرك الاجتماعي وعزز الروابط التي تربط اقتصاد المدينة بالريف.

ارتبط تقدم التمدن والنمو الاقتصادي في أوروبا الوسطى الشرقية في أواخر القرون الوسطى بقوة بالتعدين. فاستُخلص الذهب، والفضة، والنحاس في بوهيميا وهنغاريا (مناطق سلوفاكيا وترانسلفانيا)، والرصاص (الأساسي لصهر الفضة والنحاس) والفضة في بولندا الجنوبية. وكانت في بولندا أيضاً رواسب مهمة من الملح. وكان التعدين المكثف على الأغلب نتيجة لتطور تقني هام ينسب إلى الاختصاصيين الألمان المستوردين، إضافة إلى سياسة الحوافز الاقتصادية لمالكي المناجم. وقد جرى توظيف الرأسمال الألماني

والإيطالي في هذه المشاريع. وفي نهاية القرن الرابع عشر، بدأت المعادن الثمينة تلعب دوراً حاسماً في تطوير النماذج التجارية. فأصبحت هنغاريا المزود الرئيس بالذهب، بنتاج ربما وصل إلى ثلث الإنتاج الأوروبي. ومثلت الفضة القادمة من بوهيميا كميات مشابهة. وفي حالة بولندا، تضاعف إنتاج الحديد للفرد في الفترة ١٣٤٠-١٥٨٠.

وعلى عكس تجارة بوهيميا وهنغاريا، كانت التجارة البولندية في القرون الوسطى بصورة أساسية ذات طبيعة مرورية بين الشرق والغرب. ولكن، في القرن الرابع عشر، شارك البلد في أرباح وحصل عليها من التجارة الإقليمية الدولية. فكان رصاص بولندا المادة الأكثر أهمية. وكان الممولون من كراكوف يستثمرون رساميل في المناجم الهنغارية، بمشاركة مصرفيين ألمان كآل فـَـجـَـرْز. ولم يعمل نتاج المعادن الثمينة، البوهيمية والهنغارية، على زيادة العملة المتداولة في البلدين، بل أتاح تصديرها إلى الغرب، حيث أصبح جروسس براغ الفضي والفلورين الذهبي الهنغاري رمزين لعملة صعبة. فعمل هذا على تسوية ميزان مدفوعاتهما. وكانت أوروبا الغربية ترسل الأقمشة والمنتجات الأخرى الجاهزة، أو التوابل، أو الخمر، أو الفواكه، أو الملح. وكانت بعض هذه المنتجات تنافس المنتجات المحلية أو تضر بها في الأسواق المحلية والخارجية، مع أن الأقمشة البولندية الأدنى سعراً كانت تنافسية، وكانت بوهيميا أيضاً مصدرّاً للسلع الجاهزة. وكانت ألمانيا، وفرنسا، وهولندا شريكاتها التجارية الرئيسة في الغرب؛ والإمارات الروسية في الشرق.

يمكن للمرء أن يتحدث عن منطقتين تجاريتين مميزتين- المنطقة الوسطى (هنغارية، وبوهيمية، وبولندية جنوبية) ومنطقة البلطيق-مع أن أراضيها النائية كانت مترابطة. وكما ذكرنا، فإن المعادن الثمينة لعبت دوراً

مهماً في المنطقة الوسطى، مع أن الأغنام (والصوف) والمواشي من هنغاريا وبعضها من بولندا بدأت تزداد أهمية. ولكن حق فيينا الرئيس (الحصول على سلع في مرور مفتوح للبيع في المدينة) عرقل هذه التجارة، الأمر الذي يمكن أن يفسر محاولات بوهيميا وهنغاريا للسيطرة على النمسا.

وكانت عصابة المدن الألمانية الرئيسة، العصبة الهنسية Hnseatic League، تسيطر على المنطقة الثانية، منطقة البلطيق، التي كان أعضاؤها وعملؤها منتشرين من لندن إلى نوفجورود. كانت هذه العصبة تعمل وسيطاً بين المناطق التي يكمل بعضها بعضاً اقتصادياً، فتتقل الحبوب، والملح، والأسماك، والفرو، والأقمشة، والأخشاب، والقطران - كل ما هو أساسي للاقتصاد الغربي - في حين تسهم في نمو المدن في الشرق. وشملت نشاطات العصبة بولندا الجنوبية (كراكوف كانت عضواً) وهنغاريا، التي كانت العصبة تستورد منها المعادن الثمينة، مع أن معظمها كان يُنقل براً. وكانت هذه غالباً تجارة سلع بالجملة مع استثمارات قليلة نسبياً مما وضع البلدان الشرقية في موقع تبعية ما بالمقارنة مع الغرب.

في الفصل التالي، سندرس النشأة الأولى لتقسيم العمل دراسة أوفى. وينبغي أن نسهب هنا في الحديث عن النمو والازدهار اللذين أثرا بشكل واضح في الدينامية السياسية في أواخر الفترة القروسطية. في الحقيقة، هناك الكثير مما يقال بخصوص النظرية القائلة إنه لولا الفضة، ما كانت سياسة توسع آخر البريميسليديين لتخطر في بال. فالعظمة التي حققتها هنغاريا في أواخر القرن الرابع عشر اعتمدت غالباً على الذهب. كما أن سياسة آخر البياسنيين، كاجيميج الكبير، في جعل كراكوف النقطة البؤرية للنشاطات الاقتصادية على امتداد المحورين الشمالي الجنوبي (البلطقي الهنغاري) والغربي الشرقي استجابت لأهدافه السياسية. وبالمثل، ارتبطت المحاولات لجعل كامل المنطقة تحت

سيطرة سلالة واحدة، أو على الأقل توحيد التاجين، بتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل لأوروبا الوسطى الشرقية. وعند المقارنة بتقديرات عدد السكان لعام ١٠٠٠ (انظر الجدول ١-١)، كان هناك، بعد ٣٥٠ سنة، زيادة واضحة في هنغاريا وبوهيميا، وأقل في بولندا على الرغم من أن كثافة سكانها قد ازدادت. وبقيت الفجوة مع أوروبا الغربية، مع أنها ربما تكون قد تضيقت بعد الموت الأسود الذي كان تأثيره ضئيلاً في أوروبا الوسطى الشرقية المصابة.

الجدول ١ - ٢ - تقديرات السكان قبل ١٣٤٨ - ١٣٥٠

البلد	عدد السكان / مليون	الكثافة/كم ^٢
فرنسا	١٩ - ٢٠	٣٦,٥
ألمانيا	٨,٥ - ١٠	١٥,٧
الجزر البريطانية	٣,٣	١٠
إيطاليا	٩,٢	دون ٣٠
بولندا (ضمن حدود مختلفة)	١,٥	٦ - ٧
هنغاريا	٢,٥ - ٣	٧ - ١٠
بوهيميا	١,٥ - ٢	١٤ (حوالي عام ١٣٠٠)

المصدر: أم. مالفويست، شرق وغرب أوروبا في القرون ١٣-١٦ مواجهة البنى الاجتماعية، وارسو (١٩٧٣)، ص ٢٠ و ي. كوتشوفسكي: أوروبا السلافية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر (وارسو ١٩٨٤)، ص ٥٣.

إذا مثلنا البيانات في الجدول ١ - ٢ وبعض الأرقام الإضافية على خريطة لأوروبا، تظهر منطقة في الوسط تمتد من باليرمو - نابولي وأنترب إلى لندن بأكثر من ٢٠ نسمة/كم^٢، تتاخمها منطقة ثانية بـ ٨-١٥، ونطاق

ناء ب ٢ أو أقل/كم^٢. وتنتهي بولندا، وبوهيميا، وهنغاريا، وبراندنبورغ، وفرنسا الجنوبية، واسبانيا والبرتغال إلى المنطقة الثانية، فهي منطقة وسيطة.

ما المرحلة الثقافية التي بلغتها أوروبا الوسطى الشرقية في ذروة القرون الوسطى؟ وما مدى تطور المنطقة خلال هذه القرون؟ لقد واصلت الكنيسة والبلاط سعيهما لكي يكونا مركزي الثقافة وراعيها، ولكن المكان احتلته مدن كانت تزداد أهمية باطراد. فبنيت دور البلديات ومساكن الأرستقراطيين، التي قدمت أمثلة رائعة لفن العمارة القوطي الدنيوي. وقد استخدمت الحجارة والآجر مادة للبناء في المدن الأكبر في الشمال وفي القلاع، التي ازدادت عدداً إلى حد بعيد في عهد آخر ملوك السلالة البياسنية في بولندا. وتشهد عبارات مثل فستولا القوطية أو براغ القوطية على الدمغة الأصلية التي وسمت مدن المنطقة. وكانت التأثيرات الألمانية قوية؛ ويمكن أن نذكر من أساطينها بيتر بارلر، المهندس والنحات من براغ، وفين ستوش، النحات من كراكوف، ولكن الإحساس بالتأثير الإيطالي والفرنسي بدأ حوالي نهاية القرون الوسطى، خصوصاً في هنغاريا.

وفي الأدب الوطني، يمكن القول إن اللغات المكتوبة، التشيكية والبولندية، والهنغارية ظهرت في القرن الثالث عشر، مع أن هناك بعضاً من دليل على وجود تأليف أدبي ذي طابع ديني باللغة التشيكية في القرن العاشر. وعلى الرغم من ذلك، بقيت اللغة اللاتينية لغة الكتابات الأدبية والتاريخية. كان الشعر اللاتيني في بوهيميا بأكمله "غريباً"؛ وسجلات الوقائع التاريخية المهمة كتلك التي وضعها سيمون كيزي في هنغاريا وفنسنت كادلوبيك في بولندا في القرن الثالث عشر، وتلك التي وضعها داليميل (مكتوبة باللغة التشيكية) في بوهيميا في القرن الرابع عشر، تُقارَن بإيجابية بنظيراتها في الخارج. ووصل النثر التشيكي، وخصوصاً ما يرتبط بالحركة الهسية من

شعر وتراتيل دينية، إلى أعلى مستوى في المنطقة في أواخر القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر.

وقد احتفظ العنصر الديني والكنهوتي في العملية الثقافية بوضوحه. وتعزز بسرعة نمو الأديرة في القرن الثالث عشر: تضاعف هذا النمو خمس مرات في بولندا، وأقل بقليل في بوهيميا، وأربع مرات في هنغاريا. وكان معظم القادمين الجدد، على كثرتهم، من الرهبان -الدومينيكان وبعدهم بقليل الفرنسيون- الذين تمثلت مهمتهم بتعميق الوعي الديني عند العامة. وفي الحقيقة، يعزى لجوء المصلحين الدينيين في بوهيميا في أواخر القرن الرابع عشر إلى هذا التدين العميق، عند مقابلته بدنيوية الهرمية الكنسية، وهكذا فُتح الطريق للحركة الهسية. يمكن مقارنة إسهام هس في اللغة التشيكية، وقواعدها وإملائها، بتأثير لوثر في اللغة الألمانية. فالترجمة التشيكية للكتاب المقدس لم تسبقها سوى الترجمة الألمانية والترجمة الإيطالية، وتلتها الترجمة الفرنسية. وكانت التأثيرات الهسية مسؤولة عن ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الهنغارية. ولكن ترجمات أعمال أفلاطون والشعراء الإيطاليين الكبار إلى اللغة التشيكية لا صلة لها بالهسية.

أدى تنامي الحاجة إلى مراكز سياسية، ودينية، وثقافية للتعليم العالي في المنطقة إلى تأسيس جامعة براغ عام ١٣٤٨. وساد الاعتقاد بأنها مؤسسة عالمية وتشيكية تخدم أربع أمم: التشيكية، والسكسونية، والبافاروية، والبولندية. فكانت أول جامعة في القارة شمالي جبال الألب وشرقي نهر الراين. وتلتها جامعة كراكوف عام ١٣٦٤، التي أصبحت أكثر شهرة بعد تجديدها حوالي عام ١٤٠٠، كالجامعة الياغيلونية. وتتمثل مساهمتها الخاصة في حقل الرياضيات والفلك بأول كرسي في ذلك الفرع في أوروبا. وتأسست جامعة في بيكس في هنغاريا، ولكن لم تدم، حيث كان الطلاب الهنغاريون يلزمون

جامعتي براغ وكراكوف، إضافة إلى جامعة كانت قد أُنشئت حديثاً في فيينا حيث كانت الأمة الهنغارية أيضاً تضم بولنديين وتشيكين.

أُحست أوروبا الوسطى الشرقية عموماً بالتأثير التام للنهضة الإيطالية والفلسفة الإنسانية في القرن السادس عشر، وفي ذلك الوقت، مست المنطقة أيضاً التأثيرات القادمة من الأراضي الألمانية وهولندا. ولكن يجب عدم نسيان فلسفتها الإنسانية الأقدم في القرن الخامس عشر، التي لم تُعطَ حقها في الماضي. تلك الفلسفة التي تميزت بازدهار الأدب اللاتيني، وعرفت الأعمال الأولى المهمة باللغة الوطنية، تطورت أولاً في أراضي تاج القديس ستيفن، خصوصاً في كرواتيا، القريبة من إيطاليا القرن الخامس عشر، وكانت على صلة وثيقة معها. وفي الحقيقة، كان الأدب الكرواتي اللاتيني في عصر الفلسفة الإنسانية، بوجه خاص، غنياً وقيماً. ويمكن أن يكون ماركو ماروليك أعظم كاتب باللغة اللاتينية، ولكن مساهماته في اللغة الوطنية أكسبته لقب "أبو الأدب الكرواتي". ونموذج الرجل الذي وصفته مريانا برنباوم بأنه "شخصية النهضة الهنغارية" سواء كان من خلفية كرواتية، أو رومانية، أو بولندية، أو ألمانية، كان منجذباً إلى البلاط الرائع لـ بودا ماتياس كرفينوس. ففي عهده، ظهرت قصور عصر النهضة، مع أن الطراز القوطي سيستمر إلى القرن السادس عشر. وكان يقال عن مكتبة الملك الرائعة إنها أكبر مكتبة في أوروبا خارج إيطاليا. وهناك نصيران آخران للفنون، كان كلاهما عالمين وكاتبين إنسانيين بارزين، هما: بينوس فيتيس، كبير الأساقفة في هنغاريا، وابن أخيه أسقف بيكس، بينوس شزميتسي (شيسميشكي بالكرواتية). وهذا الأخير، وهو شاعر لاتيني مشهور، وعُرف عموماً تحت اسم يانوس بانونيوس، مثلاً المستوى الرفيع للثقافة الإنسانية التي وصلت عن طريق نخبة البلد.

توقفت علاقات بوهيميا مع إيطاليا خلال الحروب الهسية؛ فالهراطقة التشيكيون لم يكن مرحباً بهم في روما. ومع ذلك، كان هناك، في منتصف

القرن الخامس عشر، عدد قليل من المؤيدين البارزين للفلسفة الإنسانية، نذكر منهم الشاعر اللاتيني بوهوسلاف هاسيشتاين من لوبكوفيتسي. وعلى العكس من بوهيميا، كانت بولندا، خصوصاً كراكوف، في التيار الرئيس للثقافة والحياة الفكرية الأوروبيتين. فقد انخرطت الجامعة في الحركة المجمعية^(١) conciliar movement التي حاولت تطبيق المبادئ الدستورية القروسطية على حكومة الكنيسة. وأنتجت رائد القانون الدولي بولس فلاديميري الذي جذب استكباره لتحويل الوثنيين إلى المسيحية بالقوة انتباه مجمع كونستانس. وألف يان دووغوش عدداً من سجلات الوقائع التاريخية التي توجهت نحو كتابة تاريخ حديث. وثابر الفيلسوف الإنساني الإيطالي، فيليب بوناكورسي، الناشط أيضاً في هنغاريا، على الاتصال بالأكاديمية الأفلاطونية المحدثة في فلورنسا.

عندما كانت القرون الوسطى تأفل في أوروبا الوسطى الشرقية، كانت النُخب في الثقافة الأوروبية في طريقها إلى الاندماج التام. وإذا أخذنا الطباعة دليلاً على التقدم، فإن التواريخ التالية تكون ذات معنى: بدأت أولى المطابع بالعمل في بوهيميا في خمسينيات القرن الخامس عشر، وفي هنغاريا وبولندا في سبعينياته. والتواريخ المطابقة هي ستينيات القرن الخامس عشر لإيطاليا وسبعينياته لانكلترا وفرنسا. ومن الواضح أن أوساطاً محدودة من الناس تأثرت، ولكن هل كانت أكثر محدودية منها في معظم أنحاء أوروبا؟ يمكن أن يجادل المرء في أصالة الثقافة، ولكن أوروبا الوسطى الشرقية وضعت بصمتها حتى في هذه المسألة. وفيما يتعلق بالتطورات السياسية التي سنقوم بدراستها الآن، فإنها تشير إلى همة وإنجازات تمكن مقارنتها باستحسان مع الغرب.

(١) قالت الحركة إن المجمع الكنسي العام أعلى سلطة من البابا، ويمكن أن يعزله - المترجم.

ذروة القرون الوسطى

ليس سهلاً اختصار كرونولوجيا التطورات السياسية الرئيسة خلال ثلاثة قرون في أوروبا الوسطى الشرقية. وربما يجعلها تقسيم تقريبي إلى أربعة أدوار أكثر وضوحاً. الدور الأول، يغطي معظم القرن الثالث عشر، وتميز بتقلبات في بوهيميا وهنغاريا، وكانت كلتاها ترتقيان ولكن تعانيان من عوائق. فقد أدى التوحيد الجزئي لبولندا المقسمة إلى الاعتماد على براغ. وظهرت قوتان جديدتان في المنطقة: الفرسان التيوتونيون وآل هابسبورج، وكانت لذلك نتائج ضخمة طويلة الأمد.

والدور الثاني، يشمل معظم القرن الرابع عشر. وكان هذا عصر توازن جدير بالملاحظة في ثلاثة بلدان، كلها اكتسبت سلطة وأهمية. كما كان عصراً ذهبياً في بوهيميا وهنغاريا.

والدور الثالث، الذي يبدأ في ثمانينيات القرن الرابع عشر، فيه خضعت بوهيميا وهنغاريا للسلالة الحاكمة نفسها، لكن هذا التوحيد وازنته إلى حد بعيد الحروب الهسية في الأراضي التشيكية والتهديد التركي الصاعد في الجنوب الشرقي. وفي حالة بولندا، مثل التوحيد العائلي مع ليتوانيا نقطة تحول في تاريخ البلد وأثر في توازن القوة في المنطقة.

وأخيراً، شهد الدور الرابع، الذي يشمل بقية القرن الخامس عشر، دورة أخرى أولية من التطورات الجزئية في ظل صيغة لنسخة أوروبية وسطى شرقية لمملكة جديدة، توطدت في بوهيميا، وأيضاً في هنغاريا.

والآن دعونا نتابع بعض هذه التطورات بتفصيل أوسع. فقد انتهت المطالبة بالتاج الامبراطوري من قبل ملك بوهيميا بريميسيل أوتاكار الثاني (التي سبقها توسعه إلى النمسا بصورة مأساوية عام ١٢٧٨ بموته في ساحة القتال في مورافسكي (مارشفيلد أو درنكروت). وأيد بعض الأدواق البولنديين

الملك التشيكي، ووقف الهنغاريون إلى جانب المنافس المنتصر رودولف هابسبورج، الذي بشر ظهوره على المسرح بالدور الذي ستلعبه تلك الأسرة في أوروبا الوسطى الشرقية. ومع ذلك لم تستنزف قوة بوهيميا، وسيطر البريميسليديان الأخيران - وننزل الثاني ووننزل الثالث - على معظم الدوقيات البولندية واغتصبا تاج بولندا عام ١٣٠٠. وحمل وننزل الثالث أيضاً في فترة قصيرة لقب ملك هنغاريا. واسترد ذلك البلد من المخربين التتار في عهد بيلا الرابع، الذي دعي بالمؤسس الثاني للدولة، ولكن تبين أن هذا الاسترداد الرائع كان عابراً. فبعد موت بيلا عام ١٢٧٠، تلت فترة من اللامركزية التامة تقريباً، كان فيها الأقطاب الأقوياء يتحدّون الملوك المتعاقبين ويتجاهلونهم. وكانت هناك فترة من التعاون الدوري بين هنغاريا وبولندا المجزأة، التي احتفظت ببعض عناصر الوحدة: مفهوم التاج، والدوق الأكبر في كراكوف، ومنظمة كهنوتية واحدة. وعانت أيضاً الدوقيات البولندية الجنوبية، كما ذكرنا، من الغزوات التتارية؛ وفي شمال دوقية مازوفيا، عمد كونراد، الذي لم يستطع التغلب على هجوم البروسيين الوثنيين، إلى المجيء بالفرسان التيتونيين. وكانت منظمة دينية صليبية، بصورة رئيسة ألمانية، تبحث عن ميدان لنشاطاتها، قد عملت لفترة قصيرة في هنغاريا، ولكن الملك طردها عندما خشي من طموحاتها الإقليمية. وتغلب الفرسان، الذين جاؤوا إلى بولندا عام ١٢٢٦، على البروسيين وحولهم، وأسسوا دولة كهنوتية. كانت هذه الدولة مستقلة تماماً عن كونراد، واستعملت بعض أراضيها قاعدة ورفضت إخلاءها. وهكذا نشأت دولة ألمانية توسعية في المناطق المستعمرة والمفتوحة، طوقت البولنديين من الشمال الشرقي. هنا كانت بذرة "الرواق" المستقبلي.

ولنعد إلى الفترة الثانية. فقد ميز انقراض الأرباديين والبريميسليديين في العقد الأول من القرن الرابع عشر، بداية حكم أسر أجنبية في هنغاريا

وبوهيميا. وبقدر ما كانت بولندا معنية، فإن هذا عزز فرص إعادة توحيدها، مع أن ملك بوهيميا الجديد طالب أيضاً بالتاج البولندي. وكان للنزاع مع المطالب البياستي، فواديסلاف القصير، جانباً بولندياً - ألمانياً قومياً بدائياً. كان فواديסلاف يواجه تحالف نبلاء المدن الألمانية، والأدواق السيليزيين ذوي الميول الألمانية الذين اعترفوا بجون بوهيميا ملكاً، والفرسان التيوتونيين. وانتهى النزاع المديد، الذي شهد تقارباً بولندياً-هنغارياً، بعودة ظهور مملكة بولندا الموحدة، ولكن دون اثنتين من مناطقها المتطورة: سيليزيا وبوميرانيا. فدخلت سيليزيا تحت سلطة تاج القديس ونترل؛ واستولى على بوميرانيا، بما فيها جدانسك، الفرسان التيوتونيون.

شهدت الفترة التي تلت تطوراً متماثلاً إلى حد عجيب في البلدان الثلاثة طوال معظم القرن الرابع عشر. ففي كل حالة، كان هناك أب يليه ابن على العرش: فواديסلاف وكاجيميج الكبير في بولندا؛ والأنجويان، شارل روبرت ولويس الكبير في هنغاريا؛ واللکسمبورغيان، جون وشارل الرابع في بوهيميا. وفي عهد هذا الملك الأخير، الذي كان أيضاً امبراطوراً رومانياً مقدساً، والذي جعل براغ عاصمة عظيمة، صعدت أراضي تاج القديس ونترل إلى موقع مركزي في أوروبا. وكان الجدل حول مسألة هل كان شارل يعمل بوصفه ألمانياً لدمج بوهيميا في الامبراطورية، أو بوصفه تشيكياً طيباً (كانت أمه بريميسليدية) يركز على تطوير المملكة، يبدو غالباً مفارقة تاريخية. فشارل اتبع، بصورة أساسية، سياسات عائلية وتركزت على القاعدة البوهيمية، لم يكن مختلفاً عن آل هابسبورج فيما بعد، الذين عولوا على النمسا. ففي عهده أنجزت البلد عملية اللامركزية وتشريع القوانين، وشهدت تأسيس جامعة براغ وترسيخ استقلال مقر الأسقفية. وجعل المرسوم الذهبي لعام ١٣٥٦ ملك بوهيميا رسمياً أول الناخبين الامبراطوريين. وأنجزت البلد، مع سيليزيا ولوسيشا، تحت التاج

البوهيمي، أقصى توسع له. ومع ذلك، وكما ستظهر التطورات اللاحقة، قوضت المجتمع أزمة مخترمة انفجرت كالثورة الهسية.

واصلت بولندا المجاورة في ظل كاجيميج الكبير سياسة والده المناصرة للهنغاريين، ولكن بدا أنها كانت تستلهم إعادة البناء الداخلي من بوهيميا. ويمكن أن تكون محاولة كاجيميج لتشريع قوانين بولندية قد تأثرت بالمدونة مايستنس كارولينا القانونية. وتأسست مدينة كاجيميجز بجوار كراكوف، متخذة مدينة براغ الجديدة نموذجاً لها؛ وكانت چروسس (قروش) كراكوف نظيراً بولندياً للعملة التشيكية. وأخيراً، كانت جامعة كراكوف تتنافس معهد براغ. كان كاجيميج عاجزاً عن استرداد المقاطعات الضائعة، ولكي يعوض هذه الخسارة من جهة، ويعزز مركزه وفرص استردادها من جهة أخرى، وطد حكمه على ريدروس أو هالتش روس (عُرفت في التاريخ فيما بعد بغاليسيا الشرقية). فكان هذا أول توسع لبولندا نحو الشرق، وما جعله ممكناً هو تمزيق أراضي الروس وإخضاع التتار الجزئي لها، وهي أراض كانت يوماً جزءاً من دولة كييف. وهذا جعل المملكة أكثر تغايراً. عمل اندفاع سياسة كاجيميج على دمج الدوقيات البولندية التي كانت مستقلة سابقاً وتحويلها إلى مقاطعات إدارية. ومن هنا كان التشديد على المركزية، وتوحيد القوانين، والتمدين الذي ترافق بمواثيق جديدة لليهود. وفكرة أن الملك هو مالك كامل الأرض ويستطيع أن يورثها كلها أو أجزاء منها وُجدت مع مفهوم أحدث لتاج لا يمكن تقسيمه. وبموجب المبدأ الأخير ذهبت بولندا بكاملها، بعد موت كاجيميج، إلى ابن أخيه لويس ملك هنغاريا.

كان لويس يرئس فترة العظمة الهنغارية، ولكن أباه شارل روبرت هو الذي كان قد وضع أسسها. وباعتباره عضواً من أسرة أنجو الملكية الفرنسية - فرع نابولي، كان شارل روبرت يستحسن النماذج والأساليب الفرنسية،

وفي عهده، تم استبدال التأثيرات الألمانية. أما وقد عمل بنجاح على إضعاف سلطة الأقطاب، الذين تقاسموا بالفعل هنغاريا فيما بينهم، فإن هذا الملك سعى إلى تركيز سلطته عن طريق إصلاحات إدارية وتطبيق أساليب إقطاعية حديثة. كانت قوة شارل العسكرية تتألف من جنود يجمعهم الملاك على ممتلكاتهم - اقتضت عدم تقسيمها إلى أجزاء أصغر - وجنود نبلاء يقودهم حكام الكونتيات أو كونتات ملكيون. وبهؤلاء الملاك والوحدات الكونتية التي سميت بنديرس *banderías*، ومعناها رايات، أسس منظومة عسكرية حسنة الأداء. وكان الملك، الذي يعمل من قاعدة مالية واقتصادية سليمة، كما ذكرنا سابقاً، يستمد ثلث دخله من المعادن الثمينة التي كان يترتب على مالكيها مبادلتها بالمنت الملكي (مماثل لـ منت بوهيميا). ولكن توزيع الأرض على مناصري الملكية استمر، وظهرت أرستقراطية جديدة؛ وتوسعت إجراءات المرسوم الذهبي لتشمل النبلاء كافة. وتم فرض ضريبة جديدة على الفلاحين.

أثر بلاط لويس الكبير في المناطق السكنية الفخمة في بودا وفيسيغراد على معاصريه. وعندما خضعت له بولندا (١٣٧٠-١٣٨٢)، اعتبر الأنجويون أنفسهم أنداداً لملوك فرنسا والأباطرة الرومانيين المقدسين. والحقيقة هي أن الاتحاد مع بولندا لم يكن راسخاً على أرض الواقع ولم ينتج الكثير عدا الخلاف. علاوة على ذلك، منح لويس، الذي لم ينجب سوى البنات، تنازلات للنبلاء البولنديين لكي يضمن حقهن في الوراثة. هذه الامتيازات التي صدرت في كاسا (كوسيتش) عام ١٣٧٤ خفضت ضريبة الأراضي إلى مبلغ رمزي وحددت الالتزام بالخدمة في الحملات خارج البلد. فأوجد هذا سابقة لمساومة بولندية مستقبلية في أوقات الوراثة الملكية.

فتحت نهاية الأنجويين الطريق أمام اللوكسمبورغيين والهابسبورغيين، الذين كان مخططاً لزواجهم من ابنتي لويس (ماري وهدفيج) والسيطرة على

هنغاريا، وبولندا، وبوهيميا. لو حدث هذا، لاستطاع الهابسبورغيون المتبقون إقامة امبراطورية تشمل بولندا في وقت مبكر لا يتعدى منتصف القرن الخامس عشر. ولكن الملأك البولنديين أخطوا هذه الخطط بإصرارهم على أن هدقچ لن تتزوج الأرشيذوق الهابسبورچي الذي كانت مخطوبة له، بل دوق ليتوانيا الكبير، ياجيوا. وهكذا أصبح زوج ماري، زيغmond لوكسمبورغ، ملكاً على هنغاريا عام ١٣٨٧، وبوهيميا عام ١٤١٩، وأيضاً امبراطوراً رومانياً مقدساً، أخضع لحكمه مجموعة كبيرة من الدول. في غضون ذلك، كان ياجيوا (الذي عُمِدَ باسم فوايسلاف) وزوجته هدقچ (يادفيغا) يحكمان بولندا وليتوانيا، وهما كيان آخر كبير. وفي الحقيقة، كانت ممتلكاتهما المشتركة تحتل منطقة تقرب مساحتها من مليون كيلو متر مربع-كان من الصعب تقدير عدد سكان ليتوانيا. ويذكر العديد من المؤرخين أن عددهم ثلاثة، أو أربعة، أو حتى تسعة ملايين، وهو رقم خيالي. كل هذا أطاح بتوازن القوة في المنطقة.

كانت ليتوانيا في القرن الرابع عشر كياناً ضخماً، غنياً ولكنه متخلف، يمتد من بحر البلطيق تقريباً إلى البحر الأسود ويؤلف معظم بيلاروسيا وأوكرانيا اليوم. وهكذا كانت دولة مزدوجة، بلطيقية وسلافية، ثم أصبحت كتلة كاثوليكية وأرثوذكسية يونانية بعد أن قبل جوجيلا المسيحية ودخل فيها، وتأسست أسقفية فيلنو (فَليوس) عام ١٣٨٧. واجهت ليتوانيا في الغرب تهديد الفرسان التوتونيين الذين كانوا يعتدون على حدودها ويبشرون بالهداية بالسيف. ولوضع حد لهؤلاء الفرسان، والمحافظة على الممتلكات الواسعة في الشرق التي كانت مطمحاً لدولة مسكوفيا الناشئة، بدا الاتحاد مع بولندا بديلاً وحيداً. ولكن هذا لا يعني أن أراضي جوجيلا، الروسية الليتوانية، أصبحت مندمجة في بولندا التي واصلت حكمها لليتوانيا، عملاً بمضمون مرسوم اتحاد

كرو. كانت الأسرة الحاكمة، وليست بولندا، هي التي واصلت حكم ليتوانيا. وأوضح الليتوانيون - خصوصاً ابن عم ياجيوا، فيتوتاس (فيتولد)، الذي كان يحكم البلد في غياب الملك - أنهم لن يتساهلوا مع أي من مالكي الأرض البولنديين، أو جنودهم، أو أي شكل من أشكال تدخلهم.

أثبت الاتحاد العائلي، الذي قام على أساس زواج ياجيوا وهدشچ، جدارته عندما هزموا متضامنين الفرسان التوتونيين في معركة جرونفالد الكبيرة (تانبيرچ) عام ١٤١٠. ومع ذلك، انقضت خمسون سنة أخرى قبل أن تنهار قوة الفرسان، وكان ذلك بعد أن ثارت المدن والأرستقراطية البروسية ووضعت نفسها تحت حماية ملك بولندا. انتهت حروب الثلاثين عاماً المعروفة بسلام تورون (ثورن). ووضعت تحت سيطرة بولندا حوالي نصف مقاطعة الفرسان - بوميرانيا القديمة المعروفة اليوم بـ بروسيا الملكية - بما فيها جدانسك (دانتريغ). وهكذا أعيد فتح طريق البولنديين إلى البلطيق، وسيكون لهذا نتائج كبيرة مستقبلاً. وفي هذه الأثناء كانت تتقدم تدريجياً عملية غربنة، وحتى بولنة Polonization الملاك والنبلاء الليتوانيين. ولكن إذا كانت ليتوانيا قد خضعت للتأثيرات اللغوية والثقافية البولندية، فإنها، هي نفسها، أنتجت عدداً من القادة الذين لعبوا دوراً حاسماً على مدى التاريخ البولندي.

لم يكن لأبناء ياجيوا حق تلقائي في وراثة عرش بولندا، ولكن انتخابهم كان مضموناً لأن الياجيوانيين كانوا حكاماً وراثيين لليتوانيا ولم يكن البولنديون يريدون تفكيك الاتحاد. ففي عهد أسرتهم، اكتسبت النبالة، التي تبلورت كطبقة، حصانات جديدة وسيطرة أكبر على الفلاحين. وفي عشرينيات وثلاثينيات القرن الخامس عشر وفر امتياز نيمينيم كَبْتِيَفَابِيْمُوس neminem captivabimus للنبلاء الحماية ضد الاعتقال الكيفي ومصادرة ممتلكاتهم. جاء هذا المرسوم بصورة عرضية قبل صدور مرسوم هابس

كوربِس الانكليزي^(١). وفي خمسينيات القرن الخامس عشر، اشترطت قوانين نيشاوا أن مصادقة جمعيات النبلاء المحليين ضرورية للتشريع. ومع ذلك، بقيت السلطة الملكية كبيرة وكذلك كان الموقف الدولي للياجيونيين. ازدهر الاتحاد العائلي، البولندي الهنغاري، فترة قصيرة في أربعينيات القرن الخامس عشر، عندما انتُخب فواديْسلاف الثالث ملكاً لهنغاريا باسم (أولاشلو الأول). مات هذا الملك بعد أربع سنوات في حملة قارنا الصليبية. فأصبح ابن أخيه، وهو فواديْسلاف آخر، ملكاً لبوهيميا باسم (فواديْسلاف الثاني) وحوالي نهاية القرن ملكاً على هنغاريا. في هذه المرحلة، سيطر الياجيلونيون على كامل أوروبا الوسطى الشرقية بما فيها الأراضي الليتوانية الروسية. فعُدَّ البولنديون هذه النجاحات تقريباً أمراً مسلماً به، وانتهوا إلى الاعتقاد بأنه عن طريق الائتلافات والاتحادات العائلية يستطيعون حل المشكلات الدولية وضمان عظمة بلدهم.

يجب أن نعود الآن إلى الوراء للنظر في التطورات في هنغاريا وبوهيميا التي قادت أخيراً كلا البلدين إلى الحظيرة الياجيلونية. حاول زيغموند لكسمبورغ، بوصفه ملكاً لهنغاريا، عبثاً كبح القوة الصاعدة للأقطاب، التي تمثلت بملكية الأرض. فقد تضاعلت الممتلكات الملكية بين عامي ١٣٨٢ و ١٤٣٧ من ١٥ إلى ٥٠٪؛ وهبطت ممتلكات النبلاء من ٥٣ إلى ٤٣٪؛ وبقيت أملاك الكنيسة ثابتة عند ١٢٪، وتضاعفت أراضي الأقطاب من ٢٠ إلى ٤٠٪. ولكن جهود زيغموند القصيرة الأمد في التعويل على المدن أثبتت عدم فعاليتها. ومحاولته التعامل مع التهديد التركي الصاعد من طريق حملة صليبية تشمل كل أوروبا انتهت بالهزيمة في نيكابوليس. وفي عهده، توجب ترك دالماسيا للبندقية، وبهذا انتهت المطامح الهنغارية في البحر الأدرياتي.

¹ -مرسوم يقضي بالتحقيق القضائي في قانونية سجن شخص ما -المترجم.

وكانت هناك مشكلات في أمكنة أخرى. فالأعباء المالية والعسكرية الجائرة في ترانسلفانيا أدت إلى عصيان كبير للفلاحين الهنغاريين والرومانيين، وحظي بالدعم أولاً من المدن، وبعض الشكليين،^(١) وحتى من بعض النبلاء. وتم قمع العصيان عام ١٤٣٧، وأسست أمم ثلاث: هنغاريا والشكليون والسكسونيون النظام الترانسلفاني، واستبعد الرومانيون.

كانت متاعب سيجسموند في هنغاريا باهتة مقارنة مع المتاعب التي عرفها قبله أخوه، ومنتزل بوهيميا والتي عرفها هو نفسه عندما ارتقى العرش. فقد اختلفت الآراء بخصوص الثورة الهسية. فوصفها بعضهم بأنها جزء من أزمة أوروبية شاملة ظهرت في بوهيميا، أو باعتبارها تظاهرة للأوضاع التشيكية على وجه التخصيص؛ ووصفها آخرون بأنها مقدمة للإصلاح أو إصلاح تشيكي؛ ووصفها غيرهم بأنها ثورة وطنية أو بورجوازية. وربما كانت تلك الثورة هي التطور الوحيد الأكثر أهمية في التاريخ التشيكي. فقد تضافرت عوامل عالمية ووطنية لإنتاج ثورة أثرت في الدين، والثقافة، والسياسة، والاقتصاد، والمجتمع. وحتى لو نسجت حولها أساطير معينة، فإن الهسية عملت ملهماً للتقليد الديموقراطي التشيكي في القرنين التاسع عشر والعشرين.

كانت الثورة الهسية في أصولها روحية ودينية. وفي القرن الرابع عشر، كان تقريباً ثلث الأرض في بوهيميا في يد الكنيسة. فقد أثار مركزها المهيمن عداء الكثيرين، الذين استنكروا فساد رجال الدين ودينويتهم وخيانة القيم المسيحية الحقيقية. وكان النبلاء، خصوصاً النبلاء الأدنى شأنًا، يحسدون الكنيسة على سلطتها ويجاهرون في نقدها. وكذلك كانت المدن، حيث أنتجت المدارس العديدة وجامعة براغ مكافئاً متطوراً للطبقة الوسطى. تعاطف الملك ومنتزل في البداية مع حماسة المبشرين الدينية الذين طلبوا من رجال الدين

(١) من سكان ترانسلفانيا الشرقية، والاسم شكلرز يعني "حرس الحدود" - المترجم.

تغيير أسلوب حياتهم وطلبوا الإصلاح. كان حنا هس واحداً من المبشرين الأكثر نجاحاً، وكان يخاطب جماعة المؤمنين باللغة التشيكية في كنيسة بيت لحم في براغ. وشدد بعض المصلحين على الطبيعة التشيكية لحركتهم. فجبروم براغ، كما ذكرنا سابقاً، عرف القومية على أساس الدين والدم؛ وكان في الكتابات المعاصرة قدر كبير من رهاب الأجانب. والمطالبة بجعل الجامعة بحق مركزاً تشيكياً تطابقت مع رغبة ونزول بإخضاعها لسلطته بعده ملكاً لبوهيميا. ولهذا السبب، أعطى في مرسومه كوتنا هورا ثلاثة أصوات للدولة التشيكية وصوتاً واحداً للدول الثلاث المتبقية. فكانت النتيجة هجرة جماعية أسهمت في تأسيس جامعة لايبزيغ. وأصبح هس موجه جامعة براغ أو رئيسها، وبما أن الجامعة فسرت مسائل ذات طبيعة دستورية وسياسية، فإن هذا لم يكن مجرد منصب فكري.

ومسألة هل يمكن تعريف قومية الهسيين بوصفها من نمط حديث أم لا، لعبت، دون شك، دوراً رئيساً في تعزيز الوعي القومي التشيكي. ووسعت أيضاً مفهوم الدولة السياسية باشتمال سكان المدن والفلاحين الأكثر ترابطاً. ومع ذلك، يبدو أن أولئك المؤرخين الذين يصرون على أن المسائل القومية، والسياسية، والاجتماعية كانت خاضعة لغايات دينية، يقفون على أرضية ثابتة. فالمقاومة الهسية للسلطة شرعها الإيمان. والوثيقة الأكثر أهمية في تلك الفترة هي مقالات براغ الأربع، التي أعلنت مبدأ حرية الضمير والتعبير وطالبت بحق كل المؤمنين بالتبشير بكلمة الله وتناول العشاء الرباني بنوعيه *utraque specie* كرجال الدين، ومن هنا سمي الهسيون بالذخيريين^(١) *Utraquists*. وأصبح كأس العشاء الرباني علامة ثورتهم، وكانت ثورة،

(١) الذخيريون نسبة إلى لفظ الذخيرة الذي تطلقه بعض الطوائف المسيحية العربية على العشاء الرباني بنوعيه (الخبز والخمر) - المترجم.

بنغماتها المساواتية والإصرار (أيضاً في المقالات الأربع) على الفقر الإنجيلي من جانب الكنيسة.

حدثت الفجوة بين هس والملك حول مسألة بيع صكوك الغفران، كما في حالة لوثر فيما بعد. وهس، كلوثر، دخل في حماية بعض النبلاء الكبار. وفي ظل معاملة آمنة من زيغموند، استدعي إلى مجمع كونستانس، فرفض التخلي عن آرائه، التي كانت قد تأثرت بكتابات جون ويكلف التي يغلب فيها الجانب الديني على الجانب الأخلاقي، المتعلقة بحرية الوجدان الفردي. وعندئذ أعلن مارقاً وأعدم على خازوق حرقاً بالنار عام ١٤١٥. وفيما بعد، حل ببعض أتباعه البارزين المصير نفسه.

وردت بوهيميا بالتحدي: قتل عمدة المدينة وإلقاء أعضاء بلديتها من النوافذ - نذير بالإلقاء من النوافذ الأكثر شهرة عام ١٦١٨ - والمعارضة المسلحة لزيغموند خليفة ونزل. وبغيرتهم الدينية، وحماستهم القتالية، هزم المقاتلون الهسيون، وهم ينشدون التراتيل الدينية، الحملات الصليبية، الواحدة تلو الأخرى، تلك التي دُفعت ضدهم بمباركة البابا. شرع الهسيون، يقودهم عسكريون بارزون من أمثال جان تزسكا، بحملات هجومية اخترقت مورافيا، وسيليزيا، وهنغاريا الشمالية (سلوفاكيا)، والأراضي الألمانية، واندفعت شمالاً حتى بحر البلطيق. لم يُظهر التشيكيون أبداً، لا سابقاً ولا لاحقاً، مثل هذا الدافع الدينامي ولم يكشفوا عن مثل هذه الحماسة الحربية. ومع ذلك، ظهر تفكك داخلي نجم من تزايد الانقسامات. فالجناح المتطرف، الطابوريون^(١)، الذي يتبع يوطوبيا دينة واجتماعية، هُزم في النهاية أمام الذخيريين المعتدلين والكاثوليك في معركة ليبان. وفي مؤتمر بازل الذي كان ينزع إلى الإصلاح، تحقق حل وسط لكنه كان واهياً إلى حد ما ولم يصادق عليه البابا.

(١) نسبة إلى جبل طابور في منطقة الجليل في فلسطين: تسمية أطلقت على تل أوستي في تشيكوسلوفاكيا الذي اتخذته تزسكا مقراً لقيادته - المترجم.

هنا نصل إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر. وكان عصر الملوك المحليين في بوهيميا وهنغاريا، وعصر كاجيميج الياجيلوني في بولندا وليتوانيا. وحملت أنظمتهم بعض الشبه للملكيات الحديثة في الغرب: فرنسا لويس الحادي عشر أو انكلترا هنري السابع.

ومع أن المرء يلاحظ أوجه شبه في التطورات في أوروبا الوسطى الشرقية، إلا أن الاختلافات كانت أيضاً لافتة للنظر. ففي خمسينيات القرن الخامس عشر، خضعت بوهيميا لحكم جورج بوديبرادي، أولاً بوصفه حاكماً ثم ملكاً. وكان البلد الذي خرج من العقود الهسية متحولاً بعمق. فكان يُلاحظ التأثير على الثقافة الوطنية، خصوصاً اللغة، إضافة إلى عزلته عن أوروبا الكاثوليكية. وفقدت براغ وجامعتها سمعتها العالمية. وتحولت الأمة التشيكية السياسية، التي حُرمت من ملك على مدى جيل، إلى حكم ذاتي. فازدادت أهمية هيئة الطبقات التشريعية التي استبعد منها الأكليروس (مع أن هذا لم يكن فعالاً في مورافيا الكاثوليكية)، وتعزز دور سكان المدن، الذين لم يعودوا يخضعون للعنصر الألماني. وعلى الجانب الآخر، انقلب التوازن المحلي بإصرارية الملاك والنبلاء الذين اغتنوا بمصادرة أراضي الأكليروس. وهكذا، تزعزع الاستقرار الذي كان يكافح من أجله الملك جورج، وكان هو نفسه قطباً ومعتدلاً. ولم يسعد روما إصرار الملك على أنه حاكم الذخيريين والكاثوليكين، إضافة إلى جماعة أخرى ظهرت هي جماعة الإخوة التشيكيين التي عرضت معايير فكرية وأخلاقية رفيعة. ولكن الدعوة البابوية إلى حملة صليبية ضد بوهيميا، لم تلق استجابة إلا من ملك هنغاريا ماتياس، المعروف بـ كورفينوس، لأسباب ترتبط بسياسة السلطة أكثر منها بالدين.

كان طريق ماتياس إلى السلطة قد أعدّه والده، الحاكم جون (يانوس) هنيادي، بطل الحروب التركية. وبالفعل، كان التهديد التركي دائماً مباشراً

ويزداد خطورة. كان هنيادي في الواقع يقود حملة قارنا الصليبية العاشرة الحظ، التي لقي فيها ملك بولندا وهنغاريا حتفه عام ١٤٤٤. ولكن حملات هنيادي التالية الظافرة ثبتت الوضع، مما أتاح لكورفينوس توطيد وتقوية مملكته. لم تكن المهمة سهلة ولكن هنيادي قاد العملية بتعبئة موارد المدن والفلاحين وقذف بثروته الخاصة إلى المغامرة. وبدأ ماتياس حكمه بهزيمة الأقطاب المعارضين في حرب أهلية حقيقية. ولكن لم يستطع حالاً أن يتغلب على القيود المفروضة على الملك: الدفاع عن البلد يجب أن يموله الملك، وعدم فرض ضرائب على النبلاء، وعقد جلسات سنوية لهيئة الطبقات التشريعية. عوّل ماتياس أولاً على الهيئة التشريعية للتسليم بسيادة الكونتيات على النبلاء الأدنى شأنًا وجعل وظيفة البلاطين Palatine (نائب الملك) انتخابية. وبعدئذٍ، وبمطالبة من مؤيديه بضرورة أن يتمتع الملك بسلطة مطلقة، حاول أن يحكم متفرداً. وبما قام به من أعمال كإعادة تنظيم فعالة جداً للإدارة، ساهم فيها سكان المدن وحتى الفلاحون، وزيادة العائدات الملكية إلى خمسة أضعاف (غالباً من الاحتكارات، والمكوس، وضرائب التعدين، وأيضاً الضرائب التي فرضت على الجميع)، وتشكيل الجيش الأسود 'Black Army' من مرتزقة محترفين، استعادت هنغاريا مركزها بوصفها قوة كبرى. ووصل عدد السكان إلى ٣,٥ - ٤ مليون نسمة، وكان الدخل الملكي أقل فقط بحوالي ٤٠% من دخل فرنسا في ذلك الوقت. وقد سبق وذكرنا الذرى الثقافية التي بلغت هنغاريا في عهد كورفينوس.

ومع ذلك، بدلاً من أن يستخدم ماتياس كورفينوس قوته ضد تركيا، انهمك في حملة باتجاه الغرب. قد يكون استيلاؤه على فيينا وبريسلاو أمّلته أهداف اقتصادية وعززت قدرته المالية. ولكن الحروب الطويلة ضد جورج

(١) سمي الجيش الأسود باسم قائده جون الأسود Black John - المترجم.

بوديبرادي بذريعة شن حرب صليبية ضد مارق - التي جلبت لماتياس مورافيا، وسيليزيا، ولوسيشا، وحتى تاج بوهيميا - دون شك أنهكت هنغاريا وخلقت لها أعداء في الخارج. فالبابوية والبندقية كانتا معاديتين؛ وبولندا اعتبرت كورفينوس منافساً. والتعليل الذي قدمه بعض المؤرخين بأن الاستيلاء على حوض الدانوب كان مجرد وسيلة لجمع القوة لحسم النزاع مع تركيا، يبدو في غير محله. ولكن حتى لو كان هذا هو دافع ماتياس، فإن النتائج جاءت معاكسة: ضعف وعزلة. وفي تأبينه للملك، وجه الشاعر الكبير، يانوس بانونيوس اللوم إلى الغرب بسبب لامبالاته بالتهديد التركي: "فرنسا تنام، وأسبانيا لا تهتم بالمسيح، وانكلترا دمرها النبلاء الثائرون، وألمانيا الجارة تبدد وقتها في اجتماعات لا تنتهي. وإيطاليا تواصل اهتمامها بالتجارة."^(١) ربما كان الأمر كذلك، ولكن هذا لم يكن مبرراً لعدم الاستعداد الهنغاري الذي شجع الكارثة في القرن التالي.

كان كاجيميج، معاصر جورج وماتياس كورفينوس، يتمتع بأفضلية استمرارية عائلية وسلطة ملكية أكثر رسوخاً. وشهد حكمه الطويل التبلور النهائي لبرلمان من مجلسين ونمو حكومة برلمانية أحدثت بعض التوازن بين السلطات. وكنا أننا سابقاً على ذكر تطورات ثقافية مؤثرة خلال هذه الفترة، إضافة إلى النجاح الأكبر، أي استرداد جدانسك والوصول إلى بحر البلطيق. ولكن تهديد الفرسان النيتونيين لم يتوقف، وتبين أن أحلام الليتوانيين الطموحة بالتخلص من موسكو باعتبارها منافساً للأراضي الروسية تتجاوز طاقة الياجيلونيين. ومع ذلك، بدا أن التطورات في بوهيميا وهنغاريا تقدم إمكانيات كبيرة. وكانت بولندا قد اتخذت موقفاً ودياً من الهسبين، مع أنه لا ياجيوا ولا فيتوتاس قبلاً التاج الذي

(١) الاستشهاد عند إيه كاديك، "الفلاسفة الإنسانيون الكرواتيون في البلاط الهنغاري"،

فصلية أوروبا الشرقية ١٢ (٢) (١٩٨٨)، ص ١٢.

قدمه القديس ومنتزل. هنا وقف البولنديون إلى جانب جورج بوديبيرادي وبعد موته عام ١٤٧١، انتخب ابن كاجيميج ملكاً على بوهيميا باسم فواديسلاف الثاني. وبعد تسع عشرة سنة، دعي إلى عرش هنغاريا بعد موت كورفينوس. وهكذا حققت الأسرة المالكة الليتوانية في العقد الأخير من القرن الخامس عشر نجاحاً مذهشاً، حيث كانت تحكم بولندا، وليتوانيا، وبوهيميا، وهنغاريا. ومع أنه تبين أن فواديسلاف (أولاشلو) الثاني حاكم ضعيف، وربما كان هذا هو سبب اختيار الأقطاب له، وسموه ("ملك نعم")، لكنه كان مثقفاً كبيراً، وقدم بعض المساهمات، على الأقل، في هذا الحقل.

في الوقت الذي كانت تأفل فيه القرون الوسطى، كانت أوروبا الوسطى الشرقية قد اجتازت شوطاً طويلاً منذ قبول المسيحية قبل خمسة قرون. وبالفعل، لم تحقق المنطقة (باستثناء بوهيميا نفسها) مساواة في المجال المادي مع البلدان الغربية الأكثر تقدماً. وربما كان التشابه القريب في الحقل الثقافي محدوداً جداً. ولكن الحركة الهسية عملت، في المسائل الروحية والدينية، حافزاً للإصلاح في كل أنحاء أوروبا. وتوطدت بقوة هويات بولندا، وبوهيميا، وهنغاريا، على الرغم من الطبيعة المتعددة الإثنيات والمركبة (الطبيعية في هذا العصر). كانت حدود بولندا أكثر تغيراً في هذه القرون؛ وأقل منها حدود هنغاريا، ولكن الاستمرارية كانت مضمونة بواسطة مفهوم التاج، ومع تقدمنا إلى العصور الحديثة، ضمنها مفهوم الأمة.

* * *

تحدي العصر الحديث

النهضة الأوروبية والإصلاح الديني

إن التقسيم التقليدي بين العصور الوسطى والعصور الحديثة تقسيم اصطلاحى إلى حد بعيد. ولا شيء خاصاً حول عام ١٥٠٠ يسوّغ عدّه معلماً تاريخياً مهماً. فقد كتب فرناند برودل حول الـ "قرن السادس عشر الطويل" بما يغطي مئتي سنة من منتصف خمسينيات القرن الخامس عشر إلى منتصف خمسينيات القرن السابع عشر (1450s - 1650s). ورأى أوسكار هاليتسكي عصر انتقال بين العصور الوسطى والحديثة يشمل القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ومع ذلك، إذا كنا نفكر بمعنى عملية طويلة جداً من ناحية، وعلى أساس مجموعة من الأحداث في العقود القريبة من عام ١٥٠٠ من ناحية أخرى، فإن التزمين التاريخي periodization التقليدي يكون مفيداً. ومع أننا، في هذا الفصل، لن نمضي إلى أبعد من العقد الأول من القرن السابع عشر، فإنه من المهم أن نضع في حسابنا هذه العملية الطويلة التي يتواجد ويتراكم خلالها الشكلاّن "القروسطي" و"الحديث".

وقعت عدة أحداث من النصف الثاني للقرن الخامس عشر وما بعد استهلت تغيرات عميقة. فسقوط القسطنطينية في يد الأتراك عام ١٤٥٣، شكل تهديداً عسكرياً شبه دائم لأوروبا، وأسهم في بروز فكرة روما الثالثة في

موسكو، وفصل البلقان عن باقي القارة، وحفز تطورات فكرية في الغرب. وأظهر تاريخ سقوط غرناطة المسلمة عام ١٤٩٢ إتمام إعادة الفتح الأسباني وتزامن مع أول رحلة لكولومبس. وأحدث الغزو الفرنسي لإيطاليا بعد سنتين شكلاً جديداً في العلاقات الدولية. وكان إعلان لوثر عام ١٥١٧ لمقولاته الخمس والتسعين الخطوة الأولى نحو الإصلاح الديني. ويستطيع المرء أن يلاحظ تقارباً كرونولوجياً مؤكداً للأحداث التي وقعت في أوروبا الوسطى الشرقية: ١٤٦٦، العودة البولندية إلى البلطيق؛ ١٤٩٠، انهيار مركزية ماتيئاس كورفينوس، وقيام أوروبا الوسطى الشرقية الياجيلونية؛ ١٥٠٥، دستور نيهل نوغي؛ ١٥٢٥، و١٥٢٦ على التوالي، علمنة بروسيا ومعركة موهاج. ومن الطبيعي أن يكون سقوط القسطنطينية قد أقلق هنغاريا وبولندا.

كانت أوروبا تتغير، ومع ذلك، يمكن أن نذكر هنا فقط بعض التطورات البارزة. ففي المجال الثقافي، والفني والفكري، وصلت النهضة الأوروبية-التي عرفت بأنها ولادة جديدة لإنجازات العالم اليوناني الروماني الثقافية-إلى ذرى عالية في القرن الخامس عشر. واستمر الصعود وانتشر في كل أنحاء أوروبا. وكان المثال النخبوي والمتطور للعصر هو رجل النهضة الممثل الجسم؛ ويمكن أن يكون ليوناردو دا فنشي صورة مصغرة له. وفي كتابات مكيافيلي حول المجتمع والسياسة، كان واضحاً ما اتسمت به الفلسفة الإنسانية من صفات براجماتية وشكوكية. وكان الفلاسفة الإنسانيون الشماليون، من أمثال ارزموس من نوتردام، مهتمين، بوجه خاص، بالكتاب المقدس والمسيحية المبكرة. فعلى الرغم من نقد هؤلاء للبلاط البابوي المهيّب والذي ينطوي على الكثير من المعرفة، وإن يكن دنيوياً فاسداً، فإنهم ظلوا داخل الكنيسة. أما حركة الإصلاح البروتستانتي فقد اختصمت معها، فتجاوزت نتائج هذا الحدث المسائل الدينية، لتؤثر في التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وكانت تغييرات عميقة في الاقتصاد جزءاً مكماً في كامل عملية التحول في أوروبا: التوسع البحري والنظام الاستعماري، وسرعة نمو السكان وما يتطلبه مجتمع متحضر من احتياجات، وثورة الأسعار وظهور الرأسمالية، والتقسيم الدولي للعمل. فأصبح المجتمع القديم أكثر مرونة وحركة. وعمل اختراع البارود واستخدام جنود مرتزقة محترفين على تقويض احتكار النبلاء للقوة العسكرية.

شاركت أوروبا الوسطى الشرقية في النهضة الأوروبية والإصلاح الديني، حيث قدمت مساهماتها الخاصة لكليهما. فعلى الصعيد السياسي الدستوري كان التباعد يتزايد بين بولندا، وهنغاريا، وبوهيميا من جهة والغرب ومسكوفيا من جهة أخرى. ويصبح الاختلاف مثيراً، بوجه خاص، عندما نضع في اعتبارنا توسع الغرب عبر البحار والتوسع المسكوفي الروسي الخارق في البر. فالتوسع المسكوفي الروسي احتل ٧٥٠٠٠٠ كم^٢ عام ١٤٦٢ ووصل إلى ٢,٨ مليون كم^٢ في النصف الأول من القرن السادس عشر. وفي أوروبا الوسطى الشرقية كان هناك بالفعل ميل متواصل نحو اندماج إقليمي. فحكم الياجيلونيين لبوهيميا وهنغاريا من تسعينيات القرن الخامس عشر حتى عشرينيات القرن السادس عشر، استبدل بحكم الهابسبورغيين. ولكن المملكتين البوهيمية والهنغارية، بدورهما، كادت أن تكونا أكثر من ملحق للامبراطورية الألمانية - الإسبانية - الأمريكية العالمية التي "لا تغيب عنها الشمس أبداً". وتحول الاتحاد العائلي، البولندي الليتواني، إلى اتحاد حقيقي عام ١٥٦٩، مما أدى إلى تعزيز الدافع إلى التوجه غرباً. وبالفعل، أيد عالم اقتصاد بولندي في منتصف القرن السادس عشر استعمار أوكرانيا، مقارناً إياه بالتوسع الأوروبي الغربي عبر البحار، والنمو المسكوفي الإقليمي، ولكن كان من الصعب يمكن مقارنة الوجهين.

وقبل الانتقال إلى مسألة الأسس الاقتصادية للتطورات في أوروبا الوسطى الشرقية، ومسألة افتراق السبل بين نصفي القارة، دعونا نُلقِ نظرة على التطور الثقافي. انتشرت النهضة في أوروبا الوسطى الشرقية، بصورة رئيسة، من طريق اتصالات إيطالية مباشرة. ولكن، في حالة الفلسفة الإنسانية، لن يلاحظ المرء التأثير القوي لـ ارزموس من روتردام على بولندا وهنغاريا، وتأثير أوساط وتبرج في بوهيميا. فعلى سبيل المثال، في البلدان الثلاثة كانت هناك صلة واضحة بين التطور الثقافي والوضع السياسي: تنامي الاحتكاك الديني - الدستوري في بوهيميا، وكرثة وطنية (في موهاج) في هنغاريا، وعصر ذهبي في بولندا.

في بوهيميا، انتصرت النهضة في الفن والعمارة في أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، واتخذت شكلاً اتباعياً Mannerism. وانتشر الأسلوب في أنحاء أوروبا الوسطى الشرقية كافة. ف براغ كانت مدينة ساحرة في عهد رودولف الملك - الامبراطور، إليها اندفع الخيميائيون والمنجمون أفواجاً. وكان رابي لوف الأسطوري صاحب رواية چولم المشهورة معاصراً لرودولف. وقدم أسلوب بناء القلاع التشيكية والمورافية مساهمة أصيلة في الفن، ولكن الكتاب الإنسانيين افتقدوا إلى الشهرة. والمدون الإخباري الأساسي فاتسلاف هايك من ليبوكاني تأثر قليلاً بالتدوين التاريخي الحديث. وبرز كتاب كرايس المقدس^(١)، الذي ارتبط باتحاد الإخوة التشيكيين، كنصب تذكاري في اللغة الأدبية التشيكية. وكان النشاط الطباعي في اللغة التشيكية أيضاً مؤثراً. وفي ستينيات القرن السادس عشر، ظهرت إلى الوجود جامعتان يسوعيتان، خصوصاً جامعة كليمنتينوم براغ.

(١) كرايس قرية تشيكية صغيرة، تم فيها طبع الكتاب المقدس وسمي باسمها - المترجم.

وفي هنغاريا، حيث كان أسلوب النهضة المبكر في العمارة ما يزال بَعْدُ ممتزجاً بالفن القوطي - الفن القوطي الفلاديسلافي المعروف الذي تمثلته كاتدرائية كاسا - لم تساعد التقلبات السياسية على الوصول إلى الفن. فهزيمة هنغاريا على يد الأتراك في موهاج، أدت إلى تقسيم الدولة إلى ثلاثة أجزاء: الأجزاء الشمالية الغربية التي حكمها الهابسبورغيون، والجزء الأوسط الذي احتله الأتراك، وترانسلفانيا المتمتعة بحكم شبه ذاتي. وأثناء الحروب المستمرة، دُمرَ الكثير من المباني الرائعة في فيسيغراد واشترجوم، ومدن أخرى. ولكن أطر الأبواب والنوافذ والقبور وأيضاً قصور أواخر القرن السادس عشر تعتبر دليلاً على تأثير النهضة الأوروبية. وفي عام ١٥٤١، خرجت من المطبعة ترجمة العهد الجديد، وهو أول كتاب باللغة الهنغارية. ومن بين الكتاب يبرز اسم كاتب كبير، هو بالينت بالاسي، أول شاعر غنائي وطني.

وسبق بالاسي بحوالي خمسين سنة الكاتب المسرحي الكرواتي مارين درجيك. عاش الرجلان في الظل الذي ألقاه الأتراك، وفي الحقيقة، كانت مقالة معادية للغة التركية هي المقالة الأكثر بروزاً في الكتابات الكرواتية الإنسانية في القرن السادس عشر. وكان يميز هذا الأدب أيضاً، اعتماده الملحوظ على التعليم المسيحي. وبسبب الحروب المستمرة أيضاً، ازدهر الأدب والنشاطات الفنية الكرواتية على الساحل الدلماسي - كانت دبروفنيك (راغوزا) موطن درجيك - وازدهرا أيضاً على الجزر، أكثر منهما في المناطق المكشوفة، خصوصاً المنطقة التي تشكلت مؤخراً، أي الحد العسكري.

وفي بولندا، حيث كانت الظروف السياسية والاقتصادية مواتية للنهضة، بلغ فن العمارة، والأدب، والعلم ذرى لا سابقة لها. فالقصر الملكي، فافل، في كراكوف، الذي أعيد بناؤه في مطلع القرن السادس عشر في عهد زيغموند الأكبر وزوجته الإيطالية بونا سفورزا، يبدي سمات عصر النهضة الأكثر

صفاء والأفضل صموداً. وتعتبر كنيسة زيغموند، واحدة من اللآلئ الأكثر روعة خارج إيطاليا. وقد أثر الأسلوب في بناء العديد من القصور في أنحاء البلد كافة إضافة إلى الكنائس. وأبرز تأسيس جامعة فيلنو (فيلنيوس)، كجامعة يسوعية أصلاً، خطوات واسعة عظيمة في ثقافة أعلى، كما فعلت أكاديمية خاصة جديدة في زلموشتش - وهي مدينة بنيت بأكملها بأسلوب عصر النهضة. كما أن تبسيط اللغة الأدبية الوطنية عن طريق الطباعة (ظهر أول كتاب مطبوع باللغة البولندية عام ١٥١٣) تمشى مع الأسلوب الذي عرفته البلدان المجاورة. والعناوين الثمانية آلاف التي نشرت في بولندا خلال القرن السادس عشر، قورنت باستحسان مع العناوين العشرة آلاف التي ظهرت في انكلترا.

ومن بين العديد من الأسماء الأخرى في الأدب المحض، أو التاريخ، أو الأدب السياسي، يبرز ميكوواي كوبرنيك ري بوصفه أبا الأدب الوطني البولندي. فقد مثل عصر النهضة في بولندا وأعلى إنجازات الشكل الفني. وكان، إضافة إلى الفلكي الشهير نيقولاوس كوبرنيكوس، مفخرة الجامعة الياجيلونية (كما سميت)، واستحق الكاتب السياسي المهيح أندجيه فريتش مودجيفسكي، إطراء ارزموس من روتردام، الذي كتب قائلاً إن بولندا نافست الأمم الأوروبية الأكثر تألقاً.

ربما كانت الجماهير أقل تأثراً بالاتجاهات الجديدة؛ فمستويات اللامية وشبكات المدارس كانت أدنى منها في الغرب، ولكن أوجه التفاوت ربما لم تكن كبيرة جداً. والحقيقة هي أن المعجمية الموسوعية لتلك الفترة، التي ضمت بين لغاتها الإحدى عشرة، اللغة التشيكية، واللغة البولندية، واللغة الهنغارية، أظهرت مدى حسن الاندماج الذي وصلت إليه المنطقة. فنخبها الكثيرة الترحال، كانت مفتحة على تيارات العصر الرئيسة، الثقافية والأيدولوجية والدينية، ومشاركة فيها. ومن البديهي أن أحد تلك التيارات كان الإصلاح الديني.

دخلت اللوثرية إلى المنطقة في العقود الأولى من القرن، مخترقة المدن في بروسيا الملكية (بوميرانيا البولندية)، ومدن التعدين في هنغاريا الشمالية (سلوفاكيا)، والمناطق السكسونية في ترانسلفانيا، ومدن بوهيميا. وكان يمكن فهمها، لأن لوثر كتب باللغة الألمانية التي كان يعرفها معظم سكان المدن. علاوة على ذلك، كان من الصعب، في ظل الاستقلال المحلي، منع الإيمان الجديد أو محاربته. وتضاءل بعض التوجس الذي خامر التشكيكين من "العقيدة الألمانية"، بتأكيد لوثر أن البروتستانتين كافة هم هسيون في أعماقهم. وكانت كتابات كالفن باللغة اللاتينية، وهذا يفسر سرعة النجاحات التي حققتها في أربعينيات وخمسينيات القرن السادس عشر بين النبلاء والطبقة الارستقراطية في هنغاريا، وبولندا، وليتوانيا وأراضي تاج القديس ومنتزل. إن هذا التماهي الوثيق للعقيدة الجديدة مع تلك الجماعات الاجتماعية حمل الكالفانيين على تقبل أفكار النبلاء السياسية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، ساند البروتستانتون البولنديون برنامج النبلاء لـ "تنفيذ القوانين"، كما سنرى فيما بعد. وحدها الجماعات الأكثر تشدداً من الناحية اللاهوتية، كاتحاد الإخوة التشكيكين والمعادين للثالوثيين^(١) (يعرفون أيضاً بالموحدين، أو السوسينيين Socinians، أو الأريوسيين، أو الإخوة البولنديين)^(٢) هي التي رفضت عقيدة الثالوث الأقدس، وأنشأت نوعاً من المساواتية الاجتماعية وفي بعض الحالات، اللاعنفية. فعزلتهم هذه المواقف الثورية عن باقي البروتستانتين. وكانت معاقل معاداة الثالوثيين موجودة في ترانسلفانيا، وبعض مناطق بولندا وليتوانيا.

تُعزى نجاحات الإصلاح الديني، بصرف النظر عن الأسباب الدينية البحتة، إلى انتقاد دنيوية رجال الكهنوت، واتهامهم بالتدخل في الشؤون المالية

(١) من يؤمن بعقيدة الثالوث الأقدس: الابن والآب والروح القدس - المترجم.

(٢) السوسينيون: أتباع فوستس سوسينوس المولود في إيطاليا، وينكرون لاهوت المسيح وكفارته، وحرفية كلام الوحي - المترجم.

والاعتماد على روما. ومن بين المطالب الأكثر تشدداً التي عبر عنها البروتستانت كانت تلك التي طالبوا فيها بعقد مجمع كنسي وطني، واستخدام اللغة المحلية في الطقوس الدينية، وعلمنة أرض الكنيسة. ولكن المطالب الأخير لم يظهر بين الشكاوى البولندية.

تكن مساهمات الإصلاح الديني الرئيسة في أوروبا الوسطى الشرقية في الحقل الثقافي، كالأدب والتربية الوطنيين، وتنمية الوعي الوطني. وكان المصلحون ينشدون الوصول إلى أكبر عدد من القراء والمستمعين، معتمدين على الكتاب المقدس والمؤلفات المكتوبة لنشر عقيدتهم. ومن هنا جاءت ضرورة نشر الترجمات باللغة المحلية. فتضمنت الكتب المقدسة لدى البروتستانت في بولندا، وتشيكيا، وهنغاريا، الكتب المقدسة لكل من رادزيويل أو برست (١٥٦٣)، وكراليس، وكارولي (١٥٩٠). وبدورهم، حفزوا نشر الكتب المقدسة الكاثوليكية، كترجمة فوجيك. ومع أن كتاباً مقدساً لن يظهر في ليتوانيا باللغة المحلية قبل القرن الثامن عشر، وبينما كان البروتستانتون السلوفاكيون يستخدمون كتاباً مقدساً باللغة التشيكية، فإن الإصلاح الديني حفز النشر باللغات التي لا تمتلك واقعياً أدباً خاصاً بها، كاللغة السلوفاكية. وفيما يتعلق بليتوانيا، يستطيع المرء القول إن البلد، تحت تأثير الإصلاح الديني، انجذب كلياً إلى فلك الحضارة الغربية. وهكذا راح الأدب الحواري، والديني، والسياسي، يظهر باطراد في اللغة المحلية في كل مكان من المنطقة، مما ساهم في كمال اللغة الأدبية.

شدد المصلحون إلى حد بعيد على التعليم، وحققت مدارسهم فعلاً معايير عالية. ففي بولندا، كانت المدارس الأكثر أهمية تُدار من قبل الإخوة التشيكيين في لشنو، والمعادين للثالوثيين في راكوف، واللوثريين في براسوف في ترانسلفانيا. وعلى الرغم من أن الإصلاح في أوروبا الوسطى الشرقية كان

يتطلب وجود الكثير من المفكرين البارزين، فإن القادة الذين يحظون بمكانة وطنية كانوا قلة. ومن بين أفضل المعروفين كان البولندي جان لاسكي (المعروف على نحو أفضل في الخارج باسم جون إيه لاسكو حيث كان نشيطاً جداً)، أو كارل زيروتين من مورافيا، أو بيتر ميلوش، المنظم الرئيس للكنيسة المصلحة في هنغاريا. ويُعدّ ماتياس فلاتسيوس إيريكوس الكرواتي من بين أهم اللاهوتيين البروتستانت. ومع ذلك، لم يكن لأحد منهم مكانة وتأثير لوثر، أو كالفان، أو زينغلي، أو جون نوكس.

كان القرن السادس عشر عصر الحروب الدينية والانتهاكات الكبيرة كمذبحة سانت بارتولميو في باريس. وكانت محكمة التفتيش خوفاً ساحقاً في قلوب الناس في كل مكان في اسبانيا وإيطاليا. وعلى العكس، كانت بولندا، وبوهيميا (خصوصاً مورافيا)، وترانسلفانيا واحات تسامح. وكان لهذا عدة أسباب. فالياجيلونيون، وحتى ورثتهم الأوائل من آل هابسبورج، أظهروا نزعة معتدلة. وتراسل لوثر وميلانتشون مع البلاط البولندي. وهكذا فعل كالفان، الذي خاطب الأقطاب الهنغاريين والبولنديين وكرس واحداً من مؤلفاته للأمير البولندي زيغموند أغسطس، آملاً قبوله للإصلاح الديني. وهذا لم يحدث، ولكن زيغموند أغسطس، بوصفه ملكاً، أطلق ملاحظة شهيرة في المجلس التشريعي: "أنا لست ملك ضميركم." وفي عام ١٥٧٠، توصل الكالفانيون واللوثريون البولنديون والإخوة التشيكيون إلى اتفاق يقضي بالتعاون في الدفاع عن حرية الدين. وبعد ثلاث سنوات، خلق اتحاد وارسو تسامحاً، كان، في الواقع، جزءاً من قانون الأرض. وقوبل المرسوم بالترحيب في أنحاء أوروبا كافة.

جاء التسامح في بولندا من الأمة السياسية أكثر منه من الحاكم، وطُبّق على المسيحيين الأرثوذكس، والمسلمين، واليهود، إضافة إلى جماعات بروتستانتية مختلفة. ولكن لم يُطبّق على الجماهير، وكان البت في هذه المسألة

غالباً يعود إلى النبيل، وإذا كان يسعى إلى فرض عقيدته على الفلاحين. وهو، بوجه عام، لم يفعل ذلك. وموقف النبلاء الكاثوليك حيال البروتستانت ربما كان قد أجزه أحد الأقطاب عندما قال إنه يعطي نصف حياته لقاء عودتهم جميعاً إلى الكاثوليكية، ولكنه سيعطي حياته كلها إذا أجبرهم شخص ما على تلك العودة.

وشهد القرن السادس عشر موجة جديدة للمهاجرين اليهود إلى بولندا. وعلى الرغم من أنه كانت هناك فورات متقطعة ضدهم في المدن (وفي عام ١٤٩٥، طردوا لفترة وجيزة من ليتوانيا)، فإنهم كانوا يقتاتون على نحو أفضل منه في معظم الدول الأخرى. وارتفعت أعدادهم إلى حوالي ١٥٠٠٠٠ عام ١٥٧٦، أي بزيادة خمسة أضعاف منذ نهاية القرن الخامس عشر، ويعزى هذا جزئياً إلى الهجرة (القسرية غالباً) من بوهيميا وهنغاريا. وحققوا حالة حكم ذاتي في ظل هيئتهم التشريعية الخاصة. وتمت ترقية يهودي بارز إلى مرتبة النبالة دون أن يصبح مسيحياً. وفي ذلك الوقت، كان يُفرض على اليهود في أراضي هابسبورج ارتداء زي مميز.

وفي بوهيميا، كان المجلس التشريعي قد أقر، عام ١٥١٢، اتفاقات دينية سابقة تتعلق بصيانة السلام. فطرد الإخوة التشيكيين، الذين ذهبوا إلى بولندا، كان استثنائياً وارتبط بالانقلاب السياسي عام ١٤٥٧. وفي عام ١٥٧٥، وافق المجلس التشريعي على برنامج بروتستانتى، اعتمد، إلى حد بعيد، على اللوثرية. وسمي العقيدة البوهيمية Confessio Bohemica. ولم يعترف بها الحاكم حتى عام ١٦٠٩، في "رسالة جلالة" رودولف؛ وهذه الموافقة قصرت التسامح على أتباعه، ومن بينهم شملت الفلاحين. وكان التسامح، من بعض النواحي، أكثر شمولاً في مورافيا، لأنه سلّم بطرد الموحدين من ترانسلفانيا في ١٥٦٩-١٥٧٠، وأعطى شيئاً من الاستقلال لليهود. وأعلنت الطبقات المورافية أن "مورافيا تفضل الهلاك في النار والرماد على الموافقة على فرض أي دين

بالقوة^(١) وبالفعل، أخبر رحالة في أواخر القرن السادس عشر عن تعدد الطوائف الدينية التي تعمل بحرية في مورافيا. وفيما يتعلق بإمارة ترانسلفانيا شبه المستقلة، فإن نظامها قام على قبول أربع ديانات عام ١٥٧١، هي: الكاثوليكية، واللوثرية، والكالفانية، والموحدون المعادون للثالوثيين، وعلى التسامح مع المسيحيين الأرثوذكس، واليهود، والأرمن. وبعد بعض التقلبات، صدقت على هذا مجالس تشريعية تالية. ولكن لم يُسمح بأيّة طائفة دينية أخرى.

خطا الإصلاح الديني في أوروبا الوسطى الشرقية في القرن السادس عشر خطوات واسعة بسلام، بسبب المعارضة الفاترة أصلاً للكنيسة والحكام الكاثوليك من جهة، ومن جهة أخرى بسبب ارتباط الإصلاح بالطبقة الارستقراطية. ومن جانبهم، كان البروتستانت يفتقرون إلى الحماسة المتشددة التي ميزتهم في بلدان أخرى. فقد تحدث المؤرخ البريطاني آر دجي دبليو إيفانس عن إصلاح "غائم المعالم" في هنغاريا. ولم يرق النبلاء البروتستانت في بولندا بأي مجازفات كبيرة أو يقدموا تضحيات كبيرة لممارسة إيمانهم. وكان الضغط الذي مورس عليهم خفيفاً.

والإصلاح الديني الكاثوليكي أو الإصلاح الديني المضاد، تقدم ببطء، مركزاً على التعليم. فالمبشر البولندي اليسوعي الكبير برايور سكارچا أو الكاردينال هوزيوش المعروف عالمياً، لم يظهر بمظهر المحققين. وما كانت مقررات مجمع ترانت لتُطبّق في بولندا ومبدئياً ليس في الأراضي الهابسبورجية. وإذا كان البروتستانت قد بقوا في هنغارياً، فإن ذلك يعزى غالباً إلى ارتباط بقائهم بموقف النبلاء المعادي للهابسبورجيين. وتدهور بقاؤهم في بولندا لأسباب لم تكن

(١) الاقتباس عند دجي مزنك (التسامح الديني في القرن السادس عشر، "كوزموس: مجلة الدراسات النشيكوسلوفاكية والأوروبية الوسطى، المجلدان ٣ و٤، الرقمان ١ و٢ (١٩٨٤ - ١٩٨٥)، ص ١١١.

مرتبطة مباشرة باللاهوت. وفي بوهيميا، ارتبط الاستئصال القسري للإصلاح الديني في القرن السابع عشر بالتطورات السياسية.

الاقتصاد والمجتمع

كان تأثير الثورة التجارية في أوروبا الوسطى الشرقية موضوعاً لكثير من الجدل. فهل يكمن سبب التقسيم اللاحق للقارة إلى مناطق متقدمة ومتخلفة في التطورات التي حدثت في هذه الفترة: "التقدم الطفيف للقرن الخامس عشر سيصبح تفاوتاً كبيراً في القرن السابع عشر واختلافاً أبدياً في القرن التاسع عشر"؟^(١)

يبدو أن المؤرخين لم يعودوا يصدقون بأن الاكتشافات البحرية التي سببت تحول طرق التجارة عملت، إلى حد بعيد، على عزل أوروبا الشرقية الوسطى المطوقة باليابسة، مما حرّمها من الفوائد التي حصدها الغرب. فالاكتشافات البحرية وكل ما استلزمته لم تسبب تغييراً بنوياً في العلاقات التجارية الأوروبية أو تسبب تقسيم العمل: سلع الاستهلاك الغربية مقابل المواد الخام والغذاء من الشرق. فكانت النتيجة ترابطاً أكبر لا عزلة، و"ثورة أسعار" عملت أحياناً على مضاعفة أسعار الكثير من المنتجات الزراعية، وحفزت الإنتاج الزراعي وصادرات العملة إلى بعض البلدان الغربية (إلى هولندا، مثلاً). فهل سبّب هذا الوضع تبعية أوروبا الوسطى الشرقية، دافعاً إياها "تحو مصير استعماري بوصفها منتجاً للمواد الخام"؟^(٢) وهل الرأسمالية الأوروبية الغربية نضجت على سوق أوروبا الشرقية، أو، بمعنى آخر، هل المنطقة تدفع، على المدى الطويل، ثمن نمو الغرب؟

(١) آي وولرشتاين، النظام العالمي الحديث: الزراعة الرأسمالية وأصول اقتصاد العالم الأوروبي في القرن السادس عشر (نيويورك، ١٩٧٤)، ص ٩٩.

(٢) أف بروديل، الحضارة والرأسمالية، القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، المجلد ٢ (نيويورك، ١٩٨١-١٩٨٤)، ص ٢٦٧.

لبناء نموذج لاقتصاد عالمي رأسمالي في القرن السادس عشر، افترض إمانويل وولرشتاين وجود نواة، وشبه محيط، ومحيط لعبت كلها دوراً اقتصادياً محدداً، وأنشأت بنى طبقة مختلفة، وبالتالي كان ربحها غير متعادل من تشغيل النظام. وكان ظهور اقتصاد رأسمالي عالمي موضع شك عند مؤرخين آخرين، اعتبروه مفهوماً فكرياً لا يدعمه دليل تجريبي. وبقدر ما كانت أوروبا الشرقية معنية، فقد تبين أن انكلترا، وهي بلد رأسمالي متقدم، لم يستورد أي حبوب من المنطقة، بل كان أحياناً هو بالذات يصدر إليها. وهولندا، بلد "نواة" آخر، زعم أنه غطى ربع احتياجاته من صادرات الحبوب من منطقة البلطيق، ولكن أيضاً بدا أنه ينهمك في تجارة المضاربة بالحبوب. وهكذا بدا الاقتراح القائل إن السوق وحده هو الذي يفرض تقسيم العمل على العديد من البلدان اقتراحاً قابلاً للنقاش. وعلى أية حال، إن صادرات الحبوب من أوروبا الشرقية كان يمكنها أن تلبى احتياجات مليون نسمة في الغرب.

وقدم روبرت برينر، وهو مؤرخ آخر، فرضية أن طبيعة علاقات الملكية، لا التجارة في حد ذاتها، تحدد مسار التطورات الاقتصادية. فأوروبا الوسطى الشرقية لم تصبح متخلفة بسبب النمط الزراعي الأحادي الجانب لصادراتها، ولكن لأن بنيتها المتخلفة - ضعف السوق الداخلية، مثلاً - جعلتها تنهمك في أسلوب التجارة هذا. يحملنا هذا إلى مسألة اقتصاد العزبة، أي اقتصاد "القنانة الثانية"، في أوروبا الوسطى الشرقية، وهو ما سوف ندرسه بتفصيل أوسع بعد قليل. ولا يمكن قبول حجة وولرشتاين القائلة إن هذا الاقتصاد مثل شكلاً محدداً لرأسمالية زراعية، وتمكن مناقشة الفرضية المعدلة التي تقول إن مالك الأرض كان أداة الرأسمالي الهولندي الذي كان يشتري حبوبه، وبالتالي كان جزءاً من النظام، مع أنه هو نفسه لم يكن رأسمالياً. إن المؤرخ البولندي ييجي توبولسكي، الذي يرفض فكرة أن التبعية الاستعمارية

هي التي أوجدت نظام العزبة، يرى في الفرضية المعدلة استجابة من قبل مالك الأرض لتدهور الدخل. وكان هذا ظاهرة عالمية تفاعل معها الفرنسيون بتركيز الأرض، والاسبانيون والبرتغاليون بالانهماك في التوسع الاستعماري. أما وجهة نظر برينر التي تقول إن مالكي الأرض لم يفكروا بلغة الرأسماليين واستجابوا للمشكلة بطريقة تقليدية، فتبدو مقبولة تماماً.

ما "القنانة الثانية" (عبارة مضللة إلى حد ما) وما نظام العمل الزراعي في العزبة أو الأرض المملوكة التي يعمل فيها فلاحون؟ كما ذكرنا في الفصل السابق، تميز الهيكل الزراعي حوالي نهاية العصور الوسطى بوجود أراضٍ مستأجرة يعمل عليها الفلاحون لإنتاج ما يحتاجونه لاستهلاكهم الخاص وبيع الفائض. وكان جزء من الإنتاج (عيناً أو نقداً) يذهب إلى اللورد باعتباره أجرة للأرض، وكان اللورد يحتفظ فقط بقطعة صغيرة من الأرض مجاورة للقصر يزرعها مباشرة بأيدي مأجورة. وكانت هذه القطعة التي يفردها المالك لنفسه تسمى ديمان demesne. وكانت الملكيات الكبيرة أساساً تجمعات لوحدات أصغر، وبوجه عام، كان ربحها قليلاً نظراً لانخفاض قيمة الإيجارات والمستحقات. والفلاح المستأجر، على الرغم من تحميله التزامات عديدة للتاج، أو الكنيسة، أو المالك، فإنه لا يمكن اعتباره قنناً بمعنى الخضوع الشخصي، والاقتصادي، والقانوني (تقييد الحركة، وواجبات رقيّة، وعدالة إقطاعية).

أسهم الانتعاش الزراعي واللغة المؤيدة للتجارة في التحول التدريجي لاقتصاد المستأجرين في زراعة الديمان (بالألمانية ملكية الأراضي Gutswirtschaft، والبولندية فولفارك folwark، والهنغارية سيادة uradalom، مع أن الكلمة اللاتينية allodium كانت تستخدم أيضاً)، وكون الفلاحين ملزمين بتكريس جزء من وقتهم للعمل على أرض المالك. وهذا ما نعنيه بعبارة "قنانة ثانية" والسؤال هو: إلى أي مدى أصبحت هذه العبودية واسعة في أوروبا

الوسطى الشرقية في القرن السادس عشر؟ وهل كان الفصل بين العبودية وزراعة الديمان غير ممكن؟ وأيهما أسهم في الآخر؟ وهل كانت "القنانة الثانية" طريقة تراجعية، أي "إعادة الإخضاع للنظام الإقطاعي" ميز المنطقة عن الغرب خلال هذه الفترة؟

والنظرية القائلة إن تحرك الفلاحين كان مقيداً، وحقوقهم مجتزأة، والتزاماتهم العبودية ازدادت مباشرة نتيجة للانتعاش الزراعي، يمكن أن تكون مناسبة وشاملة جداً. فالقيود على حرية الفلاحين فُرضت للحيلولة دون انخفاض عدد السكان في الريف أو لأسباب مالية. وزراعة الديمان أيضاً كانت موجودة دون أقنان؛ ولم يتم تطبيقها أبداً في بعض فروع العبودية الزراعية ذات الإنتاجية العالية. وكانت هناك اختلافات مهمة بين البلدان والأقاليم.

في بوهيميا، يبدو أن أول مرسوم يقيد الفلاحين بالأرض صدر عام ١٤٩٧، ولكن تأثيره كان ضئيلاً جداً. وكانت العلاقات مع الفلاحين خلال معظم القرن السادس عشر بوجه عام محكومة باتفاقيات الحيازة القديمة. وقد بدأ استخدام العمال الأقنان في المسامك، لا في مصانع الجعة. أما الفلاحون الأكثر فقراً والذين لا يمتلكون أرضاً، فأصبحوا عمالاً مأجورين في الأراضي المملوكة، حيث كانت الأجور ترتفع. وهكذا لا يستطيع المرء أن يتكلم عن عبودية بوصفها ظاهرة جماهيرية في بوهيميا القرن السادس عشر. ثم إنه حتى لو كان هناك استياء، فإنه لم تحدث ثورات فلاحية.

وفي هنغاريا، لم يكن تعريف القن عام ١٤٩٠ يدل ضمناً على التبعية الشخصية أو عدم القدرة على التحرك. وبعد انتفاضة الفلاحين (قادها دوجا) عام ١٥١٤، التي كانت ثورة من أُرهبوا بالضرائب، وقُيّدت حقوقهم وفرصهم في التقدم، فرض المجلس التشريعي الهنغاري "قنانة أبدية". فقد حدد التزام العمل في ديمان اللورد (يوم واحد في الأسبوع)، وقيد تحرك الفلاحين، وأعاد

تأكيد السلطة القضائية لمحاكم العزبة. ولكن هذه القوانين لم تُنفذ، وألغى بعضها في ثلاثينيات وأربعينيات القرن السادس عشر. فقد أيد التاج وكبار الملاكين تحرك الفلاحين على خلفيات اقتصادية، كما أن الأوضاع الفوضوية أثناء الحروب التركية وتجزئة البلد جعلت خضوع الفلاحين صعباً جداً. لم تكن هناك عبودية في هنغاريا التي يحكمها الأتراك؛ وفي ترانسلفانيا، حيث كانت موجودة، لم يكن الشكليون أبداً "أقناناً أبديين". وكان الوضع متقلباً عند الفلاحين الأحرار حاملي السلاح والهيوكس (بصورة رئيسة، أقنان آبقون). أما الفلاحون زارعو الكروم، فلم تترتب عليهم أية التزامات عبودية.

حدث أن ظهرت زراعة الديمان وتوسعت فقط في هنغاريا في عهد الهابسبورجيين، وكان من النادر جداً أن يضع الفلاحون يدهم على الأرض المضافة. وكان الديمان يتضمن ليس فقط أرضاً صالحة للزراعة، ولكن أيضاً بساتين وكروماً. وكان العمل في أكثرها يتم بمساعدة مأجورة. والنبلاء الهنغاريون الميالون إلى العمل لم يتحكموا بزراعة الكروم أو تجارة الماشية. ولكن تجارة الماشية كان قد سيطر عليها بنجاح الأقطاب الكرواتيون الزرينسكيون أو الزرينيون في أواخر القرن. ولكن النبلاء فرضوا حقهم في شراء الشفعة للخمر واحتكار الملح، وهكذا ضاعفوا استغلالهم للعامة. وما دام الانتعاش الزراعي مستمراً، فإن وصول الفلاحين إلى السوق لم يتعرض لخطر جدي. ولم يتعرض الأقنان إلى الاضطهاد والاستغلال إلا عندما تفاقمت الأوضاع حيث راح النبلاء يستخدمون كل ما في تصرفهم من وسائل لهذا الغرض.

وفي الحالة البولندية، عملت سلسلة من القوانين في أواخر القرن الخامس عشر، التي بلغت ذروتها في قوانين بيتركوف لعام ١٤٩٦، وتلتها قوانين أخرى على امتداد القرن السادس عشر، على تقييد تحرك الفلاحين، وفرضت عليهم التزامات عمل، وحرموا من حق مراجعة شكاواهم من قبل المحاكم الملكية، وتم

إغلاق باب الوظائف الكهنوتية العليا في وجه غير النبلاء. ولكن إعادة تكرار هذه التدابير توحى بأنه كان يتم تفاديها في الممارسة. واختلف الوضع، على الرغم من أنه كانت هناك إشارات معاصرة إلى بؤس الفلاحين واستغلالهم من قبل اللوردات. فقد كان هناك فلاحون أكثر ثراء من مالكي الأرض الصغار من النبلاء، ومن الفلاحين الذين ينتجون للسوق ويرسلون عمالهم الخاصين للقيام بالعمل الإجباري على الديمان. وازداد عدد أيام العمل الإلزامي من يوم واحد في الأسبوع إلى ثلاثة أيام، ولكن هذا لم يكن دائماً مفروضاً بالقوة. يُستمد الكثير من المعلومات من أراضي التاج أو مكيات الأقطاب الكبيرة، ولكن هذه المعلومات لا تجيب على الكثير من الأسئلة حول الأوضاع في الديمانات الصغيرة أو المتوسطة العائدة للطبقة الارستقراطية. وكان توسيع الأرض المملوكة من طريق عمليات الإخلاء القسري للفلاحين وضم أراضيهم ظاهرة نادرة.

حتى هذه الدراسة الموجزة، تشير إلى أن القنانة لا يمكن معالجتها بوصفها المعيار الرئيس الذي ميز أوروبا الوسطى الشرقية عن باقي القارة في القرن السادس عشر. ومع أن القنانة كانت قليلة في بوهيميا وهنغاريا، فإن العمل الإلزامي العبودي كان موجوداً في سكسونيا، واستريا، وبافاريا. وكان هناك بعض أوجه الشبه بين الأوضاع في بولندا وكتالونيا.

دعونا الآن ننظر إلى التجارة ونمط الإنتاج في المنطقة، التي كانت تشهد نمواً في كل مكان معظم القرن. ففي بولندا، حفزت السوق المحلية أولاً إنتاج الحبوب. وذكّر أن ثلث إجمالي الإنتاج فقط كان يجري تسويقه وحوالي ١٢% كان يتم تصديره. ولكن ذلك القسم كان محكوماً بالأسعار الأوروبية، التي أثرت بدورها في الأسعار في البلد. عملت تجارة الحبوب على إثراء ليس المصدرين فقط (وحبوب الفلاحين ضمن الصادرات) ولكن أيضاً المنتجين الذي كانوا يبيعون في الأسواق الموسمية. فتصدير الجاودار، الذي ازداد إلى ثمانية أضعاف بين ١٤٩٢ و١٦١٨، كان يتم عن طريق فستولا

إلى جِدانسك (دانتزيغ)، وكانت هذه المدينة تعمل كوسيط، ودائن، ومصدر. وكانت أرباحها كبيرة إلى حد غير متناسب، ولكن لم يكن هناك دليل يثبت أن تصدير الحبوب كان يؤدي أية جماعة في المجتمع.

وفي حين كانت الحبوب تمثل ٧٠% من الصادرات البولندية، كانت الماشية، التي تُصدّر ويُعاد تصديرها، والفراء (خصوصاً الليتواني) هما المادتان الرئيستان الباقيتان. وفي حالة هنغاريا، ارتفع تصدير الماشية إلى حوالي ٧٥% من قيمة صادراتها في النصف الثاني من القرن، مع أن ٢,٥-٥ % فقط من إجمالي القطعان قد تأثر. وكانت الأرقام المتضمنة ضخمة. ومع أن الأراضي الألمانية كانت الزبون الرئيس، فإن البندقية كانت تستورد سنوياً حوالي ١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ من الثيران الهنغارية الطويلة القرون. كانت الماشية تُربى بصورة رئيسة من قبل الفلاحين الأثرياء على أراضي الرعي التي تنتشر حول المدن التجارية. ويلي الماشية النحاس والحبوب بوصفهما المادتين التاليتين الأكثر أهمية، اللتين تشكلان مع الماشية حوالي ٩٠% من كل الصادرات. واشتهرت الخمرة الهنغارية، خصوصاً خمرة توكاي، في كل أنحاء أوروبا في منتصف القرن السادس عشر، وكانت تُصدّر على نطاق واسع، خصوصاً إلى بولندا. وعند النظر إلى المستوردات، كانت المادة الرئيسة على قائمة بولندا هي الأقمشة (حوالي ٦٠% من كل السلع المستوردة)، وفي حالة هنغاريا الأنسجة (حوالي ٧٠%). ومن أراضي تاج القديس ونترل، كانت تأتي، كما في السابق، كمية كبيرة من الأقمشة الأقل ثمناً.

لم تعرف بوهيميا، تغيرات عنيفة في نمط إنتاجها. ففي النصف الأول من القرن السادس عشر، انبعث التعدين من جديد، خصوصاً تعدين الفضة والنحاس. وقفزت مدينة ياخيموف (يوكيمستال) فجأة إلى الشهرة، وكانت عملتها الفضية الطالر^(١) (التي جاءت منها كلمة دولار) تمثل العملة الصعبة في ذلك الوقت. وفي

(١) نقد ألماني فضي - المترجم.

حالة هنغاريا، انتعشت المناجم في سلوفاكيا بعد تحديث واسع. فكان النحاس، كما تبين، الصادر الأكثر أهمية، المطلوب في الغرب كثيراً. وبعد تقسيم هنغاريا، شجع الهابسبورغيون إنتاج النحاس لأغراض عسكرية. وكان يبدو أن مناجم ترانسلفانيا ركزت؛ وزئبقها وحده كان يتمتع ببعض الأهمية في السوق. وفي بولندا، تواصل إنتاج الرصاص وإلى مدى أقل الفضة. وفي حين كان رجال الأعمال الألمان الجنوبيون يملكون كل مناجم المعادن الثمينة التي ذكرناها آنفاً في هنغاريا، كان المصرفيون الألمان الكبار، آل فـَجَرَز، يسيطرون على مناجم الذهب في سيليزيا. وانسحب هذا الرأسمال في أواخر القرن السادس عشر، عندما بدأت مناجم الفضة في بوتوسي تغمر أوروبا بالفضة الأمريكية الأني ثمناً بكثير. وعندما عجزت صناعة التعدين في أوروبا الوسطى الشرقية عن منافسة الأسواق الدولية، تراجعت إلى أهمية محلية. وإذا تذكرنا الدور الذي لعبته المعادن الثمينة في توازن المدفوعات في المنطقة مع الغرب، فإن هذا كان تغييراً واضحاً إلى الأسوأ.

اعتمد وجود تقسيم العمل بين أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى الشرقية على تطور أحادي الجانب للمنتجات الزراعية للتصدير وأثبت أنه ضار للمنطقة على المدى الطويل. لكنه يذكرّ مراراً بأنه، في ظل شروط مواتية للتجارة في القرن السادس عشر، اغتنت كل من بوهيميا، وبولندا، وهنغاريا، وليس فقط النبلاء، لكن أيضاً سكان المدن والفلاحون. استغرقت "القناة الثانية" وقتاً طويلاً في التبلور وكانت أقل إنتاجاً للانتعاش الزراعي من السوق المتشددة التي تلت. وهناك عوامل غير العوامل الاقتصادية المجردة أثرت في العملية. لماذا لم يكن هناك تراكم لرأس المال المستمد من التجارة واستثماره من جديد بطريقة منتجة اقتصادياً؟ لتبسيط مسألة معقدة، يستطيع المرء القول إن معظم المال ذهب إلى حياة التباهي، أو شراء سلع الترف، أو نفقات خدم اللورد، أو جيوشه الخاصة. وإذا استثمر المال في الأرض، فإن ذلك كان يحدث، جزئياً على الأقل، لأسباب الشهرة. والتاجر الغني كان يحلم بأن يكون نبيلاً صاحب أرض. وهذا أيضاً

كان ينسحب على الكثير من البلدان الغربية، ولكن لم يسبب طلاقاً بين مكانة النبيل والنشاط الاقتصادي. الأكثر من ذلك أنه حتى براغ أو جدانسك لم يكن بين صيارفتها وتجارها أصحاب صولة كآل فجرز. وآل فجرز هؤلاء الذين كانوا يشتغلون بوصفهم رأسماليين أجانب في أوروبا الوسطى الشرقية، كانوا يأخذون أرباحهم وينسحبون عندما تكون الظروف أقل مواتاة. وكانت هذه ظواهر اقتصادية إضافة إلى كونها اجتماعية، ويمكن أن تصبح أكثر وضوحاً عندما نتحول إلى البنى الاجتماعية في أوروبا الوسطى الشرقية.

في بداية القرن السادس عشر، وفقاً لبعض الحسابات، تظهر الأرقام كما يعرضها الجدول ١-٢. فقد شهدت المنطقة، باستثناء هنغاريا، نمواً ديموغرافياً مطرداً ومهماً، ارتبط في حالة بولندا بالنزعات الشرقية التوسعية. وكان هذا يساير نمو عدد السكان في كل أنحاء أوروبا. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات مهمة فيما يتعلق بنمو المدن.

الجدول ١-٢: تقديرات عدد السكان، حوالي عام ١٥٠٠

البلد	عدد السكان/بالمليون	الكثافة/كم ^٢
بوهيميا (دون مورافيا وسيليزيا)	١,٣	حوالي ١٩
هنغاريا	٤,٥	٨
بولندا (دون ليتوانيا)	٣	١٤

المصدر: اعتماداً على أس روسوتسكي "الأسر الحاكمة في أوروبا الوسطى الشرقية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر"، الفصلية التاريخية العدد ٨٤ (١٩٧٧) ص ٧٥. وأريك فوجيدي، "المشهد الديموغرافي لأوروبا الوسطى الشرقية"، عند أنتوني مونتشاك، وهنريك سامسونوفيتش، وبيتر بروك (محررين)، أوروبا الوسطى الشرقية في التحول من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر (كمبريدج وباريس، ١٩٨٥)، ص ٥٤.

استمرت براغ في كونها المدينة الوحيدة الأكبر في المنطقة، حيث وصل عدد سكانها إلى حوالي ٥٠٠٠٠ نسمة في النصف الثاني من القرن. وتلتها چدانسك بـ ٣٠٠٠٠، وكراكوف ١٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠، وتكاثر ياكيموف فجأة من ١٠٠٠ إلى ١٤٠٠٠ خلال عقد واحد، فقط لتغوص من جديد إلى مستوى بلدة صغيرة، وحدث مثل هذا لمدن تعدين أخرى. وربما كان أكثر من ٢٠% من السكان في بوهيميا و ٢٥% في مورافيا يعيشون في المدن. وفي بولندا الأصلية، أي دون ليتوانيا، كانت التقديرات أيضاً ٢٠% حوالي نهاية القرن. وفي هنغاريا، كان ١٥% تقريباً من السكان يقيمون في المدن. وعلى سبيل المقارنة، فإن الأرقام الموازية لإيطاليا الشمالية تقارب ٥٠% وهولندا ٤٦-٥٤%.

تشكلت الشبكة المدنية الكثيفة نسبياً في أوروبا الوسطى الشرقية، بصورة رئيسة، من تجمعات نصف ريفية صغيرة تضاعفت بسرعة. وهذا أظهر اختلافاً عن الغرب، حيث نمت المدن الكبيرة إلى حجم أكبر، وازداد عدد المدن التي يتجاوز عدد سكانها الـ ١٠٠٠٠٠. وأفضل مثال للبلدات الصغيرة تعرضه بلدة أوبيدا الهنغارية، التي تطورت بوصفها محطات تجارية ضمن الأرض الخاصة بزراعة الكروم أو تربية الماشية. بالكاد يمكن اعتبار هذه البلدات مدناً بالمعنى الأوروبي العام. وقد آل بعض البلدات الملكية الكبيرة إلى أيدٍ خاصة بوصفها سداداً من قبل الملوك المعسرين.

أصيب سكان البلد والشبكة المدنية بجراح بليغة نتيجة لكارثة موهاج واستمرار الحروب التركية. وتحدث تقديرات حذرة عن خسارة مليون نسمة. وتدهورت بودا بسرعة تحت الاحتلال التركي وتجمدت البلدات الأخرى عند مستوى التمدن في العصور الوسطى. وحدها بعض البلدات التي انهمكت في تجارة الترانزيت والبلدات الصغيرة حققت نجاحاً معقولاً. وغادر الكثير من

سكان المدن الألمان إلى ألمانيا، وأسهموا في بعض التمددين المجري. وبوجه عام، هبط عدد الحرفيين. ويمكن أن يكون مؤرخ مجري مشهور قد بالغ عندما كتب: "دولة وصلت البوابة المفضية إلى رأسمالية مبكرة في مطلع القرن السادس عشر، تدهقرت إلى مستوى أسلافها البداة في غضون عقد،"^١ ولكن تراجعاً خطيراً كان واضحاً.

في بولندا، مثل القرن تطوراً دينامياً، اجتماعياً واقتصادياً. ووفقاً لبعض التقديرات، نما عدد السكان بسرعة أعلى منها في الغرب. فمنذ منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السادس عشر، أضيف حوالي مئتي بلدة جديدة إلى البلدات الأربعمئة والخمسين الموجودة. والحقيقة هي أن أكثرها لم يكن له حكم ذاتي، أو نقابات، أو اتحادات تجارية. وكانت الصناعات اليدوية في الريف تنافس الحرف في المدن. ومع ذلك، أظهر نمو الصناعات الكتانية والجلدية، بما فيها نشوء المصانع الأولى في بولندا الغربية (معامل الورق)، وإدخال تقنيات جديدة إلى صهر الحديد (أفران كبيرة) أن التطور الاقتصادي لم يكن تماماً وحيد الجانب. وكانت چدانسك، التي لم تكن فقط تقود التجارة البحرية البولندية ولكن أيضاً أنتجت بنفسها الكثير من السلع (أثاث، ساعات، موافد)، تعمل بديلاً لسوق بولندية برمتها. هذه المدينة البلطيقية بمنطقتها الخلفية التي تشبه بقوة البلاد المنخفضة كانت تقريباً دولة داخل دولة، بعملتها الخاصة، ومراكبها، وجنودها، ودبلوماسيتها. يملك أرستقراطيوها ممتلكات عقارية، كسكان المدن في مدن أخرى في بروسيا الملكية. وماتلوا أعداد نظرائهم في الغرب إلى درجة لا تضاهي في أنحاء المنطقة كافة، باستثناء براغ. والحقيقة هي أن بعض المدن الحرة في بوهيميا كانت تمتلك أرضاً في

(١) أس دومانوفسكي، الاقتباس عند آي تي بيرند، "مكان هنغاريا في أوروبا"، وثيقة

مؤتمر لم تنشر، راكيف، ١٠-١١ أيلول ١٩٨٨، ص ٣٠.

بعض المقاطعات أكثر من اللوردات والفرسان. وعلى سبيل المقارنة، كان ١,٥% من العائلات في هنغاريا ينتمون إلى المدن.

كان على سكان المدن أن ينافسوا كلا المستوردين الأجانب والنبلاء المحليين، الذين كانت منتجاتهم عادة معفاة من الرسوم الجمركية، والضرائب، والمكوس. ففي بولندا، لم يعمل اللوردات تدريجياً فقط لاحتكار معظم تجارة الحبوب المربحة، ولكن وقفوا خلف القوانين التي تقصي سكان المدن عن ملكية الأرض (١٥٣٨) باستثناء ما ذكرناه أعلاه. وقد بدأ النبلاء بنقل حبوبهم مباشرة إلى چدانسك، متجاوزين الوسطاء. وأكثر من ذلك، مُنِع التجار البولنديون، عام ١٥٦٥، من السفر إلى الخارج مع سلعهم. وإذا تركنا الدوافع الاقتصادية جانباً، فإن الاعتقاد الذي ساد يفيد بأن إنجاز العمل مع مستوردين أجانب يبيعون سلعهم مربح أكثر من المجازفة في الخارج، بيعاً وشراءً.

جاء تنامي هيمنة النبلاء نتيجة لتضافر عوامل اقتصادية، واجتماعية وسياسية. كانت هناك طرق متعددة تسلكها طبقة النبلاء في كل أنحاء أوروبا، ويمكن للمرء أن يتحدث عن صعود طبقة نبيلة "جديدة" جديدة بالمعنى الوراثي، أي من حيث تحول الفرسان إلى مزارعين سادة، والأخذ بعين الاعتبار زيادة مشاركتهم في الإدارة، أو المحاكم، أو الجيوش الدائمة. وأكثر من ذلك، إن ما يمكن أن نسميه طبقة ارسقراطية (نبالة أدنى، وفرسان) كانت، في بعض الجوانب، تلعب دوراً مماثلاً لدور الطبقات الوسطى في أوروبا الغربية. ولكنها كانت، وهذا مهم، أقل اعتماداً على العاهل وارتباطاً به. وبالمقابل، تطورت علاقة الحامي-التابع، خصوصاً في بولندا، بين القطب والارستقراطية المتوسطة إلى ارسقراطية صغيرة لا تمتلك أرضاً، وهي ممارسة كانت آنذاك تتلاشى في الغرب. ولنذكر أيضاً أن الارستقراطية البولندية التي ربما وصلت إلى ٦-٨% من عدد السكان، وقُدِّرَت في هنغاريا بحوالي

٥%، بزتها أوروبا فقط طبقة الأشراف الأسبانية Hidalgos: ١٠-١٢%.

كان قسم كبير من الطبقة الارستقراطية البولندية والهنغارية فقيراً جداً، عندما أصبح من المألوف منح مرتبة النبالة لقرى بأكملها لقاء البسالة التي أبدتها خلال الحروب. لم يكن الوصول إلى هذه الطبقة، التي كانت مغلقة نظرياً، من طريق خدمة الدولة بطرق مختلفة، كما في الكثير من البلدان الغربية. وفي الممارسة، لم يكن من السهل اكتشاف دخول المخادعين في مراتب النبلاء، خصوصاً في بولندا، حيث لا وجود لمكتب شعارات النبالة. ومن الواضح أن التنبيل الذاتي أو الصامت لم يكن نادر الحدوث، مع أنه كان يخضع للعقاب.

لم يكن البنیان الاجتماعي لأوروبا الوسطى الشرقية في القرن السادس عشر مختلفاً بصرامة عنه في أوروبا، مع الأخذ بعين الاعتبار أوجه الاختلاف والتباين. فجماعة الأقطاب كانت مضاهية، وطبقة الاكليروس كانت أقل عدداً، والطبقة الارستقراطية كانت أكثر بكثير، وكان سكان المدن تقريباً متماثلين عدداً. وكانت أوجه الاختلاف في الملابس، والعادات، أقل لفتاً للنظر مما أصبحت عليه بعد قرن.

السياسة

مثلَّ نشوء الحكم المطلق في الغرب والاولتوقراطية في الشرق (مسكوفيا) مقاربتين متميزتين للسياسة. وكما قال جينو شتس، تركز الغرب في حين أُبِيد الشرق (على سبيل المثال، في نوفجورود، حيث تم ترحيل سكانها جماعياً من قبل موسكو عام ١٤٧٨). في الغرب، كانت دولة المؤيدين للحكم المطلق تعويضاً عن اختفاء القنانة بينما كانت الاولتوقراطية في الشرق وسيلة لتعزيزها. وفي حالة أوروبا الوسطى الشرقية، حالت شخصيتها المميزة دون بدء ناجح لنموذج غربي. وعمل وجود "مجتمع مدني" و"هيكل سياسي" على استبعاد استخدام الطرق الشرقية.

في مطلع القرن السادس عشر، تبلورت بوهيميا، وهنغاريا، وبولندا كأنظمة قائمة على طبقات (شئاندرشات، كما يسميها الألمان) ذات مؤسسات برلمانية. وتأثر تطور النظام بمنافسة على السلطة بين الملك والطبقات، أقصد اللوردات والطبقة الارستقراطية، وفي بوهيميا أيضاً سكان المدن الأقوياء. ففي بولندا، استفاد الحكام إلى أقصى حد من الطبقة الارستقراطية باعتبارها حليفاً ممكنًا ضد اللوردات فقط في وقت متأخر من القرن، وأخفقوا في استغلال الحليف لمصلحتهم. وفي وقت لاحق، تطور شكل محدد من الديمقراطية الارستقراطية في الدولة، هو الجمهورية أو الكومونويلث.

وحقق لوردات بوهيميا وهنغاريا هيمنة على الملك في العقود الأولى من القرن السادس عشر، مع أن الطبقة الارستقراطية كانت تعارض سلطة اللوردات، وفي بوهيميا، قاومت المدن بنجاح محاولات تنزيلها إلى مكانة أدنى. وفي النصف الثاني من القرن، أنتجت محاولات الهابسبورجيين لتعزيز السلطة الملكية نظاماً أكثر توازناً. وزادت الهيئات التشريعية المحلية على مستوى البلد، أو المنطقة، أو الكونتية على التوالي في بولندا، وبوهيميا، وهنغاريا إلى درجة مهمة من صلاحياتها المالية والإدارية. وانتهت الجمعية التشريعية الهنغارية بوجه خاص إلى لعب دور غير عادي في التطور اللاحق للبلاد.

إن مفهوم تاج القديس ومنتزل، أو القديس ستيفن، أو بولاند الذي كان يرمز إلى التكافل بين الملكية والأمة السياسية، كان، إلى حد ما، أكثر حداثة من "السلالية الوراثية الملكية الحاكمة" المهيمنة. وسنتذكر أن الأمة السياسية في بوهيميا كانت تضم ثلاث طبقات من اللوردات، والفرسان، وسكان المدن ممثلة في المجلس التشريعي. وواصلت طبقة الاكليروس تمثيلها في مجلس مورافيا التشريعي. وفشل المجلس الملكي في تحويل نفسه إلى مجلس تشريعي ثانٍ. واكتشف الملكان الياجيلونيان، فواديلاف ولويس الثاني، أن امتيازاتهما،

بوصف الواحد منهما مديراً تنفيذياً أعلى، وقاضياً، وقائداً أعلى للقوات المسلحة، في التطبيق محاصرة. فقانون الأرض لعام ١٥٠٠، الذي أُعد لتوزيع أكثر عدالة للوظائف بين اللوردات والفرسان، قيد السلطة الملكية إلى حد أبعد. وتضاءلت العناصر المالية الأساسية للسلطة الملكية بنقل أملاك الملك ووعوده بعدم المطالبة بها. ونما بسرعة دور المجلس التشريعي الذي كان يصوت مباشرة على الضرائب وانتخاب الحكام.

وفي هنغاريا، تبلور المجلس التشريعي إلى مؤسسة ذات مجلسين تشريعيين، يتخذ فيها اللوردات مقاعدهم، إضافة إلى المعيّنين الكليركيين الكبار، في المجلس الأعلى. أما ممثلو الكونتيات المنتخبون، ومندوبو المدن الملكية الحرة (بصوت جماعي واحد)، ووكلاء الأقطاب الغائبين والأساقفة، فيحضرون المجلس الأدنى^(١). وهكذا هيمن النبلاء وحدهم، أعلنون وأذنون، على المجلس التشريعي، وادعوا بحق بأنهم الأمة السياسية. ودعمت زعمهم المجموعة القانونية Opus Tripartitum التي جمعها استقان فربوجي عام ١٥١٤، والتي، على الرغم من عدم مباركتها من قبل الملك، عوملت بوصفها تصنيفاً للقوانين. وأعلنت تلك المجموعة القانونية أن جميع النبلاء متساوون وأقرت امتيازاتهم، بما فيها مادة المقاومة المسلحة التي جاءت في الميثاق الذهبي. نظرياً، كان الجميع يستطيعون حضور المجلس التشريعي شخصياً، الذي أكد حقيقة أن السلطة العليا أقامت في هذه الأمة الهنغارية التي توحدت مع الدولة بواسطة التاج المقدس للقديس ستيفن. وكان المجلس التشريعي لكرواتيا مؤسسة منفصلة طبعاً.

وكان المجلس التشريعي البولندي أقرب إلى مثيله الهنغاري منه إلى النموذج التشيكي. فالكهنوت لم يكن لهم تمثيل في مجلس العموم، وكان تمثيل

(١) مجلس أعلى ومجلس أدنى، يقابلان ما يسمى اليوم في بريطانيا مجلس اللوردات ومجلس العموم - المترجم.

سكان المدن فيه رمزياً، وذلك لسببين: رفض طبقة النبلاء مشاركتها سلطتها واللا مبالاة من جانب سكان المدن. وبصورة استثنائية، حقق ممثلو المدن الكبيرة في بروسيا الملكية شبه المستقلة توازناً مع النبلاء في الهيئة التشريعية الإقليمية. وكان من الممكن مقارنة نمط الانتخاب من خلال هيئات النبلاء التشريعية بمثيلتها في هنغاريا. ولكن مجلس اللوردات، الذي سمي مجلس الشيوخ، لم يكن ملكاً وراثياً للوردات، بل كان يتألف من عدد من أصحاب المقامات الرفيعة الذين يعينهم الملك مدى الحياة. وقد حاول في البداية أن يهيمن على مجلس العموم، لكنه استسلم أمام هجوم ارسنقراطي. وكان مجلس اللوردات الذي يشغل على برنامج "تنفيذ القوانين" -الذي ارتبط، كما ذكرنا سابقاً بالإصلاح الديني- يسعى إلى تعزيز السلطة الملكية لكن تحت رقابة عامة من قبل الأمة السياسية. وقبل أن نقول كلمات قليلة حول هذه النزعة الأكثر أهمية، يجب أن نركز على مكانة القانون في الكومونويلث البولندي في القرن السادس عشر.

كان النظام البولندي، الذي اعتمد على قوانين تعرف بقوانين لاسكي، يبدو كأنه يمتلك عدداً من الصفات الأصلية، وعمل على نحو أفضل من مثليه في هنغاريا وبوهيميا. فقد تضمنت المبادئ الرئيسية فيه حماية الملكية من المصادرة والحقوق الشخصية من الاعتقال التعسفي. وأكد دستور نيهل نوفا لعام ١٥٠٥ على أنه لا يمكن اعتماد قوانين جديدة دون موافقة المجلس التشريعي. وكان التشديد على سيادة القانون واضحاً. وفي الحقيقة، أكد سجل القوانين المعاصرة على أن "الملك وكل الطبقات في المملكة ستكون على السواء خاضعة للقانون."^(١) كان القانون لضمان الحرية، وفُهمَت الحرية على

(١) أم كريدل، ودبليو مَلْئوفسكي، ودجي ويتن (محررون)، من أجل حريتكم وحريتنا: الروح البولندية التقدمية عبر العصور (نيويورك، ١٩٤٣)، ص ٣٢.

أنها الحرية من الاضطهاد أو الاستبدادية إضافة إلى حرية المشاركة في الحكومة وحرية مقاومتها. ولكن على المرء أن لا ينسى أن الحرية أيضاً كانت تعني امتيازات الأمة النبيلة المحمية بحماسة، التي كانت، كما لاحظ المؤرخ البولندي إي أم روستفوروفسكي، حديثة في نشاطها الوطني برمته، لولا القروسطية في شخصيتها الشبيهة بالطبقة، ولكن يمكن للمرء أن يضيف أن عبارة "أمة بولندية" استخدمت أيضاً في القرن كتابات القرن السادس عشر في الإشارة إلى سكان البلد كافة. وقد شدد المبشر المشهور سكارچا على أن الفلاحين هم بولنديون من الأمة نفسها.

ولنعد الآن إلى حركة "تنفيذ القوانين". كافحت هذه الحركة لإضعاف هيمنة الأقطاب عن طريق حملهم على إعادة إيجارات الأراضي الملكية المربحة (منع أي نقل إضافي منها) وحظر تجميع الوظائف. وجعل الاكليروس يشارك في العبء الضريبي؛ ومراقبة إدارة الموارد المالية والقضاء، وكل ذلك تحت إشراف مجلس تشريعي تديره الطبقة الاستقرائية. وهيأت الحركة للملك فرصة للاعتماد على هذه الطبقة لتعزيز سلطته، كما يفعل حكام فرنسا أو انكلترا، في التعويل على الطبقة الوسطى. ولكن التشابه لم يكن تاماً. فقد كان للطبقة الاستقرائية مطامح سياسية وبدا أن إمكانية التنبؤ بها أدنى من مثيلتها عند الأقطاب الذين يعمل الملك معهم تقليدياً. وعند نهاية القرن، والسلطة الملكية مقيدة إلى حد خطير بالـ بالميثاق التعاقدية pacta converta والشروط الهنرية Henrician Articles (سندرسها في موضع تال في هذا الفصل)، تعلم الأقطاب كيف يتعاملون مع جماعات النبلاء في سبيل غاياتهم الخاصة.

في مجرى النزاعات والمجادلات، كان نظام جديد في طريقه إلى الظهور. وعلق كاتب سياسي معاصر قائلاً: "في بلدنا، وبطريقة ما غريبة

وغير عادية، تشكل مزيج من ثلاثة أشكال للحكومة.^(١) وكانت الأشكال الثلاثة: ملكية، وارشترطية (مجلس الشيوخ [اللوردات - المترجم]، وديموقراطية (ممثلة بمجلس العموم). ودخلت عبارة شكل مختلط forma mixta حيز الاستخدام. اعتبر النظام باعتزاز أنه قائم على أساس الكواج والتوازنات ويعكس الأيديولوجيا الديموقراطية للطبقة الارشترطية. واستخدام التعبير "ديموقراطي" يمكن أن يصدمننا باعتباره غير مناسب. ولكن في ظل الطبقة الارشترطية، وقد تعلمت في المدارس التي تعرض نماذج العصور القديمة باعتبارها قدوة، نحت الديموقراطية البولندية منحى الجمهورية الرومانية، أي ديموقراطية مباشرة بالمعنى الكلاسيكي. وكانت عبارة حقوق مدنية رومانية Civis Romanus، ومجلس شعب روماني Senatus Populusque Romanus مفهومين مألوفين ووثيقي الصلة بموضوعنا. فإذا ادعت الطبقة الارشترطية، وهي عينة إحصائية كبيرة الحجم من المجتمع، من القمة إلى القاعدة، الحق في إدارة الدولة على الرغم من كونها أقلية، فعلينا أن لا ننسى أن جمهور الناخبين السياسي في فرنسا، حتى في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كان يضم أقل من ٢% من السكان. وفي انكلترا، كان أكثر بقليل من ٣% قبل إصلاح ١٨٣٢. وفي الحقيقة، كانت المبادئ الدستورية والحريات البولندية تتعايشان مع القنانة والإجراءات التمييزية ضد سكان المدن. وكان هناك ثمن يجب دفعه مقابل العصر الذهبي Golden Age، ولكن هل كان الثمن غير عادي؟ بُني مجد أثينا وروما وعظمتها على العبودية، ومثل ذلك حدث في العصور الحديثة في الولايات المتحدة.

(١) الاقتباس عند دجي بلنسكي، "روسيا المسكوفية وبولندا - ليتوانيا ١٤٥٠-١٦٦٠"، عند دجي بلنسكي (محرر)، الدولة والمجتمع في أوروبا من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر (وارسو، ١٩٨٥)، ص ١١٣.

الياجيلونيون والهابسبورجيون

في بداية القرن، كان نظام الدولة الياجيلونية يشمل كل أنحاء أوروبا الوسطى الشرقية، ذلك النظام الذي اعتمد، أساساً، على التعاون بين أعضاء الأسرة الحاكمة. وبسبب الوضع الأقوى لبولندا وملكها، حاول هؤلاء التأثير في السياسة الهنغارية، أو بتعيين أمير ياجيلوني حاكماً لسيليزيا لتعزيز وضع فواديلاف في بوهيميا. وفي ظل ادعاءات الهابسبورجين ومطامحهم بتاجي القديسين ونترل وستيفن، تطورت منافسة ياجيلونية-هابسبورجية وانطلقت مماثلة أحياناً للنزاع بين آل هابسبورج وآل قالوا في الغرب.

وفي محاولاتهم للضغط على بولندا وليتوانيا، ساند الهابسبورجيون الفرسان التوتونيين ومسكوفيا. وفي عام ١٥٠٠، فقدت ليتوانيا التي كانت معرضة باستمرار للتوسع المسكوفي ما يقارب ثلث إقليمها. ومعركة أورشا الظافرة في عام ١٥١٤ وحدها هي التي أوقفت مؤقتاً التقدم المسكوفي. وفي محاولة لعزل الهابسبورجين عن الحلف المعادي للياجيلونيين، انعقد مؤتمر في فيينا عام ١٥١٥ رتب لاتفاقية زواجية، تضمن، في الواقع، وراثته الأسرة الملكية الباقية في هنغاريا وبوهيميا. فتزوج لويس الياجيلوني من ماري هابسبورج، في حين تزوج فريديريك هابسبورج من آن أخت لويس. كان هذا مثلاً السياسة التي اشتهر بها الهابسبورجيون والتي احتفل بها بيت من الشعر: "فيما يخوض آخرون الحروب، أنت، أيتها النمسا السعيدة، تتزوجين."

يتهم بعض المؤرخين التشيكوسلافيكيين والهنغاريين الياجيلونيين بالرغبة في ترك براغ وبودا ثمناً لحياض الهابسبورجين الودي. وهو اتهام قابل للنقاش. والحقبة، ربما بدت هنغاريا أحياناً عقبة في ضوء الاضطراب والفساد الداخليين. فمحاولة حرب صليبية ضد تركيا، أدت إلى ثورة فلاحي دوجا التي ورد ذكرها سابقاً ضد اللوردات. وقد دل قمعها بطريقة وحشية

على مدى العداء الاجتماعي. وفي عام ١٥٢٥-١٥٢٦، انفجرت انتفاضة عمال المناجم في منطقة سلوفاكيا. كان البلد، من الناحية السياسية، مقسماً بين أنصار الهابسبورغيين ، وبصورة رئيسة، حزب الأقطاب، والحزب الوطني الذي يعتمد على الطبقة الارستقراطية التي رفضت - كما حدث في تصويت ١٥٠٥ في المجلس التشريعي - القبول بحكام أجنب. وكان فربوتشي أحد قادتها ويتبنى أحكام المجموعة القانونية Tripartitum. وكان يقف من وراء هذا الرفض حاكم ترانسلفانيا، يانوس زابوليا، الذي كان هو نفسه يطمح إلى التاج. وكان لويس الثاني، الذي ارتقى العرش عام ١٥١٦ بعمر ١٠ سنوات، والذي فسدت أخلاقه بتأثير من معلمه، لا يُتَوَقَّع له أن يستعيد سلطات المملكة أو يضمن الدفاع عنها. وكانت الحاميات الحدودية، التي كانت تعاني من عدم دفع الرواتب وقلة الرجال، تقاتل مستميتة ضد الأتراك. وفي عام ١٥٢١، سقطت بلغراد، وهي، في الواقع، البوابة الجنوبية لهنغاريا. فغاص البلد عميقاً جداً.

حاول زيغmond بولندا العجوز، عم لويس، عبثاً دعم موقف بودا. وكان متيقظاً إلى أن التدخل البولندي المضاد للأتراك في مولدافيا في تسعينيات القرن الخامس عشر سبب فجوة عند هنغاريا النزاعة إلى الشك، تجاوزته كراكوف بحذر. وبولندا أيضاً لا تستطيع تحمل معاداة الامبراطورية العثمانية التي ستوقع معها في وقت لاحق (١٥٣٣) سلاماً دائماً. علاوة على ذلك، كان البلد يواجه مشكلات معقدة نشأت بعد أن اعتنق اللوثرية رئيس الفرسان التوتونيين الكبير، ألبرخت هوهنزوليرن، الذي كان أيضاً ابن أخي زيغmond. فكان أمام بولندا خيار محاربة ألبرخت المعزول، الذي أضاف أراضيهِ إلى بروسيا الملكية، أو قبول دوقية بروسيا المعلمنة (بروسيا الشرقية مستقبلاً) كإقطاعية بولندية. وكان الخيار الأول يتطلب مالاً وينطوي على خطر؛ أما الخيار الثاني فيمكن أن يؤدي في النهاية إلى إلحاق سلمي، كما حصل لدوقية مازوفيا التابعة بعد موت حاكمها الأخير. وكان من الصعب التنبؤ بأن بروسيا الصغيرة شبه المستقلة ستصبح يوماً

ما واحدة من القوى الكبرى في أوروبا. ولم يكن أحد يتوقع موت لويس هنغاريا الثاني فاسحاً الطريق لوراثة الهابسبورغيين.

هلك لويس الثاني في شهر آب عام ١٥٢٦ في معركة موهاج. تلك المعركة التي تم فيها تدمير الجيش الذي تجمع بسرعة، وكان يضم مجموعات كبيرة من الجنود المرتزقة، التشيكيين، والألمان، والبولنديين، إضافة إلى زهرة النبلاء الهنغاريين. وقد أطلق شاعر القرن التاسع عشر، ميخالي فوروسمارتي، على موهاج اسم "المقبرة الكبيرة للعظمة القومية"، وبالفعل، فإن تلك المعركة استهلكت تفاعلاً سلسلياً غير مجرى تاريخ هنغاريا.

كانت النتيجة المباشرة لمعركة موهاج انتخاباً مزدوجاً لفرديناند هابسبورج وزابوليا، الذي بقيت قواته سليمة لإحجائه عن معركة موهاج. وعلى الرغم من هذه الميزة وشرعية انتخابه، هزمه الهابسبورغيون. فخلال السنوات التالية البالغة التعقيد، تعاون زابوليا مع بولندا (كان زوج أخت زيغموند) إضافة إلى الأتراك الذين حاصروا فيينا دون نجاح عام ١٥٢٩. وبعد فشل المفاوضات الطويلة والمعقدة لإعادة توحيد نهائية لأراضي الهابسبورغيين وتلك التي يملكها زابوليا، حاول فرديناند الاستيلاء على البلد بكامله. فتدخل الأتراك، وفي أربعينيات القرن السادس عشر احتلوا بودا وهنغاريا الوسطى. وعلى الرغم من المحاولات المتجددة ديبلوماسياً، التي شارك فيها بقوة الكاردينال مارتينيوش (أو أوتيشينوفيتش)، رجل الدولة الحقيقي الوحيد في حينه، أصبح التقسيم الثلاثي حتمياً. وتمت تجزئة البلد إلى هنغارياً الملكية، التي حكمها الهابسبورغيون، وتشمل الشريط الغربي المحاذي لسلوفاكيا وأجزاء كرواتية مقطوعة؛ وهنغاريا تركية أصبحت مقاطعة تابعة للامبراطورية العثمانية؛ وإمارة ترانسلفانيا، التي، على الرغم من دفع الجزية للسلطان، كانت حرة في إدارة شؤونها ما دامت لا تشكل تهديداً للمصالح التركية. وترانسلفانيا

شبه المستقلة هذه، التي تؤيد مبدأ مملكة متحدة، تلك التي تجسدت في تاج القديس ستيفن، هي التي أصبحت ضامناً للحقوق الهنغارية وإلى حد بعيد مستودعاً لتقليدها.

إن نظام الدولة المتعددة القوميات، الذي شرع الهابسبورغيون في بنائه في أوروبا الوسطى الشرقية بعد عام ١٥٢٦، كان له عدد من السمات المميزة. فالعلاقة مع الامبراطورية الرومانية المقدسة - تولى فرديناند الوظيفة الامبراطورية عام ١٥٥٦- كانت مصدراً للقوة ولكن أيضاً للخلاف. فلكي يحافظ الهابسبورغيون على مركزهم في الامبراطورية، ترتب عليهم تعزيز قاعدتهم في أوروبا الوسطى الشرقية، والعكس بالعكس. وبسبب انشغالهم في مشكلات أوروبية أكبر، كانوا أحياناً يهملون مصالح ممالكهم: كانت هنغاريا مجبرة على تحمل شدة القتال الحدودي، وبوهيميا مضغوطة بقوة لتمويل الحروب. ومع ذلك، كان لموقعهما كمخفر أمامي أو متراس ضد الأتراك بعض الفوائد للهنغاريين. فدفاع ميكولوس جرنيتسكي البطولي عن شيجتار بعث روح الاستقلال، خصوصاً عند النبلاء الأقل شأناً في الكونتيات، وعزز مقاومتهم للهابسبورغيين.

ورغبة منهم في توطيد سلطتهم، حاول الهابسبورغيون جعل تاجي القديس ونترل والقديس ستيفن وراثيين. ولكن الطبقات في بوهيميا، ومورافيا، وسيليزيا، ولوساتيا، وكرواتيا، وهنغاريا، أصرت على أن فرديناند هو حاكمها لأنها انتخبته عام ١٥٢٦ - ١٥٢٧ وليس بفضل اتفاق فيينا الوراثي. شجع الهابسبورغيون مبدأ الوراثة مباشرة بعقد انتخابات للوارثين أثناء حياة الملوك الحاكمين. وفي الوقت نفسه، حاولوا، هم و"الحزب الاسباني" المؤيد للحكم المطلق، تركيز القاعدة المالية للملكة وتعزيزها. وكان نجاح مستشاريتي بوهيميا وهنغاريا متفاوتاً، مع أنهما كانتا بعدُ عضوين قويين في الإدارة

المركزية. والمجلس القضائي Aulic council (رايخشوفرات Reichshofrat)، الذي يتعامل مع الإدارة المركزية والمسائل القضائية، لم يصبح أبداً مؤسسة مهمة بسبب امتناع القطاع الهنغاري والبوهيمي عن المشاركة فيه. وفي ثلاثينيات القرن السادس عشر، توقف هذا القطاع عن القيام بعمله. وفي الفترة ١٥٣٠ - ١٦٠٨ لم يُعَيَّن بلاطين Palatine هنغاريا والمجلس الهنغاري الحاكم الذي كان يتألف من لوردات منتخبين لم يعمل أبداً جسراً حقيقياً بين الملك والإدارة المحلية. وكانت الكونتيات غالباً تستخف بالحكومة. في المسائل العسكرية والمالية وحدها كانت هناك مركزة مع مجلس حربي وهيئة قضائية يقومان بعملهما بفعالية. وكان للهيئة القضائية وكلاء في براغ وبوجوني (اليوم براتيسلافا). وكانت بوجوني مقراً للمجلس التشريعي وفي الواقع عاصمة هنغاريا الملكية. كما كان المجلس الخاص الذي يعالج السياسة الخارجية ملكاً حصرياً للحاكم.

كانت بوهيميا كلها، بعدد سكانها المقدر بـ ٤,٥ مليون نسمة (عدد سكان انكلترا في حينه كان ٥ ملايين)، دولة قوية. فقد ازداد فرض الضرائب عشرة أضعاف بين ١٥٢٠ و ١٦٠٠، لكن جزءاً فقط من هذا الإيراد كان يُنفق محلياً. وكانت الملكية أيضاً تعتمد على الديون الأجنبية، التي تُرهَن من أجلها المناجم ودخل الدولة. فآثر هذا عكساً في الاقتصاد المحلي. وفي حالة هنغاريا الملكية، كانت هناك شكاوى بخصوص محاباة اللوردات النمساويين والمدن إضافة إلى استيراد الخمرة النمساوية. وجاء تدفق ألماني، خصوصاً من طبقة النبلاء، لكن أيضاً من سكان المدن، نتيجة للعلاقة الامبراطورية. فقد كان الهابسبورغيون عاجزين عن تأسيس سلطتهم على أية طبقة اجتماعية في أراضي القديس ومنتزل وشجعوا المستشارين الألمان وأحياناً اللغة الألمانية. فاستاء المجلس التشريعي البوهيمي من هذا التطور.

وبطريقة غير منتظمة، بُذلت محاولات لعقد اجتماعات عامة للمجالس التشريعية المختلفة لأراضي الهابسبورغيين. وتمثلت إحدى الصعوبات بالتفاوت

الكبير في نمط المجالس التشريعية؛ ففي التيرول وفورلبرج ، على سبيل المثال، كانت هذه المجالس تضم حتى الفلاحين. وكان هناك أيضاً خطر تشجيع كتلة متحدة للطبقات التي يحتمل أن تعمل ضد الملكية. وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك مجالس تشريعية عامة لأراضي تاج القديس ومنتزل (بوهيميا، ومورافيا، وسيليزيا، ولوساتيا). وعُقد مؤتمر في مطلع القرن السابع عشر لدراسة مسائل الدفاع المشترك، فجمع هذا بين ممثلي بوهيميا، وهنغاريا، والمقاطعات النمساوية الوراثة.

كانت المسألتان الرئيستان في النصف الثاني من القرن السادس عشر على صلة بالمشكلات الاقتصادية والتطورات الدينية. وكانت المشكلات الاقتصادية مرتبطة بالإجراءات الدفاعية ضد تركيا ومركزة سياسة الهابسبورجيين. وقد أثارت بعض المقاومة عند الطبقات. وأدت التطورات الدينية إلى تصفية حساب مع المدن في بوهيميا، التي اصطفت مع البروتستانتين الألمان عام ١٥٤٧ وفقدت بعض امتيازاتها. وأعقب ذلك طرد الإخوة التشيكيين، كما ذكرنا سابقاً. وفي خمسينيات القرن السادس عشر، دخلت المنظمة اليسوعية في بوهيميا، وبعد بضع سنوات في هنغاريا. ومع ذلك، كان هناك، كما ذكرنا سابقاً في هذا الفصل، قدر كبير من التسامح. فالحكام الهابسبورجيون الأوائل لم يكونوا متطرفين دينياً. والنزعة الإنسانية للأسرة الحاكمة في القرن السادس عشر كانت "سابقة" لكاثوليكيته، وفقاً لتعبير آر دجي دبليو إيفان. والتوازن بين الحكام والطبقات وبين الكاثوليكية والبروتستانتية كان هشاً، لكن كان موجوداً.

بالطبع، كان الوضع أقل استقراراً بكثير في الأجزاء التي خربتها الحرب في هنغاريا. وفيما كانت الحدود تتقلب، كان الهابسبورجيون يسيطرون على القسم الأكبر - حوالي ٢٦٢ - ٣٠٠ ألف كم^٢ مقارنة بحوالي

٢٣٧-٢٧٥ تحت سيطرة الأتراك وحوالي ١٣٧ في ترانسلفانيا. وكانت تقديرات السكان خصوصاً مختلفة بالنسبة للجزء التركي؛ وبالنسبة إلى ترانسلفانيا، كان الرقم ٥٠٠٠٠٠ نسمة يمثل الحد الأقصى.

وفي ترانسلفانيا المختلفة الجنس لأمم ثلاث وديانات أربع، تعايشت الكونتيات مع المدن والأراضي السكسونية المستقلة ذاتياً ومع مناطق الشكاريين. وكان المجريون، بصورة رئيسة، نبلاء، وكاثوليك، وكالفانيين؛ وكان لدى الشكاريين مجموعة توحيدية كبيرة، وتقلب وضعهم بين نبيل، وفلاح حر، وقنانة عابرة. وشكلوا أكبر مستودع للرجال المحاربين. وكان رجال المدن السكسونية عادة لوثريين. وهناك جماعة أخرى، كانت نتاج الحرب المتواصلة، هم الهيدوكس، وهم فلاحون هاربون من الأتراك أو من الطبقات النبيلة التي كانت تعيش على النهب والمغامرة. وكان الخارجون على القانون يشكلون قوة بشرية مرتزقة رخيصة، وكونهم ساعدوا ترانسلفانيا في مرحلة ما من الكفاح ضد الهابسبورغيين، فإنهم استقروا على الأراضي الملحق بها.

أتاح النظام الترانسلفاني للأمير أن يكسب قدراً كبيراً من السلطة، ويلعب بجماعة ضد أخرى، ويضمن لنفسه قاعدة اقتصادية سليمة. فكانت مناجم الذهب، والحديد، والملح جزءاً من ممتلكات التاج، وكان الأمراء، إلى حد ما، أكبر مالكي الأرض. وفي عام ١٥٧٦، انتُخب الأمير ستيفن باثوري لعرش بولندا، لكونه أحبط المخططات الهابسبورجية المتجددة ضد ترانسلفانيا. وحدث اتحاد آخر شخصي بولندي هنغاري (ترانسلفاني) واستمر حتى عام ١٥٨٦. وبعد خمس سنوات، تورطت ترانسلفانيا في الحرب الطويلة أو حرب الخمس عشرة سنة، وهي سلسلة شديدة التعقيد من النزاعات، كان الهابسبورغيون والأتراك أبطالها الرئيسيين. وفي عام ١٦٠٠، خضعت ترانسلفانيا فترة وجيزة

لمايكل شجاع مولدافيا والأفلاق، الذي اعتبرته الكتابات التاريخية الرومانية أول من أوجد الوحدة الرومانية. وبعدئذٍ دافع الهابسبورغيون عن حكمهم ضد انتفاضة بدأها ستيفن بوسكي. وانتخب بوسكي أميراً من قبل المجلس التشريعي لترانسلفانيا والمجلس التشريعي لهنغاريا العليا (سلوفاكيا)، وحظي أيضاً بدعم من الخارجين على القانون، الذين كافأهم بالحرية. وفي عام ١٦٠٦، فرض فعلياً معاهدة فيينا على الهابسبورغيين. وتم تطبيقها بعد سنتين بضغط من المجلس التشريعي في بوجوني.

أوضحت المعاهدة بالمثل دور ترانسلفانيا باعتبارها حامية لحقوق الهنغاريين تحت حكم الهابسبورغيين. وبموجب هذه المعاهدة، توجب على الحكام منح المجلس التشريعي حق انتخاب البلاطين، إضافة إلى تنازلات أخرى. وأقرت حرية الدين. وفي الوقت نفسه أقرت تدابير جديدة أعادت تأكيد القنانة الدائمة، بما فيها عدم التحرك والخضوع لسلطة مالكي الأرض القضائية. والأكثر أهمية هو أن المسائل المرتبطة بالقنانة وُضعت مباشرة تحت إشراف الكونتيات.

في هذه الظروف، لم يستطع الهابسبورغيون التوقف عن التنازلات في بوهيميا، حيث حملت الأزمة العائلية رودولف عام ١٦٠٩ على إصدار رسالة السلطة الملكية، التي أقرت حرية ممارسة العقيدة الدينية البوهيمية ووضعت مجمع الكرادلة والجامعة تحت حماية المجلس التشريعي التشيكي. وامتدت امتيازات مماثلة إلى مورافيا وسيليزيا. وتشكل في المجلس التشريعي هيئة خاصة من المدافعين تمثل الطبقات الثلاث لمراقبة تنفيذ الرسالة. ومن جانبهم، عقد أعضاء الطبقات، الكاثوليك والبروتستانت، اتفاقية تضمن حرية العبادة الدينية. وشملت الحق في بناء الكنائس على الأراضي التي تخص التاج رسمياً.

حملت تسوية ١٦٠٦-٩، التي تضمنت معاهدة السلام التي وقّعت مع تركيا في جيتفاتوراك، فترة سلام مديدة إلى الأراضي الهنغارية. وكانت بحاجة ماسة إلى هذا السلام بعد الدمار الهائل الذي حل بها. وتراءى أنه تم تحقيق بعض الاستقرار في العلاقة بين البلاط والمجالس التشريعية أو الهيئات التشريعية للطبقات، وبين المعسكرين الكاثوليكي والبروتستانتي. كان من المحتمل أن تستمر التسوية ما دام نوع ما من توازن السلطة قائماً. وبعد عقد من أكبر مواجهة بين النزعة الاستبدادية والبرلمانية، ستفجر الكاثوليكية والبروتستانتية في بوهيميا، بأصداء رهيبة واسعة، محلية وأوروبية.

الكومونولث البولندي - الليتواني

شمل عهدا الملكين الياجيلونيين الأخيرين، زيغmond الكبير وزيغmond أغسطس جزءاً كبيراً من القرن. وكان كلا الملكين، مع أنهما منتخبان، يعتبران نفسيهما حاكمين وراثيين "طبيين" قاعدتهما الوراثية في ليتوانيا. ومع ذلك، فإن زيغmond الكبير، على الرغم من كل سلطته، أثبت في اللحظات الحاسمة أنه متردد؛ وكان ابنه يميل إلى التسوية. داخلياً، احتلت حركة "تنفيذ القانون" التي ذكرناها سابقاً مكاناً مركزياً في عهد زيغmond أغسطس، مما أدى إلى تنافس ثلاثي بين الملك، والأقطاب، والطبقة الارستقراطية. وكانت الحركة تفشل لأن الطبقة الارستقراطية - وفقاً للمؤرخ البولندي أنتونيو ماكزك - التي أصبحت محتبلة أكثر في علاقة الزبائن باللوردات، كانت تخسر المعركة الاقتصادية، وتفتقر إلى قادة وتنظيم. وراح المزيد من النبلاء البارزين الأدنى شأنًا يعبرون إلى مراتب الأقطاب. وبدوره، فشل الملك في محاكاة الممارسة الغربية لدفع رواتب الموظفين. وكان هؤلاء بعدُ يكافؤون بأرض ملكية، لكون الأرض دليلاً حقيقياً على الثروة والمكانة.

وفي المسائل الخارجية، واصل زيغmond أغسطس سياسة تفادي النزاع مع تركيا. ولكنه ارتكب ما عُرف بالخطيئة الأصلية بإنشاء دوقية بروسيا عن طريق توسيع حقوق الوراثة إلى فرع براندنبورج من أسرة هوهنزولرن. وكانت ممتلكاتهم آنذاك تطوق بشكل فعال منطقة بولندا البحرية. ولكن مشكلة البلطيق، أي مسألة "الممتلكات البحرية في البلطيق"، نشأت، بصورة رئيسة، على اعتبارها نتيجة لتوسع موسكو في ذلك الاتجاه. فدخلت منظمة فرسان السيف المعزولة (كانت ترتبط سابقاً بالفرسان التيوتونيين، التي تعمل في ليفونيا (أي ما يعرف اليوم بـ لاتفيا واستونيا)، في خضم المنافسة المسكوفية البولندية. وأعقب ذلك سلسلة الحروب الليفونية التي شنت بقسوة كبيرة من قبل إيفان الرهيب، وشاركت فيها السويد والدانمارك. وآنذاك، باشر السيد الكبير چوترد كنتر بعلمنة نظامه. وكان عاجزاً عن بسط نفوذه على كامل ليفونيا، وهكذا أتاح لنفسه، من خلال مرسوم اتحاد مع بولندا عام ١٥٦١، أن يصبح دوقاً تابعاً لأرض البلاط. ووُضع الجزء الباقي من ليفونيا تحت سلطة حكم مشترك، بولندي لتواني.

زاد تورط الكومونويلث في مشكلات البلطيق من مخاطر المواجهة مع مسكوفيا والسويد. فاستلزم هذا تجديد المحاولات لبناء أسطول وإقناع النبلاء بأن مصالحهم الاقتصادية مرتبطة بالبلطيق. وأسهم التهديد المسكوفي إلى حد بعيد في تحويل الروابط العائلية، البولندية اللتوانية، إلى اتحاد حقيقي. وكانت المطالبات بهذا الاتحاد قد انتشرت طوال القرن وتكرر ظهورها في برنامج "تنفيذ القوانين". في البداية، كان البولنديون يقصدون بالاتحاد امتصاصاً تاماً للليتوانيا. فاحتج الليتوانيون وعملت المصالح الأخرى المكتسبة ضد هذا الحل. وخشي اللوردات الليتوانيون، الذين يمارسون سلطة على البويار (نبلاء) أكبر من تلك التي يمارسها الأقطاب البولنديون على الطبقة الاستقراطية من فقدان تلك السلطة. وكان الملوك الياجيلونيون، الذين ضمنت لهم مكانتهم الوراثة

في ليتوانيا عرش بولندا، يكرهون تسوية وسطاً لمصالح أسرته الحاكمة. ولكن زيغموند أغسطس لم يُعقب وكان يريد إتمام العمل الذي كان قد بدأه سلفه ياجيوا. وكانت الظروف السياسية، والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية، قد تطورت كثيراً في ليتوانيا، مما جعلها أقرب إلى بولندا. وكان الارستقراطيون الليتوانيون يتطلعون إلى الحصول على الامتيازات نفسها كنظرائهم البولنديين وحرصوا من أجل الاتحاد. وفيما يتعلق بنبلاء ليتوانيا اليونانيين الارثوذكس (في المقاطعات البيلاروسية والاوكرانية)، اعترف المجلس التشريعي البولندي في عامي ١٥٦٣ و١٥٦٨ بالمساواة التامة في الحقوق المدنية والسياسية.

يعزى اتحاد لوبلين عام ١٥٦٩ في التحليل النهائي إلى زيغموند أغسطس الذي مارس ضغطاً على لوردات ليتوانيا عن طريق دمج مقاطعات بودلاشيا، وفولينيا، وأوكرانيا في بولندا. وخشية أن يتقدم لدمج كامل البلد مع بولندا، استسلم الليتوانيون. أسس الاتحاد رابطة (كومونويلث) من "أمتين" وحاكم منتخب بصورة مشتركة، يحمل لقب ملك بولندا ودوق ليتوانيا الكبير، ومجلس تشريعي ثنائي مشترك، ووظائف إدارية ثنائية على المستويات كافة. وتم الاحتفاظ بالقوانين الليتوانية، إضافة إلى استعمال اللغة البيلاروسية في المراسيم الرسمية. وأخيراً، حلت البولونية محلها كما هو متوقع في ظل البولنة اللغوية للطبقة الاستقرائية الليتوانية. اشتركت الدولتان بوحدة العادات والنقد، ولكن احتفظت كل منهما بمالياتها الخاصة. وبقي الجيشان مميزين ومنفصلين، وبقيت معالجة المسائل الخارجية (العلاقات مع مسكوفيا، مثلاً) امتيازاً للسفارة الليتوانية. فكان هذا اتحاداً فيدرالياً، فريداً إلى حد ما، استشهد به المعاصرون من الكتاب السياسيين الغربيين بوصفه "حالة فريدة وكلاسيكية" لاتحاد بين دولتين.

كان الكومونويلث أكبر بلد في أوروبا بعد مسكوفيا شبه الأوروبية وتركيا. ولكن الحجم كان بركة ونقمة، لأن اتساع المسافات وسوء الاتصالات

أثراً عكساً في عمل جهاز الدولة وحشد الدفاعات المناسبة. وكانت مساهمة ليتوانيا، قياساً بالضرائب، صغيرة نسبياً. وعملت الطبيعة المتميزة والمصالح المتباينة للمقاطعات الشرقية البعيدة، التي نهض الأقطاب فيها إلى شبه استقلال، على قلب التوازن بين اللوردات والاستقراطيين. كما أن النقل من أوكرانيا إلى بولندا المختلفة في الديانة، واللغة، والعادات، خلق مشكلات داخلية كبيرة. فوجود أوكرانيا تحت حكم بولندي كان يعني داخلياً أنه يجب توطيد حدود مشتركة بين بولندا ومسكوفيا. وبالتالي كانت بولندا تتحول إلى الاهتمام بالمشكلات الشرقية، والتعرض للتأثيرات الشرقية. وهكذا، بدأ شيء من شرقنة البلد والمجتمع.

إن دراسة مقارنة للكومونويلث ونظام الهابسبورجيين الملكي توفر فهماً عميقاً أكثر أهمية لهذين النموذجين من التكامل الإقليمي. فقد تم تأسيس الكومونويلث اللتواني البولندي، بنظامه شبه الفيدرالي والثنائي والميل نحو تنسيق قانوني أكبر، على نحو أكثر رسوخاً؛ وبني على ثقافة سياسية مشتركة للطبقة الاستقرائية المتعددة الإثنيات. وهذه الارستقراطية، التي استندت إليها السلطة العليا الحقيقية، هي بالفعل الملاط الذي ثبت أجزاء الكومونويلث مع بعضها بعضاً. وفي نظام الهابسبورجيين الملكي كان مبدأ الحكم السلالي باطراد عنصر تعزيز. ومع أن المصطلح "نمسا"، كما يستخدم تكراراً لوصف أراضي الهابسبورجيين جملة، غير صحيح، فإن المصطلح "بولندا" كان غامضاً. فبولندا تعني بولندا إثنية خلافاً للأرض الليتوانية والأوكرانية، ولكن أيضاً تعني بولندا الدولة وتشمل كامل الكومونويلث. لو كان هناك مصطلح مكافئ لـ "بريطانيا" (يشمل انكلترا، وسكوتلندا، وويلز) لأمكن تفادي الارتباك. رسمياً، سمي الجزء البولندي تاجاً - كل موظف ليتواني يعرف موظف التاج على أنه نظير له - ولكن المحاولات لتطبيق المصطلح على قاطني التاج بوصفه اسماً كانت فعالة فقط على مستوى دارج، عامي تقريباً.

كان يمكن مقارنة الشخصية المتعددة القوميات للملكية الهابسبورجية بشخصية الكومونويلث، ولهذا كانت القوى تعمل ضد المركزة في كليهما. فالأراضي التي كانت تسكنها كتل بولندية مترابطة ربما لم تكن تتجاوز ٢٠% من كامل منطقة الكومونويلث. وربما كان البولنديون الإثنيون حوالي ٤٠% في النصف الثاني من القرن. وفي التاج (بولندا)، كانت أكبر مجموعة تتألف من الروثينيين - الأوكرانيين الذين وضعتهم شخصيتهم المميزة في أمة ثالثة في الكومونويلث، مع أنها غير معترف بها رسمياً. وكان الألمان، الذين مثلوا قطاعاً مهماً من السكان، أكثر توحداً وخضعوا لبعض البولنة بعد أن توحدت بروسيا الملكية تماماً عام ١٥٦٩. وبصرف النظر عن الجالية اليهودية، التي درسناها سابقاً، كانت هناك جماعات أصغر، خصوصاً في المدن، تضم اسكوتلنديين، وإيطاليين، وأرمن. وكان بعض هؤلاء الناس يعيشون في الجزء الليتواني من الكومونويلث. والليتوانيون الإثنيون أيضاً شغلوا جزءاً أصغر من الدولة، هو الأراضي الشرقية كونها بيلاروسية بصورة رئيسة. وهناك أيضاً المستوطنات التتارية، ومهاجرون ألمان جدد من ليفونيا؛ انضم نبلاؤهم بسرعة إلى صفوف نبلاء ليتوانيا.

وفي المجال الديني، كان خط التقسيم الرئيس موجوداً بين الكاثوليكية والارثوذكسية اليونانية، وفي عام ١٥٩٦، لو كتب النجاح لاتحاد بريست الديني، لكان عزز الكومونويلث. وهناك مشروع معقد متعدد الأبعاد، كان يهدف إلى إخضاع الجماهير الارثوذكسية اليونانية في مقاطعة كييف الحاضرة إلى روما وإبعادها عن القسطنطينية وموسكو. ولكن الاتحاد أدى إلى تقسيمات داخلية ترافقت بعقاييل دينية وسياسية فظيعة. فمنذ ذلك الوقت وما بعد، وجدت الكنائس الكاثوليكية، والارثوذكسية، والكاثوليكية اليونانية نفسها متعارضة بحدّة.

ارتبطت المشكلات الدينية في مملكة الهابسبورجيين، كما سنرى فيما بعد، بالميول الاستبدادية للحكام، خصوصاً سياسة الملوك المنتخبين في حياة سابقهم. وهذه الممارسة لم تظهر في بولندا، والحالة الوحيدة هي حالة زيغموند أغسطس. فالأمة السياسية كانت تعارضها بصلاية لأنها تؤدي إلى سلطة مطلقة. واتخذ التطور اللاحق اتجاهاً معاكساً في كل بلد. فعلى الرغم من أن الأسرة الهابسبورجية المالكة شددت قبضتها، فإن فترة الانتخاب الحر للملوك في بولندا والانقطاع الناتج عملاً على إضعاف السلطة الملكية. ومع ذلك، من المهم الانتباه إلى أن الطبقة الارستقراطية كانت تميل إلى تأييد أعضاء الأسرة المالكة نفسها ما داموا موجودين.

تلا وفاة زيغموند أغسطس عام ١٥٧٢ أول انتخاب بحرية الاختيار بين المرشحين. وفاز هنري قالوا، دوق أنجو (ملك فرنسا هنري الثالث لاحقاً)، الذي التزم، أخذاً بعين الاعتبار سجل الملوك الفرنسيين، بتوقيع عقد اجتماعي حقيقي مع دولة النبلاء. ومنذ ذلك الوقت وما بعد، شكل الاتفاق قاعدة النظام في الكومونويلث. وعرف تحت اسم الشروط الهنرية وترافق بتدابير خاصة، بحيث تنسحب على كل ملك قادم وسمي بالميثاق التعاقدي. وافق الملك على عدم التدخل في الانتخاب الحر لخليفته؛ ودعوة المجالس التشريعية التي تتشكل كل سنتين، وكانت موافقتها على فرض ضرائب جديدة وتعبئة الطبقة الارستقراطية ضرورية. كما كانت موافقة مجلس الشيوخ المقيم على إعلان الحرب أو إنجاز السلام مطلوبة. وكان خرق هذه الشروط يحرق الأمة السياسية من يمين ولائها للحاكم. وكان على هنري أيضاً أن يقسم على رعاية التسامح الديني.

انتهى حكم هذا الملك الذي دام أقل من سنة، عندما سمع بوفاة أخيه، حيث عاد بسرعة إلى فرنسا لارتقاء العرش. وفي المنافسة المربكة والمعقدة

على تاج بولندا الشاغر، جرى انتخاب مزدوج للامبراطور مكسيميليان الثاني وستيفن باتوري من ترانسلفانيا. فاعتلى الأخير العرش عام ١٥٧٦ محتفظاً بالإشراف على ترانسلفانيا بواسطة دار المستشارية في كراكوف. وشهد حكمه الذي دام أحد عشر عاماً استقراراً ظاهرياً في الداخل ونجاحات في السياسة الخارجية؛ ولكن الموت أوقف خطته طويلة الأجل.

كان باتوري، هكذا تهجئة اسمه باللغة البولندية، يطمح إلى أن يكون ملكاً قوياً وساعده بمهارة يان زامويسكي، الذي أدهش معاصريه بصعوده النيزكي من نبيل قليل الشأن إلى الرجل الأكثر ثراء في البلد، وتأسيس مدينة زاموشتش وأكاديميتها، ويصبح مستشاراً وقائداً أعلى للقوات المسلحة. ومع ذلك، كثيراً ما كان الملك ستيفن يدفع ثمناً لانتصاراته. ففي شروعه بحملة رئيسة ضد إيفان الرهيب، الذي هاجم لافونيا من جديد، قاىض باتوري التنازلات بالمال. وهكذا حصل على مبالغ كبيرة من چدانسك وصفح عن تحديها للسلطة الملكية. وترك ناخب براندبورچ يتولى الوصاية على دوق بروسيا المريض مقابل تعويضات نقدية. ولكي يحصل على ضرائب جديدة من تلك التي يصوت عليها المجلس التشريعي، قبل بإنشاء محكمة بدلاً من محكمة العدل الملكية. ومع أن الإجراء الأخير هذا كان منسجماً مع برنامج "تنفيذ القوانين"، فالنفعية هي التي أملتة أكثر من الاعتبارات الأكبر. وكان الملك، في الحقيقة، يتفادى التعويل على الطبقة الارستقراطية، محذراً إياها من أن السعي وراء الحرية يمكن أن يتدهور إلى فجور.

كانت الحرب الظافرة ضد مسكوفيا رائعة وتم الإعداد لها بشكل جيد جداً. وكان استخدام الجنود الشكوريين والمشاة البولنديين المحليين خيالياً. فاستعيدت ليفونيا، ولم ينفذ مسكوفيا من هزيمة مطلقة سوى السلام. فهل كانت سياسة الملك ستيفن الشرقية مرتبطة بخطته لحملة صليبية ضد الأتراك ومن

ثم توحيد هنغاريا؟ وهل الطريق إلى بودا يمر من موسكو؟ كان هناك الكثير من التخمينات حول ذلك. وعلى أية حال، كان زامويسكي قادراً على مواصلة السياسة القديمة لحماية بولندا من التصادم مع تركيا من طريق الدول الحاضرة (اعترفت مولدافيا بسيادة بولندا عام ١٥٩٥) التي كانت في نطاق التأثير البولندي في حين احتفظت بعلاقات ودية مع السلطان.

ومرة أخرى، حمل موت باتوري مسألة الخلافة إلى الصدارة. ومن جديد يخوض هابسبورجي منافسة في انتخاب مزدوج، كان في هذه المرة زيغموند بن ملك السويد، وزوجته الياجيلونية. وضمن زامويسكي انتصار زيغموند الثالث بوسائل عسكرية، لكن الملك الجديد لم يشأ أن يكون تابعاً لصانع ملوك. وألقى النزاع بين الاثنين ظلاً على واحد من أطول العهود في تاريخ بولندا: ١٥٨٧ - ١٦٣٢.

في حين كان باتوري يحتكم إلى البولنديين، وربما كان الشاء عليه مفرطاً، كان زيغموند الثالث فازاً مديناً، على الأقل بجزء من تدني منزلته، إلى شخصيته وأسلوبه. فعلى الرغم من كونه نصف ياجيلوني وملماً باللغة البولندية، فإنه دائماً كان يبدو غريباً. ومع "صمته، وتردده، وعناده"، كما عرفه معاصروه، كان عاجزاً عن كسب تأييد الطبقة الارستقراطية الثرثرة، وغالباً المتقلبة والانفعالية. كان متزوجاً من هابسبورجية، ويحيط نفسه بالألمان. ولسخرية التاريخ الغريبة، أن زيغموند، المنتصر على الهابسبورجيين، كانت لديه صلة كبيرة معهم في المسائل الدينية والأيدولوجيا. ولتوقع أنه سيحقق تهدئة في البلطيق، بذل كل ما في وسعه للحصول على الخلافة السويدية. ولتحقيق ذلك، انهمك في محادثات سرية مع الهابسبورجيين، عرض عليهم فيها التنازل لهم عن التاج البولندي مقابل دعمهم له. وعندما ظهرت هذه الخطط إلى العلن في "استجواب" المجلس التشريعي لعام ١٥٩٢، كادت أن تكلفه عرشه.

وعانت هيبة المملكة من لظمة يتعذر إصلاحها. فقد اتضح للطبقة الارستقراطية أن المصالح العائلية الوراثية للملوك الأجانب (آنجو، وباتوري، وفازا) لا تماثل مصالح الجمهورية.

فشل مسعى زيغيموند لفرض نفسه على السويد. فالسويدي اللوثري لا يريد أن يكون ملكه كاثوليكيًا. في هذه النقطة، قرر زيغيموند أن يحترم وعده بنقل استونيا من السويد إلى بولندا، وهو قرار يعني الحرب. أحرز القائد الأعلى للقوات المسلحة، كارول شوكيفتش، نصراً رائعاً عام ١٦٠٥ في كيركولم (سلاسبلز)، لكن الحرب كشفت نقاط ضعف عسكرية خطيرة في الكومونويلث. كانت مؤسسات البلد بحاجة ملحة إلى إصلاح لكي تستطيع حشد إمكانياتها الضخمة. وهذا ما كانت حركة "تنفيذ القوانين" تسعى عبثاً لإنجازه. فأفكار الملك وحاشيته كانت ملكية بجلاء، ولذلك كانت مختلفة عن أفكار الحركة. كان الملك يريد انتخاب ابن زيغيموند أثناء حياته، وزيادة الضرائب لكي يمكن تشكيل جيش دائم، وإصلاح الإجراءات البرلمانية، وربما تحرير بعض الفلاحين. ولكن النبلاء اعتبروا أن لهذه الأفكار نكهة استبدادية كاستبدادية الهابسبورجيين. وكان الملك بحاجة إلى ناطق شعبي، ولكن زامويسكي كان الآن على الجانب الآخر من السياج ومنهمكاً في إضعاف السلطة الملكية. وبعد موته، تشكل ائتلاف غريب ضد الملك. جمع هذا الائتلاف بين القطب الكاثوليكي نيكولاي زيبيرزيدوفسكي، والبروتستانتيين الذين يرتابون بروابط زيغيموند بالإصلاح الديني المضاد، والمصلحين الارستقراطيين الذين يتابعون برنامج "تنفيذ القوانين".

وفي ١٦٠٦-٩، لجأ المعارضون الذين يتهمون الملك بخرق القانون إلى العصيان (روكوش)، وهي كلمة من أصل هنغاري كانت تستخدم في الإشارة إلى تبرير العصيان. ظفرت القوات الملكية في ميدان القتال، ولكن

الملك والارستقراطيين المهتمين بالإصلاح كانوا الخاسرين الحقيقيين. وبذلك المعنى، شكل عصيان زيبرزيدوفسكي (سندوميرز) نقطة تحول مهمة في تاريخ بولندا. فديموقراطية الارستقراطيين، بدلاً من أن تتطور بحق إلى نظام برلماني، مع سلطة تنفيذية قوية قادرة على جعل الدولة الضخمة قوة كبيرة ومعالجة ظلمات القنانة، بدأت تتحول إلى أوليغاركية^١ جموحة. وأصبح تعويق القوانين سياسة. وفي السنوات التالية، كان يجب أن يحصل الأقطاب على كل ما كان الملك يرفضه: قاعدة مالية راسخة، وجيش دائم، وزبانة واسعة من النبلاء.

كان العقد الأول من القرن السابع عشر مهماً، إذا أخذنا نتائجه بعين الاعتبار. فعصيان زيبرزيدوفسكي تزامن مع مسألة ديمتري الزائف التي ميزت مرحلة جديدة في العلاقات البولندية المسكوفية. فقد اعتلى عرش القياصرة المغتصب، الذي ادعى بأنه ابن إيفان، بمساندة من الأقطاب البولنديين واللتوانيين؛ في الوقت الذي بدأ عصر المشكلات في روسيا. آنئذ تورط الكومونويلث نفسه، وبعد الانتصار الرائع الذي حققه القائد الأعلى زلكوفسكي في كلوشينو عام ١٦١٠، احتل الجنود البولنديون الكرملين. فانتخبت مدينة موسكو فلاديسلاف بن زيغموند الثالث قيصرًا، شريطة أن يعتنق الأرثوذكسية. وتراءى أن الكومونويلث بلغ أوج قوته في الشرق، ولكن، على المدى الطويل، تبين أن هذا مجرد وهم. وقعت الأحداث في الكومونويلث وفي موسكو تقريباً في وقت واحد بميثاق جلالة رودولف والاتفاق بين الطبقات في بوهيميا. ومرة أخرى، لم يتم حل المسألة الحقيقية. فالمواجهة بين الحكم المطلق والطبقات، والإصلاح الكاثوليكي والبروتستانتية (والأرثوذكسية اليونانية) تنتظر في المستقبل بوصفها جزءاً من أزمة دولية كبيرة.

(١) حكم القلة - المترجم.



الهيئة العامة
السنورية للكتاب

أزمة القرن السابع عشر

المصطلح ومعناه

كان القرن السابع عشر عاصفاً ومضطرباً، متخماً بالحروب المدمرة والثورات الدامية. وحوالي مطلع أربعينياته، تحدث بعض المبشرين الانكليز والسياسيين من مؤلفي الكتيّبات عن "هزة عالمية" تؤثر في الدول من كتالونيا إلى انكلترا ومن ألمانيا إلى البرتغال. ولاحظوا أن الكفاحات التي كانت تُخاض آنئذٍ "اخرقت ممالك كثيرة"، من بينها بوهيميا، وهنغاريا، وبولندا.

كانت تحدث تغيرات عميقة في كل مكان تقريباً وفي العديد من مجالات الحياة. ودرس المؤرخون تحولات جديدة في الصراع تشير إلى ثورة عسكرية. أما الذين يدرسون العلوم، كما ألمح اسحق نيوتن في القرن السابع عشر، فتحدثوا عن ثورة علمية. والحقيقة هي أن للمصطلح استخداماً واسعاً. فكان يتراءى أن التقدم والتراجع، والعظمة والبؤس، على حد سواء، كانت الصفات المميزة لهذا العصر. فالأسلوب الباروكي الرائع في الأدب، والفنون، والعمارة، الذي أثر في وجهة النظر العامة وطريقة الحياة، بدا مظهراً خارجياً للإصلاح الديني المضاد الظافر، الذي أيقظ النزعة الاستبدادية، والعقلية الارستقراطية. ومع ذلك، بدا أيضاً أن كل هذه العظمة مصممة لتبديد الشكوك. والمؤرخون الذين شاهدوا الباروك في الأراضي الهابسبورجية ميزوه على أنه "مزيج من انعدام الأمن والاطمئنان"، وشعروا بأنه يعكس "أزمة إحساس".

وفي العودة إلى أوروبا الوسطى الشرقية، فإن فكرة التعويق المهيمنة وحتى تهديد الموت، غزت كتابات المعاصرين. وأفسح السياسيون، والمبشرون، والكتاب الهنغاريون المجال لليأس في حديثهم عن الحروب، والأمراض الاجتماعية، والاختلالات الاقتصادية. ففي بولندا تضاعلت النزعة التفاضلية التي كانت سائدة في القرن السادس عشر. ورأى المعلمون الأخلاقيون في ثورة القوزاق عام ١٦٤٨ علامة لغضب الله، وترجموا الأحرف الملكية الاستهلاكية ICR التي تختصر العبارة Ioannes Casimirus Rex (بداية الملك كاجيميج) إلى (بداية الكوارث في المملكة). وتحدث المفكر والمربي التشيكي الكبير جون أموس كومنسكي (كومنيوس) بعبارات مماثلة حول كارثة حرب الثلاثين عاماً. فكتابه الرمزي الشهير، متاهة العالم، صور حجاجاً يبحثون عن نظام وتناغم في عالم تكتفه تناقضات مخيفة. وربما كان المؤلف يرمز إلى هموم أكبر في الصراع والتفكك في ثقافة العصر.

إن التدوين التاريخي الحديث سبق مفهوم أزمة القرن السابع عشر العامة، التي تصاغ بعبارات روحية، وسياسية أيديولوجية، واقتصادية اجتماعية. ولكن متى حدثت هذه الأزمة بالضبط، وما أصولها، وطبيعتها، وحصيلتها؟ وهل أثرت على كامل أوروبا؟ فالمؤرخ الانكليزي إي دجي هوبسباوم، الذي أشار إلى أن الازدهار الاقتصادي والديموغرافي تلاه ركود وحتى انكماش، استخدم العبارة لتغطية كامل الفترة من ١٥٦٠ إلى ١٦٦٠. واحتج بأن الثروة كانت قد نمت بسرعة عالية واستخدمت من قبل الطبقات العليا بطريقة غير منتجة. فالأزمة كانت دليلاً على الانفصال بين مجتمع إقطاعي وأشكال إنتاج رأسمالية، وميزت تحولاً من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي. وعمل عدد من المؤرخين الذين يسبرون بدقة الركود الاقتصادي والتدهور الديموغرافي، والانكماشات، على إضافة موجودات حول الأحوال المناخية، وعوامل أخرى. وقد اختبر مفهوم هوبسباوم فيما

يتصل بالتطورات السياسية في انكلترا، واسبانيا، وفرنسا (من قبل أتش آر تَرْفَر، و دجي إي إليوت، و آر موسنر) وأنتج الاختبار تعاريف مختلفة للأزمة: نزاع بين "البلاط" و"البلد"، وبين المركز والأقاليم، وبين النزعة الاستبدادية والنزعة الجمهورية. وكان الاستنتاج غير النهائي هو أن المرء يستطيع فعلاً أن يتحدث عن أزمة اقتصادية وسياسية في أوروبا الغربية والوسطى تظاهرت بطرق مختلفة، وعن فروق ناتجة عن اختلاف البنى الاجتماعية والسياسية، والمؤسسات والمعتقدات الدينية.

وحاول المؤرخ التشيكوسلوفاكي ي بوليشينسكي أن يكون أكثر دقة بخصوص فكرة أزمة. فعرفها كما يلي:

[هي] ذروة النزاعات الداخلية المتفاقمة دائماً داخل البنية التحتية لمجتمع معلوم، تؤدي إلى انهيار مفاجئ للعلاقات القائمة، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية، والتي سينتج عنها إما تراجع - محلي أو عام - أو، على العكس، خطوة قوية إلى أمام في تطوير ذلك المجتمع^(١).

هذا التعريف سمح لبوليشينسكي باشتمال هولندا (كانت آنئذ في عصرها الذهبي) وانكلترا، لأن الأزمة بالنسبة لهما كانت تقدماً لا تدهوراً.

أزعجت مسألة الأصول الدقيقة للأزمة وطول أمدها المؤرخ الأمريكي تي راب. وباستحضار الاستخدام الأصلي للمصطلح في علم الطب، شدد على أهمية مرحلة "ارتفاع درجة الحرارة" وعلى الذروة التي ميزت توقف العملية. وحدد تراخي التوترات في ستينيات القرن السابع عشر. وبصورة عرضية، كان هذا العقد مهماً بالنسبة لبولندا، وإلى حد ما بالنسبة لبوهيميا، وأقل أهمية بالنسبة لهنغاريا. وانتهى راب، الذي اعترف بالطبيعة المتعددة الأوجه لأزمة

(١) دجي في بوليشينسكي، حرب الثلاثين عاماً وأزمة القرن السابع عشر (بيركلي، كاليفورنيا، ١٩٧٢) ص ٥.

القرن السابع عشر، وأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والأيديولوجية وغيرها، إلى أنه إذا كان وصف واحد كفيلاً بتغطية هذه الظواهر المتباينة، فإنه يجب وصفها بأنها "أزمة سلطة". هنا ينبغي طرح أسئلة أساسية: ما الذي كان يشكل سلطة حقيقية؟ وأين تموضعت؟ ومن أين جاءت؟ والمسائل المتضمنة هي: نمو حكومة مركزة، وبيروقراطية، وضرائب، كلها تهدد حرية أو استقلال طبقة أو إقليم. ويوضح هذه العمليات التنافس بين قشتالة والأقاليم في إسبانيا، وبين التاج والنبلاء (والفلاحين الذين سحقتهم الضرائب) في فرنسا، وبين التاج والبرلمان في انكلترا. وكانت الحصيلة، وفقاً لـ راب، هي هيمنة الارستقراطية المرتبطة بحكومة مركزية ومؤسساتها على السياسة، والمجتمع، والثقافة، وإنشاء بنى يمكن التسليم بأنها دولة حديثة.

إن محاولة اختبار إمكانية تطبيق هذه الأفكار في العمق على أوروبا الوسطى الشرقية تتجاوز طبيعة هذا الكتاب وحجمه. ولكن يمكن أن نلاحظ نموذجاً تجريبياً ركّبه أو سبّلتني على أساس خمس أزمات في المنطقة في مطلع القرن الثامن عشر. ودون الغوص إلى عمق أكبر في مسائل منهجية، يمكن القول إن بوهيميا، وبولندا، وهنغاريا كلها تأثرت في مسار القرن السابع عشر باضطراب كبير إلى حد أن المصطلح أزمة هو المناسب أكثر لوصف ذلك الاضطراب. ففي حالتَي تشيكيا وبولندا كانت النتائج أكثر خطورة من أي مكان آخر في الغرب. فقد ميزت نقطة تحول في تاريخهما وهددت بالذات بقاء الأمة التشيكية والدولة البولندية الليتوانية. تاريخياً، أثرت الأزمة في بوهيميا في النصف الأول من القرن السابع عشر، وعلى الرغم من أنها خلّفت ندوباً دائمة، فإن العافية الاقتصادية كانت محسوسة في العقد الأخير من القرن. وفي حالة بولندا، تلا السلام والازدهار اللذين تحققا في عشرينيات وثلاثينيات ذلك القرن اضطراباً في منتصفه. وعندما بدأ البلد يستعيد عافيته ببطء، حالت دون ذلك الحروب التي نشبت في مطلع القرن الثامن عشر. وفي

هنغاريا، في ظل تجزئتها الثلاثية، لم تؤثر الأزمة في معظم البلد إلى وقت متأخر تقريباً. فعلى سبيل المثال، عرفت ترانسلفانيا عصراً ذهبياً قصير الأمد في الجزء الأول من القرن وانهارت بعد منتصفه. فالحروب والثورات كانت دائمة الوقوع في الكومونويلث وفي أراضي القديس ستيفن.

دعونا الآن نلق نظرة سريعة على المكونات الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية في أوروبا الوسطى الشرقية التي كانت تتشابه مع مثيلاتها في الغرب، لكن احتفظت بسماتها المحددة الخاصة. ومع أن الركود، أو حتى التدهور، الديموغرافي كان محسوساً في الكثير من البلدان الأوروبية، فإن الوضع لم يكن كارثياً في أي مكان كما كان في أوروبا الوسطى الشرقية. ويتحدث المؤرخون عن تباطؤ عام في الاقتصاد الأوروبي، ولكن التراجع في بولندا كان على مقياس مختلف كلياً. فبسبب الحروب التي شنت على أراضيها والأوبئة التي رافقتها أو تلتها، هبط عدد سكان بوهيميا وبولندا، وفقاً لتقديرات متعددة، إلى الثلث أو حتى النصف. وأعطيت أرقام مماثلة لهنغاريا، التي توحدت من جديد عند نهاية القرن، مع أن هذه الأرقام تتعرض اليوم للشك باعتبارها عالية جداً. وعلى أية حال، اعتبرت هذه الكارثة الديموغرافية معوقة إلى حد حاسم للقوى الإنتاجية في الوقت الذي كانت الحاجة إليها ماسة. ومع ذلك، هناك أيضاً مؤرخون يشددون على نمو اقتصاد العزبة والقناة على اعتبار أنهما جعلتا التعافي الاقتصادي مستحيلاً.

كانت الصورة العامة معقدة وكانت هناك عوامل كثيرة أثرت سلباً على الاقتصاد، خصوصاً تدهور القطاع المديني. فالمدن التي عانت كثيراً في أثناء الحروب تأثرت أيضاً بانكماش السوق المحلية، نتيجة لنمو طبقات الأقطاب المكثفة ذاتياً إضافة إلى اعتداءات النبلاء على الهياكل البلدية. وأبدت المدن الخاصة دون نقابات والمتصلة بمنطقة خلفية غنية منافسة خطيرة للمدن الحرة

أو الملكية. ففي بوهيميا وهنغاريا، ازدادت الأعباء المالية على السكان المدينين. وكانت طبيعة التجارة بين الشرق والغرب (منتجات زراعية مقابل سلع جاهزة) على المدى الطويل ضارة بالمدن، على الرغم من أن المنتجات السيليزية واللوسيشية، القماشية والكتانية، التي كانت أرخص من مثيلاتها من انكلترا، كانت رابحة. فقد عملت حروب خمسينيات القرن السابع عشر على تخريب الشبكة الدينامية للشؤون الدولية؛ وهناك عوامل أخرى، كمنافسة الحبوب الروسية والنحاس السويدي، أضرت بأساليب التجارة القائمة. ومع هبوط أسعار الحبوب في الغرب، وعدم تسجيل الإنتاجية البولندية أية زيادة، صعد مصدرو البلطيق ثم هبطوا. وعانت صادرات الماشية الهنغارية من مصير مماثل، باعتبار عشرينيات القرن السابع عشر نهايةً للازدهار السابق.

في منتصف القرن فقدت أوروبا الوسطى الشرقية أهميتها السابقة في التقسيم الدولي للعمل. فالتجارة البولندية الهولندية بدأت تُستبدل بأخرى بريطانية مسكوفية (وسويدية)، احتل فيها القنب والقطران مكانة مهمة. ومع ذلك، استمرت ريجا تلعب دوراً في التجارة البولندية الليتوانية المسكوفية المكثفة (سلع مصنعة للفراء والمنتجات الغابية) يمكن مقارنته بدور چدانسك. وبدورها، كانت تجارة الماشية الهنغارية تخسر في منافسة مع النحاس الدانماركي والهنغاري وأيضاً مع المعادن السويدية. وعندما عادت أسعار الماشية إلى الارتفاع في ستينيات القرن السابع عشر، كان المستفيدون، بصورة رئيسة، هم التجار الأجانب (أي، الألمان الجنوبيون). وفقد الهنغاريون، باستثناء أقطاب كالزرينين والباتيانين، قدرتهم على المنافسة.

وعندما تدهورت الأوضاع الاقتصادية اتسعت الشقة بين الأغنياء والفقراء. وتراجع الفلاحون إلى الفئة الثانية، مع أن الشخصية المتنوعة إلى حد بعيد لهذه الطبقة الاجتماعية تشكل قاعدة عامة كاسحة بخصوص وضعها

الاقتصادي ووضعها القانوني المحفوف بالخطر. وبينما كانت القنانة، التي تراكمت بنمو اقتصاد العزبة، تنتشر خلال القرن في بوهيميا وهنغاريا الملكية، كانت هناك طبقات حدودية كالهيدوكس الذين ذكرناهم سابقاً في هنغاريا والقوزاق في الكومونويلث. ومع ذلك، هناك حقيقتان يجب التركيز عليهما. الأولى، هي أن القنانة كانت تزداد قسوة؛ والثانية، هي أنها لم تكن محصورة في أوروبا الوسطى الشرقية. وقد تعهد ملك بولندا جون كاجيميج عام ١٦٥٦ بأن يحرر الشعب في مملكته "من الأعباء غير العادلة والاضطهاد"^(١). وتضمن سجل تاريخي هنغاري معاصر قول أحدهم "أن تعمل أمة على شل شعب آخر من الأمة نفسها"^(٢)، "هو عمل ضد الرب.

أما زال اعتبار أن الفلاحين ينتمون إلى الأمة نفسها قائماً؟ عرّف كومينسكي الأمة بوصفها كتلة من الناس انحدرت من قبيلة واحدة، وتوطن المكان نفسه (الذي يسمونه بلداً)، ويستخدمون لغة خاصة بهم، وتربطهم مع بعضهم بعضاً روابط خاصة، ويكافحون في سبيل المصلحة العامة؛ واعتبر نفسه من الأمة المورافية واللغة التشيكية. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنه تكلم بلغة وحدة سياسية اجتماعية واعية. فمصطلح أمة سياسية كان باطراد يستبعد طبقة الفلاحين، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات. وعبر إيه إيه أوليزاروفسكي عن رأيه بالقول إنه لا توجد في بلده ديموقراطية حقيقية لأن مندوبي المجلس التشريعي يمثلون الطبقة الارستقراطية وحدها لا الشعب. ولكن هذا الرأي لم يكن معمماً.

(١) الاقتباس عند إيه جويرت، من لوثر إلى موهيلا: بولندا داخل أزمة المسيحية ١٥١٧-١٦٤٨ (باريس، ١٩٧٤)، ص ١٠٢

(٢) الاقتباس عند بي حنك (محرر)، ألف سنة: موجز تاريخ هنغاريا (بودابست، ١٩٨٨)، ص ٦٣.

كان وضع عدد كبير من الفلاحين يتفاقم في أجزاء كثيرة من أوروبا، مما حمل بعض المؤرخين على التحدث عن "تجدد النظام الإقطاعي". ففي فرنسا، قارن الكاردينال ريشيليو الفلاحين بالبغال "التي لكونها اعتادت على حمل الأثقال، تصبح، إذا استراحت، مؤذية أكثر مما لو عملت". وتصور عالم الاقتصاد النابولي المعاصر الفلاح كـ "دابة حمل".^١ والشيء الذي ربما كان مختلفاً في أوروبا الوسطى الشرقية، هو أن الحكومة الملكية كفت عن التدخل في العلاقات بين المالكين والفلاحين. كما أن زوال الازدهار فاقم وضع الفلاحين الاقتصادي؛ وقتل مبادرتهم من خلال قيامهم بعملهم الإجمالي بصورة غير فعالة إلى حد بعيد.

وعلى الطرف الآخر من المقياس الاجتماعي، كان القسم الأكثر ثراء من النبلاء ينأى بنفسه باطراد عن باقي الطبقة الارستقراطية. فالثروة كانت المعيار الرئيس، حيث كانت تُعرض وتستخدم بسخاء لتعزيز الوضع السياسي والاجتماعي لأحدهم. ولكن هذه الجماعة العليا، التي تجددت ببعض الدم الجديد (إنما الجديدة إلى حد مدهش وعلى نطاق واسع فقط منذ ستينيات القرن السابع عشر وما بعد في بوهيميا)، اتخذت شكل أوليغارشية أقطاب في بولندا-ليتوانيا، وارستقراطية تحمل ألقاباً في بوهيميا وهنغاريا. وفيما يتعلق بالنبلاء الفقراء، فإن انهيار مؤسسة الأتباع الهنغارية أدى إلى حرمان الطبقة الارستقراطية من موارد دخل إضافية. وفي بولندا، أصبحت الطبقة الارستقراطية تعتمد باطراد على الأقطاب، خصوصاً في ليتوانيا وأوكرانيا، مع أن الملاك كانوا حريصين على الولاء الكلامي الكاذب لمبدأ مساواتية النبلاء. وفي بوهيميا، أدى الاضطراب الكبير في ١٦١٨-١٦٤٨ إلى انهيار حقيقي للطبقة الارستقراطية (أي، الفرسان) بوصفها عاملاً سياسياً مستقلاً.

(١) الاقتباس عند أف برودل في، الحضارة والرأسمالية، القرن الخامس عشر - الثامن عشر، المجلد الثاني (نيويورك، ١٩٨١-١٩٨٤)، ص ٢٦٢.

تحت حكم الهابسبورغيين

تحققت لستمرة الحكم العائلي شكلياً بفرض حكم وراثي في بوهيميا بعد عام ١٦٢٧ وفي هنغاريا عام ١٦٨٧ أثناء إعادة توحيدها الذي أصبح ممكناً بسبب عاملين: الفتح العسكري أو إعادة الفتح والبقاء المادي لأسرة هابسبورج. ولكن الحكم المطلق لم يرق إلى سلطة استبدادية أو غير محدودة. فكان ينبغي للحاكم أن يعتمد على بعض الجماعات في الدولة وتسانده مؤسسات فعالة ذات صفة تنفيذية. ففي الأراضي الهابسبورجية كانت الأرستقراطية ذات الألقاب، قصرياً ووراثياً، العنصر الرئيس للتأييد. وعلى خلاف الملوك البولنديين، اكتسب الهابسبورغيون فعلياً حرية التصرف في مكافأة النبلاء؛ وكانت هذه تشمل الحق المهم في السكن، وابتكار الألقاب، وإعطاء موافقتهم على تأسيس الطبقات المستوجبة. ومنذ القرن السادس عشر وما بعد، ابتكر الملوك البارونات والكونتات (وفيما بعد الأمراء، ولكن بتقنير أكبر) في بوهيميا وهنغاريا. فأصبح لقب معين في أراضي تاج القديس ونترل أكثر استخداماً من المصطلح التقليدي سيد.

ولكن يجب التمييز بين الارستقراطيتين البوهيمية والهنغارية. فالارستقراطية البوهيمية غيرت شخصيتها بشكل متطرف بعد انتصار الهابسبورغيين في الجبل الأبيض عام ١٦٢٠، وهو توقيت حاسم في التاريخ التشيكي. فنتيجة لإجراءات الاضطهاد والمصادرة، انتقل حوالي نصف الملكيات إلى مالكيين آخرين. فحصل الملاك البوهيميون القدامى على ٣٠,٢%، وحصلت "الارستقراطية الجديدة" التي جاء بها الهابسبورغيون وتدين لهم بالولاء الشخصي - البكلومنسيون، والبوكويسيون، والكولوريديون، والغاليسيون - على ٦٨,٨%. وأوضح وجود هؤلاء إلى حد مثير صلة الهابسبورغيين الامبراطورية. قاومت الطبقات البوهيمية تزايد أعداد الألمان وأهميتهم بعد عام ١٥٢٦. وفي عام ١٥١٦، أقروا قانون اللغات الذي يلزم كل الموظفين وكل

أعضاء الطبقات باستخدام اللغة التشيكية. ولكن كل هذا تغير بعد عام ١٦٢٧. وسنعالج تلك التطورات في مكان لاحق من هذا الكتاب.

والأقطاب الهنغاريون الذين يصبحون أرستقراطية ذات ألقاب كانوا أيضاً مناصرين للهابسبورجيين، ولكن الحلف هنا كان أكثر هشاشة. فعلى الرغم من وجود قدر ما من التزاوج البيني والصلات الوثيقة مع نظرائهم في الأراضي المورافية والنمساوية، فإن الارستقراطيين الهنغاريين لم يندمجوا في هيكل السلطة الفيينية. فقد جعلهم لباسهم، وحديثهم، وأسماءهم بعيدين إلى حد ما. وبذلت العائلات المئة تقريباً التي تشغل قمة السلم الاجتماعي، وكان معظمها آنذاك كاثوليكياً، ما في وسعها لكي تضمن أن لا تؤدي الأزمة المستمرة إلى انتصار واضح للاستبدادية ولا إلى فوزى أوليغارشية. وبعد نكسة موقته في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، استعيد التوازن، مع أن ذلك لم يكن سهلاً.

وخلال معظم هذه الفترة، تأثرت التطورات الهنغارية بترانسلفانيا، التي كانت مهمتها السهر على مصالح الطبقات الهنغارية عندما هددها استبداد الحكم العائلي الذي جدد الأمراء تأكيده. وترانسلفانيا لم يكن فيها أرستقراطية محلية مقارنة بأرستقراطية هنغارية الملكية، وكانت طبقتها العليا تتكون، إلى حد بعيد، ممن رفعوا إلى مرتبة النبالة من الشكاريين، واليهودكس، والرومانيين، والنخبة "السكسونية" الألمانية. وقد جرت ترقية سكان بعض المدن بصورة جماعية إلى مرتبة النبالة. وكان المراقبون الترانسلفانيون، حتى أواخر خمسينيات القرن السابع عشر، يُرسلون إلى المجلس التشريعي في بوجوني (براتسلافا). وجاءت اثنتان من عائلات الأميرية الحاكمة من هنغاريا نفسها. وهكذا، يمكن للمرء بصعوبة أن يعامل ترانسلفانيا معاملة كيان أجنبي. واجهت مخططات الهابسبورجيين حول الإمارة نقداً حتى من قبل الموالين الكاثوليك المخلصين، بمن

ففيهم كبير الأساقفة الذائع الصيت الكاردينال بيتر بازمانى نفسه. وكان انفصالها، مع أنه وجود محسوس جداً، مهماً جداً لتطور إضافي لأراضي التاج المقدس.

كانت السياسة الهابسبورجية التي تهدف إلى تعزيز السلطة الملكية تحتاج، إضافة إلى الحلف مع الارستقراطية، إلى قاعدة مالية سليمة وبيروقراطية كفوءة. فالملوك لم يعودوا يستمدون إيرادهم من أراضي التاج - الذي يعادل أكثر بقليل من ١% من إجمالي العائد من بوهيميا - ولكن من الضرائب العادية والاستثنائية. وكانت الضرائب العادية تتضمن الحقوق الملكية والدخل من المدن الملكية؛ وكانت الضرائب الاستثنائية تعتمد على القيمة المعلنة لبعض أنواع الدخل أو الملكية. وكافحت الملكية لفرض الضرائب، وزيادتها، وجمعها فقط بموافقة اسمية من الهيئات البرلمانية. وحاولت أيضاً منع الطبقة العليا والارستقراطية من تفادي الدفعات جملة. وحوالي نهاية القرن، تحققت هذه الأهداف إلى حد بعيد، لكن ليس بشكل كامل.

كانت بيروقراطية الدولة ما تزال تعتمد بالدرجة الأولى على الطبقات، التي هي وحدها ستجعل الأمانة صعبة. ومع ذلك، بدا الوجود المؤكد سابقاً للقادمين الجدد من الامبراطورية في الإدارة وقيادة الجيش أساسياً لضمان ولاء الموظفين التام. فلم يكونوا جميعهم ألمانين إثنيين، والكثير منهم جاء من أراض هابسبورجية نائية. وقد استنزف وقت وجهد لجعل البيروقراطية عضواً مميزاً في الدولة خاضعاً تماماً للسلطة الملكية.

ومع تقدم القرن، أصبحت هناك بيروقراطية متطورة وجيش كبير، وهما الدعامتان اللتان ارتكز عليهما حكم آل هابسبورج. ولكن المؤرخين تحدوا الفكرة الأقدم التي تقول إن النمسا (تكتل الدول هذا) اكتسبت هويتها الخاصة والمستقلة نتيجة للحروب مع تركيا. فايقانس، من ناحيته، يصر على أن وحدة الملكية تغذت على المضامين السياسية للإصلاح المضاد،

والتطورات الاجتماعية الاقتصادية، وقبل كل شيء، على مجموعة العادات المشتركة للجماعة الحاكمة. فإذا قبلنا هذا التفسير، فمعنى هذا أن الانسجام نما بعيداً عن ماهية الارستقراطية أكثر منه من التوجيهات المركزية المتقدمة باستمرار. وبدورها، أحرزت الملكية وضعاً قوياً عظيماً في سلسلة الحروب مع تركيا، لكن ليس بسبب هذه الحروب.

هناك ظل من الشك في أن يكون الإصلاح الديني المضاد، الذي اتخذ لون النموذج الاسباني، مارس تأثيراً كبيراً في تشكيل الحكم الهابسبورجي المطلق ودوره في بوهيميا وهنغاريا. ولكن من السهل جداً التشديد على طبيعته النمساوية عند إغفال جوانبه المحلية، التشيكية والهنغارية. ومع ذلك، ليست البروتستانتية وحدها، لكن أيضاً الإصلاح الديني الكاثوليكي، مارس تأثيراً كبيراً على اللغة القومية والوجدان القومي. ففي هنغاريا، تخطر في ذهن شخصية الكاردينال بازمانى البارزة، لأنه كان مناظراً لغوياً ودينياً هنغارياً مهماً. ولهذا السبب غالباً لم يحقق شهرة واسعة خارج البلد. وفي بوهيميا، دافع بوهيوسلاف بالبين، وهو سليل أسرة نبيلة أدنى شأنًا، عن الإرث اللغوي التشيكي واستخدام اللغة الوطنية، ولكن عمله الرئيس لم يَطْبَع حتى القرن التالي. وفي كرواتيا، أنتج الإصلاح الديني المضاد شخصية أخرى مهمة، أدبية وسياسية، هي يوري كريزانتش، الذي أيد مصالحة الكنيستين (اللاتينية والأرثوذكسية) نهجاً لتوحيد السلافيين. وبذلك المعنى، يبدو رائداً للإعجاب بسلافية القرن التاسع عشر. وبيتر بنشكي، الذي كتب باللغتين السلافية والهنغارية، متضمن في آداب كلا البلدين.

كان بازمانى وبالبين يسوعيين، وفي الحقيقة كان اليسوعيون في طليعة الهجوم الكاثوليكي في كل أنحاء أوروبا. وكان هذا صحيحاً، خصوصاً في أراضي الهابسبورجيين، التي كانت تقتصر إلى عدد كافٍ من الكهنة العلمانيين. إن نجاحات اليسوعيين، التي تحجب نجاحات الدومينكانيين، أو الفرنسيسكانيين،

أو الكبوشيين، أو الكرمليين، أو البيرستيين، أو البولسيين، كانت غالباً في حقل التعليم. فقد كان اليسوعيون يولون اهتماماً كبيراً لحاجات الناس العاطفية والروحية ووجدوا استجابة كبيرة. وتأسست جامعة يسوعية في أولوموك في بوهيميا. وأسس بازمانى كلية في بوجوني وجامعة في ناچيشومبات (ترنافا في سلوفاكيا) عام ١٦٣٥. وهذه الجامعة، وهي أول جامعة كتب لها البقاء، نُقلت أخيراً إلى بودابست. كان اليسوعيون يفوزون تدريجياً على الارستقراطية في حين عاشت الكالفانية في أوساط الطبقة العليا الهنغارية، معززة مشاعرهم المعادية للألمان.

هل كانت ثقافة الباروك في بوهيميا وهنغاريا مساوية للاستبدادية الهابسبورجية، وبالتالي مناقضة للتقاليد التشيكية الهنغارية؟ سيكون هذا، كما في حالة الإصلاح الديني أعلاه، تأكيداً جريئاً جداً. بنى اللوثريون أول كنيسة باروكية في بوهيميا. ويمكن أن نجد التكلف الباروكي في كتابات البروتستانتين. فكتابات كومينسكي، خصوصاً القطعة الأكثر أهمية، قطعة نشر القرن السابع عشر التشيكية، المتأهة التي ذكرناها سابقاً، تنتمي إلى عصر الباروك. ويصح الشيء نفسه على اللوحات الزيتية للكاتوليكي كارل سكريتا، والبروتستانتى أف هولر. وأثرت السرماتية^(١) Sarmatism البولندية، وهي أيديولوجيا محددة للنزعة الجمهورية في عصر الباروك سندرستها فيما بعد، بقوة في بوهيميا وهنغاريا إضافة إلى كرواتيا وسلوفاكيا. ولم يكن من قبيل المبالغة أن تُظهر الإشارات إلى أتيلا والسكيتيين، بوصفهم أسلاف الهنغاريين، أوجه شبه سطحية للاستحضارات البولندية للسرماطين القدامى. وكانت هناك تشابهات أعمق على المستويين الفني والأيديولوجي. فقد وُصفت هنغاريا بأنها مكان لقاء السرماتية، والألييرية (التي

(١) السرماتيون Sarmatians: قبائل ينسب البولنديون أنفسهم إليها، وتقاليدهم شبه أسطورية تتسم بالبداءة والأسبوية - المترجم.

فُهِمَتْ على أنها نتاج الإنسانين للباروك الصربي الكرواتي)، والبانونية. وتُعتبر حصار سزاغيتقار، وهي قصيدة ملحمية لميكولوس زريني (سليل بطل القرن السادس عشر) العمل الأدبي الأكثر أهمية لذلك القرن. وكانت قد كتبت باللغة الهنغارية وترجمها أخو المؤلف إلى الكرواتية. وكان قصرا زريني، استرهايس وفسيلنيس، مركزين للثقافة الهنغارية قبل أن تقع الارستقراطية تحت سحر فيينا وآل هابسبورج. ولعبت ترانسلفانيا دوراً ثقافياً رئيساً خلال هذه الفترة. فكانت كلية ألبا يوليا، بأساتذتها الألمان الذين جاء بهم چابور بيتلين، مركزاً مهماً. وفي مطلع خمسينيات القرن السابع عشر، علّم كومينسكي عدة سنوات في ساروسباتاك في هنغاريا.

تمثل الجانب الأكثر ظلمة للعصر بمطاردة العرافين، التي مورست في الأراضي التشيكية قبل ممارستها في هنغاريا. فكان يمكن قتل العجريين عند رؤيتهم في بوهيميا. وفيما يتعلق باليهود، فإن امتيازاتهم أُقرّت في أراضي تاج القديس وننزل، وحوالي نهاية القرن، أحرزوا استقلالاً محلياً في بوهيميا ومورافيا، تبعاً للنموذج البولندي. وكان يشار إلى براغ بوصفها "عاصمة إسرائيل"، لأن عدد سكانها المدينين من اليهود كان الأكبر في المنطقة-حوالي ٧٨٠٠ نسمة في حدود عام ١٦٣٥، أي ما يقارب نصف يهود بوهيميا. وقد استخدمت الملكية اليهود في أثناء حرب الثلاثين عاماً. واتضح أن هذا لم يكن بسيطاً جداً. فالطبقات واليهود، الذين يحتاج بعضهم بعضاً على خلفية اقتصادية، عقدوا فيما بينهم روابط أوثق. وعندما حاولت المدن فرض بعض القيود، كان نجاحها محدوداً. وكان واضحاً أيضاً أن الإدارة وسعت دعمها لليهود لأسباب مالية. وكانت أحياناً تحدث عمليات ترحيل في بوهيميا وهنغاريا موازية للاتهامات المألوفة أثناء انتشار الأوبئة. وأسهم الإصلاح الديني المضاد في رهاب اليهود بين الجماهير. وفي ترانسلفانيا، كانت الظروف أفضل لليهود، حيث حررهم الأمير چابور بيتلين من إلزامهم بإظهار علامة مميزة.

الجمهورية

في القرن السابع عشر، كان يتراءى غالباً أن المواجهة السياسية ناتجة عن محاولة الدولة توسيع سلطتها. وكان رد الفعل الذي تثيره عادة ليس ثورة شعبية، لكن على الأصح دفعاً لذرائع المركزية. وبذلك المعنى، كان نظام الحكم المطلق يتدخل في استمرارية العملية القروسطية لزيادة مشاركة المجتمع في الحكومة. وكان هذا صحيحاً في الأراضي الهابسبورجية وفي الكومونويلث البولندي الليتواني، إنما مع اختلاف مهم في حالة الكومونويلث. هنا كان الحاكم هو الخصم الرسمي للأمة السياسية، ولكن العملية، في الحقيقة، أفسدها تطور نحو الأوليغاركية التي كانت تقوض الأمة السياسية. وكان الميل نحو الحكم الأوليغاركي شائعاً لدى الأنظمة الجمهورية المعاصرة، كالبنديقية أو هولندا، ولم يؤدّ إلى فوضى. ولكن، في الحالة البولندية، لم تكن فقط بيئة هؤلاء الجمهوريين المدنية مفقودة، لكن الأقطاب، الذين ينتشرون فوق منطقة واسعة، كانت تشغلهم مصالحهم الخاصة. فالمرء لا يجد مثلاً لأيديولوجيا أو محاولات أوليغاركية لجعل مجلس الشيوخ قاعدة للسلطة. ولم يظهر نظام أوليغاركي يحافظ فيه الأقطاب على التوازن بين الحكام والطبقة الارستقراطية. ولدهشة الدبلوماسيين الأجانب، لم يستطع الأوليغاركيون فرض مرشحين على العرش في انتخابات كانتخابات فيسينيوفسكي أو انتخابات سوبسكي. ولكن ما خسروه على أرضية المجلس التشريعي استردوه في المجال الاقتصادي، من خلال تراكم الملكيات الكبيرة التي جعلتهم بالتدرج تقريباً منتفذين في الدولة. وبقيت الاختلافات المحلية. فالكثير من البولنديين كانوا يؤيدون شكلاً مختلطاً لحكومة وتصرفوا باعتدال نحو "الإخوة الأصغر". وكانت المسألة مختلفة في أوكرانيا أو في ليتوانيا، حيث كان ملاك الملكيات الكبيرة واقعياً يحتكرون وظائف الدولة ويعاملون الارستقراطية الأقل

شأننا معاملة استبدادية. ولكن كانت هناك حدود، كما تعلم السابيهيون في ليتوانيا في مواجهة ١٦٩٦-١٧٠٠ مع الارستقراطيين، الذين هزمهم في معارك عنيفة.

متى بدأ تطور جمهورية النبلاء نحو أوليغاركية الأقطاب؟ هل بدأ مع نهاية الأسرة الياجيلونية، أو بعصيان ١٦٠٩ الذي اختتمنا به الفصل السابق؟ ليس هناك إجماع في الآراء بين المؤرخين. ولكن في نهاية القرن السابع عشر اكتملت العملية واقعياً، وبرز الفيتو الحر^(١) liberum vito كالرمز. ولا شك في أن عوامل كثيرة دخلت في صنع هذا التحول. وكان جوهره الكفاح من أجل السيطرة بين الملك والأمة السياسية مع الأقطاب الذين يؤثرون في العملية بطريقة حاسمة.

أضعفت الملكية الانتخابية السلطة التنفيذية، وكان الحكام من خلفية أجنبية مشتهين، غالباً بحق، في ملاحقة المصالح الخاصة لأسرهم الحاكمة. وكانت هذه هي الحالة مع زيغmond الثالث فازا وإلى حد ما الحالة مع ولديه، فواديسلاف الرابع وجون كاجيميج. فمحاولاتهم لاستعادة السويد باعتبارها قاعدة وراثية، وتعاونهم مع آل هابسبورج، أبطال الحكم المطلق والإصلاح الديني المضاد، أفسد مصداقية آل فازا وأثارا اتهامات بمخططات الاستبداديين. ومن الخطأ الظن بأن الملوك من آل فازا كانوا مجرد رؤساء صوريين. وبوجه عام، نجحوا في المحافظة على توازن داخلي للسلطة في

(١) حق قانوني يتيح لكل عضو في المجلس التشريعي استخدام صوته لإحباط أي إجراء قيد الدراسة أو لحل المجلس التشريعي وإبطال كل القوانين التي أقرها خلال جلسته. وترتب على الفيتو الحر ما عُرف بـ التآمر الحر Liberum Conspiro، عندما أصبحت أية دولة أجنبية ترشو أي عضو من المجلس التشريعي لكي يستخدم صوته لإحباط أي قانون لا يتفق مع مصالح تلك الدولة - المترجم.

شكل حكومة مختلط معقد وحاولوا أن يصبحوا أكثر قوة. وكانوا أحراراً في توجيه السياسة الخارجية ما دامت لا تبدو عدوانية للارستقراطيين الميالين إلى السلام. واستحقوا أيضاً بعض الاحترام. ومع ذلك، كانت هناك قيود عديدة على المبادرة والسلطة الملكيتين.

كانت الممتلكات الملكية (لا أقل من حوالي ١٩% من الأرض) على الأغلب تُوجَر إلى الأقطاب. ومع ذلك، لم يكن إيراد الخزانة الملكية، التي انفصلت حوالي نهاية القرن السادس عشر عن خزانتى التاج وليتوانيا العامتين، جديراً بالإهمال. فكان خمس (مع أنه سمي ربع) دخل الملك، يذهب إلى نفقات جيش صغير دائم من بضعة آلاف رجل. ونتيجة لحالة الحرب المستمرة على مدى هذا القرن، كان يُرصد حوالي ٩٠% من ميزانية الدولة لأغراض عسكرية، وكان هناك عجز دائم. وكانت الأرقام ذات الصلة في براندنبورج، ومسكوفيا، وفرنسا ٥٠، ٦٠، وأكثر من ٦٢%، على التوالي. وبقي إيراد الدولة مستقراً من القرن الرابع عشر، وبالتالي كانت ميزانية الكومونويلث حوالي ٥٠% من ميزانية السويد، و٥% من ميزانية انكلترا، ودون ٣% من ميزانية فرنسا. فكان مطلوباً بذل جهد خاص، ترافق بضرائب عالية مؤقتة، فُرِضَت، بصورة رئيسة، على سكان المدن والفلاحين، لإنشاء جيش من ٧٨٠٠٠ رجل. وقد تم بلوغ هذا الرقم الأقصى حوالي عام ١٦٢١.

لم يكن باستطاعة الملك إدارة حكومة ممرضة دون جيش دائم حقيقي أو بيروقراطية، مع الأخذ بعين الاعتبار العرقلة التي كانت تمارسها ثنائية الإدارة وجسامة التباينات. والكومونويلث، كاسبانيا المعاصرة، كان كبيراً جداً، لكن فقد إمكانيته لترجمة القدرة الكامنة إلى قوة حقيقية. وقد سعى الملوك إلى تغيير هذا الواقع بمحاولات تغيير أسلوب الانتخاب الملكي، وخلق مجلس مركزي، وزيادة حجم الجيش - الذي يمكن ضمان صيانتته عن طريق

ضرائب منتظمة ودائمة - والحد من امتيازات المجلس التشريعي. ولكن هذه المحاولات كلها سببت رد فعل سلبي وفرض قيود جديدة على التاج. وبين مطلع ثلاثينيات القرن السابع عشر ومنتصف أربعينياته، جُرد الملك من حقه في منح مرتبة النبالة، وتجميع الجنود دون موافقة المجلس التشريعي، وحياسة ملكيات عقارية جديدة. ففي غياب انتفاضات شعبية، لا تحتاج الطبقة الارستقراطية إلى حاكم قوي لحماية وضعها الاجتماعي. وبما أنه جرى خوض معظم الحروب - حتى منتصف القرن - على الحدود، بدا أن الملك ليس ضرورياً للدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية. ولكن عندما احتل السويديون كامل البلد، تأثرت هيبة الملكية.

وعلى خلاف ملوك آل هابسبورج، كان للملوك البولنديين حلفاء محتملون. فمن طريق سلطات الحماية، حاولوا التغلب على زمرة الأقطاب. ولم يحاولوا جادين لعب دور الارستقراطية ضد اللوردات أو استخدام الإمكانية العسكرية للقوزاق، حيث كانوا يدركون أن هذا يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية ويعرض للخطر بنيان الدولة بالذات. ولم تكن المدن وساكنوها دعامة يمكن للملكية أن تعولّ عليهما. لم تكن المسألة عدم أهمية هذه الطبقة من حيث الحجم، لكن كان هناك بضع مدن غنية وكبيرة، وكانت هذه المدن تفضل تعزيز مصالحها الخاصة بوسائل أخرى غير السياسة البرلمانية المضطربة والمتعثرة. فمدينتا چدانسك وريچا استخدمتا الرشوة. واكتسبت مدن كراكوف، وفيلنو، ولفوف، عام ١٦٥٨، الحق في شراء الملكيات العقارية وإرسال مندوبيها إلى جلسات المجلس التشريعي والمجالس التشريعية المحلية. ومع ذلك، لم يكن هذا يعني تدخلاً في سياسة الدولة. ولكن الخسارات المادية والسكانية التي عانت منها هذه المدن في منتصف القرن زعزعت وضعها إلى حد خطير.

بقيت هناك الكنيسة الكاثوليكية، التي لعبت خلال هذه الفترة دوراً حاسماً في مساندة عرش الهابسبورغيين، لكن فشلت في متابعة الخط نفسه في بولندا. حقاً كان هناك رجال كنسيون مهمون شجعوا ملكية قوية، وانتقدوا الميول الفوضوية للطبقة الاستقرائية، وحتى تجاسروا، كما فعل الأسقف شيشكوفسكي، على مهاجمة نوع الحرية التي أصبحت "اضطهاداً أكبر تمارسه قلة".^(١) ولكن الكنيسة، بوجه عام، أصبحت "مسرمة"^(٢) في القرن السابع عشر. وانتهت الهرمية، وقد نأت بنفسها عن النموذج الإسباني، وراحت تتكون باطراد من عائلات رفيعة، إلى التماهي مع الأقطاب والنبل.

وكما علق المؤرخ الأمريكي آر أتش لورد، كان الكومونويلث "بالشكل الجمهوري لحكومته، التجربة الأكبر والأكثر طموحاً مما عرفه العالم منذ أيام الرومانيين".^(٣) ومع ذلك لم يمثل نظاماً دستورياً قوياً يعتمد على برلمان. ويجب التذكير بأن السلطة العليا كانت بكاملها دولة نبلاء، تلتزم بالدستور وتملؤه بمعنى حقيقي. ومع ضعف الهيئة التشريعية في القرن السابع عشر، أصبحت الجمعيات التشريعية المحلية هي مراكز القوة. فكانت مدرسة السياسة للطبقة العليا المحلية ومعاقل النزعة الجمهورية، ولكن أيضاً كانت تشرف على ما سماه المؤرخ البولندي بي لسنودورسكي "إبطال مركزية السلطة العليا". وطالبت الطبقة الارستقراطية بالممارسة المباشرة للسلطة العليا في أوقات الأزمة بواسطة تحالفات. ومقارنة "بعقد الاتفاقيات"، نُظِمَت التحالفات لإزالة تهديد حقيقي أو مزعوم للحرية والدفاع عن البلد. لم تكن تلك التحالفات

(١) الاقتباس عند دلبيو شابلنسكي، في بولندا في القرن السابع عشر (وارسو، ١٩٦٦)، ص ٨٣.

(٢) نسبة إلى السرماتيين - المترجم.

(٣) سي أتش هوسكنس وآر أتش لورد، بعض مشكلات مؤتمر السلام (كمبريدج،

ماساشوستس، ١٩٢٠)، ص ١٦٠.

غير قانونية، وكانت تتخذ القرارات بتصويت الأكثرية، على خلاف المجلس التشريعي المقيد بالإجماع.

تعاملت طبقة النبلاء مع الدولة باعتبارها تحقيقاً لحريتها "الذهبية". "وطن الأجداد"، كتب أحد الأقطاب في عشرينيات القرن السابع عشر، معبراً عن عقيدة النبالة، التي "تكنن لا في أسوار، ولا حدود، ولا أغنياء، ولكن في ممارسة القوانين والحرية."^(١) وكتب المحامي الهولندي الكبير هوچو چروتيوس في رسالة إلى صديق بولندي معلقاً "حرية التفكير بما تريد وقول ما تفكر فيه تقوم بينكم على أساس قوانين المملكة."^(٢) مع ذلك، وعلى الرغم من كل حبها للحرية، كانت الطبقة العليا في طريقها إلى أن تصبح جماعة مغلقة تبدي قدراً كبيراً من الامتنالية. وفي غياب نبالة الخدمة service nobility، كانت عمليات التنبيل نادرة نسبياً (باستثناء الدخول غير القانوني) وابتعدت الارستقراطية بوصفها طبقة أكثر جموداً مما كانت عليه في الماضي.

وفي مجرى القرن، تطور تكوين ثقافي معين لَحَّ الفلسفة السياسية وعقلية الطبقة الارستقراطية إضافة إلى أسلوب حياتها. وعبارة "سرماتية Sarmatism" كانت تشير إلى أسلاف مزعومين، أي السرماتيين Sarmatians؛ وعمل المفهوم نفسه كأيديولوجيا لدمج الارستقراطية المتعددة الإثنيات ووسمها بعلامة معينة. فالسرماتية كانت أكثر من وجهة نظر عند مالكي الأرض المحافظين. وتميزت مناهضة المدينة ومناهضة الفكر بتدين ظاهري، وميل إلى التبديد الاقتصادي وترف تفاخري إضافة إلى غطرسة طبقية. كانت هذه خلال شائعة عند الكثير من نبلاء أوروبا في القرن السابع عشر. اعتبرت السرماتية بولندا صومعة أوروبا وترس المسيحية ضد الأتراك والتتار، ولكن،

(١) الاقتباس عند أتش وزتر في ألمع الجمهورية (وارسو، ١٩٧٦)، ص ٢٣٤.

(٢) الاقتباس عند جوبير في، من لوثر، ص ٩.

قبل كل شيء، شكلاً أسمى لحكومة مستلهمة من الجمهورية الرومانية وقائمة على "الحرية الذهبية". لم يكن هناك شيء يمكن أن يتعلمه البولنديون من الغرب، ولباسهم الشرقي الذي تبناه من أعدائهم المسلمين كان يُبرز هويتهم المميزة والأصيلة. وشرقنة بولندا هذه كانت غالباً عن طريق الوسيط الهنغاري (الهنغاريون أيضاً ارتدوا الزي التركي) وكان ملحوظاً أكثر في عالم الثقافة.

تدخلت السرماتية، التي حلت محل المعايير القديمة للأمة - البلد، واللغة، والثقافة - مع الباروك ولكن لم تتطابق معه. وبسبب العلاقة السرماتية، يمكن اعتبار الباروك، الذي اكتسب شهرة في العمارة، والفنون، والأدب، أسلوباً "محلياً" في جزء كبير من المنطقة أكثر مما كانت النهضة الأوروبية. ولكن، مع أنه كانت هناك عدة شخصيات أدبية مهمة خلال هذه الفترة - نذكر منهم فقط كاتب التراجم دجي سي باسيك - فإنه لم يتم بلوغ المستويات العليا للقرن السادس عشر. وفي العلوم، كان فلكي جدانسك، يوهان هفليوس، عضو الجمعية الملكية الانكليزية، قبل كل شيء أوروبياً، لكن اعترف أيضاً بأنه جزء من العالم البولندي.

وكما تأثر التدين البولندي في عصر الباروك أولاً بالروحانية الاسبانية والفرنسية، أصبح أيضاً سرماتياً. والرؤية السرماتية للرب والقديسين هي رؤية ملك يحيط به سيناتورات؛ والسماء تشبه جمهورية النبلاء. وطبعت التقوى البولندية بقوة بطابع الطائفة المريمية وأصبحت سطحية إلى حد ما بمظاهرها الخارجية. واكتسبت أيضاً سمات تعصبية. وترافق رهاب السرماتيين بالباروكية ومعارضة التغيير، وتغذى على الكفاحات مع الغزاة: المسكوفيين الأرثوذكس، والسويديين والبروسيين اللوثريين، والأتراك والنتار المسلمين. وراحت البولندية تتماهى باطراد مع الكاثوليكية الرومانية.

هنا، كما في العديد من الحقول الأخرى، شكل منتصف القرن التقسيم الكبير. كان زيغموند الثالث متحاملاً على الارثوذكس اليونانيين، وانخفض في عهده عدد السيناتورات البروتستانت من ٢٥ إلى ٥. وازداد في عهد فوديسلاف الرابع، ولكن بقي بعيداً جداً عنه في الأيام الأولى للإصلاح الديني. وفي الحقيقة، كان أبناء العائلات الكبيرة يعودون إلى الكنيسة الرومانية. كانت المشاغبات الدينية تزداد حدة في المدن مع أن المذنبين كانوا يُحالون إلى العدالة. وأيد فوديسلاف الرابع مساعي الحوار، وبالفعل تم عقد ندوة المحبة Charitativum Colloquium عام ١٦٤٥ في تورون بين لاهوتيين كاثوليك، ولوثريين، وكالفانيين. وعبر الكاتب السياسي البارز لوكاش أوبالينسكي عن رأيه بالقول إن اتخاذ إجراءات ضد المارقين سيؤدي إلى نتيجة عكسية. وعلق چروتوس بالقول إن "فرض قوانين على الدين ليس بولندياً"،^١ وكتب كومينسكي (كان آنئذٍ يعيش منفياً في بولندا) في المديح المشهور إلى تشارلز چوستاف ملك السويد بأن بولندا لم تُرق أبداً دماً مسيحياً في الخلافات الدينية. ومع أن التعصب كان يزداد في عهد لويس الرابع عشر، فإنه عهده لم يشهد عنفاً أو اضطهاداً توجهه الدولة. والجماعة الدينية الوحيدة التي طُرِدَت عام ١٦٥٨، هي جماعة المعادين للثالوث الأقدس. وكان هؤلاء على الأغلب كبش فداء للتعاون مع السويديين.

تضاعف عدد اليهود في الكومونويلث ثلاث مرات في الفترة ١٥٧٦ - ١٦٤٨، حيث وصل عددهم إلى ٤٥٠٠٠٠ نسمة، فكانت نسبتهم ٤,٥% من عدد السكان. وكان أكثر من ثلثهم يعيشون في أوكرانيا، وأكثر من الربع في ليتوانيا، وكان وضعهم يتراوح من فقراء في المدن والقرى إلى تجار أغنياء ومستأجرين لأراضي النبلاء ومشاريعهم. كانوا مكروهين في أوكرانيا على

(١) المصدر السابق، ص ١٨٥.

اعتبارهم أدوات النبلاء في الظلم، حيث كانت ثورة القوزاق عام ١٦٤٨ أيضاً هي السنة اليهودية السوداء. فقد هلك ألوف اليهود في المذابح وفي القتال إلى جانب البولنديين ضد القوزاق والمسكوفيين. وعانى اليهود فيما بعد على يد البولنديين للاشتباه في تعاونهم مع السويديين. ومع ذلك، تم تعويضهم عن فقدان الحياة في وقت قصير إلى حد ملحوظ. وشهدت هذه الفترة المضطربة أيضاً إعلان زيفي (شابيتاي) عام ١٦٦٥ مدعياً أنه المسيح المنتظر.

من الجبل الأبيض إلى حرب راكوتشي

عرف القرن السابع عشر عدة حكام في أراضي آل هابسبورج. وأعقبت السنوات الأخيرة من حكم رودولف الثاني فترة قصيرة حكم فيها ماتياس والفترة الفاصلة التي حكم فيها فريديريك "الملك الظافر." وبعدئذ جاء فرديناند الثاني وفرديناند الثالث، الذي لعب دوراً رئيساً خلال العقود الأربعة الحاسمة، وجاء بعده ليوبولد. وفي عهده، الذي يشمل النصف الثاني من القرن، ازدادت هوية النمسا تميزاً، كما أن كلاً من إسبانيا وألمانيا واصلت طريقها المستقل.

وساد توازن مضطرب في بوهيميا بضع سنوات فقط، قام على أساس رسالة السلطة الملكية واتفاق ١٦٠٩. ويرى بوليشينسكي أن بنيان المجتمع البوهيمي الذي حاولت الطبقات المحافظة عليه ضمن شروطاً معقولة للتطور الاقتصادي، والديني، والثقافي. ولكن كانت هناك فعلاً عناصر توتر. فبوهيميا، التي كانت تدفع ضرائب أكثر وتسهم بجنود أكثر من الأراضي الهابسبورجية الأخرى، كانت تُشتهر بالغنى، في حين كان عجز الدولة يتزايد. وواجهت طبقة النبلاء ومعظم سكان المدن، الذين كانوا بروتستانتين في غالبيتهم، "حزباً إسبانياً" نشيطاً يؤمن بالإصلاح الديني المضاد وسلطة مركزية أقوى. ومع أن المعتدلين من كلا الطرفين حاولوا التفاوض، فإن المتشددين

رفضوا التنازلات. ولم يحاول المجلس التشريعي استبدال آل هابسبورج بعائلة حاكمة محلية، ولكن أراد الحد من سلطتهم، ولهذه الغاية شجع التعاون بين الأكثريات البروتستانتية في هيئات الطبقات التشريعية في النمسا، وبوهيميا، وهنغاريا. ومع أن المعارضة المعادية للهابسبورجيين كانت في غالبيتها بروتستانتية، فإنها لم تكن حصراً كذلك. فبين النبلاء الذين حملوا السلاح فيما بعد، كان حوالي ١٦٪ من الكاثوليك، وكان هناك بروتستانتيون حافظوا على ولائهم لآل هابسبورج أو وقفوا على الحياد.

كان النزاع الذي انفجر في براغ عام ١٦١٨ وأثار حرب الثلاثين عاماً إلى حد بعيد مواجهةً بخصوص الامتيازات الملكية وحقوق الطبقات. وكان أيضاً جزءاً من نزاع أوروبي شامل بين نماذج حكومية واقتصادية، هابسبورجية كاثوليكية وبروتستانتية هولندية. وقد شدد كومينسكي على الطبيعة العامة للنزاع، حيث كتب فيما بعد لرئيس الحكومة السويدية، أكسل أوكسنشترنا، بأن التشيكيين تحملوا شدة صدمة هجوم الهابسبورجيين وأتاحوا للآخرين فرصة الدفاع عن أنفسهم. وكانت فكرة انشطار أوروبا إلى معسكرين، يضم الأول هولندا، وبوهيميا، وترانسلفانيا، وبعض الأمراء الألمان، وانكلترا، وفرنسا، والدانمارك، والسويد؛ ويضم الثاني البابوبوية، والنمسا، وإيطاليا، وبولندا، مقبولة على نطاق واسع، في ذلك الحين وفيما بعد.

بدأ النزاع حول حادث يتعلق بالكنايس البروتستانتية التي بنيت على أراضي التاج ثم أعطيت للكنيسة الكاثوليكية. فانهكت الطبقات في تظاهرة سياسية وقدمت عريضة إلى الملك، الذي كان يقيم في فيينا منذ عام ١٩٠٩. واعتُبر الموقف المتشدد الذي اتخذه ممثلوه في براغ، الذين كانوا يُعرفون بأنهم دعمات "الحزب الاسباني"، انتهاكاً لحقوق الطبقات. فذهب وفد إلى القلعة، وبعد مشاجرة عنيفة مع المستشارين الرئيسيين، فيلم سلافاتا وياروسلاف مارتينيك، تم

إلقاؤهما من النافذة. نجا هذان من الموت، ولكن عملية الإلقاء من النافذة في براغ في ٢٣ مايس عام ١٦١٨، فتحت فصلاً جديداً وحاسماً في التاريخ التشيكي.

ادعت الطبقات في البداية بأنها تصرفت ضد مستشاري الملك السيئين، لا ضد الملك نفسه، لكن الوضع تغير عندما خلف فرديناند ماتياس. وكان قد انتخب بشكل طائش عام ١٦١٧، مع أنه كان معروفاً بمناصرته للإصلاح الديني المضاد ونظام الحكم المطلق. وفي عام ١٦١٩، أعلنت الطبقات عدم شرعية انتخابه، وانتخبت رئيس العصبة البروتستانتية في ألمانيا ملكاً، وصهر جيمس الأول ملك انكلترا، فريدريك حاكم البلاطينية. ومع ذلك، تبين أن الآمال التي عقدت على ظهور ائتلاف معاد للهابسبورجيين كانت عبثية. حتى مورافيا اتخذت في البداية موقفاً حيادياً، وبقيت سيليزيا جزئياً خارج النزاع. وحدها هولندا قدمت بعض العون المالي، وترانسلفانيا بعض المساعدة العسكرية.

كان يمكن تخمين أهداف العصيان من الإصلاحات التي بدأتها الطبقات، والتشديد على انتخاب حقيقي للملوك، وموافقة المجلس التشريعي على التغييرات، والتسامح الديني. وطُرد اليسوعيون والكاثوليك الذين اصطفوا مع آل هابسبورج. ولكن لم يكن هناك برنامج أكثر إثارة؛ ولم تكن هناك وحدة في البلد كتلك التي كانت قائمة أيام الهسيين. وفي الواقع، عارضت الطبقات بعض المدن كـ بلزن وبوديفتسي. وكان الجيش يتألف من مرتزقة، وميليشيا وطنية، وجنود جمعهم اللوردات. ووضع بقيادة ماتياس ثيرن وجورج فون هوهنلوهي، وحقق بعض النجاحات العسكرية في عمليتي تقدم نحو فيينا. وبعدئذ التقى الجيشان: جيش الطبقات والجنود الامبراطوريون وجنود العصبة الكاثوليكية، في ٨ تشرين الثاني ١٦٢٠ في الجبل الأبيض (بيلا هورا)، ضاحية براغ اليوم. كان الجيشان تقريباً متساويين من حيث الحجم، ويضم كلاهما في صفوفهما ألماناً وتشيكين، وتضم الوحدات الهابسبورجية ولوثنيين،

وإيطاليين، واسبانين؛ كما تضم القوة العسكرية الخاصة بالطبقات هولنديين، وسويسريين، وهنغاريين. وعلى الرغم من اختلاف الروايات، كانت المعركة، كما يبدو، قصيرة نسبياً. وعندما انتصرت القوات الهابسبورجية، فر الملك فريدريك من براغ. وكما قال مراقب انكليزي، إن جيش الطبقات البوهيمية "قاتل بشكل سيء في سبيل قضيته العادلة".^١

وعندما اتسع النزاع ودخلت حلبة الصراع قوى أخرى ضد الهابسبورجيين-الدانمارك عام ١٩٢٥، والسويد بعدها بخمس سنوات، وأخيراً فرنسا-تواصل قتال على نطاق ضيق فوق الأراضي التشيكية. واحتل جنود سكسونيون براغ عام ١٦٣١، مما أدى إلى انبعاث وجيز لحكومة الطبقات. وحاصر الجيش السويدي، الذي محضته الهجرة السياسية التشيكية أكبر ثقة، براغ دون نجاح عامي ١٦٣٩ و ١٦٤١ واستولى على مدينة أولوموك. وتسببت القوات الدانماركية، والبولندية، والقوزاقية بإتلاف الأرض. وأنعش آمال التشيكيين فترة وجيزة الصعود النيزكي للجنرال ألبرخت فالنشتاين (فلدشتاين)، وهو نبيل بوهيمي كبير، سيطر، عندما كان دوقاً لفريديلاند، على قطع كبيرة من أراضي البلد وربما كان يخطط للاستحواذ على تاج القديس ومنتزل. ووقعت المعركة الأخيرة في براغ على ما يعرف بجسر تشارلز في تشرين الأول عام ١٦٤٨، ولكن في ذلك الوقت، كان قد تقرر مصير بوهيميا. ففي معاهدات وستفاليا، خسر الهابسبورجيون جزءاً كبيراً، ولكن لم يخسروا بوهيميا. ولأول مرة ولكن ليست الأخيرة، سيجد بلد من أوروبا الوسطى الشرقية نفسه مخذولاً مع أنه كان حليفاً للجانب المنتصر. "ما فائدتنا"، كتب كومينسكي بمرارة إلى أوكسنشتيرنا، "أن تكونوا المنتصرين بمساعدة دموعنا، في حين تقومون، وأنتم تمتلكون القدرة على إعطاء الحرية

(١) الاقتباس عند بوليشينسكي في، حرب الثلاثين عاماً، ص ١٣١.

لمن تحققت لهم النجاة منا، بتسليمنا من جديد لأيدي مضطهدينا." وفي رؤيته للهزيمة بمعنى ديني، نطق كومينسكي بالكلمات التي يُستشهد بها كثيراً، "بعد مرور عاصفة الغضب التي جلبتها خطايانا على رؤوسنا، أرجو من الله أن يعود إليك من جديد التحكم في شؤونك، أيها الشعب التشيكي."^(١)

من حيث الجوهر، ما طبيعة هذه الكارثة التي يُرمز إليها بالجلب الأبيض وتُعتبر انقطاعاً لاستمرارية التاريخ التشيكي؟ وبمعنى أوضح، بلغ انتصار الهابسبورغيين حد تدمير الأمة السياسية القائمة (المؤلفة، كما نعرف، من الملاك، والفرسان، وسكان المدن) التي كانت تشكل ثقافة وهوية بوهيميا وتحافظ عليهما. وما بقي من الطبقتين الأوليين هو طبقة ضيقة مشكّلة من ارسقراطية تعززها هرمية كنسية ومعزولة إلى حد بعيد عن الشعب. ربما لم "يخلق" آل هابسبورج هذه الارستقراطية، لكن من المؤكد أنهم ساعدوا في العملية وأيدوها. ثم إن الفجوة بين طبقة النبلاء وعامة الأمة جعلت هذه دون قيادات. كان هذا انحرافاً عن النماذج الموجودة من قبل والتي كانت أيضاً شائعة في بولندا وهنغاريا، وكانت لها نتائج طويلة الأمد.

اعتمدت السياسة الهابسبورجية على مبدأ أن بلداً ثائراً يجب أن يفقد حقوقه القديمة. والحقوق التي يجب أن تبقى، إنما تأتي من إنعام ملكي. ففي شهر حزيران عام ١٦٢١، أُعدم أمام الملأ في براغ ٢٧ من قادة الثورة - ١٧ مديني، و٧ فرسان، و٣ ملاك. وتقدمت عملية مصادرة الملكيات العقارية الخاصة بالقادة الهاربين، وأولئك الذين أُعدموا، وحتى المشتبهين سياسياً، في ثلاث موجات: ١٦٢٣-١٦٢٧، و١٦٣٢-١٦٣٤، و١٦٣٤-١٦٣٧. وتقدمت أيضاً عملية بيع الأراضي العائدة إلى الذين أُجبروا على مغادرة البلد، غالباً

(١) الاقتباس عند أم سبنكا في، جون آموس كومنوس، ذلك المورافي الذي لا يضاهي (شيكاغو، ١٩٤٣)، الصفحتان ١١٣ و ١١٨.

تحت التهديد. فأدى هذا إلى التغيرات التي ذكرناها سابقاً في توزيع الملكيات الكبيرة. وبقدر ما كانت الطبقة العليا (الفرسان) معنية، فإن حيازاتها هبطت من ثلث إلى خمس كل الملكيات في بوهيميا وإلى العُشر في مورافيا. ومن أصل ١١٢٨ أسرة تنتمي إلى تلك الطبقة، بقي فقط ٢٣٨ أسرة. وإذا أخذنا طبقة النبلاء ككل، نجد أن عدد الأسر الباقية هو ٣٣٨ من أصل ١١٧٤ أسرة كانت موجودة قبل ١٦٢٠، وأضيف إليها ١٩٢ أسرة جديدة.

اتخذ القانون الدستوري الأساسي الذي فُرض على بوهيميا عام ١٦٢٧ وعلى مورافيا بعد سنة شكل قانون الأراضي المُجدّد Renewed Land Ordinance. وضع هذا القانون نهاية للانتخابات الملكية، ضامناً التعاقب الوراثي للهابسبورجيين الذكور. وأُلغي منصب الموظف البوهيمي الأعلى، برجرش كرشتاين. وفي الهيئة التشريعية، عاد الكهنوت إلى وضعه السابق طبقة أولى؛ وأعيدت أراضيهم عام ١٦٢٩. وبينما كان سابقاً لكل طبقة صوت واحد، أصبح الآن لكل عضو من الطبقات الثلاث الأولى صوت واحد في الكثير من المناقشات، واحتفظ سكان المدن بصوت جماعي واحد. ومن أصل ٣٠ مدينة كانت ترسل مندوبيها بقي فقط أربعة. وأصبحت المبادرة التشريعية من الآن فصاعداً في يد الملك، ويقسم الموظفون اليمين له ولم يعودوا يقسمون أيضاً للطبقات. والملك، لا الطبقات، أصبح الآن يمنح مرتبة النبالة، بما في ذلك حق الإقامة. واحتلت اللغة الألمانية مكانة مساوية للغة التشيكية في أغراض الدولة كافة.

ومع كل الديانات غير الكاثوليكية (باستثناء اليهودية) التي أعلن عدم شرعيتها، واجه البروتستانتيون خيار التحول أو الهجرة، فاختار الكثير منهم الهجرة. وانضم إليهم بشكل تام المهاجرون الذين غادروا في مراحل الحرب المختلفة. كان الوضع مختلفاً في لوسيشا وسيليزيا، حيث كان يسود تسامح

محدود، وذهب بعض المهاجرين إلى هناك. وذهب الإخوة التشيكيون (مع كومينسكي) إلى بولندا؛ واختار آخرون سكسونيا، وبروسيا، وترانسلفانيا، والدانمارك، والسويد، وانكلترا، وهولندا. ويُفترض أن يكون ١٥٠.٠٠٠ قد غادروا، وهو رقم كبير مع افتراض أن سكان بوهيميا كانوا حوالي مليوني نسمة ومورافيا حوالي مليون نسمة. ومع أن كل هذه التقديرات تتطوي على هامش واسع من الخطأ، فإن إجمالي عدد السكان يمكن أن يكون قد انخفض في حدود الثلث؛ ولكن هذه الخسارات على الأغلب تم تعويضها في نصف قرن أو حوله.

ترافق التدمير المادي بخراب مالي لكثير من المدن، وهبوط قيمة النقد، ونقص المواد الغذائية، وتفاقم ظروف الحياة في الريف. فعم الاكتئاب، والاستسلام، وحتى اليأس. وكان لثقافة الباروك المتألقة في فن العمارة في براغ جانب آخر هو ضيق الأفق، أي مواصلة التخلي عن الخصوصية القومية، وتدهور اللغة التشيكية، وفي الواقع الألمانية. واعتبر شتس انحطاط بوهيميا إلى مقاطعة وراثية مصيراً أكثر سوءاً بكثير من اختفاء الدولة- كالحالة الأخيرة لبولندا المجزأة.

لم يعد ممكناً، دون تحفظات، قبول صورة فترة ما بعد الحرب باعتبارها "عصراً مظلماً" فقدت فيه بوهيميا ديانتها، ولغتها، وهويتها الحقيقية. هل كانت الكاثوليكية عقيدة غريبة مفروضة، أم سمحت للناس- حَمَلَة التدين الباروكي مع نظام عبادة القديس نيبوموك- بالمحافظة على الاستمرارية التاريخية التشيكية ولو على أدنى مستوى لغوي؟ على الرغم من أن الألمانية كانت نتيجة لانتصار الهابسبورغيين، فإنه من الصعب إرجاع الكفاح نفسه إلى مجابهة قومية، ألمانية تشيكية. والحجة التي قدمها بعض المؤرخين (بمن فيهم إي دنس و بالاتسكي) بأن انتصار الطبقات إما كان سيغرق بوهيميا في فوضى تشبه حالة بولندا أو سيجرها أكثر إلى المدار الألماني، هي حجة قابلة

للتقاش. ولكن أياً كانت البدائل، فإن الجبل الأبيض صاغ اتجاه التاريخ التشيكي وطبيعته، على الأقل، على مدى القرنين التاليين، وبقي نقطة مراجعة حتى اليوم.

من الطبيعي أن يكون التمرد في براغ عام ١٦١٨ قد أثر في ترانسلفانيا، التي كان أميرها جابور (جابريل) بيتلين يشرف على العصر الذهبي الذي تواصل في عهد خليفته جورج الأول راکوتشي. فسياستهما ربطت التسامح الديني بمبول مركنتلية في الاقتصاد وميل إلى الحكم المطلق في السياسة. كان كلا الأميرين يطمحان إلى العرش البولندي، وهو طموح راسخ من أيام ستيفن باتوري، وكانت لديهما خطط حول مولدافيا والأفلاق. وفي نزاعهما مع الهابسبورغيين، كسبوا فقط بضع كونتيات، ولكن يمكن أن يكونوا أنقذوا بروتستانتية براغ من مصير كمصير شركائهم الدينيين في بوهيميا. وبموجب إحدى المعاهدات (لنز) حصلت ترانسلفانيا على حق حتى الأفنان في اختيار ديانتهم. ومع ذلك، تبين أن الهدف الأكبر لاستعادة حرية المملكة الهنغارية كان أبعد من متناول الأمراء. فطموحات الحكام الترانسلفانيين كانت أكبر من قدراتهم الفعلية، وهي حقيقة كان بيتلين واقعياً بما يكفي للاعتراف بها عندما رفض تاج القديس ستيفن.

كان رد فعل بيتلين سريعاً على التطورات في بوهيميا ووسع دعمه العسكري للطبقات. فوحدات فرسانه الخفيفة، أي رجال خيالته المشهورين، التحقوا بالزحف على فيينا، وشاركوا في معركة الجبل الأبيض، وقاتلوا مرة أخرى عام ١٦٢٣، و١٦٢٦، و١٦٤٣. وتم صد الهجوم الأول بقتال تضليلي قامت به وحدات الفرسان الخفيفة، البولندية والقوزاقية، التي كانت قد جُنِّدت لخدمة الهابسبورغيين بموافقة زيغموند الثالث. نتج هذا الشكل من المساعدة غير المباشرة من سياسة الملك المناصرة للهابسبورغيين، التي تمثلت باتفاق

عام ١٦١٣ السري، وكان قد أُعد من أجل مساعدة متبادلة ضد المتمردين. وانتقل القتال ضد بيتلين، عندما اتحد مع البولنديين، إلى الإمارات الدانوبية، التي خاضت سيدها سلطان تركيا. وفي عام ١٦٢٠، أنزل الأتراك بالبولنديين هزيمة ساحقة قرب توتورا (سيكورا). وأصلحت بولندا الوضع بعد سنة في مواجهة مسلحة في هوتين (خوتشيم)، التي احتفل بها أكبر شاعر كرواتي، إيفان غندووليتش، بالقصيدة الملحمية "عثمان".

بلغت ترانسلفانيا ذروة مكانتها الدولية لأنها أصبحت أحد الموقعين على معاهدات وستقاليا، وكان على الهابسبورغيين أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار في سياستهم الهنغارية الشاملة. فنجاحات الإصلاح الديني المضاد في هنغاريا الملكية، وتحول طبقة الأقطاب-أتينا على ذكر كليهما سابقاً-حقاً، بوجه عام، رغبة الهابسبورغيين. ولكن نقاط الاحتكاك بقيت حية. فالنشاطات الاقتصادية التي تعتمد على فيينا وتؤثر في تجارة الماشية اعتبرت ضارة بالمصالح الهنغارية. وتطورت منافسة حادة مع الزرينيين. واختلطت مشاعر بأن فيينا تريد خراب الهنغاريين بنقد السياسة الهابسبورجية تجاه تركيا. فالأمة السياسية الهنغارية أو، على الأقل، قطاعها المهم، توصل إلى استنتاج بأنه لا يمكن توقع شيء من فيينا.

كانت القبضة التركية على هنغاريا الوسطى تتراخي. فالمنطقة التي أفقرتها الحروب لم تستطع أن تجمع ما يكفي من الضرائب للمحافظة على فعالية الإدارة والجيش. والمسائل القانونية وحتى جباية الضرائب يجب أن يعالجها الهنغاريون أنفسهم. فمالكو الأراضي الذين يعيشون في هنغاريا يستطيعون ممارسة إشراف أكبر على ملكياتهم تحت الاحتلال التركي، وهم الذين طالبوا بصخب بسياسة التحرر. وتزايد اللوم لآل هابسبورج بسبب عدم فعاليتهم وحتى إعاقتهم لخطط طرد شامل للأتراك. ورهاب الألمان الذي كان حاضراً في الكثير من الأوساط الهنغارية تلقى حوافز جديدة.

كان الهنغاري الأكبر في هذه الفترة هو ميكلوس زريني حاكم كرواتيا، وهو "ابن وطنين"، ولولا معارضة فرديناند، لكان البلاطين المحتمل. لقد جعل من تحرير هنغاريا ودستورها إلى دولة حرة هدفاً لحياته، وشدد على التسامح الديني بوصفه عاملاً جوهرياً لجمع الطبقة العليا الكالفانية والارستقراطية الكاثوليكية. ولكن خطط زريني قوضها انهيار ترانسلفانيا. فأمرها جورج الثاني راكوتشي، الذي كان يسعى وراء التاج البولندي، وشارك في الحرب الناشبة آنئذٍ في بولندا، خادعاً نفسه، هُزم وعُزل. وزال اعتبار أن ترانسلفانيا عنصر قوة حقيقي. وفي عام ١٦٦٤، حطمت الجيوش الهابسبورجية الأتراك في معركة شنتغوثارد (القديس جوثرد)، ولكن سلام فاسفار "المخزي" الذي تلاها، أعاد كل الأرض المستولى عليها إلى تركيا. وفيينا، التي كانت منشغلة بكفاحها المتزامن مع فرنسا على نهر الراين، تعاملت مع المصالح الهنغارية باعتبارها ثانوية.

عندئذٍ بدأت مؤامرة فسليني أو زرينسكي - فرانكوبان - يختلف الاسم في التدوين التاريخي الهنغاري والكرواتي؛ وكانت مؤامرة للإطاحة بآل هابسبورج، بالتعاون مع تركيا. اكتُشفت المؤامرة، وردت الحكومة بعمليات انتقامية يمكن مقارنتها بتلك التي وجهت إلى ثوار بوهيميا بعد الجبل الأبيض. فأعدم عدة متآمرين ارستقراطيين، وألغيت وظيفة البلاطين، ولم يُعيّن موظفون محليون، وفُرضت ضرائب استثنائية. واختير وزراء بروتستانتيون لاضطهاد وحشي؛ وحُوّل عدد منهم إلى عبيد سفن. وتم تعليق دستور البلد.

أثارت وحشية النظام وتعسفيته عام ١٦٧٢ حركة مقاومة، عرفت باسم الصليبية، اسم أطلق أصلاً على رفاق دوجا عام ١٥١٤، وعوّل التمرد بقوة على الفلاحين. وعند منتصف القرن السابع عشر، عملت الحرب المستمرة من جديد على فك قيود القنانة. ومع تدهور الجيوش الخاصة، وانسحاب

النبلاء من الخدمة العسكرية، شكل الهيدوكس، والفلاحون الأحرار، والمرترقة الأجانب الجزء الأكبر من الجنود. وتولى قيادة الجيش الصليبي إمري ثوكولي، المتزوج من زرينية وأعلنه مؤيدوه أميراً. ووعد بإعفاء أي قن ينضم إلى الكفاح من واجباته، وعد ردد صده كل قائد تال للثائرين. وتحت قيادته، أصبح المحاربون الصليبيون في حينه جيشاً نظامياً أكثر منهم زمرة من الثوريين الاجتماعيين. وكانت فرنسا في عهد لويس الرابع عشر تمدهم بمعونات مالية.

أجبر اقترابُ الحرب مع تركيا الهابسبورجيين عام ١٦٨١ على العودة إلى العمل بالدستور والرجوع إلى تسامح ديني محدود. وبدأت الحرب بحصار تركيا لفيينا ونجدها المثيرة من قبل القوات البولندية-الألمانية. ولكن الحصار استمر على مدى السنوات الست عشرة التالية، أي إلى نهاية القرن تقريباً. حاول جون الثالث ملك بولندا التوسط بين الهابسبورجيين وThokoli. كان ليوبولد عنيداً، وعلى أية حال، كان الجهد العسكري النمساوي مركزاً ضد Thokoli وإمارته الشمالية التي تتمركز في كاسا (كوشيتسه)، مما أجبر القائد الهنغاري على الاعتماد التام على الأتراك. وفي عام ١٦٨٦، انتزعت القوات الامبراطورية بودا من الأتراك؛ وبعد سنة، صوت المجلس التشريعي في براتسلافا، وقد أُرهِبته قوة الهابسبورجيين، لإلغاء الانتخابات الملكية وحق مقاومة الحاكم كما نص عليهما الميثاق الذهبي. إن تبني هذه الإجراءات، إضافة إلى الاعتراف بحق التعاقب الوراثي للهابسبورجيين، أزال العقبات الرئيسية في سبيل الحكم المطلق.

وهكذا، لم يكن تحرير هنغاريا يعني استعادة الدولة الدستورية المستقلة كما كانت قبل حوالي مئة وخمسين سنة. علاوة على ذلك، كان الحاكم التركي قد غير طوبوغرافية البلد وساهم في تدهور عدد سكانها. ولم يكن هناك فقط

تدهور ديموغرافي، كما ذكرنا سابقاً، ولكن أيضاً تغير في التركيب الإثني، بسبب تدفق الصربيين، والأوروبيين الغربيين، والمستوطنين الألمان، الذين كان يجري تشجيع هويتهم المستقلة عمداً. فالسياسة الهابسبورجية التي يشار إليها غالباً بوصفها سياسة "فرق تسد"، وجدت هنا أول تطبيق لها.

لم يستطع الهنغاريون الابتهاج بتحرير بلدهم. فالحرب كلفتهم غالباً وانحدروا بكثرة إلى طبقة الفلاحين. وكان الجيش الامبراطوري العالمي يقتات على الأرض وينهمك في عمليات نهب واسعة. حتى الجنرالات شاركوا في الابتزاز. وتبخرت آمال الطبقة العليا، التواقعة إلى استرجاع ملكياتها في الأراضي المستردة، بالسياسة غير الودية المتعمدة للجنة الأراضي، وهي عضو في خزانة البلاط. كانت هذه اللجنة، التي يشرف عليها الكاردينال ليوبولد كولونيشتس المعادي للهنغاريين، متحيزة للارستقراطيين المناصرين للهابسبورجيين، على سبيل المثال الإسترازيين، ومميّزة ضد الطبقة العليا الأقل ولاء، بتشديدها على تقديم بيانات عملية للملكية. وفي عملية تميزت بالكثير من التعسف، أعيد بعض الفلاحين الأحرار إلى القنانة. كانت اللجنة تعمل مفترضة، ولنستشهد بكلماتها الخاصة، أن "الدم الهنغاري الذي جعل الناس ميالين إلى الشغب والثورة يجب أن يمتزج بالدم الألماني لكي يؤكدوا الثقة والحب لملكهم الوراثي الطبيعي"^(١).

لم تُوحّد أراضي القديس ستيفن من جديد. فالحد العسكري، في المقام الأول في كرواتيا، بقي تحت سيطرة فيينا. ومنطقة هنغاريا الجنوبية الشرقية، المعروفة باسم البانت، جُعِلت منطقة منفصلة. وترانسلفانيا، وفقاً للبراءة الليوبولدية Diploma Leopoldina لعام ١٩٩١، استمرت قائمة على أربع

(١) الاقتباس عند أتش هانتش في، تاريخ النمسا، ١٦٤٨-١٩١٨، الطبعة الثانية (جراتس، فيينا، كولونيا ١٩٥٥)، ص ٥٨.

ديانات وثلاث دول، ولكن اللقب الأميري ذهب إلى حاكم هابسبورجي؛ وعين حاكم يتمتع بسلطات مماثلة لسلطات الحاكم القديم؛ وتأسست مستشارية وخزانة منفصلتين. وقد عززت تأثير الإصلاح الديني والإصلاح الديني المضاد على اللغة والوعي الذاتي لدى الرومانيين في ترانسلفانيا مساعي الكاردينال كولونتش في التمهيد لوحدة الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية المحلية مع روما، في الفترة ١٦٩٧-١٧٠٠. وكان للروثينيين في هنغاريا الشمالية الشرقية كنيستهم الكاثوليكية اليونانية، منذ اتحاد أنجفار (أوزجورود) عام ١٦٤٨.

طرحَت السياسة الهابسبورجية اعتراضات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، ودينية على جميع الكونتات. وكانت الطبيعة التعسفية للنظام في سبيلها إلى إثارة تمرد، وفي الواقع انفجر تمرد فلاحي توكاي فترة قصيرة في الشمال عام ١٦٩٧. وفي عام ١٧٠٣، بعد ثلاث سنوات من معاهدة كارلوفتسي (كارلوفتش) التي ميزت رسمياً تنازل تركيا تقريباً عن كل الأرض الهنغارية، اكتسحت البلد أكبر ثورة معادية للهابسبورجين. كانت أصلاً ثورة فلاحين، وتحولت، تحت قيادة فرانسيس الثاني راکوتشي إلى حرب استقلال. ومن سخرية القدر تقريباً أن يقود أكبر مالك أرض هنغاري، كاثوليكي وتلميذ كولونتش، حركة قوامها الجماهير الفلاحية، وترتكز سياسياً على الطبقة العليا الكالفانية. ومع ذلك، كان لدى راکوتشي التقليد الأميري الترانسلفاني، ودم الزرينيين، وكان ابناً لزوجة توكولي. وفي ظل راية "مع الله من أجل البلد والحرية"، تلقى راکوتشي دعم تحالف يشبه أسلوب التحالف البولندي، وبرز أميراً لترانسلفانيا عام ١٧٠٤ ولهنغاريا بعد سنة. وفي عام ١٧٠٧، خلع آل هابسبورج من العرش.

حكم راکوتشي البلد بقبضة قوية معوّلاً على طبقة عليا أقل شأنًا وبعض سكان المدن. وخص الارستقراطيين الذين ساندوه بمناصب عسكرية. وفرض

الضرائب على النبلاء دون نجاح يذكر، وحاول التخلص من الصراعات الدينية والقومية، ووعد جميع الأقنان الذين ينضمون إليه بالإعتاق التام. تزامنت حرب الاستقلال التي خاضها راکوتشي مع نزاعين أوروبيين كبيرين: حرب الوراثة الاسبانية (١٧٠١ - ١٧١٤) التي كانت فيها فرنسا وآل هابسبورج الخصمين الرئيسيين، والحرب الشمالية (١٧٠٠-١٧٢١) التي كانت شخصياتها الرئيسة: أغسطس ملك بولندا وسكسونيا، وبيتر الكبير ملك روسيا، وتشارلز الثاني عشر ملك السويد. حاول راکوتشي في وقت مبكر جس النبض لربط الكفاح الهنغاري ببولندا، وخصوصاً بالنزاع الفرنسي النمساوي. وجد لويس الرابع عشر أن التحول الهنغاري مفيد أكثر، ولكن باستثناء المعونات، فإنه لم يعامل راکوتشي حتى باعتباره حليفاً أقل أهمية. وعلى الرغم من كل الروابط الدولية، والروابط مع الارستقراطية البولندية التي كانت أكثر قوة، كان الكفاح الهنغاري هو الوحيد المنعزل، ولذلك مني بالفشل. كان الجنود الامبراطوريون وحلفاؤهم الهنغاريون متفوقين على جنود راکوتشي الصليبيين، وترافقت هزائم ١٧٠٧ - ١٧٠٩ وتلتها أوبئة أضعفت معنويات الناس. وعلى الرغم من القاعدة الاجتماعية الواسعة إلى حد ما لنظام راکوتشي، فإن الكثير من سكان المدن السكسونيين، والصربيين في الجنوب، إضافة إلى الأقطاب الذين اعترضوا على سياسته الفلاحية، حافظوا على ولائهم للهابسبورجيين. وأثناء غياب راکوتشي في الخارج حيث كان يبحث عن المساعدة، أنجز قائد الجيش بالوكالة سلاماً مع فرنسا، فكانت معاهدة شاتمار عام ١٧١١. فاختار راکوتشي والكثير من أتباعه الهجرة، وذهب حوالي ٣٠٠٠ منهم إلى بولندا. ودخلت حرب الاستقلال التاريخ والأسطورة، واحتفل بالكفاح اليائس إنما الذي لا يمكن تفاديه بالأغاني والقصائد.

"الطوفان": قبل وبعد

كان القرن السابع عشر في الكومونويلث عصر حروب. ففي خمسينيات هذا القرن، تعرض البلد لأعمال عدائية، في الواقع لاحتلال أجنبي. والمصطلح "طوفان" الذي ورد مبسطاً في رواية تاريخية مشهورة لـ هينريك سينكفيتش، وصف المأزق بصورة جيدة. ومع ذلك، لم تنتبأ العقود القليلة الأولى باقتراب الكارثة. صار النزاع مع مسكوفيا حتمياً نتيجة لإصرار زيغmond الثالث على تاج القيصر لنفسه، وانتهى بهدنة ديفيلنو عام ١٦١٩ (قبل الجبل الأبيض بعام واحد)، التي جاءت بمكاسب إقليمية للكومونويلث. ولكن مسكوفيا في عهد الأسرة المالكة الجديدة، آل رومانوف، كانت غير ودية مع أن بلاط القيصر كان متأثراً بعمق بالثقافة البولندية.

سمحت الهدنة لبولندا بالتركيز على السويد، التي باشرت، في عهد غوستافوس أدولفوس بتحويل بحر البلطيق إلى بحيرة سويدية. هاجم غوستافوس أدولفوس ليفونيا، واستولى على ريچا، وانتقل إلى بروسيا الدوقية والملكية، مهدداً بعزل بولندا عن البحر. في هذه المرحلة، بدأت حرب الثلاثين عاماً، ولم تستطع وارسو (نقل زيغmond الثالث العاصمة إليها من كراكوف) الإفلات من مضامينها. صُدَّت الحملة المعادية لبتلين التي ذكرناها سابقاً من قبل الهابسبورجيين من خلال مساعدة عسكرية ضد السويديين، وأحرز الجيشان النصر شراكة في ترزسيانا عام ١٩٢٩. ولكن التكتيكات السويدية العليا والقدرة النارية أثبتتا أن المسألة عسيرة حتى على الفرسان البولنديين المجنحين الذين لم يُهزموا حتى الآن (كانت دروعهم تحمل ريشاً على شكل أجنحة)، ويقودهم واحد من أفضل القادة، هو القائد الأعلى ستانيسلاف كونتسبولسكي.

كان الفرنسيون يريدون من السويد وقف القتال في الجبهة البولندية لكي يستطيعوا التدخل في ألمانيا. وكان الملك غوستافوس أدولفوس تواقاً إلى

الامتثال، ومع ذلك لم يشأ أن يترك البولنديين في مؤخرته. ولكن التحضيرات المسكوفية لهجوم ضد الجمهورية والمعونات الخفية لستوكهولم، فرجّتا قلق الملك وجعلتا الهدنة السويدية البولندية في ألتمارك عام ١٩٢٩ ممكنة. وكان البولنديون، من جانبهم، يخشون حرباً متزامنة مع مسكوفيا والسويد، فقدموا تنازلات جدية: تركت للسويديين السيطرة على موانئ بحر البلطيق وجباية الرسوم الجمركية. ساعد هذا على تمويل حملة غوستافوس أدولفوس على ألمانيا، التي يبدو أن توقيتها تأثر بالتنسيق مع الحركات المسكوفية المعادية لبولندا. وفي الواقع، احتفلت موسكو بالانتصارات السويدية وتحسرت على موت غوستافوس أدولفوس في ميدان القتال. وفيما يتعلق بحربها الخاصة مع الكومونويلث، فإنها انتهت بهزائم مسكوفية وسلام بولانوفو عام ١٦٣٤. تخلى فوديسلاف الرابع عن مطالبته بالقيصرية، وانهك في خطط تضمنت تعاوناً مع مسكوفيا ضد السويد أو تركيا، إضافة إلى استمرارية الخط المناصر للهابسبورجيين. ولذلك الغرض، تم إرسال الأسطول البولندي الصغير إلى ألمانيا، حيث استولى عليه السويديون.

كان فواديسلاف الرابع، وهو حاكم طموح وقائد عسكري موهوب، يسعى إلى ربط أهداف سياسته الخارجية بمحاولات داخلية لتعزيز السلطة الملكية. ولكن المجلس التشريعي اشتبه، ليس دون مبرر، في أن تلك الخطط المتعلقة بحملة صليبية ضد تركيا لتحرير البلقان أملت على اعتبارات داخلية، وأن الملك لم يكن أسمى من إثارة نزاع سيورط الكومونويلث في حرب. ولهذا السبب تم تخريب خطته. ففي عام ١٦٣٥، تم تجديد الهدنة مع السويد في ستامدورف بشروط مفيدة لبولندا، لكن تجلب سلاماً حقيقياً. ولم تضع نهاية لخطط فواديسلاف المختلفة بخصوص التوافقات المعقدة للأسرة الحاكمة؛ حيث تضمنت ميثاق عائلة هابسبورج - فازا حول تقسيم افتراضي تقريباً للأسلاب المستقبلية على حساب السويد وتركيا.

توفي فلاديسلاف الرابع دون أن ينجح في الحصول على العرش السويدي، الذي آل، بعد تنازل الملكة كرسستينا، إلى تشارلز العاشر غوستافوس. وفشلت محاولة فواديسلاف في إثارة حرب شاملة مع تركيا والتتار في منتصف أربعينيات القرن السابع عشر، وجاء موته في وقت كانت ثورة قوزاقية كبيرة في أوكرانيا تشكل تهديداً رئيساً للكومونويلث.

لم يكن القوزاق مختلفين عن الهيدوكس في كونهم سكان حدود، نظموا أنفسهم في مجتمع مقاتل لمقاومة الغارات التتارية الدورية. وتحولوا من الدفاع إلى الهجوم، ووصلت حملات سلبهم على البحر الأسود إلى اسطمبول نفسها. وعندما كان الكومونويلث في حالة سلام مع تركيا، كان القوزاق مصدراً للاحتكاك بين بولندا والامبراطورية العثمانية، ولكن في أوقات الأزمة، كانوا يشكلون خزاناً للرجال المقاتلين. فعلى سبيل المثال، لعب حوالي ٤٠٠٠٠ قوزاقي، يقودهم بي كوناشييفتش-سهاجداكني دوراً مهماً في معركة هوتين عام ١٦٢١. وبازدراء، رفض المجلس التشريعي مطالب الجنود القوزاقيين بمعاملتهم كطبقة عليا واقعية. كان عدد القوزاقيين الذين تم تسجيلهم في السجل الملكي كجنود متطوعين صغيراً. وكان القوزاقيون أيضاً في جيوش الأقطاب الخاصة الذين كانوا آنذاك يستوطنون أوكرانيا، ولكن غالباً كانوا تحت رحمة هؤلاء "الملوك الصغار"، الذين حاولوا تحويل القوزاق المقاومين إلى أقنان. وكانت مصالح الملك ومصالح الأقطاب المحليين غالباً على خلاف، وكان لدى فواديسلاف الرابع، الذي تعاطف مع مظالم القوزاق، مكان لهم في خطته التركية. أما وقد رفض المجلس التشريعي هذه الخطط، فإن القوزاق انتهوا إلى تأييد ملكية مركزية قوية.

أصبحت قضية القوزاق، بمضامينها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مرتبطة بالمسائل الدينية. فاتحاد بريست، الذي ذكرناه في الفصل السابق،

واعتبرته روما خطوة على طريق اتحاد الكنيستين الغربية والشرقية، سبب صعوبات غير متوقعة. أولاً، أُجبرت مقاومة الهرمية الأرثوذكسية اليونانية على التخلي، مع بقاء الجماهير مخلصاً لها. وهذا ترك الكنيسة الشرقية الرسمية بوصفها هرمية دون تابع مؤمن. ولكن عندما توفر للكنيسة الأرثوذكسية حماية أقوى، بمن فيهم بعض القادة القوزاق، وجب عليها الاعتراف بالحكم. وبما أن معظم الأقطاب المحليين الكبار كانوا يعتنقون الكاثوليكية والثقافة البولندية، تحولت الجماهير المغتربة إلى القوزاق، الذين كانوا، على نحو غير متوقع تقريباً، جماعة في دور المدافع عن الأرثوذكسية اليونانية والشعب الأوكراني. وهكذا، هبت أوكرانيا بكاملها عندما ثاروا من جديد عام ١٦٤٨ انتقاماً للهزائم الماضية والمطالبة باسترداد الحقوق التي كانوا يعتقدون أن فواديلاف الرابع كان يعتبرها شرعية.

كان بوهدان خميلنيتسكي هو القائد القوزاقي؛ الذي قارنه معاصروه بـ كرومويل. انتخبه الجنود الزبوروزيون قائداً أعلى، وهم جماعة يحكمون أنفسهم بأنفسهم، وراء شلالات نهر الدنيبر. تحالف مع التتار، خصومه التقليديين، وفي سلسلة من المعارك (في كورسون وبيلوتسي) هزم جيوش التاج والأقطاب. انضم إلى المتمردين سكان المدن وبعض أفراد الأرستقراطية الصغيرة، وجماهير الفلاحين، وواصلوا قتل النبلاء واليهود. ورد الأقطاب بعمليات انتقام وحشية عملت فقط على تغذية لظى الثورة. وفي حين كان الملك المنتخب حديثاً ومستشاروه يسعون إلى السلام، كان "الملوك الصغار" يحبطون سعيه. ولم تكن الاتفاقيات المتعاقبة مع خميلنيتسكي، الذي تغير هدفه من أوكرانيا منفصلة إلى دولة مستقلة، أكثر من مسكنات. وعند تجدد القتال، حقق البولنديون انتصاراً كبيراً في بيريسيتشكو عام ١٦٥١، ولكن لم يكن هناك حل في المدى المنظور.

كانت مصالح النبلاء الخاصة تحول دون تقديم تنازلات، تماماً كطموحات الأوكرانيين التي لم تعد تشبع بتوسيع سجل القوزاق وإجراءات ترقيةهم إلى النبالة. برزت أوكرانيا بوصفها كياناً سياسياً، وعندما عجز خميلنيتسكي عن إنجاز تسوية مع بولندا، تحول إلى موسكو. اعترف القوزاق بسيادة القيصر في اتفاقية بيرياسلاف التي خضعت لنقاش واسع؛ وكانت النتيجة حرباً روسية بولندية جديدة. احتلت الجيوش المسكوفية معظم المناطق الشرقية من ليتوانيا ودخلت فيلنو. وسيستمر احتلالهم عدة سنوات. كان الكومونويلث منهمكاً تماماً في الشرق عندما هاجمته السويد: دخل أحد الجيوش بولندا حيث استسلمت "قوات" النبلاء، وهدد جيش آخر لليتوانيا. فقرر القائد الأعلى الليتواني، يانوش رادزيفيل، المحروم من تعزيز بولندي والعاجز عن الحصول على وقف لإطلاق النار من المسكوفيين، شجب الاتحاد البولندي الليتواني وربط ليتوانيا بالسويد. ورادزيفيل، الخائن الكبير حسب التقليد البولندي والذي اعتبره الليتوانيون وطنياً حقيقياً، كان أساساً قطباً طموحاً مالت به بروتستانتية نحو السويديين. وفي القرن السابع عشر، لم يكن نادراً أن يتصدى مالك كبير لإدارة الشؤون بنفسه أو التعامل مع الحكام الأجانب.

أما وقد تغلب تشارلز العاشر غوستاف على المقاومة البولندية الهزيلة نسبياً، فإن معظم الأقطاب والطبقة العليا اعترفوا به ملكاً على بولندا. وبحث جون كاجيميج العاجز عن ملجأ في سيليزيا. ومع ذلك، تبين أن الانتصار السويدي السريع والسهل كان عابراً. فالجنود المرتزقة إلى حد كبير تصرفوا وكأنهم في بلد مفتوح. وأثار التحيز ضد البروتستانت رد فعل مقاوماً ناجحاً من دير بولين ياسنا جورا في تشينستوخوفا. فأصبح هذا الحدث الخارق بشكل واضح واحداً من الرموز الوطنية الكبيرة. وانتشرت المقاومة ضد السويديين على نطاق واسع؛ حتى الفلاحون قاتلوا ضد السويديين الغرباء المارقين. ومع

أن بطل حرب الأنصار، ستيفان تشارنيتسكي، لم يستطع أن يهزم الجيش السويدي، فإن السويديين أيضاً لم يستطيعوا تحقيق انتصار حاسم.

أثارت القوة السويدية وطموحات تشارلز غوستافوس الجامعة مخاوف أوروبا، فظهر إلى الوجود تحالف واسع ضم كلاً من النمسا، والدانمارك، وهولندا، ومسكوفيا، وبراندنبورغ-بروسيا. فيما يمكن اعتباره أكبر حماقة سياسية في ذلك القرن، منحت وارسو ناخبي براندنبورغ حق الوراثة في بروسيا الدوقية عام ١٦١١. هنا، أخضع الناخب الكبير كل سياسته لهدف واحد: الاستقلال التام عن بروسيا. وتابع هدفه دون كلل بتغيير التحالفات، حتى حصل عليه من جميع المتحاربين عن طريق سلسلة من الاتفاقيات من ١٦٥٧ حتى ١٦٦٠.

كان السويديون أحياناً يجندون كحلفاء كلاً من البروسيين، والقوزاقيين، والراذيفيليين، وأخيراً جورج الثاني راکوتشي من ترانسلفانيا. وبعد اتفاقية حقيقية للتقسيمات، زحف راکوتشي إلى بولندا. وانتهت المغامرة، كما ذكرنا سابقاً، بهزيمته المطلقة وعزله من قبل الأتراك في ١٦٥٧-١٦٥٨.

توقف "الطوفان" بمعاهدة أوليفا عام ١٦٦٠؛ وكانت نظيراً شرقياً لمعاهدات وستقاليا وسلام البيرينيه عام ١٦٥٩، وأنتجت تهدئة عامة. واستعيد الوضع الإقليمي الراهن؛ وأقر استقلال بروسيا؛ وتخلّى جون كازيميج عن لقب ملك السويد. ولكن المسألتين الأوكرانية والمسكوفية بقيتا دون حل. وأخفقت محاولة خلق إمارة أوكرانية بوصفها عضواً ثالثاً في الكومونويلث، وفقاً لمعاهدة هيدانتش عام ١٦٥٨ الواعدة أكثر. ولكنها أثارت جولة أخرى من القتال مع مسكوفيا. وحققت الجيوش البولندية انتصارات في ستينيات القرن السابع عشر، لكن ثبت أنها كانت دون نتيجة سياسية. وقسمت هدنة أندروسوفو عام ١٦٦٧ أوكرانيا على طول نهر الدنيبر، فوضعت حداً للطموحات القومية الأوكرانية.

وبعد تسع عشرة سنة، عندما احتاجت وارسو إلى مساعدة موسكو، تم تحويل الهدنة إلى سلام دائم. فكانت نقطة تحول.

عملت العقود الطويلة من الأعمال العدائية التي شنت على الأراضي البولندية والليتوانية على تدمير البلد. فالحسائر الثقافية التي سببها التخريب والنهب كانت هائلة، وانتهى الكثير من الكنوز الفنية إلى مجموعات فنية سويدية. وتعتبر الحروب، والأوبئة، والمجاعات مسؤولة عن التدهور الكارثي في عدد السكان. فقد سجلت بعض أجزاء البلد خسارة ٦٠% من قاطنيها. وتراجع عدد السكان في كراكوف ووارسو بمقدار ثلثين في الأولى ونصف في الثانية. وحدث نقص كبير في اليد العاملة، وحيوانات المزرعة والمعدات؛ وانخفضت إنتاجية الزراعة إلى حد أبعد. ومع أسواق التعاقد وعرقلة التجارة انكمش الاقتصاد بحدة. وهبط تصدير الحبوب من جدانسك وإليها إلى ثلث مستويات مطلع القرن السابع عشر. حاول المؤرخون عزو بطء الاستعادة إلى نظام العزبة في الزراعة، ولكن النظام بالتأكيد لم يمنع استرداد بروسيا المخربة. علاوة على ذلك، كان يجب أن تعمل محاولات استبدال القناة بزراعة مستأجرين أحرار على إعطاء نتائج أفضل مما فعلت. وأنحى آخرون باللائمة على جسامة عمليات التدمير، ولكن مسكوفيا عانت من عمليات تدمير مماثلة في وقت مبكر من القرن دون تأثيرات تالية مماثلة طويلة الأمد. وهناك الكثير مما يجب قوله حول الحجة القائلة إن "الطوفان" أمسك بالاقتصاد البولندي في أسوأ لحظة ممكنة، مما جعل استعادته بطيئة جداً وناقصة. إضافة إلى ذلك، يجب أخذ عدة عوامل بعين الاعتبار، محلية، ودولية، واجتماعية اقتصادية وسياسية، كانت كلها مسؤولة عن هذا الاتجاه الانحداري.

فشلت الأمة السياسية في استنتاج درس من كوارث منتصف القرن. وبدلاً من ذلك، توصلت إلى الاعتقاد بأن البلد تم إنقاذه من قبل العناية الإلهية

وتفوق النظام السياسي الحر. ففي خمسينيات القرن السابع عشر، شهد هذا النظام السياسي الحر ظهور الفيتو الحر السيء الصيت الذي كان يسمح لمندوب واحد بمنع المجلس التشريعي من سن القوانين. والفيتو الحر لم يكن سبباً لتدهور البلد إنما عَرَضاً له. ولكن النتيجة كانت زيادة شلل المجلس التشريعي؛ وكان العقد ١٦٦٢ - ١٦٧٢ بوجه خاص سيئاً. وأسطورة شعب حر يعول على ٢٠٠٠٠٠ سيف نبيل أصبحت جزءاً لا يمكن تفسيره من السرماتية. ولكن الطبقة الارستقراطية، في الواقع، كانت عاجزة وغير راغبة في الدفاع عن البلد في حين تعارض المطالبة بجيش كاف. كان النظام السياسي البولندي قد خلق مؤسسات حرة، لكنه فشل في ابتكار وسائل لحمايتها. فآلية الدفاع كانت مفقودة. وحاول جون كاجيميج، الذي كانت تساعد زوجته التي لا تُقهر ماري لويز، إجراء إصلاحات ملحة جداً، لكن جوبه بالتمرد الذي قاده مارشال التاج الشهير ييجي لوبوميرسكي في ١٦٦٥ - ١٦٦٦. وفي خضم الظروف التي كانت تزداد فوضوية، تنازل جون كاجيميج، محذراً، بشكل نبوي، أبناء وطنه بأن البلد سيُمزق من قبل جيرانه ما لم يصحح مساراته. وفي الحقيقة، كانت دول الجوار تريد المحافظة على "الحرية الذهبية" البولندية ولكن كانت تمنع الإصلاحات. فالسويد، وبراندنبورغ - بروسيا أنجزتا اتفاقات بذلك المعنى في الأعوام ١٦٦٧، و١٦٨٦، و١٦٩٦، والنمسا ومسكوفيا عام ١٦٧٥، والنمسا وبراندنبورغ - بروسيا عام ١٦٨٦. فأصبح الكومونويلث هدفاً للسياسة الدولية وميداناً للدسائس الأجنبية.

كان جون كاجيميج يأمل أن يمهّد الطريق للأمير فرنسي، ولكن الارستقراطيين اختاروا أميراً عديم اللون، مايكل كوريبوت (فشنيوفيسكي)، اكتسب أبوه شهرة في حروب القوزاق. وكما قال مؤرخ بولندي، إن الملك الجديد يستطيع التحدث بعدة لغات، لكن ليس عنده شيء مهم ليقوله في أي منها. كان عهده مليئاً بالفوضى الداخلية وعرفت بولندا الإذلال على يد

الأتراك في معاهدة بوشاش، التي أدت إلى فقدان بودوليا. وكان خليفة مايكل إلى العرش قائداً عسكرياً كبيراً، جون الثالث (سوبيسكي). ربما آخر ملك بولندي بارز. كان عاجزاً، وهو يعمل في ظل قيود ثابتة لدسائس الأقطاب، عن إنجاز خطته الكبيرة ضد براندنبورغ التي كانت تهدف إلى الاستيلاء على بروسيا بالتعاون فرنسي سويدي. قام، وقد أجبرته الأحداث على اعتناق سياسة مناصرة للهابسبورجيين موجهة ضد الامبراطورية العثمانية، بقيادة جيش الإنقاذ الظافر الذي ألحق بالأتراك هزيمة منكرة في فيينا، بالتعاون مع القوات الألمانية عام ١٦٨٣. وكانت هذه آخر مآثرة بولندية عظيمة في الحرب، وفي السنوات التالية للحرب، كان الكومونويلث تابعاً للنمسا. فالسلام كان يعني استعادة بودوليا ولا شيء أكثر. كانت فيينا هي المنتصر الحقيقي، وقد تحول ميزان القوة في أوروبا الوسطى الشرقية لمصلحتها. وبتوقيع معاهدة سلام ١٦٨٦ مع موسكو، دخلت بولندا طريق الاعتماد المستقبلي على الامبراطورية الروسية. ربما كانت ما تزال هناك فرصة للاسترداد، ولكن العقد الأول من القرن الثامن عشر الذي شهد انتصار الهابسبورجيين على راكوتشي، شهد أيضاً الكومونويلث يخوض الحرب الشمالية بنتائجها المهلكة.

الهيئة العامة السنورية للكتاب

* * *



الهيئة العامة السنورية للكتاب

استبداد متنور أم حرية متنورة؟ القرن الثامن عشر

إن المصطلح الوحيد الصالح أكثر لوصف الاتجاهات التي سادت في القرن الثامن عشر هو مصطلح التنوير Enlightenment. وهناك عادة تمييز بين التنوير المبكر، تقريباً من ١٧١٥ إلى ١٧٤٨، والتنوير الناضج، في العقود التي تلت. تأثرت أوروبا الوسطى الشرقية، على الأكثر، بالتنوير الناضج. وبمعنى ما، "التنوير" الذي بلغ مستوى تبسيط إنجازات القرن السابع عشر، الفكرية والعلمية، كما أجملها لوك، وديكارت، ونيوتن. ففي نظر عمانوئيل كانت، مثل التنوير نضج الإنسان وتحديداً لاستخدام العقل. وبالفعل، أصبح المثل السائر "كن جريئاً لكي تكون حكيماً" كلمة سر، وأصبح الإيمان بالتقدم شعاراً. وبكلمات جامعة كفضيلة، وسعادة، وإنسانية، وحرية، لاح أمل جديد للجنس البشري على نقيض اليأس الذي ولدته الحروب والمجاعات في العصر السابق.

كان انتشار النور، بالنسبة لمؤيديه، حرباً صليبية ضد الضيم، والموروث اللاعقلاني، والظلامية، والاضطهاد الذي عرفوه في الماضي. وبدا العالم الذي

تحكمه قوانين الطبيعة كآلية ضخمة لدى إله شبيه بصانع ساعات أو مهندس كبير. وترافقت الشكوكية حيال التأمّلات الميتافيزيقية والتشدد الديني بكره التعصب وأدت غالباً إلى موقف معادٍ لرجال الدين، لأن الكنيسة، دون شك، كانت جزءاً مكماً للنظام القديم. وعلى الرغم من الميل نحو العلمانية، نشأت أيضاً وثنية جديدة، وأشكال جديدة من التدين، كالنَّقوية أو الربوبية.^(١) وكما كان اليسوعيون طليعة الإصلاح الديني الكاثوليكي، كذلك تماماً أصبحت الماسونية الناشئة نصيراً لحركة التنوير. وتبين أن دورها في أوروبا الوسطى الشرقية بوجه خاص، كان مهماً. وظهر أول محفل ماسوني في مملكة الهابسبورجيين في بوهيميا.

في العصر الذي تصدر الإيمان بالعقل والبحث الحر الحركة الفكرية، احتل التعلم والتعليم أيضاً مكانة خاصة مهمة. وبالفعل، شهد القرن نهوض جمعيات علمية، وأكاديميات، وأنظمة تعليمية جديدة. وعمل تنامي المطبوعات التي بلغت ذروتها في موسوعة ديدرو ودالامبير على نشر الأفكار الجديدة. كان الفرنسيون في المقدمة، وبصورة طبيعة، ترد إلى الذاكرة أسماء كمونتسكيو، وفولتير، وروسو. وإذا توخينا الدقة، فإن ظهور روح القوانين لمونتسكيو يُعتبر تاريخ افتتاح عصر التنوير.

كان القرن الثامن عشر، في الكثير من الجوانب، عصراً متألقاً ترك لنا إرثاً ثقافياً رائعاً. فقد تحولت الفنون، وأسلوب العمارة من الباروك والروكوكو إلى الكلاسيكية المحدثّة؛ وطور الأدب أنواعاً جديدة. ودفع مجتمع الصالونات المعقد والعالمي، حيث سادت مظاهر رقة الشعور والنزعة العاطفية، تاليران

(١) النَّقوية: حركة دينية ظهرت في ألمانيا في القرن السابع عشر وشددت على دراسة الكتاب المقدس والخبرة الدينية الشخصية. والربوبية: الإيمان بالله دون الاعتقاد بديانات منزلة - المترجم.

إلى التحدث بحزن عن دعة الحياة في ظل النظام القديم. وكانت موسيقا موزارت التي لم تفقد عظمتها وجاذبيتها بمرور الزمن، صورة مصغرة لهذه الثقافة. لا ريب في أنه كان هناك جانب أكثر قتاماً، حيث كان هذا القرن أيضاً قرن تراخي الأخلاق، والفساد، والوحشية، والبؤس. ففي مجتمع تميز بالانحلال، نجح المغامرون والدجالون، من أمثال كزانوفكا وكاچليوسترو، الذين كانوا ينتقلون من باريس إلى وارسو إلى روما إلى بوهيميا.

انتشر تأثير الأفكار الجديدة بسهولة نظراً لوجود مشكلات كبيرة لم تجد لها حلاً في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في أنحاء أوروبا كافة وخارجها أيضاً. وبدأت الثورات الأمريكية، والفرنسية، والبولندية للمعاصرين نتيجة لا يمكن تفاديها لوضع معقد. ومع ذلك، تميزت الصورة الأوروبية بقدر كبير من التنوع. فكان هناك التضخم السكاني، حيث بلغ حداً انفجارياً في بلدان كثيرة. فازداد عدد السكان الانكليز من ٦ إلى ٩ مليون نسمة في الفترة ١٧٢٠-١٨٠١، وسكان فرنسا من ١٨-٢٤ مليوناً في الفترة ١٧٨٠-١٧٨٩. وتضاعف عدد سكان هنغاريا بين ١٧٢٠ و ١٧٨٠ (من ٤,١ إلى ٨,٥ مليون)؛ وازداد عدد سكان الأراضي التشيكية بمقدار ٧٥٪ في الفترة ١٦٧٠-١٧٥٠. وعلى ضوء عمليات الإحصاء الأولى في بوهيميا (١٧٥٤)، وهنغاريا (١٧٨٤)، والكومونويلث (١٧٩١)، يمكن أن نتكلم عن أرقام إحصائية بشيء من الثقة. ولكن الاتجاهات الديموغرافية لم تكن كل شيء. فعند نهاية القرن الثامن عشر، دخلت انكلترا، ذلك البلد الصغير وهي في طريقها إلى القوة، بثورة زراعية ثم صناعية عملت على توسيع المسافة بين الجزيرة والقارة. ومن الواضح أن تراكم رأس المال كان شرطاً مسبقاً لهذا النهوض. فهل استطاعت الدولة المساعدة في هذه العملية؟

كان يبدو للمعاصرين أن الدولة يجب أن تعمل كناقلة للتقدم، ولكن شكل حكومتها لم يكن موضوع خلاف. فمونتسكيو امتدح الملكية الانكليزية المقيدة،

معتقداً خطأ أنها قائمة على أساس فصل السلطات. وكان قولتير يؤيد حكومة ملكية قوية: الحكام المشربون بمبادئ حركة التنوير يعملون باعتبارهم ملوكاً فلاسفة. وكان يبدو أن روسو يؤيد كومونويلثاً جمهورياً، وعلى خلاف معظم الناس في الغرب، كان ميالاً إلى الفيتو الحر البولندي، لأنه أظهر فعلاً أن "الإرادة العامة" كانت أكثر من مجرد مجموع الأصوات. وربما لخص قولتير، بشكل أفضل، البدائل الموجودة. فكتب "لكي تكون الدولة قوية، فإن الشعب يجب إما أن يتمتع بحرية تعتمد على القانون وإما أن تحكمه حكومة قوية دون معارضة."^(١) وكانت هذه البدائل تبدو وثيقة الصلة بأوروبا الوسطى الشرقية.

كان ضعف المنطقة واضحاً، خصوصاً في الحقل الاقتصادي. فإذا اعتبرنا أن إيراد الدولة الفرنسية كان ١٠٠ عام ١٧٠٠، فإن إيراد النمسا سيكون ٢٦ وإيراد الكومونويلث ٣. وفي عام ١٧٨٨، كان مؤشر النمسا ٤٣ في حين هبط مؤشر بولندا: كان ٢,٧. وحالة بولندا أيضاً كانت لافتة للنظر إذا وضعنا في اعتبارنا الضرائب لكل فرد. وفي عام ١٧٨٥، كانت ٢,٩٪ من رقم هولندا، و٤,٨٪ من رقم فرنسا، و٨,٣٪ من رقم المملكة الهابسبورجية. وفي اللغة العسكرية، بينما كان المعدل الأوروبي جندياً واحداً لكل ١٠٠ من السكان، كان في الكومونولث جندي واحد لكل ٥٠٠ أو ٦٠٠.

فهل يمكن تضيق فجوة سافرة كهذه فقط بواسطة حكومة قوية، "حكم مطلق متطور"، وفقاً للتعبير الذي استخدمه أول مرة مرسيه دو لا ريفيير عام ١٧٦٧؟ كان المصطلح، نوعاً ما، مناقضاً لذاته، حيث يربط التنوير بالحكم المطلق. فدمج مفاهيم كالحريات الشخصية والمدنية، والعقد الاجتماعي وقوانين الطبيعة، في حين يجعل الحاكم المستبد قيماً ووصياً على الشعب غير الناضج،

(١) الاقتباس عند أف سترن (محرر) في التاريخ النمساوي، ١٦٤٨-١٩١٨، الطبعة الثانية (جراز، فيينا، كولونيا، ١٩٥٥)، ص ٤.

فيحكمه ويرشده إلى مصلحته الخاصة ويماهي مصلحة الشعب بمصلحة الدولة. وكل هذا ليس باسم الأصل الإلهي للسلطة الملكية، لكن بسبب فعاليته. والدولة ستعلم الجماهير مهمتها الجديدة بواسطة المدارس التابعة للنظام. وستحرر طاقاتهم في الحقل الاقتصادي عن طريق إزالة القيود ومتابعة سياسة تدخل الدولة من خلال الروح التجارية (المركنتلية mercantilism)، أو نسختها الأوروبية الوسطى، الديوانية cameralism. كافح الديوانيون لزيادة إيرادات الدولة من طريق التجارة الخارجية (التي تفهم بلغة استاتيكية إلى حد ما)، حيث اعتبروها مصدراً رئيساً للثروة. وباستخدام التعريفات، كانوا يهدفون إلى تحقيق توازن يشجع تصدير السلع الجاهزة في الوقت الذي يقيدون الواردات. أدت هذه السياسة، في حالة المملكة الهابسبورجية، إلى تقسيم واقعي للعمل داخل الدولة، عن طريق جعل النمسا وبوهيميا موردين للسلع المنتجة، في حين تركت هنغاريا في موقع المزود بالمنتجات الزراعية.

كان على الحكومة أن تطور بيروقراطية كفوءة، لكي تحتفظ بجيش دائم، وتضمن توحيد نظام الضرائب العامة، وإدخال نظام تعليمي حديث، والإشراف على الإصلاحات القانونية، ورفع مستويات الحياة في البلد. فكان الاستبداد المتطور، وفقاً لكلمات المؤرخ الهنغاري، دي كوساري، محاولة من جانب "دول المحيط الأوروبية الأكثر تخلفاً لبلوغ مستوى الجزء الأوروبي الأكثر تقدماً... في حين تبقى في إطار النظام الإقطاعي".^(١) ويقصد المؤلف بالنظام الإقطاعي النظام الارستقراطي لملكية الأرض الذي يعتمد على امتياز الولادة. ويميل كوساري إلى رفض التفسير القائل إن الحكم المطلق هو إما

(١) دي كوساري، "نظام مطلق متطور - اتجاه النبلاء المتتورين"، في أضواء على هنغاريا، وأوروبا الوسطى، وأوروبا الشرقية "أعمال المحاوراة الثالثة لمتراford (بودابست، ١٩٧٧)، ص ٤١.

محاولة ثورية من قبل البورجوازية أو، بدلاً من ذلك، وسيلة دفاع ضد طموحات البورجوازية.

وتحت هذا البرنامج، يبدو الصراع بين الملكية والدولة النبيلة صراعاً فوق التحديث، إنه صراع التقدم إزاء التراجع. ولكن، من السهل جداً المغالاة في تبسيط هذه المسألة المعقدة. فأولاً، ما كل ما يُعنى به الاستبداد المتنور يمكن إدراجه تحت التحديث. وثانياً، لم يكن الاستبداد المتنور الطريق الوحيد نحو التقدم، لأنه بقي هناك بديل ذكره فولتير: "الحرية قامت على القانون." ويمكن وصفها بالدستورية المتنورة في الترجمة الملكية أو الجمهورية، أو باختصار، الحرية المتنورة. ومثالها ما قدمه الدستور البولندي في ٣ مايس ١٧٩١، والكفاحات الهنغارية في الاتجاه نفسه.

هل يمكن لدولة محدثة ومركزة أن تبقى متعددة القوميات، كما كانت بلدان أوروبا الوسطى الشرقية الثلاث؟ إن عملية التخلص من اللغة اللاتينية العالمية بحق واستبدالها على خلفيات لغة أو لغات سائدة أكثر كفاءة، كان سيسبب رد فعل، وكانت بدايات رد فعل كهذا محسوسة في أواخر القرن الثامن عشر في الأراضي الهابسبورجية. وهكذا، عملت المسائل اللغوية على تعقيد تعزيز الحكم المطلق المتنور ضمن ظروف المنافسة بين الملكية والطبقات في بوهيميا وهنغاريا. وتقوضت سياسات الكومونويلث التي تهدف إلى تناسق أكبر عن طريق الاتساع الإقليمي وتراخي الترابط، إضافة إلى الاتحاد العائلي مع سكسونيا خلال العقود الستة الأولى.

هل كان التنوير في أوروبا الوسطى الشرقية ناتجاً مهماً؟ هذا السؤال كان مثاراً لبعض النقاش. فـ "أوربنة Europeanization" المنطقة أوحى إلى بعض المؤرخين مشابهة مع اليابان في أواخر القرن التاسع عشر أو العالم الثالث المعروف في القرن العشرين. وهذا التشابه مفتعل قليلاً. فحتى لو

خضعت أوروبا الوسطى الشرقية لبعض الشرقة وأولت ظهرها للغرب في مجرى القرن السابع عشر، وحتى لو ساد اتجاه السرمطة واتجاه "لا حياة خارج هنغاريا"، فإن المنطقة كانت جزءاً مكملاً لأوروبا. فالحوافز التي تلقتها في الماضي، سواء كانت المسيحية، أو عصر النهضة، أو الإصلاح الديني، أو الإصلاح الديني المضاد، كانت قد استوعبت تماماً. وكما قال المؤرخ الفرنسي دجي فابر، هناك نار في بولندا تستكن تحت الرماد الذي تراكم خلال أزمات القرن السابع عشر وفترة حكم السكسونيين التي تلت. ولكن تحتاج إلى نسمة هواء لكي تتفجر ملتهبة. صحيح أن البيئة الاقتصادية الاجتماعية في أوروبا الوسطى الشرقية تختلف عنها في معظم أجزاء الغرب المتطورة، ولكن المسألة لم تكن مسألة زرع أفكار أجنبية متنافرة، بل على الأصح تلقيها وهضمها دون المجازفة بخسارة هويتها الخاصة.

جاء التنوير، بصورة أساسية، من فرنسا، وكما لاحظ المصلح ستانيسلاف كونارسكي، كانت فرنسا، بالنسبة للبولنديين، ما كانته اليونان بالنسبة للرومانيين. وقد أولى الفلاسفة اهتماماً حماسياً حاسماً في المنطقة، التي كانت تشارك في الاهتمام. فالقراء الهنغاريون لكتاب مونتسكيو، روح القوانين (نشر باللغة اللاتينية)، استحسنوا تعليقه بأن الملكية دون طبقة نبيلة انحطت إلى استبداد. واستحضر العقد الاجتماعي لروسو عندما انتشرت الادعاءات بأن جوزيف الثاني نقض عقده مع الأمة الهنغارية. وترجمت دراسات حول الحكومة البولندية لروسو إلى اللغة البولندية عام ١٧٨٩ وإلى الهنغارية بعد سنة. وحدث ارتباط الفيزيوقراطيين^(١) الفرنسيين مع الأقطاب

(١) أتباع المذهب الفيزيوقراطي في الاقتصاد السياسي، وهو مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر. نادى أصحابه بحرية الصناعة والتجارة وبأن الأرض هي مصدر الثروة - المترجم.

البولنديين في وقت مبكر من القرن. والواقع هو أن مصطلحات مثل "ثورة"، و"وطني"، و"عصيان مسلح"، إضافة إلى مقارنات بالثورتين الأمريكية والفرنسية، تم غالباً تحريفها بحيث تلائم مصالح المصلحين أو المحافظين. فالحماسة للإصلاح تؤدي إلى محاكاة كل ما هو أجنبي وتشويه الإنجازات الوطنية. "تكاد بولندا أن تكون في القرن الخامس عشر"، صرح الكاتب المتعدد المواهب والسياسي ستانيسواف ستاشيتس. "أوروبا بالكامل تنهي الآن القرن الثامن عشر."⁽¹⁾ ارتدى أنصار الإصلاح اللباس الغربي. وهز الشجار المشهور بين "اللّمة والشارب" أرجاء الكومونويلث. ولكن، في المراحل الأخيرة، راح الناس يتحدثون عن امتصاص الأفكار الجديدة ودمجها في الثقافة والتقاليد البولنديين، وإعادة توطيد الروابط مع الغرب.

مارس التنوير تأثيراً مهماً في اليهود في أوروبا الوسطى الشرقية، وهي أكبر جالية على القارة وتنمو بسرعة. وعند نهاية القرن، كانت تضم تقريباً مليون نسمة في بولندا، وحوالي ٦٨٠٠٠ في بوهيميا، وأكثر من ٨٠٠٠٠ في هنغاريا-ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ في مملكة الهابسبورجيين بمجملها. طرح التنوير تحدي التحرير والاستيعاب واحتمال حدوثهما. وشجعت حركة الهسكالا التي نشأت في برلين عملية التحديث؛ وكانت حركة الهسيديم التي آمنت بالتعلم وشددت على الانفصال عن العالم الوثني أكثر قوة في الكومونويلث. وأدى نشوء طائفة سميت بالفرنكيين اعتنقت المسيحية إلى اندماجها أخيراً بالطبقة الأرستقراطية البولندية. ولكن الاستقلال الذاتي اليهودي في بولندا كان ضعيفاً عام ١٧٦٨، وتوقفت محاولات إحداث ترتيب دستوري بسبب التقسيم.

(1) Cited in J. Michalski, "Sarmatism a europeizacja Polski w. XVIII wieku," in *Swojskość i cudzoziemszczyzna w dziejach kultury polskiej* (Warsaw, 1973), p. 158.

وفي المملكة الهابسبورجية حيث كان اليهود يعيشون تحت إجراءات تمييزية أكثر صرامة، باشرت ماريا تيريزا ببعض التنازلات، مع أنها في مرحلة ما فكرت بطرد اليهود من بوهيميا ومورافيا. ولعبت الدراسات الاقتصادية دوراً في تغيير مكانة اليهود. ففي هنغاريا خصوصاً كان اليهود آنذاك يملؤون الفراغ الذي تركه النبلاء في التجارة والتمويل. وجاءت الإجراءات الساحقة أكثر مع الجوزيفينية Josephinism. فقد ألغيت معظم القيود، وفتح الطريق للتعليم، والوظائف، والخدمة العسكرية. وشجع الاستيعاب التبني الإلزامي للأسماء الألمانية بدلاً من الأسماء المركبة؛ وفي عام ١٧٨٣، ظهرت في المملكة مدرسة يهودية تعلّم باللغة الألمانية.

العقود الأولى

عاشت بوهيميا القرن الثامن عشر في ظل ما طرحه الجبل الأبيض وكل ما يمثله. ومع ذلك، يمكن أن تكون فكرة عصر مظلم مقارنة بالفترة السكسونية في بولندا مبالغاً فيها إلى حد ما. كان هناك نمو مطرد لعدد السكان: ٢,١ مليون في بوهيميا و ٩٠٠,٠٠٠ في مورافيا عام ١٧٥٤، وإجمالي قدره ٤ ملايين بعد أربعين سنة. وكانت الكثافة السكانية ٤٠/كم^٢ مماثلة للكثافة في أوروبا الغربية. ولكن المدن تراجعت، وحتى براغ كانت تبدو رثة في نظر رحالة انكليزي لاحظ فيها عام ١٧١٦ فقط "بعضاً من بقايا ألقها السابق"^(١).

كان الفلاحون يشعرون بالظلم لأن الدولة، والكنيسة، ومالكي الأرض يأخذون ٧٠% من دخلهم. وكان أمد التزام السخرة أطول منه بكثير في هنغاريا، ولكن بعد ثورة الفلاحين عام ١٦٨٠ في بوهيميا، وجد النبلاء

¹-رسائل وأعمال الليدي ماري وورتل مونتاچ، تحرير وورنكليف، المجلد الأول (لندن

١٨٨٧)، ص ١٣٠.

صعوبة أكبر في فرضها. فما تزال هناك انتفاضات فلاحية، كما حدث عام ١٧١٧ وعام ١٧٣٨ في بوهيميا وفي عام ١٧٣٥ في هنغاريا.

تواصل التحول في طبقة النبلاء. ففي عام ١٧٥٧، تضاعل عدد عائلات (ما قبل الجبل الأبيض) القديمة إلى ٨٧ (خسارة ٧١٪) وهبط عدد عائلات صناعة الخمر ١٦٢٠-١٦٥٤ إلى ٥٣، وهو هبوط أكبر أيضاً. ومع التدفق المطرد للقدامين الجدد، أصبح النبلاء الأجانب و"الجدد" أكثرية عند منتصف القرن. ومع أن بعض العائلات، كعائلة كينسكي، كانت تعتر بأصلها التشيكي، كانت عائلات أخرى تعتبر نفسها مجرد أرستقراطية في مملكة بوهيميا. وعلى الرغم من أن الحديث باللغة الألمانية والإيطالية كان سائداً، فإن هذا لا يعني بالضرورة التجرد من القومية، لأن الوطنية في الواقع لم تكن متماهية مع اللغة. ولم يكن هناك الكثير للاختيار بين نبلاء قدامى وجدد فيما يتعلق بالسلوك الاجتماعي والسياسي؛ لأن كلتا الجماعتين أظهرتا قدراً كبيراً من التراخي.

يمكن أن تكون سلبية سياسية معينة قد سُبِرت عند النبلاء عن طريق قبولهم السهل للوثيقة الأكثر أهمية في النصف الأول من القرن، المرسوم البراجماتي، الذي أُعِدَّ لضمان عدم تجزئة مملكة آل هابسبورج وتوسيع الحقوق الوراثية إلى الإناث من الأبناء. وعندئذٍ انتخب النبلاء أنفسهم تشارلز بافاريا لمملكة بوهيميا عندما دخل البلد عام ١٧٤١، مع أنه كان قد تحدى المرسوم البراجماتي.

لم يعد بإمكان المجلس التشريعي أن يساوم على الضرائب. فقد فرضت الحكومة مبلغاً إجمالياً، ولم يكن يترتب على المجلس إلا أن يقرر كيف يجمعه. وكانت اللجنة التنفيذية للمجلس أداة طيعة في يد الإدارة.

سنأتي على دراسة التطورات الاقتصادية المهمة في أواخر القرن الثامن عشر في مكان لاحق، عندما سنقارب أيضاً أصول الانبعاث القومي في

الفصل التالي. أما هنا، فيمكن أن نلاحظ استمرارية ثقافة الإصلاح الديني المضاد، وتقديس جون نيبوموك الذي ميز نقطة الذروة عام ١٧٢٩، والتقدم المطرد للغة الألمانية. وبين بعض التطورات الأخرى، يجب أن نركز على كتابات جيلاسيوس دبنر، الذي هو، من عدة نواحٍ، أبو التدوين التاريخي البوهيمي، واللوحات الزيتية لبيتر براندل في الداخل وجان كوبسكي في الخارج. وعندما دخلت أفكار التنوير في البلد، عمل الماسونيون والروزيكروشيون^(١) Rosicrucians دعاة لها.

دخلت هنغاريا العقد الثاني من القرن تحت لافتة معاهدة شاتمار، التي وعد الهابسبورجيون بموجبها بالعفو عن الهنغاريين، والحرية الدينية، واحترام الدستور، ودعوة المجلس التشريعي. ومع ذلك، فإن السياسة التالية لإعادة البناء، التي تضمنت تحويل الحكومة المركزية في اتجاه فعالية وبيروقراطية أكبر، وإعادة توطين سكان البلد، أثرت بشكل بارز في مجرى الأحداث.

تضمنت معاهدة شاتمار اعترافاً تاماً بامتيازات النبلاء وعاملت الأمة السياسية بوصفها شريكاً في الإشراف على الكونتيات ومجلس العموم في المجلس التشريعي. ولكن قرارات المجلس التشريعي في الفترة ١٧١٢ - ١٧١٥، تخلصت في الواقع من تجنيد النبلاء المتمردين وأنشأت جيشاً هنغارياً دائماً، نصفه من الأجانب ويقوده ضباط نمساويون. ومع أن البلاطين كان اسمياً هو القائد الأعلى، فإن الجيش كان خاضعاً لمجلس الحرب في فيينا، وتموله الضرائب التي يدفعها سكان المدن والفلاحون.

تم في ١٧٢٢ - ١٧٢٣، إعادة تنظيم الإدارة المركزية والسلطة القضائية من خلال خلق وظائف رئيسة وتحويلها. فمجلس اليوتنانية

(١) أعضاء جمعية سرية اشتهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وزعمت أنها تملك معرفة سرية للطبيعة والدين - المترجم.

Lieutenancy council عمل في بوجوني، وبعد عام ١٧٨٥ في بودا. ومع أنه كان يسانده موظفون مخلصون، فإن حقيقة كون البلاطين المنتخب هو رئيسه جعله أقل خضوعاً من نظيره البوهيمي. وتبدل هذا عند نهاية القرن، حيث أصبح أميران هابسبورجيان آخر بلاطينين. وكانت مستشارية البلاط الهابسبورجي في فيينا، على نقيض نظيرتها البوهيمية، ملحقة بمجلس اليوتانية. والعضو الثالث، المجلس التشريعي الهنغاري (Camera)، كان مستقلاً نظرياً عن بيت المال Hofkammer، ولكن مكانته كانت غامضة. وكما ذكرنا، احتفظت ترانسلفانيا، وبنات، والحد العسكري بإدراتها المستقلة؛ وكانت فيينا تنتظر بارتياح إلى محاولات المجلس التشريعي لتشجيع مركزة أكبر في أراضي تاج القديس ستيفن. وكانت السلطة الملكية قد توطدت بقوة في مسائل التعليم.

إن التدابير على الورق أقل أهمية من الممارسات الفعلية، وبذلك المعنى كانت السلطات مستعدة للهجوم. وفيما يتعلق بالتغييرات الدستورية، كان قد تم بلوغ النقطة العليا بالمرسوم البراجماتي الذي أراد به الملك - الامبراطور أن يضمن لابنته، ماريا تيريزا، وراثته كامل الأراضي الهابسبورجية الوراثية. وقبل المجلس التشريعي الهنغاري ذلك المرسوم عام ١٧٢٢، وكان المجلس التشريعي الترانسلفاني قد قبله قبل سنة. كما كان المجلس التشريعي الكرواتي، الذي شدد على وضعه المستقل، قد وافق على المرسوم عام ١٧٢١. وهكذا أصبحت كل أراضي تاج القديس ستيفن رسمياً جزءاً من كيان "لا ينقسم ولا ينفصل"، مع أن موقف هنغاريا الخاص كان مؤكداً.

استمر الوضع المهيمن للارستقراطية داخل الأمة السياسية، ولكن التغييرات في الشخصية ووجهة النظر أصبحت أكثر وضوحاً. فقطب القرنين السابقين المغامر ذو العقل التجاري، أفسح مجاًلاً لمالك الأرض الطفيلي غالباً المتعيب الذي دمر نفسه في البلاط في فيينا. وبتبنيه اللغة الفرنسية واللغة

الألمانية، كان يبتعد باطراد عن الطبقة العليا حتى في حديثه. وانضم الضباط والمدنيون من ذوي المراتب العالية الذين ارتقوا إلى مرتبة النبالة إلى مراتب الارستقراطية. وكان معظم دخل هذه المجموعة يأتي عندئذٍ من حقوق السيادة الإقطاعية والاحتكارات، لأن جزءاً كبيراً من أرض العزبة مؤجر لفلاحين. وكانت تجارة الثيران في أيدي فلاحين أو نبلاء أو نبلاء أدنى شأنًا.

قضت الطبقة العليا ذروة عصرها الذهبي محدودة التفكير ضيقة الأفق. وقد أثر استبعاد غير الكاثوليك من الوظائف العامة (١٧٣١)، إلى حد بعيد، على النبلاء الكالفانيين. وبما أن الطبقة العليا الهنغارية لم تكن رسمياً ممنوعة عن التجارة والحرف كنظيرتها البولندية، فإنه كان لدى الجماعتين الكثير مما هو مشترك. فشكلت كلتاها كامل الهرم الاقتصادي من السيد الذي لا يملك أرضاً ودافع الضرائب إلى النبيل الغني، وكلاهما كان صاحب عقلية محافظة وضيقة الأفق.

أما وضع سكان المدن، الذين يأتي دخلهم المربح من زراعة الكروم، فتغير قليلاً، ولكن إلى الأسوأ. فعدد البلدات الصغيرة نسبياً لم يتغير منذ أيام ما قبل موهاج. وكان لحوالي ثماني بلدات مكانة مدن ملكية حرة، ويزيد عدد سكانها على ١٠٠٠٠. وفي عام ١٧٢٠، كان في بودا فقط ١٢٠٠٠ ساكن وبوجوني حوالي ٨٠٠٠، ومع أن الرقمين الخاصين بهما أصبحا بعد نصف قرن ٢٢٠٠٠ و ٢٨٠٠٠، فإن هذا لم يكن بمعايير مدينية أوروبية. وسكان المدن قلما كانوا يتأثرون بالأفكار السياسية القادمة من الغرب، وفي هذا السياق أيضاً، كانت الطبقة العليا طبقة ممكنة أو طبقة ثالثة حقيقية بالمعنى الفرنسي. وآل الكثير من الفلاحين إلى الأسوأ، فمعظم الهيدوكس والفلاحين الأحرار أنزلوا إلى القنانة. وكان أكثر من نصف الأرض الصالحة للزراعة عند منتصف القرن في أيدي النبلاء. وشكلت زيادة الضرائب والالتزامات

العسكرية عبئاً أثقل كاهل الفلاحين، الذين يسهمون في انتفاضات كانتفاضة الفلاحين الصرب عام ١٧٣٥.

كانت عمليات تدمير الريف التي تعود إلى الحروب التركية وكفاح راكوتشي الحديث، الذي أزهق أرواح حوالي ٨٥٠٠٠ جندي وأكثر بكثير من المدنيين، تتطلب سياسة لإعادة البناء وإعادة توطین السكان. وكان من حسن الحظ أن هنغاريا لم تعد ساحة قتال في حروب القرن الثامن عشر مع تركيا التي دارت غالباً على أراضي الصرب، أو البوسنة، أو الأفلاق. ولكن الحروب ومعاهدات سلام باساروفتز وبلغراد أثرت في تنقلات السكان، التي كانت غالباً من محيط البلد إلى مركزه. وعملت الهجرات التلقائية وعمليات الاستيطان التي تناصرها الدولة على تغيير التركيب الإثني في هنغاريا. فازداد عدد الرومانيين والصربيين في حين وصلت مستوطنات الألمان، السوابيين المعروفين، إلى حجوم ضخمة (حوالي مليون نسمة). وقُدِّر أن المجريين كانوا يشكلون فقط ٤٠% من عدد السكان عند نهاية القرن.

ومع هيمنة اللغة الألمانية في القصور والجيش، واللغة اللاتينية في المدارس، والبلاط، والمجلس التشريعي، فإن الحظ لم يكن مواتياً للأدب الهنغاري في هذه الفترة. ولم يبدأ الانبعاث الثقافي والقومي قبل النصف الثاني من القرن.

أظهرت التطورات التي حدثت في الكومونويلث، أوجه تشابه وتناقض في كل من بوهيميا وهنغاريا. فالأقطاب المتفاحرون، الفارغون، المبتذلون، البولنديون والليتوانيون، مع زبانتهم من الطبقة العليا المعوزة (حوالي ١٢٠٠٠٠ لا يملكون أرضاً) كانوا يتعرضون للسخرية في أوروبا. ولكن قدرتهم كانت أكبر بما لا يقارن من قدرة الارستقراطيين الهابسبورجيين. وفيما يتصل بالمنافسة السياسية في البلد، فإنها تميزت، وفقاً لـ إيه

كامينسكي، بثلاث اتجاهات رئيسية: الجمهوري، والدستوري، والملكي. ومن جانبه، كان الملك أغسطس الثاني يسعى خلف أهداف استبدادية.

وفي بولندا، انطوت الثقافة السياسية في العقود الأولى من القرن على "مفارقة تاريخية غريبة". فلم يكن البلد يفتقر فقط إلى جيش دائم كبير الحجم، وضرائب كافية، وبيروقراطية (المقومات الثلاثة للتحديث)، لكن الرأي الذي كان سائداً في أوساط الطبقة الارستقراطية يقول إن البلد ليس بحاجة إلى ذلك. فمشهد بلد فوضوي اعتمد على "حرية ذهبية" وتركه في سلام لأنه لا يشكل تهديداً لأحد، اختُصرَ بالمثل الشهير "لا حكومة ارتقت إلى نظام". كانت الطبقة الارستقراطية تخسر ليس فقط الفضائل المدنية، ولكن كانت دائماً تصبح أكثر تعصباً وأقل تسامحاً. ففي عام ١٧١٨، أُبعدَ المندوب الكالفاني من المجلس التشريعي، وخلال السنوات العشرين التالية، فقد غير الكاثوليك الحق في الوظائف العامة، وسُمحَ لهم فقط بممارسة محدودة لديانتهم. وانتهى شغب كاثوليكي - بروتستانتي في تورون - بعقوبات الموت للمحافظ اللوثري ورفاقه؛ فأثار "حمام الدم" هذا احتجاجاً عنيفاً في كل أنحاء أوروبا، وبعناية، رُفِعت صورة بولندا متعصبة من قبل برلين وسان بطرسبورج.

كان صعباً التنبؤ بهذه التطورات عندما دخل الكومونويلث القرن الثامن عشر. وكان يستطيع المرء أن يتحدث عن انكسافه لا عن انهياره. وكان عرشه هدفاً لطموح كل من الأمير الفرنسي دو كونتي وأغسطس ناخب سكسونيا. وانتصر الأخير بعد إجراء انتخاب مزدوج. وفي الوهلة الأولى، بدا اتحاد عائلي حاكم، كومونويلثي سكسوني، اتحاداً موفقاً. فسكسونيا يمكن أن توفر قاعدة قوة لأغسطس، الذي كان يفكر في تعزيز موقفه إلى حد أبعد عن طريق كسب ليفونيا من السويد. ولكن سكسونيا لم تكن متفقة مع الكومونويلث غير المنظم ويحكمه الكاثوليك. وطموحات الملك، وهو عاهل أجنبي يقيم أساساً في درسدن، أثارت

الشكوك. وخطط سياسته الخارجية استحضرت الكارثة. وعبارة روستفوروفسكي اللبقة خير دليل، "كلما صوب إلى أعلى غاص في عمق أكبر".

أخطأ أغسطس الثاني الحساب إلى حد سيء عندما ورط بولندا الراضة للحرب مع السويد عام ١٧٠٠. فتشارلز السابع ملك السويد لم يهزم فقط بطرس الأكبر ملك روسيا، حليف أغسطس الرئيس، ولكن هاجم بولندا ودمرها، وطرده أغسطس إلى سكسونيا وأجبره على التنازل عن العرش. وانتُخب مرشح تشارلز المنتقى من غير وجه حق، الشاب ليشيشينسكي باسم الملك ستانيسواف. ولكن في عام ١٧٠٩، تغير الوضع بشكل عنيف، لأن الهزيمة السويدية الساحقة في بولتافا سمحت لأغسطس بالعودة إلى بولندا. ولكن أيضاً جعلته معتمداً على بطرس الأكبر، وهو اعتماد حاول أخيراً أن يتخلص منه. وكانت فرصه قليلة، لأن الوضع في البلد تحول من سيء إلى أسوأ.

إن العملية البطيئة لشفاء الكومونويلث من دمارات القرن السابع عشر لم تتوقف فقط ولكن انعكست بشكل عنيف. فالأضرار التي أنزلها بها الجنود السويديون، والساكسونيون، والروسيون كانت مذهلة، وساعدت الأوبئة الطاعونية على تدمير السكان الذين هبط عددهم ربما إلى حوالي ٦ أو ٧ مليون نسمة. وكانت الصورة السياسية مشوشة. فهيبة الملك هبطت بصورة عمودية، ونزاع الحزبين، الموالي للسكسونيين والموالي للسويديين، خرج عن السيطرة. وكان القادة العسكريون الأعلون، الذين أصبحوا عاملاً سياسياً مستقلاً في الدولة، يعارضون الملك وينهمكون في مفاوضات مع البلاطات الأجنبية. فكان المرء يستطيع التحدث عن تفكك السلطة العليا. وفي عهد أغسطس انتهت ١٠ من ١٨ جلسة للمجلس التشريعي إلى الفشل. وتمت تسوية خطط الملك لتعزيز الحكم المطلق في الكومونويلث وجعل التاج وراثياً في أسرة وتين، أسرته، عن طريق هزائم حرب الشمال؛ كما أن خطته التالية للقيام بانقلاب بمساندة الجنود السكسونيين أثارت رد

فعل سلبياً. وتدخل بطرس الأكبر بين اتحاد كونفيدرالي قوي، يديره هو إلى حد بعيد ، والملك. وانهقد "المجلس التشريعي الصامت" (مُنح المندوبون من إلقاء الخطابات) بوجود الجنود الروس، وقبل التسوية التي قضت بعودة الجنود الساكسونيين إلى بلدهم، وإنشاء جيش صغير دائم تموله ضرائب دائمة. وقُيدت، إلى حد ما، سلطة القادة العسكريين الكبار، وأُضعفت المجالس التشريعية المحلية. وهكذا، يمكن أن نبالغ إذا تحدثنا عن هزيمة نهائية للملك أو عن نقطة تحول في العلاقات الروسية البولندية. لو نجح أغسطس في امتطاء الائتلاف لكبح تنامي قوة روسيا البطرسية، لكان مركز الكومونويلث قد تحسن إلى حد بعيد. ولكن دوافعه كان مشكوكاً فيها في الداخل، وأكدت بروسيا وروسيا سياستهما المشتركة لإبقاء الكومونويلث في حالة فوضى. فركز أغسطس المهزوم جهوده على ضمان وراثة ابنه. وأصبحت القضية ملحة بموت الملك عام ١٧٣٣.

ومرة أخرى جرت انتخابات مزدوجة وعملت القوة على حسم المسألة. فالملك المعاد انتخابه ستانيسواف ليشيشينسكي، كان يحظى بمساندة جزء كبير من البلد، ولكن الجنود الساكسونيين والروس طردوه ونشبت حرب الوراثة البولندية اللاحقة على نهر الراين ولم تؤثر في بولندا، حيث اعترف بأغسطس الثالث ملكاً. ولكن ليشيشينسكي، الذي تزوجت ابنته لويس الخامس عشر، كوفئ بدوقية اللورين مهراً يؤول أخيراً إلى فرنسا.

وعلى عكس أبيه، كان أغسطس الثالث حاملاً ولا يهتم بالسياسة. وخلال عهده الغيابي لم يكمل أي من المجالس التشريعية جلساته. وكانت بولندا تراقب عاجزة قيام فريدريك الثاني ملك بروسيا بضم سيليزيا التي كانت يوماً بولندية. وعلى الرغم من كون البلد محايداً، فإن جيوش روسيا وبروسيا الزاحفة انتهكت أراضييه وأغرق بعملة خسيصة. كانت بولندا تتحول إلى "خان على جانب الطريق" لضيوف غير مرغوبين ولا يدفعون.

وبين مخططات استبدادية مرفوضة و"حرية ذهبية" تشجع الفوضى، بدا أن برنامج إصلاح دستوري يقدم الفرصة الوحيدة لتعزيز المجلس التشريعي الذي يخلق سلطة تنفيذية، تنظم الشؤون المالية والعسكرية، وتطور التجارة والصناعة، وتعيد بناء المدن، وتضع الفلاحين البائسين والمستغلين تحت حماية الدولة.

حملت إعادة انتخاب ليشيشينسكي للحظة هواء نقياً إلى السياسة البولندية، وفيما بعد أصبح بلاطه في لوفيل مركز التنوير المبكر الذي انتشر إلى بولندا. و الصوت المطلق الذي كتبه أو أوحاه، هاجم العقلية السرماتية التي كانت تعتبر كل تقدم أجنبياً. وقارن البيروستي شيمون كونارسكي، الذي كان أول من استعمل الكلمة "سرماتية" بمعنى ازدرائي، التخلف البولندي بإنجازات الأنظمة الأخرى الجمهورية، كالبندقية، وسويسرا، وهولندا، وحتى انكلترا، وإن بدا إدراجها هنا غريباً. وحتى فريق مستشاري-"ه الفعالين تجرأ على انتقاد الفيتو الحر بالذات. إذا وضعنا كتابات كونارسكي جانباً، فإن إسهامه الحقيقي يكمن في حقل التعليم، وقد شددت على دوره الرائد الميدالية التي تلقاها أخيراً ونُقش عليها "إلى الذي تجرأ على أن يكون حكيماً". كان كونارسكي على قناعة بأن الكومونويلث لا يمكن أن يتغلب على تخلفه ما لم تنتقف نخبة جديدة بأفكار حديثة ومناقب مدنية. وكعضو في الأخوية البيروستية، أصلح كونارسكي مدارسها بالتشديد على اللغات والعلوم الأجنبية في مناهجها. فكانت المدارس بين أول من أدخل أفكار التنوير إلى بولندا. وفي عام ١٧٤٠، أنشئت في وارسو كلية النبلاء النخبوية elitist Collegium nobilium^(١) وصارت نموذجاً. وسرعان ما اقتفت أثرها المدارس اليسوعية.

(١) مدرسة تعنى بتعليم أبناء الأسر الحاكمة الشباب - المترجم.

وكانت هناك إشارات أخرى للتغيير. ففي وارسو، أصبحت مجموعة زاووسكي الرائعة هي أول مكتبة عامة في البلد. وأخيراً (بعد تقسيم بولندا)، ستُنقل بالقوة مخطوطاتها وكتبها من قبل روسيا إلى سان بطرسبورج لتصبح جزءاً من جامعتها الناشئة.

يمكن تسمية التغيرات الاقتصادية، بشكل يمكن تبريره، بطور أول لتطور صناعي بدائي. فقد خلق السلام الذي جاء إلى الكومونويلث بعد الحرب الشمالية، واستمر عدة عقود، ظروفاً مواتية للنشاط الاقتصادي. وتميزت الفترة ١٧٢٠-١٧٦٠ بنشوء مصانع، اشتغلت بصورة رئيسية، بجهد الأبقان وتموضعت على ملكيات الأقطاب، وكانت تنتج الزجاج، والأنسجة، والأشياء المعدنية للسوق الداخلية. وبدأت الزراعة تستعيد عافيتها، مع نهوض تصدير الحبوب من طريق چدانسك الذي حقق الفائدة للطبقة الارستقراطية مالكة الأرض. وقد استُقدم العمال والاختصاصيون الأجانب إلى البلد، بصورة رئيسية من ساكسونيا، لكن أيضاً من فرنسا وإيطاليا. من الواضح أن التقدم كان بطيئاً وكانت وجهة النظر المحافظة والضيقة الأفق ما تزال سائدة. ولكن كان واضحاً للمصلحين أن النظام السياسي يتطلب تغييرات بعيدة المدى وأنه يجب تعزيز الكومونويلث لكي يستطيع مواجهة روسيا، أو بروسيا، أو المملكة الهابسبورجية، ومن ثم عملية التحولات الكبيرة.

ماريا تيريزا والجوزيفينية

في منتصف القرن هز أوروبا نزاعان رئيسان: حرب الوراثة الاسبانية (١٧٤٠-١٧٤٨) وحرب السبع سنوات (١٧٥٦-١٧٦٣). ولم تكن المملكة الهابسبورجية فقط واحدة من المشاركين الرئيسيين في كلا الحربين، ولكن طبيعتها تأثرت بهما إلى حد بعيد. بدأ النزاع الأول عام ١٧٤٠، عندما تحدى فريدريك الثاني ملك بروسيا حق ماريا تيريزا بوراثة الممتلكات الهابسبورجية،

وقيامه فجأة بغزو سيليزيا. وبدوره، طالب تشارلز بافاريا بالعرش الامبراطوري، الذي لا تستطيع ماريا تيريزا أن تشغله على اعتبارها امرأة، وبتاج بوهيميا، وزحف على براغ. وهدد تحالف بروسى بافاري - ساكسونى بإجراء تقسيم حقيقي لأراضي تاج القديس ونترل: تؤول بوهيميا إلى الفيتلسباخين البافاريين، وسيليزيا إلى الهوهنزوليرن، وسيليزيا العليا ومورافيا إلى الوتتين Wettins. في هذا الوضع الحرج، استجبت ماريا تيريزا بهنغاريا، التي قدمت في مشهد مثير في المجلس التشريعي "الروح والدم" للحاكم. وماريا تيريزا لن تنسى أبداً هذا الدعم الهنغاري كما أنها لن تغفر يوماً تماماً لنبلاء بوهيميا انتخابهم لمنافسها تشارلز.

أظهرت الأعمال العدائية التي تركزت، بصورة رئيسة، على الأرض السيليزية والتشيكية تفوق بروسيا الكفاءة عسكرياً ومالياً على المملكة الهابسبورجية الواسعة. وبالنتيجة، خسرت هذه فعلياً كامل سيليزيا وكانت خسارة مزعجة بحدّة. فقد كانت المقاطعة من أفضل المقاطعات المتطورة اقتصادياً، من حيث إنتاجها النسيجي والمعدني الذي كان يشكل ٢١% من إيراد الهابسبورجيين (هنغاريا ضمناً). وكانت أيضاً زبوناً مهماً للحبوب والسلع شبه الجاهزة إضافة إلى كونها منفذاً للتجارة الشمالية ومكوناً رئيساً لها. في هذا الوقت، كان بعدُ فيها عدد مهم من السكان الذين يتكلمون اللغة البولندية. ولتقوية الدولة بعد هذه الخسارة، قامت الدولة بزيادة ميزانية الجيش بنسبة ١٠٪، بدءاً بحرب التعرّفة الجمركية التي صممت لتدمير سيليزيا البروسية الآن، وبدأت برنامجاً لتصنيع بوهيميا في حين شجعت هنغاريا باعتبارها مستودعاً زراعياً للأراضي الهابسبورجية.

كانت إصلاحات ماريا تيريزا وابنها جوزيف الثاني الاقتصادية مخططة ليس فقط لتعويض خسارة سيليزيا، ولكن شكلت استجابة للخروج من الأزمات

الاقتصادية التي تميزت، من بين أزمات أخرى، بضعف الإنتاجية وانخفاض معايير المعيشة. وكانت منافسة الهولنديين والانكليز موجودة من قبل بين الاقتصاديين في أواخر القرن السابع عشر. ودار جدل بين الرسميين في بوهيميا حول سياسة مالية جديدة، وترقية منهجية للمصانع، وإحضار خبراء من بلدان بروتستانتية، الأمر الذي كان يتطلب تسامحاً دينياً. وبدا واضحاً أن الدولة يجب أن تتدخل في العلاقة بين الملاك والفلاحين ليس فقط على خلفية إنسانية ولكن أيضاً على خلفية اقتصادية. ولكن المحاولات المبكرة، كمحاولات تشارلز السادس عام ١٧٢٣، بقيت على الورق.

قبل أن نتحول إلى التطورات في بوهيميا وهنغاريا، لا بد من إلقاء نظرة سريعة على الميزة الاقتصادية لإصلاحات ماريا تيريزا وجوزيف. كانت إصلاحات الامبراطورة عموماً تهدف، بصورة رئيسة، إلى حماية الوراثة الهابسبورجية وتعزيزها. وزيادة ترابطها عن طريق المركزة وإدارة تنفيذية أكبر ووحدة قانونية، وإجراءات تربوية واجتماعية اقتصادية مصممة لرفع معايير المعيشة. وكانت الجوزيفينية، بسعيها وراء أهداف مماثلة، مدفوعة أيديولوجياً وبالتالي كانت نظرية أكثر. وبطريقة ما، مثلت الحالة الكلاسيكية لحكم مطلق متنور مع شعار "كل شيء للشعب، ولا شيء بالشعب". كانت الإصلاحات الجوزيفينية جديدة بمعنى السعي، باسم مصلحة الدولة، للحد ليس فقط من السلطات السياسية للنبل ولكن أيضاً من امتيازاتهم. وكانت دوافع معقولة ونفعية وراء هذه الإصلاحات، كالزواج المدني، أو المساواة بين الذكور والإناث في حقوق الوراثة، أو تشجيع اللغة الألمانية كحامل نظامي للاتصال في الإدارة والتعليم العالي. كان حماس جوزيف وسرعته في شق طريق الإصلاحات لا يعبران عن حكمة سياسية وأسهما في رد فعل النبلاء وسحب العديد من قوانينه. والقانون الذي بقي، مع أنه أُحبط في الممارسة، هو قانون تحرير الفلاحين الجزئي.

ويوضح مقارنة الدولة لمسألة الفلاحين في عهد ماريا تيريزا قولها إن الأغنام، لكي تعطي صوفاً أكثر وحليباً أكثر، يجب إطعامها بشكل جيد. فلكي نجعل الفلاحين طبقة منتجة في مجتمع ما، يزود الجيش بالإمدادات ويدفع الضرائب، يجب أن نحدد الحجم الأدنى لحيازات الأفنان والحد الأقصى من الالتزامات. وكان معنى هذا الاعتداء على حقوق مالكي الأرض النبلاء، الذين كانوا يعاملون الأفنان كأتباع شخصيين وقانونيين وأيضاً أدوات للعمل في الإقطاعية. وبواسطة سلسلة ما عُرف بالامتيازات الأربرية أو الأربريا urbaria (١٧٧١ للنمسا، و١٧٦٧ لهنغاريا، و١٧٧٥ لبوهيميا ومورافيا حيث وقعت في ذلك العام انتفاضة كبيرة)، تم تصنيف الفلاحين وتحديد التزاماتهم وتخفيفها. واستبدلت السخرة على إقطاعات التاج بالأجرة، وانتهت العبودية. وفي مرسومه عام ١٧٨١، جعل جوزيف هذا الإجراء الأخير قابلاً للتطبيق على كل الإقطاعات العقارية. وكان هذا يعني أن الفلاح أصبح حراً في أن يتزوج، وينتقل، ويختار مهنة. واستبدلت التبعية القضائية للمالك باتفاق مشترك معقد تقريباً بين الدولة ومالك الأرض. ودخل مرسوم جوزيف في هنغاريا وترانسلفانيا عام ١٧٨٤. وفي ترانسلفانيا، حيث لم يكن المرسوم قد طُبّق، جاء تطبيقه إثر انتفاضة قام بها، بصورة رئيسة، الفلاحون الرومانيون ضد النبلاء الهنغاريين عام ١٧٨٤، وهذا لم يمنع من انفجار آخر عام ١٧٨٦. كانت الإصلاحات، على الرغم من كل الفوائد التي حملتها، نعمة ونقمة، لأنها رتبت على الفلاحين ضرائب أعلى وزادت سنوات الخدمة في الجيش، باستثناء هنغاريا، التي بقيت حرة من الخدمة العسكرية الإلزامية.

وفي الحقل الإداري، لا يمكن أن نعرض هنا بالتفصيل المسائل السياسية والمالية، المعقدة والمتغيرة، والمتراطة وغير المترابطة. ويصح الشيء نفسه على العدد الوافر من الإصلاحات في الحقول الكهنوتية والتربوية. فعلى المستوى النمساوي كله، يجب أن نلاحظ السياسة التي تهدف إلى خلق أو إعادة

تنظيم كل الأدوات المركزية في فيينا، التي تساندها بيروقراطية وشرطة مأجورتين. وبالمثل، فقدت المجالس التشريعية سلطاتها الإدارية والرعائية، وأصبحت تدعى بإرادة ملكية، وكان هذا تطوراً حاسماً. ولكي يتفادى قيود قسم التتويج، رفض جوزيف تتويجه ملكاً على هنغاريا أو بوهيميا، وأمر بحمل التاج المقدس، تاج القديس ستيفن، إلى متحف في فيينا. وفي كبح السلطة المستقلة للكنيسة الكاثوليكية، مضى جوزيف إلى أبعد من سياسة آل هابسبورج التقليدية، حيث قام عملياً بقطع روابطها مع روما، إلا فيما يتعلق بالمسائل الروحية البحتة. وعلى مسؤوليته الخاصة، فرض الضرائب على منظمات الأديرة "غير المنتجة" أوحلها. وفي عام ١٧٨١، أصدر جوزيف مرسوم التسامح الذي منح البروتستانت والأرثوذكس حق العبادة الدينية العلنية، والوصول إلى الوظائف.

وإصلاح التعليم الذي باشرته ماريا تيريزا، اكتسب زخماً بعد حل المنظمة اليسوعية عام ١٧٧٣. وبموجب القانون ريشيو إدوكيشنيس Ratio Educationis لعام ١٧٧٧، كافحت الدولة لتأسيس نظام تعليم علماني، شامل وموحد، للقوميات والطوائف كافة. وعلى الرغم من التشديد على التعليم العالي والثانوي، فإن المدارس الابتدائية في كل أبرشية مثلت الإنجاز الأكبر للإصلاح.

ولنعد الآن إلى أراضي القديس ونترل التي خسرت، مع سيليزيا، ما يقرب من نصفها، وأصبحت مندمجة بقوة، إذا جاز التعبير، بالأراضي النمساوية. ومع أن الروابط بين النمسا وبوهيميا (يُشار إليها بوصفها أراضي التاج الألمانية الوراثية) تعززت أكثر، فإن الروابط بين بوهيميا ومورافيا، وما تبقى من سيليزيا أصبحت أضعف. وبعد إلغاء مستشارية البلاط البوهيمية عام ١٧٤٩، أنشئت عام ١٧٦٢ مستشارية بلاط بوهيمية ونمساوية مشتركة. والوظائف الحاكمة المستقلة في بوهيميا ومورافيا التي كانت توجهها إدارة محلية لم تعد تتكون من أصحاب المقامات الرفيعة الذين يؤخذون من الطبقات، لكن من بيروقراطيين معينين.

كانت اللغة التشيكية تفقد مكانتها في المحاكم والإدارة وأيضاً في النظام المدرسي الذي أعيد تنظيمه. وبوجه عام، حققت المدارس البوهيمية معايير أعلى من مثيلاتها في النمسا وهنغاريا؛ ففي الفترة ١٧٧٩-١٧٩١، تضاعف عدد المدارس الابتدائية مرتين وعدد الطلاب ثلاث مرات. وكانت اللغة التشيكية بعدُ لغة التعليم في هذه المدارس، لكن ليس على مستويات أعلى. ففي جامعة براغ، أُدخلت اللغة الألمانية؛ وكانت كرسي اللغة التشيكية موجودة فقط في جامعة فيينا.

وجرى تعزيز عملية الدمج الاقتصادي بالتخلص من كل التعريفات الجمركية الداخلية عام ١٧٧٥، والحاجز الوحيد الذي بقي كان بين هنغاريا وباقي المملكة. وتم تطبيق سياسات الديوانيين بصرامة أكبر في الفترة ١٧٥٠-١٧٧٠، وبعد ذلك بمرونة أكبر. ولم يُحدّد ما إذا كانت التعريفات الجمركية حمانية فقط أم أنها مخططة لتحفيز الإنتاج، ولهذا كانت هناك تضاربات. وساهم حظر استيراد البضائع ذات النوعية الأفضل في نمو الإنتاج المحلي، مع أن المعايير لم تكن دائماً متشابهة. فالتجارة إجمالاً تأثرت عكسياً. ومع ذلك أصبحت بوهيميا اليوم الجزء الأكثر تطوراً في المملكة. فقد تأسست المعامل، وتراكم رأس المال، واكتسبت الإدارة والعمال خبرة، مع أن الألمان في بوهيميا، الذين يشكلون تقريباً ثلث السكان، يمكن أن يكونوا استفادوا أكثر من التشيكيين من هذا التطور.

وإنتاج النسيج، الذي قام في أواخر القرن السابع عشر على نظام الإنتاج المنزلي وتصدير الكتان الخام، دخل اليوم مرحلة ما قبل تصنيعية تميزت عن طريق التركيز في المصانع، مع أن المنتجين المستقلين كانوا بعدُ يشكلون الأكثرية. كان حوالي ٩٥% من عمال الصناعة في بوهيميا يعملون في النسيج، لكن هؤلاء العمال كانوا يمثلون عام ١٧٧٥ فقط ١٠% من

إجمالي عدد السكان. وكان رقم مماثل في انكلترا لا يضم إلا العمال في الصناعة الصوفية. وكانت صناعة الزجاج هي الفرع المهم الآخر من عملية التصنيع. أما التعدين والصناعات المعدنية، فكانت أقل أهمية؛ حيث كانت الصناعات المعدنية واستخراج الفحم في مراحلها الأولية.

حاولت الحكومة مساعدة التنمية الاقتصادية بطريقة غير مباشرة (على سبيل المثال، إلغاء التعريفات والمكوس الجمركية الداخلية)، وإضعاف النقابات وخلق حوافز للمنتجين. ولم تحقق التدخلات الحكومية النجاح المطلوب مع التجار والحرفيين. وكانت على عكس ذلك مع النبلاء، الذين لعبوا غالباً دور المتعهدين؛ وكانت مصانع الصوف في فالدشتاين، هي المصانع الأقدم في البلد. ومع أن القطاع الصناعي البدائي كان في المقدمة، عرفت بوهيميا تقدماً في الزراعة. فقد تم التخلي عن نظام الحقول الثلاثة، وازدادت الإنتاجية. وأصبحت البطاطا هي الإنتاج الغذائي الرئيس في النصف الثاني من القرن. وعند إجراء الإحصاء فيها عام ١٧٩١، كانت بوهيميا، التي تشكل ١٠% من مساحة الملكية الهابسبورجية و ١٤% من عدد سكانها - باستثناء سيليزيا)، تغل ٢٥-٣٠% من الإيراد. ووصل عدد سكان براغ إلى ٧٠.٠٠٠ نسمة.

كان التقدم المادي مناقضاً للبدايات المتواضعة لمنافسة تشيكية ثقافية. فقد أظهر بعض الارستقراطيين اهتماماً باللغة التشيكية، لغة أجدادهم. وقامت جمعية علمية خاصة بتحويل نفسها عام ١٧٩٠ إلى الجمعية الملكية البوهيمية وحظيت بدعم الأوساط الأدبية الألمانية، بما فيها غوته نفسه. وكانت اللغة الألمانية هي اللغة التي نشر فيها جوزيف دوبروفسكي كتابه الرائد تاريخ اللغة والأدب البوهيميين عام ١٧٩٢. وباعتباره واحداً من رواد الانبعاث القومي التشيكي في القرن التاسع عشر، كان دوبروفسكي متشائماً حول مستقبل الأمة التشيكية.

كانت هنغاريا في القرن الثامن عشر تختلف عن بوهيميا في معظم المجالات. ففي المجال الاقتصادي، أثر فقدان سيليزيا في مطلع القرن وتقسيم بولندا في العقود الأخيرة منه بصورة عكسية على التجارة الهنغارية. وعملت التعريفات الجمركية التي أدخلها الهابسبورغيون إلى حد أبعد على تكوين شخصيتها. كما عملت التعريفات الجمركية الخارجية (١٧٥٤ - ١٧٥٥) على الحيلولة بينها وبين أسواق تصديرها الشمالية التقليدية (أسواق الخمر) وأسواقها الجنوبية (أسواق الماشية). وفصلها الحد الجمركي، بما فيها ترانسلفانيا، عن باقي المملكة (ألغي حد المكوس بين البلدين عام ١٧٨٤). ودعم هذا إنتاج السلع الجاهزة، النمساوية والبوهيمية في حين شجع الصوف الهنغاري وبوجه خاص القمح. وقبل منتصف القرن، كانت الأنسجة والمنتجات المعدنية تشكل ٥٦,٥٪ من المستوردات؛ وكانت الماشية والمواد الغذائية تشكل ٨٠٪ من الصادرات. وفي الفترة ١٧٤٨-١٧٨٢، تضاعف تصدير القمح، الذي يُزرع على إقطاعات كبيرة، خمس مرات. وكانت نسبة صادرات الماشية إلى الحبوب متغيرة: ٢ : ١ عام ١٧٦٧، و ١,٦ : ١ عام ١٧٨٥. وترافقت العملية بتحديث الإقطاعات الكبيرة، وتضمن التحديث دورة المحاصيل وأدى إلى زيادة الغلال.

عملت التجارة، بصورة رئيسة، على إثراء الأقطاب، مع أن المدن التي اعتمدت على التجارة النمساوية - البوهيمية استفادت أيضاً. وكان نمو المصانع متواضعاً. فمعامل النسيج (ظهر أول مصنع عام ١٧٢٢)، وورشات السيراميك والجلد، وتعدين الذهب والفضة، وشيء من استخراج الفحم (١٧٥٩ وما بعد)، كلها كانت على نطاق ضيق. فالعمال الصناعيون الهنغاريون كانوا يمثلون أقل من ١٪ من إجمالي عدد السكان، أي ما نسبته عُشر القوة العاملة في بوهيميا. شهدت هذه الفترة بدايات تراكم رأس المال بين التجار اليونانيين، والصربيين، والأرمن، وفيما بعد، وعلى نطاق أوسع،

عند جماعة التجار اليهودية التي توسعت بسرعة. وبتحكمهم بتجارتني الصوف والتبغ، ونفاذهم إلى الإنتاج الزراعي، لعب اليهود دوراً رئيساً في انطلاقة الصناعية المتواضعة. فقبل الإعناق، كانوا عاجزين عن شراء الأرض أو شغل الوظائف، لذلك استثمروا رؤوس أموالهم في التجارة. وهنا كانت نواة البورجوازية: قلة من العائلات على القمة تكتسب مرتبة النبالة.

كان النبلاء الهنغاريون عاجزين عن منع الإصلاحات الفلاحية وتزايد تدخل الدولة، لكن رفضوا بعناد فرض الضرائب عليهم. وأمام رفض المقترحات الحكومية المتكررة، تَكَوَّن لدى فيينا حافز ضعيف لتطوير اقتصاد هنغاري (وإعفاء ضريبي) يوجهه النبلاء. ولكن جوزيف الثاني قرر حمل هنغاريا بصرامة أكبر على الانسجام مع الأراضي الأخرى. فإضافة إلى بعض التغييرات الإدارية التي صممت من أجل إخضاع هنغاريا لفيينا، رسم استبدال الكونتيات بمناطق إدارية يرئسها موظفون معينون، ومن ثم إدخال اللغة الألمانية لغة رسمية في الإدارة، والمحاكم، والتعليم. وبما أن اللغة اللاتينية واللغة الهنغارية (الهنغارية فقط في ترانسلفانيا) كانتا لغتين رسميتين، كان هذا التغيير عنيفاً، وقوبل باستياء كبير. وبدأ أن حركة جوزيف التالية ستكون فرضاً عاماً للضرائب.

أجبرت الحرب الفاشلة ضد تركيا، وانفجار الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، جوزيف على التخلي عن خطته. وفي عام ١٧٩٠، سحب معظم إصلاحاته، باستثناء المراسيم الخاصة بالتسامح والفلاحين. فهل فشل الاستبداد المتطور في هنغاريا؟ وهل كان هناك بديل آخر؟ وكيف يمكن تقييم التعارض بين الحاكم والأمة السياسية؟ رأى بعض المؤرخين أن الملكية كانت حاملة التقدم في حين كان النبلاء يتبعون سياسة رجعية. وشدد آخرون على أن الأمة السياسية مثلت شكلاً رفيعاً للحكومة وكانت الحاملة الحقيقية للمصلحة الوطنية. وقالوا إن فيينا

تسترشد قليلاً ببرنامج التنوير، وكثيراً بالرغبة في استغلال هنغاريا، خصوصاً في الحقل الاقتصادي.

قبل أن نلقي نظرة سريعة على الاتجاهات والبرامج المعاصرة، يجب أن نقول شيئاً حول حركة التنوير في هنغاريا. انتشرت أفكار حركة التنوير في البلد، من جانب نتيجة لسياسة مفروضة من فوق، في حقل التعليم، مثلاً، ومن جانب آخر نتيجة للتعرض للفكر السياسي الفرنسي. فالفلاسفة الفرنسيون كانوا يُقرءون بشره في فيينا، خصوصاً بين الحراس الهنغاريين الذين خلقتهم ماريا تيريزا، وفي الجامعات الألمانية التي يرتادها الهنغاريون. ووفرت الماسونية قناة وشكلاً تنظيمياً لنشر الأفكار الجديدة في هنغاريا. وأسست أول محفل ماسوني لها عام ١٧٦٩ - فرع للمحفل الكبير في وارسو المرتبط بالشرق الكبير. ازداد عدد المحافل بسرعة واكتسبت محافل كرواتيا، التي تأثرت فيما بعد بالكونت يانكو دراشكوفتش، صفة سياسية إلى حد مميز. وأخيراً، انفصلت المحافل الهنغارية والكرواتية. وكان جوزيف الثاني معادياً للمحافل الماسونية، التي رأى فيها تأثيرات خارجية.

في حين لعب الارستقراطيون الذين يتكلمون الفرنسية والألمانية دوراً رئيساً في الإحياء الثقافي، فإن الطبقة العليا البروتستانتية التي استطاعت، بعد مرسوم التسامح، دخول الإدارة والسياسة، أثرت غالباً في عملية الإحياء بروح قومية هنغارية ومعادية للهابسبورجيين. وكانت التغييرات في التعليم، طبعاً، ذات أهمية حاسمة. وحاول البندكتيون في هنغاريا (وبوهيميا) محاكاة كلية نبلاء كونارسكي في بولندا. فتأسست الكلية الاقتصادية Collegium Oeconomicum في ستينيات القرن الثامن عشر. وفي هنغاريا، ضم نظام ريشيو إديوكيشنس Ratio Educationis الذي تشرف عليه الدولة جامعة واحدة (كانت آنذاك قائمة في بودا)، وثلاث أكاديميات ملكية، وحوالي ١٣٠ كلية

ومدرسة ثانوية، بطلاب بلغ عددهم ١٣٠٠٠. وكان التعليم في المستوى الأدنى يجري باللغات المجرية، والألمانية، والسلوفاكية، والروثينية، والكرواتية والرومانية. وكانت الكتب المدرسية وكتب القواعد تُنشر بكل هذه اللغات. وكان يمثل هذا النموذج لحركة تنوير عالمية المربي ماتي بيل الذي وصف نفسه بأنه "سلافي اللغة، هنغاري القومية، ألماني المعرفة". وظهرت المكتبات العامة، ويبدو أنه كان هناك جمهور كبير نسبياً من القراء. وظهرت أول جريدة نصف شهرية في هنغاريا في ثمانينيات القرن الثامن عشر؛ وافتتح أول مسرح هنغاري دائم في ترانسلفانيا بعد بضع سنوات.

أيد أعضاء من طبقة النبلاء وأهل الفكر، المشربون بأفكار حركة التنوير، الجوزيفية بقدر ما تعنى بعلمنة النظامين الإداري والتعليمي، والتسامح الديني وتحسين قدر الفلاحين. ورأت جماعات أكثر راديكالية أن الاستبداد المتصور يقود نحو إلغاء الإقطاع ويعبد الطريق لمجتمع من نمط بورجوازي. وبعد عام ١٧٩٠، تحولوا إلى وحي الثورة الفرنسية. فطور المعتدلون، الذين استأثروا إلى حد بعيد من محاولات جوزيف استبدال النظام الجمهوري الهنغاري بحكومة مركزية تديرها بيروقراطية تتكلم الألمانية، برنامجاً نبلائياً متتوراً يشبه مثيله في بولندا ومستوحى جزئياً منه. وتصدى لقيادة الحركة عدة شخصيات من عالم الأدب، كان منهم جيورجي بيسيبي، الذي لقب بـ "قولتير الهنغاري"، ووسمت تراجيدياه أجيس Agis بداية حركة التنوير واليقظة القومية في الأدب الهنغاري. وأثبت بيسيبي، بوصفه رجلاً حقيقياً في حركة التنوير، أن العالم وطنه والعرق البشري قوميته. ولكن كتب أيضاً أن "كل أمة تصبح معروفة بـ [استعمال] لغتها الخاصة لا باستعمال لغة أخرى أجنبية"،^(١) معلناً القومية

(١) الاقتباس عند جي برني في "التعلق بحبال الهواء: العصر المتصور في هنغاريا"، ريفو

هستوريكل أميركان ٧٦ (٢) (١٩٧١)، ص ٣٣٩.

الحديثة الولادة. وكان فرنك كاجنيتشه، وهو شاعر وسياسي، والممثل الأهم للكلاسيكية الهنغارية، محفزاً للحياة الأدبية الوطنية وملهماً لها. وكان ميخالي فيتيز شوكوناي الشاعر الغنائي الأكثر شهرة، ويمكن اعتبار جريجولي بجفيتشه، الذي مهد الطريق للتفكير الاقتصادي الكلاسيكي في البلد، منظرًا قيادياً للبرنامج الذي استطاع أن ينافس الاستبداد المتطور. كان هذا البرنامج يعارض الاستبداد، واضطهاد الفلاحين، والإعفاء المالي للنبلاء، وكافح للتوفيق بين تحديث البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التقليدية، ومفهوم السلطة العليا المنوط شراكة في الأمة والحاكم. إن هذه الحركة الليبرالية المتطورة، التي تُرجمت إلى خطة عمل سياسية، بلغت ذروتها أثناء أزمة عام ١٧٩٠ التي أثرت في هنغاريا وبوهيميا. وتجب معالجتها بالاشتراك مع الأحداث في بولندا التي سنتحول إليها الآن.

الحرية المتطورة وموتها

بلغت حركة التنوير نقطة ذروتها في الكومونويلث بعد انتخاب ستانيسواف أغسطس (بونياتوفسكي) للعرش البولندي الليتواني عام ١٧٦٤. كان الملك الجديد ينتمي إلى عشيرة الشارتورسكي القوية، المعروفة باسم "فاميليا familia". وكانت هذه العائلة ملتزمة بالدستورية الجمهورية التي تضع السلطة كلها في يد مجلس تشريعي بعد تصليحه، وبذلك تضع نهاية لثنائية الملك المجلس التشريعي. وانتهت الفاميليا إلى الاستنتاج بأن الإصلاحات الداخلية ممكنة فقط بالتعاون مع روسيا، ولكن الامبراطورة كاترين خيبتهم، أولاً باستخدام المكابح، وثانياً بالامتناع عن دعم مرشحهم، وفرض عشيقها السابق، بونياتوفسكي، حاكماً. ولكونه مثلي الجنس، على الرغم من انتمائه إلى عشيرة شارتورسكي، فإنه كان محتقراً من قبل الأقطاب. طور، بوصفه ملكاً، برنامجه الخاص لمبادئ ملكية دستورية. لم يتنافس ستانيسواف

أغسطس فقط مع التشارتورسكيين الذين كان يمتنع من نفوذهم، لكن أيضاً مع الأحزاب، التي كان من أكثرها قوة الجماعة المحافظة الرئيسة "الجمهورية"، المرتبطة بـ "الحرية الذهبية" وتقودها عشيرتا بوتوتسكي و راجيفيو. ووضع "الجمهوريون" ثقتهم بفرنسا وتركيا لمواجهة روسيا.

كان ملك بولندا الأخير مثار جدل لم يتوقف بمرور الزمن. فمنقذوه يعتبرونه أداة لكاترين، ضعيفاً، ولا أخلاقياً، وفاسداً، انتهى إلى خيانة بلده بالاستسلام لشروط روسيا. لكن لم يستطيعوا إنكار أنه كان رجلاً يتمتع بذكاء حاد، ومتقفاً، وبارعاً، وجذاباً، ومتسامحاً، وراعياً عظيماً للفنون والتعليم. ويرى المدافعون عنه أنه كان سياسياً أكثر دهاء مما كان يُظن، ومرناً في التكتيكات وثابتاً في كفاحاته في سبيل الإصلاح. لم يكن قائداً عسكرياً أو دبلوماسياً من الدرجة الأولى. وجاء ضعفه، إلى حد بعيد، من العصر الذي عاش فيه. وهو، إذ واجهته أوضاع يائسة تقريباً، لم يُظهر المناقب التي يحترمها البولنديون بشكل خاص: البطولة إلى حد الموت، والشرف الذي لا تشوبه شائبة.

ووفقاً للسفير البابوي، كان الملك "يتمتع بالموهبة، والمعرفة، والأهم من ذلك الرغبة القوية في إصلاح" الدولة، والمجتمع، والاقتصاد، والارتقاء بالكومونويلث إلى مستوى الدول الأكثر تقدماً بأقصى سرعة ممكنة. ولكن كان يجب إنجاز الإصلاحات عن طريق التسويات وتنفيذها بالتعاون بين الحاكم والأمة السياسية. وكان التعليم بالأفكار الحديثة حاسماً، وأسس ستانيسواف أغسطس مدرسة الفرسان، وهي أول كلية علمانية، لتدريب نخبة البلد. وكان معظم الإصلاحات التي تلت يحظى بمساندته أو بإيحاء منه أو من مساعديه. وقد لعب المسرح الوطني الذي تأسس حديثاً والمطبعة الوطنية دوراً رئيساً في تشكيل وجهة نظر الأوساط القيادية. وتميزت القصائد الهجائية اللاذعة للأسقف أغناطيوس كراسيكي بخاصية تعليمية.

كان ستانيسواف ستاشيتس، وهو مواطن مديني، وهو جو كوونتاي، المؤلجان الكبيران لحركة التنوير البولندية. كان الأول يعتقد بأنه لكي يتم التغلب على تخلف البلد، من الضروري أن يمر بمرحلة ملكية قوية. لكن كوونتاي لم يتفق معه، وصاغ برنامجاً لنظام جمهوري حديث. وعلى عكس المذهب الجمهوري النبيل القائم على أساس الطبقات، كان النظام الجمهوري الجديد يتضمن عناصر سارية المفعول عالمياً: حكومة مقيدة، موافقة المحكومين، حقوقاً مدنية. وكتابات ستاشيتس، بلغت مستويات عليا للخطاب السياسي، وأسهمت إلى حد بارز في تحالف السياسة والتعليم الذي ميز فلسفة التنوير في الكومونويلث.

وكان هناك كتاب، وباحثون، وعلماء، واقتصاديون بارزون، جمعوا غالباً كل الأنواع، بمن فيهم الشعراء أس ترميكي، وأف كاربينسكي، و جي يو نيمنتسيفتش المتعدد المواهب، والمؤرخ النقدي إيه ناروشيفتش. تركزت الحركة الإصلاحية على وارسو، التي ازداد عدد سكانها من ٣٠٠٠٠ إلى ١٢٥٠٠٠ بين ١٧٦٤ و ١٧٩٢، وأصبحت مركزاً حقيقياً، سياسياً، وثقافياً واقتصادياً. وكانت المدن الأخرى قد بدأت تتعافى. فبدت كراكوف لرحالة اسكتلندي كـ "عاصمة كبيرة مهدمة"؛ وكان في فيلنو ٢١٠٠٠ ساكن. ولكن سكان المدن الذين كانوا يشكلون حوالي ١٧% من عدد السكان (بمن فيهم ١٠% من اليهود) كانوا يحاولون إثبات وجودهم. وكان من الطبيعي أن تعتبر الطبقة العليا في الريف تمدن الثقافة وبرنامج الإصلاحات كافرين وأجانبين. وبالفعل، كان الخلاف بين وارسو والريف مذهلاً. ولكن التغيير كان يدور في أذهان الكثيرين.

ظهرت مصارف، ومشاريع مساهمة، ومصانع جديدة. وفي عام ١٧٦٤، افتتحت دار لسك العملة وظهر مكتب عام للبريد. وتم توحيد الأوزان والمقاييس. وكانت رعاية ستانيسواف أغسطس ملحوظة في الفنون، لكنه

أظهر مبادرة في مجالات أخرى: بناء القنوات، واستخراج فحم الأنثراسيت، ومعالجة الأصواف. ولكن محاولة بناء شبكة من المصانع على الأراضي الملكية في ليتوانيا أثبتت فشلها إلى حد بعيد، إنما كان هناك نمو لمصانع الأقطاب القديمة التي أضيفت إليها مصانع جديدة، باستثمار رأسمال مال ملكي وبعده بوجوازي. وفي بولندا الغربية، تطور مركز نسيجي كبير؛ وحل حرفيون وعمال مستأجرون محل الأقتان. وعندما عُرِّلت بولندا عن البلطيق، بعد التقسيم الأول عام ١٧٧٢، ظهرت شركة تجارة البحر الأسود، لتعيد توجيه الصادرات باتجاه الجنوب الشرقي.

وفي الزراعة، ازداد إنتاج الحبوب، وتم إدخال زراعة البطاطا، وتطوير تربية الماشية. وأثار الاعتقاد بأن الأرض هي مصدر كل ثروة، كما بشر الفيزيوقراطيون الفرنسيون، حجاً مضادة: هل التمدن والإنتاج الصناعي سيعملان بالتأكيد على زيادة حجم المبادلات بين المدينة والريف وإثراء الجميع؟ وأدت الحاجة إلى المال إلى انتقال الجهد إلى الإيجارات في المناطق الأكثر تطوراً وعلى الإقطاعات الكبيرة. كان الانتقال ظاهرة محدودة واحتجَّ بأن القناة، في حد ذاتها، لم تكن سبب التخلف الذي نشأ من البناء الاقتصادي العام للبلد. كانت السوق الداخلية بعدُ في مرحلة الطفولة؛ وأضر غياب الحماية بالمصانع الجديدة. وبقي الميزان التجاري عاجزاً، فعلى الرغم من زيادة الصادرات، فإنها لم تصل إلى مستويات القرن السادس عشر. ومع ذلك، وعلى الرغم من ضعف الكومونويلث، فإنه كان يتطور اقتصادياً ولم يكن متخلفاً عن هنغاريا ومورافيا. وازداد عدد السكان تقريباً إلى ١٢ مليون نسمة، وفي حين كانت الكثافة ١٥-١٩/كم^٢، كانت في المقاطعات الأكثر تقدماً كبوزنانيا أو بولندا الجنوبية الشرقية ٣٠ أو حتى ٥٠.

استمر وجود العوامل المعوقة للكومونويلث: انخفاض الإيراد، والضعف العسكري، والمحيط الدولي الذي يعمل فيه. كانت أوروبا حينئذٍ تصطف في

نسقين: المنظومة الشمالية التي تعتمد على الحلف الروسي البروسي، وتحظى بدعم من انكلترا، والسويد، والدانمارك، والمنظومة الجنوبية مع النمسا، والمنظومة الأخرى التي تضم فرنسا، واسبانيا، وبرلين، التي كانت تريد للفوضى أن تستمر في الكومونويلث وتأمل في حيازات أرضية على حسابه. حاولت سان بطرسبورج إبقاء الكومونويلث في حالة تبعية (نصف حماية، ونصف تحالف) لإطلاق يدها في مواجهة تركيا. وهكذا كانت الدبلوماسية البولندية تواجه مهمة صعبة لجعل إصلاحاتها الداخلية مقبولة لدى جيرانها الأقوياء.

وفي الفترة ١٧٦٤-١٧٦٨، اتُّخذت الخطوات الأولى: تقييد الفيتو الحر، وإقامة حاجز جمركي على امتداد الحدود، ومدرسة للفرسان، وأكاديمية طبية. ومنعت المحاكم الإقطاعية من إقرار عقوبات الموت. كانت هذه مقمة؛ وكان ستانيسواف أغسطس يهدف إلى برنامج شامل للإصلاح. فهددت روسيا وبروسيا وارسو بالحرب إذا هي حاولت وطلبت خلاف المساواة السياسية التامة لغير الكاثوليك (المنشقين). وكان استخدام قضية المنشقين حيلة قديمة للتدخل في الشؤون الداخلية البولندية بذريعة الاهتمامات الإنسانية. وكان ستانيسواف أغسطس ميالاً إلى المجازفة بمعارضة الكنيسة والطبقة الأرستقراطية حول مسألة غير الكاثوليك، على أمل أن يحصل على مباركة كاترين لإصلاحات سياسية. فوجد نفسه معزولاً في الوطن (حتى التشارتورسكيين تخلوا عنه) وعاجزاً عن الحصول على أي شيء من سان بطرسبورج، التي كانت تتغلب عليه باتحادين معاديين للمملكة، كاثوليك وبروتستانت - أورثوذكسي. وفي سلسلة من الحركات المعقدة والحركات المضادة - في مرحلة ما، اختطف الروس سيناتورين، وواقعياً أُجبروا المجلس التشريعي على منح حقوق للمنشقين-ضمنت سان بطرسبورج بمهابة انتخاباً حراً، وفيتو حراً، وحق العصيان، واحتكار النبلاء للوظائف والإقطاعات العقارية، وباختصار كل ما يجعل الكومونويلث عاجزاً عن إصلاح نفسه.

والأسوأ أيضاً أن مسألة المنشقين سببت انطلاق اتحاد البار Bar Confederation، الذي ربما كان الأكثر مثاراً للجدل في التاريخ البولندي. كان اتحاد البار، تثيره كراهية الملك، الذي اختطف حلفاؤه في مرحلة ما فترة وجيزة، كاثوليكياً، ووطنياً، ومعادياً للروس بقوة إلى درجة التعصب، ويرتبط عاطفياً بالحرية في نسختها السرماتية المحافظة. وكان يضم في صفوفه عدداً من الأقطاب إضافة إلى الارستقراطيين الأدنى شأنًا-كاجيمييز بولسكي الذي مات فيما بعد في سافانا، جورجيا، كان واحداً من القادة-وحارب الجنود الروس والوحدات الملكية عدة سنوات. سبب اتحاد البار تطورات متفاوتة وتأثر بها، كثورات الفلاحين في أوكرانيا، والمساعدة التي تلقاها من فرنسا، وأخيراً إعلان السلطان الحرب على روسيا. وهكذا ولدت "المسألة الشرقية".

حاول الملك أن يكسب رأسمال من الحرب، لكن دون نجاح. وبما أن الانتصارات الروسية على تركيا والمخاوف من اختلال ميزان القوة أدت إلى توتر بين النمسا وروسيا، اقترحت بروسيا تسوية سلمية على حساب الكومونويلث. وكانت النمسا قد قدمت سابقة بإلحاق منطقة سبيش عام ١٧٦٩ - ١٧٧٠ ؛ واليوم، وبعد تردد من جانب كاترين، تم التوقيع على اتفاقية التقسيم عام ١٧٧٢، التي أوجبت على الكومونويلث العاجز المصادقة عليها. فحصلت روسيا على المناطق الممتدة على طول نهر الدنيبر والمناطق الشمالية؛ وألحقت بروسيا أراضي بوميرانيا البولندية السابقة (لكن دون جدانسك وتورون)؛ واستولت النمسا على المقاطعات الجنوبية التي وسعت إليها اسم غاليسيا. وعلى الرغم من الادعاءات المفصلة والمبررات التاريخية التي قُدمت، كان التقسيم حالة واضحة لانتصار القوة على الحق. وكان إدموند بروك واحداً من المعاصرين القلائل الذين أدانوا العملية بوصفها انتهاكاً خطيراً جداً للنظام الأوروبي.

والآن، تم تعديل السياسة الروسية التي أدت إلى التقسيم الأول. فقد وافقت بطرسبورج على إصلاحات محدودة داخل الكومونويلث المبتور، الذي كان يتعرض الآن لقوة اقتصادية روسية خانقة. جاءت المبادرة من فوق. وقد عبر المؤرخ البولندي عن ذلك بشكل مناسب عندما قال إن الكومونويلث باشر سلسلة من الإجراءات النموذجية لملكية مطلقة دون تغيير شخصية جمهورية النبلاء. فقد أدخل الدستور الجديد لعام ١٧٧٥ نوعاً من مجلس وزراء كبير قسم إلى شعبتين وسمي المجلس الدائم. وكان يتألف من عدد من السيناتورات والمندوبين المنتخبين من قبل المجلس التشريعي، وتتخذ قراراته بأكثرية الأصوات. ومع أنه كان مكروهاً على اعتباره صنيعة روسية-بالفعل كان المقصود أن يكون قناة تستطيع روسيا من خلالها أن تمارس تأثيراً أكثر فعالية - فإنه أدخل نوعاً من النظام إلى المسائل المالية والإدارية. ولو تم أيضاً إصلاح المجلس التشريعي، لاعتبر ذلك تغييراً سياسياً، لكن القوى حالت دون ذلك.

سمح حل المنظمة اليسوعية، عام ١٧٧٣، بتكوين لجنة التعليم القومي، التي تشاطرت مع لجنة الدراسات النمساوية الادعاء في كونها أول وزارة للتعليم في أوروبا. وكانت مسؤولة أمام الملك وتشرف على إعادة بناء النظام التربوي. وأنشئت هرمية للمدارس، توجهها جامعتا كراكوف وفيلنو المعدلتين، مع برنامج محدث ولغة بولندية باعتبارها لغة التعليم. وبقيت المدارس الابتدائية وحدها في يد الأبرشيات وكانت مهملة إلى حد ما.

وفي عام ١٧٧٤، أصبحت الصحافة البولندية أكثر أهمية بوصفها حاملة الإصلاح، وقفز عدد المجلات والصحف إلى أربع عشرة. ويبدو أن الحماسة الجديدة للحياة الثقافية، والذرى التي بلغها الأدب، والمسرح، والتصوير الزيتي، وفن العمارة، وحتى العلوم، بررت استخدام مصطلح "عصر ستانيسواف". ومع ذلك، كانت هناك حدود واضحة لمدى الإصلاحات.

فقد سُمح بإلغاء التعذيب ومحاكمات السحرة، وتكوين مصلحة الشرطة، وتحديث جيش صغير. ولكن عندما قدم المستشار أندريه زامويسكي مشروعاً كبيراً لجمع القوانين وتنظيمها، رفضه المجلس التشريعي المحافظ بمساندة من قوة روسية. وتراءى أن ستانيسواف فقد المبادرة، فاطمأنت بطرسبورج وسحبت قواتها عام ١٧٨٠. ولكن، بعد سنتين، نشر روسو تأملات "ه مع شعار أخذه من خطاب سياسي بولندي: "أفضل حرية خطيرة على عبودية هادئة." فالبولنديون لم يستسلموا.

كانت أفكار روسو حول نظام جمهوري معزز في كومونويلث يتحول إلى فيدرالية جزءاً من تأثيرات حركة التنوير الغربية التي كانت آنذاك تطل بولندا. فكان البولنديون يشيرون إلى التجارب البرلمانية الانكليزية، ويستحضرون الأفكار الأمريكية، خصوصاً إعلان الاستقلال، ويستمعون إلى رسالة الثورة الفرنسية، طوال فترة النقاش حول مستقبل الكومونويلث في المجلس التشريعي الكبير المعروف (١٧٨٨-١٧٩٢). فعلى مدى أربع سنوات كان المحيط الدولي هكذا حيث استطاع البولنديون أن يتفلسفوا بحرية أكبر. فروسيا والنمسا كانتا متورطتين في حرب تركية جديدة. وبروسيا، التي ابتعدت عن كليهما، اقتربت أكثر من انكلترا. حاول ستانيسواف أغسطس في البداية الانضمام إلى روسيا ضد الامبراطورية العثمانية. وعندما رُفض، تحول باتجاه برلين ولندن. فكانت النتيجة حلفاً بولندياً بروسيا عام ١٧٩٠ الذي كانت محاسنه وعيوبه منذ ذلك الحين موضع نقاش من قبل المؤرخين. فمن وجهة نظر وارسو كان الحلف معقولاً، ولكن رفض المجلس التشريعي دفع ثمنه لبروسيا (التنازل عن جدانسك وتورون) جعل أهميته معضلة. وفي تموز، توصلت برلين إلى اتفاق مع فيينا حرم الحلف من مبرر وجوده. وأخيراً، رفضت برلين الإبقاء على تحالفها مع الكومونويلث الذي يمكن أن يصبح قوياً جداً ويهدد أمن بروسيا.

وعلى مدى سنوات أربع، كان البولنديون يتقدمون نحو دستور ٣ مايس. وقد حالت الانقسامات الداخلية والحاجة إلى التغلب على معارضة جماعات النبلاء التقليدية دون تغيير سريع. وكان ضرورياً تفكيك هيكل موجودة كالمجلس الدائم قبل بناء صرح جديد. كانت نقاشات مملة، تتحدر أحياناً إلى مباريات بلاغية في المجلس التشريعي، تترافق بأدب حوارى. كان هناك، بصورة أساسية، انقسام ثلاثي: المحافظون المعاندون (أو "الوطنيون الكذبة")؛ والوطنيون الجمهوريون، والملك. كانت الجماعة الأولى تميل إلى جعل الكومونويلث فيدرالية لوحدة شبه مستقلة (فردوساً للأقطاب)، وبناء الجيش على أساس القوات المجندة من النبلاء، وإضعاف الملكية أو إلغاؤها جملة. وكان الوطنيون الحقيقيون، أو الجمهوريون، الذين تطوروا من نظام جمهوري نحو نظام ملكي دستوري، يدركون أن الجمهورية الفيدرالية الأمريكية يمكن أن تكون مثلاً، ولكن كان تحقيقها صعباً في ظل الظروف البولندية. فالتقت أفكارهم مع أفكار ستانيسواف أغسطس الذي أيد ملكية دستورية، تقريباً وفقاً للنموذج الانكليزي، الذي يتخلص من الثنائية البولندية الليتوانية، ويوسع التنازلات لسكان المدن والفلاحين.

كان سكان المدن، كما ذكرنا سابقاً، يثبتون وجودهم. فبموازاة لجنة المجلس التشريعي المنتخبة التي تعمل على الدستور، كان وفد مفوض من ١٤١ بلدة يضغط من أجل حقوق مدنية وسياسية لسكان المدن. وكانت النتيجة قبول قانون المدن الذي امتد إلى سكان المدن الملكية بحق الحماية ضد الاعتقال التعسفي، وحق تملك الأرض، وبعض التمثيل في المجلس التشريعي، وضمن حكماً بلدياً ذاتياً، وسهولة الوصول إلى مرتبة النبالة. وفيما بعد، مُنح اليهود حق الحماية ضد الاعتقال التعسفي، وتجاوز ستانيسواف أغسطس عدد عمليات التنبيل (عشر عمليات سنوياً) لمن تحولوا من اليهودية إلى المسيحية.

أُرسِلَ الدستور بسرعة بالغة في ٣ مايس ١٧٩١، عندما كان الكثير من المندوبين المعارضين غائبين. وكان الجنود في حالة تأهب، وسكان المدن يعملون كجماعة ضغط، والجماهير المتحمسة في الشوارع، والشعب يشعر بأنه يشهد حدثاً ثورياً. وتم إقراره باسم الأمة. وأكد أن كل سلطة تنشأ من الأمة. ووصف الفلاحين بأنهم "الجزء الأكثر عدداً في الأمة" ووُضعوا تحت حماية الحكومة. وكان الاستقراطيون ممن لا أرض لهم والذين شكلوا في فترة طويلة زبانة الأقطاب محرومين من حق التصويت عندما أُعلن أن مؤهل الملكية أو المال ضروري من أجل حقوق التصويت. وكفل الدستور حرية دينية كاملة.

أصبح الكومونويلث مملكة دستورية تقوم على أساس الفصل بين السلطات، ووراثياً (بعد موت ستانيسواف أغسطس) في عائلة وتين الساكسونية. كان الملك يسمى الوزراء (الذين كانوا مسؤولين أمام المجلس التشريعي)، ويمارس سلطات تنفيذية كاملة بالتعاون مع المستشار. ولم يعد، بحكم حقه الشخصي، واحداً من عناصر السلطة الثلاثة (ملك، ومجلس شيوخ، ومجلس عموم). وفي الواقع، كان مجلس عموم المندوبين، الذي يعتبر حاملاً للإرادة القومية، هو الذي أصبح هيكل السلطة العليا. وشغل مقاعدهم فيه أربع وعشرون مندوباً من المدن الملكية. وتضاءلت أهمية مجلس الشيوخ. وألغي الفيتو الحر. وأخيراً، وسمت ضمانات متبادلة لكلتا الأمتين التطور إلى كومونويلث وحدوي، ضمن فيه البولنديون والليتوانيون مساواة تامة. وكان الذراع الدفاعية للأمة، كما وصف، جيشاً دائماً يتألف من ١٠٠٠٠٠ جندي، تموله ضريبة خاصة، وضريبة مباشرة فرضت على الطبقة الارستقراطية.

لم يتخلَّ الدستور عن مفهوم الطبقات، ولكن بتأكيد أنه الجميع يشكلون الأمة أعطى معنى حديثاً للـ "أمة". لا شك في أن التغييرات كانت ثورية ومن الصعب أن تقبلها الجماهير المحافظة والضيقة الأفق. ولو أنها ترافقت

بإصلاحات اجتماعية اقتصادية واسعة المدى، فلربما كان كامل الصرح قد تعرض للخطر. ولكن المصلحين بدؤوا العمل على دستور اقتصادي يتعامل مع علاقات الملكية، والاستثمارات، وحماية الجهد، و"حق الملكية الأبدي" للأرض من قبل الفلاحين. وكان يجب أن تتخذ الالتزامات نحو العزبة شكل عقود تحت حماية حكومية. كما كان يجب أن يعقب ذلك خطة لإصلاح يهودي واسع.

كان دستور ٣ مايس الذي حظي بمديح رجال من أمثال جورج واشنطن وإدموند بيرك مدعاة لاعتزاز واضعيه. فقد صرح مستشار المجلس (الرئيس) بأنه اقتبس الأفضل والملائم أكثر من حكومتين "جمهوريتين"، الانكليزية والأمريكية، مع أنه اعتمد التقاليد الجمهورية الوطنية. ومنحه كارل ماركس أعلى وسام:

على الرغم من مواطن ضعفه، يلوح الدستور مقابل الخلفية البربرية الروسية - البروسية - النمساوية كأنه العمل الوحيد للحرية التي حققتها أوروبا الشرقية حتى الآن بصورة مستقلة. وانبثق حصراً من الطبقة ذات الامتيازات، من طبقة النبلاء. ولم يعرف تاريخ العالم أبداً مثل هذا السلوك النبيل لطبقة نبيلة.^(١)

قيّم المؤرخون الحديثون الدستور عالياً. ويذكرنا آر آر بالمر بأنه ما من دولة مجاورة استطاع نظام الحكم المطلق المتطور فيها الادعاء بأنه يمتلك هيئة برلمانية منتخبة تمثل هذه السلطات الواسعة، ويمكن مقارنتها بحكم بلدي ذاتي، أو حقوقاً مماثلة لمواطني المدن بحياسة ملكية عقارية. وأثبت المؤرخ الألماني جورج هونش أن المصلحين لم يغفلوا الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية الثورية، كما أكد التدوين التاريخي الألماني والروسي. وكان

(١) الاقتباس عن إيه فاليتسكي في، التنوير وولادة الشعور الحديث بالانتماء القومي (نوتردام، إنديانا، ١٩٨٩)، ص ١٠٨ مع تغييرات لغوية طفيفة.

تحديث الدولة الذي أُنجِزَ بتصويت برلماني لا مرسوم من فوق، إنجازاً استثنائياً في عصر الحكم الاستبدادي المتطور.

من الواضح أن الدستور كان من عمل أقلية متتورة. ولكن الدعاية الناجحة خلال الأشهر الاثني عشر التالية تغلبت على تحفظات الطبقة الارستقراطية كما تشير القرارات الإيجابية للمجالس التشريعية. وكان الأمر مختلفاً مع سان بطرسبورج، وبرلين وجماعة الأقطاب المعاندين. فما أن تحرر جيشها من الحرب التركية، حتى قررت كاترين الثانية التدخل وإرجاع نظام الكفلاء الذين رفضوا الدستور. وقَدَّم الذريعة أولئك الأقطاب الذين اتهموا الملك بخرق الميثاق التعاقدي. واعتبروا أنفسهم، كما قال روستفوروفسكي "أوصياء على مصلحة جمهورية الأقطاب" و "جُنُوداً بالفخر والعقيدة". وبقية أس برانيتسكي، وكي برانتسكي، وأس جيفوسكي، شكلوا اتحاداً في ترغوويكا، ولكن فعلياً في سان بطرسبورج، حيث أعدت كاترين بياناً رسمياً. فأُنكرت وجود نية لتقسيم جديد، وصورت غزو الكومونويلث عام ١٧٩٢ بوصفه عملاً مشروعاً لحساب النظام "الشرعي" الذي كانت روسيا ضامنة له.

قاومت الجيوش البولندية - الليتوانية، وكادت تبلغ نصف قوتها المقررة، دون فرصة لكسب الحرب. ورفضت بروسيا احترام التزاماتها، مدعية أنها تحالفت مع نظام مختلف. وبالفعل، أعلن الوزير البروسي الأول بأن الدستور "ضربة قاضية للملكية البروسية"؛ وكان يخشى من أن بولندا متجددة يمكن أن تطالب بالأرض التي خسرتها في التقسيم الأول. تراجعت القوات البولندية الليتوانية، مع أنها انتصرت في بعض الاشتباكات التي تميز فيها ابن أخ الملك، الأمير جوزيف بونياوفسكي، وبطل الحرب الثورية الأمريكية تاديوش كوشتشوسكو. رأى الملك ستانيسواف أغسطس أن الوضع ميؤوس منه، فقرر الانضمام، ومعظم وزرائه، إلى اتحاد ترغوويكا. وهكذا تحطم إنجاز ٣ مايس الكبير.

وجدت الأحداث المثيرة في بولندا نظيراً لها في مملكة الهابسبورجيين، وإن يكن على نطاق أضيق. فقد أعقب موت جوزيف الثاني عام ١٧٩٢ رد فعل ضد الحكم المطلق المنتور. وانتهز المجلس التشريعي في بوهيميا ما تراءى أنها الفرصة الأولى منذ الجبل الأبيض للمطالبة بعودة بعض الحقوق السابقة. وزُعم أن قانون الأرض قام على أساس عقد اجتماعي (هذا تأثير روسو) ولا يمكن تغييره بصورة اعتباطية. ولهذا السبب كان يجب تتويج الملك وإقرار العلاقة الدستورية بينه وبين الأمة. كان الحاكم الجديد ليوبولد الثاني متعاطفاً مع بعض المطالب البوهيمية: إنهاء الألمنة الرسمية، وإنشاء مصرف قومي في براغ، وتشجيع الإحياء الثقافي. ولكن الملك لم يشأ إصدار قانون جديد للأرض من شأنه أن يعيد جزءاً كبيراً من هياكل الفترة ما قبل المركزة. ومع ذلك، منح المجلس التشريعي حق تقديم الشكاوى للملك، وأقر بواسطة مرسوم التتويج، عام ١٧٩١، وحدة أراضي تاج القديس وننزل.

كانت هنغاريا في وضع أقوى بكثير من بوهيميا، وتمكنت أرستقراطيتها من صياغة مطالب أكثر قوة. فتضمنت دعوة المجلس التشريعي (لم يكن يدعى منذ ١٧٦٥)، وانتخب البلاطين، وإرجاع الحكم الذاتي للبلد، ونقل المستشارية إلى هنغاريا، والإشراف على الأراضي الملكية، وجيش هنغاري، وتجارة حرة. وأضافت طبقة قادة الفكر الناشئة التي كانت تؤيد الجوزيفينية مطالب بإلغاء القنانة، وعلمنة الأراضي الكهنوتية، وتطوير المصانع. وبما أن جوزيف الثاني لم يُتَوَّج أبداً، طالبت الارستقراطية بحق انتخاب حاكم جديد وإدخال دستور يحد من سلطاته ووضع الضرائب والجيش تحت سلطة المجلس التشريعي. وكان الهنغاريون يتابعون التطورات في بولندا ووافقوا على تبني دستور ٣ مايس. ولكن ركزوا بعض آمالهم على مساعدة بروسية وربما تركية ضد الهابسبورجيين.

ظهر إلى الوجود نوع من حرس وطني، مدعوماً بحماسة من الارستقراطيين الذين لا يمتلكون أرضاً. وكان الزي القومي الهنغاري ومقاومة اللغة والعادات الألمانية مظهرين خارجيين للوطنية الهنغارية. وروجت الطبقة النبيلة المتنورة النشاطات الأدبية الهنغارية، وكانت تتحدث عموماً عن استقلال قومي ذاتي تحت سلطة الهابسبورجيين. وكانت أيضاً تؤيد تحسين وضع سكان المدن والفلاحين، إلى درجة إعطائهم حق التمثيل السياسي. وبوجه عام، كانت الحركة الإصلاحية حركة الطبقة العليا يدعمها بعض الارستقراطيين. كانت البورجوازية الضعيفة قليلة بشكل واضح؛ وكان الفلاحون سلبيين، بصرف النظر عن ظلاماتهم المعلنة حول السخرة وقسوة مالكي الأرض. أما البيان المجهول (المرسوم)، الذي يُزعم أن ليوبولد الثاني وضعه، وهاجم فيه أسس النظام الإقطاعي بعبارات ثورية، فكان استثناء.

استغل ليوبولد بذكاء المخاوف من ثورة اجتماعية كامنة، وكان أيضاً يبيدي اهتماماً بمطالب الصربيين، والسلوفاكيين، والرومانيين. ففي عام ١٧٩١، قُدِّم التماس يطالب بحقوق متساوية للرومانيين مع الأمم الثلاث في ترانسلفانيا، أو على الأقل بتمثيل قومي. حتى السكسونيون الترانسلفانيون الذين يتشاطرون مع الهنغاريين قضية معارضة الجوزيفينية، خافوا من هيمنة مفرطة للهنغاريين. وعلى العكس، كان البولنديون في غاليسيا يتطلعون إلى استغلال الاهتياج بصياغة مطالب لاستقلال المقاطعة في ظل ميثاق يوبولدينا.

كان نجاح الإصلاحات يتوقف، إلى حد بعيد، على الحرب النمساوية البروسية التي كانت متوقعة. ولكن، بدلاً من ذلك، تدخل في عام ١٧٩٠ الاتفاق الذي ذكرناه سابقاً بين فيينا وبرلين وأحبط أية حسابات معادية للهابسبورجيين. وتحول الهنغاريون إلى تسوية. فاعترف ليوبولد بإصرار المجلس التشريعي على أن هنغاريا بلد حر ومستقل، وأن يُحكم بموجب دستور، ولكن منع محاولات

تحويل العلاقة الهابسبورجية الهنغارية بطريقة تطالب بها دولة النبلاء. وبما أن الثورة الفرنسية اكتسبت زخماً، فإن الطبقة النبيلة الهنغارية اقتربت أكثر من الملكية. وعملت مؤامرة أغناطيوس مرتينوفتش اليعقوبية الصغيرة، عام ١٧٩٥، فقط على زيادة الهستيريا الثورية المضادة في البلد.

كان الصعود المماثل، وإن يكن غير متناسق، لحرية متتورة في بولندا والأراضي الهابسبورجية ظاهرة عابرة، مع أنها شكلت جزءاً من "ثورة ديموقراطية" أوروبية أوسع. فكان حكم اتحاد ترغوويكا حلقة قصيرة ومخجلة، انتهت بالتقسيم الثاني عام ١٧٩٣. وأحجمت النمسا عن المشاركة فيه بسبب تورطها في حرب ضد فرنسا الثورية. وبقدر ما يكون الغرب معنياً، فإنه، يمكن، في الواقع، اعتبار بولندا بلداً يقع على القمر.^(١)

إن البقية المبتورة من الكومونويلث لم تستطع البقاء، وأثارت التحضيرات لموتها عصياناً مسلحاً ضد روسيا عام ١٧٩٤، قاده كوشتشوشكو. واتخذ لقب رئيس وتجاهل الملك العاجز وعزله. ولكن جماهير وارسو تحولت إلى ثورية وشنقت عدداً من أصحاب المقامات الرفيعة من اتحاد ترغوويكا. وبالفعل، كانت هناك آثار لليعقوبية ورعب في عصيان كوشتشوشكو، ما كان هذا ليوافق عليهما، مع أنه هو نفسه كان "ثورياً لطيفاً"، لكنه ديموقراطي حازم. وكانت مساهمته بيان پولاني، الذي وعد فيه بالحرية الشخصية للأقنان وتحريرهم من السخرة إذا انضموا إليه. فانضم إليه الكثيرون، من أمثال المحارب المتحمس بارتوش غوفاتسكي. وأظهرت مشاركة الحرفيين، من أمثال الحذاء كيلينسكي الذي ارتقى إلى مرتبة جنرال، أو اليهود الذين نظمهم بيريك يوسيويتش في وحدة مقاتلة، قاعدة واسعة للعصيان. ومع ذلك، كانت فرصها العسكرية في

(١) إدموند بيرك، الاقتباس عند آر أتش لورد، التقسيم الثاني لبولندا: دراسة في التاريخ الديبولماسي (كمبريدج، ماساشوستس، ١٩١٥)، ص ٤٤٥.

الواقع صفراً، خصوصاً عندما انضم الجنود البروسيون إلى الروس. وأثبتت الآمال التي عقدت على تدخل فرنسا الثورية، التي رحبت بحرارة بالعصيان في بولندا، أنها دون أساس. وبعد عدة أشهر من الكفاح الذي عبّئ له عدد من الجنود أكثر من أي وقت مضى، جُرح كوشتشوشكو وسُجن. واجتاح جيش سوفوروف الروسي براغا ضاحية وارسو وقتل قاطنيها.

وفي عام ١٧٩٥، مسح التقسيم الثالث والأخير بقايا بولندا من الخارطة. وفي المجموع، حصلت بروسيا على ٢٠% من الأرض و٢٣% من السكان؛ وبلغت الأرقام بالنسبة للنمسا ١٨ و٣٢%؛ وروسيا ٦٢ و٤٥%. واتفق الملوك المتقاسمون على طمس اسم بولندا بالذات إلى الأبد.

حدث أول تقسيم بسبب ضعف الكومونويلث. ووقع التقسيم الثاني والثالث عندما كان يصلح نفسه ويكتسب قوة. فقوى التقسيم هذه لا تتسامح. وأثرت هذه التقسيمات، إلى حد خطير في توازن القوة في أوروبا. وعلى خرائب بولندا، حققت بروسيا وألمانيا التي حكمت البروسيين فيما بعد هيمنة على القارة. وانجذبت روسيا إلى أوروبا إلى حد أبعد وأصبح لها آنذاك حدوداً مشتركة مع الملكية الهابسبورجية. ومن المؤكد أن اختفاء الكومونويلث كان نعمة ونقمة بالنسبة للهابسبورجيين. فزوال بولندا القديمة عرف نشوء "المسألة البولندية"، بكل النتائج التي حملتها إلى العلاقات الدولية في أوروبا. ومع أن التقسيمات شكلت صدمة للنظام الأوروبي ومثلت أزمة النظام القديم، فإن ظهور بولندا من جديد على الخريطة السياسية لأوروبا سيحتاج إلى صدمة أخرى (الحرب العالمية الأولى).

شكلت التقسيمات مجتمع الكومونويلث على مدى القرنين القادمين، لكونها أوقفت تطوره وأعادت عقارب الساعة إلى الوراء. ولم يتأثر البولنديون وحدهم، بل تأثرت كل قوميات الكومونويلث. والمسألة البولندية التي عملت

على تمتين التحالف بين الدول التي شاركت في التقسيم، أثرت أيضاً في تطورها الداخلي وموقفها الدولي.

ودار نقاش طويل بين المؤرخين البولنديين والأجانب حول ما إذا كان الكومونويلث قد سقط بسبب انحلاله الداخلي أم لأن جيرانه قرروا تمزيقه. ولا يجد المرء جواباً واحداً، لأن عناصر مختلفة دخلت إلى الصورة. فالكومونويلث الذي فشل في حل مشكلاته الداخلية في القرن السابع عشر (أوكرانيا أفضل مثال)، توقف تدريجياً عن كونه عامل قوة واستقرار في المنطقة. وكان عليه إما أن يصلح نفسه أو أن يسقط ضحية مبدأ التقسيم الذي مورس بعدئذٍ. فحاول الإصلاح وأثبت أن نظامه الدستوري قابل للإصلاح. ولكن المجموعة الدولية أبدت فقط تعاطفها. وبعد عقد أو عقدين، كان يمكن لبولندا أن تجد مكاناً لها في أوروبا النابليونية، لكن ما إذا كان هذا يمكن أن يحقق فائدة للبلد فمسألة أخرى.

هل سقطت بولندا لأنها تجنبّت أو تجاوزت طور نظام الحكم المطلق في تاريخها؟ وجهة النظر هذه معقولة ولكن غير مقنعة تماماً. فنظام الحكم المطلق لم يحلّ دون تفكك اسبانيا، في حين بقيت أنظمة أخرى "جمهورية". وبصرف النظر عن أخطاء النظام الجمهوري البولندي، فقد أثبت أنه ذو فائدة كبيرة لأمة مجزأة. فلم تحمل "الأمة النبيلة"، وحدها هويتها وقيمها البولندية إلى "أمة لا دولة لها" حديثة النشوء، ولكن التقليد الجمهوري غذى نوعاً من مجتمع مدني يمكن أن يعيش ويتطور على الرغم من سيطرة دولة أجنبية عليه. وهذا أثبت حيوية عملية البقاء على مدى أكثر من مئة وعشرين سنة من الأسر.

كان زوال آخر دولة مستقلة من أوروبا الوسطى الشرقية، وتصور أن قدر بوهيميا وهنغاريا محكوم في إطار الملكية الهابسبورجية، هما المسألتان العالقتان عند نهاية القرن الثامن عشر.

عصر القومية الليبرالية

الأمة والقومية: الحالة البولندية

هناك قوتان حددتا مجرى القرن التاسع عشر، هما الثورة الفرنسية والثورة الصناعية. فالثورة الفرنسية أثرت، بصورة رئيسة، في الحقل السياسي والأيديولوجي، مع أن مضامينها الاجتماعية والاقتصادية كانت عميقة. وكانت الثانية مجموعة من التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي أدت إلى تحول ثوري للاقتصاد والمجتمع، أكثر منها ضروب تقدم تكنولوجية مفاجئة. فتبدلت أوروبا، وتوسعت، ونمت. وتضاعف عدد سكانها في انفجار ديموغرافي حقيقي.

وفي العقود الستة الأولى من القرن، كانت الأراضي التشيكية وحدها في أوروبا الوسطى الشرقية، قد اجتازت الثورة الصناعية. ولهذا السبب، واحتراماً للوضوح أيضاً، سنشدد في هذا الفصل على التطورات الأيديولوجية والسياسية، مع أنه سيتضمن أحداثاً كتحريض الفلاحين واليهود. وفي عالم الثقافة، سنشدد على الرومانتيكية، التي مثلت طريقة جديدة لإدراك التجربة الإنسانية. فقد شددت، بتحولها من فلسفة التنوير العقلانية والعالمية، على المشاعر، والعواطف، وفي حالة الأمة والمجتمع، حررت الجذور المحلية واحتكمت إلى الماضي القروسطي.

تبنّت الشعوب في أوروبا الوسطى الشرقية الرومانتيكية بعمق إضافة إلى المفاهيم الأساسية للثورة الفرنسية، ولونتها بوجهة نظرها وتقليدها المحليين، وأوضاعها القائمة. وكما لاحظ إيه فاليتسكي، لا يمكن أن تكون الرومانتيكية، في حالة بولندا، ليبرالية بورجوازية (من وجهة نظر التصنيف الطبقي الاجتماعي) ولا محافظة في أمة دون دولة. وفيما يتعلق بشعارات الثورة الفرنسية، فإن اجتماع الكونغرس السلافي عام ١٨٤٨ في براغ توجه ببيانه إلى شعوب أوروبا "باسم الحرية، والمساواة والإخاء لكل الأمم".^(١) وأصبحت الشعارات الثلاثة رموزاً للحركات التي انبثقت من الثورة: ليبرالية، وراديكالية ديموقراطية، وقومية.

هنا، سنستخدم مصطلح الليبرالية، بدرجة أقل، بمعنى تسامح، وسعة أفق، ونزعات إنسانية، وبدرجة أكبر، باعتبارها أيديولوجيا سياسية. وبإدراكها على هذا النحو، قامت الليبرالية على أساس مفهوم الحرية، الفردية والاجتماعية. وعارضت المحافظة، وفيما بعد، عارضت الراديكالية والاشتراكية. وكافحت في سبيل حكومة برلمانية تخضع لدستور، ومثلت مدى واسعاً من الاتجاهات نحو الثورة. ومع أنها ارتبطت بقوة بالعقائد الاقتصادية لسياسة عدم التدخل، والتجارة الحرة، والتوافق الطبيعي للمصالح، فإنها لم تبق أسيرة لها.

كانت الليبرالية، على نطاق واسع، مذهب البورجوازية الغربية التي دمغت تدريجياً مجتمع القرن التاسع عشر بوجهة نظرها وقيمتها. وكانت عملية "البرجزة" هذه بطيئة إلى حد مؤلم في البيئة الملكية الأرستقراطية في روسيا، وبروسيا، والنمسا. ونجحت في المجتمع التشيكي، الذي كان محروماً من طبقته النبيلة الوطنية؛ وكانت النتائج ضئيلة في الأراضي الهنغارية والبولندية بسبب مزاج طبقة النبلاء. وسنعود إلى هذه المسألة في الفصل التالي، فيما يخص الثورة الصناعية. وهكذا، تأثرت الليبرالية في أوروبا الوسطى

(١) دجي ماكورك، "إنجازات الكونغرس السلافوني"، المجلة السلافونية ٢٦ (١٩٤٧)، ص ٣٣٠.

الشرقية، إلى حد بعيد، بالأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية. ومع أن شعارات بولندية مثل "من أجل حريتكم وحريتنا" كانت راسخة في الوجدان البولندي، وكانت الليبرالية مذهباً سائداً في هنغاريا أثناء ربيع الأمم، فإن الأيديولوجية الليبرالية أبدت صفات مميزة إلى حد ما في هذا الجزء من أوروبا.

ومصطلح "القومية nationalism" أيضاً يحتاج إلى شيء من التوضيح. فالاستخدام المتغير تقريباً لكلمات مثل أمة nation ودولة state يحجب الاختلاف الأساسي بين الاثنين. فالدولة، طبعاً، هي النظام السياسي، والأمة هي جمهور الشعب. ولهذا، من غير المنطقي، كما يذكرنا المؤرخ البريطاني هوف سبتون - واطسن، التحدث عن "قومية" (1) Nationalization، ولكن، لسوء الحظ، ليس هناك مرادف للكلمة الفرنسية دولانية étatisme. (2) القومية في اللغة الانكليزية تشير غالباً إلى حب المرء لبلده، أي اندماج الوطنية مع الوعي القومي. ولكن القومية كانت في القرنين الماضيين أيديولوجيا، وإذا توخينا الدقة، اتخذت شكلين: قومية ليبرالية بلغت أوجها في ربيع الأمم، وقومية تامة نهضت على بقايا اليوطوبيا الليبرالية. كانت الأولى مذهباً مفتوحاً، تدر، على العموم، من الثورة الفرنسية. والثانية، اعتبرت الأمة، التي فهمتها بمصطلحات محددة، معياراً أعلى. وترافقت غالباً بكَراهية الأمم الأخرى.

قاربت الثقافة الحديثة ظاهرة الانتماء القومي على امتداد خطوط مختلفة. فهانس كُون ومعظم المؤرخين الذين جاؤوا بعده، عدّوا الأمة الحديثة ناتجاً لوعي قومي، أي ظاهرة روحية. وكانت الأمة، في نظر الماركسيين، ناتج علاقات اقتصادية، وشدّوا على وجود السوق القومية وعلى البورجوازية بعدّهما عاملين محدّدين. وعرّف المؤرخ التشيكوسلوفاكي ميروسلاف روتش

(1) عملية الصبغ بصبغة قومية - المترجم.

(2) نسبة إلى دولة - المترجم

الأمة، بالدرجة الأولى، بوصفها "مكوّن واقع اجتماعي أصله تاريخي". وشدد على العلاقات الاجتماعية، التي ضمّنها الوعي القومي. وافترض كارل دوتش أن هناك علاقة بين استيقاظ الانتماء القومي ونظام الاتصالات. وكانت القومية، في نظر دجي برولي، "استجابة خاصة للتمييز، غير المألوف للعالم الحديث، بين الدولة والمجتمع"^(١).

إذا تحولت جماعة من الناس أو مجتمع إلى أمة تحت تأثير الأفكار، فإن الأوضاع القائمة يمكن أن تسهل أو تعوق هذا التطور. وبالمثل، فإن التحول من أمة سياسية (أو جغرافية، أو لغوية، أو قانونية) إلى أمة حديثة يعتمد على عوامل مختلفة، يمكن أن نذكر اثنين منها: زيادة التحرك الاجتماعي، والتعليم العام والموحد. فالقنانة كانت في النصف الأول من القرن في أوروبا الوسطى الشرقية عقبة رئيسة في سبيل التحرك الاجتماعي. وفيما يخص التعليم، علينا أن نتذكر أنه في عام ١٨٤٠، كان في انكلترا وفرنسا ٤٠ و ٥٠٪ من السكان، على التوالي، لا يعرفون القراءة والكتابة.

عرّف الموسوعيان ديدرو ودالمبير الأمة بوصفها عدداً كبيراً من الناس يعيشون في منطقة معينة وضمن حدود معينة ويدينون بالولاء للحكومة نفسها. وهكذا اعتنقت الثورة الفرنسية تعريفاً سياسياً بصورة أساسية، وعدّت القومية إرادة شعبية انتظمت في دولة. وكان التشديد الذي بدأ يظهر على وحدة اللغة، بصورة أساسية، نفعي الطابع. وهذا كان سبب مسعى الألمنة في عهد جوزيف الثاني وسبب تشجيع اللغة الفرنسية أثناء الثورة. وفي حالة التشجيع، برّر المسعى بلغة ملونة أيديولوجياً. وقيل إنه "عند شعب حر يجب أن تكون اللغة واحدة وهي نفسها لغة الجميع". فشجبت اللغة البريتانية^(٢) باعتبارها لغة

(١) دجي برولي، القومية والدولة (لندن، ١٩٨٢)، ص ٣٧٤.

(٢) سبة إلى مقاطعة بريتاني في شمال غرب فرنسا - المترجم.

الفيدرالية والخرافة، واللغة الألمانية لأنها لغة الهجرة ومعاداة الجمهورية، واللغة الإيطالية لأنها ثورية مضادة، والباسكية لأنها تجسد التعصب. واحتج المتحدث بشدة على هذه "الطنانات البربرية" و "المصطلحات المبتذلة".^(١)

اكتسب مفهوم الانتماء القومي معنى مختلفاً جداً عندما عبر عنه يوهان جُتفَرْد هِرْدَر بعبارات روحية وثقافية، حيث كتب إن كل شعب يستطيع الخروج من حالة البربرية ويصبح أمة فقط من خلال ثقافة اللغة الوطنية. ودخل إلى هذه العملية ثلاثة عوامل: وعي الوحدة اللغوية والإثنية، ووعي تاريخي، ووعي الرسالة التاريخية. وكما هي الحرية أساسية عند الفرد، كذلك هي تماماً بالنسبة إلى الجماعة الاجتماعية. والأمم، في الواقع، كانت أفراداً على نطاق أوسع، ينظرون، في آن معاً، إلى أعدادهم وإلى الإنسانية. وكان هِرْدَر يعتقد بأنه يمكن خدمة الجنس البشري على أفضل وجه عن طريق الأمم، التي اعتبرها مازيني "وسائل سخرها الله لسعادة الجنس البشري". وكما عبر عنها قرار أخوية أوروبا الفتاة عام ١٨٣٤: "لكل شعب مهمته الخاصة التي ستتعاون لجهة إنجاز الرسالة العامة للإنسانية. القومية مقدسة".^(٢)

وهكذا، كانت القومية في مطلع القرن التاسع عشر بالتعريف ليبرالية تقريباً. وبالفعل، كان هناك تناقض كامن بين العنصر التعاقدية في الليبرالية (مفهوم الحل الوسط) والمفهوم العضوي للقومية (كونه ولد في أمة)، ولكن في البداية كان مختلفاً قليلاً. وكما قال مؤرخ هنغاري: "الحرية بحروف كبيرة نجدها غالباً في شعر أوروبا الشرقية، وفي المصطلحات العامة كانت دائماً تعني حرية الأمة".^(٣)

(١) الاقتباس عند أتش كُون في تمهيد للدول القومية: التجربة الفرنسية والألمانية ١٧٨٩ -

١٨١٥ (برنستون، نيوجرسي، ١٩٦٧)، الصفحتان ٩١ و ٩٢.

(٢) الاقتباس عند إي جي هوبسبوم، عصر الثورة ١٧٨٩-١٨٤٨ (لندن، ١٩٦٢)، ص ١٦٣.

(٣) إي نيدرهاوزر، نشوء القومية في أوروبا الشرقية (بودابست ١٩٨٢)، ص ٦١.

كان عدد من المؤرخين، الذين تأثروا بتفسيرات كُون، يميلون إلى التمييز بين النمط الغربي للقومية (في انكلترا وفرنسا) الذي يفهم الأمة بلغة سياسية - جماعة موحدة تحت سلطة الدولة - والنموذج الشرقي (الذي يحمل بصمة الرومانتيكية الألمانية)، الذي يرى أن "الأمة" شكلتها اللغة، والثقافة، والتقليد، ووجهة نظر راسخة في الماضي. ويعبرون عن رأيهم كما ذكرنا سابقاً في المقدمة، بأن الدولة في الغرب هي التي خلقت الأمة؛ في حين أن الأمة في الشرق هي التي خلقت الدولة. وفي الغرب، كانت القومية، بشكل غالب، ظاهرة سلبية، قامت على تجانس إثني - قومي نسبي تحقق قبل القرن التاسع عشر، والذي يتطابق مع الوقائع المتغيرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكافحت في سبيل مجتمع مفتوح وتعددي. كانت القومية الشرقية غالباً احتجاجاً ضد الدولة (عادة دولة أجنبية). وبينما هي تتغذى على الأساطير التاريخية وتحفرها الآمال في المستقبل، تطورت في خضم تنوع إثني قبل أن يحدث تحول اجتماعي اقتصادي. وكانت تهدف إلى مجتمع أحادي استبدادي السمات.

لا يمكن قبول التعميمات السابقة دون نقد، على الرغم مما تتضمنه من حقيقة. فتشديد الفرنسيين، في القرن السادس عشر، على نسبهم العالي، أو الهولنديين على ماضيهم الباتافي، أشار إلى أن الجذور التاريخية، سواء كانت حقيقية أو خرافية، لعبت دوراً في تكوين قومية النمط الغربي. ولكن الأكثر أهمية، هو أن نموذج التنوير الغربي كان، كما نعرف، فعالاً أيضاً في أوروبا الشرقية الوسطى (بولندا وهنغاريا في أواخر القرن الثامن عشر) واستبدل فقط جزئياً بمفهوم شرقي (رومانتيكي ألماني). وهكذا يكون النموذج الشرقي صحيحاً، بصورة أساسية، بالنسبة إلى "الأمم اللاتاريخية" (سنعود إلى هذا التعبير فيما بعد): التشيكية، والسلوفاكية، والليتوانية، والرومانية، والأوكرانية.

واحتمل الكرواتيون موقعاً وسطاً. ويمكن تطبيق مفهوم اليقظة أو الانبعاث القومي فقط، بدرجة محدودة، على البولنديين والهنغاريين. وهناك اختلاف إضافي بين هذين الشعبين.

ولنبدأ بالبولنديين. وسمت عمليات أواخر القرن الثامن التي بلغت أوجها في دستور ٣ مايس، بدايات تحول الأمة السياسية النبيلة القديمة إلى أمة سياسية ذات ملكيات. وتوافق هذا مع التقسيم في فرنسا بين مواطنين فعالين وباقي الأمة، ودل أيضاً على تطور من مجتمع قائم على الملكيات إلى مجتمع قائم على الطبقات.

كانت الأمة، عند ستاشيتس و كونتاي، سلطة عليا جماعية، لكن الطبقة الارستقراطية تشكل فقط جزءاً منها. فكيف أمكن تشكيل الأمة لكي تضم كل السكان؟ لا اللغة ولا الدين اعتبرا معياراً للانتماء القومي للدولة؛ فالكومونويلث كان متعدد اللغات وربما كان الكاثوليك غير الرومانيين يشكلون حوالي ٥ ملايين من ١٢ مليوناً من المقيمين. ولهذا السبب، كان المعيار فقط ثقافياً-سياسياً، راسخاً في التقليد الوطني ومتوافقاً مع أفكار فلسفة التنوير. وكما كتب كونتاي عام ١٨٠٩: "لن يكون أحد من الآن فصاعداً روثينياً، أو ليتوانياً، أو فولينياً، أو كييفياً، وهلمجراً، ولكن الجميع سيكونون بولنديين".^١ ويجد المرء تصريحات مماثلة في كل مكان من الشطر المبكر من القرن.

لم يظهر أي تمييز واضح بين الأمة والدولة في زمن دستور ٣ مايس. وأشار بعض القادة إلى وجود أمة إيطالية، لا دولة إيطالية، ولكن المصطلحات الفنية، بوجه عام، كانت غائمة. حتى مصطلحات مثل دولة state وطبقة Estate كانت مختلطة (مصادفة، هناك كلمة واحدة لكليهما باللغة الفرنسية)، وفي اللغة

(١) الاقتباس عند إيه فاليتسكي، التنوير وولادة الانتماء القومي الحديث (نوتردام، إنديانا، ١٩٨٩)، ص ٨٧.

البولندية كانت الولايات المتحدة United Ststes تسمى United Estates. عملت التقسيمات على وقف عملية بناء الأمة، ووفقاً للورد أكتون، أيقظت نظرية القومية في أوروبا. فكان على البولنديين أن يواجهوا مسألة ما إذا كان يمكن أن توجد أمة دون دولة، وعند أول الرغبات تم تقسيمها. حتى نشيد زحف الفيلق البولندي في إيطاليا - أصبح فيما بعد نشيداً قومياً- كان يتضمن كلمات تستجيب لتفسيرات مختلفة. فعندما يقول إن بولندا لن تفنى "ما دمتنا على قيد الحياة"، فإنه يشير، كما يبدو، إلى تعريف أمة بأعضائها الأحياء. ولكن السطر التالي "سنعبر الفستولا ... وسنكون بولنديين" يشير، كما يبدو، إلى مطابقة الأمة والأرض. والكراس هل يستطيع البولنديون استعادة استقلالهم؟ الذي كتب عام ١٨٠٠ بوحى من كوشتشوشكو، تحدث عن ١٦ مليون بولندي، يفهمون بذلك التعبير جميع القاطنين في الكومونويلث المجزأ.

أصبح مفهوم الأمة والقومية منقحاً بعد الحروب النابليونية، التي وسمت، وفقاً لتعبير عالم الاجتماع البولندي دجي شاتسكي، تحولاً من المفهوم التنويري لوطن الأجداد إلى الفكرة الرومانتيكية للأمة. واكتملت هذه العملية إلى حد بعيد بين ١٨١٥ و ١٨٣١، على الرغم من بقاء بعض الالتباسات. فصوّرت أمة ما بأنها جماعة تشكلت تاريخياً، أو رابطة من الناس في الزمان والمكان، أو بأنها مثال أخلاقي، وهذا مهم بوجه خاص. والأمة، بهذا المعنى الأخير، وفقاً للمفكر السياسي ماورتيسي موخناتسكي، هي حاملة القيم التي كانت موجودة بصورة مستقلة، مع أنها كانت تتطابق مع الحقائق الواقعية لوجود قومي. ولهذا السبب كان تدمير أمة خسارة للجميع. وفي عرض مسرحي عام ١٨٣١، يمكن عدّه تلخيصاً لآراء موجودة حول القومية البولندية، أطلق كاجيميجز بروجنسكي على الأمة تسمية "فكرة فطرية"، اندمج أعضاؤها في واحد، يكافحون في سبيل الإدراك.

يرى الرومانتيكيون، بوجه عام، أن الأمة أدركت نفسها من خلال التاريخ. وشدد على هذا أبو التدوين التاريخي البولندي الحديث، يواخيم ليليفيل. ولعبت أسطورة السلافيين القدامى - زراعيين، ومسالمين، ومحبي حرية، ويخضعون لقوة خارجية همجية، لكن يساعدون بواسطة القربان على نهضة الإنسانية - دوراً مهماً في الكتابات المعاصرة. يمكن أن يفكر المرء هنا بـ فرانتيشيك بالاتسكي في الأراضي التشيكية، أو في شكل مختلف إلى حد ما، للنظريات المسيحية البولندية بعد عام ١٨٣١.

تكمّن رسالة الأمة البولندية، وفقاً لـ بروجينسكي، في رعاية شجرة الحرية والإخاء، وتطوير شخصيتها، وتمثيل السلافيين. وبالفعل، تميز محبو السلافية، الليبراليون المحافظون والديموقراطيون الراديكاليون، على حد سواء، بالإيمان برسالة نشر الحضارة وأفكار مؤيدي مذهب الحرية بين السلافيين.

أظهر تشديد البولنديين على اللغة والأدب القومي بعض الاختلافات مع التطورات في بوهيميا وهنغاريا. وصحيح طبعاً أن الكتاب في كل مكان من أوروبا الوسطى الشرقية لم يكونوا فقط فنانيين ولكن أيضاً قادة قوميين. وصحيح أيضاً أن عملية تهذيب وإغناء اللغات القومية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر كانت ظاهرة عامة في أنحاء المنطقة كافة. ويُعدّ القاموس الضخم لـ صموئيل بي ليندة (ظهر أول مجلد عام ١٨٠٦)، ونشاط جمعية أصدقاء التعلم، والمبادرات الأخرى أفضل مثال. ولكن تبسيط اللغة البولندية كان قد بدأ قبل عمليات التقسيم لضمان تماسك الدولة، وبعد عمليات التقسيم لتعبئة الشعب في سبيل الكفاح لاستعادة الاستقلال والسيادة. في البداية، كان مفهوم مستقبل الكومونويلث وأمتـ"ه مفهوماً وحدوياً؛ وبعدئذٍ بدأت رؤية اتحاد فيدرالي لشعوب مختلفة تفرض نفسها، خصوصاً بعد انتفاضة ١٨٦٣.

حتى عام ١٨٦٣، لم يكن البولنديون وحدهم، ولكن أيضاً معظم القادة الأوروبيين، يصنفون سكان الكومونويلث السابق تحت اسم بولنديين. فإحياء بولندا، في نظر ماركس وأنجلز، لم يكن نتيجة لتطبيق مبدأ القومية - "ابتكار روسي تم تليفه لتدمير بولندا"، كما كتب أنجلز عام ١٨٦٦ - ولكن لأن بولندا كانت واحدة من الأمم التاريخية العظيمة في أوروبا. فهي لم تكن مجتمعاً إثنياً؛ لكن، في الواقع، كانت تضم، على الأقل، أربعة مجتمعات إثنية.

وعلى نقيض التشيكيين والأمم الأخرى في المنطقة، باستثناء الهنغاريين عام ١٨٤٩، كانت الكفاحات القومية البولندية خلال معظم القرن تهدف إلى الاستقلال التام، وتميزت بانتفاضات قومية: ١٨٠٦، و ١٨٣٠-١٨٣١، و ١٨٤٦، و ١٨٤٨، و ١٨٦٣. وليس هناك ما يدعو إلى الدهشة في أن المستشار النمساوي مترنيخ ساوى البولندية Polishness بالثورة. كان فقدان كيان الدولة حديثاً جداً إلى درجة أن الكثير من بولنديي القرن التاسع عشر كانوا يتذكرون الكومونويلث المستقل، والأمير آدم نتشارتورسكي الذي كان في الخامسة والعشرين عند التقسيم الثالث والذي توفي عام ١٨٦١ مثال لذلك.

كانت كفاحات البولنديين في سبيل إعادة بناء كومونيلتهم المجزأ صعبة لعدة عوامل. الأول، كانت هناك حاجة إلى استيعاب، أو، على الأقل، كسب ولاء القوميات غير البولندية عندما بدأت تطالب بهويتها المستقلة. والثاني، في السعي لتوسيع الأمة لكي تشمل الفلاحين، عرضت مشكلة أنه في حين كان الكثير من البولنديين فلاحين، كان جميع الليتوانيين، والأوكرانيين، والبييلوروسيين، في الواقع، ينتمون إلى طبقة الفلاحين. وحتى عندما كان البولنديون الإثنيون وحدهم معنيين، كان دمج عمودي يسعى إلى جعلهم عمداً جزءاً من أمة تحتاج إلى درجة معينة من التحرير الاقتصادي والتعليم. فكان تماهي الفلاح مع نبيل ما واكتشاف روابط التماسك القومي التي توحدهما يستغرق وقتاً.

رأى المحافظون والليبراليون البولنديون في سيادة أمة النبلاء بشيراً بسيادة شعبية، وظنوا أن الطبقة الارستقراطية ستلعب دوراً رائداً في التحول من الأولى إلى الثانية. ورأى الراديكاليون في الجماهير التي كانوا يمجّدونها أمة حقيقية؛ ويبقى على الطبقة العليا إما أن تنضم إليها أو تتحول إلى عقبة. والمزعج هو أن الراديكاليين كانوا عادة ينتمون إلى الطبقة العليا نفسها، وكان عليهم أن يعتمدوا على "النبلاء الثوريين" في ترويج برنامجهم. وأخيراً، في هذا الكفاح من أجل "حياة الفلاحين"، كان على البولنديين أن يواجهوا حكومات التقسيم التي كانت تنوي تحويل الجماهير إلى أتباع مخلصين للقيصر، أو الامبراطور، أو ملك بروسيا.

كانت التجزئة التي نتجت عن عمليات التقسيم تمثل، طبعاً، أكبر عقبة في سبيل ظهور مجتمع بولندي موحد. ولكن بعض التطورات عملت لمصلحة البولنديين. فوجود جيش بولندي خلال بعض الفترات غذى روحاً قومية، ويجب أن نتذكر أن ١٥٠.٠٠٠ خدموا في صفوفه ١٧٩٤ وحوالي ٢٠٠.٠٠٠ أثناء الفترة النابليونية وحرب ١٨٣٠-١٨٣١ مع روسيا. وكانت المزية الأخرى إدارة بولندية جزئية أو محدودة، عملت في دوقية وارسو (١٨٠٧-١٨١٤)، مملكة الكونغرس، وفي جمهورية كراكوف (١٨١٥-١٨٤٦)، ومن ستينيات القرن التاسع عشر في غاليسيا النمساوية المستقلة ذاتياً. وكانت الثقافة البولندية رباطاً لا ينقطع بين الأراضي المجزأة. وما يستحق التشديد عليه هو أن اللغة البولندية كانت أكثر توحداً من اللغة الألمانية أو الإيطالية. وانتهت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية إلى التشديد على تميز البولنديين إزاء الألمان اللوثريين والروس الأرثوذكس اليونانيين. وفي الكثير من الأمثلة، لم تكتمل الثقافة البولندية بالمحافظة على خصوصيتها تحت نظام التجزئة، بل مارست جذباً أدى بالكثير من الألمان، وبعض اليهود، وأحياناً الروس، والتشيكيين، والسلفاكيين، وحتى الفرنسيين إلى تمثّل وبولّنة كاملتين.

كانت الأمة البولندية الحديثة، كما تبلورت خلال القرن، مزيجاً من الطبقة الارستقراطية والعامية، في حين نشأت الأمة في الغرب من الطبقة الوسطى والبروليتاريا. ومع ذلك، عندما نتحدث عن "مجتمع نبيل" أو "قومية نبيلة"، بولندية أو هنغارية، فإننا كثيراً ما نغفل أمرين. أولاً، في الكثير من الجوانب، كانت الطبقة العليا الهنغارية أو البولندية طبقة وسطى، مع أنها كانت مختلفة جداً في وجهة النظر والمزاج. وثانياً، يجب التمييز بين نبيل يملك أرضاً وعضو نبيل بالولادة من أهل الفكر، وكان أمثال هذا الأخير - من كوسوث إلى بيووسوسكي - هم الذين لعبوا دوراً مهماً متزايداً بوصفهم قادة سياسيين.

في أراضي تاج القديس ستيفن والقديس ونتزل

كان الوطنيون في بولندا المجزأة يتطلعون إلى حماية الأمة، وتعزيزها، وتوسيعها، لكي تستطيع في النهاية استعادة كيان دولتها. ولم يكن الاستقلال التام وقطع الروابط مع فيينا هدفاً للحركة القومية الهنغارية في مطلع القرن التاسع عشر. صحيح أن فصل ترانسلفانيا ومناطق أخرى عن هنغاريا اعتُمل في الصدور، لكن مصطلح الـ "دولة" لم يظهر إلا في هذا الوقت. كانت المسألة أكبر من المحافظة على الهوية القومية التي فهم أنها تتعرض للخطر من قبل غير المجريين داخل البلد ومن قبل الألمان. وفي التطور من "هنغاريا الأمة" النبيلة إلى هنغاريا الأمة الحديثة التي اتبعت مساراً مماثلاً لمسار البولنديين بقدر ما تحركوا من المفاهيم السياسية لفلسفة التنوير إلى الرؤية الرومانتيكية. ولكن كانت هناك اختلافات مهمة. فاللغة اللاتينية كانت أكثر هيمنة وتغلغلاً، ولهذا السبب كان التشديد على لغة هنغارية أكثر إثارة. وكنا قد قدمنا بالاقتباس من بيسيبي في الفصل السابق مثلاً جيداً. ونستشهد هنا بالقطب الليبرالي استقان شيشيني الذي شب في جو فلسفة التنوير: "تحيا الأمة بلغتها." وكان هذا احتجاجاً ضد اللغة اللاتينية والألمانية. وفي ثورة ضد محاولات جوزيف الثاني لفرض اللغة

الألمانية، لم تؤيد النخبة الهنغارية العودة إلى اللغة اللاتينية، باعتبارها لغة قروسطية عفا عليها الزمن غير ملائمة كبيئة لتعليم حديث. علاوة على ذلك، كانت اللغة اللاتينية تشدد فقط على التقسيم بين نبلاء وفلاحين. وكانت أيضاً، كما رأى شيشيني، تعبر عن روح طبقة متحجرة وأنانية طبقة النبلاء. وأصر، هو نفسه، على التكلم باللغة الهنغارية.

كنا سابقاً قد تحدثنا عن الحاجة إلى تحديث هنغاريا والمحاولات الأولى في هذا الاتجاه. ولكن الأدب الهنغاري لم يكتسب أهمية قومية قبل العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر. ففي العقد الثاني نشب جدل بين الكلاسيكيين والرومانتيكيين، مماثل جداً للجدل الذي دار في بولندا. ووسم نشر القصيدة الملحمية "رحلة التتار" لـ ميخالي فوروسمارتي بداية الرومانتيكية الهنغارية، التي سيتابعها فيما بعد بيتوفي والروائي يوكاي. وستأتي الواقعية في الأدب مع يوتوفوس في أربعينيات القرن التاسع عشر.

عمل المتحف القومي الهنغاري الذي تأسس عام ١٨٠٢، وأكاديمية العلوم في عام ١٨٢٥، والمسرح القومي الذي تأسس في أواخر ثلاثينيات القرن على تعزيز الجهود اللغوية والأدبية. وكانت هذه المؤسسات، إضافة إلى المبادرات الأخرى الشعبية، تتلقى الدعم من شيشيني، الأب والابن، وارتبطت بنمو شعور الاستعجال. فهنغاريا، كما قال فوروسمارتي كانت "دون رفاق في أوروبا"، ويشكل المجريون أقل من نصف السكان. وتنبأ هيردر بأن الأمة المجرية المعزولة ستخضع، عاجلاً أو آجلاً، للسلافيين والألمان. وتأثرت قوميات أخرى تحت تاج ستيفن بالإحياء اللغوي. فالصربيون في بنات (فويغودينا) الذين تمتعوا سابقاً بنوع من استقلال ذاتي على أسس دينية-وكان يقودهم المطران الأرثوذكسي اليوناني- بدؤوا يشددون على اللغة باعتبارها عنصراً أساسياً للانتماء القومي. ويجب أن نذكر الاسم دوسيتو أوبرادوفتش، رائد الإحياء

الثقافي الصربي. وكانت هناك فكرة حكم ذاتي إقليمي أو حتى صربيا مستقبلية أكبر. وكان رومانيو ترانسلفانيا، حيث كان الأسقف الكاثوليكي اليوناني ميكو قد أشار إلى الطريق في القرن الثامن عشر، يمرون ببقعة قومية. وفيما يتعلق بالسلافيين، سنعود إليهم لاحقاً بالاقتران مع النهضة التشيكية.

"من ناحية اللغة، بلدنا بابل حقيقية"، كتبت صحيفة ليبرالية هنغارية عام ١٨٤١. "إذا لم نستطع تغيير مجرى الأحداث ولم يستطع بلدنا التوحد من طريق المجرنة Magyarization، فإن العنصر الألماني أو السلافي سيقوم عاجلاً أو آجلاً، بتمثل أمتنا وحتى اسمنا سيُنسى."^(١) ولكن، هل كان يجب على المجرين أن يتقدموا بواسطة عملية تمثل تطويرية وإرادية إلى ثقافة أعلى، وبواسطة "تفوق روعي" و "تنبيل قومي" كما تصور شيشيني؟ أو أنه كان يجب تعزيز ذلك بواسطة التشريع، كما دعا نصير شيشيني لاجوس كوسوث، دون رؤية أن هذه السياسة تنتهك المبادئ الليبرالية التي دعمها بإخلاص؟ رأى كوسوث هنغاريا أمة واحدة تحت التاج المقدس لستيفن، وقارن وضع السلافيين والرومانيين فيها بوضع البريتانيين في فرنسا أو الويلزيين والأييرلنديين في بريطانيا. وكانت هذه مقارنة يعقوبية فرنسية في أوضاع صورها.

أصبحت هيمنة اللغة الهنغارية محسوسة. ففي الفترة ١٨٣٢ - ١٨٣٨، ازداد عدد الكتب التي نشرت باللغة الهنغارية من ١٢٧ إلى ٢١٦؛ وكان ارتفاع عدد الكتب التي نشرت باللغة اللاتينية، والألمانية، والسلوفاكية، دون ذلك: على التوالي، ٧١ إلى ٨٢، و ٤٩ إلى ٥٨، و ٥ إلى ٧. وهبط عدد الكتب المنشورة بالكرواتية من ٢ إلى ١، والصربية من ١٢ إلى ٦، والرومانية من ٥ إلى ١.^(٢)

(١) الاقتباس عند أف أس فاجنر، في "شيشاني ومسألة القومية في امبراطورية آل هابسبورج"، صحيفة شؤون أوروبية وسطى ٢٠ (١٩٦٠)، ص ٢٩٩.

(٢) المصدر السابق، الصفحتان ٢٩٧ و ٢٩٩.

وبدت مجرنة المدن، التي كانت تتقدم وتستتبع تمثل الأجانب، خصوصاً الألمان، ضرورية في نظر كوسوث لخلق طبقة وسطى وطنية جديدة. وإذا تحررت الطبقة الوسطى - ومُنحت بعض جماعات المحترفين من النخبة المثقفة الناشئة حق الاقتراع عام ١٨٤١ - فإنها ستتطلع إلى الاندماج التام في الأمة. وستكتمل عملية تشكيل المجتمع الهنغاري الحديث بتحرير الفلاحين. وكان الليبراليون والراديكاليون، على حد سواء، يؤيدون عملية التحرير، مع أنهم اختلفوا فيما بينهم حول الإجراءات التي يجب تبنيها. وستكون عملية التحرير حاسمة طبعاً من وجهة نظر تحديث الاقتصاد الزراعي للبلاد.

كانت مسألة الأمة والقومية بالنسبة إلى الهنغاريين مختلفة في الكثير من الجوانب عن الانبعاث القومي في الأراضي التشيكية. في بوهيميا كان المرء، في الواقع، يستطيع أن يتحدث عن يقظة أو يقظة متجددة، ونهضة ومحاولات واعية لإعادة تأسيس الاستمرارية القومية المقطوعة. ولم يكن هناك، على حد معرفتنا، أمة سياسية تشيكية يمكن أن تقود العملية. فالطبقة النبيلة واصلت تكريس نفسها للملكية (آل هابسبورج). كانت هذه الطبقة تتكلم اللغة الألمانية، وكانت أقل وأقل ارتباطاً بالماضي. ومن أصل ١٨٧ عائلة أرستقراطية، استقرت ٧٥ عائلة في الفترة ١٧٨٥-١٨٤٣؛ وهبط عدد العائلات الأقدم إلى ٤٢. صحيح أن هذه الأرستقراطية كانت تُظهر وطنية محلية وتعتبر نفسها نخبة مملكة بوهيميا، لكن لم تعتبر نفسها نخبة الأمة التشيكية. كانت جماعة تقود الحاضر، لا وريثة للطبقة النبيلة القديمة. وقد تجلّى ارتباطها ببوهيميا في شيء من المعارضة لسياسة فيينا المركزية ورعاية النشاطات الثقافية، واللغوية، والأدبية في المملكة. وفي ظل هذه الظروف، لم يستطع الانبعاث القومي التشيكي اتخاذ شكل امتداد من أعلى إلى أسفل، لكن كان يجب أن ينمو من تحت.

عملت الإصلاحات التي قامت بها ماريا تيريزا وجوزيف، إلى حد بعيد، على زيادة معرفة القراءة والكتابة باللغة التشيكية، ولكن تلك الإصلاحات لم تنتشر استعمال اللغة على نطاق واسع في المجتمع. وفي حين استمرت هيمنة اللغة الألمانية في الإدارة والتجارة، بقيت اللغة التشيكية لغة داخلية في وظائف العزبة وبعض مجالس المدن. ويذكر باللاتسكي بأنه، حتى عشرينيات القرن التاسع عشر، كان "كل من يرتدي سترة لائقة لا يغامر عن طيب خاطر في التحدث باللغة التشيكية في الأماكن العامة."^(١) وفي المدارس، كان رواد اللغة التشيكية يشعرون بأنها تسهل تعلم اللغة الألمانية، التي لم يشاءوا التخلص منها تماماً. وبالمثل، لم يكن مؤيدو اللغة الألمانية يريدون استئصال اللغة التشيكية بل حصرها فقط في الحياة الخاصة.

في مطلع القرن، كانت الخصومة التشيكية - الألمانية في مرحلة الطفولة. فالسكان في بوهيميا، كانوا يعرفون أنهم أتباع الامبراطور-الملك، وأن بلدهم هو مملكة بوهيميا التي تتكلم اللغة الألمانية واللغة التشيكية. وكانت بوهيميا وطناً للألمان، الذين كان بعضهم يشدد على وطنيته ويكتب بحماس عن ماضي البلد. فهل استطاعت أمة تشيكية حديثة أن تتطور على امتداد خطوط ثنائية اللغة، مقارنة بالأمة البلجيكية المؤلفة من الفلمنكيين والولونيين؟ وكان الكاهن الكاثوليكي والمربي برنارد بلزانو يظن ذلك، ولكن المسألة لم تجد حلاً لها في السنوات الأولى من القرن. فالجماعتان كانتا غير متساويتين في معظم النواحي. وباللاتسكي الذي اعترف بوجود تيارين ثقافيين في بوهيميا، كان يرى أن التيار الثقافي الألماني مرتبط بأوروبا الحديثة، التي تزدهر وتتقدم، في حين كان التيار الثقافي التشيكي مهجوراً، وفقيراً، وبدائياً، ومتماهياً، إلى حد بعيد، مع الجماهير.

(١) الاقتباس عند دجي زاسيك J. Zasek في بالاتسكي: المؤرخ كعالم وقومي (كمبريدج، ١٩٧٠)، ص ١٨.

ورأى بالاتسكي أن كتاباً باللغة التشيكية كان يبيع ٦٠٠ نسخة تقريباً؛ فكان على المرء أن يكتب باللغة الألمانية لكي يصل إلى جمهور أوسع من القراء. فكيف استطاعت جماعة الموقظين أن تقنع الجماهير بأنها جزء من الأمة التشيكية وينبغي أن تعترف بذلك؟ كانت الجماعة الفكرية قليلة جداً إلى درجة أن بالاتسكي استشهد عام ١٨٦٨ بمثل يقول إنه إذا انهار السقف في الغرفة التي يجلسون فيها فإن هذا سيكون نهاية المحاولات القومية. فلا عجب أن كان الموقظون يشعرون، كما قال كولير، بأنهم "حتى الآن، يعزفون بيانو دون أوتار".^(١)

تميزت المرحلة الأولى التي بدأت قبل عام ١٨٠٠ باهتمام باللغة والأدب التشيكيين. وتأثرت فيما بعد بأفكار الثورة الفرنسية، بمعنى أن الأمة تساوي الشعب، ومن ثم تأثرت بقوة بأفكار هيردر الرومانتيكية حول السلافيين ومستقبلهم العظيم. وفي عام ١٨٢٥، نشر جوزيف يوتيمان كتابه تاريخ الأدب التشيكي والقاموس التشيكي. وبدأ آخرون يستخدمون لغتهم الوطنية في الكتابات العلمية، كما جسدها عمل الفيزيولوجي الكبير جان إي بوركني. وكانت اللغة التشيكية أيضاً اللغة التي نشر بها الموقظان الرائدان (سلافيان بروتستانتيان) بافل شفاريك ويان كولير، على التوالي، العصور السلافية القديمة والملحمة الرومانتيكية العظيمة ابنة المجد. وقد أطلق المؤرخ البريطاني آر دبليو سيتون - واطسون على هذه الملحمة اسم "خطاب نشوة إلى الحرية"، وبالفعل كانت أسطرها المقفلة، إلى حد بعيد، في روح العصر: "من تاترا"^(٢) إلى الجبل الأبيض، من الجبال العملاقة إلى جبال الأورال، يتردد صدى الكلمات، الجحيم للخونة، الجنة للسلافيين الحقيقيين.

(١) الاقتباس عند أم روتش، "Vlastenci bez národa," in Naše živá i mrtvá minulost، (براغ، ١٩٦٨)، ص ١٠٧.

(٢) أعلى سلسلة جبلية في جبال الكربات، وتمتد إلى مدى ٦٤ كم على طول الحدود السلوفاكية البولندية - المترجم.

قرع كولير جرس سلافية موحدة كانت مهمة جداً بالنسبة للتشيكيين الذين ابتلوا بمركب كونهم شعباً صغيراً، ومتخلفاً، وعديم الأهمية. وكان هذا الشعب يُرفع نفسياً ليكون جزءاً من عائلة سلافية كبيرة ومجيدة. ويصح هذا أكثر حتى على السلوفاكيين، وقلما كان يصدف أن يأتي المبشرون بالسلافية من سلوفاكيا. احتل الاعتراف المتبادل السلافي مكاناً مهماً في كتابات الصحفي التشيكي كارل هافليتشيك بوروفسكي لذي انتقلنا معه من المرحلة الثقافية العالمية إلى الإهاجة الوطنية.

تفادى بحث هافليتشيك في صحف براغ بذكاء الرقابة بتكريس قدر كبير من الانتباه إلى المطالب الأيرلندية بإلغاء الاتحاد مع انكلترا؛ وفهم القراء التشابه المحجوب مع المشكلات التشيكية النمساوية. (بصورة عرضية، كانت هذه خدعة لجأ إليها أيضاً الأدب الهنغاري في خمسينيات القرن التاسع عشر). وعمل تنامي هيمنة اللغة التشيكية على تعزيز مؤسسات كالمتحف القومي عام ١٨١٨، والمصفوفة التشيكية عام ١٨٣١، التي شجعت نشر الكتب باللغة التشيكية. كان هافليتشيك محباً للبولندية، وبالفعل، كان الزاد البولندي مهماً جداً للانبعاث التشيكي القومي. ولكن الصراع البولندي الروسي مال إلى استقطاب الرأي العام التشيكي. وفي الواقع، كانت محبة السلافية، كنظرية مجردة، أكثر جاذبية بكثير، وضاعت في المواجهة مع واقع الأمم السلافية المستقلة.

كانت السلافية عنصراً متمماً في النهضة القومية التشيكية؛ وكانت مسألة معنى التاريخ القومي في مركزها بالذات. فهل كانت أمة لا يوجد لديها شيء مشترك مع الماضي، أو كانت الاستمرارية أساسية؟ وكافح الموقظون، الذين يبحثون عن قيم قومية باقية، لمصالحة الأمة التاريخية النبيلة مع أمة الشعب الحاضر بواسطة مقارنة انتقائية تقريباً للإرث القومي. وفي هذا الجانب، كان دور بالاتسكي حاسماً، بوصفه مؤرخاً، ومفكراً وسياسياً.

التفت بالاتسكي إلى التاريخ لكي يُظهر غنى الإرث التشيكي الذي يمكن أن يدعم الاعتزاز والهوية. وكانت القيم التي بررت وجود ومعنى أمة تشيكية صغيرة ذات طبيعة روحية. وبالاتسكي، الذي تأثر بهيردر وليليفيل، شارك في الإيمان بديموقراطية سلافية أصيلة، أفسدتها فيما بعد التأثيرات الأجنبية. وكانت الفترة الهسيّة نقطة الذروة في هذه المواجهة؛ وعُرف الهسيّون بأنهم رواد في الكفاح في سبيل الحرية والمساواة تماماً كما كانوا أفاذاً في نظام حركتهم ومقاومتهم الظافرة لهجوم مسلح. وهكذا، بدا الهسيّون طلائع الليبرالية، والديموقراطية، والانتماء القومي، وعمل إسهام التشيكيين للجنس البشري على وضعهم في مجرى الاتجاه السائد للتاريخ الأوروبي.

تطور مفهوم بالاتسكي للأمة من مفهوم إقليمي إلى مفهوم إثني. فالتغيير في عنوان عمله الرئيس - تاريخ بوهيميا في النسخة الأصل الألمانية إلى تاريخ الأمة التشيكية باللغة التشيكية - كان مميزاً في هذا المجال. و"استمرار الصداقة والخلاف" التشيكيين - الألمانين اللذين فهمهما على أنهما "محتوى رئيس وسمّة أساسية لكامل تاريخ بوهيميا ومورافيا" يوضحان مبدأه حول القطبية في التاريخ. وكان "قبول ورفض التشيكيين للعادات والقوانين الألمانية" في الأساس كفاحاً بخصوص القيم الروحية، وبالتالي العالمية. وهكذا كان الماضي التشيكي وما يرمز إليه شيئاً ما يمكن به تعريف بعث أمة جديدة.

تركزت رؤية بالاتسكي للتاريخ، بتشيده على الإرث الهسي، بصمة لا تمحى على وجهة النظر التشيكية. وألهمت شعر كي دجي إربين، وفيما بعد الروايات التاريخية لألويس جيراسيك، والأوبرات العظيمة لبيدريتش سميتانا. وأثرت، بصورة غير مباشرة، على الأدب الواقعي لبوجينا نيمتسوف. والأهم من ذلك أنها عملت على غرس الثقة عند التشيكيين بخصوص معنى الماضي، ومصيرهم، وفي الواقع رسالتهم.

ما الذي جعل يقظة التشيكيين تتجح، وقد انطلقت من نقطة أدنى، مقارنة بجهود البريتانيين، والويلزيين، وربما أيضاً الأيرلنديين؟ فهمها الماركسيون بلغة الصراع الاقتصادي بين البورجوازيين الألمانيتين والتشيكية. وأكد "الموقف" جنجمان أن النهضة كانت رد فعل طبيعي ضد الألمنة. ورأى المؤرخ ياروسواف غول أنها استجابت لروح العصر. وذكر أيضاً تلميذه الأكثر شهرة جوزيف بيكار بأنها كانت تطوراً عضوياً. أو كما رآها توماش مازاريك، كانت هذه استمرارية للتعليم الإصلاحى الدينى الوطنى الذى حملته إلى العلن قرارات جوزيف فى التسامح، التى تأثرت بالثورة الفرنسية، والفلسفة الألمانية، والتطور من شعور عام بوعى قومى من خلال فكرة سلافية إلى فكرة تشيكية، كما جسدها الثلاثى كولير، وشفاريك، وبالاتسكى.

نشأت السمات المحددة للانبعاث القومى التشيكي من السياق التاريخى: مجيء الثورة الصناعية. فقد حملت معها تحركاً اجتماعياً، وتنمية الاتصالات، ونشر التعليم. وكان مهماً، بوجه خاص، دور البورجوازية، لا سيما البورجوازية الصغيرة (رجال الأعمال الكبار كانوا ألمانين) والنخبة المثقفة الناشئة من خلفية فلاحية. وركز التشيكيون، فى غياب دولتهم، على التعليم والاقتصاد. وكانت القومية التى تطورت حذرة، وواقعية، وموالية أساساً لفينا. كما كانت ليبرالية، وديموقراطية، ولكن تختلف تماماً عن وجهة نظر الديموقراطيين النبلاء البولنديين الثوريين. وبصعوبة كان يمكن الادعاء بأي شهيد قبل عام ١٨٤٨. وكانت مواصلة التشديد على اللغة بوصفها عاملاً محدداً للقومية، فى رأي روتش، تُعزى بدرجة أقل إلى تأثير هيردر وأكثر إلى حقيقة أنها كانت تمثل الرابطة الوحيدة التى تتجاوز التقسيمات الاجتماعية وحتى الدينية.

وإضافة إلى السلوفاكيين، أثرت البدايات المتواضعة لتحول بطيء من الإثنية إلى القومية على كل من الهنغاريين والتشيكيين. فالتشيكيون نظروا إلى

السلوفاكيين بلغة السلافية أو التشيكوسلوفاكية المشتركة، وبالفعل، ظهر كولير وشفاريك كدليل حي لصحة هذا المفهوم. ورفض الهنغاريون تأييد فكرة أمة سلوفاكية التي ليس لها تاريخ لكيان دولة منفصل. وكان السلوفاكيون يُعدّون سلافيين من هنغاريا العليا، ومن بينهم البروتستانتيون الذي يستخدمون اللغة التشيكية القديمة للكتاب المقدس والطقوس الدينية كلغة أدبية. وكانت الطبقة العليا، خصوصاً النوع الأفقر، أكثر عدداً في سلوفاكيا منها في بوهيميا؛ وكانت في أواخر القرن الثامن عشر تشكل (التعداد فقط للذكور) ٤,٦٪ من إجمالي السكان الذكور في سلوفاكيا و١,٠٪ في بوهيميا. وكان أعلى ادعاءاتهم هو كونهم "سلافيي اللغة وهنغاريي الأمة"؛ وفي الحقيقة، كانت قلة قليلة تدعي ذلك.

أدى إنشاء معهد التعليم العالي في براتسلافا في عهد جوزيف والحاجة إلى لغة مكتوبة إلى المحاولات التي قام بها اليسوعي إيه برنولاك، في أواخر القرن الثامن عشر، لتطوير لغة أدبية تعتمد على خطاب مثقف. وفشل في ذلك، لكن مجتمعاً سلوفاكياً متعلماً ظهر عام ١٧٩٢ وتلته مؤسسات أخرى. ومع ذلك، بصعوبة كان يمكن التحدث حول انبعاث قومي على نطاق واسع على مدى السنوات الثلاثين التالية. فقد أدت محاولة مجرنة الكنائس البروتستانتية السلوفاكية إلى حرب لغوية في عشرينيات القرن التاسع عشر. فالجانب الهنغاري أصر على أن الكلام باللغة السلافية، منذ سقوط بولندا، "توقف عن كونه لغة الحرية"، وأصبح أداة للتجزئة في أيدي الروس. ولكن نخبة مثقفة سلوفاكية ناشئة رفضت الاستسلام.

في عام ١٨٤٠، أطلق لودوفيت شتور بنجاح ما أصبح لغة سلوفاكية حديثة، وهي خطوة عافها التشيكيون بوصفها انفصالية ثقافية. ومع ذلك، فإن اللغة الأدبية الجديدة نتجت من تغير تدريجي في تعيين الهوية القومية؛ ولم تكن سبباً لها. وعلى الرغم من ذلك، فإن إصرار شتور على أن السلوفاكيين

أمة منفصلة ضمن السلافية، استجر نقد بالاتسكي. وكانت مطالب السلوفاكيين الواقعية متواضعة في هذه النقطة: استخدام اللغة الوطنية في المدارس الابتدائية، وكليات المعلمين، والصفوف الدينية. ولكن الليبراليين السلوفاكيين الذين كانوا يتطلعون إلى فيينا، دُفعوا رجوعاً إلى أذرع الهنغاريين، ولم يجدوا كبير فهم لهم لدى الليبراليين المجريين.

قبل الانتقال إلى الدراسة الكرونولوجية، يجب أن نخص اليهود بشيء من الاهتمام. فقد تأثر توزيعهم في المنطقة، إلى حد بعيد، بعمليات تقسيم بولندا وبالهجرة شرقاً داخل مملكة آل هابسبورج. فمما يقرب من مليون يهودي في الكومونويلث، خضع حوالي ١٥٠٠٠٠ للحكم البروسي، ووجد أكثر من ١٥٠٠٠٠ أنفسهم في مملكة آل هابسبورج، وضم الشطر الروسي من بولندا المجزأة الأكثرية الواسعة (أكثر من نصف مليون). وبقي الخط المحدد رسمياً الذي يسم النطاق اليهودي للاستيطان كأثر أخير لحدود الكومونويلث الشرقية. وكان اليهود، في مملكة الكونغرس المعروفة التي ارتبطت بروسيا عام ١٨١٥، يشكلون حوالي ١٢% من السكان؛ حوالي ٤٣% منهم في المدن، ومن هؤلاء كان ٢٦% في مدينة وارسو.

ازداد عدد السكان اليهود بسرعة في هنغاريا خلال القرن التاسع عشر. ففي حين كان هناك ٨٠٠٠٠ يهودي (حوالي ١% من السكان) عام ١٧٨٧، أصبح عددهم ١٨٥٠٠٠ (حوالي ٢%) عام ١٨٢٥. وارتفع إلى أكثر من ٥٤٠٠٠٠ (٤%) عام ١٨٦٩. وكان هؤلاء غالباً مهاجرين من بوهيميا، ومورافيا، والنمسا نفسها، هربوا من عداوة سكان المدن الألمان ومنافستهم، إضافة إلى القادمين الجدد من غاليسيا. في هذا الوقت، انخفض عدد اليهود نسبياً في بوهيميا، وتوقفت براغ عن كونها التجمع اليهودي الأكبر في عهد الهابسبورجيين. واحتلت بيسست مكانها.

كانت عمليات تقسيم بولندا نعمة ونقمة لليهود، إذا لم تعمل، بوجه عام، على زيادة وضعهم سوءاً. ولكن عصر الليبرالية شهد سلسلة من إصلاحات الإعتاق، من التشريع الجوزيفيني المبكر مروراً بمجموعة القوانين النابليونية وانتهاءً بالإجراءات في المملكة الهابسبورجية وبروسيا. وتحت شعار "الأوربة"، كانت الجرمنة تحدث في الأراضي البولندية التي تخضع لروسيا، وأقل من ذلك في غاليسيا، حيث كانت الهسيّة تتخذ بقوة. ولكن كان هناك أيضاً اتجاه بين اليهود المتماهين مع الوطنية والكفاحات القومية البولندية. وكان يمثل هذا الاتجاه الحاخام بير ميسلز. وكان القادة البولنديون منقسمين حول استحقاقات البولنة والتمثل. أيد تتشارتورسكي وليفيل المساواة التامة لليهود، وسموهم الإخوة المواطنين بدلاً من الأجانب. وبلغت هذه الحركة ذروتها في ستينيات القرن التاسع عشر عندما أصبح يُشار إلى اليهود بوصفهم "بولنديي الدين الموسوي". ولنا عودة إلى هذا فيما بعد. ولكن ضم أعداء تحرير اليهود شخصيات بارزة من أمثال ستاشيتس، الذي احتج بأن عدداً كبيراً من اليهود، إذا منحوا حقوقاً مدنية وسياسية كاملة، يمكن أن يضعوا بصمتهم على المجتمع ويقوضوا تطلعاته وقيمه القومية. وكان هذا أيضاً رأي شيشيني في هنغاريا، حيث كانت تدور مناقشات مماثلة إلى حد ما، وحيث تماهى عدد متزايد من اليهود مع المجرنة. وبالمناسبة، لم تكن هذه الآراء محصورة في أوروبا الوسطى الشرقية لأنه جرى التعبير عنها في الجمعية التشريعية الوطنية في فرنسا عند تحرير اليهود. ووقعت مشاغبات معادية لليهود في براغ، وبراتسلافا، ومدن أخرى عندما تصاعدت المشاعر القومية أثناء ربيع الأمم. ولكن رهاب اليهود التقليدي لم يتخذ شكل معاداة السامية الحديثة حتى وقت متأخر من القرن.

العقود النابوليونية وما بعدها

لم تعمل عمليات تقسيم بولندا فقط على محو الدولة، لكن أيضاً وضعت موضع الشك بقاء الأمة التي كانت آنئذٍ متطورة سياسياً. فما يمكن أن يكون مبرر وجودها في ظل أنظمة ملكية ثلاثة تعتمد على طبقة نبيلة وتحمي وضعها الاجتماعي، ولكن لا تسمح لها بالمشاركة في الحكومة؟ كانت الطبقة العليا البولندية قد انشطرت إلى عدة فئات، فأعطيت الطبقة العليا منزلة الارستقراطية، وانحدر القسم الأفقر منها إلى مستوى العامة. وشكل جزء فقط من الطبقة العليا السابقة طبقة مالكي الأرض في القرن التاسع عشر، مع أن مزاجها أثر في جماعات اجتماعية أخرى. والحقيقة هي أن أمة دون دولة أثّرت، وربما أيضاً، صاغت ثقافة سياسية بولندية وتطلعها. وكم من بولندي، وقد رفض التفاعل الطبيعي للسياسة، أصبح مهاجراً، أو متمرداً، أو متآمراً، أو منفياً. وعُدَّ مصطلح "حل وسط" تخلياً عن المبادئ، واكتسب معنى ازدرائياً وأبدى البولنديون غالباً موقف "كل شيء أو لا شيء".

تحدى البولنديون بسرعة اليأس الذي ولّده توقف وجود بولندا كلياً بنشاط سياسي وعسكري. وعبر ستانيسيتس عن ذلك بالقول، "أمة عظيمة يمكن أن تسقط، ولكن أمة وضيعة فقط يمكن أن تموت." والأمر الأسوأ هو أن البولنديين كانوا يواجهون ثلاث قوىٍ دون حليف ملتزم بهم. ولكن فقدانهم للاستقلال القومي جاء في وقت كان الحق بالاستقلال القومي مرفوعاً عالياً في أوروبا، وهذا كان في صالحهم. فكيف يمكنهم أن يتقدموا: هل ينهزمون في كفاح مسلح، بمشاركة الثوريين أو القوى التي كانت في حالة حرب مع أطراف التقسيم؟ أو يتعاونون مع إحدى قوى التقسيم ضد الأطراف الأخرى؟ وفرض اتجاهاً وجودهما. الأول، ربط القضية البولندية بفرنسا الثورية، مما أدى إلى تشكيل كتائب عسكرية بولندية في إيطاليا عام ١٧٩٧. وشكلت هذه

الكتائب، التي قادها الجنرال دبروفسكي، احتجاجاً محسوساً ضد قرار أطراف التقسيم. وأعلن نشيدهم بأنهم سيستعيدون بالسلاح ما سلب منهم. ولكن السلام الفرنسي مع النمسا خيب موقتاً آمال الجنود، إلا أن وطنيتهم وتلذذهم على الديموقراطية الثورية تفوقا على جهودهم العسكرية واكتسبا معنى أوسع.

وتمثل الاتجاه الثاني بالأمير تتشارتورسكي، الذي سعى إلى الاعتماد على روسيا؛ هنا، لم يكتف القيصر الشاب ألكسندر الأول بمصادقة تتشارتورسكي، بل كان هو نفسه مشرباً بالأفكار الفرنسية. وكان سرّاً يسمي عمليات تقسيم بولندا بالجريمة. وصعد تتشارتورسكي إلى منصب وزير خارجية روسيا ومنشئ منطقة فيلنو التعليمية، التي كانت تشكل معظم المقاطعات البولندية السابقة التي استولت عليها روسيا. وبإعادة تنظيمه وتحديثه للنظام التعليمي - لكي يكون مثلاً لروسيا - شجع تتشارتورسكي الثقافة البولندية في ظل الحكم القيصري. وكما عبر المثل، إذا لم يشع النور في فيلنو، فإنه يجب أن يكون منطفئاً في كل مكان من الأراضي البولندية.

لم تثمر خطط تتشارتورسكي السياسية لتجديد دعم القيصر للقضية البولندية في ظل جلبة الحروب النابوليونية. فلا عجب إذن أن يثور البولنديون عام ١٨٠٦، عندما كان الجنود الفرنسيون يطاردون الجيوش البروسية والروسية المنسحبة التي دخلت بولندا الشمالية. ووقف الأمير بونياتسكي، الذي تولى قيادة الجهد العسكري البولندي، في صف نابليون، ولكن المكافأة كانت متواضعة. فقد اتفق نابليون وألكسندر، عام ١٨٠٧، في تسوية تيلست السلمية على خلق دوقية وارسو الاحتكاكية (تم تفادي كلمة بولندية) من حصّة بروسيا في التقسيمين الثاني والثالث. وتضاعف حجم الدوقية وعدد سكانها عام ١٨٠٩، نتيجة للحرب الظافرة ضد النمسا، فاعتبرها البولنديون نواة دولة ستستعيد وجودها في المستقبل. ومع أن الدوقية لم تتحكم بمصيرها وتعامل

معها نابليون كبيدق شطرنج في دبلوماسيته واستراتيجيته الحربية، فإنها، على الأقل، عارضت واقع عمليات التقسيم.

مرت الدوقية، التي تمتعت بدستور من النمط النابليوني، مع بعض التنازلات لتقليد ٣ مايس، بعملية تحديث جاءت فيها الإصلاحات القضائية، والسياسية، والاجتماعية من أعلى وسبقت عموماً التحول الاجتماعي الاقتصادي التلقائي. وهكذا تحرر الفلاحون إلى حد بعيد ولكن لم يحصلوا على أرض، وتحققت مساواة اليهود ببقية المواطنين أمام القانون، ولكن حقوقهم المدنية تأجلت بانتظار "أوربنتهم Europeanization". كان المجتمع مُعلماً إلى حد ما، خصوصاً في المجال التعليمي. وامتهن الجندية الكثير من البولنديين، وقاتلوا في أماكن بعيدة كاسبانيا، حيث أصبح هجوم الفرسان البولنديين الخفيفي الحركة على سوموسيرا أسطورة. كان اقتصاد الدوقية يقترب من الانهيار تحت وطأة الأعباء المالية، المرتبطة إلى حد بعيد بالاحتفاظ بجيش كبير بشكل غير متناسب، ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الخيبات مع نابليون، نمت أسطورته، التي عززت الرابطة البولندية مع فرنسا ووثقت بقيادتها.

عمل غزو نابليون لروسيا عام ١٨١٢، الذي سمي رسمياً الحملة البولندية الثانية، على إنعاش آمال البولنديين بخلق بولندا من جديد، وتسبب في تجنيد حوالي ١٠٠٠٠٠ جندي بولندي واصلوا القتال بعد أن بدأ نجم الامبراطور يأفل، وأصبح موت بونيا توفسكي في معركة لايبزيغ رمزاً للفروسية والإخلاص. خلفت هذه الفترة وراءها إرثاً مهماً. فبقيت الإصلاحات الأساسية في الحقل السياسي حتى عام ١٨٣١؛ والإدارة حتى ستينيات القرن التاسع عشر؛ وفي القضاء حتى سبعينياته. وبقيت مجموعة القوانين المدنية، مجموعة قوانين نابليون، حتى منتصف القرن العشرين واستعيدت الآن جزئياً. في عام ١٨١٣، احتلت روسيا دوقية وارسو، ولكن كونغرس فيينا تصرف بعد سنتين بالضد من "المسألة البولندية". فتم تحويل أجزاء من الدوقية

(البوسنة) إلى بروسيا، وإلحاق الباقي، الذي سمي مملكة بولندا، بروسيا. وأصبح القيصر ألكسندر ملكاً على ما عرف عموماً بمملكة الكونغرس. وجُعِلَت كراكوف جمهورية حرة تحت حماية القوى الثلاث. واعترِف بواقع معين للكومونويلث القديم من خلال الإجراء الذي ضمن حرية التجارة ضمن حدود عام ١٧٧٢ (قانون مهمل)، ومن خلال توصية حكام التقسيم باحترام القومية البولندية لرعاياهم.

منح ألكسندر المملكة دستوراً كان في الظاهر ليبرالياً جداً. ولكن تبَيَّن أن الحريات المدنية والشخصية عالية الصدى يمكن أن تضيع، حيث هيمنت عناصر محافظة على المجتمع السياسي. ومع ذلك، كانت هذه المملكة دولة مستقلة ذاتياً لها برلمانها، وحكومتها، وجيشها، ومالياتها، ومواطناتها وجوازات سفرها، وكانت هيئة الناخبين فيها أكبر منها في كل من فرنسا وإنكلترا المعاصرتين. في البداية، يبدو أن ألكسندر كان يريد أن تكون المملكة الدستورية مختبراً ونموذجاً أولاً لتحويل الامبراطورية الروسية. ودرس إمكانية توسيعها بإعادة المقاطعات البولندية الشرقية السابقة التي دمجت في عمليات التقسيم الثلاث. كان كوشتشوشكو العجوز يعتقد أن دولة بولندية كبيرة الحجم فقط يمكن أن تحتل موقعاً إزاء روسيا مقارنة بموقع هنغاريا حيال النمسا. واستشهد المعاصرون بعجز ألكسندر عن تحقيق هذا التغيير رغم أنف المعارضة الروسية، و"بشاعة" مملكة دستورية ارتبطت بالامبراطورية استبدادية باعتبارهما السببين الرئيسيين لثورة تشرين الثاني عام ١٨٣٠. ولكن قبل أن تحدث تلك الثورة، مرت المملكة بعقد ونصف العقد من التطورات السياسية، والثقافية، والأيدولوجية والاقتصادية المهمة التي تركت بصمتها على مدى السنوات القادمة.

تراوح الطيف السياسي في المملكة من متعاونين مخلصين أو انتهازيين مع الحكومة إلى معارضة ليبرالية وجمعيات سرية لم تكن كفاحاتها في سبيل

حرية بولندا وتوحيدها، ظاهرياً على الأقل، بالضرورة على خلاف مع تفوهات ألكسندر. ولكن القيصر، على الرغم من ليبراليته - التي تخطى عنها في السنوات التالية - كان بالمزاج مستبداً يميل إلى اللجوء إلى وسائل دستورية إضافية. وكان يحكم المملكة، في الواقع، الدوق الكبير العصابي، قسطنطين، أخو القيصر، الذي كان يقود جيشاً محبوباً، وتساء معاملته؛ والممثل الخاص السيناتور أن نوفوسيلتسوف، وهو مكر ساخر؛ ونائب الملك المتملق (جنرال نابليون سابق). والحقيقة هي أن هذا المنصب العالي نظرياً لم يُعطَ إلى المرشح الطبيعي تشارتورسكي الذي أثر عكسياً بالمشهد السياسي ودفع الأمير إلى المعارضة. فقوض الدولة الحكم استبدادي، والاضطهاد الوحشي للمعارضين (سبب شهيداً في شخص الميجور دبلو لوكانسكي)، ونظام الرقابة البوليسي والمخبرين. وفي تحليل معاصر للنظام وضعه أم موكناتسكي حلقة مألوفة للطالب في نظام غومولكا وجيرك في بولندا الشعبية.

طبعاً، كانت هناك اختلافات. ففي الاقتصاد تابع وزير المالية اللامع، الأمير كي درونسكي - لوبيتسكي عملية التحديث، التي أدرجها تحت هدف ثلاثي: المدارس، والصناعة والتجارة، والقوات المسلحة. فحاول تصنيع البلد بدولة تعمل كمستثمر ومنتج. وكان يتم تمويل التصنيع من طريق ضرائب باهظة، وعملت الدولة أيضاً على تشجيع المشاريع الخاصة. وكانت النتائج مختلطة. فنمت صناعة النسيج حول لودز (مانشستر البولندية)؛ وكانت هناك إنجازات في تعدين الفحم والمعادن، والصيرفة (تأسس مصرف بولسكي). ولكن الافتقار إلى رأس مال كاف ومتاحية الجهد، بسبب البنيان الاجتماعي - الاقتصادي القديم للبلد، حال دون إقلاع صناعي حقيقي.

هل حدثت الانتفاضة التي انفجرت في تشرين الثاني عام ١٨٣٠ لأن كل التطورات في المملكة أدت إلى مأزق؟ انتفاضة تلت ثورة تموز في فرنسا

وكفاح البلجيكيين في سبيل الاستقلال، وبمعنى ما شلت خطط نيقولا الأول (خليفة ألكسندر) للتدخل عسكرياً في الغرب. ولكن ليس هناك دليل على أن الانتفاضة تم تحريضها عمداً من الخارج. وعجل في وقوع الأحداث إعلان أن الجنود البولنديين سيشاركون في التدخل، إضافة إلى إدراك أن الشرطة السرية اكتشفت مؤامرة وارسو. بدأت الانتفاضة بشكل انقلاب ثوري استهله متآمرون شباب. وحاول القادة الأقدم استغلال هذه "المظاهرة" لاستدراج تنازلات من القيصر: احترام الدستور وإنجاز وعود ألكسندر. ولكن نيقولا رفض التفاوض، وأصبحت الثورة انتفاضة قومية. وبلغت ذروتها سياسياً في مرسوم خلع أسرة رومانوف من العرش في كانون الثاني عام ١٨٣١، وأعلن أن أصل كل سلطة يأتي من الأمة. وكان الكفاح حرباً نظامية تم خوضها في سبيل حرية الأمة. وفي حين أكد الليبراليون، مع ليليفيل، أن هذه مواجهة بين نظام دستوري ونظام أوتوقراطي، وتبنوا الشعار "في سبيل حريتك وحريتنا"، عدّ موكناطسكي الحرب كفاحاً بين البولنديين والروسيين. وفوّت المجلس التشريعي فرصة نادرة، فرصة التحرير التام للفلاحين؛ ولم تكن أهمية هذه الخطوة في أنها كانت ستساعد على كسب الحرب، كما أكد الراديكاليون، بل لأن التحرير كان سيأتي من أيدي بولندية.

كان الجيش البولندي الممتاز متفوقاً عددياً، ولكن أيضاً كان يُقاد بصورة سيئة من قبل جنرالات كانوا يتنكرون هزيمة نابوليون عام ١٨١٢ ولا يؤمنون بالانتصار. وكانت الحكومة برئاسة تشارتورسكي منقسمة داخلياً. وتحققت بعض الانتصارات وامتدت الانتفاضة إلى ليتوانيا التي تشهد على واقع الكومونويلث القديم. ولكن في خريف ١٨٣١، استولى الروس على وارسو وانهارت الانتفاضة. كان انتقام الروس قاسياً. فعُلّق دستور المملكة، وضاعت حكومتها المستقلة، وبرلمانها، وجيشها، وحتى جامعة وارسو التي كانت قد افتُتحت عام ١٨١٦.

واختارت النخبة السياسية والعسكرية المنفى. وبدأ نقاش في الخارج حول معنى الانتفاضة وانحط إلى اتهامات بين الراديكاليين والمعتدلين. وفيما بعد، انتهت فكرة الانتفاضات بحد ذاتها إلى أن تكون موضع شك لدى الذين احتجوا بأنها كانت متهورة ومكلفة. ورد مؤيدوها بأنها عززت وأطالت حياة الأمة. وتجمع الليبراليون والمحافظون المهاجرون المنقسمون سياسياً حول تشارتورسكي؛ وتماهى الديمقراطيون الليبراليون عموماً مع ليليفيل. ثم كان هناك المتشددون الذين أكدوا على أن الطريق إلى الاستقلال القومي يمر عبر ثورة اجتماعية لا تلين.

شدد اليسار على تضامن الأمم، وبالفعل عزز الانتقال الظافر للمهاجرين عبر ألمانيا في طريقهم إلى باريس إيمانهم بأنهم طليعة ثورة أوروبية قادمة. وكانت الجمعية الديمقراطية، التي سماها المؤرخ بيتر بروك الحزب السياسي والمركزي والمنضبط الأول الذي يدار بطريقة ديمقراطية في أوروبا الوسطى الشرقية، تهدف إلى نشر أفكار الديمقراطية الزراعية والثورة. ورأى ماركس في الديمقراطية الزراعية مساهمة بولندية حاسمة في التفكير الثوري الأوروبي. وعلى هذا الجانب، كافح تشارتورسكي للحصول على دعم الحكومات والبرلمانات الغربية. ومن فندق لومبارد في باريس، راح يوجه شبكة واسعة تعمل في أوروبا الوسطى والبلقان، وخاض كفاحاً مريراً مع الدبلوماسية الروسية. لم يرفض الأمير بصورة قاطعة الانتفاضات والتحولات الاجتماعية، ولكن كان يريد لها أن تحدث في ظروف مواتية، وأن تتوفر لها فرصة النجاح.

استحقت الهجرة وصفها بالعظيمة، ليس فقط بسبب نشاطها السياسي، ولكن أيضاً بسبب الدور الأيديولوجي، والفكري، والثقافي البارز الذي لعبته. فكان ممثلو الرومانتيكية الشائعة شعراء عمالقة من أمثال آدم مسكيفيتش،

ويوليوت سووفاتسكي، وزيجموند كراشينسكي. صاغ هؤلاء "الشعراء الملحيمون" طريقة التفكير عند الأجيال البولندية كافة. فقوائد ميكيفيتش المبكرة في عشرينيات القرن التاسع عشر وسمت ولادة الرومانتيكية البولندية. واليوم، أصبحت روائعه كـ السيد تاديوش وحواء الأجداد، وكتبه الرمزية النبئية: كتب الأمة البولندية والحج البولندي جزءاً من التراث القومي. واتخذت أفكار القومية الرومانتيكية التي ذكرناها سابقاً شكلها النهائي، ووجدت في المسيحية البولندية (بولندا كمسيح بين الأمم) شكلها الأكثر تشدداً. ووجد الفولكلور البولندي، وأكثر منه بكثير الروح البولندية، انعكاسه في موسيقا فريدريك شوبان العظيمة. وهناك شخصيتان أخريان أثبت تأثيرهما الأدبي والقومي أهميته الدائمة هما: الشاعر تسبيريان نورفيد الذي اكتُشف فيما بعد، وأعظم كاتب مسرحيات كوميدية بولندي إيه فريدرو.

كسبت انتفاضة تشرين الثاني مؤيدين فعالين في الأجزاء البولندية الخاضعة لبروسيا والنمسا، وتردد صداها في أنحاء هنغاريا وبوهيميا كافة. وأطلق سافاريك على المسألة البولندية اسم "القضية المقدسة"؛ واتصل السلوفاكيون، بوجه خاص، مع المهاجرين البولنديين. وأصدر أكثر من ثلاثين كونتية هنغارية بيانات لصالح البولنديين وطلب مجلسها التشريعي من النمسا أن تمد لهم يد العون. ومع سقوط الانتفاضة، تعالت أصوات في هنغاريا تقول إن البولنديين ارتكبوا خطيئة قاتلة بعدم تحرير الفلاحين. وبالفعل، اكتسبت مسألة الفلاحين فجأة صفة الإلحاح في هنغاريا لم يسبق لها أن اكتسبتها. وانتشر وباء الكوليرا الذي حمّله الجنود الروس إلى مملكة الكونجرس إلى جنوب جبال الكربات. وأدت محاولة السيطرة عليه إلى انتفاضة فلاحية أثرت، بوجه خاص، في الجماعات السلوفاكية والرومانية. فشعرت طبقة الملاك الهنغارية بالخطر، عندما قدحت انتفاضة بولندية فاشلة ثورة فلاحية في غاليسيا، استغلتها الإدارة النمساوية. وكان مميزاً أن الفلاحين (الذين

تحرروا سابقاً) في جمهورية كراكوف الصغيرة، حيث حقق المتمردون نجاحاً مؤقتاً، لم يقفوا إلى جانب النمساويين. فألحقت كراكوف بالنمسا وكان درس ١٨٤٦ واضحاً. وترافق خوف الهنغاريين من اضطراب اجتماعي تستغله فيينا بمطالبة الليبراليين بالتغيير وأصبح هذا حافزاً مهماً لتلك المطالبة.

عرفت الزراعة الهنغارية انتعاشاً أثناء الحروب النابوليونية، استفاد منه النبلاء والفلاحون، على حد سواء. ولكن هبوط الأسعار الذي تلا، جعل الحبوب الهنغارية عاجزة عن منافسة روسيا أو أمريكا الشمالية. ولم تؤدِّ محاولات التركيز على تربية الماشية إلى نتائج فورية. وبوجه عام، كانت الطبقة العليا تقف على نحو أفضل من الأقطاب، ولكن كان هناك شعور متزايد بأنه يجب تحويل الإنتاج الزراعي وتعديله، وإلغاء القنانة، وتسهيل الحصول على رأس المال. وأدى الإيمان بالتجارة الحرة إلى مطالبة المجلس التشريعي، عام ١٨٢٥، بإلغاء الحواجز الجمركية. وفيما بعد، تغير الرأي لصالح تعرفه هنغارية للحماية الجمركية. ولكن الهنغاريين في ذلك الوقت، كانوا يعطون الأولوية للمطالب اللغوية، التي منحها الهابسبورغيون مقابل الضرائب وعمليات التجنيد للجيش. وكانت فيينا تستخدم قضية الفلاحين كسلاح ضد طبقة النبلاء، وفي الوقت نفسه تخرب أية مبادرات نبيلة في ذلك المجال خوفاً من تحالف بين النبلاء والفلاحين.

من الواضح أن مسألة الفلاحين كانت جزءاً من صورة أكبر، ويشير كتيّب شيشيني الائتمان إلى التخلف العام للبلد: قنانة غير كفوءة، وملكيات موروثة، واستثناءات ضريبية للنبلاء، كلها كانت تقف عثرة في سبيل التقدم. ودون التخلص منها، لا يمكن للمرء أن يتطلع إلى مراكمة رأس المال، وتفعيل الائتمان، وجعل الجهد والأرض سلعتين قابلتين للتسويق. وقد كتب شيشيني، الذي قدّم انكلترا وأمريكا فرانكلين كمثالين، "القرن يتقدم، لكن، لسوء

الحظ، يتباطأ في البلد حيث أعيش.^(١) وشدد على الحاجة إلى تنمية قومية هنغارية، واتصالات بين الطبقات، وعلاقات تجارية خارجية.

كنا ذكرنا أن استفان شيشيني، وهو "عصابي وعاطفي"، كما وصفه استفان ديك، مؤل معاهد الارتقاء باللغة والقومية الهنغارييتين. وشارك أيضاً في معظم المبادرات الأخرى التي كانت تهدف إلى تحقيق تقدم اقتصادي للبلد و"برجزتها": جسر يربط بودا بـ ببيست، أي ملاحه بسفن بخارية في نهر الدانوب وبحيرة بالتين؛ وتربية خيول، وأول معمل دلفنة، وأول مصرف تجاري. ولمناقشة المسائل الجارية، تأسس ناد قومي وفقاً للنموذج الانكليزي. وكان كتاب الائتمان أول ثلاثية ناقشت المعارضين، وطورت مفاهيم الأمة الهنغارية، وقدمت، مرحلة مرحلة، برنامجاً للإصلاح. هيمن شيشيني، "الهنغاري الأعظم"، على المشهد في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، عصر الإصلاح. وبعد ذلك، بدأ نجمه يأفل بظهور لايوس كوسوث الأكثر راديكالية، والعاطفي، والجاد، والفقير، و"الحذر والمجتهد" مرة أخرى نستشهد بـ ديك.

كان كوسوث مقاتلاً سياسياً، ورجلاً استخدم الصحافة سلاحاً سياسياً حديثاً، وكان موقفه المعادي للنمسا يعكس موقف الطبقة العليا والنخبة المثقفة. هذه الجماعات اعتبرت فيينا مسؤولة عن كل الأضرار الاقتصادية، وصاغت مطالبها تحت شعار "الحرية والملكية" بمعنى قومية ليبرالية، مع أنها جاءت بلهجة يعقوبية، كما ذكرنا سابقاً. مرت كفاحات كوسوث المعارضة بمراحل ثلاث. في المرحلة الأولى، صحفي واجه شيشيني، الذي ندد به بوصفه ديماغوجياً، ومهيجاً للغوغاء، وقومياً مجرياً تثير بلادته غير الهنغاريين وتحث على حياة مستقبلية وكفاح مميت معهم. وخلال المرحلة الثانية، اكتسب

(١) الاقتباس عند جي بارني في ستيفن شيشيني وبقطة القومية الهنغارية ١٧٩٠-١٨٤١

(برنستون، نيوجرسي، ١٩٦٨)، ص ١٢.

كوسوث هالة الاستشهاد السياسي بسبب سجنه، ولكن أفكار الحمائية الاقتصادية التي كان يؤيدها لم تحقق نجاحاً كبيراً. وفي المرحلة الأخيرة، عندما أصبحت المعارضة حزباً سياسياً، اضطلع بقيادته الفعلية وأشرف على البرنامج الذي سيتحقق في قوانين آذار - نيسان ١٨٤٨. أصر الهنغاريون، في صياغتهم لبرنامج إصلاح كاسح، على أن تكيف النمسا، والأراضي التشيكية، وغاليسيا أنظمتها الدستورية بأنظمة هنغاريا. وستصبح هذه الدعوة، من الآن فصاعداً، مبدأ في السياسة الهنغارية.

من ربيع الأمم إلى ستينيات القرن التاسع عشر

في عام ١٨٤٨، اجتاحت أوروبا تيار ثوري. وكان ربيع أمم حقيقياً، شهد أولاً صعود القومية الليبرالية ثم انهيارها في خضم التناقضات الداخلية. بدأت المطالبات بحرية دستورية وقومية في باليرمو في كانون الثاني، وانتشرت في وسط إيطاليا وشمالها؛ وفي باريس، حدثت ثورة شباط، وفي شهر آذار، اشتعلت بروسيا ومعظم ألمانيا والنمسا. ووجدت مقاطعات بروسيا في بوهيميا وبولندا نفسها محتلة في تيار من أجل ألمانيا أكبر متحدة. ولو نجح ذلك التيار، لكان معناه نهاية ملكية آل هابسبورج. وانتعشت الآمال البولندية حول إمكانية تحرير غاليسيا النمساوية والبوسنة البروسية للانضمام إلى بولندا المعاد تشكيلها، التي كان الليبراليون الألمان يريدون لها أن تكون دارتاً يفصل بينهم وبين روسيا القيصرية.

كانت أحداث منذرة بالسوء تجري في وقت واحد على مستوى ألمانيا بكاملها، وفي النمسا، وبوهيميا، والأراضي البولندية، وهنغاريا. وكانت مترابطة ويؤثر بعضها على البعض الآخر. وفي ١١ آذار، أعد اجتماع للجمعية التشيكية الراديكالية في براغ خطاباً إلى فيينا يشرح بالتفصيل المطالب القومية الرئيسة: حكم ذاتي لكل أراضي تاج القديس ونترل متحدة ببرلمان مشترك حديث؛ يضمن تحقيق المساواة بين الألمان والتشيكيين والحريات

المدنية؛ وتحرير الفلاحين، إلخ. تم قبول هذه المطالب بعد إعادة صياغتها إلى حد ما ومع تأخير في فيينا، حيث أطاحت الثورة بالأمير مترنيخ وأقيمت حكومة مزعزعة تقريباً. ولكن كان يجب ربط هذه الإصلاحات بدعوة برلمان في براغ، وهذا لم يحدث. ولم تكن فيينا مستعدة للموافقة على اتحاد بوهيميا، ومورافيا، وسيليزيا النمساوية؛ وهي مسألة اعترض عليها الألمان بقوة. "حان الوقت لكي نحدد موقفنا بوصفنا ألماناً في بوهيميا"، كتب شاعر لصديقه^(١).

في هذه الأثناء، قامت اللجنة التحضيرية في فرانكفورت، التي تسعى إلى تحويل الكونفيدرالية الألمانية إلى دولة ألمانية دستورية ليبرالية، بدعوة بالاتسكي، بوصفه ممثلاً لبوهيميا، للمشاركة في المداولات. وتضمن رده الشهير نقطتين مؤثرتين. الأولى، على الرغم من أن لبوهيميا روابط إقطاعية مع الامبراطورية الرومانية المقدسة، وبعدئذٍ مع وريثتها الكونفيدرالية الألمانية، فإنها ليست، ولن تصبح، جزءاً من ألمانيا حديثة موحدة. والثانية، كانت النمسا، وفقاً لبالاتسكي، تنهض بمهمة حاسمة لحماية الأمم الأصغر في منطقة الدانوب، وتدمير تلك الأمم غير مقبول. وبالفعل، كما قال، لو كانت النمسا غير موجودة، لكان من الضروري ابتكارها. نرى هنا أولى الصياغات الواضحة تماماً للسلافية - النمساوية، التي وجدت تعبيرها السياسي في الكونغرس السلافي الذي اجتمع في براغ في شهر حزيران. وفي الواقع، تجاوز الكونغرس حدود الملكية لأن البولنديين الذي حضروه كانوا يمثلون ليس فقط غاليسيا، ولكن أيضاً بولندا البروسية.

اتخذت الأحداث في مقاطعة بولندا البروسية شكل حركة من أجل الاستقلال القومي عن بوزنان. في البداية، كانت تحظى بتأييد الليبراليين

(١) الاقتباس عند أس أنش ثومسون، في تشيكوسلوفاكيا في التاريخ الأوربي (برنستون، نيو جيرسي، ١٩٥٣)، ص ١٦٨.

الألمان وحتى من الدولة البروسية، التي سمحت بتشكيل ميليشيا بولندية. وكان الخوف من روسيا هو السبب، لأن القيصر هدد الأمم الناشئة بعبارات لا مجال للشك فيها في ٢٧ آذار. تعاملت اللجنة التحضيرية مع البيان البولندي حول أنه لا يمكن دمج أرضهم في دولة ألمانية بتفهم لم يظهر لبالاتسكي. وكان يُنظر إلى القائد التشيكي باعتباره انفصالياً. ولكن عندما تراجع خطر التدخل الروسي، وتضاعفت المصادمات المحلية بين البولنديين والألمان في بوزنان، تم سحب حتى التنازلات المحدودة للبولنديين. وصدر أمر بحل الميليشيا البولندية، وحُطمت مقاومتها المسلحة بالقوة. وكما عبر نائب ليبرالي في فرانكفورت، كونه خُبر بين المصالح الألمانية والبولندية، فاختر "أنوية قومية سليمة". كان هذا دليلاً واطبق أيضاً على العلاقات النمساوية البولندية.

في البداية، استقبلت المطالب الغاليسية بأن النمسا هي نصيرة قضية الولادة الجديدة لبولندا، بعين العطف في فيينا. فشجبت الصحف الليبرالية عمليات التقسيم، وبهدوء، تخيلت انفصلاً ممكناً لغاليسيا عن المملكة. وجاء التشجيع من هنغاريا حيث دعا المجلس التشريعي إلى إعادة خلق بولندا مستقلة. ومن باريس، كان تشارتورسكي ينصح القادة في بوزنان وغاليسيا بانتظار تطورات دولية، يحتمل أن تجعل من مقاطعاتيهما جزءاً من بولندا معادية لروسيا. ولكن سان بطرسبورغ تبنت بذكاء سياسة انتظر وراقب، واشتدت على البولنديين ليس فقط قبضة البروسيين ولكن أيضاً قبضة النمساويين. ولإحباط التحضيرات البولندية لتحرير الفلاحين في غاليسيا، أصدر الحاكم النمساوي مرسوم التحرير بنفسه. ولإضعاف الموقف البولندي، دعم الروثينيين، الذين بدؤوا يصرون على أن البولنديين ليسوا الجماعات الوحيدة في المقاطعة ولا يمكنهم التحدث باسم الجميع. وأخيراً، عندما حاولت العناصر الراديكالية، تحت تأثير المهاجرين في كراكوف، الاستيلاء على المدينة، قامت المدفعية النمساوية بقصفها لإخضاعها.

ولهذا السبب، عمل البولنديون، والتشيكيون، والروثينيون، والسلافيون الجنوبيون، عندما اجتمعوا في الكونغرس السلافي في براغ، من موقع ضعف نسبي. ولم يشاطر المواطنون السلاف الآخرون البولنديين تعاطفهم مع القضية الهنغارية، التي كانت آنئذٍ تتعرض لخطر الثورة المضادة. واتخذ الكونغرس موقفاً على يمين التطور الحر للقوميات وإعادة بناء النمسا على امتداد الحدود القومية. وانتقد المعاملة الهنغارية للسلافيين وشجب تقسيمات بولندا. حرص المجلس على أن لا يُتهم بالبنسلفانية، ولكن لم ينجُ من سخرية أن الألمان (بمن فيهم ماركس وأنجلز) حملوا الكثير لطموحات الأمم "غير التاريخية". كان بالاتسكي، في نظر أنجلز "ألمانياً متقفاً فقد عقله" لا يستطيع حتى أن يتكلم لغة تشيكية صحيحة. وتلقى ولاء التشيكيين صدمة عندما أخذ الجنود النمساويون شغب الأحد الأبيض في براغ بوحشية وقُصفت المدينة بأوامر من المارشال وندش جريتس. واعتبر بالاتسكي شغب الأحد الأبيض استفزازاً غايته وضع نهاية للكونغرس السلافي. وكانت منجزات هذا المجلس متواضعة. ولكن، في بيانه للأمم أوروبا، سجل تأييده للتعاون الدولي، وذكر بحقوق السلافيين "التي من بينها كانت الحرية معززة دائماً".

كان كل شيء آخر، فضلاً عن فرص التشيكيين والبولنديين، محصوراً بقوة في مواجهاتهم الخاصة مع الألمان والروثينيين. وتذكارات ثورة الفلاحين الغاليسيين عام ١٨٤٦ كانت أيضاً عامل تقييد. ومع ذلك، عمل عام ١٨٤٨ على تحويل التشيكيين إلى قوة سياسية في الدولة الملكية. وكان ذلك العام أيضاً، كما قال بعض المؤرخين، "عام الكثير من 'الأوائل' في التاريخ التشيكي الحديث".^(١) البرنامج السياسي الأول، الأحزاب السياسية الأولى، القوانين والانتخابات الأولى.

(١) أس زد بتش، الثورة التشيكية عام ١٨٤٨ (شابل هل، كارولينا الشمالية، ١٩٦٩)، ص ٣٣٤.

احتلت هنغاريا موقعاً أقوى من موقع بوهيميا أو غاليسيا، وبذلك المعنى، بدأت "ثورتها القانونية" كأنها نجاح بعيد المدى. فالمطالب التي طرحها كوسوث في المجلس التشريعي في مطلع شهر آذار وعززها البرنامج الراديكالي الذي كان قد تم تبنيه في ببيست، كان يهدف إلى تحويل هنغاريا، بما فيها ترانسلفانيا، إلى مملكة دستورية حديثة، لها حكومتها الخاصة المسؤولة أمام برلمان منتخب بحرية واسعة. كان يجب إعطاء الشعب حقوقاً مدنية وسياسية، وتحرير الفلاحين. تلكاً مجلس الشيوخ، ولكن اندلاع الثورة في فيينا والمظاهرات الثورية في بودابست يوم ١٥ آذار، مكنا كوسوث من ممارسة الضغط على المحافظين، وفي الواقع أملى شروطاً على النمسا. وفي الأسبوع الثاني من شهر نيسان، تم إقرار الدستور الهنغاري وتعيين وزارة برئاسة آل باتياني ضمت شخصيات سياسية بارزة من شيشيني إلى كوسوث. ورحب الليبراليون غير المجريين بانتصار الحرية هذا، ولكن سرعان ما تضاربت مطالبهم القومية الخاصة مع سياسة بودابست.

طالبت كرواتيا، التي كانت منذ أواخر القرن الثامن عشر أكثر خضوعاً للسلطات المركزية الهنغارية، بإدارة خاصة، وسلطات أوسع للمجلس التشريعي، وتحرير الفلاحين. وأصررت على استخدام اللغة الكرواتية. وفي أواخر شهر آذار، عُيّن جوزيف ييلاشيك، وهو موالٍ هابسبورجي، ممثلاً للملك وقائداً للحد العسكري. وصادق على اختياره المجلس التشريعي الذي يعمل بروح البرنامج الإيليري (توحيد كل كرواتيا) ويهدف إلى كرواتيا مستقلة ترتبط فقط من خلال اتحاد شخصي بتاج القديس ستيفن. "الامة ستتجمع وفقاً للغتها"، أعلن المجلس التشريعي. فجاء رد فعل بودابست عنيفاً. وتحت ضغطها، طرد الملك ييلاشيك في شهر حزيران، ولكن ييلاشيك بقي مسيطراً، لتأكده من أن هذا كان تنازلاً عابراً من قبل الملك. وبالفعل، ومع تزايد الإرباك، أصبح أخيراً عنصراً أساسياً من جديد. وفشلت محاولات

باتياني للتوصل إلى تسوية مع فيينا، وفي شهر أيلول، قُتل قائد الجيش الهنغاري، الجنرال لامبرغ، الذي عينته النمسا على يد غوغاء بودابست. كان بيلاشيك، حتى قبل تعيينه قائداً للجيش الهنغاري، قد أطلق جنوده الكرواتيين ضد بودابست، ولكن تم إيقافه في معركة باكوزد. وكان الوضع القانوني أكثر تميزاً. كان ملك كرواتيا يقاتل ملك هنغاريا في حين كان امبراطور النمسا يقف على الحياد. وبالطبع، كان الحكام الثلاثة واحداً والشخص نفسه.

ميزت أزمة أيلول مرحلة جديدة في الثورة الهنغارية، ولكن قبل دراسة هذه المرحلة، يجب أن نتحدث أكثر حول القوميات غير المجرية. فالسلوفاكيون في "المطالبة بأمة سلوفاكية"، التمسوا فدرلة federalization هنغاريا بحيث تتمتع سلوفاكيا ضمنها بحكم محلي. فرفض كوسوث فكرة أمة سلوفاكية، والتجأ القادة السلوفاكيون، ومن بينهم شتور، إلى براغ. وهناك شاركوا في الكونغرس السلافي. واعتبرهم النمساويون في البداية مثيري فتن خطرين.

والصربيون أيضاً شددوا على قوميتهم، وطالبوا باستقلال محلي في إمارة صربيا، وحظيت كفاحاتهم بدعم عبر الحدود. فلا عجب أن ابتهج الهنغاريون، الذين شعروا بتهديد الإليرية والسلافية - النمساوية، بحل كونغرس براغ، ونظروا بإيجابية إلى خطط ألمانيا أكبر، أي حليف محتمل.

وفي حين ثار الصربيون في أواخر شهر مايس، وتخللت الأعمال العدائية مذابح اقتضت ضريبة باهظة، طالب الرومانيون في ترانسلفانيا بالاعتراف بهم كأمة، وبالمساواة الدينية التامة. وأثرت دوافعهم الاجتماعية والاقتصادية على معارضتهم لاتحاد ترانسلفانيا مع هنغاريا. وحال احتقار الهنغاريين للرومانيين والمصالح المكتسبة للطبقة العليا دون حوار ذي مغزى. وفي منتصف شهر تموز، صوت المجلس التشريعي في ترانسلفانيا على الاتحاد، وبدأت مصادمات مسلحة. ومرة أخرى، كانت الإصابات كبيرة.

وعين كوسوث الجنرال البولندي المهاجر، جوزيف بيم، قائداً في هذه المنطقة، وأحرز انتصارات في الميدان. ولكن حاول أيضاً، انسجماً مع سياسة تشارتورسكي، التوسط بين المجريين والرومانيين، دون نجاح. وانقسم الألمان: الساكسونيون المستقلون تاريخياً الذين يعارضون المجريين، والمستعمرون السوابيون الذين وصلوا حديثاً وكانوا يساندونهم. وهكذا، فإن دستور نيسان، الذي أعاد، في الواقع، إقامة سلطة عليا ثنائية للملك والأمة، لم يقدم حلاً للمشكلات القومية. لم يستطع الليبراليون الهنغاريون أن يفهموا لماذا يجب منح الامتيازات الجماعية إلى جماعات إثنية. ولم يستطع السلافيون والرومانيون قبول مفهوم أمة هنغارية تعززها معايير لغوية. فقط في ٢٨ تموز عام ١٨٤٩، في المرحلة الأخيرة للثورة، سن البرلمان قانوناً للقوميات، منح المساواة لجميع الأمم (دون فدرلة) وتقدم إلى تحرير اليهود بشكل تام.

كانت المشكلة القومية مرتبطة بتحرير الفلاحين، تحرير وضع في حسابه تحرير الفلاحين غير المجريين خطوة ثورية أولى، وتحرير الهنغاريين خطوة ثورية ثانية. وكان الراديكاليون وحدهم، ومن بينهم الشاعر أس بيتوفي، يؤيدون إصلاحاً كاسحاً دون تعويض ملاك الأرض. وتحدث بعضهم حتى عن توزيع أرض النبلاء. ومع ذلك، يبدو النقد، خصوصاً من قبل المؤرخين الماركسيين، بأن الثورة لم تتقدم بما يكفي، لم يكن عادلاً. والمحصلة هي أن المجلس التشريعي "الإقطاعي" القديم هو الذي أقر الدستور، ولم يلتزم البرلمان حماية من الحاكم ضد الراديكاليين المحليين أو الغزاة الأجانب.

منذ البداية، كانت العلاقة بين بودابست وفيينا مرتبهة بحل مشكلة الجيش والموارد المالية. واليوم، في شهر تموز، أدى تعمق الأزمة إلى خطاب كوسوث "وطن الأجداد في خطر" واللجوء إلى زيادة عديد الجيش الهنغاري وجمع الضرائب. وفي شهر أيلول، تم الوصول إلى نقطة انعطاف،

واستقالت حكومة باتياني. وأعقبت ذلك حرب نظامية، وفي حين انسحب الكثير من نواب الوزراء، أو غادروا البلد، أو ضعفوا (كما فعل شيشيني)، تصدى كوسوث لموقع القيادة العليا. وكان منافسه الرئيس الجنرال جورج، وهو جندي لامع، لكنه شخصية هادئة وصعبة، كان يؤمن بالحرب في سبيل أهداف محددة. وكان غالباً يتصرف بطريقة متمرتدة وممتعة نحو كوسوث، الذي، بدوره، أنكر عليه منصب القيادة العليا الرسمية.

رفض الهنغاريون مساعدة ثورة تشرين الأول في فيينا، وبذلك ضيعوا فرصة نادرة لربط قواتهم مع الراديكاليين النمساويين. ولكن التزموا بمبدأ شرعية نظامهم، الذي كان أكثر أهمية للكثيرين، خصوصاً أولئك الملتزمين بقسم عسكري. فقد تقيّدوا بمبدأ عدم التدخل في أجزاء أخرى من الدولة الملكية. وفي ربيع ١٨٤٩، وبعد سلسلة من الهزائم والانسحابات، استعادت هنغاريا معظم البلد. ولكن الميول للتوصل إلى تسوية مع فيينا كانت تتصارع مع الإصرار على حقوق الهنغاريين. واعتبر الهنغاريون تنازل الملك - الامبراطور فرديناند وارتقاء فرانسيس جوزيف للعرش، في كانون الأول ١٨٤٨، عملاً غير شرعي. وبصورة طبيعية، رفضوا دستور آذار ١٨٤٨ الخاص بالمركزية الذي أعلنه الملك والذي أعاد هنغاريا إلى وضعها قبل ١٨٤٨. وبخصوص بنيان فيدرالي كان قد أعده البرلمان النمساوي الذي انتقل من فيينا إلى كريمشير بعد ثورة تشرين الأول، فإن الحكومة لم تسمح بإتمامه.

في ١٤ نيسان عام ١٨٤٩، صوت البرلمان الهنغاري على خلع آل هابسبورج من العرش. فقليل إن "هنغاريا تعود إلى الأسرة الأوروبية باعتبارها دولة حرة ومستقلة". وأصبح كوسوث حاكماً عاماً أو وصياً على العرش. وكان هذا تحولاً راديكالياً، ولكن لا هذا ولا مشاركة البولنديين في ثورة الهنغاريين شكل مبررات حاسمة للتدخل العسكري الروسي الذي يحدث

الآن. وكما كان راكوتشي قبل قرن ونصف القرن، كان كوسوث خارج البلد عندما استسلم جورج في فيلاغوس في ١٣ آب. ولكن لم يتكرر سلام تسوية عام ١٧١١. فقد أشرف القائد النمساوي الجنرال هينو، الذي لقب بضبع بريشيا بسبب الشناعات التي اقترفها في لومبارديا، على نظام عمليات الانتقام الوحشية، التي تضمنت إعدام باتياني وثلاثة عشر جنرالاً في أراد. وازداد الآن عدد إصابات الحرب الثقيلة الوطأة بعدد الهنغاريين الذين أعدموا رمياً بالرصاص، أو شنقوا، أو سجنوا.

خيم عقد من الاستبدادية المحدثّة على الملكية الهابسبورجية. وارتكزت، كما قال أحد الظرفاء، على أربعة جيوش: جيش الجنود الدائم، وجيش البيروقراطيين القاعد، وجيش الكهنة الراكع، وجيش المخبّرين الزاحف. وتمت تجزئة أراضي تاج القديس ستيفن من جديد، بإنشاء مقاطعات جديدة يحكمها حكام عسكريون. وأُلغيت مؤسسات الحكم الذاتي في كرواتيا كما حدث في الاستقلال الذاتي الساكسوني في ترانسلفانيا. وفي هنغاريا، انتشرت مقاومة سياسية سلبية، بجناح كبير متعاون مع العدو من طرف والحزب السري المناصر لكوسوث من الطرف الآخر. وفي الحقيقة، كان تحرير الفلاحين هو كل ما تبقى من ربيع الأمم. وتبلور بشكل نهائي في هنغاريا في خمسينيات القرن التاسع عشر، مع بقاء نهايات سائبة في الأراضي التشيكية وغاليسيا. وتعلم الهنغاريون، والتشيكيون، والبولنديون، والقوميات الأخرى كافة درساً مهماً إذا لم يكن مرأً؛ وبالنسبة إلى الملكية الهابسبورجية، على الرغم من رد الفعل على أحداث ١٨٤٨-١٨٤٩، فإن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء.

بعد عقد، أجبرت هزائم النمسا العسكرية عام ١٨٥٩ أمام فرنسا وسردينيا الحكومة النمساوية على اختبار تغيير دستوري. فأعاد مرسوم أكتوبر دبلوما October Diploma "الاتحادي" عام ١٨٦٠ إلى الوجود

المجلس التشريعي الهنغاري والمجلسين التشريعيين في ترانسلفانيا وكرواتيا. وتوجب تمثيل هذه المجالس، إضافة إلى هيئات أخرى إقليمية، في الرايخسرات Reichsrat النمساوي في فيينا. وكان الليبراليون الألمان يعارضون هذا العضو المحافظ المهيمن الذي قلما تخطى سلطة امبراطورية. وطالب الهنغاريون بأن يعاملوا معاملة قومية منفصلة. وكانت براءة شباط التي تلت عام ١٨٦١ مزيجاً من الاستبدادية والدستورية، والمركزية والفيدرالية. ففي الأراضي التشيكية، حابت الألمان، وفي الأراضي الأخرى، حابت القومية المهيمنة. ومع ذلك، قدمت نظاماً برلمانياً شبه فيدرالي. ولكن الهنغاريين رفضوا إرسال مندوبيهم إلى الرايخسرات وهكذا أيضاً فعل المجلس التشريعي الكرواتي. ومن منفاه، طالب كوسوث بكونفيدرالية دانونية جديدة تصالح الأمم في المملكة الهنغارية، ولكن مطالبته لم تؤخذ بجدية. وفي عام ١٨٦١، طالب السلوفاكيون، في مذكرة الأمة السلوفاكية، بالاعتراف بفرديتهم القومية واستقلالهم الذاتي المتواضع إلى حد ما. وتم رفض هذا في بودابست، وفي الواقع لم يكن هناك تقدم على الجبهات الأخرى. وعلى أحسن تقدير، صاغ الهنغاريون مبادئ عامة، لكنهم رفضوا مناقشة المطالب الواقعية.

وفي ١٨٦٣-١٨٦٤، رأى الهنغاريون، وأمم أخرى في الدولة الملكية، قيام روسيا - بتعاون سياسي مع بروسيا بسمارك - بسحق انتفاضة كانون الثاني البولندية. فكان لهذا تأثير هادئ على الكثيرين وأظهر الثمن المرتفع الذي يدفعه المرء مقابل مواجهة مسلحة مع الدولة.

لم يؤثر ربيع الأمم في مملكة الكونغرس، ولا حرب القرم ١٨٥٤ - ١٨٥٦، التي نجحت خلالها الهجرة البولندية فقط جزئياً بحمل المسألة البولندية إلى برنامج دولي. وفي مؤتمر السلام في باريس، أكد الروسيون للغرب بأنهم سيعرضون على البولنديين عفواً، وبعض التنازلات اللغوية

والدينية، وإعادة الإدارة المحلية بصورة محدودة، كجزء من إصلاحات أعدها ألكسندر الثاني. وتضمنت تلك الإصلاحات إلغاء تاماً للقنانة، وهذا ما حدث أخيراً عام ١٨٦١.

وقفت المملكة على عتبة الثورة الصناعية. وكانت الطبقة النبيلة تعاني المزيد من التفكك؛ والنخبة المثقفة تنمو؛ وسكان المدن يضطلعون بدور أكبر في المجتمع. وعمل إلغاء الحاجز الجمركي بين الامبراطورية والمملكة على فتح إمكانيات التوسع الاقتصادي. ففي الزراعة، كانت تتقدم عملية تحويل الفلاح إلى مزارع يدفع أجره، ولكن طبقة الفلاحين، مدعومة من الأوساط الليبرالية والراديكالية، طالبت بالإعتاق التام وملكية الأرض. وتجمعت مجموعة من ملاك الأرض الإصلاحيين، الذين أجازت لهم روسيا تشكيل جمعية زراعية، حول الكونت الشعبي أندجيه زامويسكي، الذي حاكت مبادراته الاقتصادية مبادرات شيشيني. ومع أن القادة كانوا يريدون للجمعية أن تكون بعيدة عن السياسة، فقد أصبحت منبراً لمناقشة عامة ونقطة جذب للمعتدلين في البلد. تعاون زامويسكي مع البورجوازية الناشئة في وارسو، التي كان يقودها الرأسمالي الكبير اليهودي الأصل، ليوبولد كروننبرغ. وانتهت هذه الأوساط إلى تشكيل نواة حركة عرفت باسم البيض.

وعلى الطرف الآخر للطيف السياسي، تشكل تيار راديكالي، تألف، إلى حد بعيد، من الطلاب، وضباط الجيش الشباب، والحرفيين، والأرستقراطيين الأدنى شأنًا. وسيتبلور هؤلاء أخيراً تحت اسم الحمر. وبعيداً عن تفادي السياسة، فإن الحمر مزجوها ببرنامج اجتماعي تضمن إعتاق الفلاحين ومساواة اليهود. ولم تسبب مساواة اليهود معارضة كبيرة لأن هذه الفترة كانت الفترة الأوثق في التعاون البولندي اليهودي. وبرز أيضاً تحرير اليهود، الذين عُدوا طبقة ثالثة في بولندا، في برنامج رجل كان حزباً قائماً في حد

ذاته، هو المرغريف ألكسندر فيلوبولسكي. كان هذا قطباً، مثله مثل زامويسكي، يحتقر الشهرة، ويتابع أفكاره الخاصة التي امتزج فيها الرأي السيء لمواطنيه، والتحرر من سحر الغرب، ونظرة ارسقراطية ترجع إلى النظام القديم، وتلونت بمزاج قوي واستبدادي. وفيلوبولسكي هذا هو الذي التفتت إليه روسيا عندما أدى التوتر المتصاعد في ١٨٦١-١٨٦٢ إلى مواجهة دامية بين الجنود الروس والشعب، و"الثورة الأخلاقية" التالية. تراءى أن فيلوبولسكي هو الخيار الوحيد، لأن زامويسكي وجماعته، الذين خافوا من وصمهم بالتعاون مع العدو، التزموا بمطالبهم بإعادة دستور عام ١٨١٥.

وفيلوبولسكي، الذي كان يؤمن باستحالة العودة إلى عام ١٨١٥ ولأنه كان معنياً فقط بإصلاحات محدودة، أُجبر له تقديم تنازلات في الحقل التعليمي (إعادة تأسيس الجامعة، وإعادة تسمية المين سكول Main School)، وفي بولنة الإدارة، وفي تحرير اليهود، وفي إقرار تحول غير واضح تقريباً لالتزامات عمل جماعة مستأجري الأرض. أما وقد عقد العزم على ممارسة سلطة كاملة، فإنه حل الجمعية الزراعية، وحذر الهرمية الكنسية من التدخل في السياسة، ورفض المساعدة المقدمة من مواطنيه. حيث قال متذرعاً، يستطيع المرء أن يفعل شيئاً من أجل البولنديين، ولكن لا يستطيع أن يفعل شيئاً مع البولنديين. وقرر، وفي نيته قسم ظهر الحمر، القيام بإجراء مزعج بشكل خاص، هو التجنيد الإلزامي، وكان هذا التدبير سيؤثر، بالدرجة الأولى، في سكان المدن الذين يشكلون العمود الفقري لحركة الحمر. وكانت الخدمة العسكرية آنذاك تمتد إلى حوالي خمس وعشرين سنة، وهذا يعني إقصاء فعلاً لهؤلاء الناس عن الوطن معظم حياتهم.

أجبرت اللجنة المركزية للحمر على اتخاذ موقف رتب عليها معارضة الخدمة العسكرية بإعلان ثورة مسلحة. وحدث هذا في ٢٢ كانون الثاني

١٨٦٣؛ حيث بدأت أطول الثورات البولندية، ومن عدة جوانب، أكثرها إثارة. ناشد المتمرّدون أمّ الكومونويلث القديم لحمل السلاح، ووجهوا خطاباً خاصاً إلى "الأخوة البولنديين من أتباع الديانة الموسوية"، وقاتلوا أكثر من سنة. وفي الربيع، شارك البيض على مضض؛ فوفرت مواردهم الواسعة إمكانية استمرار الثورة وتوسعها. ومع ذلك، كان على المتمرّدين أن يخوضوا حرب كر وفر كتلك التي تخوضها العصابات دون التمسك بأرض أو مدينة أكبر. وهذا منع الحكومة القومية (كما كانت تسمى) من التصريح بخطتها أو تنفيذ مرسوم تحرير الفلاحين. كانت الحكومة تقود الثورة من مخابئها السرية في وارسو، وكان خاتمها هو علامة التعرف الوحيدة، وكانت الشبكة السرية كبيرة وفعالة، وتقول شيئاً بخصوص وطنية البولنديين وتضامنهم بأن يمثلوا لأوامر حكومة مجهولة غيرت تركيبها عدة مرات.

وقفت بروسيا بسمارك في صف سان بطرسبورغ؛ وقامت فرنسا، وبريطانيا، والنمسا بعدة مساعٍ دبلوماسية في سبيل المصلحة البولندية، لكن دون نتائج عملية. وفي الولايات المتحدة، حيث تزامنت الحرب الأهلية مع ثورة كانون الثاني، تعاطف الشماليون مع روسيا، مطلقين مقارنات فجّة إلى حد ما بين انفصال الجنوبيين والمحاولات البولندية للتحرر من روسيا. وفي باريس، أُطلقت كلمات التشجيع التي تضمنت تعليقاً يقول إن دم المتمرّدين سيسم الحدود المستقبلية لبولندا. وبالفعل، انتشرت الثورة إلى معظم أراضي الكومونويلث القديم. وكانت هذه آخر مرة يقاثل فيها الفلاحون الليتوانيون والبيلا روسيون إلى جانب البولنديين تحت راية تاريخية مشتركة. ولكن هذا لم يصح على أوكرانيا التي كانت تعارض المتمرّدين. عمت روسيا موجة قومية، مسفهة هؤلاء المدافعين عن بولندا من أمثال ألكسندر هرزن المعروف. ولكن عدد المتطوعين الروس (وحتى الأوكرانيين) في صفوف المتمرّدين كان أكبر من عدد الأجانب الذين جاؤوا إلى الكفاح في سبيل بولندا والحرية.

واقعياً، كانت كل الطبقات الاجتماعية ممثلة في الثورة. وكان كهنوت القاعدة أكثر مشاركة من أكليروس القمة. ومع أن الفلاحين كانوا في الكثير من المناطق لا مباشرين أو حتى معادين بفعالية لثورة "النبلاء"، فإن عدد المتمردين من الفلاحين كان أكبر منه في أي وقت مضى منذ عصيان كوشتشوشكو عام ١٧٩٤. كان الكفاح غير متكافئ إلى حد مرعب وميؤوس منه عسكرياً منذ البداية. فالمناصررون كانوا يفتقرون إلى السلاح، والعتاد، وحتى القادة المتمرسين. وآخر قائد للثورة، رومولد تروغوت، نجح في إطالة أمد الكفاح حتى شهر نيسان عام ١٨٦٤، عندما اعتقل وأعدم شنقاً، مع رفاقه الخمسة. واستمر القتال المتقطع إلى ما بعد ذلك التاريخ، حتى الخريف. قامت الحكومة القيصريّة، التي لم تستطع الظهور بمظهر الأقل كراماً من الحكومة المتمرّدة، بتحسين شروط إعتاق الفلاحين في مقاطعات ليتوانيا، وبييلاروسيا، وأوكرانيا. وفي عام ١٨٦٤، أعتقت الفلاحين في مملكة الكونغرس. وسنعالج الأبعاد السياسية لهذا المرسوم في الفصل التالي. ولننتذكر هنا أن الخطوة أكملت تحرير الفلاحين في أوروبا الوسطى الشرقية.

إن الخلاف طويل الأمد حول معنى الثورة ووجود بدائل لم يجد حلاً كاملاً له، ولكن تم التوصل إلى شيء من التوافق بشأنه. ويبدو أن فيلوبولسكي، الذي استعان به الروس، لم يفوت أبداً فرصة لرسم مسار الأحداث. فقد استطاع بصعوبة إحباط برنامج الحمر بتمهيد الطريق بنفسه لتحرير الفلاحين، ولو لم يكن إلا لأن سان بطرسبورغ لم تكن لتسمح به. فالسياسة الروسية كانت ثابتة على مبدأ فرق تسد. ولكن فيلوبولسكي والروس دفعوا كلا البيض والحمر إلى موقف لم يترك لهم بدائل. وبمعنى ما، كان البيض قد حددوا خيارهم عندما رفضوا، عام ١٨٦٢، التعاون إلا بشروطهم. وترتب عليهم أن ينضموا إلى العصيان المسلح للإفلات من الإدانة العامة، وعلى أمل أن يوجهوه وجهة معتدلة. والحمر الذين تحادهم فيلوبولسكي

بالخدمة العسكرية، استطاعوا فقط أن يستجيبوا بالمقاومة، مع أن استعدادهم لها كان سيئاً. أما إجراء حسابات حرة ومعقولة فكان وهماً.

وسم انهيار الثورة نهاية الثورات القومية في أوروبا الوسطى الشرقية. وبدأ عصر جديد. وترتب على النظام الملكي الهابسبورجي، كونه خسر حرباً ضد بروسيا، الانهماك بعملية قاسية لإعادة البناء. واتخذت شكل تسوية بين الأسرة المالكة والهنغاريين، وبرزت التسمية هنغاريا نمساوية، وحصلت غاليسيا على حكم ذاتي، وشعر التشيكيون بالخيانة. فهل كانت التسوية خياراً سياسياً واقعياً بالنسبة إلى السلافيين؟ ستجيب على هذا العقود التالية.

* * *

الهيئة العامة
السورية للكتاب

من التسوية إلى الاستقلال الثورة الصناعية

خمسون عاماً فصلت بين ثورة كانون الثاني البولندية والتسوية النمساوية الهنغارية من جهة والحرب العالمية الأولى من جهة أخرى. وكانت هذه عقود الأوج لأوروبا وهيمنة القوى الكبرى. كما كانت الحرب الفرنسية البروسية، عام ١٨٧٠، آخر نزاع رئيس نشب على القارة في القرن التاسع عشر. وبعد ذلك ساد توازن ضعيف، عندما انتقل مركز النزاع إلى ما وراء البحار. وفي أوروبا، أصبح البلقان، بعد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، هدفاً لتنافس شديد بين روسيا وهنغاريا - النمساوية. وكانت الحكومات الأوروبية تنظر إلى هذا التنافس بقلق امتزج بموقف متعاطف مع الطموح القومي في البلقان. والعالم الذي انتمى إلى القوى العظمى التي عدّت نفسها وعدّها الآخرون حاملة تقدم مادي وثقافي، هو، في الواقع، حامل العديد من رسائل التمدين المحددة.

كانت الثورة الصناعية في أوج نشاطها. فالعمليات الاقتصادية التي تعود إلى القرن السادس عشر، وتميزت بإنتاج فائض للسوق المتوسعة (من هنا جاء البحث عن المزيد من المواد الخام وسوق أوسع)، كانت في طريقها إلى بلوغ الذروة. وأصبح تقسيم العمل أكثر تعقيداً؛ وانبثق نوع جديد من وعي اجتماعي. وطرأ على الاقتصاد والمجتمع تحول من خلال استعمال التكنولوجيا، ترافق

بالتطورات التي اقتضت تعبئة واسعة لكل الموارد والطاقات. وظهر نمط جديد لمجتمع صناعي، عاش على نمو دائم وتحسُّن مأمول ومتواصل. وبالنظر إلى عمق التحول وسرعة التغيير، كان مصطلح الـ "ثورة" ما يزال ملائماً، على الرغم من كل الحجج التي سيقَّت ضد استعماله.

مرت الثورة الصناعية بعدة مراحل. ففي العقود الأخيرة من القرن، امتدت إلى معظم أوروبا، وأحدثت صناعات جديدة (كهربائية، كيميائية) وأنتجت نمطاً جديداً من الرأسمالية، وتنظيماً لمشاريع كبيرة، وتوسّعاً استعمارياً. وأعقبَت النقاط العليا فترات ركود دورية. احتفظت أوروبا، طوال القرن التاسع عشر، بالكثير من خاصيتها الملكية الارستقراطية والزراعية، ولكن الحضارة البورجوازية الجديدة كانت مهيمنة. فكانت تمثل التحديث والتقدم، مع أنها لم تقدم دواءً عاماً للأمراض الاجتماعية والطموحات القومية للمضطهدين. وبقي التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وبين المدينة والريف، وربما ازداد أيضاً.

فرضت الحضارة الحديثة ثمناً باهظاً على شكل أحياء فقيرة في المدن، وعمالة أطفال، واستبداد أجراس المصانع. وراحت الجماهير، التي أصبحت أكثر وعياً وتنظيماً، تطالب بحقوق اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وقومية. وظهرت الطبقة الوسطى بوصفها عدواً أساسياً. واعتبر الراديكاليون الليبراليين ستاراً لمصالح البورجوازية واتهموا الطبقة الوسطى بأنها خانت قضية الشعب. وعدَّ المحافظون الليبراليين مجرمين لأنهم خلقوا ثورة سياسية واجتماعية، وبالتالي قوضوا النظام التقليدي.

تم بنجاح تحدي العقيدة الليبرالية بالتوافق الطبيعي للمصالح بمفاهيم الصراع الطبقي أو العرقي. وتحدثت الداروينية الاجتماعية عن بقاء الأصلح وقدمت تبريراً للقومية المتكاملة، التي وجدت كراهية الناس الآخرين أكثر جاذبية من حب المرء لنفسه. فالعنصرية مجدت أسطورة الآريين أو الشماليين

وحولت رهاب اليهود إلى معاداة السامية الحديثة. فكان اليهود يمثلون كل شر، سواء في كتابات تشارلز موراس في فرنسا، أو تصريحات كارل لويجير في فيينا، أو بلاك هندرود الروسية^(١).

وفي حين كان المجتمع الأوروبي يتعرض لهجوم الراديكاليين والاشتراكيين، كان الفوضويون يرفضون فكرة الدولة بالذات. وعلى الرغم من توسيع حق الانتخاب، وفي عدة حالات تحول إلى تصويت ذكوري عام، فإن إقامة نظام شبه برلماني في روسيا احتاج إلى ثورة ١٩٠٥. وفي حقل الثقافة، أنتجت نهاية القرن اتجاهات مختلفة، بما فيها العدمية. وبدأت الحداثة دعوة للكفاح ضد وجهة النظر المحافظة والنظام البورجوازي للقيم. وبقوة أكبر، تم إبراز الحقيقة الدائمة بأن للحضارة الأوروبية وجهين، تميز أحدهما بالاستقرار والرخاء، والآخر بالضيق والثورة.

قبل الانتقال إلى تحدي الثورة الصناعية لأوروبا الوسطى الشرقية، يجب إلقاء نظرة على دراسة حالة كلاسيكية، هي انكلترا. في أواخر القرن الثامن عشر، كان الاقتصاد الأوربي يعتمد غالباً على الزراعة. وكان يجب إجراء تغييرات قاسية في ذلك الحقل لتحقيق تطورات أساسية في الصناعة. وكانت انكلترا أول بلد يمر بثورة زراعية خلال ذلك القرن، ثورة تميزت باستخدام تقنيات جديدة، وتغييرات في استعمال التربة، والزراعة الواسعة والكثيفة وتربية الحيوان. فازداد الإنتاج كثيراً من أجل السوق في حين تضاعف عدد الناس الذين يعملون في الأرض. وكان تراكم رأس المال ووجود تجمع متاح للعمل شرطين أساسيين لتطوير الصناعات، التي عمل استخدام الآلة على إحداث ثورة فيها. وبشر ظهور قدرة البخار بعصر جديد. وأفسحت صناعات ومصانع الأكواخ المجال للمصانع المزودة بالآلات. ونمت المدن

(١) جماعة رجعية، معادية للثورة، معادية للسامية، تشكلت في روسيا بعد ثورة ١٩٠٥ - المترجم.

الصناعية، وتطور نمط جديد للبورجوازية، وكذلك لطبقة عاملة صناعية. وأوجدت الخطوط الحديدية حراكاً جديداً؛ ونشأت أنماط ائتمان جديدة؛ وأظهرت التجارة نمواً محسوساً، ازداد تسعة أضعاف بين ١٨٢٠ و ١٨٨٠ وخمسين ضعفاً إذا أخذنا كامل الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٩١٣.

في النموذج الانكليزي، كانت هناك مراحل ثلاث: في المرحلة الأولى، أظهرت الصناعات النسيجية نتائجاً عالياً، في حين كان تطور الصناعات الثقيلة أكثر بطءاً؛ وفي المرحلة الثانية، تطورت هذه بسرعة؛ وفي المرحلة الثالثة، حدث توازن معين بين ما وصلت إليه هاتان الصناعتان. ويشير المصطلح "إقلاع" عادة إلى الفترة الوجيزة التي سعدت فيها الاستثمارات من ٥ إلى ١٠%، وانتشرت ضروب التقدم التكنولوجي بسرعة. حدث هذا في انكلترا بين ثمانينيات القرن الثامن عشر وعام ١٨٠٢؛ وفي فرنسا وبلجيكا، بين ١٨٣٠ و ١٨٦٠؛ وفي ألمانيا، بين ١٨٥٠ و ١٨٧٣. وعلى عكس انكلترا، حدثت الثورة الصناعية والثورة الزراعية بالتزامن تقريباً على القارة، وترافقتا بتغيرات في الائتمان والنقل. ويعزى تأخر التطورات القارية في أوروبا الغربية جزئياً إلى أسباب سياسية (الحروب النابوليونية) وجزئياً نجم من الضعف البنيوي في الزراعة أو الإنتاج الحرفي، الذي أثر سلباً في حراك اليد العاملة وحرية النشاط الاقتصادي.

اصطبغت استجابة أوروبا الوسطى الشرقية (باستثناء بوهيميا التي كانت أكثر انسجاماً مع النموذج الأوروبي الأوسط والغربي) لتحدي الثورة الصناعية بالسمات المميزة لاقتصادها. فالزراعة كانت أكثر بدائية، والفجوة أكبر بين الزراعة في الإقطاعات الكبيرة وزراعة الفلاحين. وبوهيميا وحدها طورت سوقاً زراعية داخلية قوية. ومع أن الإقطاعات الشخصية، البولندية أو الهنغارية، أنجزت درجة عالية من التحديث، إلا أنها لم تستطع نشرها على نطاق أوسع. ولكي يعقب نموذج الصناعات النسيجية الرائدة في التقدم

التكنولوجي صناعةً ثقيلة، كان يجب إما عكس النموذج وإما يتزامن حدوث العمليتين. ولكن الصناعات المرتبطة بالمواد الغذائية لعبت، إلى مدى بعيد، دور المحفز بدلاً من الصناعات النسيجية.

وتفاوت التحديث كان أيضاً نموذجياً تقريباً للتطور في أوروبا الوسطى الشرقية. فالمعدات الحديثة التي استوردت من الخارج، تعايشت مع أدوات وآلات بطل استعمالها، وأحياناً في الفرع الاقتصادي نفسه. والاختلافات بين القطاعات أيضاً كانت كبيرة. وأخيراً، عملت وفرة اليد العاملة وتدني أجرها بالضد من تشجيع المشاريع الكبيرة على تركيب أجهزة موفرة للجهد.

ووفقاً لمعادلة إيه جيرشِنكورن الكلاسيكية، كانت العملية التلقائية للتراكم المحلي لرأس المال في انكلترا تتناقض مع الحاجة إلى تمويل مصرفي مدروس في أوروبا الغربية والوسطى، ومع تدخل الدولة في هنغاريا أو روسيا الذي دونه ما كان إقلاع الصناعة ممكناً. ورسم المؤرخان الاقتصاديان الهنغاريان دجي بيريند وجي رانكي صورة تحمل فارقاً دقيقاً إضافياً. فقد تذكرنا أن تدخل الدولة، مع أنه كان غير مباشر وحدث في وقت أقدم، كان أيضاً ضرورياً لإعداد الأرضية في انكلترا وفرنسا. وعلى مسافة أبعد شرقاً، كان تدخل الدولة مباشراً أكثر، وجاء متأخراً، واتخذ بعداً أكبر. فعلى سبيل المثال، بدأت الخطوط الحديدية في القارة بوصفها مشاريع دولة، وبعدئذ تولى مسؤوليتها رأس المال الخاص، لتنتهي في معظم الحالات إلى التأميم، وإذا: لم يعمل نشاط الدولة على تشجيع وتحفيز دورها المميز والمحدد، بل شجع وحفز استيراد رأس المال الذي يمكن عدّه سمة لأوروبا الشرقية ميزتها عن باقي القارة في التحول الحديث للاقتصاد^(١).

(١) أي تي بيريند وجي رانكي، التطور الاقتصادي في أوروبا الوسطى الشرقية في القرنين التاسع عشر والعشرين (نيويورك، ١٩٧٤)، ص ٩٢.

وكان رأس المال الأجنبي مهماً فعلاً. وكان عادة استثمارياً في الاقتصادات الأضعف في حين قام بوظائف مفيدة في البنى الأكثر تطوراً. ومن الجدير ذكره أن كل بلد اجتذبت فعلاً خلال القرن رأس مال إضافة إلى مهارة من جار أكثر تطوراً. وحوالي نهاية هذه الفترة، نقلت بريطانيا معظم استثماراتها إلى ما وراء البحار، في حين كانت بلدان أوروبا الغربية تستثمر بكثافة أكبر في الأجزاء الشرقية. وفي بعض الحالات، أسهم رأس المال الأجنبي في تسريع عمليات الإنتاج بدرجة مهمة. ومن بين الدول الواقعة على الـ "محيط"، كثيراً ما يُضرب المثل بإسبانيا كمثال.

هل عملت الثورة الصناعية بدرجة مهمة على تعميق الاختلافات بين معظم النطاق المتقدم (القلب) والمناطق الوسطى الشرقية والشرقية؟ لا شك في أن المناطق المستقلة كانت مختلفة من حيث مستوى الإنتاجية الاقتصادية وتنظيم العمل، والحراك الاجتماعي والتركيب الطبقي، إضافة إلى نمط السلطة العامة فيها. في كل هذه الجوانب، اتسعت الفجوة بين الغرب وبلدان مثل هنغاريا، والأجزاء النمساوية والروسية من بولندا المجزأة، على الرغم من كل تقدمها. وكانت بولندا ومورافيا البروسيتين أقرب إلى النموذج الغربي. ووفقاً لمؤرخي الماركسية واليسار الجديد، فإن السبب في أن أصبحت البلدان الأضعف أكثر فقراً والبلدان الأقوى أكثر ثراءً، يكمن في الطبيعة الاستثمارية للتجارة بين المجموعتين. فالمجموعة الأولى الملزمة بتصدير المواد الغذائية والمواد الخام مقابل المنتجات الجاهزة إنما كانت تعمل على إدانة تنمية أحادية الجانب. وعملت التجارة وسيلة لاستغلال البلدان الأكثر ثراءً للبلدان الأكثر فقراً.

والتوضيح الآخر لنمو التفاوت يتناول بإسهاب العوامل السياسية، خصوصاً العسكرية، أي المنافسة التي رتبت، على نحو غير متكافئ، عبءاً ثقيلاً على البلدان الأضعف. وهناك حجة أخرى قدمها أندرو يانوس، تكمن في الشروط

الاجتماعية الاقتصادية. فازدياد تخلف الـ "محيط" يعلله تأثير التجديدات والتوقعات في اقتصاده. ولتلبية طلبات الطبقات الأعلى، يتم ضخ موارد رأس المال بعيداً عن الاستثمارات وتذهب إلى استهلاك النخبة، والاستراتيجيات الاقتصادية غير الواقعية، ويبددها الفساد. ويخلص يانوس إلى القول إنه لهذا السبب تُظهر أساليب الاستهلاك "تعارضاً مع وجود أنماط للإنتاج".

هناك ظل من الشك في أنه بينما استجاب الغرب والوسط الأوروبيان بسرعة تقريباً للتحدي الانكليزي، تفاعل الاقتصادان البولندي والهنغاري في البداية ببطء أكبر. وصحيح أيضاً أن الطلب الأوروبي الغربي على المزيد من المواد الغذائية والمواد الخام مارس جذباً عمل على تنشيط صادرات هذه المواد مع ما أنتجه من أحادية الجانب، كما ذكرنا أعلاه. ومع ذلك، يعتبر الحديث عن علاقة "استعمارية"، أو استخلاص تشابهات قريبة مع العالم الثالث اليوم إفراطاً في التبسيط. فالعلاقة "الاستعمارية" تقتضي ضمناً أن يعمل طلب "القلب" على تشجيع الاستثمارات في قطاعات التصدير التي يحتاجها "القلب"، وهي استثمارات تنشأ غالباً من رأس المال المستورد. ولا تتوافر لبقية الاقتصاد فرصة للتطور الحقيقي. ولكن في حالة بعض بلدان "المحيط" الأوروبية، على الأقل، عملت الاستثمارات على تنشيط العمليات التي أدت إلى تغيرات هيكلية وسمحت للبلد بأن يصبح جزءاً من "القلب". فالسويد مثلاً، شهدت، في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، صادراتها من الخشب، وبعدها صادراتها من الحديد، تحول اقتصادها إلى الحد الذي لم تعد معه بلداً "محيطياً". وفي أوروبا الوسطى الشرقية، دل التحول من المواد الغذائية إلى المواد الغذائية المعالجة على إمكانيات النمو والتحول الاقتصاديين. ولكن عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية الصرف أثرت في التطور، لأن كلا النوعين من العوامل شرط مسبق للتصنيع وتكملة ملازمة ومستديمة له. ولهذا، دعونا نستشهد من جديد بـ بيريند و رانكي، فالمسألة:

ليس ما إذا كان تصدير المواد الغذائية والمواد الخام، في حد ذاته، يؤدي إلى شروط مواتية أو غير مواتية لتجارة منطقة معينة، لكن الوضع إذا كانت بلدان منطقة ما محتلة في دور مصدري المواد الخام، أو أنها، على الأصح، قادرة على المضي من هناك إلى بناء هيكل اقتصادي متطور مناسب^(١).

وتعتمد القدرة الفعلية للبناء على عناصر شتى كوفرة الموارد الطبيعية، وشبكة الاتصالات، وسوابق ما قبل التصنيع، وإمكانيات تراكم رأس المال، والسياسات الحكومية، وهياكل البلد الاجتماعية والسياسية.

اختلاف النماذج في أوروبا الوسطى الشرقية

تشابهت الثورة الصناعية في الأراضي التشيكية مع مثيلتها في أوروبا الغربية والوسطى. وكان الانفجار السكاني مماثلاً -زيادة ٥٠% بين ١٨٤٨ و ١٩١٠- وحمل سكان بوهيميا إلى أكثر من ٦,٧ مليوناً، وسكان مورافيا إلى ٢,٦ مليوناً وسيليزيا النمساوية إلى ٠,٧٥ مليوناً. وأهم من ذلك تدهور عدد السكان الريفيين من ٧١,١% عام ١٨٨٠ إلى ٥٧,٩% عام ١٩١٠. وازداد عدد سكان براغ من ٧٥٠٠٠ إلى ٢٢٤٠٠٠. وظهرت مراكز صناعية حول برنو (عاصمة النسيج)، أو كلادنو، أو بلزن أو أسترافا - كارفينا. وسمح تحرير الفلاحين بالحراك الاجتماعي وأسهم في تحديث الزراعة، مع أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التحرير في حد ذاته أدى إلى تحول رأسمالي آلي. ولكن كانت هناك عوامل أخرى مهمة، يجب أن نذكر منها هبوط نسبة الأمية إلى حوالي ٤,٥%، وهي النسبة الأدنى في العالم، إضافة إلى النمو الدائم لعدد

(١) أي تي بيريند و جي رانكي، "التخلف في أوروبا في إطار علاقات الشرق والغرب في القرن التاسع عشر"، في Etudes historiques Hongroises، ١٩٨٠، المجلد الأول (بودابست، ١٩٨٠)، ص ٧٠٠.

الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية. والمزية الأخرى هي تلك التي وفرها وجود سوق كبيرة في المملكة الهابسبورجية وجدت فيها المنتجات الجاهزة التشيكية مكاناً مضموناً إلى حد ما. وفي الواقع، لم تكن بوهيميا سيدة مصيرها وكان هناك عداء تشيكي - ألماني متزايد عمل على تعقيد الوضع. ومن جهة أخرى، أثبت البنيان الاجتماعي الذي يساعد على نشوء طبقة وسطى محلية تشيكية أهميته الحاسمة.

تاريخياً، امتدت المرحلة الأولى تقريباً حتى عشرينيات أو ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ثم خلالها إدخال الآلات في بعض العمليات والمناطق. فبنيت أول قاطرة بخارية عام ١٨١٥؛ وظهر أول معمل لترقيق المعدن في الصناعات الحديدية في فتكوفيس عام ١٨٣١. وامتدت المرحلة الثانية للنمو والتطور تقريباً إلى ١٨٤٨-١٨٤٩. واستخدمت فيها الآلات على نطاق واسع ، بالدرجة الأولى من أصل أو تصميم بريطاني. وأخيراً، اكتمل إلى حد بعيد التحول الثوري للاقتصاد بين ١٨٤٩ و ١٨٧٠. في البداية، ساد إنتاج المصنع في الصناعات النسيجية، ثم انتشر إلى الفروع الأخرى، خصوصاً معالجة المواد الغذائية-طحن الدقيق، وصناعة التخمير، وصناعة التقطير-كما كان ميزة للثورة الصناعية في أوروبا الوسطى الشرقية. وتوسع، بشكل فعال، إنتاج الفحم والحديد، والفولاذ وبناء الآلات، في السنوات الأخيرة من القرن. وجعلت الصناعات الهندسية والسيارات (من بين الصناعات الأولى في أوروبا) الأراضي التشيكية منطقة متقدمة اقتصادياً إلى أبعد حد. واكتسبت مصانع سكودا (تأسست عام ١٨٦٩) شهرة عالمية، خصوصاً في صناعة الأسلحة. وكان دور الخطوط الحديدية حاسماً كمثله في الغرب، وتأثر بناؤها باعتبارات نمساوية، سياسية واستراتيجية. وافتتح أول خط عام ١٨٣٢. وخلال العقد ١٨٦١-١٨٧١، ازدادت الخطوط الحديدية تقريباً بنسبة ١٤٧%. وعند نهاية القرن، اقتربت كثافة هذه الشبكة من مثيلتها في فرنسا.

تعطي الأرقام في الجدول ٦-١ فكرة حول تطور الاقتصاد.

الجدول ٦-١: الأنصبة في النسبة المئوية للقيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي

	١٧٩٢	١٨٤١	١٨٨٠
الأنسجة	٨٤	٥٠,٧	٤١,٥
المواد الغذائية		١٤,٥	٣٣,٤
السلع الإنتاجية	*٤	*١١,٧	١٦,١
أخرى	*١٢	*٣٣	٩,٨

* رقم تقريبي

المصدر: دجي بورش، "الثورة الصناعية في الأراضي التشيكية"، هسستوريا ٢ (١٩٨٠)، ص ٢٦٦.

من الواضح أن الثورة الصناعية حققت نجاحاً في الأراضي التشيكية. فالزراعة الكثيفة والانتعاش الزراعي اللذان استمرتا منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، سمحا للتشيكيين - بوصفهم متميزين عن الألمان الذين هيمنوا على الصناعات النسيجية، وإنتاج الزجاج، والصيرفة - بمرآكة رأس المال من طريق الصناعات المرتبطة بالمواد الغذائية. وهكذا تقدم التشيكيون، على سبيل المثال، بواسطة تكرير السكر، وأظهر تأسيس أول مصرف اعتماد خاص بهم (مصرف زفونستانسكا، ١٨٦٥-١٨٦٩) مدى نجاحهم. ولعب الرأسمال الأجنبي دوراً بسيطاً نسبياً في عملية التصنيع. وعندما توسعت المصارف التجارية التشيكية في الفترة ١٩٠٧-١٩١٣، أصبحت بوهيميا ليس فقط بلداً صناعياً، لكن أيضاً بلداً حصلت فيه الحركة القومية التشيكية على قاعدة اقتصادية صلبة.

وفي الفترة ١٨٤٦-١٩١٠، تغيرت نسبة السكان التشيكيين-الألمان لصالح التشيكيين. ففي بوهيميا تغيرت النسبة من ٦٠: ٤٠ إلى ٦٣: ٣٧؛

وفي مورافيا من ٧٠: ٣٠ إلى ٧٢: ٢٨. ومع ذلك، كان الألمان يحتفظون بمزية احتلالية. ويظهر تركيب القوى العاملة عام ١٩١٠ أن ٣٠% من الألمان كانوا يعملون في الزراعة، و٤٢% في الصناعة، و١٢% في التجارة والنقل. وكانت الأرقام المقابلة للتشيكيين ٤٤، و٣١، و٩%. وفي مجرى القرن، انتقل اليهود إلى المدن، وأصبحوا طبقة وسطى ميسورة. وفي عام ١٨٨٩، بلغ عددهم ١٣٣٠٠٠ نسمة، وكان في براغ وحدها ١٠٠٠٠ يهودي عام ١٩١٠. كان تشييك Czechization اليهود ملحوظاً في ثمانينيات القرن التاسع عشر مع أنه كانت هناك معاداة تشيكية للسامية، وكانت دوافعها اقتصادية وقومية. وسواء كان ذلك سبباً أو نتيجة، تبقى حقيقة أن ١٥% فقط من اليهود في براغ أعلنوا أنفسهم تشيكيين. وكان الآخرون يتكلمون اللغة الألمانية وعدّوا أنفسهم متألّمين Germanizers.

وكما في أوروبا الغربية، ترافقت الثورة الصناعية في بوهيميا بمشكلات اجتماعية. فمقاومة العمال لإدخال الآلة أدى إلى شغب في براغ عام ١٨٤٤. وتفاقم وضع العمال في فروع الاقتصاد القديمة وفي المناطق التي كانت تسود فيها أنماط إنتاج قديمة. وفيما بعد، نشأت الاتحادات العمالية، ولكن البروليتاريا التشيكية أبدت سمات معينة ترتبط بالتقليد والتطلع الحرفيين.

وبمصطلح تحول بنيان البلد، الاجتماعي والاقتصادي، كان نجاح الثورة الصناعية في هنغاريا جزئياً فقط. فقد بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتوسعت في ستينياته، ووصلت إلى أعلى قوتها في سبعينياته وثمانينياته، وبلغت الأوج من جديد في مطلع القرن العشرين. ولهذا السبب يعيّن بعض المؤرخين الإقلاع في أواخر القرن التاسع عشر. وازداد عدد السكان إلى أكثر من الضعف بين ١٨٠٠ و ١٩١٠؛ وفي الفترة بين التسوية وانفجار الحرب العالمية الأولى، ازدادوا من ١٥,٤ مليون إلى ٢٠,٩ مليون نسمة. وشهدت

بودابست نمواً استثنائياً من ٥٤٠٠٠ عام ١٨٠٠ إلى حوالي ٩٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٩١٠، وكانت سيجد مدينة أخرى تجاوزت مستوى الـ ١٠٠٠٠٠. ومع أن الأمية تناقصت إلى أكثر من النصف، فقد كانت بعدُ تقف عند ٣٣٪ عام ١٩١٠، أكبر بكثير من النسبة التشيكية. ولكن عدد طلاب الجامعات تضاعف عشرين مرة خلال السنوات الستين التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

ظهرت المؤشرات الأولى للثورة الصناعية قبل عام ١٨٤٨. فقد بدأ استخدام القدرة البخارية في مطاحن الدقيق ومعامل تكرير السكر، ويستطيع المرء أن يتحدث عن مكننة بعض الصناعات، واستخدمت السفن البخارية، وفتُح أول خط حديدي. وبدأ تأسيس المصارف التجارية والائتمانية. وعمل تحرير الفلاحين عام ١٨٤٨، الذي اعتبر شرطاً لازماً للرأسمالية في القطاع الزراعي، على خلق بروليتاريا كبيرة لا تملك أرضاً. ولكن على الرغم من ازدياد المساحة الخاضعة للزراعة، فإن البنيان الاجتماعي والاقتصادي لعلاقات الأرض حال دون تحول راديكالي.

وفي الواقع، استمر التعارض بين التقدم التكنولوجي والنظام الاجتماعي والاقتصادي ليشكل واحدة من المشكلات الرئيسية. وكانت المشكلة الأخرى هي علاقة هنغاريا بالنمسا الأكثر تقنماً. ومارس إلغاء التعرفة الداخلية عام ١٨٥٠، والاتحاد الجمركي اللاحق، والاتفاق المالي الذي رافق تسوية عام ١٨٦٧، تأثيراً عميقاً في التطور الاقتصادي الهنغاري، لكن ذلك التأثير مثار جدل. ووفقاً لمدرسة عصرية للتفكير، فإن هنغاريا وُضعت في موقع تبعية "استعمارية"، منعته من تصنيع كامل وهيمنت فيها الصفة الزراعية. ويرى معارضو هذا الرأي علامات قليلة للاستغلال ويشيرون إلى فوائد كثيرة للعلاقة مع النمسا، لا سيما السوق الكبيرة للحبوب سريعة النمو، والماشية، وخصوصاً صادرات المواد الغذائية المعالجة. ويشددون على الدور الإيجابي الذي لعبه

الرأسمال النمساوي. وعملت زيادة تعرفات الحماية الجمركية على تخفيف عدد كبير من البروليتاريا الزراعية الهنغارية. ويبدو أنه تم التوصل إلى إجماع معين فيما يتصل بالفوائد والمصاعب التي جلبتها إلى هنغاريا العلاقة مع النمسا الأكثر تطوراً. فمن منظور المربحية وتراكم رأس المال، فاقت الفوائد الناشئة من صناعات معالجة المواد الغذائية الخسائر من الصناعات الخفيفة منقوصة التطور، خصوصاً الصناعات النسيجية. وإذا أخذنا الصناعة في كليتها، نجد أنه كانت هناك فوائد قصيرة الأجل تنشأ من الشراكة الاقتصادية، النمساوية الهنغارية، ولكن على المدى الطويل، أسهمت هذه الشراكة في تأخير التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

كانت الزراعة، لا صناعة النسيج، هي المحفز الرئيس للتقدم الاقتصادي الهنغاري. وعلى الرغم من تضاعف المحاصيل في مطلع القرن العشرين، كان نمو معالجة المواد الغذائية هو الإنجاز الرئيس. فقد تطور طحن الدقيق على نطاق واسع إلى درجة أن بودابست أصبحت ثاني أكبر مركز في العالم بعد منيابوليس. وكان معدل الصادرات بين الحبوب والدقيق يتغير باستمرار لصالح الدقيق. والتقدم في فروع الاقتصاد الأخرى أيضاً كان مميزاً. فازداد إنتاج الفحم إلى أكثر من أربعة عشر ضعفاً (١٨٦٧-١٩١٤)، ونتاج الحديد إلى أكثر من خمسة أضعاف، ونتاج الفولاذ ضعفين (١٨٩٨-١٩١٤). وبلغت القدرة الحصانية، كانت الزيادة مئة ضعف منذ التسوية. وفيما يتعلق بالعمال الصناعيين، فإن أعدادهم ازدادت من ١١٠٠٠٠ إلى ٦٢٠٠٠٠ بين ١٨٨٠ و١٩١٣.

وكان توسع شبكة الخطوط الحديدية أيضاً مدهشاً، مع أن المصالح النمساوية في البداية هي التي أملت اتجاه تلك الخطوط، وجاءت هيمنة المصالح الهنغارية فيما بعد. ففي عام ١٩١٣، وضعت كثافة الخطوط للقطن الواحد هنغاريا قبل ألمانيا وفرنسا، أي المرتبة السادسة في أوروبا. اعتبر

بعض المؤرخين هذا النمو نموذجياً بالنسبة إلى بلد بعيد عن وسط أوروبا ويحتاج إلى وسائل نقل واتصالات أكثر تطوراً. ولعب رأس المال غير الهنغاري (النمساوي والأجنبي) دوراً رئيساً في بناء الخطوط الحديدية. فهو، مع رأس المال المحلي والإعانات الحكومية، ساعد المصارف على الازدهار. فإذا اعتبرنا نمو رأس المال ١٠٠ عام ١٨٤٨، فإن النمو كان ٧,٥٠ عام ١٨٦٧، و ٣,٣٤٠ عام ١٨٩٠، و ١١,٣٨٠ عام ١٩٠٠. وهي أرقام مؤثرة.

تضاعف الدخل القومي الهنغاري ثلاث مرات خلال كامل الفترة التي تلت التسوية. فمعدل النمو الاقتصادي بين الأجزاء النمساوية والهنغارية يشير أيضاً إلى تقدم نسبي لهنغاريا: ٧٠: ٣٠ في البداية؛ و ٦٣,٦: ٣٤,٤ عند النهاية. ويمكن ملاحظة التغيرات في بناء الاقتصاد من الأرقام في الجدول ٦-٢.

الجدول ٦-٢: النسبة المئوية لقيمة الإنتاج الإجمالي

	نسبة المواد الغذائية	الصناعة الثقيلة	الأنسجة	صناعات أخرى خفيفة
١٨٩٨	٤٤,١	٣٩,٩	٥	١١
١٩١٣	٣٨,٩	٤١,٢	٧,٣	١٢,٦

المصدر: اعتماداً على آر إيه كان وزد في ديفيد، شعوب الأراضي الهابسبورجية الشرقية ١٥٢٦-١٩١٨ (سيثل، واشنطن، ١٩٨٤)، ص ٣٧٠.

على الرغم من كل هذا النمو الهائل، مع التسليم بنقطة انطلاق دنيا، بقيت هنغاريا بلداً زراعياً - صناعياً أكثر منها بلداً مصنعاً. وعشية الحرب العالمية الأولى، كانت الصناعة تسهم فقط بـ ٢٧-٣٠٪ من إجمالي الإنتاج القومي؛ وتشكل الصادرات فقط ٣٧,٥٪ من السلع الجاهزة (غالباً مواد غذائية معالجة). وكان أكثر السكان (٧٥٪) يكسبون رزقهم من الزراعة، و ١٧٪ يعيشون في المدن (مقارنة بـ ٧٪ عام ١٨٧٠). وكان حوالي ١٦٪

من سكان المدن الخمس والعشرين الأكبر يتعاطون مهناً صناعية. كل هذا يُظهر أن البنيان الاجتماعي للبلد مر بتغيرات، ولكن تلك التغيرات لم تكن عنيفة. وبقي الهرم الاجتماعي تقليدياً جداً. فالارستقراطية حاملة اللقب، كانت بعدُ في القمة وتلعب دوراً مهيمناً في السياسة. وجاءت النبالة الغنية فيما بعد، ولكن الطبقة النبيلة أصبحت أكثر تمايزاً عندما أضعفت سرعة تدهور الحيازات متوسطة الحجم الجماعة التي كانت تقليدياً قوة مستقلة وقومية ليبرالية. تمكنت هذه الطبقة العليا من تكوين طبقة وسطى بالتعاون مع البورجوازية الهنغارية اللاتينية، وكان لهذه "البرجزة" للمجتمع مؤيدوها، كما ذكرنا في الفصل السابق. ولكن الطبقة العليا كانت تكره اكتساب وجهة نظر، وعادات عمل، وقيم بورجوازية. فدخلت الإدارة أو زادت مراتب النخبة المثقفة، حاملة مزاجها وتقليدها.

كانت الطبقة الوسطى التي نشأت تتألف غالباً من عناصر ألمانية ويهودية. وازداد عدد السكان اليهود، الذين شاركوا بنشاط في التقدم الاقتصادي كبائعي جملة، أو تجار، أو حرفيين، من ٥٤٢٢٧٩ إلى ٩١١٢٢٧ خلال الفترة ١٨٦٩ - ١٩١٠. كان ربع سكان بودابست تقريباً من اليهود، مما حمل المعادين للسامية على تسميتها "جودابست".^(١) ولكن اليهود كانوا يتمجرون Magyarizing بسرعة، ومثلهم الألمان. وفي حين كانت بودا في منتصف القرن التاسع عشر بلدة ألمانية بشكل سائد، أصبح ٨٦% من سكانها، عام ١٩١٠، يتكلمون الهنغارية. فاليهود، الذين تحرروا من قوانين ١٨٦٧ التمييزية، ووضعوا، عام

(١) يتألف السهل الذي يمتد في شرق وجنوب هنغاريا من قسمين: بودا Poda وقامت عليه بلدة سميت باسمه، و بست Pest وقامت عليه بلدة أيضاً سميت باسمه، وكانت هناك بلدة ثالثة اسمها أوبودا. وفي عام ١٨٢٧، تم توحيد هذه البلدات الثلاث باسم بودابست Podapest. ومن هنا نعرف أصل التسمية جودابست Judapest - مدينة يهودا - التي أطلقها المعادون للسامية على مدينة بودابست - المترجم.

١٨٩٦، على مستوى المساواة من الناحية الدينية مع المسيحيين، مروا بمرحلة تمثل هائلة. فالنواة التي تتكلم اليديشية Yiddish انكمشت إلى أكثر من الربع. ومن مراتب البورجوازية اليهودية، جاء أقطاب الصيرفة، والصناعة، والصحافة الكبار. وتم تنبيل أكثر من ٣٠٠ أسرة، وتلفت ٢٨ أسرة ألقاباً بارونية. وأكمل الكثير تمثله باعتناق المسيحية والتزواج البيني مع الطبقة النبيلة المحلية.

في غياب طبقة وسطى محلية ذات طموحات خاصة بها و"برجزة" المجتمع، سبب التحالف بين الارستقراطية والبورجوازية من خلفية ألمانية أو يهودية نوعاً من تحجر النظام. فبعض الارستقراطيين وافقوا على التصنيع فقط بقدر ما يخدم الزراعة، التي قرنوها بمصالح البلد في كليته. وكانت الطبقة الارستقراطية مرنة بما يكفي لتكليف العنصر اليهودي بدور رائد في اقتصاد البلد وأحياناً كانت تطلب مساعدته سياسياً بوصفه شريكاً أصغر. فضلاً عن ذلك، عمل اليهود أو الألمان المتمجرنين على تضخيم الأرقام الإحصائية القومية في أراضي القديس ستيفن. ولهذا السبب، رفضت المؤسسة السياسية معاداة السامية، ولكن لم تستطع منع ظهور حزب معاد للسامية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لم يعمر طويلاً، أو المظاهرات المتقطعة ضد انعزالية أو إقصائية اليهود، الحقيقية أو المزعومة. وأكمل رهاب اليهود التقليدي، الذي وصف بأنه "شعور بالكرهية نحو جماعة إثنية من ديانة غريبة ومختلفة انشغل في مطاردات لا تليق بسيد مذهب"،^(١) بصفات جديدة نشأت من عرقية أو منافسة اقتصادية. فكان الفلاحون السلوفاكيون يكرهون اليهودي باعتباره مستغلاً اقتصادياً ومتمجرناً. وهذا يحملنا إلى تأثير عمليات التصنيع في العلاقات بين الدولة والجماهير، وخصوصاً القوميات غير المجربة.

(١) الاستشهاد عند آي ديك، "هنغاريا"، في اليمين الأوروبي (بيركلي، كاليفورنيا، ١٩٦٥)، ص ٣٦٨، تحرير أتش روجر وإي ويبر.

أدى الفقر والحرمان اللذان كان يعاني منهما العمال الزراعيون ممن لا يملكون أرضاً والبروليتاريا الصناعية إلى تنامي الاستياء، الذي تم كبحه بقسوة، وإلى الهجرة. فقد غادر البلد أكثر من مليون ونصف مليون نسمة، غالباً إلى أمريكا، نصفهم من غير المجر. وكانت أكثرية البروليتاريا الزراعية تتألف من الهنغاريين، ولكن الكرواتيين، والسلوفاكيين، والرومانيين كانوا ينتمون إلى الطبقة الأفقر التي جعلتهم، على نحو مضاعف، مواطنين من الدرجة الثانية.

أثرت عملية التصنيع في الأراضي الإثنية غير الهنغارية بشكل متفاوت. ففي سلوفاكيا، التي اعتبرت كوحدة مميزة في حدود ما بعد ١٩١٨، كانت العلاقة مضطربة بين النسبة المئوية لإجمالي سكانها (١٦,٨) ونتاجها الصناعي (١٨,٦). وكانت هناك معامل لمعالجة المواد الغذائية، ومصانع للورق، والنسيج والحديد. وكانت الحصة النسبية للمنتجات غير الجاهزة وشبه الجاهزة أكبر منها في أجزاء أخرى من هنغاريا. وفي الزراعة، كان أكثر من ٨٠% من الإقطاعات الكبيرة في أيدي المجرين. وكان الرقم أيضاً أعلى في ترانسلفانيا حيث خطا التصنيع خطوات متواضعة نسبياً. وكان رأس المال الأجنبي، بصورة أساسية، مسؤولاً عن تحديث التعدين والصناعات المعدنية وإنشاء الخطوط الحديدية. وظهرت مصارف اعتماد هنغارية، وسكسونية ورومانية. وكانت رومانيا في حال أشد فقراً. فقد كان فيها أكبر عدد من السكان الذين يشتغلون في الزراعة وأعلى نسبة للأمية. ومع أن سكانها كانوا يشكلون ١٢,٥% من عدد سكان هنغاريا، فإنها كانت تسهم فقط بـ ٥% في إجمالي الإنتاج. وكان اتجاه الخطوط الحديدية يجسد أولوية المصالح الهنغارية على مصالح كرواتيا. وكانت المظالم القومية والاجتماعية مترابطة بين الجماهير.

وبالانتقال إلى بولندا، من الصعب جداً، إذا لم يكن من المستحيل، مقارنة الثورة الصناعية في الأراضي البولندية بمثلتها في بوهيميا وهنغاريا. فلأبي

شيء كانت بولندا في القرن التاسع عشر؟ فهي لم تكن واقعاً اقتصادياً، لأن أراضيها كانت جزءاً من اقتصادات قوى التقسيم. ولم تكن هناك سوق بولندية، وكانت الحواجز الجمركية تفصل الأجزاء المجاورة من الكومونويلث السابق. وكان على مملكة الكونغرس أن تستورد الفحم من حوض دونيتس بدلاً من استيراده من سيليزيا المجاورة. وكان نفطها يأتي من باكو بدلاً من غاليسيا الشرقية. وكان يمكن القول إن البولنديين أنفسهم أمة حاكمة (إلى حد ما) فقط في غاليسيا المستقلة ذاتياً. فبعد عام ١٨٦٤، حُولت المملكة إلى مرتبة مقاطعة محتلة. ولهذا السبب، كانت قدرتهم على إجراء تطويرات اقتصادية مقيدة بصرامة. صحيح أن الملكية البولندية للأرض كانت كبيرة إلى حد غير متناسب في المقاطعات الشرقية السابقة التي ألحقت بروسيا، لكن الروابط البولندية مع أوكرانيا، وبيلاروسيا، وحتى ليتوانيا كانت تضعف في العقود الأخيرة من القرن، وتضمين هذه البلدان في أرقام إحصائية "بولندية برمتها" سيكون مضللاً. وبناء عليه، سنركز في الملاحظات التالية، بصورة أساسية، على مملكة الكونغرس، وغاليسيا، وبولندا البروسية.

في اللغة الديموغرافية، عرفت هذه الأراضي زيادة أكثر بكثير من المعدل الأوروبي. ففي النصف الثاني من القرن، ازداد عدد سكان بولندا البروسية ٦٠٪، وغاليسيا ٨٥٪، ومملكة الكونغرس ١٦٠٪. وكانت الاختلافات واضحة بين هذه المناطق الثلاث، من الناحية الثقافية، ولجهة الحضارة المادية. فقد تميزت المنطقة البروسية بزراعة حديثة، وصناعات خفيفة، وهبطت نسبة الأمية بين ١٨٧٠ و ١٩١٠ من ٣٠ إلى ١٪. ولكن في غاليسيا ومملكة الكونغرس المتخلفتين، اللتين كانتا تجتازان الثورة الصناعية، كان الهبوط المقابل من ٨٠ إلى ٥٦٪، ومن ٨٠ إلى ٦٥٪. واستطاعت غاليسيا، على الأقل، أن تقاخر بنمو عدد طلاب جامعاتها - ٢٢٪ من مجموع عدد الطلاب في النمسا-في حين ازداد عدد سكانها فقط إلى ١٧,٨٪.

من الواضح أن غاليسيا كانت مقاطعة مهمة ومنقوصة التطور، وكان تأثرها بالتصنيع ضئيلاً. وكان بناؤها الاجتماعي والاقتصادي يشبه مثيله في الأجزاء الأكثر فقراً من هنغاريا. وكان اليهود يشكلون ١١,٥٪ من سكانها البولنديين - الروثينيين، ويتكلم حوالي ٧٠٪ منهم البولندية. وكانوا يسيطرون على معظم التجارة المحلية والمشاريع الصغيرة، وتراوخوا من جماهير يطحنها الفقر في المدن الصغيرة إلى ملاك أراضي كبار. وكان إنتاج النفط الغاليسي، وهو الأقدم والأكثر أهمية في حينه، يحقق أرباحاً غالباً للرأسماليين الأجانب. وعمل إنشاء خطوط حديدية استراتيجية من قبل النمسا على تحفيز اقتصاد المقاطعة إلى حد ما، وكذلك فعلت الإعانات للزراعة وخلق أول مصرف اعتماد إقليمي. وازداد إنتاج النفط في العقود ١٨٧٠-١٨٩٠ إلى أربعة أضعاف، وارتفع إنتاج الفحم إلى ثلاثة أضعاف. ونما عدد سكان المدينتين الرئيسيتين، لفوف (المبرغ، ليفيف) وكراكو، على التوالي، من ٧٠٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠٠، ومن ٥٠٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠. وبصعوبة تُعدُّ هذه زيادة مهمة. وفي عام ١٨٨٨، ظهرت دراسة تحت عنوان بوّس غاليسي، أظهرت أن مستوى استهلاك ساكن غاليسيا يعادل نصف مستوى استهلاك أوروبي عادي، وقدرة عمله تعادل ربع قدرة ذلك الأوروبي.

كان يمكن مقارنة هذه المستويات المنخفضة للاستهلاك والنتاج وهذا الركود الاقتصادي فقط بمثليهما في المقاطعات الليتوانية - البيلاروسية السابقة ("الأرض الشمالية الشرقية في روسيا") حيث كان ما يزال ٥٠-٦٠٪ من أرض العزبة في أيدي بولندية. كان الوضع أفضل بكثير في أوكرانيا ("الأرض الجنوبية الغربية") التي ازدهرت فيها صناعة السكر، كان البولنديون يملكون ٤٠٪ منها عام ١٩١٠، وحيث عملت الخطوط الحديدية التي تربط المنطقة بالبحر الأسود على مساعدة الإنتاج والتجارة. كانت هذه المناطق كلها تشكل نطاق الاستيطان اليهودي الذي يضم نسبة عالية من

السكان اليهود (حوالي ١٤%) . ولكن موجة برامج دفعت عدداً منهم غرباً إلى مملكة الكونغرس، حيث كانوا عام ١٩٠٩ يمثلون ١٤% من إجمالي السكان، وشكلوا حوالي ٣٢% في وارسو .

كانت مملكة الكونغرس، التي سميت من جديد بأرض فستولا بعد ثورة كانون الثاني، هي المنطقة الوحيدة من الكومونويلث القديم التي عرفت الثورة الصناعية. فبعد فشل المحاولات الموجهة من الدولة في التصنيع، كما ذكرنا في الفصل السابق، وجدت المملكة نفسها مدينة قومياً بما يضاها ثلثاً من ميزانياتها السنوية. وبعد إلغاء الحاجز الجمركي مع روسيا عام ١٨٥١ وتبني مبدأ الحمائية، لاحت فرص جديدة. كان هناك طلب على المنتجات الزراعية والصناعية، التي ساعدها إلى حد بعيد بناء الخطوط الحديدية. وباعت الحكومة مناجمها ومصانعها المعدنية إلى رأسماليين خاصين، الذين باسروا ببناء خط حديد وارسو - فيينا (افتتح عام ١٨٤٥). وقُدِّر أن ٣٩% من رأس المال الصناعي كان أجنبياً، أو ٣٩% من حيث قيمة الإنتاج الصناعي. اجتذب رأس المال هذا لتطوير الصناعات التي تنتج للسوق الروسية الضخمة، ولكن، في خمسينيات القرن التاسع عشر، كانت السوق المحلية في المملكة هي التي حفزت أساساً رأس المال الصناعي وسمحت بتراكمه. وفي العقد التالي، قدمت الأسواق الشرقية فرصاً كبيرة للصادرات، وذهب ٧٠% من الإنتاج إلى روسيا. وأصبح مركز الصناعات النسيجية، بلدة لوج التي كانت تنمو بسرعة، "أرض الميعاد" بالنسبة لرجال الأعمال المغامرين: كان هناك تدفق جديد للأجانب، خصوصاً الألمان. وكانت لوج نفسها خليطاً بولندياً - يهودياً - ألمانياً بشخصيتها الخاصة المميزة. وتَبَوَّلَن Polonized الكثير من الألمان. وبين اليهود الذين كثيراً ما وُضِعُوا في موقف حرج بين الروسيين والبولنديين، تم تمثّل بعض من البورجوازية، حيث تحولت الأسر الكبيرة، الصيرفية والصناعية (آل كرونبرغ، وآل بلوك، وآل بوزنانسكي)، إلى المسيحية وراحت تتزاوج مع طبقة النبلاء البولندية.

بدأت الثورة التقنية عام ١٨٥٠، إذا استخدمنا مكننة أكثر من ٥٠% في صناعة معلومة معياراً للمقارنة. في البداية، تأثر تكرير السكر، وبعده القطن حوالي عام ١٨٧٥، والتعدين حوالي عام ١٨٩٠. وتضاعف عدد المحركات البخارية، التي استخدمت على نحو متقطع في مختلف الأراضي البولندية في العقد الثاني من القرن (تم إدخال أول محرك بخاري عام ١٨١٧)، خمساً وعشرين مرة في الفترة ١٨٥٣ - ١٨٨٨. وتضاعفت قيمة الإنتاج الصناعي تسع مرات بين منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته.

كانت الصناعات النسيجية في الطليعة، تلاها الفحم من حيث ترتيب الأهمية - زيادة عشرة أضعاف بين ١٨٧٠ و ١٨٩٠ - ونمو أقل بقليل فقط في المعدات الآلية ومعالجة المواد الغذائية. وتضاعف عدد السكان المدينين (في البلدات التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠) بين ١٨٧٠ و ١٩١٠، بارتفاعه من ٩ إلى ١٨%. وكان مستوى التمدن هذا منخفضاً، حتى في حال كان هذا الانخفاض ناتجاً عن خسارة بعض البلدات لمكانتها المدينية. ولكن وارسو، التي كان فيها ١٠٠٠٠٠ ساكن في بداية القرن و ١٥١٠٠٠ عام ١٨٧٠، تجاوزت ٨٧٢٠٠٠ عام ١٩١٠. ومع ذلك، فإن كل هذه التطورات لم تجعل المملكة بلداً صناعياً. فالقطاع المدني لم يكن وحده ضعيفاً ونسبة العمال الصناعيين صغيرة نسبياً، لكن تحول المجتمع كان جزئياً فقط نتيجة للتغير الاقتصادي. صحيح أن دور الارستقراطية كان أقل هيمنة منه في هنغاريا، ونمو الطبقة الوسطى كان أكبر بقليل، لكن مملكة الكونغرس، بوجه عام، كانت أقرب إلى النموذج الهنغاري منها إلى النموذج التشيكي. فقد قدمت مثلاً جيداً للثورة الصناعية في المنطقة، التي مع أنها أحدثت تغيرات مهمة، لكن كانت تختلف كميّاً عن التطورات الغربية، بما فيها الدور الخاص لرأس المال الأجنبي، وقصّرت، أو على الأقل، أخرت حدوث تحول بنيوي، اجتماعي واقتصادي.

وبذلك المعنى، تبعت بولندا البروسية إلى حد أبعد المسار الغربي، على الرغم من تركيزها على القطاعات الزراعية والصناعات الخفيفة. ففي عام ١٨٨٢، كان ٦٥% من السكان يشتغلون في الزراعة، ولكن كانت زراعة محدثة تقنياً، وتعتمد، كما في الحالة النشيكية، على الائتمان المحلي، والتعاونيات، وجمعيات المساعدة الذاتية. وكان على البولنديين البوزنانيين، في تنافسهم مع الألمان المحليين الذين اشتهروا بالمصارف والمشاريع الكبيرة ونعموا بدعم الدولة البروسية، أن يرفعوا معايير إنتاجهم ويتفوقوا على منافسيهم. فحققت معالجة المواد الغذائية، ومعامل التخمير، والمهن، والصناعات الأصغر تقدماً مطّرداً. وظهرت طبقة وسطى بولندية على نطاق غير معروف في النواحي الأخرى للبلد المجزأ. وهاجر العديد من الألمان واليهود، الذين يواجهون منافسة حادة واجتذبتهم الفرص في ألمانيا الغربية. وبالنتيجة انخفض عدد السكان اليهود، الذين كانوا يشكلون ٢,٥% عام ١٨٩٠ إلى ١,٢% عام ١٩١٠، وهو أدنى رقم في أي من الأراضي البولندية. وأصبحت بولندا البروسية تقريباً مقاطعة من نمط غربي، مع الكثير من أوجه الشبه، الاقتصادية والاجتماعية، مع بوهيميا.

ساهم واقع عمليات التقسيم في تحريف دور الخطوط الحديدية في التطورات البولندية. فقد أنشئت الخطوط الحديدية لربط بولندا البروسية مع بروسيا وألمانيا، ومملكة الكونغرس مع روسيا، وغاليسيا، باستثناء خط شرق - غرب الاستراتيجي، مع النمسا. وبذلك المعنى، شجعت تلك الخطوط دمج اقتصاد الأراضي البولندية الخاصة في البنية الاقتصادية لقوى التقسيم. وكانت كثافة الشبكة البولندية الداخلية منخفضة؛ ولم تكن المناطق المتممة أو المجاورة غالباً مربوطة بالسكة الحديدية. والمثل القائل إن بولندا "فوتت" القرن التاسع عشر، وجد له توضيحاً جيداً بقصة إنشاء الخطوط الحديدية.

من ستينيات القرن التاسع عشر إلى ١٨٩٠

يمكن أن نميز ثلاث فترات أعقبت التسوية وثورة كانون الثاني: العقود الأولى، التي تميزت بالبحث عن التسليح والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي؛ والسنوات التي ازداد فيها التسييس والردكلة Radicalized بعد ١٨٩٠؛ والحرب العالمية الأولى.

كانت التسوية اتفاقاً بين الأسرة المالكة والهنغاريين بقيادة فيرينك ديك، وهو سياسي متمرس، ومتواضع، ومحافظ، وواقعي. تبنى البرلمان الاتفاق في شهر مايس ١٨٦٧ بالمرسوم ١٢. فتحوّلت الدولة الملكية إلى دولة ثنائية. وسمي الجزء النمساوي، أو سسليثينيا (نهر ليثا يشطر الجزئين) رسمياً بالمملكة، والأراضي التي تم تمثيلها في الرايخسرات؛ وتكاد لا تستطيع الادعاء بأنها بلد متجانس. وأصرت هنغاريا (أو ترانسليثينيا)، التي تشمل الآن كل أراضي تاج القديس ستيفن، رسمياً على كونها "دولة قومية وحدوية"، وسُمح فقط لكرواتيا بترتيب شبه ثنائي. كان لهنغاريا النمساوية، التي حكمها الملك - الامبراطور، جيش، وسياسة خارجية، وموارد مالية مشتركة، ولكن كانت هناك خزينتان منفصلتان إضافة إلى ما يوازي الحرس الوطني أو الحرس القومي (بالمعنى الأمريكي) الذي يسمى الجندي الاحتياطي في النمسا والهونفيدس Honvéds في هنغاريا. وكانت الوزارات، والبرلمانات، والإدارات إما نمساوية أو هنغارية. وعند التسوية، تم إنجاز اتفاق اقتصادي كان يجب إعادة التفاوض بشأنه كل عشر سنوات.

كتب أحد المؤرخين الهنغاريين البارزين، "الأمة لم تكن تريد التسوية، إن أحداً لم يكن يريدّها... لتجديد الحرب ضد فيينا والأسرة المالكة."^(١) واحتج

(١) اقتباس شيكفو عند زد هورفاس، "تطور القومية في العقود الأخيرة للثنائية"، أكتا

هستوريا ٩ (١-٢) (١٩٦٣)، ص ٧.

بأن التسوية استعادت، إلى مدى بعيد، سيادة البلد التي كانت تنعم بها قبل موهاج وأثناء ثورة ١٨٤٨. ولكن مصير هنغاريا كان الآن مرتبطاً بفينينا، الأمر الذي اعتبره كوسوث مشؤوماً، وتتبأ من منفاه بأن هنغاريا، التي لم تعد سيدة قدرها، ستغرق مع النمسا. ولكن ديك ومؤيديه كانوا يفكرون بطريقة مختلفة. كانوا يريدون تعزيز الامبراطورية النمساوية الهنغارية، لأن تفكيكها لن يفيد الهنغاريين. فهم، في عزلتهم بين الألمان والروس، عُدوا "مادة خاماً، يجب استخدامها لإنشاء مبان أخرى"^(١).

أظهرت التسوية، في جوانب عدة، هيمنة سياسية هنغارية في الامبراطورية، بما فيها السياسة الخارجية في عهد وزير الخارجية، جيولا أندراسي. في ذلك الوقت، كان يبدو أن هذا هو الترتيب الوحيد الواقعي، واعتبره الهنغاريون أساسياً للاحتفاظ بالشخصية التقليدية لدولتهم. فاستلزم هذا معارضة لتشجيع إصلاح اجتماعي أو تقديم تنازلات للقوميات الأخرى. وفي الواقع، يمكن أن يحتج المرء بأن النظام الثنائي منع حدوث تطور أكبر، خصوصاً فدرلة الدولة الملكية ومقرطتها، وبذلك المعنى، كانت له نتائج معاكسة على المعنيين كافة.

في ظل الامتياز المعقد الذي أعطى حقوق التصويت لنسبة ٦,١% من السكان (٣% في كرواتيا وترانسلفانيا)، بقي حزب ديك (سمي الحزب الليبرالي بعد عام ١٨٧٥) حتى عام ١٨٩٠. واعتماداً على الارستقراطية، وهي الطبقة العليا الأكثر ثراء، والبورجوازية العليا، نعمت حكومة كالمان تيسا باحتكار السلطة. واحتفظ تيسا بولاء أنصاره، بعيداً عن مناورات المحافظين والراдикаليين على حد سواء، واتَّبع سياسة "دع الكلاب النائمة ترقد بسلام"^(٢) في المسائل الاجتماعية والهيمنة على القوميات. وظهرت عام

(١) اقتباس فيرينك ديك عند إي بامليني (محرر)، تاريخ هنغاريا (بودابست ١٩٧٣)، ص ٣٢٠.

(٢) يقابلها في العربية "الفتنة نائمة لعن الله من أبقتها" - المترجم.

١٨٨١ قوات الجندرمة، وهي قوة خاصة، كان لها ما يماثلها في الغرب، لفرض سياسة غير شعبية بالقوة، ولحفظ السلام والنظام.

تركز الخلاف مع فيينا بخصوص تطبيق التسوية على مسائل عسكرية واقتصادية. وطُرحت مطالب من أجل جيش قومي، وجادلت المعارضة الهنغارية، التي "تتادي بتوزيع الأرض"، من أجل ترابط فضفاض مع النمسا، في حين كان "المركنتليون" الحكوميون يؤيدون العكس. وفي عام ١٨٦٨، أقر البرلمان مرسوم القوميات، الذي وُضع على أساس الإقرار بـ "قومية هنغارية وحدوية". واعترف واضعوه، خصوصاً يوزف يوتفوس، بوجود شعوب أخرى غير مجرية وأراد التخلص من التمييز وضمن لها المساواة. وكان يجب حماية الحقوق الثقافية للقوميات، بما في ذلك استخدام لغاتها على مستويات أدنى في المحاكم، والإدارة والتعليم. وأن تكون حرة في تشكيل الجمعيات الثقافية والسياسية. ولكن تم رفض الحقوق المشتركة للشعوب غير المجرية، خصوصاً في شكل حكم ذاتي، ومنذ سبعينيات القرن التاسع عشر، راحت روح المرسوم الليبرالية تتبخر وحُرِّفت رسالته، من طريق المجرنة القسرية. فكان تيسا يظن أن تمثل أكبر عدد ممكن من غير المجريين (كانوا يشكلون ٤٦٪، باستثناء الكرواتيين) أساسي في حالة تحرر مستقبلي من فيينا.

وبموجب اتفاق ١٨٦٨، حصلت كرواتيا على مكانة "بلد متحد تحت تاج القديس ستيفن" مع حكم محلي في مسائل القضاء، والشؤون الداخلية، والتعليم، والدين. وبقيت المسائل الدفاعية والاقتصادية في يد بودابست، ولكن وجود حوالي ٣٠ مندوب كرواتي في البرلمان إضافة إلى وزير للشؤون الكرواتية في الحكومة لم يكفلا سيطرة حقيقية. كان الملك يعين الحاكم العسكري بان ban، الذي يمكن للبرلمان وحده أن يتهمه بالتقصير أو الخيانة. وكان الكرواتيون يرغبون في تغيير طبيعة علاقتهم مع بودابست. فاعتمدوا على الأسقف

جوزيف ستروسمير الذي كان شخصيتهم السياسية والثقافية الأكثر شهرة (عمل بفعالية، من بين آخرين، في تأسيس أكاديمية العلوم وجامعة زغرب). وفي تعقبه لهدف الألييرية Illyrianism النهائي (توحيد السلاف الجنوبيين روحياً)، كان يؤيد تحول الدولة الملكية إلى شراكة ثلاثية الاتجاهات، على أن يكون السلافيون العنصر الثالث فيها. وجاء تعيين البان المجري الصارم، كارولي خووين - هيدر فيري عام ١٩٨٣، بمعنى أن بودابست تعارض أي تغيير أو حتى حوار ذي مغزى.

كان القادة الرومانيون، أو السلافيون، أو الصربيون غير راضين عن حق كتابة العرائض بلغتهم الوطنية. ولكن لم يكن هناك أمل في تحقيق رغبتهم في ترتيبات استقلالية محدودة. وتقدمت عملية المجرة الثقافية واللغوية. وفي ١٨٧٤-١٨٧٥، تم إغلاق المدارس الثانوية السلوفاكية ومؤسستها الثقافية (المصفوفة السلافية matica slovenská). وفي مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر، وصلت اللغة الهنغارية إلى التعليم الابتدائي، وأيدت المنظمات المتطرفة كالجمعية الثقافية الهنغارية العليا FMKE مجرة سلوفاكيا بشكل كامل. وكان المندوبان أو الثلاثة السلوفاكيون في برلمان بودابست ضعيفين. واختزلت الاتصالات السلوفاكية التشيكية إلى أدنى حد خوفاً من الانتقام.

كانت التسوية ضربة ثقيلة للطموحات السياسية التشيكية. وانعكست مرارة بالاتسكي في قوله إن التشيكيين وجدوا قبل النمسا وسيبقون بعد زوالها. وفي عام ١٨٦٨، احتج بالاتسكي وجناح التشيكيين القدامى^(١) الذي يرئسه بأن حقوق تاج القديس ومنتزل تشبه حقوق تاج القديس ستيفن. ربما

(١) انقسم الحزب القومي التشيكي عام ١٨٧٤ إلى شطرين: شطر التشيكيين الشباب، وشرط التشيكيين القدامى - المترجم.

يبدو هذا تاريخاً، ولكن كسياسة يبدو ساذجاً. ففي تعريف الطموحات التشيكية بلغة تاريخية، وجد معسكر بالاتسكي نفسه في طريق مسدودة. كانت فيينا لا تميل إلى التضحية بالألمان من أجل التشيكيين كما ضحت بغير المجريين من أجل هنغاريا. ولكن، بإصرارهم على الحقوق التاريخية، كان التشيكيون القدامى يظهرون رغبتهم في التخلي عن فكرة الاتحاد مع السلوفاكيين. وبتعاونهم مع الارستقراطية، - كان بالاتسكي ليبرالياً لا ديموقراطياً - بدا أن التشيكيين القدامى ملتزمون ببرنامج خارج عن التاريخ. فتكتيكاتهم السياسية، كرحلات بالاتسكي إلى الكونغرس السلافي الإثنوغرافي في روسيا، عرضتهم لاحتجاج مؤيدي السلافية. وكان موقفهم الموالي لروسيا معادياً لبولندي غاليسيا.

وبعد مقاطعة فاشلة للرايخسرات، جرب التشيكيون اتفاقاً مع فيينا عام ١٨٧١. فاقترحوا مجلساً تشريعياً عاماً، بوهيمياً مورافياً سيليزياً، وحكماً ذاتياً في الشؤون القضائية، والإدارية والتعليمية. وأخفق الاتفاق، على الأغلب، بسبب المعارضة الهنغارية. فلجأ التشيكيون إلى المقاطعة من جديد، ولكن المجالس التشريعية المحلية كانت قد أضعفت بإدخال الانتخابات المباشرة في الرايخسرات بدلاً من الانتخابات غير المباشرة بواسطة تلك المجالس.

كانت الإخفاقات السياسية أثناء هيمنة التشيكيين القدامى تتناقض مع استمرار التطور والإنجازات الاجتماعية-الاقتصادية في عملية الإحياء القومي التشيكي. فمئذ ستينيات القرن التاسع عشر، أصبحت سوكول، الجمعية الجنازية، مروجاً قوياً للغة والثقافة الوطنيتين. وفي عام ١٨٦٨، وُضع حجر الأساس تحت المسرح القومي التشيكي (افتتح عام ١٨٨٣) ليحمل الشعار "الأمة لذاتها." وفي عام ١٨٨٢، انشطرت جامعة براغ إلى معهد تشيكي وألماني. وبدأ المشهد السياسي يتغير بتعيين أول وزير تشيكي في الوزارة، وتصاددت الأزمة المحلية بين التشيكيين القدامى والشباب. ووصلت إلى ذروتها عام ١٨٩٠، مميزة مرحلة جديدة في هنغاريا والأراضي البولندية.

تأثرت السياسات البولندية خلال العقود التي تلت ١٨٩٠ بقوة بالتجربة الرضوية لثورة كانون الثاني والغياب الفعلي للمسألة البولندية عن البرنامج الدولي. ففي غاليسيا، أثارت التسوية بدئياً رد فعل مماثل لرد فعل التشيكيين، ولكن السياسيين المحافظين أدركوا تقريباً بسرعة فوائد التعامل المباشر مع فيينا. لم يكن دافعهم انتهازياً صرفاً، ولا مجرد انعكاس لمصالح طبقية مكتسبة، بل كونه إعادة تقييم الماضي البولندي، الحديث والقديم. والمحافظون الغاليسيون، الذين كان الكثير منهم قد أيد ثورة ١٨٦٣، على الرغم من تمتعهم بحصانة أفضل، أصبحوا اليوم يدينون تلك الثورة بوصفها حماقة مطلقة. وبالنسبة إلى صعود مدرسة كراكوف التاريخية، كانت النشاطات التآمرية في القرن التاسع عشر نتيجة منطقية للتقليد "الجمهوري" الذي مجده ليليفيل ومدرسته. فكان "التآمر الحر Liberum conspiro" ملازماً للفيتو الحر Liberum Veto. فقد حمل يوزف شيوسكي وزملاؤه مسؤولية عمليات التقسيم للنبلاء الفوضويين، وندبوا تدهور السلطة الملكية في الكومونويلث القديم. وعارضوا التفسير "التقائلي" للجمهوريين المؤيدين لمذهب الحرية مقولة "ملكية" عاقلة.

كان المحافظون يعتقدون بأن البولنديين يجب أن يتعلموا في الحكمة والنظام السياسيين، وكانوا يعتبرون النمسا مزودة بمثل هذا التدريب. وفي خطاب مثير للجدل إلى العرش، عبر المحافظون عن إيمانهم بأن النمسا ورثت مهمة بولندا كترس ضد الشرق، وأعلنوا عن عزمهم على الوقوف إلى جانب الامبراطور. فاستجابت فيينا بتنازلات تدريجية أكثر منها التزامات صارمة، ولكن تلك التنازلات كانت مهمة. فتقسيم المقاطعة إلى أجزاء أصغر (الذي أيده الروثينيون، الذين يعتبرون أنفسهم الآن على نحو متزايد أوكرانيين) انتهى عام ١٨٦٧ وأصبحت اللغة البولندية لغة رسمية، والتعليم العالي ضمناً. كان معنى هذا بولنة polozination غاليسيا وتحويلها إلى بيمونت Piedmont بولندية. ونتيجة لهذا، تدهورت العلاقات البولندية الأوكرانية، لأن البولنديين

أصبحوا جماعة حاكمية. وكانت هناك زيادة في استيعاب اليهود في المؤسسة البولندية، حتى مع بقاء معظمهم أرثوذكسيين وغرباء.

أصبح البولنديون، من الناحية السياسية، أمة ذات امتياز في الدولة الملكية. وكان ولاؤهم لآل هابسبورج وليس للنمسا، وكان هذا الولاء صحيحاً ما دام ليس هناك بولندا مستقلة. وفي التحليل النهائي، لا يمكن حل المسألة البولندية داخل الدولة الملكية، إلا من خلال إلغاء عمليات التقسيم. ولكن قبل أن يحدث ذلك، وجد البولنديون ارتباطهم بفيينا مفيداً لكليهما. كان ينبغي أن يكون هناك رؤساء حكومات ووزراء من غاليسيا. وكان النظام البرلماني النمساوي لا يستطيع العمل دون الدعم الذي كانت تقدمه الدائرة البولندية في الرايخسرات للحكومات المتعاقبة.

دفعت غاليسيا ثمناً معيناً مقابل حكم محافظي كراكوف. فهم لم يثبتوا أنهم مدراء اقتصاديون جيدون، وحملت سياستهم بصمة تملكية للأرض، وكهنوتية، ووجهة نظر قصيرة إلى حد ما. هؤلاء الذين بدا حماسهم الموالى لآل هابسبورج كبيراً جداً، كانتصار إجنور جووخوفسكي، اتهموا بالإسهام إلى "ولاء مثلث". وتشير العبارة إلى عملية كان فيها الولاء يُقدَّم إلى قوى التقسيم الثلاث على أمل كسب تنازلات. ولكن النتيجة، كما قال النقاد، كان يمكن أن تعمق التقسيمات القائمة بين أراضي بولندا المجزأة بما يصيب برنامج بولندا برمته بضرر دائم.

لم يكن ممكناً توقع تنازلات من روسيا، التي تابعت سياسة القمع القومي نحو مملكة الكونغرس. فتنحير الفلاحين عام ١٨٦٤ بشروط إيجابية أكثر منها في روسيا بالذات، كان يهدف إلى خلق أتباع موالين من خارج طبقة الفلاحين والحيلولة دون أن يصبحوا أعضاء يعون الأمة البولندية. وكان التوقع أن يتألف هؤلاء الأتباع من النبلاء والكهنة، ومن هنا كتب صحفي روسي:

لن تكون هناك مسألة بولندية من اللحظة التي تخسر فيها القومية البولندية ليس فقط مادتها، ولكن أيضاً سلطتها الأخلاقية على القوميتين، الروثينية والليتوانية، في الأرض الغربية، وعندما تسحق القوة الصامدة للكوميونات الفلاحية في مملكة بولندا... المثاليات القديمة للطبقة العليا البولندية^(١).

وعندما أظهرت الحوادث أن الروس لن يفوزوا على طبقة الفلاحين؛ لجأت الإجراءات الحكومية ضد اللغة البولندية والديانة الكاثوليكية، التي ترافقت باحتكاك مباشر بين الفلاح وموظف القيصر، إلى دفع الجماهير نحو البولندوية. تأثرت الاستجابة البولندية لصدمة الهزيمة بالثورة الصناعية. فالمجتمع الذي أُحبط سياسياً، وجه طاقاته إلى محاولات اقتصادية واجتماعية. أما الوضعيون positivists (استمد الاسم من مصطلحات أوغوست كونت)، الذين كفروا بالثورات بوصفها حماقة رومانتيكية، وآمنوا بالعقل والتقدم، فطوروا برنامج "عمل عضوي". وصل هذا البرنامج، الذي كان قد جُرب سابقاً في بولندا البروسية، إلى حد متابعة التحديث، واللاحق بالغرب الصناعي والمحافظة على رفاة الأمة وتوسيعها. وكان هناك بعض أوجه الشبه بين البرنامج الوضعي والبرنامج الهنغاري للـ "برجزة"، باستثناء أن الطبقة العليا البولندية كانت ممنوعة من المهن الإدارية والسياسية. وكانت الجماعات الأفقر تدعم مواقف الطبقة الوسطى المدنية، أو النخبة المثقفة، أو حتى البروليتاريا.

جرى التبشير ببرنامج الوضعيين في الروايات والمجلات الدورية؛ وكان نصيره البارز الكاتب ألكسندر بروس. وكان الوضعيون بمعنى ما نسخة بولندية لليبراليين الغربيين، مع أنهم، في ظل الظروف التي كانت قائمة، قلما استطاعوا أن يؤيدوا بصراحة الاتجاهات البورجوازية وعدم التدخل الحكومي

(١) الاقتباس عند بي أس فاندش، أراضي بولندا المجزأة ١٧٩٥-١٩١٨ (سيتل، واشنطن،

١٩٧٤)، ص ١٩٥.

في الشؤون الاقتصادية. فكان التطور الحر للصناعة والتجارة، كما في انكلترا، في نظر بعضهم، دواء عاماً. وانتقد آخرون خطط التصنيع السريع للمملكة، باعتبار أن التصنيع نقطة الذروة لعملية تدريجية تعتمد على زراعة محدثة. فصناعة النسيج في ودج التي أسسها متعهدون ألمان، باستخدام مواد خام أمريكية، وإنتاج لصالح السوق الروسية، بصعوبة بدت تطوراً مثالياً من وجهة النظر البولندية. وفي حين كان يسعى الرأسماليون إلى تجسيد شعار "مولّ نفسك" بوصفه شعاراً وطنياً بدرجة عالية، والمحافظون يثيرون القيم التقليدية، كان الوضعيون يعلقون آمالهم على التربية الشعبية، والجمعيات الحرة، وفتح المهن للموهوبين. ولكن سياسة الرؤسنة Russification والتميز أبطت تحقيق هذه الآمال.

وفي المقاطعات الليتوانية، والأوكرانية والبييلوروسية، كافحت السلطات القيصريّة لاستبدال عوامل التأثير البولندية بأخرى روسية. فالتخلص من اللغة البولندية، وعمليات تقييد أو حتى تصفية الحكم الذاتي المحلي، والحظر الفعلي لمشتريات الأراضي من قبل البولنديين، كل هذا كان القصد منه خدمة ذلك الغرض. وفي عام ١٨٧٥، تم إلغاء اتحاد بريست، وتم استيعاب الموحدين في الكنيسة الارثوذكسية. وظهر مدى ما كانت تريد الحكومة الوصول إليه لقطع الروابط مع العالم اللاتيني بفرض الأبجدية الكيريلية^١ على اللغة الليتوانية.

وعملت السياسة الروسية على تغذية التناحر بين البولنديين من جهة، والليتوانيين، والأوكرانيين، والبييلاروسيين من جهة أخرى. ولكن هؤلاء لم يسببوه. وكان من المفروض أن تتوجه اليقظة القومية للجماهير ضد طبقة ملاك الأرض التي كانت بولندية، مع أنها، في حالات كثيرة، كانت من أصل ليتواني أو روثيني. وفي الوقت نفسه، اعتبر الروس إحياء القومية الأوكرانية

(١) نسبة إلى القديس كيريل ويتودي- المترجم.

مؤامرة بولندية. وفيما يتعلق بالليتوانيين، فإن يقظتهم القومية دخلت مرحلة جديدة بنشر جريدة أوشرا (الفجر) في الخارج. وكان راعيها يونس باسانافيشسوس يسمى غالباً أبا القومية الليتوانية الحديثة.

وفي أوكرانيا، أظهر شعر تاراس شيفتشينكو فعالية وتعقيداً في كتابة اللغة الأوكرانية. وأشار عمل يو دراخومانيف (دراچومانوف) إلى أن النهضة الثقافية كانت تتخذ اتجاهاً سياسياً واضحاً. ولكن فرص نجاحها تحت الحكم الروسي، في الواقع، كانت معدومة، وبالتالي أصبحت أيضاً غاليسيا النمساوية بيمونناً أوكرانية و"نافذة مفتوحة" على العالم الخارجي. ويبرز من بين الكتاب الأوائل اسم إيفان فرانكو. وصور المحافظون البولنديون الأبعد نظراً الإحياء الأوكراني في غاليسيا بأنه حركة اجتماعية ذات محتوى قومي. وأيدوا سياسة المصالحة، ولكن مع اقتراب القرن من نهايته، كانت العواطف تبلغ ذروتها بحيث لم تترك مجالاً لسيادة العقل. وبوجه عام، رأى البولنديون في الحركة الروثينية-الليتوانية أداة نمساوية. وكان الأوكرانيون منقسمين حول مسألة هل يجب أن يكافحوا في سبيل أرض تاج مستقلة داخل الدولة الملكية أو يتتبعوا الرؤية الطويلة المدى لاتحاد مع أوكرانيا الروسية. وكان هناك اتجاه معاد للبولنديين في كلا المفهومين.

واجه البولنديون تحت حكم بروسيا، على عكس مواطنيهم في الأجزاء الأخرى، وضعاً خاصاً انطوى على كفاح قاسٍ ضد الحكومة البروسية وبعدها ضد الألمان بحد ذاتهم. ومع إنشاء الامبراطورية الألمانية عام ١٨٧١، أصبحت المسألة البولندية همماً استعماريّاً. وخص المستشار بسمارك البولنديين بوصفهم عنصراً تمزيقياً في الرايخ الجديد، واستشهد بالتهديد البولندي لتبرير عمله (الكفاح الثقافي) ضد الكنيسة الكاثوليكية ومصالح الاصطفائيين^(١). ولكن

(١) القائلون إن الخلاص بالمسيح مقصور فقط على النخبة - المترجم.

التمييز الذي رسمه البروسيون بين النبلاء والكهنوت (الذي اعتبر أعمدة البولنة) والجماهير (باعتبارهم بروسيين يتكلمون البولندية)، أصبح عائقاً. وكان المجتمع البولندي يتقدم باطراد نحو الحداثة، والدمج القومي، والتضامن الاجتماعي. ولم تتجح بروسيا في عملية الكفاح الثقافي على الرغم من المكاسب المهمة التي حققتها الحكومة. فالمواجهات التالية، في منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، اتخذت صفات كفاح قومي، ألماني - بولندي. وفي سعيها لألمنة المقاطعات البولندية، طردت برلين آلاف البولنديين واليهود ممن لم يستطيعوا إثبات مواطنتهم البروسية. وشجعت أيضاً على تشكيل لجنة مستعمرة مُنحت تمويلاً لشراء الأرض من البولنديين وتعزيز المستوطنات الألمانية. وكانت الاستجابة ضم الصفوف البولندية والمقاومة الاجتماعية الاقتصادية. وأكثر من ذلك، بدأ الإحياء القومي البولندي في سيليزيا العليا وفي أجزاء من بروسيا الشرقية التي لم تكن جزءاً من الكومونويلث ما قبل التقسيم. وكان هذا التطور دليلاً على توسيع القاعدة الاجتماعية للحركات السياسية والقومية في المنطقة.

من ١٨٨٠ إلى سراييفو

شهدت تسعينيات القرن التاسع عشر نشوء أحزاب سياسية جماهيرية ونمو التوجهات الراديكالية، والاجتماعية والقومية، في أنحاء أوروبا الوسطى الشرقية كافة. ففي هنغاريا، انتهى الحكم الطويل لكالمان تيسا عام ١٨٩٠، وتمثلت التطورات اللاحقة بتشكيل حزب ديموقراطي اجتماعي هنغاري (عقد أول مؤتمر له عام ١٨٩٤ وتبنى برنامجه عام ١٩٠٣) وحزب مالكي الأرض الصغار عام ١٩٠٩. ومثل صوت النخبة الثقافية المدينية حزب بورجوازي قومي راديكالي صغير لكنه كثير الضوضاء. وكان اوسكار ياشي واحداً من القادة؛ وانجذب نحوه القطب ميخالي كارولي. لم تستطع أي من هذه الحركات أن تتحدى بنجاح الحكومات المتعاقبة التي تفوقت في المناورات المترافقة

بعمليات انتقام، وكانت تشدد، بشكل متزايد، على القومية الهنغارية. وشهدت احتفالات الذكرى الألفية، عام ١٨٩٠، انفجارها الحقيقي. وعلق مؤرخ بارز بالقول، "لن نكثر أبداً من الكلام حول كوننا هنغاريين".^(١) لقد عُرض الجد الأعلى شبه الأسطوري، "الراكب الطوراني"، الشجاع إنما الواقعي، والمراقب أكثر منه المستكشف، بشخصيات أدبية رئيسة مختلفة بوصفه تجسيدا للصفات القومية. تميزت الروح المجرية بحب المجري لأرضه الوطنية، ورفض الذل، والإبداعية في السياسة. فقد أقسم الطلاب في بودابست على ارتداء الزي الوطني فقط؛ وتبرع ملاك الأراضي إلى برنامج زراعي واحتجوا بشدة ضد مشاريع كبيرة كانت "دولية" و"عالمية". وقارنوها ببرنامج لسياسة قومية ومسيحية. وعلى الرغم من وجود نغمة خافتة معادية للسامية في النزعة القومية المتكاملة الجديدة، فإن الكثير من اليهود شاركوا في حملة المجرنة. وتنبأت المقالات في الصحف التي يملكونها أو يؤثرون فيها بأنه، في مدى أربعين سنة، سيكون هناك ١٧ مليون مجري مقابل ٧ ملايين غير مجريين. وبالفعل، أدت المجرنة العنصرية والإجبارية إلى زيادة الهنغاريين، في الفترة ١٨٦٧-١٩١٤، من ٤٠ إلى ٤٨% في أراضي التاج المقدس كافة.

كانت القومية، في الترجمة الهنغارية للكفاح الثقافي للفترة ١٨٩٢-١٨٩٦، سلاحاً استخدم ضد الديموقراطيين، والرديكاليين، وحتى ضد الكنيسة الكاثوليكية. ولكن جرى خوض المعارك الرئيسية في المجر في المواجهات ضد غير المجريين. واشتدت مقاومة بعض القوميات بصورة محسوسة. فالكرواتيون الذين كانوا يخضعون لضغوط ومناورات ويجدون صعوبة في تشكيل جبهة مشتركة مع المعارضة الهنغارية، دُفعوا إلى التعاون مع الصربيين (قرار فيومي ١٩٠٥). وعملت محاكمة زغرب عام ١٩٠٨ وبعدها

(١) اقتباس شيكفو عند هورفاث، "التطور"، ص ١١.

حروب البلقان على تشديد التوترات. وتم تعليق الدستور الكرواتي عام ١٩١٢ و١٩١٣. وعلى الرغم من استمرار تدخل العديد من الصفقات، فإن البرنامج السياسي الكرواتي كان يبتعد عن تصور التجريبيين (السلافيين الجنوبيين - النمساويين - الهنغاريين) ويتجه نحو نظام يوغوسلافي.

كان الرومانيون والصربيون، بفضل أرثوذكسيتهم اليونانية (أو كاثوليكيتهم اليونانية)، إلى حد بعيد، ممنوعين من المجرنة في النطاق الديني. وكان يمكن أيضاً أن يتطلعوا إلى مساندة بوخارست وبلغراد. ومع ذلك، فإن مذكرة المحاكمة الرومانية لعام ١٨٩٤، مع التتويه فقط بوحدة من عمليات الإعدام السياسي، دفعتهم إلى التعاون مع قوميات أخرى. فكانت النتائج مؤتمر بودابست عام ١٨٩٥، وانبثاق نادي القوميات في البرلمان الهنغاري. وكان السلوفاكيون هم الأسوأ حالاً. فالمجرنة اللغوية سببت هجمات جديدة (كما في ليكس ابوني عام ١٩٠٧) في التعليم والكنائس البروتستانتية. وقاتلت الهرمية الكاثوليكية الهنغارية، تدعمها الدولة، ضد الأبرشيات السلوفاكية. وأدى حادث في كنيسة شرنوفا إلى إطلاق الجندرمة النار على خمسة عشر شخصاً. وتشكلت حركة سياسية كاثوليكية تمثلت بحزب الشعب السلوفاكي عام ١٩٠٥. وعلق قائده، الأب أندرو هليнка، بعض الآمال على التعاون مع حزب الشعب الكاثوليكي الهنغاري الجديد. وبالمثل، قام الديموقراطيون الاجتماعيون السلوفاكيون بتنظيم أنفسهم ضمن حركة ديموقراطية اجتماعية هنغارية. ومجموعة أخرى مشتركة بالمجلة الدورية هلاس تطلعت إلى الأوساط التقدمية في براغ للاستلهم والاسترشاد. كان الوضع يبدو للقادة السلوفاكيين يائساً. كانوا يفتقرون إلى أتباع جماهيريين. فضعف الثقافة والوعي القومي، إذا بررنا المخاوف الأسوأ، يمكن أن يستسلم، خلال جيل أو نحوه، لمجرنة تامة. والواقع هو أن نسبة السلوفاكيين في المنطقة تدهورت بين ١٨٨٠ و ١٩١٠. وأجبرت صعوبة الحياة والإحساس باليأس ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠ منهم على الهجرة إلى الخارج.

لم تكن العلاقة بين بودابست وفينا خالية من الخلاف. فملاحظة الكونت جيولا أندراسي أن البولنديين ضحوا، من خلال التسوية، بمصالحهم المادية من أجل فكرة الحرية، عكست شعوراً بالاستياء من مختلف وجوه التعايش مع النمسا. وبوجه خاص، بقيت مسألة الجيش حساسة، وأثارت المطالبات بجيش قومي أزمة بلغت ذروتها عام ١٩٠٥. وخسر الليبراليون الحاكمون الانتخابات، وهو حدث نادر، وأصبحت الثنائية بالذات مهددة.

كان عام ١٩٠٥ عام الثورة في روسيا والأراضي البولندية الخاضعة لها. وامتدت الإضرابات والاضطرابات إلى الملكية الهابسبورجية. وبعد مناورات سياسية معقدة، وبعد استخدام طُعم حق الاقتراع العام من قبل كل أطراف النزاع، لكسب تأييد الجماهير، انتصر فرانسيس جوزيف. وتم إدخال حق الاقتراع العام للرجال في سسلثينيا عام ١٩٠٧ ولكن ليس إلى هنغاريا. عرف الليبراليون أنفسهم واستولوا على السلطة تحت اسم جديد وتحت قيادة استفان تيسا المسلم بها. فهل دل هذا على أن الثنائية كانت آمنة وهنغاريا مشدودة إليها بإحكام؟ أم أنه دل على أن أياً من المشكلات الحقيقية في أراضي تاج القديس ستيفن، سواء الاجتماعية - السياسية، أو ما يتعلق بالقوميات، أو العلاقات مع فيينا، لم تكن قد وجدت حلاً لها عشية الحرب العالمية الأولى؟ من الصعب إعطاء جواب حاسم، لأن المشكلات القومية كانت تتعارض مع استقرار نسبي، والمظالم الشعبية مع تقدم مادي.

في الثقافة، كانت الأضواء تسطع لامعة، حيث كانت ثلاث جامعات، إضافة إلى جامعة بودابست، تمثل مستويات عالية للثقافة. وكانت العاصمة مدينة متألقة، يمثل المفكرون ذوو الميول الراديكالية فيها دوراً مهماً. وكان القراء الأوروبيون يعرفون الروائي فيرينك مولنار ومور جوكاي الذي ذكرناه سابقاً، والذي كان تأثيره في هنغاريا يضاهي تأثير بيراسيك بين التشيكيين

وحتى شنكيفيتش بين البولنديين. وهناك شاعر أقل شهرة في الخارج هو شاعر مطلع القرن العشرين الأكبر أندريه آدي "تبي قَدَر الهنغاريين". ووصلت شهرة الرسام التاريخي ميخاو مونكاسي إلى الغرب؛ وبوجه عام، سيُعرَف فيما بعد ببروز عبقرى بيلا بارتوك في الموسيقى. وعندما بدأت الحرب لم تكن الحضارة الهنغارية أبداً أدنى من حضارة الغرب، وكان بعض من شخصياتها الثقافية أو الفنية عمالقة عالميين.

وإذا حول المرء بصره من هنغاريا إلى بوهيميا، فإنه سيكتشف بعض التطورات المشابهة، على الرغم من هيمنة الاختلافات. فتسعينيات القرن التاسع عشر شهدت أيضاً توجهها جديداً للسياسة التشيكية عكس تحولاً ديموقراطياً وراдикаلياً للمجتمع. وترافق نزاعات حول التوجه الذي ستتخذه الأمة لتعزيز أهدافها. وكان المعرض المؤي في براغ عام ١٨٩١ شاهداً على التقدم المادي الهائل الذي جعل البلد مقاطعة رائدة في الدولة الملكية، من الناحية الاقتصادية ولناحية برنامجها الاجتماعي. ومع ذلك، فإن المكاسب السياسية لم تماشِ الإنجازات الاقتصادية. فاتفاقية ١٨٩٠ حول تسوية (البونكتاس Punkts) لغوية ألمانية-تشيكية في المدارس وفي المحاكم لم تكن مقبولة لدى التشيكيين الشباب الذين برزوا إلى المقدمة بوصفهم قوة قائدة في المجتمع. اعترفت مورافيا وحدها بالاتفاقية؛ وفي بوهيميا، تبنى التشيكيون الشباب، الذين يمثلون القوميات، الليبرالية، والمعادية للاكليروس، والراдикаلية، سياسة المواجهة التي استمرت أربع سنوات. ولكن مشاغبات الطلاب التي أدت إلى محاكمات اوملادينا المعروفة أظهرت عبثية هذه المظاهرات والقانون العسكري الذي تلا. حاولت وزارة جديدة في فيينا برئاسة كاجيميز باديني القيام بإصلاحات. وفي عام ١٨٩٠، أضافت طائفة جديدة من الناحيين شملت كل الذكور الراشدين الذين كانوا، حتى الآن، محرومين من حقوق الانتخاب؛

وكان هؤلاء يشكلون عدداً من الناخبين أكبر منه في الطوائف الأربع الموجودة (ملأ الأرض الكبار، وغرف التجارة، والمدن، والقرى) مجتمعة. وأدخل باديني أيضاً إصلاحات لغوية تضع تشيكيا في مستوى ألمانيا. وعاد التشيكيون الشباب إلى مزيد من التكتيكات الانتهازية، فتعاونوا مع حكومة باديني؛ ودبر الألمان سقوطها مما حال دون الاعتراف بالإصلاحات اللغوية. وتابع التشيكيون الشباب المحبطون سياسة التعطيل والتعويق في الرايخسرات. وبقي هدفهم نمساوي - سلافي: دولة ملكية اتحادية وتوجه ديبلوماسي جديد بعيداً عن ألمانيا ونحو فرنسا وروسيا. وفي عام ١٩٠٨، أطلق كاريل كرامير سلافية جديدة مع مؤتمر في براغ، شارك فيه كل من الروس والبولنديين. ولكن كرامير، الذي كان يعتبر فكرة استقلال تشيكي وهماً والحالة السلافية "ملاذناً نهائياً"، ركز، في الواقع، على السياسة الراهنة في الدولة الملكية. علاوة على ذلك، زال احتكار التشيكيين الشباب للسلطة بظهور أحزاب سياسية جماهيرية، نتيجة للإصلاحات الانتخابية عام ١٨٩٠ و ١٩٠٧، وبظهور توماش مازاريك على المسرح التشيكي. والآن، يدخل إلى الحياة العامة جيل جديد تعلم في المدارس التشيكية، والحادثة التشيكية تتحدى ليس فقط فنون المجتمع، والأمة، والسياسة، ولكن أيضاً رؤيتها السائدة.

حصل الحزب الجماهيري التشيكي الأقدم، الديموقراطيون الاجتماعيون، عام ١٨٩٦، على استقلال ذاتي بعيد المدى داخل حزب عموم النمساويين. وبعد سنتين، أسس الحزب الوطني الاشتراكي الذي يشدد أكثر على القومية وأقل على ماركس. وحمل برنامجه بعض النغمات الخافتة المعادية للسامية. وظهر دعاة منتصف الطريق لتوزيع الأرض عام ١٨٩٩؛ وانضم رواد الحزب الكاثوليكي أيضاً إلى الطيف السياسي. ومن بين كل هذه الجماعات والأحزاب، أيد حزب حقوق الدولة التقدمية الصغير بصراحة هدم الدولة الملكية الثنائية وقيام دولة

تشكيكية مستقلة. ومازاريك، الذي كان يرئس حزب الواقعيين الصغير، لم يمض بعيداً أبداً. ولكن عندما كتب إلى كرامير، "أنت تقاتل من أجل النمسا! أما أنا فلا!" فإنه عبر عن مقارنة جدية وفلسفة جديدة للسياسة التشيكية.

التفت مازاريك إلى استلهم التاريخ، وحذا، إلى حد بعيد، حذو بالاتسكي. ورفض المناحات العقيمة على كارثة الجبل الأبيض، وأصر على أن قوة الأمة التشيكية مستمدة من قيم روحية. وتتبع أثر هذه القيم، التي سماها إنسانية بعمق، رجوعاً إلى الهسيين والإخوة التشيكيين. ورأى مازاريك أنها كانت، أكثر من فلسفة النهضة والثورة الفرنسية، حافز النهضة القومية التشيكية في القرن الثامن عشر. ومع أن المؤرخ بيكار، كما ذكرنا في الفصل السابق، فند تفسير مازاريك للتاريخ التشيكي، ورفض فكرة أن الأمة كانت حاملاً لفكرة وحيدة، فإن أفكار مازاريك كان لها صدى واسع. وكون مازايك معلماً أخلاقياً في نظر الفلاسفة، وفيلسوفاً في نظر السياسيين، فإنه كان فوق كل ما يعتبر عملاقاً حكيماً، ومفكراً وأخلاقياً. وهذا لا يعني أنه أفلت من النقد، وحتى من الهجمات المريرة. فدفاعه عن هلسنر اليهودي، الذي اتهم بجريمة طقوسية، وجر عليه كشفه لما وصف بتزوير بعض الوثائق القروسطية التشيكية الأثرية سخط الجمهور. ولم تستحسن تماماً دعوته للعمل من طريق تجديد أخلاقي؛ ولم تفهم تماماً مقاربتة العالمية للمسألة التشيكية ("المسألة التشيكية إما أن تكون مسألة عالمية وإما أنها ليست مسألة على الإطلاق.")

وفي الحقيقة، ساد نوع من الفصام القومي في بوهيميا مع عروض متزامنة للثورة والولاء، وكلاهما حملاً مسحة العقلية البورجوازية الصغيرة. فالكلام المستمر حول أمة صغيرة وإمكانات صغيرة أدى، في رأي المؤرخ كورالكا، إلى الإعجاب بالتشكيكي الصغير العادي. "نحن لا ينقصنا أبداً الذهب والفضة في نزاعنا مع فيينا،" علق شخص معاصر بارز، "لكن نفقر إلى

الرجولة والشجاعة، والمثابرة والتضحية بالنفس في كفاحات سياسية.^(١) ومازاريك نفسه وبخ السياسيين التشيكيين الذين تحولوا إلى ثعالب لأنهم عجزوا عن أن يكونوا أسوداً، وإلى خدم لأنهم عجزوا عن أن يكونوا أبطالاً. وبمعنى ما، كان خروج الأمة من كيان دولة خاصة بها ملائماً لها، لأنه يمكن أن تحصل على فوائد من الحياة الاقتصادية، والثقافية والسياسية، لدولة هي غير مسؤولة عنها. والحقيقة هي أنه كان في حكومة فيينا العضوان التشيكيان المألوفان، ولكن لا يكادان يمثلان الطموحات القومية. ومع ذلك، كان للتشيكيين، كما أكد قائد في البرلمان عام ١٩١١، مصلحة حقيقية في بقاء الدولة الملكية. فلو ساسوهم بذكاء أكبر، لاستطاعوا، كما قال كاتب تشيكي أن، "يلفوا الأمة التشيكية على خنصرهم"^(٢).

مع أن إضرابات ١٩٠٥ هزت البلد، فإن بوهيميا لم تكن مقاطعة مضطهدة. صحيح أنه كانت هناك ورطة سياسية معينة لأن العناد الألماني جعل قيام فدرلة حقيقية في الدولة الملكية مستحيلاً. ولكن الحياة الاقتصادية كانت مزدهرة، وكذلك الحياة الثقافية. فالعلاقان في الموسيقى، فريد سميتانا وأنتونين دفوراك، توفيا، على التوالي، في ١٨٨٤ و ١٩٠٤، ولكن بقي تأثيرهما. وكان الرسامون التشيكيون المحدثون يعملون، بصورة أساسية، في فرنسا، ولكن تقليد الرسوم القومية الرومانتيكية لـ ي مانيس كانت حية جداً. وكانت براغ مركزاً خاصاً للثقافة الألمانية اليهودية التي كان كافكا، من وجوه كثيرة، رمزاً وتجسيدا لها.

(١) اقتبس انتونين هين في بي چارفر، الحزب التشيكي الصغير ١٨٧٤-١٩٠١ وظهور نظام متعدد الأحزاب (نيويورك، كانتاكي، ١٩٧٨)، ص ٢٧١.

(٢) اقتبسها فيكتور ديك في بي لويينشتاين، "الراдикаلية اليمينية التشيكية والحرب العالمية الأولى" في ماضينا حياً وميتاً (براغ، ١٩٦٨)، ص ١٦٥.

ونتحول الآن إلى أراضي بولندا المجزأة. شهدت تسعينيات القرن التاسع عشر نشوء تحدٍّ لفلسفة وارسو الوضعية، وفُهمَت "الولائية الثلاثية"، بأنها انحطاط إلى المصالح الطبقية المكتسبة وعبودية للحكومة. وجاء التحدي من اليسار واليمين: من قوى الاشتراكية الوليدة ومن الحركة الديمقراطية القومية. وفي وقت لاحق تقريباً، نشأت مبادئ شعبية. ووجدت هذه الاتجاهات كلها ظهيراً لها في توسع القاعدة السياسية والاجتماعية، خصوصاً بعد ثورة ١٩٠٥، وشددت على شخصية بولندية برمتها تتجاوز حدود النمسا، وبروسيا وروسيا. وكانت تغذيها ثقافة بولندية واحدة.

نشأت الحركة الديمقراطية القومية من العصابة البولندية، التي تأسست في سويسرا عام ١٨٨٧. رفض برنامجها الاستسلام أو التسوية مع قوى التقسيم وسعى إلى حشد البولنديين من أجل كفاح فعال في سبيل الاستقلال. والحركة، التي تحولت إلى عصابة قومية عام ١٩٠٣ قيادتها في وارسو، وضعت أيديولوجية صيغت، إلى حد بعيد، بموجب أفكار رومان دموفسكي. وأصبح دموفسكي، وهو عالم طبيعي بالتدريب ومن بيئة مدينية فقيرة، رائد القومية المتكاملة في بولندا، التي مثلت تغييراً متطرفاً في التفكير السياسي البولندي.

لأنه نظر إلى الأمة، ذلك الـ "كائن الاجتماعي الحي"، باعتبارها قيمة عليا، ومصالحها تتجاوز مصالح الفرد والبشرية، شجب دموفسكي الأمة النبيلة القديمة لأنها عرضت المصالح القومية للخطر. وكتب إنها بتعزيزها لفوائدها الخاصة، شجعت التوسع نحو الشرق مما أوهن القلب البولندي الإثني وأضعفه. والطبقة النبيلة، بتحويلها على اليهود، عملت على تخريب المدن والحيلولة دون نشوء طبقة وسطى. والبولنديون، بربطهم القضية البولندية بالليبرالية، أو الثورة، أو العواطف الخيرة، انخرطوا في ثورات طائشة عولت على تضامن الشعوب الذي لا وجود له. فهم دومسكي السياسة بلغة داروينية

اجتماعية، أي أنها كفاح فيه الأنوية القومية هي المعيار والبقاء هو الهدف. وكان يتطلع إلى تشكيل أمة بولندية حديثة من العناصر الأكثر عافية وقوة، أي طبقة الفلاحين. كان هذا، في الممارسة، يعني خوض معركة تربية ناجحة إلى حد بعيد لتعزيز الوعي القومي. ولكنه جر نزاعاً مع القوميات الأخرى: الأوكرانية، والليتوانية، والبييلوروسية واليهود. وكان دموفسكي يسعى إلى بولندية القوميات الثلاث الأولى، أما اليهود، فكان يرى أن المنفردين منهم فقط يمكن استيعابهم. إن معاداة السامية، التي تعززت بتنامي عدد اليهود في مملكة الكونغرس والمنافسة الاقتصادية مع الطبقة الوسطى البولندية، لعبت دوراً متزايداً دائماً في أيديولوجية دموفسكي.

وكان دموفسكي يرى أن خلفيات سياسية هي التي تدفع المصالح البولندية واليهودية إلى التصادم. وبينما كانت ألمانيا، في نظر الديموقراطيين القوميين، هي العدو الأكثر خطراً وروسيا هي الحليف المحتمل، كان اعتقاد اليهود معاكساً تماماً. وأشار دومسكي إلى الوجود اليهودي المحسوس في الحركة الاشتراكية، وهذا كان يعمق موقفه المعادي للاشتراكية. تميزت العصبية البولندية والديموقراطيون القوميون بصفة مهمة هي أنهم لم يعتبروا أنفسهم ممثلين لاتجاه بولندي، ولكن على الأصح، للمصالح الأساسية الحقيقية للأمة. ومن هنا جاء ميلهم إلى الاحتكار السياسي الأيديولوجي والتعصب ضد البرامج الأخرى.

شهد عام ١٨٩٣ نشوء تحدٍّ آخر للنظام السياسي الاجتماعي - الاقتصادي القائم، أي ظهور الحزب الاشتراكي البولندي PPS. وكان جوزيف بيسودسكي هو شخصيته الأكثر فعالية. وبيسودسكي، الذي كان عضواً مملقاً في الطبقة العليا الليتوانية، وشب معجباً بثورة كانون الثاني، كان يؤمن بتقليد الكومنويلث القديم، ورأى أن الطريق إلى تحرير بولندا يمر عبر انهيار

الامبراطورية القيصرية. فربط الحزب الاشتراكي البولندي المبادئ الماركسية بالأهداف القومية البولندية، واستشهد بماركس في زعمه بأن الاشتراكية البولندية يجب أن تكون متراس الغرب التقدمي ضد الشرق الرجعي والمتخلف. وأصر بيسودسكي على أن الظلم الاجتماعي للعمال البولنديين تعاضم بظلم الأمة في كليتها. وكانت نظريته للبروليتاريا الصناعية كنظرية الراديكاليين البولنديين إلى طبقة الفلاحين، أي قوة لا يمكن الاستغناء عنها لحمل الكفاح القديم في سبيل تحرير الأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تم رفض برنامج الحزب الاشتراكي البولندي من قبل الحزب الديموقراطي الاجتماعي "الأممي" اليساري الذي تجمع حول روزا لَكْسِمَبُورج وفيلكس جيرجينسكي، الذي سيشكل، عام ١٩١٨، نواة الحزب الشيوعي في بولندا. واحتج القوميون الاجتماعيون SDKPiL بأن الاستقلال القومي (احتمال بعيد جداً في أية حالة على أسس اقتصادية) يعني تراجعاً وليس تقدماً للبروليتاريا البولندية. وكان وطن الأجداد الاشتراكي حقيقياً في نظر روزا لكسمبورج بقدر ما كانت بولندا حقيقية في نظر بيسودسكي. ولكن ما النموذج وما الشكل الذي ستكون عليه بولندا المستقبلية؟ وانتهى الحزب الاشتراكي البولندي إلى تأييد مقاربة فيدرالية تعترف بالحقوق القومية للليتوانيين، والأوكرانيين، والبيلاروسيين وتطلع إلى اتحادهم الاختياري مع البولنديين. ولكن نمو القومية بين هذه الأمم، جعل هذا البرنامج معضلاً إلى حد بعيد.

سببت ثورة ١٩٠٥ في الامبراطورية الروسية مواجهة مكشوفة بين الديموقراطيين القوميين والاشتراكيين في المملكة. ففي ذروة الحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٤، عندما ذهب بيسودسكي ودموفسكي إلى طوكيو، بحث الأول مسألة عصيان مسلح في مملكة الكونغرس تدعمه اليابان، عارضه الثاني. وأثرت طوكيو الحذر. وفي المملكة، حيث كانت جماعات الحزب

الاشتراكي البولندي المقاومة تحارب الروس وتتهمك في نشاطات شبه ثورية؛ اصطدم الديموقراطيون القوميون مع الاشتراكيين. ودموفسكي، الذي كان يصر على الحاجة إلى سلام ونظام، حاول آنذاك الحصول على تنازلات من سان بطرسبورغ، وفيما بعد في الدوما (البرلمان) عندما دُعي إلى الاجتماع. وفي عام ١٩٠٨، فشلت سياسة دموفسكي في الحصول على أية تنازلات من روسيا، كما فشلت المحاولات لرفع الحوار البولندي الروسي إلى مستوى دولي من خلال الحركة السلافية الجديدة. وعندما أُحبطت دعوته لانتخابات أخرى للدوما، حمل المسؤولية إلى اليهود، وأعلن، عام ١٩١٢، مقاطعة للمشاريع اليهودية. واحتدت المشاعر.

انقسم الحزب الاشتراكي البولندي بسبب تزايد نشاطات بيوسودسكي التي اتخذت طابع العصيان المسلح، فنقل هذا مقر قيادته إلى غاليسيا. وهناك باشر بإعداد قوة عسكرية بولندية، استطاعت أن توضح المبادئ البولندية في الحرب العالمية التي كانت تبدو للكثير وشيكة. وبالضرورة، كان يجب أن تقف هذه القوة في صف النمسا، على العكس من رؤية دوموفسكي، التي حددت مكان البولنديين في صف فرنسا وروسيا ضد ألمانيا والنمسا.

شهدت غاليسيا النمساوية موجة مهاجرين من بولندا الروسية بعد ثورة ١٩٠٥. فلوّن هؤلاء الحياة السياسية في المقاطعة. وفي وقت سابق، كان دموفسكي أيضاً قد بدأ العمل من هذا البيمونت البولندي. كان حكم المحافظين الغاليسيين على الدوام يواجه تحدياً من قبل اليمين واليسار. لم تكن الإصلاحات الانتخابية في المملكة التي ذكرناها سابقاً قد طُبقت على الانتخابات المحلية في غاليسيا، وهذا يوضح لماذا استطاع المحافظون الاحتفاظ بالسلطة. ولكن الطائفة الخامسة ومن ثم حق الاقتراع العام للذكور ساعدا على نمو الحزب الديموقراطي الاجتماعي الغاليسي، والديموقراطيين

القوميين وفيما بعد حزب الفلاحين، "بياست"، وجماعات مماثلة على الجانب الأوكراني. ازداد التوتر الأوكراني البولندي، وأدى، عام ١٩٠٨، إلى اغتيال نائب الملك البولندي. وتوقفت المحاولات لتحقيق شكل ما من تسوية بنشوب الحرب العالمية الأولى.

وبالانتقال إلى بولندا البروسية، نجد أن التقدم الاقتصادي تواصل فيها، خصوصاً عندما أعطت حكومة المستشار كابريفي مهلة للبولنديين مهلة سمحت لهم بتقوية موقفهم القومي. ولكن حملة الجرمنة استمرت واكتسبت دفعاً بالمنظمة الألمانية المقاومة التي عُرفت باسم هاكيت Hakete (HKT). فقد تم جلد الأطفال في فريشن Wreschen (فجشينيا Września) الذين رفضوا تلاوة الصلاة الربانية^(١) باللغة الألمانية؛ وكانت مصادرات الأرض تحدث لأتفه الأسباب. فلا عجب إذن من اعتناق البولنديين المحليين للبرنامج الديمقراطي القومي، وانضمام القائد السيليزي، ف. كورفاني إلى العصبة القومية.

مع أن حدود التقسيم عمقت التقسيم بين البولنديين وأثرت أيضاً على عقليتهم، فإن الثقافة البولندية ظلت الرابط القومي الأكثر ثباتاً ومتانة. فالبولنديون في كل مكان كانوا متأثرين بسحر روايات شنكيفيتش التاريخية، ويرون ماضيهم بعيون الرسام الغاليسي يان ماتيكو. وأضافت الحداثة، في نسخة "بولندا الفتاة" عناصر جديدة إلى التعبير القومي. وحملت كلا مسرحيات أس فسبيانسكي وأعمال أس جيرموسكي الملونة بمسحة راديكالية اجتماعية، رسالة قومية مدوية. وتمثل واقع حياة الفلاحين على نحو بارع بـ ف ريمونت. وأسهم نقاد الأدب والفن، أو الصحفيون، أو العلماء البارزون، ونكتفي فقط بذكر المؤرخ أس أسكينازي، أو الموسيقيين الكبار كالعازف البارع بادريفسكي، في المحافظة على مستويات عالية للثقافة البولندية.

(١) أبانا الذي ... - المترجم.

الحرب العالمية الأولى

كان اغتيال الأرشيديوق فرنسيس فرديناند في ٢٨ حزيران عام ١٩١٤ في سراييفو سبباً لإنذار نمساوي هنغاري لصربيا أعقبته أعمال عدائية سرعان ما اتخذت أبعاداً أوروبية شاملة. أولاً، في هنغاريا، لم يكن ممكناً توقع أي شيء من النزاع، وعارض رئيس الوزراء تيسا الحرب قبل أن يهيمن الامبراطور. وكما في حالة كل الأمم المتحاربة فعلياً، عمل الهنغاريون مؤقتاً على تسوية خلافاتهم السياسية. ولكن لم يكن أي منهم مستعداً لنزاع طويل الأمد وما سيجره من عذابات تفوق الحصر. وبالفعل، تبين أن كلفة الحرب كانت مذهلة. فقد قتل، أو جرح، أو أسير مليون ونصف مليون نسمة. وأدى نقص السلع الأساسية وانتشار التضخم إلى بؤس الحياة. بدأ الديموقراطيون الاجتماعيون، منذ ١٩١٥، بمعارضة الحرب؛ وفي عام ١٩١٥، خرجت جماعة كارولي وياتسي (باندت) تطالب بالسلام، وحق التصويت العام، ومشاريع غامضة إلى حد ما لفدرلة هنغاريا. وقاومت المؤسسة السياسية التي يرئسها تيسا، وخضعت للكثير من الضغط الذي مارسه الحاكم الجديد، الامبراطور الملك تشارلز عام ١٩١٧، لكي يستقيل تيسا.

في هذا الوقت، كانت الحرب قد دخلت مرحلة أيديولوجية إلى حد واضح. فقد تردد صدى ثورتي روسيا في كل أنحاء العالم، وكذلك فعلت تصريحات الرئيس ولسون في تأييد تقرير المصير القومي. وازداد الهياج الاجتماعي بين الجماهير التي أنهكتها الحرب؛ وفي ١ مايس ١٩١٧، حدثت مظاهرات ضخمة؛ بلغت ذروتها في الإضراب العام في وارسو في كانون الثاني عام ١٩١٨. وأخفقت محاولات تشارلز لتخليص الدولة الملكية من الحرب بسلام منفصل. وعملت محاولة الدقيقة الأخيرة التي قام بها لفدرلة الامبراطورية على حمل بودابست على إعلان إنهاء التسوية. وربط اتحاد

خاص النمسا وهنغاريا فترة وجيزة فقط، في حين كان كارولي يشكل المجلس القومي الهنغاري. ومات تيسا برصاصة أحد السفاكين، لأنه اعتبر مسؤولاً عن بلاء البلد.

مثلت حكومة كارولي هنغاريا المستقلة، التي ستشهد تحولاً حاداً من خلال حق الاقتراع العام، وإصلاح الأرض، والديمقراطية. فحاولت حكومته الاحتفاظ بولاء القوميات غير المجرية من طريق شكل ما من الترتيبات الفيدرالية، حتى يجعل هنغاريا جزءاً من أمم متحدة دانوبية. وأمل كارولي، وقد نأى بنفسه عن الماضي، في أن يعامل الحلفاء هنغاريا كدولة "جديدة"، وبإنجاز هدنة منفصلة في بلغراد تحمي سلامة أراضيها ضد اعتداءات جيرانها. ولكن تبين أن هذه الآمال كانت غير واقعية.

في الحقيقة، كان يمكن، في المراحل الأولى من الحرب، أن يرضى الكرواتيون، الذين قاتل جنودهم بصورة جيدة، بحل تجريبي (نمساوي-هنغاري - سلافي جنوبي). ولكن لجنة المهاجرين اليوغوسلافيين (التي تمثل الكرواتيين، والصربيين، والسلوفينيين في الدولة الملكية) عقدت عام ١٩١٧ ميثاق كورفو مع حكومة صربيا. وطالبت بدولة مشتركة للصرب، والكروات والسلوفينيين. وفي عام ١٩١٨، فك المجلس التشريعي رسمياً الاتحاد مع هنغاريا وانضم إلى الدولة التي تكونت حديثاً. كان السلوفاكيون، والرومانيون الترانسلفانيون سلبيين في السنوات الأولى من الحرب؛ ونادراً ما وقعت عمليات فرار من الجيش. ولكن الحلفاء وعدوا رومانيا بترانسلفانيا في معاهدة بوخارست السرية لعام ١٩١٦، وعندما أنهت الحرب حقيقة واقعة في المقاطعة، وُضِعَت ترانسلفانيا والأراضي المجاورة في تصرف الرومانيين. وأمر الحلفاء هنغاريا بإخلاء سلوفاكيا. وهكذا أعيدت هنغاريا، قبل انعقاد مؤتمر باريس للسلام، إلى قلب إقليمها قبل الحرب، وكانت مكشوفة لاعتداءات التشيكوسلوفاكيين، والرومانيين واليوغوسلافيين. فكانت

بودابست ضعيفة يساندها الجيش الفرنسي. واستقال كارولي في شهر آذار، وعندما استولى الشيوعيون على السلطة، كان مستقبل هنغاريا مجهولاً.

كانت قصة التشيكيين والسلوفاكيين أثناء الحرب العالمية الأولى مختلفة تماماً عن قصة الهنغاريين. فالهنغاريون كانوا يحاولون إنقاذ دولتهم في خضم النزاع الذي جُروا إليه ضد إرادتهم ومصالحتهم. بينما صمم التشيكيون والسلوفاكيون على خلق دولتهم الخاصة بمعزل عن بقايا الدولة الملكية الهابسبورجية. كان هذا مشروعاً جريئاً ويجب إقناع الحلفاء بمزاياه.

كانت الأمة التشيكية غير مستعدة سياسياً للحرب وكل ما يمكن أن ينتج عنها. وتبنى مازاريك برنامج الاستقلال، بعد أن يؤس من أي حل آخر، وغادر إلى الخارج في أواخر عام ١٩١٤. وانضم إليه فيما بعد إي بيني وساعده أم ستيفانو، وهو سلوفاكي كان يعيش في فرنسا. وأصبح هؤلاء الرجال قادة حركة "الكفاح في الخارج"، تمييزاً لها عن اتجاه "الكفاح في الداخل" المرتبط بـ كرامير. في البداية، علق كرامير آماله في تحرير الأراضي التشيكية على الجيوش القيصرية، وفكر بعلاقة ما بين روسيا وبوهيميا. ولكن تعاون أيضاً مع مازاريك وبينيش بواسطة جماعة سياسية عرفت باسم مافي Maffie. وكان الاختلاف بين الاتجاهين غالباً مسألة تأكيد (مع الغرب، أو مع روسيا)، لكنه اتسع بعد عام ١٩١٨ وأثر في السياسة الداخلية.

كانت مهمة مازاريك وبينيش صعبة. فالمسألة التشيكية كانت تعتبر مسألة داخلية تخص الدولة الملكية النمساوية، التي لم تكن لدى الحلفاء نية تدميرها. وبدا مازاريك وبينيش معزولين، لأن الأحزاب السياسية التشيكية اتبعت سياسة موالية للهابسبورجيين بدافع الإخلاص، أو الخوف، أو الانتهازية. وثابرت، حتى كانون الثاني ١٩١٧، على اتصالها من نشاطات مازاريك وبينيش في الخارج. ولم تبدأ أوروبا وسطى شرقية "جديدة"

تحظى باهتمام الحلفاء إلا عندما انتابهم، عام ١٩١٦، شبح أوروبا وسطى يهيمن عليها الألمان.

وتحت تأثير ثورتي شباط وتشرين الأول (في الواقع، آذار وتشرين الثاني ١٩١٧) في روسيا، وازدياد الضيق في الوطن، بدأ التشيكيون يطالبون بصراحة بفدرلة الدولة الملكية، على أن تكون دولة تشيكوسلوفاكية مستقلة ذاتياً جزءاً منها. وصادف أن السلوفاكيين لم يستطيعوا القيام بدور فعال، لعدم وجود اتصال بينهم وبين براغ قبل شهر نيسان عام ١٩١٧.

أصبح الآن لدى المجلس القومي التشيكوسلوفاكي (اسمه متغير) الذي يرئسه مازاريك، وكان قد تأسس في باريس في ربيع ١٩١٦، أمل كبير في اعتراف الحلفاء بمطالبه بالاستقلال القومي. واحتلت مسألة الجيش التشيكوسلوفاكي مكان الصدارة. اعترفت الحكومة الروسية الموقته باستقلال تشيكوسلوفاكيا، وخاضت الفرقة التشيكوسلوفاكية التي تشكلت في روسيا معركة ظافرة في زبوروف في شهر تموز عام ١٩١٧. ولكن تفجر الثورة البلشفية عقد الأمور. وحاولت القيادة التشيكوسلوفاكية تفادي تورط الفيلق التشيكوسلوفاكي في الحرب الأهلية الروسية، ورغبت في نقل جنودها إلى فرنسا. ولكن الوضع خرج عن السيطرة، ووجد الفيلق نفسه يقاتل ضد البلاشفة في حملته العسكرية السيبيرية. فكان الجنود التشيكيون (حوالي ٥٠٠٠٠)، الذين يراقبون الخط الحديدي عبر سيبيريا يؤدون خدمة للحلفاء لا تتناسب مع حجمهم. ومع أن القصة معقدة، وموقف مازاريك كان مثاراً للجدل، فمن المؤكد أن الفيلق ساعد، إلى حد بعيد، المساعي التشيكوسلوفاكية على ضمان اعتراف رسمي.

لم يكن سهلاً تحقيق هذا الهدف. ولكن منظمة الجنود التشيكوسلوفاكيين في فرنسا وإيطاليا (من بين أسرى الحرب النمساويين)، ومؤتمر القوميات المضطهدة في روما - تظاهرة كبيرة معادية للهابسبورغيين - وديبلوماسية

بينيش البارعة، كل هذا عبء الطريق لتحقيقه. فقد عقد التشيك والسلوفاك اتفاقاً في بتسبورغ، في أمريكا، بوجود مازاريك يحبذ إقامة دولة مشتركة، وكانت خطوة مهمة. ولكن في التحليل النهائي، كان مصير تشيكوسلوفاكيا يعتمد على موقف الحلفاء حيال المحافظة على وجود دولة ملكية، نمساوية هنغارية. وفي عام ١٩١٧، تحدث الحلفاء بشكل غامض عن "تحرير التشيكوسلوفاكيين من السيطرة الأجنبية". فمبادئ ولسون الأربعة عشر أصرت فقط على الـ "فرصة السانحة لتطور مستقل ذاتياً" للتشيكيين. ولكن الوضع تغير عام ١٩١٨. فقد أظهر بيان عيد التجلي الذي أصدره المندوبون التشيكيون من أجل تقرير المصير الكامل ومشاركة تشيكوسلوفاكيا في مؤتمر السلام مدى ما وصلت إليه عملية التفكك. وفي تشرين الأول عام ١٩١٨، ظهر إعلان تشارلز الفيدرالي في وقت واحد مع إعلان مازاريك لاستقلال التشيكوسلوفاكيين. وفي ٢٨ تشرين الأول، أعلن الاستقلال في براغ، وفي اليوم التالي في سلوفاكيا.

نشأت دولة جديدة، اعترف بها بوصفها حليفاً محارباً. وسيطرت تقريباً على معظم المناطق التي طالبت بها: أراضي تاج القديس ومنتزل وسلوفاكيا. وكان يُنتظر تخطيط حدودها بصورة رسمية، ولكن الرئيس مازاريك ووزير الخارجية بينيش استطاعا التعويل على مساندة الحلفاء. وبالفعل، شدد مازاريك على هذه النقطة عندما قال إنه جلب للتشيكيين "الاستقلال على طبق"، مع أنه قال فيما بعد، "في الواقع، اشترينا استقلالنا بالدم"^(١). كانت هذه إشارة إلى كفاحات الفيلق في روسيا والتضحيات في الوطن. وأصر كرامير، الذي اتهم، في مرحلة ما، وحكم عليه بالموت، على أنه لولا هذه المعارك، لذهبت دبلوماسية مازاريك وبينيش سدى. وهذا هو أصل الجدل الذي لم يهدأ حتى اليوم.

(١) الاقتباس عند دجي كالفودا، سفر تكوين تشيكوسلوفاكيا (بولدر، كولورادو، ١٩٨٦)،

كانت كفاحات البولنديين من أجل الاستقلال أثناء الحرب أكثر تعقيداً بكثير منها عند التشيكيين. وحقيقة أن بولندا كانت مجزأة بين ثلاث قوى وفرت لها إمكانية أن تكون قضية دولية، كما أن وقوف طرفي التقسيم (ألمانيا وهنغاريا النمساوية) ضد طرف التقسيم الثالث (روسيا)، خلق نوعاً من الأمل ومجالاً للمناورة. ومع ذلك، سيعتبر انتصار أي جانب انتصاراً حققه ظالم. علاوة على ذلك، قلما كان بولندي عادي يتصور أن بولندا حرة ومستقلة يمكن أن تعود إلى الوجود بعد مئة وعشرين سنة من عمليات التقسيم.

إن قناعة دموفسكي بأن ألمانيا هي عدو بولندا الرئيس قادته إلى ربط المسألة البولندية بالحلف الفرنسي الروسي. وإعلان القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية، الدوق الكبير نيكولاي نيكولايفيتش، الذي يعد البولنديين بالوحدة تحت سلطة القيصر كان مشجعاً. ولكن الأفعال لم تتطابق مع الأقوال. فعندما أخرجت الجيوش الألمانية - النمساوية الروسيين من المملكة عام ١٩١٥، غادر دموفسكي إلى الغرب. وهناك ذهب إلى أبعد من التأييد الأصلي لتوحيد بولندا، وتحدث بصراحة عن استقلال تام. وكان الحلفاء حزينين. كانوا يشعرون أن بولندا شأن روسي، وامتنعت بتروغراد من التدخل الخارجي. علاوة على ذلك، كان دموفسكي يمثل فقط واحداً من الاتجاهات البولندية الرئيسة، وكان التيار الثاني معادياً لروسيا وبالضرورة لتيار بيوسودسكي المؤيد لقوى المعاهدة المركزية.

كانت روسيا، في نظر بيوسودسكي واليسار البولندي، هي العقبة الرئيسة في سبيل الاستقلال، مع أن الاستقلال التام لا يمكن أن يأتي إلا من طريق انهيار قوى التقسيم الثلاث كلها. وبينما كان دموفسكي يعدّ هذا الاحتمال غير واقعي؛ وكان بيوسودسكي يعتقد بأن قوى المعاهدة المركزية يمكن، في البداية، أن تهزم روسيا وبعدئذ تستسلم للغرب. وعلى أية حال، عملت الحرب على

إضعاف قوى التقسيم إلى حد أن قوة بولندية صغيرة مسلحة استطاعت أن تلعب دوراً كبيراً لا يتناسب مع حجمها. وقام بيوسودسكي، الذي يشدد على أن السيف البولندي يجب أن لا يكون غائباً عن المعركة، بقيادة الفيلق الذي يعمل خارج غاليسيا. ومع أن هذا وضعه في صف قوى المعاهد المركزية، فإنه (على عكس المحافظين الغاليسيين) عالج التعاون مع النمسا باعتباره تعاوناً تكتيكياً. وعندما أُجبر الروس على الخروج من المملكة، رفع بيوسودسكي سقف مطالبه السياسية لدى التفاوض مع السلطات النمساوية والألمانية، وطالب بتنازلات قصوى. وبتشديده على أن البولنديين يمكن أن يقاتلوا فقط تحت علم خاص بهم، خرب تكوين جيش بولندي برعاية قوى المعاهدة المركزية، وتقدم إلى بناء منظمة عسكرية بولندية سرية POW. وفي ٥ تشرين الثاني عام ١٩١٦، أصدرت برلين وفيينا بيان الامبراطورين الذي يعلن تأسيس مملكة بولندا الحرة. وتركّت الحدود إضافة إلى شكل الارتباط بوحدة من القوى المركزية أو كلتيهما دون تحديد. شجبت روسيا البيان بوصفه انتهاكاً للقانون الدولي، ولكن توجب عليها، في ظل نظام القيصر آنذاك، أن تتعهد، من جانبها، بالحرية والوحدة للبولنديين.

أنشأت قوى المعاهدة المركزية في المملكة مجلس دولة مؤقتاً، عمل بيوسودسكي من خلاله على تتبع أهدافه الخاصة. ومع تفجر الثورة في روسيا، ارتأى أن القوى المركزية حلت الآن محل القيصرية بوصفها التهديد الرئيس لبولندا. وكان تفادي النزاع غير ممكن. ففي صيف ١٩١٧، اعتقل الألمان بيوسودسكي في حصن مجدبورغ. وتم حل الفيالق أو اعتقالها. ولكن القوى المركزية تقدمت في خلق مجلس وصاية، وإدارة بولندية أولية، وسلطة قضائية، وجيش وتعليم في المملكة.

وفرت هذه التطورات لدموفسكي الحجة بأنه ما لم يفعل الحلفاء شيئاً لبولندا، فإن الألمان سيكونون قادرين على استخدام كل الموارد البولندية

لمصالحهم الخاصة. وبينما كان دموفسكي ينشط في باريس ولندن، حيث أنشأ عام ١٩١٧ اللجنة البولندية القومية بوصفها الناطق الرسمي في معسكر الحلفاء، كان بادريفسكي ينشر القضية البولندية في الولايات المتحدة. وعن طريق الكولونيل هاوس، استطاع الوصول إلى الرئيس ولسون. وفي شهر كانون الثاني عام ١٩١٧، أكد، في خطاب السلام دون انتصار، على أن رجال الدولة في كل مكان، يؤيدون قيام بولندا موحدة وحرّة. وفي أواخر شهر آذار، أعلنت الحكومة الروسية الموقّنة ومجلس سوفيت بتروغراد الاعتراف بحرية بولندا. ولكن بدا واضحاً أن روسيا تتوي إبقاء بولندا في نطاق نفوذها. وتغير هذا كله باستيلاء البلاشفة على السلطة وإقامة سلام منفصل مع القوى المركزية في بريست ليتوفسك في شهر آذار ١٩١٨. لم يخسر الغرب فقط حليفه الروسي، ولكن شعر بتهديد ثورة اجتماعية من الشرق. في ظل هذه الظروف، بدا قيام دولة بولندية ليس فقط مسألة عدالة، ولكن أيضاً مسألة مصلحة للحلفاء، خصوصاً فرنسا. أما البولنديون الذين كانوا يصرفون سياسية مناصرة للقوى المركزية، فإن معاهدة بريست ليتوفسك (التي أضرت بالمصالح البولندية) حددت نهاية آمالهم.

ظهر في فرنسا جيش بولندي، يتألف من متطوعين من أمريكا ويقوده الجنرال جوزيف هولر. ووضع بتصرف السلطة السياسية للجنة البولندية القومية. وفي كانون الثاني عام ١٩١٨، أكد المبدأ الثالث عشر من مبادئ ولسون الأربعة عشر على الحاجة إلى إنشاء بولندا مستقلة، تتألف من سكان بولنديين لا جدال حولهم، مع ضمان وصولها إلى البحر. وفي ٣ حزيران، أكد المؤتمر البيني للحلفاء أن بولندا كهذه هي واحد من شروط سلام عادل. وكانت الأحداث آنذاك تجري بسرعة. ومع انهيار هنغاريا النمساوية، وإعلان تشارلز الفيدرالي الذي جاء متأخراً على الإنقاذ، اعتبر بولنديو غاليسيا أنفسهم جزءاً من دولة بولندية ناشئة. وحاولت حكومة مملكة الكونغرس تحرير نفسها من مجلس

الوصاية وأعلنت الاستقلال. وبدورها، أعلنت أحزاب اليسار في لوبلين حكومة بولندا الشعب. وفي العاشر من شهر تشرين الثاني، أطلق الألمان سراح بيوسودسكي، الذي وصل إلى وارسو. فتخلت له حكومة لوبلين والأوصياء على العرش كلاهما عن السلطات السياسية والعسكرية كافة. وهكذا سيطر بيوسودسكي على المملكة (التي نجحت في إجلاء الجنود الألمان بسلام) وعلى الجزء الغربي من غاليسيا. وبدأ القتال في غاليسيا الشرقية، حيث أعلن الأوكرانيون قيام جمهورية مستقلة. كانت كل الحدود الأخرى في تغير دائم، مترافقاً بوقوع مصادمات، ومن ناحية الشرق بدا تهديد البلاشفة كبيراً.

كانت باريس تريد الاعتراف بلجنة دموفسكي حكومة لبولندا، ومع أن البريطانيين والأمريكيين منعوها من ذلك (غالباً بسبب شخصيتها اليمينية)، فإن اللجنة بقيت منافسة لبيوسودسكي. ولكن حصلت تسوية في شهر كانون الثاني عام ١٩١٩. احتفظ بيوسودسكي بموجبها برئاسة الدولة، وأصبح بادريسكي رئيساً للوزراء، على أن يمثل دموفسكي بولندا في المؤتمر الوشيك في مؤتمر السلام في باريس. وبقي على الحلفاء رسم الحدود النهائية لبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، إلا أن أوروبا وسطى شرقية جديدة ومستقلة ظهرت إلى الوجود، على الرغم من كونها مضطربة، ومخرّبة، ومجزأة داخلياً.

الهيئة العامة
السنوية للكتاب

الاستقلال الصعب

العلاقات الدولية

تسببت الحرب العالمية الأولى في انهيار الأنظمة الملكية المحافظة في أوروبا وانتصار الديمقراطية وتقرير المصير القومي. ولكن هذا الانتصار لم يكن كاملاً ولا مستديماً. فانتصار البلشفية في روسيا لم يكن يعني فقط إنهاء القيصرية، ولكن أيضاً التخلص من النظام البرلماني الوليد. وكانت الطريق إلى نظام شمولي مفتوحة في عهد لينين وبلغ ذروته في عهد ستالين. وفي إيطاليا، تسنى للمذهب الشمولي اليميني المتطرف أن يسود بانتصار الفاشيين عام ١٩٢٢. وكان مجيء النازيين في ألمانيا، عام ١٩٣٣، يعني إضافة عقائد عرقية صارمة. وظهر تحدٍّ مخيف واجهته الديمقراطيات الغربية تقريباً بسلبية. فالكساد الكبير استدعى الشك في الطبيعة الحقيقية للنظام الرأسمالي. ووجه الجماهير نحو الراديكالية وجاء بحجج جديدة وإمدادات جديدة إلى المعسكر المعادي للديموقراطية. وفي الواقع، حدثت أزمة عميقة للديموقراطية البرلمانية التي نشأت من الأفكار الليبرالية، السياسية والاقتصادية، في القرن التاسع عشر. وفي الغرب، اقتصررت الدول التي صمدت مؤسساتها للهجوم بنجاح على بريطانيا، وفرنسا، ودول سكاندينافيا الأصغر، وسويسرا، وبلجيكا وهولندا. وفي أوروبا الوسطى الشرقية، التي كانت تجتاحها العواصف الشمولية من الشرق والغرب، وتكافح المشكلات الاقتصادية التي تفاقمت بالكساد الكبير،

استطاعت تشيكوسلوفاكيا وحدها الاحتفاظ بنظامها البرلماني الديمقراطي واستقرارها الاقتصادي حتى عام ١٨٣٨. ولكن، حتى في هذه الحالة، يمكن أن يتحدث المرء عن نجاح نسبي فقط.

إن مبدأ تقرير المصير القومي الذي تبناه صانعو السلام، وخصوصاً الرئيس ولسون، كدليل لإعادة بناء أوروبا الوسطى الشرقية، كان يجب أن يربط حدود الدول بتقسيمات إثنية. ونظراً لوجود مناطق مختلطة، في الكثير من الحالات، لا يمكن الخلاص منها، والحاجة إلى أخذ العوامل الاقتصادية، والاستراتيجية، والتاريخية بعين الاعتبار، كان يستحيل عملياً رسم حدود عادلة بصورة مطلقة. صحيح أن الأقليات القومية كانت بعد الحرب العالمية الأولى أقل مما كانت عليه قبلها، ولكن تلك القوميات في عصر القومية المتطرفة طرحت مشكلات مستعصية. وتفاقت حالة عدم الاستقرار التالية بحقيقة أن ألمانيا، على الرغم من هزيمتها، كانت ما تزال قوة كبيرة. وبالمثل، كان ضعف العملاق الروسي من خلال الثورة والحرب الأهلية ذا طبيعة مؤقتة. فكانت كلتا الدولتين، المستاعتين، والنزاعيتين إلى الانتقام، والمعزولتين، تشكلان تهديداً لأوروبا الوسطى الشرقية، وخصوصاً للدولة البولندية.

استعادت بولندا استقلالها نتيجة تضافر عدة عوامل. فالحرب مزقت تضامن دول التقسيم، وأجبرت قوى المعاهدة المركزية روسيا على الخروج من الأراضي البولندية. وبدورها هُزمت قوى المعاهدة المركزية أمام الحلفاء، في حين عملت الثورة في روسيا والغليان في ألمانيا، وتفكك دولة آل هابسبورج الملكية على خلق فراغ القوة. فملأت هذا الفراغ إرادة وتصميم الأمة البولندية التي لم تتخل يوماً عن كفاحها في سبيل الحرية. رُسمت الحدود البولندية مع ألمانيا في مؤتمر السلام في باريس، مع أن البولنديين لم يكونوا مجرد متفرجين، كما شهدت على ذلك انتفاضات ١٩١٨-١٩٢١ في بولندا

البروسية. وحرمت الحدود الجديدة بولندا من جدانسك، مينائها الطبيعي، الذي أصبح مدينة دانتزيغ الحرة، وقُسمت سيليزيا العليا بعد استفتاء عام. ولم يقبل الألمان بوجود الـ "رواق" (كما سموه) الذي يربط بولندا ببحر البلطيق ويفصل ألمانيا عن بروسيا الشرقية. وشجبوه بشدة بوصفه مسخاً اصطناعياً، مع أنه كان، من الناحية العرقية، بولندياً بشكل سائد وكان جزءاً من بولندا قبل عمليات التقسيم. كان تأسيس الحدود البولندية التشيكية أسهل باستثناء جزء صغير في سيليزيا (تيسين، سيشين، تيشين) استولى عليه التشيكيون بالقوة عام ١٩١٩. واستاء البولنديون بعمق من التقسيم اللاحق لهذه المنطقة الغنية اقتصادياً، وأسهم في الضغينة بين البلدين.

لم يستطع مؤتمر السلام أن يوطد بفعالية الحدود البولندية الشرقية بسبب الفوضى السائدة في الامبراطورية الروسية السابقة وغياب ممثل روسيا في باريس. واصطدمت وحدات الجيش الأحمر المتقدمة، التي تسعى إلى حمل الثورة باتجاه الغرب، بالبولنديين الذي كانوا يطالبون بالأراضي التي تخص الكومونويلث القديم. ففي غاليسيا الشرقية سابقاً، وقعت مواجهة مسلحة بين البولنديين والأوكرانيين، استمرت حتى عام ١٩١٩، حين استولى البولنديون على المقاطعة كلها.

كان دموفسكي واليمين البولندي يطالبان بحدود عام ١٧٧٢ كما عدلتها التغييرات الإثنية التي حدثت في مجرى القرن التاسع عشر. وكان معنى هذا بعض التوسع في الغرب (سيليزيا) وانكماشاً في الشرق (تقريباً خط التقسيم الثاني). في المنطقة الأخيرة، كانت الأقلية البولندية قوية ثقافياً واقتصادياً وكان دموفسكي يؤمن بإمكانية تمثل الأوكرانيين والبيلاروسيين. وكان بيوسودسكي واليسار يؤيدان مقاربة "فيدرالية" ستؤدي، بعد انسحاب روسيا من كل أراضي الكومونويلث القديم، إلى خلق كتلة بلدان متحدة فيدرالياً أو متحالفة:

بولندا، وليتوانيا، وبيلاروسيا وأوكرانيا. لم يكن خلاف دموفسكي وبيوسودسكي حول الحدود البولندية الشرقية خافياً على القوى الكبرى، مع أنها، إضافة إلى الأمم المتاخمة، كانت غالباً تشك بأن كلا الاتجاهين يتنكر بمخططات استعمارية بولندية.

لم يقف مؤتمر السلام بشكل صريح، سياسياً أو عسكرياً، إلى جانب البولنديين ضد البلاشفة، ولكن لم يعترف بهم أو يحاول أن يصنع سلاماً معهم. وبعد تسوية ومداورة، اقترح المؤتمر عام ١٩١٩ حداً بولندياً أدنى في الشرق، سمي فيما بعد خط كرزون. هذا لم يكن حلاً، وسياسة اللاحرب واللاسلم مع البلاشفة التي كان يفضلها الحلفاء، لم تكن مقبولة لدى البولنديين المُعدّين للمعركة. وكان بيوسودسكي يؤمن بأنه يمكن تحقيق السلام فقط بعد انتصار عسكري. وبعد أن تلقى دعماً من القائد الأوكراني بتليورا، شن هجوماً في ربيع ١٩٢٠ أدى إلى الاستيلاء على كييف. ومن جانبه، رد الجيش الأحمر بهجوم أوصله إلى ضواحي وارسو. وفجأة أصبح استقرار ما بعد الحرب بالكامل موضع رهان. لقد تم إنقاذ بولندا وحتى أوروبا بواسطة "معركة العالم الثامنة عشرة الحاسمة"، وفقاً للتسمية التي أطلقها ديبلوماسي بريطاني على الانتصار البولندي. عملت هزيمة البلاشفة على فتح باب التفاوض. وبموجب معاهدة ريجا للسلام، عام ١٩٢١، تم تقسيم الأراضي الحدودية المختلطة إثنياً، إنما الأوكرانية والبيلاروسية غالباً، بين بولندا والسوفييت. وكان البولنديون قد استولوا على فيلنيوس (فيلنو) ومنطقتها، الليتوانية تاريخياً، إنما البولندية - البيلاروسية-اليهودية إثنياً. كان بيوسودسكي ميالاً إلى إعطاء هذه المنطقة إلى ليتوانيا، لكن فقط في حال أعيد إنشاء الكومونويلث البولندي الليتواني القديم. ولكن هذا لم يكن مقبولاً لدى الليتوانيين المصممين على وجود قومي مستقل. وهكذا نشأ سور من العداة بين الأمتين.

كان رسم الحدود التشيكوسلوفاكية أقل إثارة بكثير، مقارنة بإجمالي التعقيدات التي رافقت تعيين الحدود الإقليمية البولندية. فالحدود القديمة مع ألمانيا لم تتغير، لأن الحلفاء لم تكن لديهم نية في تطبيق المبدأ الإثني عليها أو على النمسا لأنه كان سيؤدي إلى ألمانيا أكثر قوة مما كانت قبل الحرب. ولهذا السبب حاول الألمانيو السويدي، كما يسمون، عبثاً فصل المناطق الحدودية عن الدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة. ومع أن صانعي السلام صادقوا على الحدود التاريخية لبوهيميا ومورافيا - في سيليزيا، انفجر الخلاف الذي أتينا على ذكره أعلاه مع البولنديين - لكن قبلوا في تشيكوسلوفاكيا الحدود التي كانت مزيجاً من تسويات إثنية، واقتصادية واستراتيجية. وضمّوها عدة مناطق يسكنها هنغاريون فقط تقريباً. وبعيداً إلى الشرق، تم نقل المنطقة المعروفة باسم روثينيا الكرباتية أو أوكرانيا الكرباتية، من هنغاريا إلى تشيكوسلوفاكيا بصورة أساسية على أسس استراتيجية، لتأسيس تماس مع رومانيا. وفي التسوية استند أيضاً إلى سجل الهنغاريين السيء في معاملة الأقليات. وهكذا، تم عملياً تلبية كل المطالب الإقليمية التشيكية، باستثناء بعض الادعاءات المفرطة، مما جعل البلد غير متجانس إلى حد بعيد. وبراعة تقريباً، عقد بينيش مقارنات مع سويسرا؛ وقال النقاد إنه تم خلق نسخة مطابقة لدولة آل هابسبورج الملكية.

كانت تشيكوسلوفاكيا حبيبة الحلف؛ وهنغاريا بعبعه. وذهبت عبثاً كل جهود كارولي لكسب تعاطف الحلفاء من أجل دولة جديدة بعد تفكك هنغاريا التاريخية. فالجمهورية الهنغارية السوفييتية اللاحقة القصيرة الأجل، عملت فقط على زيادة العداء نحو الهنغاريين وأخرت معاهدة السلام. وعندما تم توقيعها عام ١٩٢٠ مع نظام الأدميرال أم هورثي المعادي للثورية، تبين أنها أكثر قسوة من كل المعاهدات التي تم توقيعها بعد الحرب العالمية الأولى. فهي لم تستخدم المبدأ الإثني ضد هنغاريا في كل مكان، لكن أيضاً انتهكت هذا المبدأ عندما كان يعمل لمصلحة هنغاريا. فتم رفض المطالب بإجراء استفتاء

عام (مع استثناء واحد في سوبرون). وبفضل معاهدة تريانون، انكمشت هنغاريا (ضمناً كرواتيا) إقليمياً قريباً من الثلثين، وسكانياً قريباً من ثلاثة أخماس. فكان كل مجري من إثنية ثالثة يعيش الآن تحت حكم روماني، أو تشيكوسلوفاكي، أو يوغوسلافي، أو نمساوي. وأخيراً استقلت هنغاريا تماماً، ولكن بشروط بلغت مبلغ كارثة وطنية. فلا عجب إذن أن تنتشر مرارة شديدة، ويتردد صدى الصرخة "نيم، نيم، سوخا-لا، لا، أبداً" في كل مكان من الأرض المبتورة. واستحوذ على الهنغاريين تعديل تريانون، وهو التتقيح الذي يرسم، إلى حد بعيد، سياسية بودابست، الخارجية والداخلية.

كان يجب أن يعتمد النظام الدولي الجديد الذي نشأ من معاهدات ما بعد الحرب على عصبة الأمم. ومع ذلك، كانت ركيزته الرئيسة، الولايات المتحدة، غائبة منذ البداية، وكانت الاختلافات المتبادلة بين الركيزيتين الباقيتين، فرنسا وبريطانيا، قد أضعفت دعمهما له. فكان الفرنسيون منكبين على إنجاز فرساي، والمحافظة على الوضع الراهن، ومنع ألمانيا من استعادة مركزها السابق، بالقوة إذا اقتضت الضرورة. وكانت بريطانيا تريد التخلص من أسباب التعديلية الألمانية بالاستجابة لشكاوى الألمان من خلال تغيير سلمي. وبمرور الوقت، ازداد اعتماد فرنسا على بريطانيا. وكان لهذا نتائج فظيعة بالنسبة لحليفتي فرنسا الشرقيتين. بولندا وتشيكوسلوفاكيا، اللتين كان مصيرهما مرتبطاً بقوة بالمحافظة على نظام ما بعد الحرب.

مارس الوضع الدولي والسياسة الخارجية لدول أوروبا الوسطى الشرقية الثلاث تأثيراً كبيراً على تطورها الداخلي والعكس بالعكس. فبولندا، التي خلقت من جديد وإن يكن في شكل مختلف بعد مئة وعشرين سنة ونيف من عمليات التقسيم، وجدت نفسها بين نارين، الألمان والروس، أو كما قيل في حينه، بين فكي كماشة عملاقة، ستسحقها إذا ما أطبقت عليها. وهي، دون

أن تخاطر باستقلالها، لا تستطيع الوقوف إلى جانب ألمانيا ضد روسيا أو العكس. ولهذا السبب انتهت سياسة بولندا الخارجية إلى اعتماد المبدأين المتلازمين: التوازن والتحالف مع فرنسا ورومانيا. ولم يكن التوفيق بين المبدأين سهلاً دائماً.

وعلى عكس بولندا، لم يكن لتشيكوسلوفاكيا عدو معن بين القوى الكبرى. وعولت براغ، التي تماهت بقوة مع النظام الدولي الجديد، في سياستها الخارجية على ثلاثة عناصر: عصبة الأمم، التي تعاونت معها بقوة؛ والحلف مع فرنسا، الذي أصبحت تحت حمايته؛ والحلف الصغير Little entente إقليمياً، الذي تألف من تشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، ويوغوسلافيا. وفي منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، أضيف إليه ميثاق مع الاتحاد السوفيتي. وفيما يخص الحلف الصغير، الذي صُمم لإبقاء هنغاريا مقيدة، كان، قبل كل شيء، أداة دبلوماسية فعالة ضد التعديلية، أو إعادة آل هابسبورج، أو اتحاد (أنشلس) بين ألمانيا والنمسا.

من الواضح أن المكانة الدولية لهنغاريا المهزومة والمبتورة كانت مختلفة جداً عن مكانة الدول المنتصرة. فهنغاريا، بمساحتها البالغة ٩٢٩٦٣ كم^٢، كانت أصغر بكثير من تشيكوسلوفاكيا (١٤٠٤٩٣ كم^٢) وبولندا (٣٨٨٦٣٤ كم^٢). كانت بولندا الدولة السادسة الأكبر في أوروبا، وتشيكوسلوفاكيا الثالثة عشرة فحسب، ولكن كانت تعوض الفرق في القدرة الاقتصادية. وكانت هنغاريا أضعف بكثير من أن تفكر بتغيير تسوية تريانون بالقوة، ولاحقت تعديليتها من طريق الدبلوماسية. تذبذبت سياسة بودابست الخارجية بين التعاون مع روما وبرلين، في حين كانت تسعى إلى ممارسة بعض التأثير في لندن. ومن الواضح أن خياراتها كانت محدودة. وتركزت عداوة الهنغاريين على تشيكوسلوفاكيا، وخسارة سلوفاكيا، بوجه خاص، كانت تثير الاستياء، هنا وجدت بودابست ووارسو نوعاً من أرضية مشتركة. لم تكن الورقة البولندية

أبدأ ورقة رابحة في رزمة الدبلوماسية الهنغارية، لكن استفادت منها، وعززت الصداقة التقليدية بين الهنغاريين والبولنديين.

كان يبدو أن هناك عوامل كثيرة يجب أن تقرر تعاوناً بولندياً تشيكوسلوفاكياً، ولكن الدولتين لم تتكاتفاً أبداً. ولم تكن براغ تريد المجازفة بموقعها بالوقوف إلى جانب بولندا، التي كانت مهددة من قبل الألمان والاتحاد السوفييتي. ففي منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، عندما تحول الوضع إلى وضع غير مؤاتٍ للتشيكوسلوفاكيين، استقبلت عروض براغ ببرود في وارسو. وأثرت المشاغل الخارجية، الهنغارية، أو التشيكوسلوفاكية، أو البولندية، سواء كانت رغبة في التغيير أو خوفاً منه، على التطورات الداخلية، السياسية والاقتصادية. فالقلق بخصوص الأمن اقتضى إنفاقاً باهظاً من بولندا وتشيكوسلوفاكيا. وكانت هنغاريا طبعاً منزوعة السلاح بموجب معاهدة تريانون.

الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة

بقي الكثير من السمات التقليدية، الاجتماعية-الاقتصادية، والثقافية في أوروبا الوسطى الشرقية دون تغيير في فترة ما بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية. ولكن كانت هناك أيضاً ظواهر جديدة. فمع ظهور بوهيميا ومورافيا مع سلوفاكيا وأوكرانيا الكرواتية ضمن الدولة التشيكوسلوفاكية، أظهر البلد كله المزيد من أوجه الشبه مع هنغاريا وبولندا، حيث أصبح فعلاً أكثر فأكثر بلداً أوروبياً شرقياً أوسط. ومع ذلك، كانت تشيكوسلوفاكيا، من بين الدول الثلاث، هي الأكثر تقدماً؛ تليها هنغاريا في المرتبة الثانية؛ وبعدهما بولندا البلد الفقير في المرتبة الثالثة.

وتُظهر الأرقام في الجدول ٧-١ أن عدد السكان ازداد في البلدان الثلاثة؛ ولكن الزيادة في بولندا كانت أسرع منها عند جارتها. وبقيت تشيكوسلوفاكيا هي البلد الأكثر كثافة سكانية، والرقم المرتبط بفعالية بسكان الريف كان أعلى في كل

مكان في المنطقة. وفي الواقع، كان الرقم أعلى من الحاجة على أسس اقتصادية. فكانت النتيجة، على حد قول المصطلح السائر، بطالة مخفية.

وفي حين كانت نسبة المشتغلين بنشاط بزراعة الأرض الصالحة للزراعة (بالهكتار) في إيطاليا وألمانيا تقارب مثيلتها في تشيكوسلوفاكيا أو هنغاريا، كان متوسط الأرقام في بريطانيا والدانيمارك أقل بكثير: ١٥-١٧ شخصاً. وفيما يتعلق بالأرقام الإجمالية لمن يكسبون رزقهم من الزراعة في البلدان الغربية، فإن الأرقام ينبغي أن تكون بين ٢٠ و ٤٠% من إجمالي عدد السكان.

الجدول ٧-١: عدد السكان والزراعة في أوروبا الوسطى الشرقية في فترة ما بين الحربين

إجمالي عدد السكان	تشيكوسلوفاكيا	هنغاريا	بولندا
زيادة (%)	١٤	١٤,٢	٢٩,٩
إجمالي عدد السكان - زيادة بالملايين	١٥,٢ - ١٣,٦	٧,٩ - ٩,١	- ٢٦,٨ ٣٤,٨
الكثافة/كم ^٢	١١٠,٤	٩٨	٨٩,٧
معتمدون على الزراعة (%)	*٣٤,٥	٥١,٨	٦٠,٦
نشاط لكل ١٠٠ هكتار	٣٤,٧	٢٩,٦	٤٥,٥

* في بوهيميا - مورافيا ٢٥,٦%؛ في سلوفاكيا - أوكرانيا الكرواتية ٥٨,٥.

المصدر دجي زارنوفسكي، "الأنظمة الشمولية في أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية ١٩١٨-١٩٣٩"، عند دجي زارنوفسكي (محرر)، الدكتاتورية في أوروبا الوسطى الشرقية ١٩١٨ - ١٩٣٩ (وارسو، ١٩٨٣)، ص ٢٢؛ وزد لاندو ودجي توماشيفسكي، بولندا في أوروبا والعالم ١٩١٨-١٩٣٩ (الطبعة الثانية، وارسو ١٩٨٤)، ص ٣٦؛ و أم سي كيزر وإي إيه رانس (محرران)، تاريخ أوروبا الشرقية الاقتصادي ١٩١٩-١٩٧٥، المجلد الأول (أوكسفورد، ١٩٨٥)، الصفحتان ٧٥ و ٨٢.

في عام ١٩٣٩، تبين أن نصيب الجرار الزراعي الواحد من الأرض الصالحة للزراعة كان ٩٢٠ هكتار في تشيكوسلوفاكيا، و ٨٢٩ في هنغاريا، تقريباً بعد فرنسا (٧٠٠) وبعد ألمانيا بمسافة طويلة (٢٢٧). وكان رقم بولندا منخفضاً إلى حد استثنائي (٨٤٠٠). ولكن يجب أن نتذكر أن الدمار الذي سببته الحرب في الأراضي البولندية، كان مسؤولاً تقريباً عن تدهور عدد قطعان الماشية إلى النصف، وترك أجزاء كبيرة من الأرض دون زراعة، وشل نظام النقل بسبب تدمير الجسور، ومحطات السكك الحديدية وقاطراتها.

كانت معالجة المشكلات القائمة تقتضي تغيير هيكل الزراعة، وتحديث طرق الإنتاج، وتخفيف الكثافة السكانية في الريف عن طريق الإصلاح الزراعي والتصنيع. والإصلاح الزراعي، في حد ذاته، لم يكن علاجاً علمياً، لكن كان مهماً على أسس سياسية ونفسية، وقد تبنته الدول الثلاث. ففي تشيكوسلوفاكيا، تم تقريباً توزيع ١٦% من الأرض الصالحة للزراعة التي كان يملكها الألمان والهنغاريون، وفي بولندا حوالي ١٠% (مع أنه تأثر حوالي ٢٥% من الإقطاعات الكبيرة)، وفي هنغاريا حوالي ٤% (لكن الرقم كان فقط ١٠% بالنسبة إلى الإقطاعات الكبيرة). وهكذا نرى في حالة هنغاريا أنه لم يكن هناك تحول حقيقي للريف وبقيت الأوضاع والعلاقات القديمة.

ومع أن الزراعة كانت سبب الديناميكية الزراعية في القرن التاسع عشر، فإن بوهيميا وبعض أجزاء بولندا الغربية وحدها كانت آنذ تنتج فائضاً من رأس المال الزراعي. وفي هنغاريا، كان مالكو الإقطاعات الكبيرة، بصورة رئيسية، يستهلكون ما ينتجون. وتحقق بعض التراكم لرأس المال الصناعي في حالة هنغاريا في منطقة بودابست، أو في سيليزيا البولندية. كانت هناك حاجة للاستثمارات الأجنبية، وفي الواقع، لعب الرأسمال الأجنبي دوراً، إن لم يكن مفيداً أحياناً، فإنه كان مهماً في داخلية أوروبا الوسطى الشرقية.

بلغت الاستثمارات الأجنبية في بولندا (الولايات المتحدة وفرنسا في الصدارة) نقطة مرتفعة لحوالي ٤٠% من رأس المال في الشركات البولندية المساهمة. وُضِعَت هذه الاستثمارات في الفروع الرئيسة للاقتصاد: نفط، صناعة ثقيلة، كهرباء. وكان رأس المال الأجنبي غالباً من النوع المضارب، الذي يسعى إلى أرباح سريعة لا يُعاد استثمارها في البلد. فحدث قدر كبير من الخلاف والاتهام المتبادل. وكان الوضع مختلفاً إلى حد ما في تشيكوسلوفاكيا حيث كان رأس المال الأجنبي في الصناعة، الذي يمثل ٢٠% من إجمالي الاستثمارات، مندمجاً على نحو أفضل بكثير في الاقتصاد القوي للبلد. وكان رأس المال الفرنسي والبريطاني مهيمناً بوجه خاص. ولكن وجود الاستثمارات الأجنبية في هنغاريا كان أقل لفتاً للانتباه، حيث كانت القروض الأجنبية أكبر بكثير منها في البلدين الآخرين: ٩٥ دولاراً للفرد مقارنة بـ ٢٧ دولاراً في بولندا و ١٤ دولاراً في تشيكوسلوفاكيا.

وبالانتقال إلى الصناعة، نجد أن إنتاج الحديد في مملكة الكونغرس السابقة هبط بعد الحرب العالمية الأولى إلى عُشْر إنتاج ما قبل عام ١٩١٤؛ وتراجعت صناعة النسيج في لوج إلى مستوياتها عام ١٨٧٠. وفي الفترة ١٩٢٠-١٩٢١، كان إجمالي الناتج الصناعي (باستثناء التعدين) في بولندا ٣٥% مما كان عليه عام ١٩١٣. وكانت الأرقام الموازية لتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ٨٤,٩ و ٨٠%، على التوالي.

وبعد تحقيق درجة معينة من الانتعاش الاقتصادي والاستقرار المالي في عشرينيات القرن العشرين، اجتاحت الكساد الكبير أوروبا الوسطى الشرقية على نطاق لا نظير له في أي مكان آخر. ففي حين هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي (باستثناء الاتحاد السوفييتي) بنسبة ٢٧%، هبط في بولندا بنسبة ٤١%. وفي الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣، تدهور الإنتاج القومي البولندي بنسبة

٢٥%. وأثرت البطالة على ٤٣% من العاملين. وحتى في تشيكوسلوفاكيا، التي تغلبت على الكساد قبل جارتها، لم تصل عام ١٩٣٧ إلى المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٢٩.

كان الشرط الضروري للنمو الصناعي وجود سوق محلية قوية ومتسعة، من حيث الاستهلاك والاستثمارات، وهذا الشرط لم يكن ممكناً تحقيقه في بولندا. ومع ذلك، بُذلت محاولات لمعالجة مشكلة التصنيع من طريق تدخل الدولة، خصوصاً في ثلاثينيات القرن العشرين. وفي الواقع، سيطرت الدولة البولندية على ١٦% من الثروة القومية. فمن إجمالي الاستثمار في القطاع الصناعي، كانت الدولة تمتلك ٥٨% عام ١٩٢٨ و ٦٣% عام ١٩٣٩. وفي هنغاريا، كانت حصة الدولة أقل بكثير، فقط حوالي ٥%. وبفضل مشاركة الدولة والاعتمادات الفرنسية، أنشأ البولنديون مرفأً جديداً. وفي عام ١٩٣٦، باشر مهندس أوجونيوش كفياتكوفسكي مشروعاً خيالياً لمنطقة صناعية مركزية COP تتضمن بناء وتطوير معامل فولاذ، وصناعات كيميائية، ومصانع أسلحة. وتلت خطة سنوات ست شاملة، تهدف إلى إعادة بناء راديكالية للاقتصاد. ومع أن الوسائل البولندية لم تكن كافية لإنجاز تلك الخطة، حدثت هناك زيادة ٢٨% في الإنتاج الصناعي خلال فترة سنتين. وشكل عوناً قوياً دمج تيشين عام ١٩٣٨، التي أنتجت ٥٢,٢% من فحم الكوك في بولندا، و ٦٧% من حديد الغفل، و ٣٨% من فولاذها. فهل كانت فرص الإقلاع الاقتصادي المكتفي ذاتياً حقيقية؟ الخبراء منقسمون حول الجواب. في هنغاريا، لم يحقق إطلاق برنامج تصنيع جيور المشابه إلى حد ما قفزة سريعة مماثلة. فالتوسع الاقتصادي الهنغاري كان، بصورة أساسية، في السلع الاستهلاكية، لا الاستثمارية. وبوجه عام، تقدمت أقل ما يكون، لنقل نسبياً، نحو تراكم مداوم لرأس المال.

ميز المؤرخون العلاقة بين الزراعة والصناعة في هنغاريا، وبولندا، وسلوفاكيا بوصفها اقتصاداً ثنائياً. وكانوا يقصدون أن القطاع الزراعي الذي يدور غالباً حول الأسواق المحلية ويعمل بطرق تقليدية، كان، إذا جاز التعبير، في حالة طلاق مع الصناعة. وكان الفلاحون أيضاً أفقر من أن يشتروا منتجات صناعية؛ والصناعة المحرومة من سوق اتساعية، لم تستطع أن تطور إنتاجاً بالجملة رخيصاً. وافتتح "مقص الأسعار" على نحو أوسع بين الأسعار المرتفعة للسلع الصناعية التي يجب أن يشتريها المزارع والمنتجات الزراعية التي يجب أن يبيعها لكي يحتفظ ببقائه في أدنى مستوى للبقاء. وكانت هذه حلقة مفرغة.

كان العمال الصناعيون، عام ١٩٣٦، يشكلون ٤٤,٦% من السكان العاملين بنشاط في تشيكوسلوفاكيا، و٢١,٨% في هنغاريا، و١٨,٥% في بولندا. وكانت النسبة بين عدد السكان والنتاج الصناعي حوالي ١ : ١ في تشيكوسلوفاكيا، و٢ : ١ في هنغاريا، و٣ : ١ في بولندا. وعلى سبيل المقارنة، نستطيع ملاحظة أن النسبة في ألمانيا كانت ١ : ٢. والإنتاج للفرد، إذا أخذنا المعدلات الأوروبية للفترة ١٩٣٦-١٩٤٠ مؤشراً، ارتفع إلى ما يقرب من ٦٧% في تشيكوسلوفاكيا، و٤٣% في هنغاريا، و٢٠% في بولندا. ومثلت هذه الأرقام زيادة على عام ١٩١٣ في البلدين الأولين، وانخفاضاً طفيفاً في الحالة البولندية. فهل ينبغي أن نتحدث عن ركود أو حتى عن تراجع الاقتصاد البولندي في فترة ما بين الحربين؟ على الرغم من تطوير فروع جديدة، على سبيل المثال، الصناعات الكيميائية والكهربائية، وتجاوز مستويات ما قبل عام ١٩١٣ في فحم الانتراسيت وخامات الحديد، نكتفي بذكر اثنين منها، كانت هناك حالات ركود أو حتى تراجع في الكثير من حقول الاقتصاد.

أثرت الحدود الجديدة، بصورة طبيعية، في التطورات الاقتصادية في أوروبا الوسطى الشرقية. فكانت حدود ما بعد الحرب، بوجه عام، مفيدة

لتشيكوسلوفاكيا. ومع أن غياب السوق الكبيرة لهنگاريا النمساوية سبب مشكلات، فإن البلد في كَلَيْتِه كَيْفَ بنية إنتاجه وتجارته مع الوضع الجديد. واعتبرت تشيكوسلوفاكيا بين المنتجين الصناعيين العشرة الأوائل في أوروبا. ولكن سلوفاكيا كانت تعاني داخلياً من قطع روابطها الطبيعية (من حيث الجغرافيا والاتصالات) مع هنگاريا. فحركات التجارة والسكان تأثرت عكسياً، ودخل تشيكوسلوفاكيا، كانت الأراضي السلوفاكية تعاني نوعاً من "نقص التصنيع". وانتقل النظام المصرفي الصغير من أيدي الألمان والهنگاريين إلى أيدي التشيكيين. وتم تجاوز مستويات عام ١٩١٣ فقط عام ١٩٣٧.

سبب غياب الوحدة الجغرافية التي كانت ممثلة بتاج القديس ستيفن، في البداية، صعوبات مثيرة للاقتصاد الهنگاري. فبعد معاهدة تريانون، احتفظ البلد بحوالي ٥٥,٥% من قيمة إنتاجه الصناعي، وحوالي ٥٠,٩% من عماله الصناعيين، و ٤٩% من مصانعه. وكانت الخسائر باهظة، بوجه خاص، في صناعة الأخشاب (٨٤%) وإنتاج خامات الحديد (٨٩%). وكانت خفيفة نسبياً في صناعة الآلات، والطباعة، والملابس. وعموماً، كانت هنگاريا ما بعد معاهدة تريانون بلداً صناعياً أكثر مما كانت عليه المملكة التاريخية.

كانت المشكلات التي واجهها الاقتصاد البولندي مختلفة كلياً في طبيعتها. هنا، تكونت وحدة اقتصادية فريدة من ثلاثة أجزاء مختلفة، عملت، على مدى أكثر من قرن، في سياق أنظمة اقتصادية مختلفة. ففي التجارة، اقتضت خسارة السوق الروسية والاعتماد على ألمانيا تحولات جديدة. وبالفعل، واجهت أوروبا الوسطى الشرقية كلها المشكلة المعقدة لإعادة توجيه تجارتها الخارجية. ودون الدخول إلى كل التعقيدات، يمكن فقط أن نلاحظ انكماشاً وتدهوراً شاملاً للتجارة الإقليمية. وفي حين كان هذا صحيحاً بالنسبة إلى أوروبا بوجه عام في فترة ما بين الحربين، فإن البلدان الثلاثة عانت من هبوط

في القيمة بشدة أكبر منها في كثير من البلدان الأخرى. ويظهر الجدول ٧-٢ التدهور الإقليمي.

الجدول ٧-٢: التجارة الخارجية بالدولار للفرد

١٩٣٨	١٩٢٩	١٩٢٥	
٤٢	١٣٨	١٢٨	تشيكوسلوفاكيا
٣٠	٧٢	٥٩	هنغاريا
١٤	٣٧	٣٢	بولندا

اعتماداً على زد لاندو ودجي توماشيفسكي، بولندا في أوروبا والعالم ١٩١٨-١٩٣٩ (الطبعة الثانية، وارسو، ١٩٨٤)، ص ٢٢٧.

لم يعانِ البنيان الاجتماعي للمنطقة من تغيرات أساسية، مع أن بعض المسائل أصبحت أكثر حدة. ففي هنغاريا، كانت الارستقراطية التي يلاحظ وجودها بوضوح، تتألف من اللاجئين من ترانسلفانيا وسلوفاكيا الذين فقدوا أراضيهم. وكان المحتد ما يزال أكثر أهمية من الثروة، فكانت نشرة رسمية سنوية تسجل، لدواعي الاحترام، الألقاب، والمراتب، والأولوية. وثبتت الشكليون مكانتهم النبيلة، وادعى النبالة الكثير غيرهم؛ وأسس الحاكم "أخوية شجعان" وراثية. ولكن، كان يلاحظ وجود نسبة من العامة أكبر منها في الماضي ضمن النخبة السياسية.

تضاعفت النخبة الثقافية على نحو متناسب مع تدفق اللاجئين من الأراضي الضائعة، ولكن التمييز القديم بين الطبقة الوسطى المسيحية أو "التاريخية" (الطبقة العليا) والجزء الآخر الذي كان يسود فيه اليهود أو الناس من أصل يهودي، بقي ساري المفعول. وكانت حدود ما بعد تريانون تضم فقط نصف السكان السابقين من اليهود، وكان عددهم يتناقص باستمرار. ولكن

بقي بصورة متناسبة عند مستوى ٥٠%، وإذا كان هناك شيء يذكر، فإنهم أصبحوا بورتوجوازيين أكثر وتركزوا في بودابست. ففي حين كان ٨٢% من المجربيين ينتمون إلى الطبقة الأكثر فقراً، كان مثلهم فقط ٢٤% من اليهود (من هؤلاء ٣% يعملون في الزراعة). وعلى العكس، كان اليهود يشكلون أكثر من ٤٠% من رجال الصناعة الكبار وما يقرب من ٢٠% من ملاك الأرض الكبار. وأسهم في التخلف الاجتماعي - الاقتصادي للبلد ظاهرة انشطار طبقة وسطى، وفجوة ثقافية بين بودابست والريف، ومشكلة البروليتاريا الزراعية التي لم تجد حلاً لها.

وكما في الماضي، كان هناك الكثير من أوجه الشبه بين المجتمعين، البولندي والهنغاري. فقد استمرت هيمنة التقليد والمزاج الارستقراطي على التطلع البورتوجوازي، أو، على الأقل، استمر إلى حد ما مثلاً تطمح فيه الجماعات الاجتماعية الأخرى. والحقيقة هي أن الارستقراطية البولندية قلما استطاعت منافسة نظيرتها الهنغارية من حيث الأهمية السياسية. فقد ألغيت رسمياً كل الألقاب الوراثية. وكافحت الارستقراطية مالكة الأرض بقوة للاحتفاظ بأسلوب حياتها التقليدي في إقطاعات مثقلة بالرهونات. وإذا كان التحرك الاجتماعي صعوداً متواضعاً نسبياً، فإن العلاقات الاجتماعية كانت تبدو ديموقراطية وحدائية أكثر منها في هنغاريا. وازدادت نسبة البورتوجوازية الصغيرة قليلاً (من ١١ إلى ١٢%) وارتفعت نسبة العمال من ٢٧ إلى ٣٠,٢%. وقُدِّرَت النخبة المثقفة بـ ٥٠٠,٠٠٠ مثقف، وكانت تتكون من طبقة الموظفين والحرفيين، التي ازدادت عدداً وأهمية. وكانت الجماعة الوحيدة الأكبر هي طبقة الفلاحين، حوالي ٧٠%، ولكن الأرقام تختلف، إذا وضعنا في حسابنا التركيب المتعدد الإثنيات لإجمالي السكان^(١).

(١) أديب كان يكتب بالبيدية، نال جائزة نوبل - المترجم.

كان البولنديون، وفقاً لإحصاء عام ١٩٣١، يشكلون ٦٩% من سكان بولندا بين الحربين. وعلى عكس هنغاريا، كان اليهود الذين يعتبرون أقلية قومية، يشكلون عددياً المجموعة الثالثة الأكبر (بعد الأوكرانيين) وبلغت نسبتهم قريباً من ١٠%. وكان حوالي ٩٠% منهم غير مندمجين، ويميزون أنفسهم بالملبس، ونمط الحياة، واللغة اليديشية. ويعيشون في عالم منعزل، كما تصف روايات إسحق باشيفيتش سنغر. وكان منهم فقط ثلاثة عشر مالكاً كبيراً للأرض، وأعداد البورجوازية الكبيرة قلما كانت كثيرة. فكان ثلثا اليهود ينتمون إلى البورجوازية الصغيرة، خصوصاً تجاراً وحرفيين صغاراً، التي كانت تزدد فقراً. وكان وجودهم ظاهراً بين الموظفين (حوالي ١٤%) ويشكلون قريباً من ٥٠% من المهن الحرة، التي تهيمن فعلياً على حقل الطب والقانون. لم يكن التركيب المهني وحده للمجتمع اليهودي مختلفاً عنه لدى البولنديين والأقليات الأخرى، ولكن توزعهم أيضاً في كل مكان من البلد لم يكن متعادلاً. فالسكان اليهود تراوخوا من مجموعات صغيرة في غرب بولندا إلى أقليات في المدن الصغيرة في غاليسيا الشرقية السابقة وبولندا الروسية، وكانوا يشكلون قريباً من ٣٠% من سكان وارسو.

وعلى سبيل المقارنة، كان الأوكرانيون والبيلا روسيون أقلية إقليمية تعيش على شكل مجموعات متراسة في المناطق المجاورة للمناطق التي يقطنها مواطنوهم عبر الحدود في الاتحاد السوفيتي. كان ١٠/٩ من الأوكرانيين فلاحين وعمالاً زراعيين، وكان عددهم أقل من ٤,٥ مليون نسمة وفقاً للأرقام الإحصائية، ولكن ربما كانوا أكثر من ٥ ملايين. وفي الواقع، كان جميع البيلا روسيين (تراوح عددهم بين ١ و ١,٩ مليوناً) ينتمون إلى هذه الفئة. وكان للأقلية الألمانية تركيب أكثر توازناً: حوالي ٢٤% في التعدين والصناعة، وقريباً من ٦٠% في الزراعة. وكان الألمان، الذين يعدّون حوالي ٨٠٠٠٠٠ نسمة، يقودون الأقليات الأخرى في الشأن الاقتصادي والاجتماعي،

ناهيك عن المعايير التعليمية والثقافية. وكان أكثر من نصفهم يعيشون في مناطق كانت تحكمها بروسيا سابقاً.

وكانت تشيكوسلوفاكيا متعددة القوميات حتى أكثر من بولندا. وكان التشيكيون والسلوفاكيون (وفقاً لإحصاء عام ١٩٣١) يشكلون مجتمعين ٦٦,٩% من عدد السكان (التشيكيون أكثر من ٥٠% والسلوفاكيون أكثر من ١٦%). وكان الألمان (٢٣%) يأتون، في الواقع، بعد التشيكيين؛ ووصلت نسبة الهنغاريين إلى حوالي ٥%، والأوكرانيين إلى حوالي ٣,٨%. وكان التركيب الاجتماعي في الأراضي البوهيمية - المورافية - السيليزية مختلفاً إلى حد بعيد عنه في سلوفاكيا وحتى أكثر اختلافاً عنه في أوكرانيا الكرباتية. وكان في المجتمع التشيكي، الذي تميز بتحريك صاعد، طبقة وسطى كبيرة (٢٣% من عدد السكان النشيطين اقتصادياً)، وطبقة عمالية نامية (حوالي ٣٠%)، وطبقة فلاحية حسنة الاندماج شبيهة بالمزارعين الأوروبيين الغربيين. جاءت نخبة البلد من البورجوازية الكبيرة (حوالي ٥% من إجمالي عدد السكان) وأيضاً من الطبقة الوسطى (غالباً جيل واحد طرد من القرى) والفلاحين الناجحين. واصل التشيكي العملي والواقعي تمثيل القيم البورجوازية، وكان أكثر ألفة مع جاره الألماني الجاد منه مع عضو من النخبة البولندية المثقفة أو نبيل هنغاري.

وفي سلوفاكيا، كانت الأكثرية الواسعة من الناس فلاحين. وبسبب ارتفاع معدل المواليد والاضطرابات الاقتصادية، انحدر عدد كبير إلى فئة البروليتاريا الريفية المعدمة. وكان الألمان واليهود يهيمنون، إلى حد بعيد، على القطاع الصناعي والتجاري الصغير، وكان جزء من الإقطاعات العقارية في أيدي الهنغاريين. ومع ذلك، كان عدد قليل نسبياً من العائلات السلوفاكية يسيطر على جزء مهم من ثروة البلد. وأكملت الصورة طبقة عليا سلوفاكية ضئيلة تمجرت في غالبيتها، وفئة مثقفة ناشئة أظهرت آثاراً للترابط الهنغاري الأبدي، لكن كانت آنذاك في مقدمة النشاطات السلوفاكية.

وُجِدَت المسألة اليهودية، بوصفها مشكلة اجتماعية اقتصادية، في سلوفاكيا حيث كان اليهود يشكلون ٤,٨%، وفي أوكرانيا الكريباتية المتخلفة حوالي ١٢%. وكان فقط حوالي نصف الناس الذين يدينون باليهودية يعرفون أنفسهم بأنهم من قومية يهودية. وكان هؤلاء يمثلون ١,٣% من مجموع سكان تشيكوسلوفاكيا. وفي بوهيميا ومورافيا، كانت الأرقام أقل بكثير - ٠,٦ - لأن الكثير من الأشخاص الذين يتبعون الديانة اليهودية كانوا يعتبرون أنفسهم تشيكيين أو ألمانيين.

كانت المسائل الدينية، والقومية، والاجتماعية دائماً متداخلة، وكانت مكانة الكنيسة في المجتمع عالية في مختلف أجزاء أوروبا الوسطى الشرقية. ففي هنغاريا، كان ٦٥% من السكان كاثوليكين رومانيين و ٢٧% بروتستانتين. وكانت بوهيميا، ومورافيا، وسيليزيا كاثوليكية بشكل غالب، مع أن الموالاة للكاثوليكية غالباً كانت اسمية وبين الطبقات الوسطى بوجه عام. وكان الألمان في معظمهم كاثوليكين. وفي سلوفاكيا، كان للتقسيم بين أكثرية كاثوليكية (٦٩%) وأقلية بروتستانتية (١٨,٧%) مضامين اجتماعية وسياسية. وبوجه عام، كان البروتستانتون أقرب إلى التشيكيين ويمثلون العنصر الأكثر ثراءً؛ وكان بين الألمان والهنغاريين لوثريون وكالفانيون. كل هذا جعل القوميين السلوفاكيين يميلون إلى عدّ السلوفاكيين الكاثوليكين وحدهم سلوفاكيين حقيقيين. كان هذا الميل إلى التماهي الديني مع القومية واضحاً في بولندا حيث كانت تتكون من ٦٣% من المسيحيين الرومانيين، و ١١% من الكاثوليكين اليونانيين (الموحدين Uniates)، و ٣,٢% من البروتستانتين. (هذه الأرقام لا تتضمن اليهود الذين أتينا على ذكرهم أعلاه.) ومع أن البولنديين كانوا غالب كاثوليكين، كان هناك أيضاً بعض البروتستانتين البولنديين. وكان الأوكرانيون إما كاثوليكين أو أرثوذكسيين يونانيين. وكانت هناك أقلية كاثوليكية بين البيلاروسيين والألمانيين، لأن الألمانيين كانوا، بصورة أساسية، بروتستانتين.

كان المركز الاجتماعي، والاقتصادي، والقومي للكنيسة الكاثوليكية في بولندا تقليدياً عالياً. ولكن هذا لا يعني أن معاداة الاكليركية كانت غائبة، خصوصاً في أوساط النخبة المثقفة اليسارية. وكان رجال الدين يميلون إلى تحالف تكتيكي مع اليمين السياسي. كان أسقف غنيزنو هو كبير أساقفة بولندا، وربما كانت مكانته أعلى من مكانة نظيره الهنغاري، أسقف اشترغوم، نظراً لوجود قطاع بروتستاني مؤثر في ذلك البلد. وفي بولندا، وسلوفاكيا، وغالباً بين الأوكرانيين، كانت الكهانة تمثل تقدماً واحتراماً اجتماعيين. فكان كل من الكاهن السلوفاكي إيه هلينكا والمطران الأوكراني إيه شيبيتيتسكي، شخصية دينية وقائداً قومياً.

ينبغي للدراسة حول أوروبا الوسطى الشرقية المستقلة، مهما كانت موجزة، أن تشدد على أهمية الثقافة، لأن هذه الفترة كانت غنية بالنشاطات الفكرية، والفنية والعالمية. فالشعر البولندي بلغ ذرى جديدة على يد يوليان توفيم، وكي فييجينسكي، وإيه سوونيمسكي؛ وهيمن النثر على يد كاتبات نساء. وفيما بعد، أحرز مسرح أس آي فيتكيفيتش الرائد اعترافاً عالمياً وكان هذا أيضاً صحيحاً بالنسبة إلى المؤلفين الرواد. ويجدر بنا أن نذكر اسم كي شيمانوفسكي، المؤلف الموسيقي الأول. وفي حالة هنغاريا، كانت موسيقا بارتوك وزد كودالي معروفة في كل أنحاء العالم. واحتل مكانة في أدب البلد نثر ميخالي بابيتس وسيغموند موريتش إضافة إلى شعر أتيلا جوزيف. وأصبح اسم ياروسلاف خاشيك، من تشيكوسلوفاكيا، معروفاً في كل أنحاء أوروبا، ولكن تأثير كارل شابيك في الأدب وفي السياسة التشيكوسلوفاكية كانت له أهمية خاصة. وتجاوزت أعمال كافكا الذي أتينا على ذكره سابقاً النطاق التشيكوسلوفاكي.

يجب ألا تحملنا الأهمية التقليدية للفنون والآداب على نسيان الإنجازات الكبيرة في التعلم. ومن بين الكثير من الفروع التي عُرِفَت بها المنطقة، دعونا

نذكر فقط المدارس الهنغارية والبولندية للرياضيات والفلسفة، ومركز براغ لعلم اللغويات. كان في بولندا في فترة ما بين الحربين ٢٤ معهداً للتعليم العالي، وفي تشيكوسلوفاكيا ١٧، وفي هنغاريا ١٣. وكما في كل أنحاء أوروبا، كانت الجامعات نخوية، وفيها عدد قليل من الطلاب من الطبقات الدنيا. ومع ذلك، كان المرء يستطيع أن يتحدث عن فرط إنتاج النخبة المثقفة وندرة وظائف ذوي الياقات البيضاء. هل عمل التعليم بين الحربين على تغذية القومية؟ بعد فترة طويلة من الحكم الأجنبي الذي سبب استخفافاً بالقيم القومية، كان يمكن فهم رد الفعل. فقد استخدمت الحكومة المدارس والجيش أدوات للدمج القومي. وفي حين كانت الأمية منخفضة جداً في بوهيميا وهنغاريا (٢,٤ و ٨,٨%)، على التوالي، كانت متفشية بعداً في سلوفاكيا وبولندا (١٥ و ٢٣,١٥%). وعندما أصبحت القومية أكثر صرامة في ثلاثينيات القرن العشرين، وتسبب الكساد الكبير في صعوبات، تم تسييس الجامعات وحتى المدارس الثانوية، وكان الطلاب دائماً يُدفعون إلى مواقف متطرفة: قومية، أو، بدرجة أقل، شيوعية.

استطاعت أوروبا الوسطى الشرقية أن تفتخر بأطبائها، ومحاميها، ومهندسيها، وعلمائها، ومفكريها الذين لم يكن يضاهيهم أحد في أوروبا. وكان هناك أيضاً تقنيون مؤهلون بدرجة عالية، وحرفيون، وعمال كادحون. ومع ذلك، كانت الفجوة، المحسوسة بدرجة أقل في تشيكوسلوفاكيا، بين الطموحات الثقافية ووسائل تلبيتها مميزة لكامل المنطقة. كانت الأكثرية الواسعة فقيرة، وكانت الطبقة الرائدة، النخبة المثقفة، غالباً تعاني من الحرمان. وكانت العضوية في النخبة (النخبة المثقفة) مشروطة بمعايير ثقافية أكثر منها بمكانة اقتصادية، كما في حالة الطبقة الوسطى التي ترمز إلى الاختلاف بين أوروبا الوسطى الشرقية وأوروبا الغربية.

السياسة

من الطبيعي أن تتأثر السياسة في المنطقة في فترة ما بين الحربين بالبنى والعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية. فانتقلت بولندا، في سعيها لإقامة نموذج سياسي دستوري مستقر، من نظام سياسي برلماني ضعيف إلى نظام شمولي تنافسي. وسادت الشمولية أيضاً في هنغاريا، حيث كان نظام سياسي محافظ أساساً يستسلم تدريجياً لتحدي يمين راديكالي. ونجحت تشيكوسلوفاكيا وحدها نسبياً في نظامها البرلماني.

عندما تكونت المؤسسات السياسية، فإنها تشكلت وفقاً للتقاليد الوطنية، ووفقاً للنماذج الأوروبية الغربية. وفي هذا الوقت، كانت الديمقراطية البرلمانية في الغرب تعمل بنظام الحزبين في بريطانيا وتعدد الأحزاب في فرنسا. وكان نظام تعدد الأحزاب يبدو أكثر انسجاماً مع نظرية السياسة وممارستها في أوروبا الوسطى الشرقية. في الغرب، ضمنت خدمة مدنية احترافية تشغيل الإدارة بصورة سلسلة نسبياً. وترتب على الدول "الجديدة" في المنطقة أن تكون بيروقراطيتها الخاصة، على الأغلب مستوحاة أو موروثة من دولة الهابسبورجين الملكية. وكانت الأراضي البولندية، في معظمها، تفتقر إلى تقليد الموظف المدني المحلي.

تميزت الفترة ما بين الحربين في بولندا بالبحث عن نموذج سياسي يقود المسيرة من دستور عام ١٩٢١ الذي استوحى من فرنسا إلى دستور التطهير لعام ١٩٣٥. وكانت نقطة التحول هي انقلاب بيوسودسكي عام ١٩٢٦، الذي جعل من المارشال السيد الحقيقي للبلاد. فشل النظام البرلماني غالباً بسبب الفجوة التي كانت تفصل اليسار الاشتراكي جداً عن اليمين الذي يقوده الديمقراطيون القوميون. فإلترافان لم يستطيعا تشكيل حكومات مشتركة إلا في فترات قصيرة ولضغوطات قومية طارئة. وهذا قيد المناورة السياسية بتحالفات محور اليمين أو محور اليسار، والمحور (بصورة أساسية شعبي)

على الرغم من تعدده، لم يلعب بفعالية دوراً مُوازياً أو جسراً. وتعزز الصدع بين اليمين واليسار بالنزاع بين بيسودسكي ودموفسكي الذي اصطبغ بوجهة النظر والعقلية أكثر من اصطباغه بالعقيدة.

وصل بيسودسكي وأتباعه، لكن ليس اليسار في حد ذاته، إلى حكم بولندا. وبطريقة ما أصبحوا محوراً، ليس إلى حد بعيد على أساس الأيديولوجيا، لأن "أيديولوجية دولت-هم كانت ضبابية إلى حد ما، ولكن من خلال مقارنة براجماتية تجاوزت سياسة الحزب. وكان معظم رجال بيسودسكي عسكريين سابقين، وهم اليوم ضباط برتب عالية. ولهذا كان الناس يصفونه بنظام الـ "كولونيالات". ومع ذلك، من الخطأ أن نتصور عسكرة السياسة البولندية بما يشبه لجنة سياسية في أمريكا الجنوبية. فالجيش في بولندا الوليدة كان بعدُ غراً حتى بالنسبة إلى تكوين مؤسسته الخاصة، ولم يكن هؤلاء الضباط محترفين جداً بوصفهم رجالاً توجب عليهم القتال من خلال قوة الظروف لكي تولدَ بلدهم من جديد في حلة عسكرية.

إن دموفسكي، الخصم الرئيس لبيسودسكي، لم يحكم بولندا أبداً، ولكن استحوذ على عقول الكثير من البولنديين، خصوصاً جيل الشباب. ومع ازدياد لا مبالته بالسياسة البرلمانية، فإنه وجه أتباعه صوب "ثورة قومية" كما جسدها موسيليني في إيطاليا أو سالازار في البرتغال. والمؤرخون الذين يتحدثون عن دموفسكي بوصفه قومياً ويستخدمون الصفة نفسها لبيسودسكي، يخلطون القومية النظرية للأول بالوطنية المتحمسة للثاني. فالاختلاف كان أساسياً وكان يمكن ملاحظته عند دراسة مواقف القوميين والوطنيين من الأقليات. ومع ذلك، كانت رؤيته، في الواقع، تنتشوش أحياناً في الممارسة.

كانت بولندا، كما قال المؤرخون الألمان، "دولة متعددة القوميات بأديولوجية أحادية القومية."^(١) أو، بمعنى آخر، كان يفهمها البولنديون بوصفها

(١) هانس روس، تاريخ بولندا الحديثة (نيويورك، ١٩٦٦)، ص ٩٦.

دولة قومية مع أنها تضم عدداً كبيراً من القوميات. فكان بيوسودسكي واليسار، في الأصل، يؤيدون تنازلات لغير البولنديين شريطة أن يكون هؤلاء مواطنين صالحين. ولكن العواطف كانت متأججة من كلا الجانبين. فلا البولنديون الذين رفضوا حكماً ذاتياً للأوكرانيين ولجؤوا إلى الانتقام، ولا الأوكرانيون الذين استخدموا الإرهاب استطاعوا إيجاد مجال للاتفاق. وكانت برامج الحكومة أحياناً تقترب إلى حد خطير من برنامج القوميين التكاملي الذين كانوا يريدون انتقاص حقوق الأقليات بقسوة تحت شعار "بولندا للبولنديين".

ترجمت معاداة معسكر دوموسكي الصارمة للسامية، خصوصاً الجماعات المتطرفة المنشقة عنه، كالفالانجا Falanga، إلى مطالبات بالتخلص من اليهود في السياسة، والاقتصاد، والثقافة. ولكن بيوسودسكي، الذي كانت معاداة السامية غريبة تماماً بالنسبة إليه، لم يتسامح أبداً مع هذه المواقف. وبعد موته، بدأ بعض أتباعه يقتبسون شعارات القوميين (بما فيها معاداة السامية) غالباً لأسباب تكتيكية. أما حكومة ما بعد بيوسودسكي، التي أدانت استخدام العنف كما مارسه القوميون المتطرفون، فاعترفت بشرعية مقاطعة لليهود اقتصادياً وتحرت إمكانيات تهجيرهم تدريجياً. ومن جانبهم، تصور اليهود حلاً ممكناً ببرامج المعتدلين واليساريين وتلقوا دعم الجماعات الصهيونية. ولكن الجمهورية البولندية في فترة ما بين الحربين لم تتبنَّ تشريعاً معادياً لليهود.

إن بولندا، التي جربت حكومة برلمانية sejmocracy، ومن ثم "استبدادية جمعية" أو دكتاتورية مقيدة، قدمت صورة مختلفة جداً عن التي في هنغاريا، التي نظرت إلى ماضيها قبل الحرب تستلهم منه سياستها. فإعادة الهابسبورغيين لم تثبت أنها خيار واقعي لأسباب داخلية وخارجية، ولكن هنغاريا بقيت مملكة، وإن يكن فقط لمثابرتها على المطالبة بالأراضي التي كانت تاريخياً جزءاً من تاج القديس ستيفن. وأصبح الأدميرال ميكلوس

هورثي، المساعد السابق لفرنسيس جوزيف، وصياً على العرش. وكان عمله الأصلي للإمساك بالمملكة من أجل حاكمها الحقيقي أكثر بقليل من خدعة. ولكن هنغاريا في عهد هورثي أحييت الكثير من ماضيها. فقد تم التخلي عن الإصلاح الانتخابي الذي جرى في الفترة الأولى لما بعد الحرب، وظهر من جديد حق الاقتراع لحوالي ٢٧ - ٢٩% من المقترعين المحتملين. واستعيد أيضاً التصويت المكشوف في الريف. وعاد أيضاً مجلس اللوردات إلى الظهور، وإن يكن في شكل متغير إلى حد ما. فضمنت هذه الإجراءات كلها حكم حزب الوحدة المعروف، الذي كان وسيلة للإدارة أكثر منه اتحاداً لأناس متجانسي التفكير. ومع أن أحزاب المعارضة كانت مجازة في البرلمان، إلا أنها لم تكن لديها إمكانية تجاوز مكانتها بوصفها أقلية مستديمة.

ظهر نموذج ما بين الحربين الهنغاري غالباً خلال العقد ١٩٢١ - ١٩٣١، حيث كان آي بيتلين رئيساً للوزارة. لم يكن نظاماً محافظاً محدثاً يذكر بالنظام في عهد استيفان تيسا، الذي اعتمد على مناورة التلاعب بجمهور الناخبين والضغوط الإدارية. وكانت ممارساته الواقعية أكثر أهمية من الأفكار القومية التي رافقت الثورة المضادة وتميزت برهاب الأجانب، ومعاداة المدينة، ومعاداة الحداثة. واعتبر المتطرفون الليبرالية، والاشتراكية، والبلشفية (وصفت بأنها نيل) غير هنغارية أساساً. وشددوا على الارتباط بالماضي والمسيحية ونشروا أشكالاً مختلفة لمعاداة السامية.

كان هورثي نفسه لا سامياً، وهذا لم يمنع مؤسسته السياسية من عقد الصفقات مع البورجوازية اليهودية الكبيرة العليا. في ذلك الجانب، كما في جوانب أخرى، كان المحافظون الحاكمون، الذين نشؤوا غالباً من الارستقراطية، يختلفون بدرجة مهمة عن اليمين الراديكالي الذي كان يتراوح من متطرفين قوميين (لكن يعملون بعدد داخل النظام) إلى حركات جماهيرية

من النمط النازي بشكل مكشوف كحركة أرو كروس Arrow Cross. ومع أن هذه الحركة لم تكن قوية، لكنها قرّبت من هم في السلطة من آرائها. وظهر هذا واضحاً في قوانين ثلاثينيات القرن العشرين المعادية لليهود، وجاء آخرها عام ١٩٤١ مشابهاً لقانون نورمبورغ العرقي. عارض المحافظون بقوة هذه القوانين كما عارضوا النازيين الهنغاريين المهيجين والأفطاط الذين كانوا يتحدّون فكرة لباقة السلوك في السياسة.

وما أثار السخرية هو أن اليهود الهنغاريين، الذين كانوا مجريين أو ومجرنين بحماسة، هم الذين عُزلوا بسبب هذه الإجراءات التمييزية، على الرغم من الاستثناءات والتغرات التي كانت موجودة. ولكن اليهود، في هنغاريا شبه الإثنية، أصبحوا فجأة الأقلية القومية الوحيدة القائمة بحكم الواقع. لم يكن أحد يحتاج إليهم بوصفهم حلفاء، وعمل حضورهم الواضح خلال الدور الشيوعي على تحويل الشعور الشعبي ضدهم. والأقلية القومية الأخرى، الأقلية الألمانية، التي تمجرت أيضاً إلى حد بعيد، كانت جماعة مميزة بتقليد الخدمة العسكرية. وأثبت بعض الألمان إمكانية تعرضهم لجاذبية ألمانيا هتلر، مع أن مسألة كونهم أكثرية كانت بعدُ موضع نقاش. كان هذا يبدو صحيحاً بالنسبة إلى بعض الأعضاء من صنف الضباط الذين كانوا يلعبون دوراً هاماً في السياسة.

شكلت المنافسة بين المحافظين والجناح الراديكالي جوهر السياسة الهنغارية في الفترة ما بين الحربين. وكان اليسار مرفوضاً بقوة بسبب صداقته مع الشيوعيين. وكانت هناك جماعة "طريق ثالثة"، تعارض الرأسمالية والشيوعية في آن معاً. وراح روادها يبشرون بالمبادئ الشعبية populism بوصفها نظاماً للقيم أقل تأثراً بمفاسد المجتمع الصناعي السيئة: المادية، والإلحادية، والعالمية. وكانت هذه المبادئ، بكلماتها السحرية،

المسيحية والوطنية، التي بلغت حد القومية، تقع في منطقة انتقالية بين السياسة العملية والفكر السياسي. ولكن لم تمارس أبداً تأثيراً مباشراً في التطورات السياسية الكبيرة.

وبالانتقال إلى تشيكوسلوفاكيا، يبدو أن النظام السياسي، الذي كان يعمل بموجب دستور عام ١٩٢٩، قد تقوّل وفقاً للنموذج الفرنسي، بل وتميز عنه في أنه كان مستقراً إلى حد بعيد. وإذا اقتربنا من مفهوم الـ "ديموقراطية الموجهة"، التي تعقبها البولنديون عبثاً، وجدنا أنها قامت على ثلاث دعائم: القصر، ويعني الرئيس ومساعدوه؛ الائتلاف الحكومي؛ والمؤسسة المالية والاقتصادية. وأصبحت السلطات الرئاسية، التي لم تكن تافهة في حد ذاتها، إلى حد بعيد في يد مازاريك، الذي كان، حتى مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، يعين رؤساء الوزارات ويعزلهم كما يشاء. وكان المعجبون به يقومون عمداً بتشجيع صور "الرئيس المحرّر". وهو كالامبراطور السابق، شخصية الأب: "السيد العجوز"، كما كان يسمى عادة. كانت أقلية فقط تعارض بقوة مازاريك وترتاب في أفكاره الأساسية والفائدة التي حققها منها في السياسة. فهل كان بينيش، الرئيس الثاني، وريثاً روحياً لـ مازاريك أو مجرد انعكاس باهت له؟ اختلفت الآراء بحدة حول هذه المسألة، وأصدر الفيلسوف جان باتوشكا حكماً قاسياً على بينيش عندما وصفه بأنه "متوسط المقدرة، وطموح، ومثابر وثرثار". وكتب باتوشكا إنه من المأساوي أن يترتب على بينيش "تقرير الصورة الأخلاقية المستقبلية للأمة التشيكية" وأنه "اختار الوضاعة"^(١).

كان حكم مازاريك، على حد وصف أحد المؤرخين، دكتاتورية تقوم على الاحترام. وكان الرئيس يعتقد بأن قدرًا قليلاً من الدكتاتورية أساسي في

(١) الاقتباس عند جيفي هوتشمان، "الرئيس إدوارد بينيش والحلف السوفييتي"، كوزمس ٥ (١) (١٩٨٦)، ص ٢١.

ديموقراطية لم تتضح تماماً بعد. وهناك أمثلة للتعامل الحكومي مع الخصوم في سلوفاكيا (هلينكا أو توكا) أو بوهيميا (غايدا) عندما بدا أنه يجب توسيع القانون قليلاً. ومن جانبها، واصلت البيروقراطية التشيكية اتباع التقليد النمساوي في الجمع بين الفعالية المعتدلة والإخلاص مع شيء من القسوة.

كان الائتلاف الحكومي، وهو ثابت غير رسمي شبه دائم، في جوهر النظام السياسي التشيكوسلوفاكي بالذات. وأطلق أحد المؤلفين على تشيكوسلوفاكيا اسم دولة الأحزاب متعددة القوميات. فالأحزاب السياسية الخمسة الرئيسة: الفلاحون، والديموقراطيون الاجتماعيون، والاشتراكيون القوميون، والشعبيون، والديموقراطيون القوميون (من هنا جاء المصطلح Pětka (خمسة)، كانت تعمل مساهمة في السلطة ومنفعة من الغنائم والزبانة. إن هذه الأحزاب التي كانت تحكم وفقاً لنظام صارم يحول دون الثورة في الطبقات الاجتماعية، جعل من البرلمان أكثر بقليل من منتدى للنقاش. فما من وزارة أُسقطت بتصويت عدم الثقة في المجالس التشريعية، لأن قادة الأحزاب هم الذين كانوا يتخذون القرارات الحقيقية. وعمل القلق من أجل تحقيق توازن بين الأحزاب على مساعدة الحزب الشيوعي - الحزب الوحيد الذي كان يعمل بصورة قانونية في أوروبا الوسطى الشرقية - لأن اليمينيين أنفسهم خافوا من أن يؤدي حظره إلى تقوية الاشتراكيين أكثر من اللازم وبالتالي يدمرون التوازن.

اتخذت الوزارات أشكالاً مختلفة، فتارة كان عدد الأحزاب المؤتلفة يتجاوز الخمسة، وتارة يقلص إلى أدنى من ذلك الرقم. فمنذ السوديت عام ١٩٢٦، كان الألمان يُمثّلون في الحكومة. وكان الحزب الأقوى، حزب الفلاحين، حاضراً في كل الوزارات السياسية، وكان قائده أنتونين شفيله يحظى بثقة أكبر من تلك التي يتلقاها لقاء عمله لنجاح النظام. وكان الديموقراطيون القوميون بقيادة كرامير غالباً في المعارضة، وفشل اليمين في تحديه للنظام في عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٥.

كان النظام، الذي تميز بتدني درجة الاستقطاب، يتعرض أحياناً للنقد بوصفه نظاماً آلياً إلى حد ما وغير مثير. والالتهام الأكثر خطورة هو أنه كان متافراً داخلياً بين مسألة أن الجمهورية التشيكوسلوفاكية يجب أن تكون ديمقراطية تضمن حريات سياسية ومدنية لكل القوميات، وافترض أنه يجب أن تعبر عن الثقافة التشيكوسلوفاكية. وبمعنى آخر، هل يمكن التوفيق بين ديمقراطية حقيقية وتعدد إثني في أوروبا الوسطى الشرقية في القرن العشرين؟

لم يفكر مازاريك بمفاهيم دولة قومية تشيكية، ولكن لم يكن هناك برنامج بديل محسوس بوضوح، وكانت الحكومة، خصوصاً على المستوى المحلي، تشجع التشييك Czechization. فكان مساعدو مازاريك السلوفاكيون يشجعون مركزية براغ، حيث كانوا يعتقدون أن علمنة سلوفاكيا وتحديثها ضروريان للتخلص من المجرنة. وفي غياب الكوادر السلوفاكية المدربة، كانت هناك حاجة إلى مسؤولين إداريين، ومعلمين، واختصاصيين تشيكيين، ولكن على الرغم من أن بعض هؤلاء كانوا يعكفون على العمل، كان آخرون متعجرفين وينظرون إلى التشيكيين بوصفهم تشيكيين فقراء ومتخلفين. وكانت سياسة الحكومة غالباً ضيقة الأفق وغير حساسة. وبدورهم، كان التشيكيون يتحدثون عن خسارة المال في سلوفاكيا ويقرعون السلوفاكيين بمسألة إلى أين سيذهبون إذا هم تركوا الجمهورية. وقد ترك التقليد النمساوي بتفادي التغيير ما لم تفرضه الظروف بالقوة بصمته على الأسلوب الإداري التشيكي.

والحجة بأن المشكلة السلوفاكية نجمت من عمليات التقسيم صحيحة فقط في جزء منها. وبالفعل، واجهت المؤسسة غالباً البروتستانتية المؤيدة للتشييكوسلوفاكيين - العائلات العشرية التي حكمت سلوفاكيا، وفقاً لبينيش - الشعبيون، والكاثوليك دعاة الحكم الذاتي. فدعاة الحكم الذاتي في كليتهم كثيراً جداً ما كانوا يزعمون أنهم يتكلمون باسم جميع السلوفاكيين، لكن لم يكن

ممكناً إنكار قوتهم ومكانة قائدهم الأب هلينكا. وتصوير هذا كباحث عن منصب كان خطأ سياسياً. كان دور براغ دور مراقب لا مبالٍ بتقسيمات السلوفاكيين الداخلية، ولم يعمل رفض البرلمان لمشروع القانون الذي قُدِّم مراراً من أجل حكم ذاتي لسلوفاكيا إلا على مفاقمة الأوضاع.

كانت المسألة السلوفاكية أساساً مشكلة دستورية - مع أن الجمهورية كانت دولة التشيكيين والسلوفاكيين - ولكن كانت أيضاً تبدو مسألة أقلية قومية. وكانت مسألة الألمان أكثر انتماء إلى هذه الفئة، مع أن هؤلاء كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين في بوهيميا ويتطلعون إلى منصب مساعد الحاكم أو شركاء في الدولة متعددة القوميات. ولكن انشقاقاتهم عام ١٩١٨، عرّضت هذا المنصب للخطر، كما فعل رد فعل التشيكيين نحو الـ "تأثرين" الألمان. حتى مازاريك، أطلق على ألمانيي السوديت تسمية "مهاجرين". ولكن كان يبدو واضحاً أن ترتيباً ما كان ضرورياً، وكما ذكرنا، توصل الألمان إلى تمثيلهم في الوزارة، وهم الأقلية الوحيدة في أوروبا الوسطى الشرقية التي تمتعت بهذا الامتياز. فهل كان هذا ترتيباً رمزياً، وهل كان هو سبب التفاقم اللاحق الذي لم يكن بالإمكان تفاديه في العلاقات التشيكية الألمانية؟ أو هل تمت تلبية مطالبهم في الاستقلال الذاتي، لأن ألمانيي السوديت لم يعارضوا الدولة التشيكوسلوفاكية منذ عام ١٩٣٩؟ الأجوبة ليست سهلة. ولكن يجب أن نضع في حسابنا عدم فصل تطور العلاقات الألمانية التشيكية منذ صعود هتلر عن سياسته في جعل الأقلية الألمانية ذريعة لتدمير الجمهورية.

السنوات العشر ١٩١٩ - ١٩٣٩

في الانتقال إلى مراجعة تاريخية موجزة، يجب أن نعود إلى إعلان الدولة التشيكوسلوفاكية في ٢٨ تشرين الأول عام ١٩١٨ في براغ. لقد ميز ذلك الإعلان تحولاً حافظ على الاستمرارية القانونية على الرغم من موت

الملكية. فنهض بالعملية الدستورية لبناء الدولة دعاة المركزية، التشيكيون والسلوفاكيون؛ ولم يشارك فيها الألمان والأقليات القومية الأخرى. وأصبح كرامير رئيساً للوزراء فترة وجيزة، وتابع ديموقراطيوه القوميون سياسة مضادة للتضخم جنباً إلى جنباً الفوضى الاقتصادية والمالية التي انتشرت في كل مكان من المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. وفي ظل رئاسة مازاريك، الذي سيعاد انتخابه مرتين إضافيتين، ومع بينيش، وزير الخارجية الدائم حتى عام ١٩٣٥، أصبحت الدولة مستقرة داخلياً وخارجياً. وكانت المعلومات عن الحلف الصغير والتحالف مع فرنسا (في ١٩٢٤)، الإنجاز الرئيس في الحقل الدولي.

تغلب "القصر" بنجاح على أزمة عام ١٩٢٦، التي قام فيها اليمين، وخصوصاً الجماعة الفاشية الصغيرة إنما الصحابة، بترقية الجنرال رودولف (رادولا) غايدا إلى قائد. وأظهر عزله من الجيش، ومحاكمته اللاحقة، إضافة إلى انتصار بينيش على الزمرة اليمينية في صفوف الاشتراكيين القوميين، عبثية تحدي النظام. ضم ائتلاف "السادة"، بزعامة شفيhle، ليس فقط الوزراء الألمان ولكن باختصار حتى شعبي هليнка. ولكن التعاون مع شعبي هليнка تعطل بسبب اعتقال ومحاكمة القائد الشعبي السلوفاكي فوييتش توكا، الذي اتهم بالخيانة. وكان هذا نذير شؤم للمستقبل.

ضرب الكساد الكبير بعنف، بوجه خاص، المناطق التي يسكنها الألمان إضافة إلى سلوفاكيا. وفي جو الرذكلة، برزت الاتجاهات القومية والمتطرفة إلى الواجهة. ومارس صعود هتلر تأثيراً مباشراً في تشيكوسلوفاكيا. وكانت علاقات براغ مع ألمانيا، حتى ذلك الحين مناسبة إن لم تكن ودية؛ واليوم، ها هو إقحام البرنامج النازي يهدد الجمهورية التشيكوسلوفاكية. وبسبب استيائها، بدأت الأقلية الألمانية تقبل الشعارات المتطرفة. وفي عام ١٩٣٣، نشأت منظمة بقيادة كونراد هنلاين، واتخذت شكلها النهائي المؤيد للنازيين بعد

سنتين باسم الحزب الألماني السوداني. وفي عام ١٩٣٥، فاز هذا الحزب بثلثي أصوات الناخبين الألمان. وفي ذلك الوقت، كان شعبيو هلينكا أيضاً يعززون مركزهم، وتحول الاحتفال بتأسيس أول كنيسة مسيحية في نيترا في سلوفاكيا إلى مظاهرة لتأييد الحكم الذاتي السلوفاكي.

مثل منتصف ثلاثينيات القرن العشرين نقطة تحول. فالوضع الدولي أصبح أكثر توتراً. وعمل توقيع المعاهدات بين باريس، وبراغ، وموسكو فقط على زيادة الاتهامات الألمانية الإيطالية لتشيكوسلوفاكيا بأنها حارس متقدم للشبيوعية. وأصبحت فرنسا، الحليف الغربي الرئيس، أكثر ضعفاً وتردداً. وازداد التوتر مع بولندا عندما أثارت وارسو مظالم الأقلية البولندية في نيشين، وغازلت سلوفاكيا ووجدت نفسها على الجانب المضاد لبراغ في المشاورات الدولية. وأصبح الموقف الهنغاري المعادي للتشيكوسلوفاكيين أكثر جراً. وهناك تورية ساخرة غير مقصودة في الأمنية التي طالت بينيش حول خلافته لمازاريك عام ١٩٣٥ بأن أصبح الـ "موحد الرئيس presedent unifier". كان بينيش، الذي يفتقر إلى مكانة مازاريك وروحه الكفاحية، أكثر دهاء في السياسة الخارجية والداخلية. ولم يكن أم هوجا (خوجا)، وهو فلاح سلوفاكي معتدل، أصبح رئيساً للوزراء، مكافئاً لسلفه الراحل.

دخلت تشيكوسلوفاكيا العام ١٩٣٨ المشؤوم معزولة وممزقة داخلياً. فمطالب الحزب الألماني السوداني بحكم ذاتي بعيد المدى، عبر عنها برنامج كارلوفي فاري (كارلسباد)، واعتبرت مطالب زائدة الحدة. وعندما قام بينيش، الذي أضعفت موقفه بعثة الوساطة البريطانية برئاسة اللورد رنسمان، فعلياً بتلبية كل المطالب الألمانية (في خطته الرابعة)، كان الجواب ثورة وفرار هنلاين إلى ألمانيا. هنا كان كشف الأوراق بين هتلر وبينيش، مع قوى غربية تواقفة إلى تفادي الحرب وراغبة، بوصفها قوى وسيطة، في التضحية

بتشيكوسوفاكيا. فهل كان ينبغي لبينيش أن يتحدى كل الضغوط، ويوحد البلد في مقاومة هتلر، ويجازف منفرداً بحرب محكومة بالخسارة؟ سؤال شغل الكثير من التشيكيين والسلوفاكيين إضافة إلى المؤرخين. كانت المجازفة هائلة، وشعر بينيش بأنه لا يمتلك حق التضحية بجيل كامل. فذكرى كارثة الجبل الأبيض كانت ما تزال ماثلة في ذهنه. ولم يكن أيضاً يريد الظهور في نظر الغرب بمظهر الرجل الذي عمل بطيش على إغراق أوروبا في حرب. وهكذا اختار الاستسلام، وكان الثمن من ناحية المعنويات القومية باهظاً. وستلزم "عقدة ميونيخ"، من الآن فصاعداً، بينيش وشعبه.

كان فريق تيشو - سيدور المتتافر هو الذي يقود الآن السلوفاكيين، الذين حُرِّموا من هيلنكا، حيث توفي عام ١٩٣٨. وكان كلاهما قد تفاوضا مع براغ، وطالب سيدور بالدفاع عن وطن الأجداد المشترك. ولكن تبين أن بينيش لا يريد، أو لا يستطيع، فتح صفحة جديدة في العلاقات التشيكية السلوفاكية. وقدم القادة السلوفاكيون لوارسو اقتراحات من أجل اتحاد بولندي سلوفاكي، لكن، بوجه عام، كانوا يشعرون بأنهم مترددون وعرضة للخطر.

تقرر مصير تشيكوسلوفاكيا في ميونيخ بالإملاء الألماني - الإيطالي - البريطاني - الفرنسي. فألحقت المقاطعات التشيكية الغربية بألمانيا. وفي وقت لاحق، تم تحويل أجزاء من سلوفاكيا الجنوبية إلى هنغاريا، بموجب ما عُرِف بجائزة فيينا الأولى (من قبل ألمانيا وإيطاليا). وحصلت بولندا على تيشين المتنازع عليها (وأكثر بقليل) من خلال إنذار نهائي وُجِّه إلى براغ. وهكذا خسرت تشيكوسلوفاكيا حوالي ٣٠% من أراضيها، وثُلث سكانها، وخُمس قدرتها الصناعية، علاوة على الحدود الاستراتيجية والمحصنة. كان بينيش، فيما يبدو، يأمل بأن البلد المبتور يمكن أن يبقى حتى تتدلع حرب عامة، وكان يعتقد بأنها وشيكة. ولكن، أُجبر على الاستقالة، وظهرت الجمهورية الثانية

تحت سلطة الرئيس الباهت، إميل هاتشا. وسميت سلوفاكيا التشيكية، وبموجب اتفاق زيلينا، كانت دولة تتألف من أمتين متساويتين لكل منهما برلمانها وإدارتها الخاصين. وحصلت أوكرانيا الكرباتية على حكم ذاتي. وتبين أن هذا كله ترتيب عابر. فقد هبط الظل الألماني على البلد، التي ترتب عليها أن تكيف نظامها الداخلي مع المطالب النازية. وكانت برلين تراقب عن كثب الخلاف التشيكي - السلوفاكي، وعندما بلغت الأمور ذروتها، استدعت تيشو وأقنعتة بإعلان استقلال سلوفاكيا في ١٤ آذار عام ١٩٣٩. وفي الوقت نفسه، استدعي هاتشا من قبل هتلر وأُخضع للترهيب بتهديده بقصف براغ ما لم يقبل بوضع بوهيميا ومورافيا تحت الحماية الألمانية. وفي ١٥ آذار، زحف الجنود الألمان إلى براغ. وفي ذلك الوقت تقريباً، احتلت هنغاريا، بمساعدة بولندا، أوكرانيا الكرباتية، التي أعلنت أيضاً استقلالها. ولم تعد هناك دولة تشيكوسلوفاكية.

كانت هنغاريا في فترة ما بين الحربين تفقر إلى إنجازات تشيكوسلوفاكيا وخاتمتها المثيرة. ومن المناسب، كما يبدو، تقسيم تلك الفترة إلى ثلاث مراحل. أولاً، ثورة اليسار الأولية عام ١٩١٩؛ وثانياً، سنوات بيتلين العشر؛ وثالثاً، "ثورة اليمين" بعد عام ١٩٣٢. كانت الثورة الأولية بالفعل اضطراباً، في الواقع اضطراباً مضاعفاً، استهله كارولي ومؤيدوه الذين كانوا يسعون إلى تكوين نظام ديموقراطي يقوم على أساس اقتراع سري عام، وتوزيع الأرض، ويوم عمل ثماني ساعات، وحرية مننية. ولكن مثالية كارولي - الأرض الوحيدة التي تم توزيعها كانت أرضه - قلما كانت كافية لتوطيد مثل هذه التغييرات الأساسية في بلد خربته الحرب ومحتل جزئياً. كان يمكن لهذه التجربة أن تنجح لو كان الحلفاء ميالين إلى مساعدتها، ولكن سياستهم نحو عدو سابق كانت مجردة من التعاطف. وانتهى ذلك الاضطراب إلى ثورة بيضاء عندما دُفعت حكومة كارولي إلى اليأس بسبب المطالبات المتواصلة بإخلاء المزيد من الأرض لكي تحتله جيوش الجوار. وكان البلاشفة الذين يقودهم بيلّا كُون في

الحكم. واستمرت جمهورية المجالس السوفييتية أكثر من أربعة أشهر، اعتماداً على التعاون الشيوعي - الاجتماعي والتغذية التي استمدتها من النجاحات العسكرية الأولية التي أحرزها الجيش الأحمر على الجيران الرومانيين والنشيكوسلوفاكيين. ولكنها نفرت الجماهير الفلاحية بدعايتها المعادية للدين وتأميم الإقطاعات العقارية (أكثر من توزيعها). ولم تكن البروليتاريا الصناعية، مع أنها ازدادت بدرجة مهمة أثناء الحرب العالمية الأولى، قاعدة كافية للدعم. كما أن إيمان كُون بثورة عالمية وتعاون مع البلاشة الروسيين جعله متشددًا وضعيف الأفق. وحاول تشجيع دكتاتورية البروليتاريا وأفزع الطبقات الأخرى بتهديداته بحمام دم. والحقيقة هي أن عدد ضحايا الإرهاب الأحمر كان أقل بكثير من عدد الذين هلكوا فيما بعد في عهد الإرهاب الأبيض.

عندما بدأ الجيش الأحمر بالتفكك أمام التقدم الروماني، الذي أدى إلى احتلال بودابست نفسها، فقد البلاشفة الهنغاريون كل فرصة للبقاء. فهربت قيادة البلد. وتكمن أهمية الحدث الشيوعي في فقدان الثقة باليسار السياسي، الذي اتهم بأنه "بلشفي ملحد"، وباليهود الذين كان وجودهم كبيراً في القيادة (بدءاً بـ كُون نفسه)، مع أن اليهود الهنغاريين، في معظمهم، لم يؤيدوا الثورة.

هناك حركة سياسية وعسكرية معادية للثورية، تشكلت في سيجد واراد المحتلتين، وقادها أخيراً الأدميرال هورثي. انتزعت هذه الحركة من خصومها ضريبة باهظة. تعهد هورثي بمعاينة بودابست "المدينة الشريرة"، ولم تتوقف عمليات الانتقام إلا عندما احتاج النظام الجديد إلى كسب الاحترام للحصول على اعتراف الحلفاء والتفاوض حول معاهدة سلام. وفي انتخابات كانون الثاني ١٩٢٠، التي قاطعها الاشتراكيون ومنع الشيوعيون من خوضها، فاز حزب يميني محافظ. ومارس السلطة تحت اسم "حزب الوحدة" على مدى ربع القرن التالي. وفي دولة ملكية دون ملك، وعلى الرغم من إحباط هورثي للمحاولتين اللتين قام بهما تشارلز هابسبورج عام ١٩٢١ لاسترداد عرشه،

كان يتوجب على المناصرين للشرعية تسوية خلافاتهم لمنع عودة الأسرة المالكة القديمة.

ذكرنا سابقاً أن الكونت استفان بيتلين أنشأ النظام السياسي وأداره. وبما أنه كان يمقت الديماغوجية ويعي أن راديكالية الثورة المضادة تشكل تهديداً للملكية والنظام، اتخذ طريقاً وسطاً. فعمل على تحييد حزب المالكين الصغار بوعود توزيع الأرض. وعقد صفقة مع الديموقراطيين الاجتماعيين، سمحت لهم بممارسة نشاطاتهم فقط في المدن ودون إضرابات سياسية. واكمل عمل بيتلين بالقبود التي ذكرناها سابقاً على الممارسات الانتخابية واستعادة مجلس الشيوخ في البرلمان. ونجح نظامه في إخراج هنغاريا من العزلة الدولية. وحقق قرصاً ملحاً تحت رعاية عصبة الأمم. ولا حاجة إلى القول إن سياسة بيتلين المعتدلة ذات المسحة الارستقراطية لم ترق للقوميين الراديكاليين، من أمثال الكابتن جومبوس، الذين لعبوا دوراً قيادياً في حركة سيجد.

وعندما ضرب هنغاريا الكساد الكبير، الذي أسهم، كما في أمكنة أخرى، في ردكلة السياسة، انسحب بيتلين، ولكن بقي قوة خلف الستارة. وفي عام ١٩٣٢، سمى هورثي جومبوس رئيساً للوزراء الذي تبنى برنامجاً برزت فيه قومية متطرفة، ومعاداة للسامية وبعض الزخرفات الشبيهة بالفاشية. وأصبحت هنغاريا أكثر استقطاباً من ذي قبل. فنشأ تحالف متتافر من دعاة الشرعية الهابسبورجية، وأتباع بيتلين، والرأسماليين اليهود، وبعض الشعبيين المعادين للنازية، والاتحادات العمالية، والليبراليين البورجوازيين في مواجهة "الطبقة الوسطى المسيحية"، وبعض ضباط الجيش، وبعض أعضاء الارستقراطية، والنخبة المثقفة. فاضطر جومبوس إلى عقد تسويات مع اليهود الأثرياء، والاستقراطية المحافظة، مع التعهد بعدم إجراء تغييرات ساحقة. وطُرح سؤال حول ما إذا كان سيفي بهذه الوعود أم أنه سيتقدم إلى نموذج

استبدادي، ولكنه توفي عام ١٩٣٦. وعلى أية حال، كانت "ثورة اليمين" في أوج حركتها، ومع ذلك، حاول هورثي كبحها. وكان أكثر نجاحاً في إبعاد سلطة حركة أرو كروس العلنية التي كانت تزداد جماهيرية، بقيادة شالاسي. لقد أمكن تحقيق هذا بسبب هندسة الانتخابات كما مورست في حينه، ولكن، على الرغم من ذلك، سجلت أرو كروس وحلفاؤها، عام ١٩٣٩، زيادة هائلة في الأصوات. فقد فازوا في مناطق الطبقة العاملة في بودابست وحولها، وفي المناطق التي يهيمن عليها الراديكاليون الزراعيون، وفي الأوساط البروتستانتية، والكاثوليكية، والألمانية، والطبقات الدنيا.

كان تأثير الرايخ الثالث يزداد حضوراً باطراد في عهد چومبوس، أول رجل دولة أجنبي يزور هنتر رسمياً، وفي عهد خلفائه. ففي عام ١٩٣٩، عبّر اعتماد الاقتصاد الهنغاري على ألمانيا عن نفسه بـ ٥٠% من الصادرات و ٢٦% من الواردات. وكان نصف إجمالي الرأسمال الأجنبي ألمانياً. وعمل المثال النازي ملهماً للتشريع المعادي لليهود، الذي عارضه مجلس الشيوخ المحافظ دون طائل. وحصل الاتجاه المؤيد للألمان لهنغاريا المكاسب الإقليمية التي ذكرناها سابقاً بموجب مكافأة فيينا عام ١٩٣٨ وفي أوكرانيا الكرواتية عام ١٩٣٩. وكان الموقف المعادي لتريانون حاضراً طوال هذه السنوات، لكون هنغاريا بعد عام ١٩٢٠ عوملت بوصفها وطن أجداد مبتور ومشوه لا دولة دائمة يمكن التسليم بها جديلاً والتماهي معها.

وتاريخ بولندا بين الحربين، كتاريخ هنغاريا، انحدر إلى فترات محددة بوضوح، لأن عمليات التقسيم كانت أكثر حدة. فالمرحلة الأولى لبناء الدولة انتهت عام ١٩٢١ بتبني دستور آذار، والاستفتاء العام في سيليزيا العليا، ومعاهدة ريغا مع السوفييت، والتحالفات مع فرنسا ورومانيا. خلال الأشهر الثلاثة الأولى، مارس بيوسودسكي في الواقع سلطات دكتاتورية، وبعدئذٍ راح

يتصرف كرئيس دولة دستوري. ولكن رفض أن يكون مرشحاً للرئاسة بموجب دستور ١٩٢١ الذي وضع كل السلطات في يد مجلس النواب. فتركيب مجلس النواب في هذه المرحلة، كان يُظهر أكثرية يمينية (٣٦%) مع وسط أقل بقليل من ذلك الرقم ويسار ٢٧% من المندوبين.

كان انتخاب جي ناروتوفيتش رئيساً عام ١٩٢٣ بداية لمرحلة جديدة. واحتج اليمين بشدة على اختياره، وسماه رئيساً بزعم أن تصويت الأقلية القومية الذي قلب التوازن هو الذي فرضه. لكن متعصباً قومياً أطلق النار عليه وقتله، وهي جريمة هزت الأمة وكان تأثيرها شديداً في بيوسودسكي. وكان الرئيس الجديد، فويتشخوفسكي، مع أنه أُنْتُخِبَ بالأكثرية نفسها، مقبولاً أكثر لدى اليمين، وتولى القيام بالحكم دون صعوبة. وعندما ظهر تحالف اليمين والوسط، عام ١٩٢٣، في عهد رئيس الوزراء فيتوس، القائد الشعبي البراغماتي اللفظ، انسحب بيوسودسكي من السياسة والجيش. وتميزت السنوات الثلاث التالية بتغيير متكرر للوزارات-بمعدل تغيير كل سبعة أشهر- ومشكلات اقتصادية خطيرة. ومع ذلك، تمت السيطرة على التضخم المفرط لعام ١٩٢٣ من طريق إصلاحات جرابسكي، الذي أدخل عملة مستقرة. ولكن الاستياء والمخاوف حول المستقبل كانا يتناميان بين الجماهير. فألمانيا شنت حرباً اقتصادية على بولندا، ولم تحجب أهدافها التعديلية ضد بولندا إعادة توحيد الخطط الأوروبية في معاهدات لوكارنو عام ١٩٢٥.

أصبحت مشاريع التغيير الدستوري والسياسي أكثر تداولاً. وأظهر اليمين إعجاباً متزايداً بالنظام الفاشي الإيطالي، واقترح تقليص وجود الأقليات القومية في البرلمان. وتحدث اليسار عن تهديد للديموقراطية. وشعر اليهود، بوجه خاص، بالخطر. وتحولت أنظار اليسار نحو بيوسودسكي باعتباره المنقذ الوحيد. وكان هذا يحتج بعنف ضد جموح النظام البرلماني وعدم شعور

السياسيين بالمسؤولية، مطالباً بـ "تطهير" النظام بالكامل. وأُذِر مؤيديه بين وحداته العسكرية السابقة داخل وخارج الجيش، وفي شهر مايس عام ١٩٢٦، قاد وحداته القليلة إلى وارسو. وكانت هذه المسيرة بمثابة مظاهرة مسلحة لإجبار الرئيس على صرف وزارة فيتوس الأخرى المؤلفة من الوسط واليمين. ولكن مقاومة فوئتشوفسكي غير المتوقعة، أدت إلى صدام وإراقة دماء. وبعد ثلاثة أيام من القتال، انتصرت قوات بيوسودسكي، التي دعمها اليسار بأكمله. وبدأت مرحلة جديدة.

بعد عام ١٩٢٦، ازدادت سلطات الرئيس بعض الشيء، لكن بيوسودسكي رفض المنصب. وفي حين أصبح مساعده موشتشيتسكي رئيساً، تولى هو قيادة الجيش ورؤس الوزارة مرتين. ولكن كان هو السيد الحقيقي. أما وأنه قائد بالفطرة وشخصية معقدة، يمكن مقارنته بالجنرال ديغول، فقد رفض الفاشية، لكن لم يسعَ إلى التعاون مع مجلس نواب منتقد. وفي محاولته المتعمدة لتسفيه المجلس والأحزاب السياسية، كان يريد للوزارة أن تُحكم، وأن يكتفي المجلس بمراقبة نشاطاتها. خيب بيوسودسكي اليسار بإصراره على أنه يريد البقاء فوق الأحزاب، وقام مؤيدوه، الذين يتراوحون من اشتراكيين إلى محافظين، بتنظيم أنفسهم في كتلة غير حزبية للتعاون مع الحكومة BBWR. وأصبحوا أكبر مجموعة في مجلس النواب بعد انتخابات ١٩٢٨.

ازداد صبر بيوسودسكي نفاداً حياً ما كان يعتبره معارضة عقيمة. وفي عام ١٩٣٠، استجاب لبعض أعمال الإرهاب الأوكراني بتنظيم عمليات تأريية قاسية ("عمليات تهدئة"). وعندما اتهمت كتلة الوسط واليسار الموحدة الحكومة بتدمير الديمقراطية، أمر بيوسودسكي باعتقال القادة السياسيين، وأساء معاملتهم، وسجنهم في حصن بريست وتمت محاكمتهم عام ١٩٣١. كانت العقوبات خفيفة، لأن بيوسودسكي حقق هدفه بإرهاب المعارضة. إنه

لأمر مأساوي ومتناقض أن يشعر ببيوسودسكي، وهو المؤمن أصلاً بأن القوة "لا تعلم بل تدمر"، بأنه مجبر على استخدام طرق استبدادية. وكان همه الرئيس، كما هي الحال دائماً، أمن البلد، فكرس معظم اهتمامه وطاقته للسياسة الخارجية والجيش. وفي عام ١٩٣٢، وقعت بولندا معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتي، وبعد سنتين، وقعت بياناً مماثلاً مع ألمانيا النازية. وهكذا تباعد فكا الكماشة ظاهرياً إلى مسافة أبعد. وفي عهد وزير الخارجية، جوزيف بيك، واصلت وارسو سياسة التوازن. في الواقع، لم يكن هناك بديل، لأن مأساة بولندا، كما علق مؤرخ فرنسي، تكمن في أنها ولدت أضعف من أن تكون قوة وأقوى من أن ترضى بدور دولة تابعة. فواجهت الدبلوماسية البولندية، بسبب أسلوب تحدٍ معين وتهديدات عرضية، نقداً حاداً بأنه كان يمكن استثناء دولة أكثر قوة. وفي حين ساءت أحوال المارشال ببيوسودسكي الصحية، وأصبح متوتراً، وقليل التحمل، ومنعزلاً عصابياً إلى حد ما، مرّر أتباعه دستوراً جديداً من خلال تكتيكات برلمانية مريبة. فكان دستور ١٩٣٥ نموذجاً رئاسياً استبدادياً استغنى عن توزيع السلطات التقليدي. فوُضع الرئيس فوق كل فروع الحكومة، والقضاء، والتشريع والجيش. ولكن الدستور الذي وُضع من أجل ببيوسودسكي أصبح محارة فارغة بعد وفاته في شهر مايس من العام نفسه.

لم يكن ممكناً توريت أسطورة ببيوسودسكي، كما أن استتجاد مؤيديه الدائم باسمه لم يكن بديلاً للسياسة. وبدأ معسكره بالتفكك بسبب المنافسات والتناقضات الشخصية. فالجناح الديموقراطي كان يعارض أولئك الذين، بملاحظتهم لنجاحات الحكام الدكتاتوريين وعيوب الديمقراطية البرلمانية، راحوا يؤيدون نظاماً استبدادياً. والرئيس موشتشيتسكي اتخذ طريقه الخاص، لكن كان يواجه تحدي القائد الجديد للجيش، المارشال سميچلي-ريدز، الذي صُوّر بأنه الخليفة الحقيقي لببيوسودسكي. ولتوسيع قاعدة السلطة الحكومية،

حلت حركة سياسية جديدة، هي معسكر الوحدة القومية OZN، محل الكتلة غير الحزبية للتعاون مع الحكومة BBWR التي ماتت. وكما علق أحد الظرفاء، كانت أيديولوجيتها خليطاً: قومية ٤٠%، وراдикаلية اجتماعية ٣٠%، وزراعية ٢٠%، ومعادية للسامية ١٠%. وقد أثبتت أنها جسد دون روح. وفي ظل الظروف القائمة، لم تستطع بولندا أن تتطور إلى نموذج شبه استبدادي تكون قومية دموفسكي ملاطاً له، أو تعود إلى الديمقراطية البرلمانية. وبما أن الأحزاب السياسية قاطعت الانتخابات العامة، لأن قانوناً جديداً تحامل عليها، فإن الانتخابات المحلية عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وحدها قدمت بعض المؤشرات للصورة السياسية للبلد. ففي المدن الأكبر، حصلت الحكومة على ثلث عدد الأصوات، لكن تلاها عن كثب الاشتراكيون والقوميون. وازدادت المعارضة قوة بالحزب الشعبي الموحد SL وجبهة مورجز الديمقراطية المسيحية التي تشكلت حديثاً، وسميت هكذا باسم مكان إقامة باديفسكي في مورجز Morges في سويسرا. فما الاتجاه الذي كانت ستتخذه السياسة البولندية إذا استمر السلام عقداً آخر أو نحوه؟ التخمين غير ممكن.

وعندما لاح في الأفق تهديد الحرب، رفض المعسكر الحكومي مشاركة المعارضة في السلطة والمسؤولية. وأصر على هذا الموقف عندما أطلقت ألمانيا الهجوم على بولندا في ١ أيلول، وهو الهجوم الذي استهل الحرب العالمية الثانية، وجر على بولندا الكارثة العسكرية التي تلت.

كانت هناك أحياناً، خصوصاً في الغرب، وجهة نظر ترى أن أوروبا الوسطى الشرقية فيما بين الحربين كانت فاشلة. فقد طُرِح أن التناقض بين نموذج سياسي متقدم وبيئة اجتماعية اقتصادية متخلفة يعمل فيها ذلك النموذج، يستبعد أي فرص للنجاح. والحقيقة هي أن تشيكوسلوفاكيا، البلد الأكثر تقدماً والذي حقق استقراراً أكبر، هو الذي قُدِّم مثالاً لتأييد هذا الرأي. ولكنه رأي

يترك دون تعليل عجز براغ عن حل أي من المشكلتين: التشيكية السلوفاكية، والتشيكية الألمانية. وفي حالة هنغاريا، صحيح أن سجلها وإنجازاتها فيما بين الحربين لا يمكن مقارنتهما إيجابياً بمثليهما في القرن السابق وهي في وضع شبه مستقل، لكن صدمة معاهدة تريانون والثورات التالية كانت آنذاك مسؤولة جزئياً عن ذلك الوضع. وإذا نظرنا إلى الجيران الأكبر، فمن المؤكد أن نموذج بينتلين الوسطي أو استبدادية معسكر بيوسودسكي بعد عام ١٩٢٦، يُقارَن إيجابياً بما كان يجري آنذاك في إيطاليا، وألمانيا، والاتحاد السوفييتي. وبمعنى ما، كانت الدول الثلاث التي ظهرت بعد قرون من التبعية أو عمليات التجزئة في منتصف الطريق وواجهت مشكلات جسيمة إلى حد مخيف. ولذلك يجب ألا نعتزينا الدهشة لعدم قيامها بحل تلك المشكلات في مدى السنوات العشرين. فتشيكوسلوفاكيا وبولندا كانت فيهما أقليات قومية لم تستطيعا استيعابها أو استرضاءها من خلال حلول فيدرالية، مع أن ترتيبات الحكم الذاتي كانت ممكنة، ولكن الجو المشحون قومياً حال دون تطبيقها. وعملت هنغاريا، وبولندا أيضاً، بمزيج من السوق الحرة والاقتصاد الموجه، لكن، لأسباب اجتماعية، لم تمضيا بعيداً في اتجاهات الإصلاحات. وحقق النظام البرلماني التشيكوسلوفاكي نجاحاً فريداً؛ ولكن مثليه في بولندا وهنغاريا لم يبلغا ما بلغه، بل أبقيا أكثر مما يجب على التعددية التقليدية حفاظاً على مجتمعيهما المدنيين. وفي غضون هذه السنوات العشرين، كان التماسك القومي يتعزز لدى البولنديين، والتشيكيين، والسلوفاكيين والهنغاريين. وكانت الأهمية الروحية والأخلاقية للاستقلال كبيرة لدى الشعوب التي كانت محرومة منه. وإذا كانت القومية المفرطة هي الثمن، فإنها، حتى الآن، هي التي أتاحت له البقاء بعد محن الحرب العالمية الثانية وسنوات الحكم الشيوعي الخمس والأربعين التالية. كانت موارد تشيكوسلوفاكيا وبولندا غير كافية لحمايتهما ضد ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي. وحقيقة أنهما استسلمتا تقول حول نظام

الأمن الدولي أو الافتقار إليه، أو نظام الأوصياء على ترتيب ما بعد فرساي أكثر مما تقول حول دول أوروبا الوسطى الشرقية. فقد شهدت ميونيخ وبعدها يالطة فقط على تعرضية المنطقة، لا على عجزها عن العيش بحرية.

الحرب العالمية الثانية

قامت ألمانيا بمهاجمة بولندا في ١ أيلول عام ١٩٣٩، ولكن، على الرغم من عنف المقاومة، فإن نتائج الصراع لم تكن أبداً موضع شك. وبعد ثلاثة أيام، أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا، ولكن ذلك لم يقدم مساعدة فعالة للبولنديين الأقل عدداً وعتاداً. وفي ١٧ أيلول، قام الجيش الأحمر الذي يعمل بالتواطؤ مع ألمانيا (اتفاقية ريبنتروب - مولوتوف) بالهجوم من الشرق. ولم تكن هناك قوات بولندية متاحة لمواجهة دخول السوفييت.

عمل تقسيم جديد للبلد على وضع الأراضي الغربية تحت حكم ألماني مباشر، وتم ترحيل سكانها اليهود والبولنديين إلى منطقة وسطى، سميت الإدارة العامة. وهناك تدهورت أحوال البولنديين إلى أدنى المستويات المادية والثقافية، وقُتل اليهود في الغيتوات رميةً بالرصاص ومن ثم تمت تصفيتهم. وواجه الغجر مصيراً مماثلاً. وهكذا أصبحت الإدارة العامة مسرحاً لواحد من أكثر التطورات رعباً في التاريخ، أي الهولوكوست. وكان معسكر الاعتقال في أوشفيتز إضافة إلى معسكرات الموت في تريبلينكا وسوبيبور شهادة مروعة على التدوين النهائي Final Solution. فقد تحولت بولندا المحتلة، التي انتشرت فيها المعسكرات النازية، إلى مقبرة لليهود البولنديين والكثير من اليهود الأوروبيين. وبالكاد كانت المقاومة اليهودية ممكنة، ومع ذلك انفجرت على شكل انتفاضة في غيتو وارسو في شهر نيسان عام ١٩٤٣. وعملت عقوبة الموت بسبب إيواء اليهود (لا وجود لمكان آخر في أوروبا) على تثبيط مساعدة البولنديين، الذين تراوحت مواقفهم من السلبية إلى حدّي الشجب والمساعدة ثمن الحرية - م ٢٤

الفعالة. وقدمت حركة المقاومة السرية البولندية، وهي الحركة الأكبر والأكثر فعالية في أوروبا، باستثناء حركة المقاومة اليوغوسلافية، بعض المساعدة ونهت الغرب إلى المأزق الرهيب الذي يعيشه اليهود.

كانت الحياة في ظل الاحتلال الألماني كابوساً متواصلاً. فقد مورست الاعتقالات، واحتجاز الرهائن، والإعدامات الجماعية، لإرهاب البولنديين، الذين منعوا من التعليم الثانوي والعالي، وكان يجري تدمير نخبتهم وميراثهم بصورة منهجية. وبصورة مماثلة، كانت الأراضي الشرقية أيضاً تعاني في ظل احتلال السوفييت، ولكن هؤلاء حاولوا حجب أفعالهم تحت قناع الشرعية الكاذب. ولهذا قاموا بإجراء "انتخابات" أنتجت الأرقام المألوفة لنسبة الـ ٩٠% لصالح الاندماج في أوكرانيا السوفيتية وبيلاروسيا السوفيتية. و"أعيد توطين"، أي ترحيل غير المرغوب فيهم في أوضاع غير إنسانية إلى مختلف أقاليم الاتحاد السوفيتي. ومع أنه لا يمكن أبداً معرفة الأرقام الحقيقية لهؤلاء، لكنها تضمنت أكثر من مليون ونصف المليون بولندي، بينهم أوكرانيون، وبيلاروسيون، ويهود، من رجال ونساء وأطفال. ومعظمهم لم يعد أبداً. وفي المجموع، مات حوالي ستة ملايين مواطن بولندي في الحرب العالمية الثانية؛ نصفهم تقريباً من اليهود.

لم يستسلم البولنديون بعد الحملة العسكرية في أيلول ١٩٣٩. فقد تشكلت في فرنسا الحليفة حكومة بولندية مثلت استمرارية قانونية للدولة البولندية، على الأغلب من قادة المعارضة ما قبل الحرب. وبعد انهيار فرنسا عام ١٩٤٠، انتقلت إلى لندن. وبرئاسة ف. راتشكيفيتش، أصبح الجنرال فلاديسلاف شيكورسكي رئيساً للوزراء وقائداً للقوات المسلحة، التي تشكلت من البولنديين الذين يعيشون في الخارج أو نجحوا في الهرب من البلد المحتل. وكان هؤلاء الجنود، في الواقع، مميزين في كل مسرح من مسارح

الحرب الأوروبية وفي شمال افريقيا. ولعب الطيارون البولنديون دوراً غير متكافئ في معركة بريطانيا. وكان غالباً يُستشهد بشجاعة الأسطول الحربي البولندي الصغير. وكانت المقاومة العسكرية السرية، أي جيش الداخل، أيضاً بإمرة الحكومة في لندن.

وعندما قامت ألمانيا بغزو الاتحاد السوفييتي في حزيران عام ١٩٤١، وجدت حكومة شيكورسكي نفسها في وضع شاذ. فالحليف الجديد في التحالف المعادي لألمانيا، كان، حتى ذلك الوقت، شريكاً لهتلر في الغزو وتقسيم بولندا. ومن الصعب عدّه صديقاً فجأة. ولكن شيكورسكي الذي استسلم للضغوط البريطانية وكان يتطلع إلى تحرير البولنديين المنفيين، وقع مع الاتحاد السوفييتي اتفاقية في ٣٠ تموز، أعادت العلاقات السوفييتية البولندية، ولحظت إصدار "عفو" عن البولنديين في الاتحاد السوفييتي، وأجازت تنظيم جيش بولندي هناك. ومع أن الاتفاق أبطل اتفاق ريبنتروب - مولوتوف، فإنه لم ينص بصورة واضحة على إعادة حدود ما قبل الحرب. ومن الآن فصاعداً، سيصر السوفييت على الاحتفاظ بمكاسبهم الإقليمية اعتماداً على انتخابات ١٩٣٩ المزيفة. فانقسمت الحكومة البولندية حول الحكمة من هذا الاتفاق غير الدقيق، لكن شيكورسكي كان يرى أنه لا يوجد بديل آخر يمكن تطبيقه. وبالتالي، سافر إلى موسكو لتوقيع اتفاقية مع ستالين بخصوص الجيش البولندي في روسيا، الذي وضع تحت قيادة الجنرال آنדרز. ولكن هذا لم يبدد الشكوك المتبادلة. فالبولنديون لم يثقوا بالسوفييت، وبالفعل، حدث فيما بعد خلاف حول الجنود. وأخيراً تم إخلاؤهم إلى الشرق الأوسط، وحاربوا فيما بعد تحت قيادة بريطانيا، وحققوا انتصاراً كبيراً في مونت كاسينو.

أدرك شيكورسكي تعرضية بولندا التي تواجهه، في الواقع، عدوين: ألمانيا، التي كانت بولندا تخوض معها كفاحاً يتوقف عليه وجودها، والاتحاد السوفييتي،

الذي يخطط للهيمنة على أوروبا الوسطى الشرقية. فسعى إلى كسب تأييد الولايات المتحدة (أثناء زيارته الثلاث ل واشنطن) وبريطانيا. وحاول تعزيز موقف بولندا ما بعد الحرب بالتخطيط، مع بينيش، لإقامة اتحاد تشيكوسلوفاكي بولندي. ولكن لا روزفلت ولا تشرشل كانا يرغبان بتحطيم تعاونهما مع الاتحاد السوفييتي على الصخرة البولندية. فتشرشل كان يعتقد بأن البولنديين إذا وطَّنوا أنفسهم على خسارات إقليمية في الشرق، فإن روسيا لن تتدخل في حرياتهم الوطنية. بدا هذا الاعتقاد منطقياً، لكن، في الواقع، كان مضللاً. فستالين كان يريد بولندا "ودودة" ما بعد الحرب تخضع للاتحاد السوفييتي. وحكومة يسيطر عليها الشيوعيون وحدها يمكن أن تضمن هذا السلوك. من غير المحتمل أن يتنازل شيكورسكي عن نصف البلد، وطن الكثير من جنوده، دون أن يُنَّهَم بالخيانة. وهكذا، راح الوضع يبدو يائساً عندما صد الجيش الأحمر المد الألماني عند ستالينغراد، وبدأ تقدماً نحو الشرق سيحمله إلى قلب أوروبا.

وفي شهر نيسان ١٩٤٣، أعلن الألمان عن اكتشاف قبور جماعية في غابات كاتين لضباط بولنديين كان قد أسرههم الجيش الأحمر عام ١٩٣٩. وفي مواجهة ضغط حكومة شيكورسكي، كانت السلطات السوفييتية حتى الآن تعترف بجهلها التام بمصير هؤلاء الضباط. وعندما طلبت الحكومة البولندية من الصليب الأحمر السويسري التحقيق في المزاعم حول مذبة سوفيتية، اتهم ستالين البولنديين بأنهم لعبة في أيدي الألمان وقطع العلاقات الدبلوماسية معهم. وتردى الموقف البولندي بموت شيكورسكي الذي اكتشفته الأسرار في حادث تحطم طائرة، واعتقال الغستابو قائد جيش الداخل السري AK. وكان رئيس الوزراء الجديد أس ميكواتشك، وهو قائد من الحزب الشعبي، والقائد العام الجنرال شوشنكوفسكي يفتقران إلى مكانة شيكورسكي. والأسوأ من ذلك، أنهما كانا على خلاف.

تحطم الأمل بإمكانية استعادة العلاقات السوفييتية البولندية في ميدان القتال. كان الجيش الأحمر يقبل مساعدة جيش الداخل ضد الألمان، ولكن ما أن انتصر، حتى بدأ باعتقال الضباط البولنديين ودمج المراتب في الوحدات البولندية التي يقودها شيوعيون. ومنذ شهر مايس ١٩٤٣، تم ترتيب تقسيم بولندي (توسع فيما بعد) في موسكو تحت قيادة الجنرال بيرلنغ. وكانت مظلمته السياسية اتحاد الوطنيين البولنديين في موسكو الذي يقوده الشيوعيون. وفي هذه الأثناء، ظهرت حركة أنصار صغيرة يوجهها الشيوعيون في بولندا المحتلة بوصفها منافسة للحركة السرية الرئيسة. وحوالي نهاية عام ١٩٤٣، تشكلت لجنة وطن الأجداد القومية KRN المؤيدة لموسكو، وفي شهر تموز عام ١٩٤٤، استقرت لجنة التحرير القومي البولندية PKWN في بلدة لوبلين التي يحتلها السوفييت. وعندما كان السوفييت يطردون الألمان من بولندا، كانوا يوطدون بنيانهم العسكري والسياسي الخاص في البلد.

شعر الحلفاء الغربيون بمحدودية وسائلهم للتأثير في مجرى الأحداث. وفي مؤتمر طهران عام ١٩٤٣، تنازلوا لستالين عن كل الأراضي الشرقية البولندية لما قبل الحرب. وكوفئ البولنديون على حساب ألمانيا. وضغط البريطانيون على ميكوانتشك لكي يقبل، فمضى هذا إلى موسكو للمساومة في شهر آب عام ١٩٤٤. وفي الوقت نفسه، نظمت وارسو ثورة ضخمة ضد الألمان المنسحبين، على أمل تطهير المدينة منهم لكي تعمل، في الوقت المناسب، مضيعة للجيش الأحمر المتقدم. ولكن الألمان كانوا بعد أقوياء جداً، وأمسك السوفييت عن مساعدتها، لأنهم اعتبروا الثورة موجهة سياسياً ضدهم. ولذلك، منعت حتى الطائرات البريطانية والأمريكية التي تحلق لإنقاذ البعثات من الهبوط في المطارات السوفييتية. وفي غضون الشهرين التاليين، هلكت نخبة جيش الداخل إضافة إلى ٢٠٠٠٠٠ من سكان وارسو. وتحولت المدينة إلى رماد. وما يزال الجدل دائراً حول مسألة هل كانت الثورة ضرورية أو كان يمكن تفاديها.

ربما كانت ثورة وارسو هي الحدث الأكثر إثارة في الحرب، وقد خلّفت ندوباً دائمة. وتبيّن أن الجهود التالية التي بذلها ميكواتشك للمحافظة على استقلال بولندا مقابل بعض التنازلات الإقليمية كانت عقيمة، واستقال من منصبه. وتعامل الحلفاء مع خليفته، الاشتراكي المحنك تي ارتشيشيفسكي، بسعة صدر ليس غير؛ فحكومته كانت حكومة احتجاج قومي. وكان مصير بولندا قد تقرر بمعزل عن البولنديين في مؤتمر يالطة. هناك تم التصديق على صفقة حدود طهران وتم إيجاد صيغة لاعتراف الحكومة الشيوعية القائمة والتي كان يجب توسيعها بإضافة بضعة بولنديين غير شيوعيين من أمثال ميكواتشك. وسمّت نفسها حكومة الوحدة القومية المؤقتة.

سيطر الجيش الأحمر على بولندا، وتولى الشيوعيون السلطة. وكان الجنود الذين يقودهم بيرلنغ يشكلون القوة القتالية. وتم اعتقال ونقل ستة عشر قائداً من قادة المقاومة السرية جواً إلى موسكو للمحاكمة، بعد أن استدرجهم السوفييت لإجراء محادثات. وجرت مطاردة ما تبقى من عناصر جيش الداخل المنحل. وفي ظل هذه الظروف، لم تكن الانتخابات "الحرّة غير المقيدة" التي وعد بها اتفاق يالطة اقتراحاً واقعياً. فقد كتب على بولندا أن تكون تابعاً سوفيتياً.

تختلف قصة بولندا المثيرة عن التطورات التي حدثت أيام الحرب في تشيكوسلوفاكيا. وبدورهما، كان قسماً تشيكوسلوفاكيا، محمية بوهيميا ومورافيا، والدولة السلوفاكية المستقلة شكلياً، يختلفان إلى حد بعيد أحدهما عن الآخر. فالمحمية عوملت كقاعدة ومستودع اقتصاديين للرايخ الألماني، متحررة من القصف الحليف، وسكانها مستثنون من الخدمة العسكرية. وكانت تسهم بـ ٩ - ١٢% من الناتج الصناعي الألماني. ومع أن النخبة المثقفة التشيكية تعرضت لعمليات اضطهاد - إغلاق الجامعات - وتعرض اليهود لعمليات تصفية تدريجية، فإن العمال والمزارعين، في الواقع، كانوا يعاملون بودّ. وكان معظم

الإدارة في أيد تشيكية، ولكن بإشراف ألماني صارم، وكان الحامي قنسنطين فون نيوراث معتدلاً قياساً بخليفته السادي عام ١٩٤١، هيدرتش، وحاكم بولندا أنش فرانك. وفي ظل هذه الظروف، حاول التشيكيون المحافظة على بقائهم دون إثارة في غير محلها للألمان، وتفادوا الاستفزازات وعمليات الانتقام.

هذا لا يعني أنهم تكيفوا عن رغبة مع النظام النازي. فقد كانت هناك مقاومة سرية وصنف من الجماعات المسلحة. ولكن كانت، إلى حد ما، تمارس مقاومة سلبية وتخريباً اقتصادياً. فاتخذ هيدرتش خطأً متصلياً: فرض الحكم العرفي، وأعدم رئيس الوزراء إلياس، الذي اتهم بالاتصال مع حكومة بينيش في لندن. استدعى هذا رداً، وتم إرسال مظلّين تشيكوسلوفاكيين من لندن قتلوا هيدرتش. وعلى سبيل الانتقام، عمد الألمان إلى تسوية قرية ليديس بالأرض، وأعدموا رمياً بالرصاص كل ذكر من السكان، ورحّلوا النساء والأطفال، الذين مات الكثير منهم في الطريق. وأعلنت الدعاية الألمانية ذلك على الملأ لإرهاب التشيكيين، على عكس مجازرهم في بولندا حيث كانوا غالباً يقومون بحجبها، فأصبحت ليديس رمزاً للوحشية النازية. فالإشفاق على حوالي مئة قروي والتماهي معهم أسهل نفسياً منهما حيال الملايين الذين كانوا يبادون بصورة منهجية، لأن هؤلاء، بعد مرحلة معينة، أصبحوا مجرد أرقام إحصائية.

اتخذ إرهاب ما بعد هيدرتش مساراً أفقياً خلال السنوات المتبقية من الحرب. وبوجه عام، وعلى الرغم من اختلاف التقديرات، هلك حوالي ٥٥٠٠٠ تشيكي في الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى حوالي ٧٠٠٠٠ يهودي يمثلون ثلاثة أرباع إجمالي السكان اليهود.

في البداية، عامل الألمان السلوفاكيين بعدّهم تحفة "النظام الجديد" النازي. وكانت هذه أول فرصة للسلوفاكيين للتمتع بصفات دولة قومية خاصة بهم. ولكن الثمن كان باهظاً: تسليعاً لألمانيا النازية بمعنى مادي وروحي.

فمعظم الصناعات أصبحت تحت سيطرة ألمانية؛ وشارك بعض الجنود السلوفاكيين في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي؛ وأدت الإجراءات المضادة لليهود إلى ترحيل وموت ثلاثة أرباعهم. وكانت سلوفاكيا قد أسست دولة الحزب الواحد بموجب دستور ٢١ تموز ١٩٣٩ الذي منحى النموذجين النقيبيين، النمساوي والبرتغالي؛ وقادها الأب دجي تيشو رئيساً، وبعد عام ١٩٤٢ قائداً. حاول كبج المتطرفين المؤيدين للنازيين، لكن استمراً دعم برلين، التي كانت تريد المحافظة على نوع من الاستقرار في البلد. وكانت حرية سلوفاكيا في المناورة محدودة جداً. فمحاولاتها لتعزيز موقفها إزاء هنغاريا بالتعاون مع رومانيا وكرواتيا عارضتها ألمانيا. واتصالاتها مع الحلفاء كان يجب أن تكون أكثر حذراً وكانت تمر عبر قنوات الفاتيكان. وكانت، في الواقع، تتعرض لضغط البابوية، بمساندة بعض الأساقفة السلوفاكيين، حتى أن تيشو توقف عن ترحيل اليهود في الفترة ١٩٤٢-١٩٤٤.

وإذا التفتنا إلى النشاطات التشيكوسلوفاكية في الخارج، وجدنا أن بينيش كان قد بدأ، عام ١٩٣٩، ينشط من أجل تكوين مركز سياسي يعترف به الحلفاء والحصول على رفض رسمي لميونخ. وتغلب بينيش على منافسيه الأقوياء، خصوصاً خوجا وأولئك الذين كانوا يصرون على بنيان تشيكي-سلوفاكي فيدرالي بعد الحرب، عندما حصل، في تموز ١٩٤٠، على اعتراف بريطاني بحكومته الموقتة. وبعد الغزو الألماني للاتحاد السوفيتي، جاء اعتراف الحلفاء الثلاثة الكبار. وفي عام ١٩٤٢، تبرأت بريطانيا وفرنسا الحرة من ميونخ، بما يعني استعادة تشيكوسلوفاكيا لحدود ما قبل الحرب. وأخيراً، حصل بينيش على موافقة حليفة رافضة إلى حد ما لعملية الترحيل التي جرت بعد الحرب لألمانيي السوديت من تشيكوسلوفاكيا. من الواضح أن بينيش كان يعلق أهمية كبيرة على التعاون مع الاتحاد السوفيتي، الذي رأى فيه محرراً وقوة مهيمنة في أوروبا الوسطى الشرقية. وكان يرى أن دور

تشيكوسلوفاكيا يجب أن يكون جسراً بين الغرب والشرق. ولكن رؤيته التفاؤلية إلى حد ما كانت متناقضة مع رؤية البولنديين. وتحت ضغط موسكو، تولى عن خطته الخاصة باتحاد تشيكوسلوفاكي بولندي، وابتعد أكثر عن البولنديين المعزولين بتوقيع حلف مع الاتحاد السوفييتي في كانون الأول عام ١٩٤٣. وأثناء وجوده في موسكو، حث ستالين على اجتثاث "النظام الإقطاعي" في بولندا وهنغاريا ما بعد الحرب.

وعندما اقتربت الجيوش السوفييتية من تشيكوسلوفاكيا، وتحولت رومانيا من الجانب الألماني إلى الجانب الروسي، كان مجلس وطني للمقاومة السرية السلوفاكية يتألف من الديموقراطيين والشيوعيين وأيده بينيش، يستعد لتنظيم ثورة. وانضم إليه جزء من الجيش. واستمرت الثورة، التي انطلقت بهجوم الأنصار السلوفاكيين على الألمان في أواخر شهر آب ١٩٤٤، مدة شهرين، ولكن لم تتلق مساعدة سوفييتية حقيقية. وأعقب انهيارها احتلال ألماني للبلاد وعمليات انتقام عنيفة. وما تزال الثورة موضع نقاش حاد. فهل كانت الثورة عملية بوعي شيوعي أم أنها كانت كفاحاً ضد الألمان والنظام التابع؟ ومن وجهة النظر السلوفاكية، هل شكلت إنجازاً قومياً أم خيانة؟ وأياً كان الجواب، كانت الثورة هي المعركة الوحيدة الكبيرة ضد الألمان، باستثناء العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها وحدات تشيكوسلوفاكية صغيرة على الجبهتين: الغربية والروسية. وهذا لا يعني تجاهل الثورة القصيرة الأمد في براغ في شهر مايس، حيث كانت هي الأخرى موضع جدل.

عندما كن الجيش الأحمر يدخل تشيكوسلوفاكيا، سافر بينيش جواً إلى موسكو للإشراف على عقد اتفاق بين التشيكيين والسلوفاكيين لتشكيل حكومة جديدة. وكانت هذه أكثر بكثير من مجرد توسيع للحكومة التي كانت قائمة في لندن. ومن كوسيتش، البلدة المحررة، تم، في ٥ نيسان عام ١٩٤٥، إعلان

برنامج يصلح أن يكون قاعدة لتشيكوسلوفاكيا الجديدة. فقررت المقاومة السرية في براغ، بتشجيع، كما يبدو، من الشيوعيين وحكومة كوسيتش، القيام بثورة في ٤ مايس. وكانت مسألة مشوشة إلى حد ما. فكان الشيوعيون التشيكيون لا يريدون مساعدة الجنود الأمريكيين بقيادة الجنرال باتون لتحرير المدينة؛ ويجب ادخار هذا الشرف للجيش الأحمر. علاوة على ذلك، كان لدى الجنرال باتون أوامر بعدم الاعتداء على مجال النشاطات السوفييتية. ولم تكن المقاومة السرية قوية بما يكفي لتحقيق انتصار عسكري وأفلتت، بصورة عجيبة، من مجزرة على يد الوحدات الروسية المعادية للسوفييت بقيادة الجنرال فلاسوف الذي انقلب على الألمان. وعلى الرغم من أن الألمان استسلموا للحلفاء في ٨ مايس، فإنه كان ما يزال بإمكان الجنود الألمان المحليين التفاوض مع التشيكيين من أجل الانسحاب. وفي ٩ مايس، أعلن الجيش الأحمر رسمياً "تحرير" براغ، ولكن لم يتم تطهيرها تماماً. وكلفت العملية بالكامل حوالي ٢٠٠٠ تشيكي.

وعلى عكس الحكومة البولندية، استطاع بينيش أن يعود إلى براغ منتصراً، ولكن الصورة لم تكن مشرقة كما تبدو. فتشيكوسلوفاكيا ما بعد الحرب لم تعد تشمل أوكرانيا الكرواتية، التي كان الاتحاد السوفييتي قد وضع يده عليها، وكان النظام الجديد ظاهرياً فقط يشبه نموذج ما قبل الحرب.

وتختلف قصة هنغاريا في زمن الحرب بقوة عن قصة البولنديين، والتشيكيين والسلوفاكيين. فهنغاريا دخلت الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا وإيطاليا، يحركها دافع ثابت لاسترداد مكانتها السابقة وإلغاء معاهدة تريانون، وهو دافع لونه إلى حد ما خيارات أيديولوجية. أولاً، شارك الهنغاريون في شهر نيسان عام ١٩٤١، بضغط من برلين، في الهجوم على يوغوسلافيا. وعُدَّ العمل مخزياً من قبل رئيس الوزراء تيليكي، الذي انتحر. وبعده، وبسبب حادث كوسيتش (كوسا)، الذي كان المدير على الأرجح، أعلنت

هنغاريا الحرب على الاتحاد السوفييتي في شهر حزيران. وكان هناك القليل مما يمكن أن تكسبه هنغاريا من هذه الحرب. فكما ذكرنا سابقاً، كانت بودابست قد استعادت أجزاء من سلوفاكيا عام ١٩٣٨، وضمت اوكرانيا الكرواتية عام ١٩٣٩، وتسلمت نصف ترانسلفانيا بموجب مكافأة فيينا الثانية التي قدمها الألمان والإيطاليون عام ١٩٤٠. وطالبت هنغاريا باسترجاع باكبا في فويفودينا من يوغوسلافيا بعد الحملة عام ١٩٤١. ونتيجة لكل هذه التغيرات الإقليمية، تضاعف تقريباً حجم الدولة وعدد سكانها. ولكن بقاء المكاسب اعتمد، إلى حد بعيد، على ألمانيا، وشعرت بودابست بأنه يجب عليها منافسة رومانيا، بوجه خاص، على الدعم الألماني. وهكذا أصبح البلد أكثر اعتماداً على برلين، سياسياً واقتصادياً، وترتب عليها إرسال جنود للقتال على الجبهة الشرقية.

حاول الهنغاريون أن يبلغوا البريطانيين بأنه من الخطأ تصنيفهم في الفئة نفسها كرايخ هتلر. وبالفعل، قاموا بإيواء لاجئين بولنديين، عسكريين ومدنيين، ولم يطلقوا النار على طائرات الحلفاء. وقابل الحلفاء ذلك بعدم قصف هنغاريا قبل أن يحتلها الجنود الألمان في شهر آذار عام ١٩٤٤.

حاول هورثي، أثناء الحرب، مواصلة سياسته في إبطاء أو تلطيف التحول إلى اليمين لإبقاء النازيين المحليين تحت السيطرة. وكانت هذه المحاولات تزداد صعوبة على ضوء تنامي الاعتماد على ألمانيا، وأدت إلى تعرجات سياسية. وأسهمت الفظاعات التي اقترفها الجنود الهنغاريون، ولعب فيها الراديكاليون اليمينيون دوراً مهماً، عند احتلال نوفي ساد في يوغوسلافيا، حيث أزهقت أرواح آلاف الضحايا الصربيين واليهود، في تغيير رؤساء الحكومات. فقد أفسح آل باردوسي، الذي كان تابعاً للألمان، المكان لـ أم كالي. وكان هذا يدرك تماماً المأزق الهنغاري المتمثل باحتلال هنغاريا بين ألمانيا النازية وروسيا السوفييتية. واستكشف طرقاً للخروج من الحرب من

خلال مفاوضات سرية للغرب. وعملت الهزيمة التي مني بها الجيش الهنغاري في فورونيج على تعزيز معسكر الذين يريدون السلام. وفي غضون ذلك، حدث تقليص كبير للمجهود الحربي النشيط. ولم يكن كل هذا خافياً على هتلر. وفي ١٩ آذار عام ١٩٤٤، احتل الجنود الألمان هنغاريا. ولجأ كالي إلى السفارة التركية؛ واختبأ بيتلين، الذي كان يمارس تأثيره لتصليب مقاومة هورثي للألمان واستسلم الحاكم، وسميت حكومة جديدة استجابت للمطالب الألمانية بترحيل اليهود بصورة جماعية. ولكن هورثي حال دون اشتغال الذين يعيشون في بودابست. وعلى الرغم من استسلامه لبرلين، فإنه لم يتخلّ عن خطته لإخراج هنغاريا من الحرب. وعندما بدلت رومانيا تحالفاتها في شهر آب، أقر هورثي هدنة مع الروس، وهي مناورة نفذت دون إيتقان، وتركته دون حماية. فأجبره الألمان هذه المرة على تسمية سالاسي قائد أرو كروس كرئيس للوزراء، وبعدئذ نقلوا الحاكم من هنغاريا إلى ألمانيا.

وأخيراً قام النازيون الهنغاريون باختبار اللقوة، وباشروا بترحيل يهود بودابست وتقوية المجهود الحربي الهنغاري. ولكن القتال انتقل في أيلول وتشرين الأول إلى الأراضي الهنغارية، وبرعاية الجيش الأحمر، ظهرت في كانون الأول حكومة مؤقتة في ديبريسين، ضمت ثلاثة جنرالات هورثيين، وديموقراطيين اجتماعيين، وشعبيين، وشيوعيين، برئاسة الجنرال بي نيكولاس. ووقعت هدنة مع الحلفاء، وأعلنت الحرب على ألمانيا. وفي ١١ نيسان ١٩٤٥، استقرت في بودابست التي خربها طول الحصار. وهكذا، أصبحت رومانيا وهنغاريا الآن في الجانب المتحالف، وراحتا تتنافسان للسيطرة على ترانسلفانيا. فهل ستعود هنغاريا إلى شكلها بعد تريانون، لتجعل الحرب وكل التضحيات غير ضرورية وعبثية؟ فالثمن الذي دفعه البلد، بمناورته لدخول الحرب، كان باهظاً، وبدا المستقبل مجهولاً. وكان واضحاً أن عصراً جديداً يبرز، ولكن كان يخبئ الكثير من المخاطر والقليل من الآمال.

الطريق الصعب إلى الحرية

العصر ما بعد الحرب

عكست الحرب العالمية الثانية، أو على الأصح نتائجها، مسار تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية. فالمنطقة الحدودية، أو شبه محيط أوروبا تقليدياً، أصبحت امتداداً نحو الغرب للشرق السوفييتي. ووجدت كل من تشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولندا نفسها في علاقة شبه استعمارية للاعتماد على الاتحاد السوفييتي الذي كان متخلفاً أكثر منها من النواحي الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية. في البداية، بدا التحول الذي فرضه الشيوعيون عملية تحديث. فالتخلص من الفقر الشديد، وبقايا الأمية، وبعض المساواة والدمقرطة في المجتمع، والتصنيع الشامل، كل ذلك كان يشير باتجاه التقدم. ولكن أسلوب التصنيع السوفييتي، بتشديده الهوسي على الفحم والفولاذ، اللذين لم يعودا قوة دافعة للاقتصاد الحديث، كان خارج سياق العصر. وعمل التخطيط المركزي الصارم على تشجيع الهدر. وسادت اللافعالية. وفتح إهمال البيئة الطريق إلى كارثة إيكولوجية. وترتب على أوروبا الوسطى الشرقية أن تدفع ثمناً باهظاً لتجارب الشيوعيين على مدى السنوات الأربعين الإضافية، وتضمنت التكاليف تفتيت وفساد المجتمع الذي يهرب من التحويل الكمي Quantification.

وأول مرة في التاريخ، سقط الظل الروسي ليس فقط على بولندا، ولكن أيضاً على هنغاريا، وتشيكوسلوفاكيا. وما دامت القدرة وقوة الإرادة السوفييتيتين سليمتين، فإن كل ما كانت تستطيع أوروبا الوسطى الشرقية فعله هو أن تحاول التحرر من العبودية، وحاولت ذلك، مما أدى أحياناً إلى تطورات مثيرة، كما حدث عام ١٩٥٦ في بولندا وهنغاريا، وعام ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا، وعام ١٩٨٠ في بولندا مرة أخرى. ولكن عندما أصبحت الإصلاحات حتمية في الاتحاد السوفييتي وفي الكتلة التي يهيمن عليها السوفييت، استطاعت القوى المحلية في البلدان الثلاثة تحيية الشيوعية عام ١٩٨٩ المعجز.

كانت يالطة هي رمز التقسيم ما بعد الحرب. فكان هذا المؤتمر الذي عقده الثلاثة الكبار تجربة في حكومة عالمية تلعب الأدوار الرئيسة فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ولكن الغرب لم يتصور مجال التأثير السوفييتي بوصفه كتلة مغلقة، وعبر تشرشل عن رعب بخصوص الستار الحديدي الذي أسدل، ليفصل أوروبا الوسطى الشرقية عن باقي القارة. ومع ذلك، استندت عقود السلام التالية في هذا العالم الثنائي القطب على توازن بين الكتلتين وترسانتيهما النوويتين المرعبتين. والمؤسف هو أن حوالي مئة مليون نسمة في وسط شرق أوروبا وجنوبها الشرقي خضعوا لنظام استبدادي. وكانت مقاومتهم تلقى ترحيباً بقدر ما تضعف العملاق السوفييتي. ولكن ليس إلى الحد الذي يهز سفينة التعايش بين الغرب والشرق ويعرض السلام للخطر. فالسياسة الأمريكية نحو المنطقة كانت تنطوي على نفاق، سواء باسم الاحتواء أو التحرر.

هل كان استيلاء ستالين على أوروبا الوسطى الشرقية نتيجة لخطأ معلم محكومة بجدول زمني، أو نتيجة لاستغلال الفرص عندما تسنح؟ هذا النمط من السؤال ساذج إلى حد ما، لأنه يذكر بالجدل حول ما إذا كان هتلر فاتحاً

متعصباً أو تكتيكياً بارزاً. لا شك في أن المرء لا يستطيع استبعاد العامل البراغماتي في سياسة ستالين أو هتلر، تماماً كما لا يستطيع فهم هذه السياسة دون التشديد على الأيديولوجية. ففي الحالة الشيوعية، كان الإيمان بحتمية التغيير الاجتماعي الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحول مستديم للعالم واقعياً بما فيه الكفاية. وكذلك كان الإيمان بالحزب الشيوعي، حيث كان يُنظر إليه باعتباره أكبر من مجموع عدد أعضائه، ويجسد الأيديولوجية والثورة الحقيقيتين للطبقة العاملة. وكان يجب دائماً أن يكون على صواب، حتى إذا كان القادة الأفراد على خطأ. وأخيراً، كان الإيمان بأن التاريخ يقف في صف الشيوعية يشكل مكوناً فعالاً للماركسية - اللينينية.

سببت الحرب العالمية الأولى انتصار الشيوعية في روسيا؛ وكان يُنتظر أن تسبب الحرب العالمية الثانية انتشار الثورة إلى أنحاء القارة كافة. ولكن ستالين قرر الاحتفاظ بكل المكتسبات الإقليمية التي كان قد حصل عليها بالتواطؤ مع هتلر وأكملها بإضافة الجزء الشمالي من بروسيا الشمالية، والجزء الشمالي من كاريليا الفنلندية، واورانيا الكرواتية. وكانت موسكو تتوقع من بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا الاعتراف بجميلها، لأن الجيش الأحمر لم يعمل فقط على تحريرها من الألمان، ولكن أيضاً "أنقذها" من تاريخها الخاص: الإقطاعي، والبورجوازي، والكهنوتي، والفاشي. ووفقاً للرؤية السوفييتية، كانت هذه البلدان، عام ١٩٤٥، ناضجة للتغيير، وكان الاتحاد السوفييتي على وشك إجراء ذلك التغيير، ولكن ستالين كان ذكياً بما يكفي لمراعاة الظروف المحلية. فالمنطقة كانت تختلف عن روسيا، ويجب أولاً أن تجتاز مرحلة الحكومات الائتلافية - سواء كانت حقيقية أو زائفة - وبعدئذ تتخذ شكل ديمقراطيات شعبية قبل التدرج إلى وضع اشتراكي.

علاوة على ذلك، كانت السياسات السوفييتية التي تصوغ أوروبا الوسطى الشرقية تعمل وفقاً لإطار دولي للتغيير. فكان يجب العمل بشكل

جذري، في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٧، على تعديل الافتراضين السوفييتيين الأصليين بمواصلة التعاون ما بعد الحرب بين الثلاثة الكبار واختراق أيديولوجي ناجح لأوروبا الغربية. ولكن عقد التحالف الكبير السابق انفرط مع بداية الحرب الباردة. وأثبت الشيوعيون الفرنسيون والإيطاليون عجزهم عن الاستيلاء على السلطة، وعملت المساعدة الأمريكية الهائلة في شكل خطة مارشال (وولادة سياسة الاحتواء التي حصرت الشيوعية في كتلتها) على تبديد الآمال السوفييتية في نشر قوتها الأيديولوجية والسياسية باتجاه الغرب. واستجابة لهذا التطور، ووفقاً لأهدافها الخاصة، بدأت موسكو بممارسة ضغوط أكثر شدة على الأنظمة التي أنشأتها أو قبلتها مؤقتاً في بولندا، وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا.

خرجت أوروبا الوسطى الشرقية من الحرب العالمية الثانية متضررة جداً، وكانت بولندا أكثرها معاناة، وتشيكوسلوفاكيا أقلها. وترافق "التحرير" السوفييتي بالذهاب الجماعي وعمليات الاغتصاب إضافة إلى الاعتقالات وإجراءات الترحيل. ففي هنغاريا، حيث هلك حوالي ٤٠٠٠٠٠ نسمة في الحرب، تم ترحيل ربع مليون إلى الاتحاد السوفييتي، بينهم استفان بيتلين. حتى الديبلوماسي السويدي، راؤول فالنبرغ، الذي أنقذ اليهود الهنغاريين، نقل إلى روسيا. وكانت بودابست قد عانت كثيراً أثناء الحصار، وفي أمكنة أخرى، كانت عمليات التدمير جسيمة. وقام السوفييت، الذين يعملون تحت قناع لجنة الإدارة الحليفة، ويتجاهلون احتجاجات حلفائهم الضعيفة، وجمع التعويضات بصورة اعتباطية، بتفكيك المعامل واستخدام العمل الرقّي. وفي شهر آذار ١٩٤٥، توقف الإنتاج الهنغاري عند ٣٠% من مستواه قبل الحرب؛ وقُدّر هبوط إجمالي الثروة القومية بـ ٤٠%.

وتزودنا الأرقام حول بولندا بقصة أكثر مأساوية. فنسبة الخسائر في عدد السكان كانت الأعلى في أوروبا، وشملت الموت أثناء الحرب، والترحيل

إلى الاتحاد السوفييتي بعد الحرب، والهجرة السياسية إلى الغرب. وتوقف عدد سكان بولندا ضمن الحدود الجديدة عام ١٩٤٥ عند ٢٤ مليوناً، مقارنة بـ ٣٥ مليون نسمة قبل الحرب. وخسارة ٦٢٥ دولاراً للفرد، وتدمير ٨٥% من وارسو وبعض المدن الأخرى، والخسائر الثقافية الهائلة، كل هذا جعل بولندا تحتفظ بعدد من السجلات المروعة.

وإقليمياً، عادت هنغاريا إلى شكلها ما قبل الحرب من خلال معاهدة السلام عام ١٩٤٧؛ وخابت آمالها في الاحتفاظ بجزء من ترانسلفانيا. كما ذكرنا سابقاً، خسرت تشيكوسلوفاكيا اوكرانيا الكريباتية فقط، وحصلت على رأس جسر صغير قرب براتسلافا. وحدثت التغييرات الأكبر والأكثر عمقاً فيما يخص بولندا، التي خسرت تقريباً نصف أراضيها قبل الحرب لصالح الاتحاد السوفييتي، وحصلت، غالباً كتعويض، على الأراضي الألمانية السابقة في سيليزيا، وبوميرانيا الغربية، وبروسيا الجنوبية الشرقية. فأراضيها الجديدة التي بلغت مساحتها ٣١١٧٣٠ كم^٢ أصبحت أقل بمقدار الخمس عما كانت عليه قبل الحرب، ولكن شملت مأتىً عريضاً إلى بحر البلطيق مع مينائي غدانسك (دانترغ) وتشيتشن (ستيتن). فتضاعفت مصادر الفحم البولندي، وازدادت بدرجة مهمة خامات الرصاص، والزنك، والنحاس، والحديد. وهكذا أصبحت بولندا بلداً أغنى مما كانت عليه قبل الحرب، على الرغم من أن السوفييت قاموا دون حياء بتفكيك المصانع، ومارسوا نهباً جسيماً في الأراضي الألمانية السابقة لما كان الألمان قد نقلوه إلى بولندا. علاوة على ذلك، أجبر الاتحاد السوفييتي البولنديين على تسليم الفحم بأسعار أدنى من أسعاره العالمية، لكن هؤلاء أفلتوا من المغامرات المشتركة مع السوفييت، التي بدأت في هنغاريا. وكان الاقتصاد البولندي المدمر والمضطرب بحاجة إلى مساعدة ملحة، لكن ما قدم منها كان قليلاً. وكانت هناك بعض المساعدات للسكان بموجب مشاريع إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل UNRWA،

وبعض المساعدة المباشرة من الولايات المتحدة، ولكن مسألة كيف يمكن مساعدة البلد دون تقوية النظام الشيوعي كانت قد نشأت في وقت مبكر وتبين أن حلها غير ممكن.

بلغت التغيرات الإقليمية والديموغرافية حد ثورة اجتماعية اقتصادية حقيقية، عمل على تسريعها تشريع شيوعي. فعملت مصادرة الأرض على إزالة الارستقراطية والطبقة العليا المالكة لها؛ وأدى التأمين التدريجي للصناعات إلى اختفاء البورجوازية؛ وعانت النخبة المثقفة (التي رحل مكونها الرئيس) من خسائر خطيرة. وأدت عمليات الإبعاد، والهجرة، والإعادة إلى الوطن إلى أن يعيش أكثر من ثلث السكان البولنديين في أمكنة أخرى، أي أكثر مما كانت عليه الحال قبل عام ١٩٣٩. وأصبحت الأقليات القومية، بعد عمليات نقل السكان التي أثرت خصوصاً (بصرف النظر عن الألمان) على الأوكرانيين، صغيرة جداً مقارنة بأزمة ما قبل الحرب. وبقي في بولندا بضع مئات الآلاف من الأوكرانيين والبييلاروسيين، مع أن الاعتراف الرسمي بوجودهم تم فقط في السنوات القليلة الأخيرة. وكانت هناك أقلية ليتوانية صغيرة، لكنها فعالة، وأقلية بولندية في تشيكوسلوفاكيا. وعلى الرغم من عمليات النقل في سلوفاكيا، بقي الهنغاريون يشكلون مجموعة كبيرة. ولكن التغيير الأكبر على الخارطة الإثنية لأوروبا الوسطى الشرقية نجم عن التدهور العنيف في عدد الألمان واليهود، وفي بعض الحالات اختفاء هاتين الإثنتين.

وبمباركة حليفة حاقدة، تم طرد حوالي ثلاثة ملايين من ألمانىي السويدت إلى ألمانيا، لاعتبارهم مسؤولين جماعياً عن خيانة نحو تشيكوسلوفاكيا. وكان هناك تشيكيون اعتبروا هذا انتصاراً باهظ الثمن، على الأقل من وجهة نظر أخلاقية، لكن الرئيس هافل اعترف علناً بالشعور بالذنب فقط بعد سقوط الشيوعية عام ١٩٨٩. وفي الواقع، كان الكثير من الناس قد ماتوا في "عملية النقل" من الأراضي التشيكية إلى ألمانيا. ولكن البولنديين

الذين خرجوا من رضح الاحتلال النازي، وجدوا صعوبة كبيرة في التعاطف مع ملايين الألمان الذين هربوا، أو هلكوا، أو طردوا بوحشية من الأراضي التي تدخل الآن تحت حكم بولندا. وقدمت الدعاية الشيوعية الاتحاد السوفييتي بوصفه الضامن الوحيد للحد الألماني-البولندي الجديد على امتداد نهري الأودرا - نيسا (الأودر - نيس)، وعزفت بنجاح على المخاوف البولندية من تعديلية ألمانية. وهكذا، شعر الكثير من البولنديين بالصدمة عندما أعلنت الأسقفية البولندية، عام ١٩٦٥، في خطاب إلى الأساقفة الألمان بأن البولنديين صفحوا ويطلبون الصفح. واليوم فقط، تبدو مأساة الكائنات الألمانية في نظر البولنديين قضية يجب مواجهتها.

ويدور جدل حول العدد الحقيقي للألمان الذين يعيشون اليوم في بولندا، وكذلك حول تعريف الألماني. وأعلى التقديرات تضع الرقم قريباً من ٧٥٠.٠٠٠ نسمة، يمثلون حوالي ٢% من السكان. وهناك فقط حوالي ٥٠.٠٠٠ ألماني في تشيكوسلوفاكيا، أي ٠,٥%. وفي هنغاريا، بعد طرد حوالي ربع مليون، بقي ربع مليون آخر (٢,١%).

في حالة بولندا، أعقب الهولوكوست هجرة معظم من بقي على قيد الحياة من اليهود، ووفر الدافع لذلك برنامج كيلس عام ١٩٤٦، والتطهير المعادي لليهود الذي مارسه الحزب عام ١٩٦٨. ونتيجة لذلك، تضاعل عدد اليهود إلى حوالي ٠,٣%. وتصح النسبة نفسها على تشيكوسلوفاكيا؛ وهي ١% في هنغاريا. لقد اختفت جملة الجماعة اليهودية الارثوذكسية التقليدية؛ ويمكن، في أفضل الأحوال، وصف من بقي منهم بأنهم من أصل يهودي. وفي ظل هذه الظروف، اختلفت إلى درجة كبيرة ظاهرة معاداة السامية، التي عادت إلى الظهور منذ عام ١٩٤٥، غالباً تحت قناع معاداة الصهيونية، أو معاداة العالمية، عما كانت عليه قبل الحرب. واختلفت الأسس الاقتصادية

والأشكال الخارجية للتمييز. والحقيقة هي أن المصطلح القديم شيوعية يهودية احتفظ بجاذبيته في بعض الأحياء، واستُخدم سلاح معاداة السامية في الصراعات الحزبية الداخلية. ولكن الهرمية الكنسية، بوجه عام، حاربت الدافع الديني لمعاداة السامية، التي اعتبرها البابا يوحنا بول الثاني بصراحة مناقضة للمعتقدات المسيحية. وأخيراً، لا أحد من الشخصيات أو الاتجاهات السياسية الرئيسة اليوم يعترف بصراحة بكونه معادياً للسامية.

ولنتحول الآن إلى مجتمع أوروبا الوسطى الشرقية الذي خرج من الحرب العالمية الثانية، وواجه الشيوعية أول مرة باعتبارها ظاهرة كلية الانتشار. كان الشيوعيون يتوجهون بنذائم خصوصاً للعمال-وازداد عددهم في هنغاريا من حوالي ٦٨٨٠٠٠ إلى ٩١٩٠٠٠ في الفترة ١٩٣٨-١٩٤٣، وكانوا يشكلون قوة مهمة. وكانت لدى من كانوا في محمية بوهيميا ومورافيا ويحظون، إلى حد ما، بمعاملة أفضل تحت سيطرة النازيين، آمال كبيرة، ومالوا إلى التطور نحو اليسار المتطرف. ففي بولندا، يمكن التحدث عن بعض الرذكلة الاجتماعية للجماهير. ولكن ربما كان المناخ الفكري هو الأكثر أهمية. فقد عملت الحرب والاحتلال على التقليل من احترام الحياة وتقويض معايير السلوك الأخلاقي. وتواجد المزاج المتعصب مع المزاج المتشائم الساخر. وحاول كاتب بولندي تلخيص الاتجاه الواسع الانتشار إلى حد ما: "البلاشفة موجودون في البلد، والشيوعيون في السلطة، ووارسو تحترق، وحكومة لندن الشرعية مخذولة، ولا شيء أكثر سوءاً يمكن أن يحدث لنا، لقد خسرنا الحرب ويجب أن نهتم بأنفسنا"^(١).

كان موقف النخبة المثقفة مهماً بوجه خاص. فهي أيضاً خضعت للرذكلة، خصوصاً جيل الشباب، ومالت إلى رؤية القضايا بالأسود والأبيض.

(١) زيغنيو زالوسكي، ١٩٤٥ الحاسمة (وارسو ١٩٦٨)، ص ١٧.

وعبر عن ذلك كاتب تشيكي بالقول إن هذا الموقف، بالنسبة إلى الكثير من معاصريه، تُرجم إلى قبول متحمس لمشروع مبسط: شيوعية تقدمية إزاء رد فعل قديم الطراز. واعتنق الشيوعية ليس فقط هؤلاء المفكرون الذين كانوا يميلون إلى اليسار، ولكن أيضاً بعض اليمينيين السابقين. فبرز الطموح، والإيمان، والخوف، واليأس، والانتهازية في دافع معقد وصفه ميلوش في كتابه العقل الأسير. أما الذين صمدوا للإغراء، وقاوموا ورفضوا الأيديولوجيا الجديدة فلم يكونوا كثرًا. فكان الإنسان ينشد العيش. وعندما باشر الشيوعيون بتدمير مكونات المجتمع المدني تلك، كان الفرد المنعزل يقف عاجزاً أمام قدرة الحزب الكلية.

قبل الانتقال إلى دراسة تاريخية لاستيلاء الشيوعيين على السلطة في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٨، وانتصار الستالينية، تعالوا أولاً لنلق نظرة على شخصية ووضع الأحزاب الشيوعية وعلى أولئك الذين اعترضوا سبيلها إلى السلطة. كان الحزبان الشيوعيان، البولندي والهنغاري، يعتبران أجنيين في نظر الجمهور، وعادا إلى الظهور بعد نسيان حقيقي. فحادثه بيلاكون والدور الذي لعبه الحزب في الحرب السوفييتية البولندية عام ١٩١٩-١٩٢٠، كان ديناً أكثر منه رصيذاً. علاوة على ذلك، لم يحيا الشيوعيون البولنديون بطريقة تُغتفر فيها "غلطة عام ١٩٢٦"، عندما أيدوا انقلاب بيوسودسكي، وعار كون حزبهم قد حُلَّ من قبل الكومنترن بعد التهم الملفقة للتسرب من قبل العناصر الثورية المضادة. وكان قد هلك معظم القادة في عمليات تطهير واسعة في الاتحاد السوفييتي؛ وعمل من بقي على قيد الحياة، بصورة رئيسة، مندوبين للكومنترن. وبالمثل، كان الشيوعيون الهنغاريون يعيشون على الأغلب حياة خمول أو امتثلوا لأوامر السوفييت في الهجرة.

كان منافس الحزب الشيوعي في بولندا قد ظهر عام ١٩٤٠، تحت اسم أقل إزعاجاً، هو حزب العمال البولنديين PPR. وكان يتألف من جناحين:

مسكوفي ومحلي. وكان ج. بيرمان ، وبوليسلاف بيروت، وأتش مينك ينتمون إلى الجناح المسكوفي، وفوادييسلاف غومولكا إلى الجناح الداخلي. وكان هذا الحزب يضم حوالي ٢٠٠٠٠ عضو في تموز ١٩٤٤، لكن ازداد إلى ٣٠٠٠٠٠ في نيسان عام ١٩٤٥، وإلى أكثر من ٥٠٠٠٠٠ في نيسان عام ١٩٤٧. وهذه الزيادة السريعة، التي نشأت غالباً من دوافع انتهازية، كانت أيضاً مميزة لهنغاريا. هناك عاد الحزب MKP إلى الظهور رسمياً على التراب الهنغاري في شهر أيلول عام ١٩٤٤ بحوالي ٢٥٠٠ عضو، ووصل الرقم إلى ٨٦٤٠٠٠ في شهر كانون الأول عام ١٩٤٧. وكانت القيادة تتألف غالباً ممن عادوا من الاتحاد السوفييتي، خصوصاً الرباعي (من أصل يهودي) ماتياس راكوتشي ويا ريفاي، إضافة إلى ايمري ناجي، و آل رايك، ويا كادار.

ويعرض الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي KSČ صورة مغايرة لنظيره، البولندي والهنغاري، بقدر ما كان حزباً شرعياً قبل الحرب مع عدد كبير من الأنباع. خضع هذا الحزب، الذي نشأ من انقسام الحزب الديمقراطي الاجتماعي، لعملية بلشفة عام ١٩٢٩ بقيادة كليمنت غوتفالد، وأصبح ذراع العمل الثوري الدولي الموجه من موسكو. وخلال الحرب العالمية الثانية، تماهت الحركة الشيوعية السرية، والأكثر أهمية نظيراتها في بولندا وهنغاريا، مع كفاح التحرير في الأراضي التشيكية، ومع الطموحات القومية في سلوفاكيا. ونشأ حزب سلوفاكي مستقل بقيادة هوساك وكليمنتي. وكانت تشكيلات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي العليا في موسكو، يقودها غوتفالد ونائبه آر سلانسكي. وكان نمو الحزب ما بعد الحرب مثيراً أكثر منه في البلدين المجاورين، حيث تجاوز مستوى المليون عام ١٩٤٧.

كان الشيوعيون يشكلون أقلية في الحكومات الائتلافية التشيكوسلوفاكية، والهنغارية التي كانت على وشك بناء الواقع ما بعد الحرب وفقاً للبرامج

المعتدلة اجتماعياً لكوشيتسه وديبريسين، على التوالي. ولكن كانوا يحتفظون في تلك الحكومات بالمراكز الرئيسية، التي تشرف على الشرطة والاقتصاد. وكان الوضع مختلفاً في بولندا، حيث كان الشيوعيون يهيمنون، بصورة مكشوفة، على ائتلاف زائف أساساً. ولكن بيان لوبلين كان مشابهاً في لغته المعتدلة وغياب الشعارات الشيوعية قياساً بالبرامج التشيكوسلوفاكية والهنغارية. وكانت القوى الرئيسية التي ترتب على الشيوعيين التنافس معها وتدميرها قد تجمعت حول الحزب الشعبي (الفلاحين) في بولندا وحزب الملاكين الصغار في هنغاريا. وفي تشيكوسلوفاكيا، كان غير الشيوعيين ينظرون باحترام إلى الرئيس بينيش وحملوه العبء الحقيقي للقرار والمسؤولية.

وإذا نظرنا عن كثب إلى المشهد السياسي، رأينا أوجه شبه واختلاف إضافية في البلدان الثلاثة. ففي تشيكوسلوفاكيا، لم يُسمح لأحزاب اليمين والوسط-الديموقراطيين القوميين والزراعيين-بإعادة تأسيس نفسها. ويصح الشيء نفسه على الشعبيين. وتسلك إلى صفوف الديموقراطيين الاجتماعيين بقوة الشيوعيون ورفاق الطريق، الذين تركوا الاشتراكيين القوميين (حزب بينيش)، والشعبيون الكاثوليك، والديموقراطيون السلوفاكيون، لرصد تجاوزات الشيوعيين. وكان قادة هذه الأحزاب يفكرون على أساس تحالف ما قبل الحرب والممارسات البرلمانية، عاجزين عن تقييم طبيعة الشيوعيين. وسمح بعض التوتر التشيكي السلوفاكي للشيوعيين بدق إسفين بين الديموقراطيين في كلا البلدين.

تشبث بينيش بافتراض أن الاتحاد السوفيتي، على الرغم من أنه سيكون القوة المهيمنة في المنطقة، فإنه من غير المحتمل أن يتدخل في الشؤون الداخلية لتشيكوسلوفاكيا، على اعتبار البلد عاملاً بناءً في المنطقة وجسراً بين الغرب والشرق. وكان أيضاً يعتقد بأن بلده سيعمل محلياً على

دمج ما هو أفضل في الديمقراطية الغربية والاشتراكية الشرقية. وتراءى له أن الشيوعيين يميلون إلى المشاركة بإخلاص في نظام برلماني، لأنهم مقتنعون تماماً بإصلاحات اجتماعية معتدلة. والحقيقة هي أن الشيوعيين كانوا يعززون قوتهم في الوزارة، وفي المجالس القومية في الأقاليم، والأكثر أهمية، في المصانع.

وكنظرائهم التشيكوسلوفاكيين، شدد الشيوعيون الهنغاريون أيضاً على الرغبة في التعاون مع القوى الديمقراطية كافة في البلد. وكانت هذه القوى تتألف من حزب الملاكين الصغار، الذي عاد إلى الظهور في تشرين الثاني عام ١٩٤٤ بقيادة القس الكالفاني زولتان تيلدي، وبيلا كوفاكس، وفيرينك ناجي، والشعبيين القوميين، والديموقراطيين الاجتماعيين. واتضح منذ البداية أن الملاكين الصغار هم المنافسون والخصوم الرئيسون للشيوعيين، في حين ضمت الأحزاب الأخرى أناساً يستمعون إلى تودد الشيوعيين، ويضعفون تماسك أحزابهم الداخلي. وبصرف النظر عن الحقيقة الواضحة بأن الشيوعيين كانوا يعولون على دعم الجيش، والشرطة، والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، فإنهم حاولوا محاكاة، بل حاكوا، البرنامج الزراعي لصغار الملاكين. وقد لاقى إصرار الشيوعيين على إصلاح زراعي متطرف وتغييرات أخرى اقتصادية ثورية استجابة بين الجماهير، التي كانت، بغير ذلك، ستعارض الشيوعية في حد ذاتها.

وفي بولندا، أدار الشيوعيون الحكومة، ومثل الشعبين ميكواتشك، وكان على بعض زملائه أن يختاروا بين التكيف أو التحدي المكشوف. فانضم ميكواتشك إلى حكومة الوحدة القومية الموقته نتيجة للضغط الغربي، وكان الكثير من البولنديين يعتقدون بأنه هو أيضاً يحظى بدعم مؤكد من الولايات المتحدة وبريطانيا. وكان عازماً على تحدي الشيوعيين من خلال "انتخابات

حرة وغير مقيدة،" كان قد تم الاتفاق عليها في يالطة. وعلى عكس الآخرين، نجح في إعادة تأسيس حزب شعبي مستقل PLS، تفوق عدداً على الشيوعيين وحلفائهم. وكان هؤلاء يتألفون تقريباً من أحزاب مبتورة، اشتراكية وديموقراطية وعمالية، تم إقصاء قياداتها القديمة. وكان الحزب القومي الكبير ما قبل الحرب خارجاً على القانون.

كان ميكواتشك، بالنسبة إلى الجماهير البولندية، يجسد الاستقلال القومي الحقيقي. وكان، في نظر بقايا الحركة السرية أيام الحرب، يمثل أمل البقاء. وبالفعل، ساعد على إنقاذ الكثير من هؤلاء بعفوين أقرتهما الحكومة. ولكن الشيوعيين صوره بأنه أداة الغرب وتجسيد لكل القوى الرجعية ومعاداة الشيوعية في البلد.

وحاول الشيوعيون البولنديون في هذه المرحلة، كما في كل مكان، تلميع صورة الاعتدال الاجتماعي. فأنكروا أي خطط للزراعة الجماعية، وناقشوا الشعبين (كما في هنغاريا) فقط حول مساحة مزارع الفلاحين. وتحدثوا أيضاً عن طريق وطنية للاشتراكية. وكانوا يعبرون بكلام كاذب عن وفائهم للكنيسة الكاثوليكية، ويحرصون على عدم إظهار عدا في غير محله لها، أو الإساءة إلى المشاعر الدينية البولندية.

ومن جانبها، كانت الكنيسة الكاثوليكية غير مستعدة لمواجهة الشيوعية، سواء بالمعنى الأيديولوجي أو العملي. وفي هنغاريا، كانت الكنيسة (على الرغم من الانقسام الكاثوليكي البروتستانتي) مالكة كبيرة للأرض متغلغلة داخل البنيان الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي للبلد ربما حتى أكثر من بولندا. وكان رد فعلها أيضاً أكثر قوة عندما جردها الشيوعيون من امتيازاتها؛ حيث قام كبير الأساقفة الكاردينال ج. ميندسينتي بإدانة الشيوعية علناً. كانت الكنيسة في البلدان الثلاثة تتعاون مع اليمين المحظور الآن. وفي سلوفاكيا، لم

يكن سهلاً دحض الاتهامات بـ "الكهنوتية - الفاشية" التي وُجّهت للنظام زمن الحرب. ولكن، هناك وجه آخر للقصة. ففي بولندا، أدى وقوف الكنيسة ضد النازيين إلى إجراءات اضطهاد جماعي للكهنة. وتم إرسال الكثير من الأساقفة والكهنة إلى معسكرات الاعتقال في ألمانيا، ومات الأب كولبي، الذي طوّب قديساً فيما بعد، من أجل مواطن سجين. وعمل هذا، إلى حد بعيد، على تعزيز السلطة الأخلاقية للكنيسة. وفي تشيكوسلوفاكيا، كان أسقف براغ، بيران، نزيل معسكر اعتقال. وفي هنغاريا، تحدى الكاردينال سيريدي النازيين جهاراً، وقامت أرو كروس باعتقال ميندسينتي.

استيلاء الشيوعيين على السلطة والستالينية

شهدت السنوات ١٩٤٥-١٩٤٨ تحولاً من حكومات ائتلافية، كانت حقيقية إلى حد ما، إلى سلطات شيوعية تامة وتأسيس دول استبدادية. وكان الطريق المؤدي إلى هذه الغاية مختلفاً في كل بلد. ففي هنغاريا، طبق الشيوعيون "التكتيكات السجّية" لتقطيع قاعدة القوة لدى خصومهم إلى شرائح. وفي بولندا، أدى رفض ميكواتشك لأن يكون شريكاً أصغر للشيوعيين إلى مواجهة مكشوفة. وفي تشيكوسلوفاكيا، حوّل الحزب أزمة حكومية إلى حسم حمل سمات انقلاب.

كان السوفييت قد احتفظوا بجنود في هنغاريا لحراسة خطوط المواصلات مع منطقتهم في النمسا، لكن، في البداية، كانوا مستعدين أن يكونوا أكثر مرونة نحو الهنغاريين منهم نحو البولنديين. وكان الموقف الضعيف للشيوعيين الهنغاريين في منتصف عام ١٩٤٥ على علاقة بذلك. فقد أنتجت الانتخابات البلدية في بودابست انتصاراً غير متوقع لصغار الملاك، الذين حصلوا على ٥٠% من الأصوات ضد تكتل الشيوعيين - الاشتراكيين الذين حصلوا على ٤٢,٦%. وفي الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني عام ١٩٤٥، كان

إخفاق الشيوعيين أكثر سوءاً، وخرج صغار الملاك بـ ٥٧%. وقدّر لهذه الانتخابات أن تكون الأخيرة في هنغاريا على مدى ما يقرب من نصف قرن. أصبح تيلدي رئيساً للجمهورية وفيرينك ناجي (يجب عدم الخلط بينه وبين سميّه المعروف أكثر) رئيساً للوزراء. ولكن، بموجب الاتفاق ما قبل الانتخابات، بقي الشيوعيون في الوزارة، وعملوا من الداخل، بصورة منهجية، على إضعاف خصومهم. وفي عهد لازلو رايك، وزير الداخلية، تمت إزاحتهم من الإدارة، وإجراء محاكمات جماعية لمجرمي الحرب والمعارضين السياسيين. وتقدم تأميم الاقتصاد على نطاق واسع. وباستخدام الشائعات حول مؤامرة القوميين مبرراً، عمل الشيوعيون بنجاح على تشويه سمعة بعض صغار الملاك، خصوصاً بيلا كوفاتش، الذي اعتقل من قبل الشرطة السوفييتية. فأصبح هؤلاء ضعفاء ومعزولين ومعرضين للخطر. وأجبر ناجي على الاستقالة وأقام في المنفى. وفي انتخابات شهر آب عام ١٩٤٧، التي تم التلاعب فيها، حصل الشيوعيون على أصوات أكثر من تلك التي حصل عليها صغار الملاك (٢٢,٣ مقابل ١٥,٤%)؛ وتفككت الأحزاب غير الشيوعية بسبب تعرضها لضغط متواصل. وظهر رسمياً الديموقراطيون الاجتماعيون إلى الوجود مع الشيوعيين وحزب العمال الهنغاري MDP. ميزت استقالة تيلدي من الرئاسة نهاية عهد. ومع أن راكوتشي، الأمين العام للحزب، أصبح أيضاً رئيساً للوزراء، فإنه يمكن القول إن "حكم"ه بدأ في كانون الأول عام ١٩٤٨.

كان استيلاء الشيوعيين التام على السلطة في بولندا أكثر سرعة، وربما أيضاً أكثر قسوة. فالمنافسة كانت محدودة أمام الأحزاب السياسية الأخرى التي تسلل إليها حزب العمال البولندي وهيمن عليها، وكانت المواجهة بين ميكواتشك والشيوعيين قد بلغت ذروتها عام ١٩٤٦. وكانت النتيجة استفتاء شعبياً. ففي محاولة للتعويض عن التأجيل المتواصل للانتخابات التي كانت قد تقرر في

يالطة، أعلن الحزب عن استفتاء عام طُرِحَتْ فيه على المقترعين الأسئلة التالية: هل يوافقون على إصلاحات اجتماعية - اقتصادية؟ وهل يؤيدون حدود أودرا - نيسا؟ وهل يوافقون على إلغاء مجلس الشيوخ؟ هذه، في الواقع، لم تكن أسئلة، لأن الإجماع حول تأييد مقترحات كهذه كان موجوداً. فالأسئلة كانت تعكس الخطة الاقتصادية القائمة، التي اعتمدت على قطاعات عامة واجتماعية وخاصة، وتفكيراً اشتراكياً أكثر منه شيوعياً. وكان الحد مع ألمانيا يعتبر مكسباً كبيراً. ولم يكن إلغاء مجلس الشيوخ مشكلة. ومع ذلك، قام ميكواتشك، الذي اعتبر الاستفتاء تجربة قوة وتحذُّ، بتوجيه مؤيديه إلى التصويت بـ "لا" على السؤال الثالث. وربما كان هذا خطأ سياسياً. لأنه كشف عن مدى المعارضة الفعلية المعادية للشيوعيين دون السماح لها بتسجيل نقطة. وفي جو التهريب، وحتى الاغتيالات الفعلية للشعبيين وحلفائهم، كانت نزاهة الاستفتاء مستحيلة. وهناك دليل تام على تزييف النتائج النهائية. وتم الكشف عن الأرقام الحقيقية للرافضين فقط في بعض المناطق، على سبيل الغفلة أو إعلان قوة الخصوم.

وتكثفت حملة الإرهاب والتشهير، وارتبط اسم ميكواتشك باستمرار بوحداث سرية تواصل كفاحاً مسلحاً ضد الشيوعيين. وفي ظل هذه الظروف، قلما كانت مواقف ميكواتشك المتصلبة واقعية حيال المشاركة في جبهة انتخابية مشتركة مع الشيوعيين، وبدأت تكتيكات المواجهة تصبح باطراد موضع تساؤل بين مؤيديه. فعلى أي شيء كان يعول؟ من المؤكد أن الشيوعيين لم يكونوا ميالين إلى إجراء انتخاب حر أو التنازل عن السلطة. وفي الواقع، أثبتت انتخابات كانون الثاني عام ١٩٤٧ بأنها مخادعة، كالاستفتاء العام. فقد حصلت الكتلة التي يقودها الشيوعيون على ٣٩٤ مقعداً؛ وحصل حزب ميكواتشك فقط على ٢٨ مقعداً. وهكذا أثبتت محاولة الشعبين انتزاع السلطة من الشيوعيين فشلها التام، وفي شهر تشرين الأول، فر ميكواتشك، الخائف على حياته، من بولندا. وفي حزيران عام ١٩٤٨، حيث

تغير الجو الدولي إلى حد بعيد، امتص حزب العمال البولندي الحزب الاشتراكي، واتخذ اسم حزب العمال البولنديين المتحدين PZPR.

وفي تشيكوسلوفاكيا أيضاً، أدى مسار الأحداث إلى انتصار شيوعي، لكن القصة كانت مختلفة في الكثير من الجوانب. فكما ذكرنا سابقاً، كانت تشيكوسلوفاكيا ما بعد الحرب تشبه الجمهورية الأولى ظاهرياً. فسلطات الرئيس الواسعة فرضت أعباء خاصة على بينيش، وفي الواقع، تم إنجاز الإصلاح الزراعي، وتأميم الصناعة، ومحاكمة "الخونة" بمرسوم رئاسي. وفي التعامل مع القادة السوفييت، واصل بينيش مراعاة رغباتهم، والحرص على إرضائهم، وتأدية الخدمات لهم.

جعلت الانتخابات الأولى، التي أجريت في شهر آذار ١٩٤٦، من الشيوعيين الحزب الأكبر (٣٨% من الأصوات في الأراضي التشيكية و٣٠% في سلوفاكيا). وجاء بعدهم الاشتراكيون القوميون بـ ١٨,٢%، وحصلت بقية الأحزاب على نسب تراوحت بين ١٢,٩ و ١٥,٦%، وسمي غوتفالد رئيساً للوزراء، وبدا الشيوعيون راضين عن احتلال المرتبة الأولى بين متعادلين. ولكن الوضع بدأ يتغير عام ١٩٤٧. فعندما بدأت الحرب الباردة، قبلت براغ في البداية عرض خطة مارشال، ثم انقلبت رأساً على عقب بعد أوامر موسكو المستعجلة. وأدرك وزير الخارجية يان مازاريك، أن استقلال تشيكوسلوفاكيا ليس أكثر من وهم. وجاء هذا كصدمة. ووبخ الكرملين الشيوعيين التشيكوسلوفاكيين لجبنهم، وركز نشاطه على تشيكوسلوفاكيا، حيث كان الديموقراطيون يهيمنون على السلطات المستقلة محلياً (هيئة المندوبين والمجلس القومي السلوفاكي). إن التجارب زمن الحرب لم تجعل التشيكيين أكثر فهماً للطموحات القومية السلوفاكية. وقصر بينيش في استخدام العفو الرئاسي عن تيسو المتعاون مع المحتل، الذي حوكم، وأدين، وأعدم في نيسان ١٩٤٧. وكان

هذا خطأ سياسياً^(١). وعندما باشر الشيوعيون بإقصاء الديموقراطيين السلوفاكيين، بصورة استبدادية، من السلطة، لم يحدث احتجاج بين غير الشيوعيين في براغ.

وفي أواخر شهر آب عام ١٩٤٧، "استُنفِرَ" الحزب، وتم تأكيد وسائل برلمانية إضافية قادمة للحسم مع غير الشيوعيين. وفي الواقع، حدث هذا الحسم في شهر شباط عام ١٩٤٨، بحركة تذكر بالتكتيكات البرلمانية ما قبل الحرب. فقد قدم الوزراء غير الشيوعيين استقالاتهم، احتجاجاً على الإجراءات التعسفية لوزير الشرطة الشيوعي، على أمل أن يرفضها بينيش أو يقبلها، أو يحل البرلمان ويأمر بإجراء انتخابات عامة. وكان نموذجياً عند القيادة المترددة للأحزاب غير الشيوعية تحميل عبء المسؤولية للرئيس المتوكل. وأدى به قراره أن يكون فوق النزاع، كما قال، إلى الاستسلام. ومع أن الشيوعيين حشدوا عمال المصانع، وأعلن وزير الدفاع حياد الجيش، فإن غير الشيوعيين لم يكونوا مستعدين لمواجهة مادية. وقبل بينيش المعزول والمرعوب الاستقالات، مما أتاح لغوتفالد تعيين أشخاص لملء الشواغر.

لم يكن "شباط الظافر"، كما سماه الشيوعيون، إلا انقلاباً بمعنى التهديد الدائم للعنف الذي رافق الحدث. وكانت مشاركة السوفييت حقيقية، فقد تضمنت التشجيع وإمكانية التدخل المسلح. ومع ذلك، عيّن بينيش، الذي استقال فيما بعد، وزارة غوتفالد بشكل نظامي، وحصلت على ثقة البرلمان في ١٠ آذار. فانزلقت تشيكوسلوفاكيا إلى حكم شيوعي بطريقة جعلت التشيكيين يفكرون بميونخ والتمن الباهظ الذي دفعوه لقاء عدم المقاومة. حتى موت جون مازاريك لم يعد يعزى إلى عنف بل إلى احتمال انتحاره بسبب اليأس. وكما

(١) حول هذه المسألة المثيرة للجدل، انظر بارد أبراس، سياسات الثواب والعقاب: محاكمة جوزيف تيسو، EEPS، المجلد ١، رقم ٢ (ربيع عام ١٩٩٦)، الصفحات ٢٥٥-٢٩٢.

في هنغاريا وبولندا، فإن تقوية الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا اقتضت امتصاص الاشتراكيين. وكما في بولندا أيضاً، احتُفظ بحزبين غير شيوعيين رمزيين (ثلاثة في هنغاريا) بوصفهما شريكين ثانويين.

سببت أحداث براغ صدمة للرأي العام الغربي واعتبرت مؤشراً لتصميم الشيوعيين على إلغاء الديمقراطية. وكانت الولايات المتحدة ميالة إلى القبول بمنطقة نفوذ سوفيتية في أوروبا الوسطى الشرقية بشرط أن تكون مفتوحة للتجارة وتدفق الأفكار. فكتلة مغلقة من دول تابعة لم تكن مقبولة لديها. وفي ظروف كهذه، انتهى احتواء المنطقة، الذي يبدو أنه كتب بسرعة، إلى اعتباره خجولاً وغير ملائم. ومن هنا، نشأ المبدأ الجديد للتحرير. ولكن هذا المبدأ الذي أيده الرئيس دوايت آيزنهاور ووزير الخارجية جون فوستر دلس، لم يهدف إلى تحرير المنطقة بواسطة حرب صليبية، بل كان يهدف إلى تغذية لهب الحرية بين الأمم المضطهدة، عن طريق الدعاية ودعم المهاجرين السياسيين، وإضعاف سلطات السوفييتات. ولكن "مسألة دولة تابعة"، كما عُرِّفت عام ١٩٤٩، هي دالة مشكلتنا (الأمريكية) الرئيسة - علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي^(١).

منذ عام ١٩٤٨، بدأت الشيوعية في أوروبا الوسطى الشرقية تتخذ شكلها الستاليني المتطرف، الذي تميز بمحاكاة النموذج السوفييتي والخضوع لموسكو. "حب الاتحاد السوفييتي لا يتحمل أي تحفظ"، كتبت رودي برافو التشيكوسلوفاكية في ٢٥ مايس ١٩٥٢. وعملت شبكة من المعاهدات، التي تعود إلى الحلف السوفييتي - التشيكوسلوفاكي عام ١٩٤٣، على ربط كل البلدان بموسكو وبعضها مع بعض. ومثلت إعادة توجيه التجارة نحو الاتحاد

(١) الاقتباس عند آر أل غارثوف في "أوروبا الشرقية في مسار العلاقات الأمريكية السوفيتية"، وعند أس أم تيري (محرر): السياسة السوفيتية في أوروبا الشرقية (نيوهافن، كونكتكوت، ١٩٨٤)، ص ٣١٨.

السوفييتي تغييراً عنيفاً عما كان عليه الوضع ما قبل الحرب. وفي عام ١٩٤٩، أنشئ مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة CMEA أو الكوميكون Comecon رداً على خطة مارشال، لكن بقي خاملاً لأكثر من عقد. وأدى دوره اللاحق لدمج البلدان التابعة من طريق تقسيم العمل إلى الاختلاف والفشل في إعطاء النتائج المرغوبة. وأخيراً، نشأت منظمة حلف وارسو، نظيراً لحلف الناتو. وفي الحقيقة، كانت وظيفتها الرئيسة احتواء المنطقة نفسها، وتنظيم سياستها واستقرارها.

تم إعلان هذا الاتجاه الجديد من قبل الاجتماع التنظيمي للكونفورم Cominform في سكلارسكا بوريا في بولندا. وبعد بضعة أشهر، استخدمت موسكو الكونفورم أداة للتوجيه الأيديولوجي ضد المارشال تيتو. وهكذا أصبح الخرق بين الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا أول صدع في الدرع الستالينية، ولكن شدد الهجوم أيضاً ضد "الانحراف القومي" الذي مثلته التيتوية. وارتبط تساقق أيديولوجي، شمل كل مسالك الحياة، باسم كاهنه الأكبر أندريه زدانوف.

هل الصفة "استبدادية" هي الأفضل لوصف الستالينية؟ كان النظام، في سعيه للهيمنة على مجموع الناس وادعائه بأنه يمثل السلطة التي تؤثر في كل الواقع، استبدادياً نظرياً، مع أنه في الممارسة لم يكن دائماً كذلك. وكان الرفض التام للحقيقة بوصفها مطلقاً واحداً من عناصره المميزة: من هنا جاءت الكذبة الكبيرة بأنه قُدِّرَ للحزب أن يكون هو الحقيقة. فكان تملق ستالين، المرجع الحاسم، والحكم النهائي، جزءاً من النظام. وهكذا اخترقت عبادة الفرد كامل سلم السلطة الشيوعي، لكن، كما قال غومولكا فيما بعد، كانت عبادة القادة الأدنى شأنًا مجرد "مصباح مستعار، يعكس النور كما يفعل القمر." وكان هذا صحيحاً بالنسبة إلى القادة المهيمنين في هذا العهد: بروت، وغوتفالد، وراكوتشي.

كان هناك تشابه أساسي في التطورات في هنغاريا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا في أواخر أربعينيات القرن العشرين ومطلع خمسينياته. ففي الحقل الاقتصادي، أدى التخطيط الصارم الذي حاكى النموذج السوفيتي إلى تأميم كل المشاريع والتدمير الحقيقي للقطاع الخاص المزدهر. وتم التشديد على تطوير الصناعة الثقيلة. واصطدمت جماعية الزراعة بمقاومة عنيدة في بولندا، حيث زرع ١٠% فقط من أراضي الفلاحين بصورة جماعية، كما سببت توترات في هنغاريا، لأن إعادة توجيه الزراعة عام ١٩٥٧ أحدثت عجزاً في الإنتاج الزراعي. وكان الوضع مختلفاً في تشيكوسلوفاكيا، حيث كان ٩٠% من الزراعة جماعياً، وكان تأثير القاعدة الاقتصادية القوية أقل ظهوراً.

في مجتمع يزداد أئمة، كانت الكنيسة لا تمثل إلا سلطة روحية وإلى حد ما سياسية. ومن هنا تحول الحزب الآن نحوها من سياسة تصالحية إلى هجومية مكشوفة. فالشيوعيون حاولوا لا فصل الكنيسة عن الدولة فحسب، لكن أيضاً إخضاعها للدولة. وكان يجب حصر الكنيسة بالمذبح والاعتراف؛ وإبعاد الدين عن المدارس وتجريد المنظمات الدينية من أية وظائف اجتماعية. وتم قطع العلاقات مع الفاتيكان، وفي جوهر هذا كان خلاف ليس حول الإله، ولكن حول الإنسان وكرامته. وقد تعارض هذا الهجوم مع الجذور والتعاليم المسيحية في ثقافة أوروبا الوسطى الشرقية.

وفي هنغاريا، حيث استغل الشيوعيون الانقسام بين الكنيستين الكاثوليكية والكالفانية، وأيضاً في تشيكوسلوفاكيا، جاء الهجوم مبكراً أكثر وأكثر قسوة منه في بولندا. وأدى تحدي الكاردينال ميندسينتي به إلى الاعتقال ومحاكمة مسرحية في شهر شباط ١٩٤٩، اعترف فيها بتهم كلها بعيدة عن الاحتمال. وتم إعدام أساقفة وكهنة آخرين أو سجنهم. كما تم قمع الأخويات الدينية في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، ولم يحدث مثل ذلك في بولندا. وفي تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا،

حاول الحزب إضعاف الكنيسة بواسطة الدعوى الكاثوليكية المعروفة وحركة سلام (سلام على الأرض)، وهاجم أيضاً رئيس أساقفة براغ الأب بيران. فقام أولاً بعزله في مقر إقامته، ثم نقله إلى أحد الأديرة. وفي عام ١٩٥٦، تعرض لضغط شديد، وأقسم يمين الولاء للنظام تسعة من ثلاثة عشر أسقفاً ومعظم رجال الدين الأدنى مرتبة، وتم حبس الآخرين.

حتى الآن، كان الوضع في بولندا مختلفاً، لأن الكنيسة كانت أقوى، وكان كبير الأساقفة، الكاردينال فيسينسكي، رجلاً من الوزن الثقيل، عرف كيف يجمع الالتزام الصارم بالمبدأ مع مرونة في التكتيكات. ففي عام ١٩٥٠، وقّع، غالباً على مسؤوليته الخاصة، تسوية مؤقتة مع الدولة، التزمت الكنيسة فيها فقط بـ "احترام القانون وسلطة الدولة." وفي السنة نفسها، وقعت الهرمية الكنسية الهنغارية اتفاقاً تعهدت الكنيسة بموجبه بـ "دعم النظام الرسمي." وكانت هذه الاتفاقات مؤقتة بالنسبة إلى الشيوعيين. وتبنوا ما يعرف بالكهنة الوطنيين ودعموا منظمة السلام Pax Organization في بولندا. وكانت هذه المنظمة، التي أسسها يميني متطرف قبل الحرب، بوليسلاف بياسيتسكي، تهدف إلى إيجاد أرضية كاثوليكية شيوعية مشتركة تخول الجماعة المشاركة في حكم البلد. وأدت مقاومة الكنيسة لهذه المحاولات، التي صممت على إضعاف التماسك وفرض تنازلات إضافية، إلى عمليات انتقامية. وفي عام ١٩٥١، اعتقل الأسقف جيم كازماريك، وبعد سنتين، أنزلت به عقوبة شديدة. وبلغت الأمور ذروتها عام ١٩٥٣، عندما اعتقل الكاردينال فيسينسكي وسجن، حتى بعد موت ستالين.

كان الكفاح ضد الكنيسة جزءاً من الهجوم الستاليني في عالم الثقافة. وقد امتد من فرض "الواقعية الاشتراكية" على الفن، مروراً بجعل نظريات لينسكو ملزمة في العلوم الطبيعية، وصولاً إلى رفع آراء ستالين حول

اللسانيات إلى مرتبة العقيدة القطعية. وكان يتم التخلص من كل من يخالف هذه المبادئ؛ وهكذا ساد الإرهاب الأيديولوجي.

وانعكس التطور السياسي رسمياً في إقرار الدستورين الهنغاري والبولندي لعام ١٩٤٩ و ١٩٥٢ اللذين صيغا على منوال الدستور في الاتحاد السوفييتي. وأصبح كل من البلدين يعرف باسم جمهورية الشعب أو جمهورية الشعب الديمقراطية. وكان الدستوران اللذان شحنا بمبدأ عالي الصدى أكثر بقليل من واجهة. وخلف تلك الواجهة، تسلط استبداد بموجب قانون استخدم كأداة سياسية، وقضاة كانوا منفذين طبيعيين، وكانت الشرطة دولة داخل الدولة. ففي بولندا طبق الإرهاب الشيوعي على نطاق واسع ضد الحركة السرية زمن الحرب ومؤيدي ميكواتشك. وذهب ضحيته الكثيرون في تشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا. وأعقبت ذلك عمليات تطهير الحزب بعد الانشقاق التيتوي. وفي هنغاريا، اعتقل وزير الداخلية راجك المعروف بالقسوة في شهر مايس ١٩٤٩، واعترف في محاكمة مسرحية بأنه "عميل للامبريالية"، وأعدم. وفي عمليات التطهير اللاحقة، هلك حوالي ألفين من الناس، وسجن ١٥٠٠٠٠. ويمثل هذا رقماً أكبر بما لا يحصى من عدد ضحايا نظام هورثي. ومن بين الشيوعيين الكبار، سجن كادار، وانسحب إيمري ناجي من الحياة السياسية.

وجد طقس الجرائم القضائية هذا، مع حرية استخدام التعذيب، مثيله في تشيكوسلوفاكيا. وبمساعدة مستشارين من الخبراء السوفييت، بدأت حملة حقيقية لمطاردة "التروتسكيين"، والقوميين البورجوازيين السلوفاك، والصهاينة، والأعداء الطبقيين، والجواسيس. ومن بين الضحايا عدد من أصحاب المقامات الرفيعة من أمثال كليمنتيس، وهوساك، وسلانسكي، والسكرتير العام للحزب بالذات. وبعد محاكمة جماعية عام ١٩٥٢، أسرف

فيها الادعاء باستخدام معاداة السامية، اتهم أحد عشر من أصل أربعة عشر شخصاً بأنهم من خلفية يهودية، وأدين سلانسكي وشركاؤه وأعدموا. على عكس هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، لم تكن هناك محاكم مسرحية في بولندا، فقد تمت مجابهة المقترحات السوفييتية باللجوء إلى الإبلاغات بمعاداة السامية في عمليات التطهير. ومع أن الإرهاب تطلب ضحايا جددًا، خصوصاً ضباط الجيش من ذوي المراتب العليا، الذين عاد عدد منهم من الخارج بعد الحرب، فإن المعادل البولندي الأقرب لراجك أو سلانسكي، أي غومولكا، لم يقدّم أبدًا إلى محاكمة. ومع أنه كان أكثر إيماناً منهم بكثير بالطريق الوطنية إلى الشيوعية، وبالتالي أكثر عرضة لتهمة التيتوية القومية، فإنه طرد من الحزب واعتقل مع عدد من مساعديه عام ١٩٥١. وبانتظار إعداد قضية ضده، مكث في السجن فترة طويلة، كانت كافية لبقائه على قيد الحياة بعد موت ستالين.

صعود التعديلية وسقوطها

سبب موت ستالين أزمة خلافة ونظام قيادة جماعية عابرين. ولم يعد ممكناً الدفاع عن العقائدية الصارمة المعززة بالإرهاب، وأطلق القادة السوفييت "مساراً جديداً" في الاقتصاد، وتخلصوا من لافرنتي بيريا، رئيس الشرطة السرية المرعب. وسرعان ما ترددت الأصداء في أوروبا الوسطى الشرقية بسبب الروابط بين جهاز الأمن هناك ومثيله في موسكو. وفي عام ١٩٥٤، فر جي سويتلو، وهو كولونيل في الشرطة البولندية، إلى الغرب، وأعلنت إفشائه الأعمال الداخلية لنظام الإرهاب. وتلا ذلك طرد واعتقال "شركاء بيريا". وبهدوء، أطلق سراح غومولكا؛ وأصبح إيمري ناجي رئيساً للوزراء، وحاول، على مدى ثلاث سنوات، تخليص هنغاريا من الستالينية. وارتبط اسمه بسياسة مرنة في الزراعة، ومراجعة إساءة استخدام القوانين،

واحترام الحقوق القومية. وأخيراً، أقصاه راكوتشي، الذي استعاد نفوذه. وفي تشيكوسلوفاكيا، وبعد موت غوتفالد عام ١٩٥٣، أصبح أنتونين نوفوتني سكرتيراً أول وإيه زابوتوسكي رئيساً. وكان كلاهما شخصين متوسطي القدرة، بذلا جهدهما لمنع التغيير وتصرفا ببطء للتخلص من الستالينية.

وفي الاتحاد السوفييتي، شجب نيكيتا خروتشيف الستالينية في خطاب سري في كانون الثاني عام ١٩٥٦ في المؤتمر العشرين للحزب، وتسرب الخطاب إلى العالم الخارجي. وفي جو قارنه الكاتب السوفييتي آي إيرنبورغ بـ "ذوبان الجليد"، انهمك المثقفون والفنانون، الذين كتمت الستالينية أنفاسهم فترة طويلة، بنقد غزير. وفي بولندا، انتقد آدم فازيك في قصيدته "قصيدة إلى الكبار" بشدة الواقعية الاشتراكية؛ وبمناسبة مهرجان الشباب الدولي في وارسو، تم الإعلان عن نهاية العزلة التامة عن الغرب. وفي هنغاريا، وجد الكتاب أنفسهم في مقدمة حملة معادية للستالينية.

وفي حزيران عام ١٩٥٦، تظاهر العمال في بوزنان وتحول الشغب إلى ثورة تطلب إخمادها استخدام الدبابات. وشكل الحدث صدمة لبولندا والشيوعيين في كل مكان. وبعد ارتباك أولي، رفضت القيادة البولندية، التي حرمت من بيروت بسبب موته، وصم الثورة بأنها انقلاب مضاد، وحملت المسؤولية لممارسات الحزب السابقة التي جعلت الثورة ممكنة. وعندئذٍ قرر الكرملين التدخل في التنافس على السلطة داخل المكتب السياسي البولندي ومنع ترقية غومولكا إلى منصب السكرتير الأول. وفجأة، هبط في وارسو وفد سوفييتي رفيع المستوى بقيادة خروتشيف نفسه؛ وبدأت الوحدات السوفييتية المتمركزة في بولندا زحفها إلى العاصمة. وفي مواجهة مثيرة، دعا غومولكا السوفييت إلى تنفيذ تهديدهم، ونجح. وفي خضم حماسة شعبية كبيرة، لأول مرة منذ الحرب، تجاوزت حركة شعبية داخل الحزب مع التطورات - نودي بغومولكا

قائدٌ جديداً لبولندا. فواصل هذا إدانته لفترة "الأخطاء والتجارب" الماضية، وصرح بأن الشيوعيين لا يملكون حق احتكار بناء بولندا الاشتراكية. وسمح بتفكيك بعض المزارع الجماعية، وأوقف الإرهاب الستاليني. وانتهت تبعية بولندا الصخابة لموسكو؛ وبدأت الاتصالات مع الغرب. كان غومولكا يدرك أهمية الكنيسة ويرغب في دعمها، فأمر بإطلاق سراح الكاردينال فيسينسكي. كانت هذه تغييرات ثورية فعلاً، وأصبح المصطلح "أكتوبر البولندي" شائعاً على عكس أكتوبر الروسي عام ١٩١٧. وتعلقت آمال البولنديين على أنهم كانوا يشهدون أول خطوة في عملية ثورية لاستعادة استقلالهم.

أدت الأحداث في بولندا إلى تفعيل التطورات في بودابست. فأجبر السوفييت راکوتشي المكروه على التحي، لكن تولية خليفته جيرو لم تكن إصلاحاً. فالاختلافات بينه وبين رئيس الوزراء المقال ناجي بلغت مبلغ الثنائية Dualism، التي كانت مشؤومة بالنسبة إلى هنغاريا. فقد عُدَّ جيرو مسؤولاً عن التصادم الكبير في العاصمة بين المتظاهرين، الذين أعلنوا التضامن مع بولندا، والشرطة السرية والجنود السوفييت، الذي قتل وجرح فيه الكثير من الناس. وترتب على ذلك أن يستقيل جيرو لصالح كادار، أحد نزلاء السجن الستاليني. فتراجعت ثنائية الحكومة - الحزب إلى خلفية المسرح، وتفككت كل مؤسسات الحزب والدولة، بما فيها الوحدات الأمنية AVO، والجيش والشرطة. وهُزِمَ الجنود السوفييت. قد لا يكون ناجي هو الذي بدأ تلك الأحداث، لكنه انتهى إلى الإشراف على عملية تضمنت إعادة بناء الإدارة، وإنشاء جيش جديد، والسماح بإقامة نظام متعدد الأحزاب، وإطلاق سراح الكاردينال مينسينتي، وأخيراً، إعلان هنغاريا دولة محايدة تحت حماية الأمم المتحدة والانسحاب من حلف وارسو. فهل كانت الخطوة الأخيرة هذه هي سبب التدخل السوفييتي الثاني والقمع المسلح لحرية هنغاريا باستخدام إحدى عشرة فرقة عسكرية؟ هذا التفسير شائع لكنه ليس بالضرورة التفسير الوحيد.

من المحتمل، كما يبدو، أن يكون القرار السوفييتي، وهو قرار لم يكن سهلاً، قد اتخذ قبل ذلك. فقد تأثر بظروف مؤاتية كالرفض الواضح للمساعدة الأمريكية إلى هنغاريا والقتال الانكلوفرنسي في السويس الذي أوقع الأمم المتحدة وحلفاء الناتو في حرج. شعر ناجي بالخذلان وهو يلاحظ الاستعدادات السوفييتية للغزو، لأنه كان يعمل بإخلاص لإيجاد حل تقبله موسكو. ولكن عندما أعلن نبذه لحلف وارسو ووجه رسالته المثيرة بالراديو بأن الهنغاريين يقاومون الجنود السوفييت، كان قد فات الأوان. وهو لم يستخدم كلمة حرب، لأنه كان يخشى مجرد فكرة الكفاح المسلح بين دولتين اشتراكيتين. ومع ذلك، تطلبت العمليات العدائية، وفقاً لشخصيات رسمية يمكن أن تكون قد أدلت تماماً، حياة ٣٠٠٠ هنغاري، وخلفت حوالي ١٣٠٠٠ جريح.

تحول كادار إلى جانب السوفييت. وتمتع خلال السنوات التالية بحماية خروتشيف. واستُفرد ناجي باعتباره هدفاً رئيساً للانتقام. وتم إعدامه مع أقرب مساعديه. ولم يكف عن الاعتقاد بأن التاريخ سيثبت براعته ويدين قتلته. وكان هذا أيضاً رأي الكثيرين ممن كانوا يعتبرون كادار وغداً مأكراً.

نجح "أكتوبر البولندي" في حين أخفقت الثورة الهنغارية لعدة أسباب. فغومولكا، الذي امتطى موجة إصلاحية، لم يكن له منافس، مثل جيرو أو كادار، يمكن أن يعمل بفعالية على إضعاف موقفه - والحزب البولندي لم يفقد السيطرة أبداً، كما أن تفجر العواطف الشعبية لم يبلغ حد العنف. وبعد مواجهة مثيرة بين غومولكا وخروتشيف، لعب كل منهما لعبة حذرة جداً. ويفترض أن يكون الروس قد أصبحوا على اقتناع بأنهم كانوا بحاجة إلى غومولكا لإنقاذ الشيوعية في بولندا. وقد نُصح باعتقال الكاردينال فيسينسكي، الذي يعمل وسيطاً بين الحزب والأمة؛ وكان الكاردينال ميندسينتي حاملاً للواء اليمين وقد استأنف موقفه المتحدي السابق ليقضي عدة سنوات كلاجئ في السفارة الأمريكية في بودابست حتى سُمح له أخيراً بمغادرة البلد.

بمعنى ما، ساعدت الثورة الهنغارية البولنديين إلى حد بعيد، لكن العكس ليس صحيحاً. ومن المحتمل أن القيادة السوفييتية، التي قدمت تنازلات في وارسو، كانت أقل استعداداً لتقديمها في بودابست. كان درس عام ١٩٥٦ مضاعفاً. فقد أظهر أن النظام الشيوعي يمكن قلبه من الداخل، ولكن أظهر أيضاً أن السوفييت سيتدخلون لمنع ذلك. فهل كانوا يهتمون بخسارة تابع في أوروبا الوسطى الشرقية أو بالمضامين الأيديولوجية؟ قد يكون الفصل بين الوجهين غير ممكن. وبقدر ما يتعلق الأمر بـ "أكتوبر البولندي"، فإنه أشار إلى إمكانية تطور الشيوعية وعملية تحرر ذاتي تدريجية. وفي حين كشفت أحداث بودابست الطبيعة المضللة للمبدأ الأمريكي في التحرر، بدا أن الغومولية تقدم فرصة لمساعدة التغيير الداخلي نحو حرية أكبر. وبدأت المساعدة الأمريكية تتدفق على بولندا.

هيمن على السنوات الاثنتي عشرة بين ١٩٥٦ و ١٩٦٨ كل من كادار، وغومولكا، ونوفوتني. وفي الاتحاد السوفييتي، امتد عهد خروتشيف حتى عام ١٩٦٤، وتميز بمحاولات إصلاح غير منتظمة إلى حد ما. وكانت السنوات الأربع الأخيرة سنوات خليفته، ليونيد بريجنيف، الذي مثل العقيدة التقليدية وجمود النظام.

بدأ حكم كادار في هنغاريا بعمليات انتقامية قاسية. فقد تم إعدام حوالي ٢٠٠٠ هنغاري، وسجن عشرة أضعافهم، واختار ٢٠٠٠٠٠ طريق المنفى. وعرف الحزب تحولاً عنيفاً فقط بالـ ٣٧٠٠٠ عضو الباقين من أصل ٩٠٠٠٠٠. وما أن تم سحق المعارضة، حتى أعلن النظام بصوت مرتفع "لن يحدث هذا مرة أخرى" ولم يحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء تماماً. واختلفت السياسة التي قامت على مفهوم أنه من ليس ضدنا هو معنا، إلى حد بعيد، عن النموذج الستاليني. وعادت السلطة والمرجعية إلى الحزب، الذي

بين بوضوح ما يؤيد، أو يجيز، أو يحظر، ولكن تم تدريجياً تجريد الحياة اليومية من السياسة وجُعِلَت مقبولة أكثر. وأصبحت النشاطات التربوية والثقافية حرة أكثر من ذي قبل؛ وبدلاً من سجن المعارضين، راحت الحكومة تشجعهم على مغادرة البلد. وبالضبط، كما أقام نظام ما قبل ١٩٥٦ شرعيته على الأصولية الأيديولوجية، ونظام ١٩٥٦ على الإجماع الشعبي، فإن كادار شدد على التقدم الاقتصادي. وكانت هذه شيوعية "غولاش" ^(١) الموجهة إلى المستهلك، على سبيل الرشوة لقبول النظام.

كان كادار نفسه شعبياً بسيطاً أكثر منه منظراً عقائدياً، لكن كان براغماتياً. وكانت تخالجه بعض الأوهام حول القادة السوفييت. وقد قارن أحد المؤرخين موقفه من الكرملين بموقف هورثي إزاء هتلر. ربما كانت المقارنة صحيحة. فتقدم هنغاريا الاقتصادي، الذي عززته المكتشفات ما بعد الحرب العالمية الثانية لرواسب البوكسيت واليورانيوم، كان محسوساً. وعملت معاهدة ١٩٥٧ مع الاتحاد السوفييتي على تحسين طبيعة العلاقة الاقتصادية وجاءت ببعض القروض السوفييتية. وأعيدت الزراعة الجماعية بالقوة بين ١٩٥٩ و ١٩٦٨، لكن توافقت ببعض المرونة الموجهة بالسوق. وفي عام ١٩٦٨، تم إدخال الآلية الاقتصادية الجديدة، التي أبطلت توجيهات التخطيط المركزي الإلزامية وأعطت المديرين حرية أكبر. وسنعود إلى محاسن الكادارية ومساوئها في المقطع التالي الذي يعالج أحداث عقد السبعينيات.

كانت صورة بولندا في عهد غومولكا مختلفة إلى حد ما. فقد شهدت انبعاث الآمال بشكل معدّل للشيوعية، وبالفعل تصور الفيلسوف البارز ليزيك كولاكوفسكي إمكانية ديموقراطية سياسية في ظل شكل من الاشتراكية. وفي الانتخابات التي أجريت عام ١٩٥٧ كان عدد المرشحين أكثر من عدد

(١) غولاش: طبق هنغاري من لحم البقر المطبوخ والفلفل الحلو - المترجم.

المقاعد، وكان باستطاعة المرء أن يتحدث عن انتخابات توافقية أكثر منها ممارسة شكلية ستالينية. فقد اتفق الكاردينال فيسينسكي مع غومولكا على أن شطب المرشحين الشيوعيين يمكن أن يعرض للخطر وجود بولندا ذاته، وهكذا قدّم دعماً قوياً لسياسة غومولكا. فدخل تمثيل كاثوليكي ضعيف إلى البرلمان. وفي جو التخلص من الستالينية الذي شهد رفضاً لعقيدة خانقة في الفن والأدب، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإجازة التعليم الديني (في البداية حتى في المباني المدرسية)، كانت مكاسب أكتوبر حقيقية بما يكفي. وعرض مسرح مروز سخافات الاستبداد وسخر منها.

ولكن تبين أن الآمال التي علقها التعديليون على غومولكا كانت دون أساس. فالرجل كان مثالياً، لا بل متزماً في الحياة العامة، ولكن كان مقاتلاً عنيداً أيضاً، رجلاً ذاتي التنقّف لا يثق بالنخبة المثقفة. وباتخاذ سبيلاً وسطاً بين التعديليين والعقائديين الذين يريدون العودة إلى طرق أكثر قسوة، لجم كلتا المجموعتين. وعمل أيضاً على تقييد الدور التربوي للكنيسة. فهل كان هذا الانحراف عن مثاليات أكتوبر مفاجئاً حقاً؟ فإذا افترضنا أن غومولكا كان يهدف إلى سد الفجوة بين الحزب والأمة، وبالتالي شرعنة الحزب، فإنه ما كان ليهتم بتطور أبعد مدى يمكن أن يضعف الشيوعية. وفي الواقع، كان الجهاز الحزبي بالكامل يعارض التغيير. علاوة على ذلك، إن التقارب المبكر بين غومولكا والغرب، ومقترحاته لإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في ألمانيا وأوروبا الوسطى الشرقية، بدأ يضعفان عندما دخل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة طريق التصادم حول كوبا وبرلين.

انتهى "الاستقرار البسيط" الذي حققه غومولكا في منتصف ستينيات القرن. وتركزت المواجهة بين الحزب والكنيسة بشأن الاحتفال بالذكرى الألفية لبولندا على دور المسيحية في التاريخ البولندي. فالأسقفية أخذت زمام

المبادرة في القضايا التي تؤثر في الأمة، على سبيل المثال، الخطاب الذي ذكرناه سابقاً إلى الأساقفة الألمان. وهذا أغضب الحزب، الذي اتهم الكنيسة بكونها غير وطنية. وكانت القومية سلاحاً جاهزاً في مجتمع محبط، سرعان ما تسلح به جناح الأنصار المعروف في الحزب بقيادة أم موزار. وعملت حرب الأيام الستة في حزيران عام ١٩٦٧ على خلق مشاعر مناصرة للإسرائيليين في الكثير من الأوساط البولندية (والبولندية - اليهودية)، وأسلم غومولكا نفسه لمناورة الأنصار في حملة كبيرة "معادية للصهيونية". وأدت الحملة إلى تطهير قيادة الحزب، والجيش، والإدارة من الأشخاص ذوي الأصول اليهودية. حاول غومولكا، الذي لم يكن معادياً للسامية، استخدام المكابح، لكن اكتشف أن هناك منافسين سياسيين يتحدون سلطته. فقد أدى حادث - ربما استفزاز - حول حظر مسرحية كلاسيكية لـ ميكيفيتش بسبب توجهها المعادي لروسيا إلى مكاشفة بين المتشددين في الحزب والطلاب والمفكرين. في هذه المرحلة، كان الكثير من البولنديين يراقبون بشغف الاتجاه الإصلاحية في تشيكوسلوفاكيا؛ ورأى أن شعارهم "بولندا كلها تنتظر دويتشيكها"،^١ لغومولكا ينطوي على خطر كبير؛ وكان يشعر أيضاً بالقلق خوفاً من أن يعمل تقارب ألماني تشيكوسلوفاكي، خصوصاً وأن ألمانيا باشرت ذلك، على عزل بولندا. إن الإجراءات الصارمة ضد الطلاب، التي دافع عنها بشجاعة المندوبون الكاثوليك، والخروج الجماعي لليهود، الذين طردوا تقريباً من البلد، ينتميان إلى الصفحات الأكثر ظلمة في التاريخ البولندي، وازدادت سواداً بمشاركة بولندا في التدخل الذي قاده السوفييت في تشيكوسلوفاكيا.

لم يكن في تشيكوسلوفاكيا ما بعد عام ١٩٥٦ مثيل لنانجي أو غومولكا، أو، في الواقع، أي قائد ذي اعتبار. كان موقف تشيكوسلوفاكيا سلبياً حيال

(١) نسبة لـ دويتشيك، الزعيم النشيكوسلوفاكي - المترجم.

التطورات البولندية والهنغارية منذ سنة. ومع الاستقرار الاقتصادي، اقتصر التخلّص السائد من الستالينية على إشارات ضعيفة جداً كإزالة نصب ستالين في براغ عام ١٩٦١. وفي سعيها لإضعاف الكنيسة، استغلت السلطات رحلة الأسقف بيران إلى روما، حيث تمت ترقيته إلى منصب كاردينال، لمنع عودته. ولكن خليفته، فرانتيشيك توماسيك، أثبت أنه خليفة جدير. ونص دستور عام ١٩٦٠ على دور الحزب القائد؛ وأعلن أن البلد تقدمت إلى الدولة الاشتراكية، وبالتالي أصبح اسمها جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ČSSR. عمل الدستور، في الواقع، على إضعاف كل إجراءات الحكم الذاتي لسلوفاكيا، الأمر الذي عمق استياء السلوفاكيين علاوة على بطء تنمية اقتصاد بلدهم وهيمنة التشيكيين على الحزب. ودلت حساسية نوفوتني لمشاعر السلوفاكيين القومية على أنه ليس هناك تغيير للموقف في براغ.

لكن الحزب السلوفاكي قام في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٦ بثورة ضد رجال نوفوتني، ونجح في رد الاعتبار لبعض ضحايا عمليات التطهير من السلوفاكيين، ونجح، على الأقل من حيث المبدأ، بإعادة الهيئات المحلية التي تأثرت بالدستور الجديد. وظهر قائد شاب خجول، هو ألكسندر دوبتشيك، كان قد تدرب طويلاً في الاتحاد السوفييتي والجهاز الحزبي، ومع ذلك كان منفتحاً على أفكار الإصلاح ومدركاً لمصالح سلوفاكيا.

ومع أن القضية السلوفاكية كانت بين الأسباب الرئيسة لمقاربة ربيع براغ، فيجب التشديد أيضاً على الاقتصاد، الذي كان بحاجة ماسة إلى تغيير أساسي، والنزاع العميق بين الجهاز الحزبي والنخبة المثقفة، والقضية "الميتافيزيقية" لسيادة القانون إزاء سيادة الخوف. وكان من الضروري فك الارتباط بين النظام السياسي والإرهاب الماضي. ويجب أن يختفي الظل الذي طرحته محاكمات الخمسينيات، القاسية والتعسفية، ويتم العفو عن الضحايا وإعادة الاعتبار لهم بعد الوفاة. ونهض المحامون، والكتاب، والصحفيون

بدور كبير في حملة لتحقيق هذا الهدف. وعلى نحو أخرق، حاول نوفوتتي، الرمز الحي للستالينية، التثبيت بالسلطة، حتى عن طريق اللجوء إلى انقلاب، لكنه أصبح معزولاً وأهملته موسكو. وتم اختيار دوبتشيك سكرتيراً أولاً، حيث تعلقت عليه آمال المتشددين والإصلاحيين على السواء. كان دوبتشيك شيوعياً يؤمن بالدور القائد للحزب وبموسكو، لكنه كان يشعر كذلك بأنه يمكن بعث النظام من خلال تعاليم الفلاسفة الإنسانيين التشيكيين، وخلق نموذج جديد. وأشار "برنامج العمل" العام في ٥ نيسان ١٩٦٨، إلى الاتجاه الذي يريد دوبتشيك أن يتقدم فيه؛ واختصر بشعار "اشتراكية بوجه إنساني".

هل أمكن إبقاء برنامج دوبتشيك للإصلاح الاقتصادي والسياسي ضمن حدود، وهو البرنامج الذي يتضمن فدرلة حقيقية لتشيكوسلوفاكيا، ويحظى الآن بتأييد شعبي ويرسم تحرير بعض المؤسسات من سيطرة الحزب؟ أصبح ربيع براغ موضوع نقاش عام كبير، اعتمد على حرية التعبير، التي لعب الرأي العام فيها دوراً متزايداً. ووُلِدَ المجتمع المدني من جديد بظهور المنظمات الشبابية، ونوادي النقاش السياسي، والنشاطات التي ترعاها الكنيسة. ولم يكن ممكناً المبالغة في التشديد على دور الراديو وخصوصاً التلفزيون في نشر الأفكار وتعريف الشعب بالقادة البارزين. كان الجو، كما قال السفير البريطاني، "باعثاً على النشوة" وأضاف "في أول مرة، خلال ٣٥٠ سنة، اكتشف التشيكيون أنفسهم في دور بطولي"^(١).

عمل وهم الوحدة على حجب الميول المتعارضة. فالدعوة إلى الإصلاح التي قادها الحزب، لم تكن مماثلة لهدف الديمقراطية الاشتراكية الذي تتبناه

(١) الاقتباس عند أف ماستتي، "التقليد، والاستمرارية والانقطاع في التاريخ التشيكوسلوفاكي الحديث"، وعند أن لوبكوفيتش و أف برنز (محرران)، تشيكوسلوفاكيا ١٩٤٥-١٩٧٠ (ميونيخ، فيينا، ١٩٧٨)، ص ٨٩.

النخبة المثقفة. وكان الشباب يؤيدون تغييرات بعيدة المدى. وبيان "الألفي كلمة، الذي نشره مفكرون في شهر حزيران، كان يعني تعزيز الاتجاه الإصلاحى داخل الحزب، ولكن عُدَّ كذلك دعوة إلى العمل من تحت، وبالتالي تهديداً لقيادة الحزب. فهل كانت هذه حركة إصلاحية أم ثورة؟ لم يكن الهدف هدم الاشتراكية، ولكن تحولها كان يجب أن يكون عنيفاً جداً إلى الحد الذي بدا معه ذلك التحول ثورياً. هذا ما أدركه قادة ألمانيا الشرقية، وبولندا، والاتحاد السوفييتي.

احتلَّ دوبتشيك بين المطالب السوفييتية باحتواء الحركة الشعبية واستعادة سيطرة الحزب التامة، ومطالب التشيكيين والسلوفاكيين بالحرية والديموقراطية. وكان يعتقد، كما يبدو، بإمكانية التوفيق بين أهداف الكرملين والشعب، والحكم بواسطة الحزب بموافقة شعبية حقيقية. فلماذا ومتى قررت موسكو التدخل، مبررة عملها العسكري بمبدأ بريجنيف الذي يقضي بتقديم "المساعدة" لبلد اشتراكي يتعرض لتهديد ثورة مضادة؟ وكما قال بريجنيف فيما بعد للتشيكيين إنه لا يستطيع التسامح مع سياسة لا تحظى بموافقة مسبقة من موسكو. وكانت حدود تشيكوسلوفاكيا أيضاً حدوداً سوفييتية شرقية، ويجب ألا يُسمَح بشيء يؤثر في التسوية ما بعد الحرب في أوروبا. وربما كان التخطيط لعقد اجتماع استثنائي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لصياغة نظام جديد يبتعد عن المبادئ اللينينية هو القشة التي قصمت ظهر البعير بقدر ما كان السوفييت معنيين. وفي سلسلة من التحركات المعقدة والتحركات المضادة في شهري تموز وآب، أجبرت القيادة التشيكوسلوفاكية على عكس العملية، وهُدِّدَت بتدخل عسكري. وبدأ أن الجولة الأخيرة من المفاوضات في سيرنا تقدم القليل من التفاهم وولدت إحساساً كاذباً بالهدوء. وجاء الغزو الفعلي في ٢٠-٢١ آب، الذي انضمت إليه القوات البولندية، والهنغارية، والبُلغارية، والألمانية الشرقية (باستثناء رومانيا) مفاجئاً لتشيكوسلوفاكيا غير المستعدة ومذهلاً لدوبتشيك.

وكما هي الحال في مناسبات مماثلة في الماضي، فإن معضلة المقاومة إزاء الاستسلام قفزت إلى المقدمة. لم يتم القيام بإعدادات عسكرية، لأن ألفي دبابة ستكون أكثر فعالية من ألفي كلمة، كما قال الفيلسوف التشيكي إيفان سفيتاك. وربما كان الروس متيقنين إلى حد معقول من إمكانيات عدم مواجهة مقاومة. ولكن، هل كان التوقيع على تفويض الموت ضرورياً - حوادث مماثلة أقدم تعود من جديد إلى الذاكرة- كما فعل دوبتشيك وزملاؤه، مع الاعتراف بأنهم أقدموا على ذلك مكرهين في موسكو؟ كان الاتفاق الذي وقعوه يعني تمزيق برنامج الإصلاح بأيديهم، وهذا "قصم ظهر الأمة"، كما قال سفيتاك، على الأقل، على مدى السنوات العشرين التالية^(١).

كانت هناك أوجه شبه واختلافات عميقة بين الثورتين الهنغارية عام ١٩٥٦ والتشيكوسلوفاكية عام ١٩٦٨. فالأولى كانت دامية، في حين كانت الثانية سلمية وعقدتها وجهة نظر قومية (سلوفاكية). في البداية، كانت الأهداف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية متماثلة. ولكن التطور السياسي مضى إلى حد أبعد في هنغاريا، بحكومتها متعددة الأحزاب ومحاولاتها أن تكون محايدة. وفي هنغاريا، تفكك الحزب إضافة إلى الجيش والأمن؛ في حين بقيت هذه المؤسسات في تشيكوسلوفاكيا ووجهت، إلى حد ما، عملية التغيير. ومع أن المفكرين والطلاب كانوا في الطليعة في كلتا الثورتين، فإن دور العمال وإسهام الاقتصاديين كان محسوساً أكثر في تشيكوسلوفاكيا. وميز عام ١٩٦٨ موت التعديلية، التي سقطت ضحية الدبابات السوفييتية التي راحت تهدر عبر تشيكوسلوفاكيا، والهراوات المطاطية والشعارات المعادية للصهيونية في بولندا.

(١) آي سفيتاك، "عودة إلى ربيع براغ"، عند أنش بريس و آي فولجايز (محررين)، تشيكوسلوفاكيا: تاريخ عصور مضت: مقالات في ذكرى جوزيف كوربيل (بولدر، كولورادو ١٩٧٩)، ص ١٦٤.

فهل كانت الشيوعية قابلة للإصلاح بأية حال؟ هذا السؤال خامر أذهان الكثير من الناس في أوروبا الوسطى الشرقية. وفي تشيكوسلوفاكيا، هناك مسألة أخرى تطلبت الاهتمام: "السؤال التشيكي" الدائم، الذي اكتسب معنى جديداً. كيف يُكتب البقاء لأمة صغيرة في أواخر القرن العشرين؟ وكم هو أساسي استقلال الدولة لهذا البقاء؟

نحو حركة التضامن وانهيار الشيوعية

في ظل قسوة غوستاف هوساك، الذي حل محل دوبتشيك أميناً عاماً ١٩٦٩ وأصبح رئيساً على مدى السنوات الست التالية، لم تشهد تشيكوسلوفاكيا عمليات انتقام دامية كتلك التي شهدتها هنغاريا بعد عام ١٩٥٦. ولكن عمليات التطهير الجماعي والإجراءات القمعية كانت تجري بصورة منهجية، وأثرت في جيل كامل. والنخبة المثقفة، بوجه خاص، ضُربت بقوة، بعزل العديد من أعضائها من مناصبهم وإجبارهم على القيام بعمل يدوي. فالخوف من التغيير كان الملاط الذي وحد القيادة التي جمعت ضحايا الستالينية السابقين مع غير الستالينيين. كان البلد محزناً. ففي أول مرة، قام الجنود الروس بغزو الأراضي التشيكية، وكانت هذه صفحة جديدة في كتاب التاريخ. وتضررت محبة الروس التشيكية بشكل خطير.

ربما كانت الفدرلة الرسمية للدولة هي الناتج الوحيد الباقي لربيع براغ. ونصت تلك الفدرلة التي أُنجِزَت في شهر كانون الثاني عام ١٩٦٩ على برلمان فيدرالي ذي مجلسين تشريعيين - مع أن وضعها الحقيقي أدى إلى دعاية تقول إنها كانت شيئاً ما بين مسرح ومتحف: حكومتان (إضافة إلى سلطة تنفيذية فيدرالية) ومحكمة دستورية. وأُعلن أن تشيكوسلوفاكيا تستمد شرعيتها من حق تقرير المصير لأمتين ورغبتهما في العيش في دولة مشتركة. كان هذا مهماً من وجهة النظر السلوفاكية حتى وإن لم تختفِ مركزية براغ في

الممارسة وتُرجم حكم الحزب ببعض النصوص الجديدة النظرية. وبالمثل، أغفل إعداد قانون القوميات الذي اعترف بوجود أقليات قومية: هنغارية، وبولندية، وألمانية، وأوكرانية، الكثير من المطالب.

كان أداء الاقتصاد التشيكوسلوفاكي، الذي يساعده الاتحاد السوفييتي، على سبيل المثال بإرساليات النفط مخفضة الأسعار، جيداً تقريباً حتى منتصف السبعينيات، على الرغم من تلف البنى الأساسية وتدهور نوعية المنتجات. وعلى الصعيد الدولي، حصلت براغ على اعتراف ألمانيا الغربية بأن إملاء ميونخ لعام ١٩٣٨ كان باطلاً وفارغاً من البداية. وبعد عامين، أي عام ١٩٧٥، جدد القرار النهائي لمؤتمر هلسنكي حول الأمن والتعاون في أوروبا CSCE التأكيد لحصانة الحدود الموجودة في أوروبا. وتضمن القرار أيضاً تعهداً رسمياً من قبل الموقعين باحترام حقوق الإنسان. وتبين أن هذا كان مهماً جداً لقيام نمط جديد من المعارضة في أوروبا الوسطى الشرقية. ففي تشيكوسلوفاكيا، اتخذت هذه المعارضة، المستوحاة جزئياً من تطورات مماثلة في بولندا، شكل الميثاق ٧٧ الذي وقعه حوالي ١٠٠٠ شخص. وتلته، عام ١٩٧٨، لجنة الدفاع عن المضطهدين VONS. واعتمد كلاهما على نصوص قرار هلسنكي والدستور التشيكوسلوفاكي-الذي يؤيد لفظياً حقوق الإنسان - ونصّب أعضاء الميثاق واللجنة أنفسهم هيئات مراقبة للالتزام الحقيقي بهذه القوانين. وأصر الميثاقيون، الذين راحوا يعملون على المكشوف، على أن نشاطاتهم قانونية تماماً؛ ولكن السلطات استجابت بالمضايقة. وتحدث ميثاقي بارز، هو فاتسلاف هافل، عن "قوة الضعيف". وكان هذا أكثر من تناقض ظاهري ويرجع إلى مفهوم مجتمع مدني.

في حين كانت تشيكوسلوفاكيا هوساك ناتجاً لعهد بريجينيف، كانت هنغاريا في عهد كادار ما تزال تعكس تركة خروتشيف. كان النظام فيها نوعاً

من دكتاتورية أبوية تروج ديمقراطية مقيدة، وتعرضها للشعب ظاهرياً بقدر الإمكان في هذه الظروف. وحوالي عام ١٩٧٩، انتعشت آلية اقتصادية جديدة بإصلاح الأسعار، وقدر أكبر من الإدارة الذاتية في المزارع الجماعية، والمزيد من حرية القرار في المشاريع الصناعية. وجرى تشجيع الوحدات الأصغر، وتعزيز المنافسة، والتشديد على الربحية. وأجيزت المبادرة الخاصة في الزراعة، وبيع التجزئة، والخدمات. ومع ذلك، بقي النظام، بصورة جوهرية، في منتصف الطريق، وهو وضع كانت قبضة الحزب فيه تشدد أو ترتخي بصورة كيفية، والاقتصاد الذي يعتمد بقوة على التجارة الخارجية، لم يستطع أن يتفاعل وفقاً لقانون السوق. وبدأت هنغاريا تستدين لأنه لم يكن هناك رأس مال كاف. فارتفع الدين الذي كان بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٥ بليون دولار في ثمانينيات القرن العشرين. كانت البلد "أفضل تكة" في المعسكر السوفييتي، وهي حقيقة اعترف بها الداخل والغرب، لكن الحياة في تلك التكة كانت مكلفة. فالأسعار كانت ترتفع، وكان يتوجب على الهنغاري أن يقوم بعملين أو ثلاثة لكي يكسب دخلاً يكفي لتغطية نفقاته.

تحولت الكراهية الأولية لكادار إلى قبول ضنين لدى الكثير من الناس. فالحياة الثقافية والفنية كانت حرة أكثر منها في أي مكان آخر في الكتلة، وكانت الاتصالات مع الغرب نظامية أكثر. وجسدت الولايات المتحدة استحسانها للتطور الهنغاري بإعادة تاج القديس ستيفن الذي كان قد تم الاستيلاء عليه أثناء الحرب. وتحدث مفكرون من أمثال جيورجي كونراد عن "سياسة مضادة سياسياً".

كان هناك بعض أوجه الشبه السطحية بين هنغاريا وهولندا عندما دخلت العقد في عهد السكرتير الأول إدوارد جيريك. وكان غومولكا قد سجل آخر نجاح له عام ١٩٧٠: معاهدة مع ألمانيا الغربية اعترفت بحد أودرا-

نيسا. وأسقطه إضراب كبير في الموانئ البلطيقية، غدانسك وغدينيا وشتتشتين. تم قمع هذا الاضطراب، اضطراب كانون الأول ١٩٧٠، بطريقة دموية، وتبين أن العمال يستطيعون إسقاط قائد شيوعي، لكنهم لا يستطيعون اختيار خليفته. ومع أن جيريك كان براغماتيا ذا تجربة أوروبية غربية، فإنه لجأ إلى العمال لمساعدته على تحديث اقتصاد البلد ورفع مستويات المعيشة. في البداية، استقبل باستجابة إيجابية. واستثمر بذكاء انفراج العلاقات بين الغرب والشرق، الذي لم يخبره في الواقع الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا، فأدخل في البلد اعتمادات مالية وتكنولوجيا غربية كبيرة. وكان يُفترض تسديد الديون بواسطة الصادرات. ولكن البرنامج واجه بعد بضع سنوات صعوبات عصية.

عمل مذهب جيريك الاستهلاكي على إثارة توقعات وبعث آمال لم يكن تحقيقها ممكناً. فقد جرى غالباً تبديد الداخل من رأس المال والتكنولوجيا بالتوسع سيء الدراسة، وعدم الكفاءة، والفساد. والتجربة لا يمكن أن تتجح دون تغييرات بنوية أساسية؛ وجاءت الضربة الأخيرة من عامل خارجي تمثل بأزمة النفط العالمية. فكانت استراتيجية الاستثمار والتجارة تتعثر وواصل جيريك الاقتراض لتغطية الديون المتزايدة.

اتسعت الفجوة داخل المجتمع بين بورجوازية جيريك الحمراء (التي لم تحب أبداً أسلوب غومولكا الصارم) والجماهير، كاشفة المساواتية الشيوعية المزعومة. وكانت وجهة النظر العلمانية التي انتشرت في كل مكان من بولندا خلال ستينيات القرن العشرين تتراجع أمام انبعاث ديني، نفخت فيه جهود الكاردينالين فيشينسكي وكي فويتيلاروحاً ودينامية جديدتين.

وفي عام ١٩٧٦، أخطأ الحزب التقدير إلى أبعد حد، عندما افترض أن تحسن مستويات المعيشة سيسمح بزيادات جديدة في الأسعار. ورد العمال بإضرابات. وحدثت هجمات، كما في عام ١٩٧٠، على اللجان الحزبية وردت

شرطة الشغب بوحشية. وبعدئذٍ مثلت التطورات اللاحقة قدوة للمعارضة في كل مكان من أوروبا الوسطى الشرقية. وكانت الفكرة هي أن مجتمعاً مدنياً يمكن أن يوجد خارج إطار دولة استبدادية وعلى الرغم منها. وكما قال جاسيك كورون، أحد القادة المنشقين: لا تحرقوا اللجان الحزبية، دعونا نخلق لجاناً خاصة بنا. وفي العام نفسه، ظهرت لجنة الدفاع عن العمال KOR، في البداية، لمساعدة العمال المعاقبين والمظلومين، وفيما بعد، للدفاع الذاتي الاجتماعي. وعملت لجنة الدفاع عن العمال جسراً بين النخبة المثقفة والعمال الذين كانوا، حتى الآن، يعملون مستقلين أو حتى بشكل متعارض. وتلت هذه اللجنة لجان أخرى، كحركة الدفاع عن الإنسان والمواطن ROPCiO. ونشرت الكنيسة مظلة واقية على نشاطاتها: الثقافية، أو التربوية، أو المساعدة الذاتية. وكان هذا شيئاً جديداً، ارتبط بتمهيدات النخبة المثقفة اليسارية للكنيسة (التي تمثلت بقوة في لجنة الدفاع عن العمال). فشدد الناس، الذين تخلوا عن معاداتهم التقليدية للكهنة، كأدم مبشنيك، على الأرضية المشتركة بين الكنيسة والمعارضة اليسارية: الاهتمام بحرية الإنسان وكرامته. وكانت المضايقة الحكومية للمنشقين والجماعات المرتبطة بالكنيسة انتقائية ومقيدة نسبياً. ففي عصر الانفراج في العلاقات الدولية، كان على جيريك أن يخطو بحذر.

اكتسبت الحركة المعادية للشيوعية في بولندا بعداً جديداً بحدث وقع في روما في أواخر عام ١٩٧٨: انتخاب الكاردينال فويتيل لكرسي البابوية باسم البابا بولس الثاني. وبعد سنة، وافق نظام جيريك على زيارته لوطنه. وأعطت الزيارة، التي شاركت فيها حشود ضخمة، لحلف النخبة المثقفة والعمال والكنيسة بعداً شاملاً: قومياً، ووطنياً، وأخلاقياً. وأدرك الناس أيضاً قوتهم إزاء أجهزة الحزب والدولة التي كان فعلها ضئيلاً، إذا استثنينا السفطات الكلامية. فكانت بولندا، أثناء الزيارة البابوية، بلداً حراً ومختلفاً. وأعد المسرح لانفجاسة كبيرة.

بدأ إضراب بسيط في حوض بناء السفن في غدانسك، لكن انتشر كحريق هائل عبر البلد. وأجبرت الحكومة على توقيع اتفاق رسمي مع المضربين، الذين كان يقودهم ليخ فاليسا، وهو عامل كهربائي تميز بموهبة سياسية خارقة وجاذبية شخصية. كان اتفاق شهر آب ١٩٨٠، الذي تألف من ٢١ نقطة، اتفاقاً اقتصادياً وسياسياً، كذب مقولة أن العمال يهتمون بمصالحهم المادية الضيقة فقط. وأظهر أن الناس أدركوا أن التغييرات الاقتصادية مستحيلة دون تحول سياسي في البلد. وهكذا نمت حركة تضامن نقابات العمال المستقلة (التضامن) لتضم عشرة ملايين عضو.

مثّلت حركة التضامن التطور الأكثر أهمية في أوروبا الوسطى الشرقية منذ الحرب العالمية الثانية، وربما قبلها. وقال فيها أحد المؤرخين التشيكوسلوفاكيين:

إنها ثورة الطبقة العاملة، الثورة الوحيدة العفوية والحقيقية التي حدثت في التاريخ، ضد دولة "اشتراكية" يحكمها بيروقراطيون (باسم الطبقة العاملة، لكن في الواقع ضدها) وأنجزت تحت شارة الصليب وبمباركة البابا^(١).

بدأت هذه الانتفاضة، على عكس ثورتي ١٩٥٦ و ١٩٦٨، خارج الحزب، ولم تكن حركة سياسية بمعنى أنها قاتلت، بصورة أساسية، لخلق مجتمع مدني، ولم تهدف إلى حكم البلد. وفي الوقت نفسه، كان عليها أن تنجز وظيفة سياسية، سواء شاعت أو أبت. وبعبارة أخلاقية أوسع، كما قال ج. تشنر، مثّلت حركة التضامن الحوار ونبذ العنف، في سبيل كرامة العمل والعمال، وفي سبيل وعي قومي باعتباره وعياً أخلاقياً. ووصف غارتون آش حركة التضامن بأنها حملة صليبية لولادة قومية جديدة، شكلت قوتها وجاذبيتها.

(١) أم هونر، "ربيع براغ"، عند أن ستون و إي ستوهل (محرران)، تشيكوسلوفاكيا: تقاطع طرق وأزمات (لندن ١٩٩٠)، ص ٢٠٨.

استمرت حركة التضامن أكثر من خمسة عشر شهراً قبل حظرها باستخدام القانون العرفي. فهل كانت الحكومة عازمة منذ البداية على تدمير الحركة، والمسألة مسألة وسائل؟ أو هل وقَّعت حركة التضامن ضمان موتها لأنها أصبحت راديكالية جداً ولم يكن ممكناً إرضائها دون زوال الشيوعية؟ أو هل حُكمت بالموت لأنها تحولت إلى "ثورة مقيدة ذاتياً" رفضت التقدم للحصول على السلطة؟ وُضعت مجلدات حول هذه النقاط وغيرها المثيرة للجدل. والمفارقة هي أن كل نجاح كان، ككل فشل، يقرب الحركة أكثر من هزيمتها. وبما أن السلاح الوحيد الذي كان في تصرفها هو سلاح الإضراب، أو التهديد به، فإنها دائماً كانت تُدفع أكثر إلى وضع المواجهة. فكانت المؤسسة الحاكمة تستفز الحركة برفض التنازلات أو تأخيرها والسعي إلى تدميرها. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن الحكومة والحزب كانا منقسمين ولم يتبعاً خطاً واحداً أو ثابتاً. وكانت أيضاً هناك اختلافات بين السلطات المركزية والدرجات الأدنى. وحركة التضامن أيضاً لم تكن كتلة واحدة. فقد كانت تتجاذبها اتجاهات مختلفة، حتى لو استبعدنا المهيجين، وكانت ملزمة بإنجاز وظائف مختلفة. وأخيراً، كما قال أحد المؤرخين "لعبت حركة التضامن الدور الرئيس في المشهد، ولكن الأحداث يوجهها القدر، كما في التراجيديا اليونانية"^(١).

لم يعش جيريك بعد ولادة حركة التضامن وأفسح المجال لستانيسلاف كانيا. ففي شهر شباط ١٩٨١، أصبح الجنرال فويتشيخ ياروزلسكي رئيساً للوزراء وتحرك إلى وسط المسرح. كان على خلاف القادة السابقين في الكثير من الجوانب: في الخلفية الاجتماعية (طبقة عليا)، والمهنة (عسكرية)، حتى في المظهر الخارجي الذي جعله يبدو غامضاً خلف نظارتيه المعتمتين

(١) ج. هولزر، "مغامرات حركة التضامن في أرض العجائب"، عند أس غومولكا وإيه بولونسكي (محرران)، التناقضات البولندية (لندن، ١٩٩٠)، ص ١٠٥.

المألوقتين. ومنذ فقد أبويه في روسيا حيث كان قد نفي وهو صبي، كان الناس يتساءلون ما إذا كان يمكن أن يكون شيوعياً حقيقياً.

كان شتاء ١٩٨٠-١٩٨١ قاسياً، وكان التدخل السوفييتي المسلح أحياناً يبدو وشيكاً. وترتب على حركة التضامن أن تكافح، خطوة خطوة، في سبيل كل تنازل حكومي. وفي شهر آذار، حمل حادث معاد في بيدغوز، ربما كان استفزازاً لحركة التضامن، بولندا إلى حافة إضراب عام ومواجهة مفتوحة. ورفضت حركة التضامن اتخاذ الخطوات اللازمة، لكن لم تستطع ممشاة اقتراح ياروزلسكي بوقف الإضرابات. كان الوضع في البلد يزداد اضطراباً. وفي ١٥ كانون الأول، أعلن ياروزلسكي، الذي كان قد أصبح سكرتيراً أول في الخريف، الحكم العرفي؛ الأمر الذي فاجأ حركة التضامن والجميع. فهل أملى هذه الخطوة الخوف من أن يقوم الاتحاد السوفييتي، دون اتخاذها، بالتدخل وغزو بولندا؟ احتج بهذا الدافع المدافعون عن ياروزلسكي. فهو نفسه ذكر التهديد بمواجهة مسلحة مع حركة التضامن، وفشل المحادثات مع الكاردينال جلييب (خليفة فيشينسكي) وفاليسا، والضغط الاقتصادي السوفييتي.

كان الحكم العرفي الذي شل البلد قاسياً، ومع ذلك، إذا اعتبرنا حركة التضامن ثورة، فإن ضحاياها كانوا قلة. ولكن الأمة شعرت بعمق بالإذلال، وسيكون صعباً عليها النسيان أو الصفح خلال السنوات التالية. وفي ظل الحكم العرفي، تضاعل دور الحزب، الذي كانت قد أضعفته الانشقاقات والاستقالات. كان الحكم العرفي بمعنى ما اعترافاً بأن الحزب لم يعد بإمكانه أن يحكم. فتولى السلطة مجلس عسكري للإنقاذ القومي WRON. وأخيراً، فشلت المحاولات لتوسيع قاعدة النظام بتكوين جبهة وطنية وهيئة استشارية. ولدى وضع معظم قيادة حركة التضامن في معسكرات الاعتقال أو السجون، واصلت حركة تضامن سرية، يقودها زد بويك وآخرون، مقاومتها بواسطة

منشورات سرية، وحتى برامج إذاعية، ونشاطات أخرى. وفي عام ١٩٨٢، تم إطلاق سراح فاليسا، الذي كان قد أصبح رمزاً لحركة التضامن، من المعتقل، وبعد سنة رُفِعَ الحكم العرفي بصورة رسمية. ربما كان ياروزلسكي ومساعدوه أفضل من فريق الحكم السابق في بولندا ما بعد الحرب، لكن لم يحققوا شيئاً إيجابياً من خلال القانون أو الإجراءات التي تلت. فلم يكن هناك، كما يبدو، استراتيجية طويلة الأمد، خصوصاً في الحقل الاقتصادي، حيث كانت الأحوال تتدهور باضطراد.

خلال هذه الفترة، تعززت مكانة الكنيسة بشكل محسوس، على الرغم من وفاة الكاردينال فيشينسكي في ٢٦ مايس ١٩٨١، وبعد أسبوعين تقريباً غاب البابا يوحنا بولس الثاني، الذي أصيب بجرح خطير برصاصة قاتل. وقام البابا بعد شفائه بزيارة ثانية لبولندا عام ١٩٨٣. ولكن إذا كانت تلك الزيارة لإظهار أن البلد كان مستقراً، فإن ذلك الهدف لم يتحقق. فالرسالة البابوية كانت رسالة أمل وتشجيع وكلاهما كانا مطلوبين إلى أبعد حد. وفي عام ١٩٨٤، وفي ظروف لم تكن واضحة تماماً، رتب البوليس السري اغتيال الأب جيرزي بوبيلوشكو، وهو كاهن شعبي شاب على صلة بحركة التضامن. وفي أول مرة في تاريخ الشيوعيين، يُعتقل رجال الشرطة المتورطون ويُحاكمون. فهل كان هذا يشير إلى أن الاغتيال كان أيضاً موجهاً إلى ياروزلسكي وسياسته في السعي إلى نوع من التسوية مع المعارضة؟ حتى لو كان ذلك، فإن الموقف البولندي كان يبدو في مأزق. وأنذ كان القليل من الناس يدركون أن انتخاب ميخائيل غورباتشيف، عام ١٩٨٥، أميناً عاماً جديداً للحزب الشيوعي السوفييتي، كان بداية لعصر جديد في تاريخ الشيوعية، والاتحاد السوفييتي، وأوروبا الوسطى الشرقية.

إن دخول العالم الغربي إلى ما دعاه زبيغنيو بربجنسكي عصر التكنولوجيا الالكترونية، الذي تميز بتقنية عالية، خصوصاً في المعلومات

والاتصالات، وسع الفجوة إلى حد مثير مع الكتلة السوفيتية. وفي حين كان سباق التسلح يجهد الاقتصاد السوفييتي، فإن التخلف المتأصل للنظام الشيوعي ومجافاته للعصر جعلاه غي قادر على استعمال التعويضات الأيديولوجية. وعمل غياب آليات السوق على تشجيع الاستبدادية في السياسة الاقتصادية؛ كما أن الانتقاء السلبي للكوادر الحزبية أضعف القيادة وشجع الاستغلال والمحسوبية؛ وأدى غياب الآليات السياسية الإصلاحية إلى الانشقاقية الحزبية وصنعت الانتخابات من مسرحية القيادة وتغييرها ثورة. فالنظام الذي لا توجد فيه حدود واضحة للمسؤولية يشجع ظاهرة عدم الشعور بالمسؤولية. وهكذا راح المجتمع يتحول إلى مجتمع واهن أخلاقياً، مجتمع مريض فعلاً. فامتزج الاستياء بالسخرية أو اللامبالاة.

أدرك غورباتشيف الحاجة إلى إعادة بناء فعالة (بيرسترويكا) للقاعدة الاقتصادية والبنية السياسية الفوقية. وكان يجب أن تأتي من فوق، لكن للتغلب على المصالح المكتسبة لمجموعة الرموز وعطالة الجماهير، يجب تجنيد الشعب في عملية مفتوحة (سياسة المكاشفة والعلانية) للديمقراطية. كان هذا برنامجاً جريئاً ينطوي على خطر إيقاظ قوى سياسية وقومية قُمعت طويلاً. وكان يجب أيضاً أن يؤثر في كامل الكتلة، بما فيها أوروبا الوسطى الشرقية.

أصبح الآن بمقدور المصلحين في المنطقة أن ينظروا إلى موسكو باعتبارها حليفاً: تغير عنيف عن الماضي عندما هبت الرياح الباردة من روسيا وجمدت أو دمرت تطورات ١٩٥٦، أو ١٩٦٨، أو حتى ١٩٨٠. كان غورباتشيف مستعداً للمضي في سياسته حتى لو كلفه ذلك تقليص دور الحزب. وكان هذا مهماً جداً لأوروبا الوسطى الشرقية، لأنه قوض ادعاء الشيوعيين باحتكارهم حق التعاون مع موسكو. ومع أن سيادة القانون، والديمقراطية، خصوصاً الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق، كانت مقومات

رئيسة للتغيير، فإن البيئات الروسية والأوروبية الوسطى الشرقية كانت مختلفة كما هي حالها دائماً. فتغيرات بعيدة المدى في المنطقة كان يمكن أن تؤدي إلى انهيار الشيوعية. ربما لم يدرك غورباتشيف هذا، ولم يتنبأ به الأيديولوجيون السوفييت الذي كانوا يميلون إلى الإسهاب في الحديث عن السمات المشتركة للشيوعية في الكتلة، لا عن السمات المميزة لأوروبا الوسطى الشرقية. فكيف كانت المنطقة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين؟

شهدت العقود الأربعة التالية للحرب تغيرات كثيرة. ففي بولندا ازداد عدد السكان من ٢٤ إلى ٣٨ مليوناً، وفي تشيكوسلوفاكيا من ١٢ إلى ١٥. وبقي مستقراً في هنغاريا عند ١٠ ملايين. وفي بولندا وهنغاريا، ازدادت بدرجة مهمة نسبة الناس المدينين أو المستخدمين في الصناعة، لكن التمدين والتصنيع لا يعنيان التقدم دائماً. فتشيكوسلوفاكيا هبطت من موقعها قبل الحرب بين البلدان العشر الأولى في العالم ربما إلى المرتبة الثلاثين. كانت تماماً وراء النمسا وفرنسا. ومع ذلك، كانت البلاد الأكثر تقدماً في المنطقة، بإجمالي دخل قومي للفرد مقداره ١٠١٤٠ دولاراً، مقارنة بـ ٨٦٦٠ دولاراً في هنغاريا و ٧٢٧٠ دولاراً في بولندا، لكن المسافة وراء الولايات المتحدة (١٩٧٧٠ دولاراً) كانت معبرة. علاوة على ذلك، كانت تشيكوسلوفاكيا، إضافة إلى الأجزاء الأكثر تصنيعاً في بولندا وهنغاريا، تدفع ثمناً مخيفاً في شكل كارثة إيكولوجية. وكانت الروح القومية واهنة عند التشيكيين نتيجة لخوف الكثير من الناس.

وفي بولندا، كان الاقتصاد في حالة خراب؛ والدخل القومي يتدهور. وأضيفت فترة حركة التضامن والحكم العرفي إلى الأعباء المالية. وعملت العقوبات الغربية، خصوصاً الأمريكية، ضد نظام ياروزلسكي، على الرغم من ضرورتها على أسس أخلاقية وسياسية، على مفاقمة التدهور. ففي عام

١٩٨٨، ظهر المأزق الاقتصادي للمنطقة عن طريق مديونية بولندا (٣٨,٥ بليون دولار، أو ١٠٣٠ دولاراً للشخص)، وهنغاريا (١٨ بليون دولار، أو ١٨٢٠ دولاراً للشخص)، وحتى تشيكوسلوفاكيا، قُدرت مديونيتها ب ٦ بلايين دولار. مع أن هذه الأرقام ربما تكون قد تضاعفت. فقد عمل الافتقار إلى الكفاءة، والتضخم، وركود المشاريع الكبيرة على إفساد كل التقدم الذي تحقق في عهد كادار. وكان الهنغاريون يتساءلون لماذا كانت النمسا وفنلندا في وضع أفضل بكثير، على الرغم من تشابه ذلك الوضع مع وضع بلدهم. فكانت مصداقية الكادارية موضع شك. كان الحزب، على الرغم من الانقسامات الداخلية حول التكتيكات، يحاول قيادة تحرير اقتصادي موجه. واقتضى هذا تحسين العلاقات بين الكنيسة والدولة. فالدين، بصرف النظر عن كونه أفيون الشعوب كما أكد ماركس، كان سمة في كامل أوروبا الوسطى الشرقية، خصوصاً في بولندا، باعتباره "أفضل ضامن ومعرز لحريتها"، كما قال البابا يوحنا بولس الثاني عام ١٩٩٠.

أوروبا الوسطى الشرقية ما بعد الشيوعية

كُسرت حالة الجمود بين النظام البولندي وحركة التضامن المحظورة عن طريق محادثات الطاولة المستديرة (شباط-نيسان ١٩٨٩) التي تم ترتيبها بوساطة الكنيسة. ونص الاتفاق النهائي على شرعنة حركة التضامن وإجراء انتخابات حرة لمجلس الشيوخ الذي يؤسس حديثاً وعدد معين من المقاعد في مجلس النواب. وفي انتصار ساحق في شهر حزيران، حصدت حركة التضامن فعلياً كل المقاعد موضع المنافسة. وبعد سلسلة من المناورات المعقدة، انتخب الجنرال ياروزلسكي رئيساً وأصبح مساعد فاليسا الوثيق، تاديوش مازوفيتسكي، أول رئيس وزراء غير شيوعي. وضمت وزارته الائتلافية الديموقراطيين SD والشعبيين ZSL الذين كانوا قد ابتعدوا عن

الشيوعيين. وبدأ تفاعل متسلسل عندما أقدم الحزب الشيوعي على حل نفسه في كانون الأول عام ١٩٩٠، واستخدم نائب رئيس الوزراء، ليشيك بالسيروفيتش، معالجة صدمية للاقتصاد. وكان هدفه، كما قال أحد النقاد، التحرر بقدر الإمكان، والخصخصة بأسرع ما يمكن، والتصلب في المسائل المالية والنقدية.

أظهرت الأحداث أن حركة التضامن الظافرة لم تعد الحركة نفسها التي اكتسحت البلد قبل عقد مضى. فقد شهدت، وقد هزتها الانقسامات الداخلية، التي أثارها جزئياً فاليسا نفسه، تنافس هذا مع مازوفيتسكي في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في تشرين الثاني-كانون الأول ١٩٩٠. وفاز فاليسا، ولكن هذا خلف ندوباً عميقة.

في البداية، أشارت التطورات في هنغاريا إلى أن الحزب كان أكثر دهاء من الحزب في بولندا في حين كانت المعارضة ضعيفة ومنقسمة. ولم يبدأ المنتدى الديمقراطي MDF، وهو الجماعة الأكبر، والديموقراطيون الأحرار SZDSZ تنظيم أنفسهم إلا في ١٩٨٧-١٩٨٨. وبعد سقوط كادار من السلطة في شهر مايس ١٩٨٨ وموته بعد حوالي سنة، لم يبق على المسرح شخصية كبيرة. وفي ظروف المرونة، مثلت عملية إعادة الدفن المهيبة لناجي ومساعديه في حزيران ١٩٨٩ إعادة اعتبار لثورة ١٩٥٦. وأدت المحادثات بين قادة الحزب والمعارضة، النسخة الهنغارية للطاولة البولندية المستديرة، إلى اتفاق في شهر أيلول أنهى احتكار الشيوعيين للسلطة والإعداد لانتخابات عامة ورئاسية. وأدت الانتخابات، التي أُجريت في نيسان ١٩٩٠، إلى فوز المنتدى الديمقراطي الذي شكل ائتلافاً مع حزب صغار الملاك المتجدد. وأصبح جوزيف أنتال رئيساً للوزراء. تزامنت هذه الأحداث مع التطورات في ألمانيا الشرقية التي هزت أسس الشيوعية (أسهمت هنغاريا فيها بصورة

مباشرة بسماعها، في شهري آب وأيلول، لعدة آلاف من الألمان الشرقيين بعبور الحدود إلى النمسا). وفي تشرين الثاني ١٩٨٩، تم هدم جدار برلين وظهرت مسألة توحيد ألمانيا فجأة على جدول الأعمال الدولي.

وفي الأشهر التالية، أدت المفاوضات الشرقية - الغربية المكثفة إلى اتفاق القوى الأربع في تشرين الأول عام ١٩٩٠ إلى شمول بولندا أيضاً، بفضل جهود الحكومة البولندية المدعومة من الغرب ولم تعارضها بون في الواقع. وهكذا أصبح حد الأودرا-نيسا معترفاً به دولياً، وتم توقيع معاهدة ألمانية بولندية نهائية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٠، تلتها معاهدة حول حسن الجوار في ١٩ حزيران ١٩٩١. وفي حين كانت أوروبا الوسطى الشرقية تتحول نحو الغرب، كان الجنود السوفييت ينسحبون، وكانت بولندا آخر بلد يتم إخلاؤه عام ١٩٩٢. وانحل حلف وارسو ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة.

في تشيكوسلوفاكيا، كان يبدو، خلال السنتين التاليتين لاستقالة هوساك وزيارة غورباتشيف عام ١٩٨٧، أن الشيوعية راسخة. واستمر الميثاق الذي حافظ على العلاقات مع حركة التضامن البولندية في أن يكون كوسيلة تخفيف لعمليات الانتقال والاضطهاد. وأخيراً، عملت التطورات في بولندا، وألمانيا الشرقية وهنغاريا على عزل النظام الشيوعي في براغ؛ وانتهت المظاهرات الجماهيرية في تشرين الثاني ١٩٨٩ إلى حسم حقيقي. فقد انضم العمال إلى النخبة المثقفة والطلاب الذين أعلنوا إضراباً عاماً. واختفى الحزب والحكومة من المسرح، وأصبح المنتدى المدني OF في الأراضي التشيكية والجمهور ضد العنف VPN في سلوفاكيا القوتين القياديتين وراء الـ "ثورة مخملية". وانتُخب هافل رئيساً؛ ودوبتشيك الناطق باسم (رئيس) البرلمان التشيكوسلوفاكي.

فازت القوى المعادية للشيوعيين في انتخابات حزيران ١٩٩٠، ولكن الشيوعيين كانوا ثاني أكبر حزب في بوهيميا-مورافيا وكرروا فوزهم في

الانتخابات المحلية في شهر تشرين الثاني. علاوة على ذلك، لم يحوّل الحزب التشيكوسلوفاكي نفسه فيما يبدو إلى كينونة جديدة ذات برنامج اجتماعي ديمقراطي كـ SdRP في بولندا وحزب العمال الاشتراكي MSZP في هنغاريا. وتحركت الحكومة بحذر في المجال الاقتصادي، وكان فانتسلاف كلاوس، وهو الشخصية البارزة فيها، ينوي التقدم تدريجياً نحو اقتصاد السوق الحرة على عكس بالسيروفيتش في بولندا.

رفضت أوروبا الوسطى الشرقية الشيوعية، كما يرفض الجسم غريسة، ولكن الأسباب والنتائج كانت أكثر تعقيداً مما بدا في حينه. كانت هناك تقريباً ثلاثة اتجاهات معارضة (ربما كانت ملحوظة في بولندا أكثر من أي مكان آخر): الأول، عارض الشيوعية باعتبارها مضادة للتراث القومي والديني، والثاني، لأنها واصلت انتهاك الحرية، والثالث، لأنها فشلت في الإنفاذ وتبين أنها غير قابلة للإصلاح. وتقابل هذه الاتجاهات تقريباً ظهور يمين، ووسط ويسار، مع أن هذا المصطلح يفتقر إلى الدقة كما هي حال التسمية "ليبرالي".

كان التطور السياسي في البلدان الثلاثة معقداً خلال العقد الأول، باستثناء البلد الرابع، سلوفاكيا، الذي استقل عام ١٩٩٣ وعرض صورة مختلفة إلى حد ما. فانهيار نظام عمره أربعون سنة ونيف كان صدمة. لم تكن هناك سابقة حقيقية لكيف يحول المرء اقتصاداً شيوعياً إلى اقتصاد السوق، وتبين أن العقابيل الاجتماعية - الاقتصادية كانت كبيرة جداً. وارتبط الكفاح في سبيل الحرية بالكفاح في سبيل السلطة التي كان المؤهلون لها قلة والتي طرحت أسئلة حول الأخلاق والسياسة. لم تعنِ "العودة إلى أوروبا"، وما كان يمكن أن تعني، العودة إلى الماضي، لكن تعني اقتران ثقافة جماهيرية جديدة "أورو - أطلسية" تطورت منذ الحرب العالمية الثانية بكل إنجازاتها ومشكلاتها الخطيرة.

كانت السياسة تهدف إلى تأسيس ديمقراطية برلمانية، تستلزم تكوين إطار دستوري وشغله بسلوك تشاركي وإجماع أساسي. فأصبحت البرلمانات التي

تعتمد على تمثيل نسبي مصدر السلطة. وراحت هذه البرلمانات تنتخب الرؤساء الذين كانت سلطتهم محدودة (باستثناء بولندا حيث ساد الانتخاب الشعبي)، لكن نفوذهم كان يعتمد على شخصيتهم. وكان هذا النفوذ كبير في حالة هافل، وفاليسا وألكسندر كفاشسنيفسكى، وعندما يحدث "التعايش السياسي" (الرئيس ورئيس الوزراء من أحزاب المعارضة)، كان وقوع الاختلاف محتملاً.

كانت معايير تقسيم الأحزاب إلى يسار، ووسط ويمين غامضة إلى حد ما. وثبت، بوجه عام، فشل المحاولات لإعادة تكوين الأحزاب ما قبل الحرب. وأسهمت الاشتقاقات والتحالفات الموقّعة في عدم الاستقرار. فاز الشيوعيون اللاحقون وحلفاؤهم، عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤، في الانتخابات في بولندا وهنغاريا، لكن خسروها عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨. كانت هذه التبدلات في السلطة صحية من حيث المبدأ، لكن الناس راحوا يدركون على نحو متزايد أنها صراعات من أجل السلطة أكثر منها من أجل الأفكار، مما أدى إلى تدني مشاركة المقترعين. وكان هناك أيضاً جانب أخلاقي، فوصمة الاستبدادية كانت مرتبطة بالشيوعية. والمصطلح "يسار" كان ينطوي على مضمون سلبي، إلا بين التشيكيين. هنا فاز حزب يساري تاريخي مجدّد -الديموقراطيون الاشتراكيون ČSSD - بالمركز الأول في انتخابات ١٩٩٨ وكان قادراً على تشكيل حكومة بالاتفاق مع حزب كلاوس، وهو حزب يمين الوسط الأهلي الديموقراطي ODS. وفي بولندا، كان اليسار مشابهاً للديموقراطيين الاجتماعيين من الشيوعيين اللاحقين، وبالتالي اعتبرته الأحزاب التي ورثت حركة التضامن غير ملائم بوصفه شريكاً. وفي هنغاريا، عمل ائتلاف بين الشيوعيين اللاحقين والديموقراطيين الأحرار على الإضرار بصورة هؤلاء، الذين اتُّهموا بوجهة نظر يسارية سرية (شيوعية حمراء). وفي سلوفاكيا، كان انتصار المعارضة على الحركة اليمينية من أجل سلوفاكيا ديموقراطية HZS أقل من لكمة لليسار وأكثر من محاولة لقلب نظام ميسيار بكل تصرفاته الغربية اللاديموقراطية.

تأثرت خطوط الانقسام المتغيرة بين اليمين، والوسط واليسار تأثراً شديداً بإدراك شرعية الأنظمة الشيوعية ونمط التحول إلى الديمقراطية. وانتقد بعض الناس بشدة الطاوله المستديرة في بولندا وهنغاريا بوصفها خيانة سمحت للشيوعيين، خصوصاً الرموز، بتحويل أنفسهم إلى معلمين رأسماليين. وكانت هناك آراء بين التشيكيين تقول إن الثورة المخملية هي إما صفقة مع الشيوعيين وإما مؤامرة. وفي حين كان الشيوعيون اللاحقون عادة يديرون حملة دعائية تحت شعار التطلع إلى المستقبل لا إلى الماضي، كانت المجموعات اللاحقة في حركة التضامن تحاول إعادة توطيد الرايات والشعارات القديمة، وبناء النصب التذكارية للقادة ما قبل الحرب من أمثال بيبوسودسكي وطمس الأسماء والرموز الشيوعية. وأحياناً، كان الشيوعيون وورثتهم أيضاً يلجؤون إلى العواطف والمحابة القومية.

لم يكن الاستبعاد التام للشيوعيين خياراً، خصوصاً وأنهم كانوا عام ١٩٨٨ يشكلون حوالي ١٠% من عدد السكان في تشيكوسلوفاكيا، و٧,٧% في هنغاريا و٥,٨% في بولندا كما كانوا مترسخين عميقاً في المجتمع والبنى الاقتصادية. ولكن "تطهيراً" (تقييداً جزئياً) كان موضع أخذ ورد. ومن التناقض الظاهر في حالة تشيكوسلوفاكيا، أن عودة الشيوعيين إلى السياسة النشطة أصبحت الآن ممكنة وفقاً لتدبير مبكر كان يقضي باستبعادهم عشر سنوات. ويسهم الاعتقاد بأن النخبة الشيوعية السابقة تعمل اليوم أفضل مما يفعل السواد الأعظم من قاعدة المعارضين السابقين للنظام في نشر الاستياء على نطاق واسع. ويعزز الانقسام القديم بين النخب والجماهير، الذي يسبب شعوراً بالاغتراب أو التكبر (أو كليهما) من جانب النخب والاستياء والغضب من جانب الجماهير.

كثيراً ما يعبر هذا الاستياء عن نفسه في شكل استراتيجية شعبية وقومية ديماغوجية تتطوي على معان إضافية معادية للسامية. قد يبدو ذلك غريباً،

لأن الأقليات القومية في مكان آخر (باستثناء سلوفاكيا التي تضم أقلية هنغارية كبيرة) تتراوح بين ٢ و ٥,٦%: ألمان، وأوكرانيون، وبيلا روسيون وليتوانيون في بولندا؛ وألمان، وعجر في الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا؛ ويهود، بصورة رئيسة، في هنغاريا. وتتعارض سياسة احترام هوية هؤلاء (ضمن الألمان في بولندا مقاعد برلمانية) مع إصرار الشيوعيين السابقين على المساواة الإثنية، لكن لم تقض كلياً على رهاب الأجانب. وفي البلدان التي لا يوجد عملياً فيها يهود، فإن معاداة السامية الصخابة يمكن أن تكون ظاهرة هامشية. ولكن بعض المتطرفين يحتاجون إلى اتهام معارضتهم السياسيين بوصفهم يهوداً (سواء كانوا كذلك أم لا) يقصدون الهيمنة على البلد.

خمدت النزاعات بين الأمم في المنطقة خلال العقد ما بعد الشيوعي الأول. فقد تم حل الخلافات التشيكية السلوفاكية بانفصال سلمي ومنظم؛ وعلاقات بولندا مع ليتوانيا (مع أنها تعقدت بسبب الأقلية البولندية حول فيلنيوس) وأوكرانيا لم تكن جيدة جداً على مدى القرن العشرين. والهنغاريون في سلوفاكيا وترانسلفانيا يعكرون، بصورة دورية، العلاقات بين بودابست، وبوخارست وبراتيسلافا التي تفاقمت في حالة الأخيرة بخلاف حول سد غابشيكوفو - ناغيماروس على الدانوب. وتبين أن الآمال التي علقتها، بوجه خاص بولندا، على تعاون إقليمي وثيق، كانت مبالغاً فيها. والصحيح هو أن مثلث فيسغراد لعام ١٩٩١، الذي أصبح رباعياً فيما بعد (الجمهورية التشيكية، وهنغاريا، وبولندا، وسلوفاكيا)، عمل على تبديد المخاوف من "بلقنة" هذه المنطقة بعد سقوط الشيوعية وأنتج مشاورات دورية ويظهر تعاوناً حيال الشرق ولكن ليس إلى حد بعيد فيما يتعلق بالغرب. ومع ذلك، لم ينبثق بنيان رسمي باستثناء سكرتارية دائمة. وفي الاجتماعات السنوية لرؤساء الوزراء في السنوات اللاحقة، كانت نتائج الخطوات لتعميق وتوسيع اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية الوسطى لعام ١٩٩٢ متواضعة. ومع ذلك، إن أوروبا الوسطى الشرقية اليوم أكثر استقراراً مما كانت عليه في الماضي.

إن المسألة الكبيرة التي كانت تواجه المنطقة هي مسألة أمنها في العصر ما بعد الحرب الباردة. ومن المسلم به أنه لم يكن لبولندا موقع دولي مفيد على مدى قرون. ومع أن تهديد محاولة روسية متجددة للهيمنة على المنطقة كان بعيداً، فإن موقع أوروبا الوسطى الشرقية في "منطقة رمادية" محايدة كان ينطوي على مخاطر. وعندما تحول الاتحاد السوفييتي السابق إلى كومونولث دول مستقلة، وجدت موسكو صعوبة في قبول أوكرانيا مستقلة وكانت وارسو أول من اعترف بها. وكان يقلق جيران روسيا في أوروبا الوسطى الشرقية وضع بيلاروسيا الغامض - في عام ١٩٩٦، وقع لوكاشينكو اتفاقية اتحاد مع روسيا-والحرب في الشيشان، واستمرار الأزمة السياسية والاقتصادية في روسيا بالذات. ويصح هذا، بوجه خاص، على بولندا التي وجدت أن دعمها لأوكرانيا كان، كما في الماضي، يعقد، إلى حد بعيد، علاقاتها مع موسكو.

فلا عجب أن شعار العودة إلى أوروبا كان يعني إلغاء تقسيم بالطة والاندماج في البنى الأوروبية وفي طليعتها حلف الناتو. وأدى الهجوم الديبلوماسي الشامل لتوسيع حلف الناتو، على الرغم من الاعتراضات الروسية، إلى القبول الرسمي للجمهورية التشيكية، وهنغاريا وبولندا عام ١٩٩٩. وباعتبار هذا نجاحاً كبيراً في السياسة الخارجية، فإنه كان يجب أن يتبعه الدخول إلى الاتحاد الأوروبي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولكن المفاوضات التي تهدف إلى هذا الاندماج تتقدم ببطء وبالغة التعقيد. ومع أن المناقشات الحالية حول الأمن الأوروبي والمبادرة الدفاعية وعلاقتها بالناتو - يبدو أن الولايات المتحدة حذرة من مسألة الأمن الأوروبي-تطرح بعض العضلات بالنسبة إلى المنطقة، فإن المسألة الاجتماعية الاقتصادية هي المسألة المهيمنة. ولا نذكر إلا جانباً دولياً واحداً، هو أن حدود اتحاد أوروبي متسعة يمكن أن تميز تقسيماً جديداً للقارة: "ستار ذهبي" بدلاً من الستار الحديدي القديم

الذي يمنع من الهجرات نحو الغرب مئات الآلاف من الناس الذين يلتزمون مستوى لائقاً للعيش. ولكن هذه المحاولة لصد جماهير الأوروبيين الشرقيين تترافق ببحث مكشوف عن الاختصاصيين الذين اجتذبوا من الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق إلى أوروبا الغربية وأمريكا.

في عام ١٩٨٩، بدا أن الديمقراطية واقتصاد السوق اقترنا على نحو لا فكاك له. وكانت التوقعات عالية، لكن، كما ذكرنا، يمكن تحقيق تحويل عفيف للاقتصاد إنما بثمن مرتفع. فقد أظهر رسم كاريكاتوري رتلاً طويلاً من الزبائن في حانوت خالٍ عملياً من السلع ويحمل التعليق "شيوعية"، وبجواره زبون وحيد في حانوت عامر بالسلع يحمل الاسم "رأسمالية". وفي الواقع، إن مجتمعاً أُزِلَ إلى مستوى أدنى وكان مجتمع مساواة إلى حد ما (كانت امتيازات "الرموز" تُحجَب بقدر الإمكان) أفسح مجالاً للفرد مع اتساع الهوة بين الأغنياء (الذين يتباهون بثروتهم) والفقراء. وفي حين وجد الجيل الأصغر سهولة أكبر في التكيف بنجاح مع الظروف المتغيرة، فإن الجيل الأكبر، خصوصاً المتقاعدين، لم يكونوا كذلك. وظهر الكثير من جيوب البطالة والبطس. واختلفت نسبة السكان ممن هم تحت خط الفقر إلى حد بعيد اعتماداً على الحسابات، لكن هؤلاء كانوا أكثر عدداً في بولندا وسلوفاكيا. وقد لعبت هذه الظاهرة، أكثر من الاختلافات الأيديولوجية، دوراً كبيراً في سلوك جمهور الناخبين. فهل هذه سمات لا يمكن تفاديها لإنشاء نظام رأسمالي؟ وهل هناك تعارض بين الأداء الاقتصادي لأوروبا الوسطى الشرقية، كما نراه من خلال الإحصائيات، وتأثيره على جماعات مختلفة من الناس وإدراكها له؟ هنا، دعونا نلق نظرة على بعض الأرقام.

حققت بولندا انطلاقاً من اقتصاد خرب - تضخم ٢٤٩% عام ١٩٩٠ - أسرع نمو اقتصادي. ويظهر دليل إجمالي الناتج الداخلي لعام ١٩٩٧ (١٩٨٩=١٠٠) بولندا ١١١,٨، والجمهورية التشيكية ٩٥,٨، وسلوفاكيا ٩٥,٦،

وهنغاريا ٩٠,٤. وكان معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج الداخلي ١,٦% للفترة ١٩٩٠-١٩٩٧. وفي السنوات القليلة الأخيرة، كان إجمالي الناتج الداخلي عند معدل نمو ٥ - ٦% - مقاساً بإجمالي ناتج قومي حقيقي، ٤,٨% عام ١٩٩٨. وهبط معدل التضخم إلى ١٤% عام ١٩٩٧، وإلى ٧% عام ١٩٩٩؛ وازداد إلى حد ما منذ ذلك الوقت، لكن من المتوقع أن يهبط إلى ٦,٣% عام ٢٠٠١. وازدادت الاستثمارات بدرجة مهمة. فكان إجمالي الاستثمارات المباشرة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ بـ ١٩٠ بلايين الدولارات: ٢٨١ لبولندا، و١٧٥١٣ لهنغاريا، و١١٣٢٥ للجمهورية التشيكية. ولكن إجمالي الناتج الداخلي للفرد وضع هنغاريا في المرتبة الأولى (١٧٤٧)، تلتها الجمهورية التشيكية (١١٠٢)، وأخيراً بولندا (٧٣٠). وفي عام ١٩٩٤، لعب دمج الدين الخارجي وتدفق رأس المال الأجنبي الذي بلغ بلايين الدولارات والأساسي لعملية الخصخصة والتحديث، دوراً رئيساً في نمو الاقتصاد. وتمت إعادة توجيه التجارة الخارجية من الشرق (الاتحاد السوفييتي) إلى الغرب (الاتحاد الأوروبي، خصوصاً ألمانيا). وارتفعت مستوردات الاتحاد الأوروبي من الجمهورية التشيكية من ٢,٨ بليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ١٨ عام ١٩٩٩، ومن هنغاريا من ٣,٧ إلى ١٨,٦ ومن بولندا من ٣,١ إلى ١٩. ومع ذلك، أظهرت التجارة عجزاً بوجه عام.

إن مسألة الرأسمال الأجنبي، بقدر ما كانت الحاجة ملحة إليه، كانت أحياناً تطرح مخاوف من هيمنته التامة على بعض فروع الاقتصاد، كالصيرفة مثلاً، بما يلحق الضرر باقتصاد البلد. وقد تأكد أن الكثير من الأصول الوطنية بيع بأسعار بخسة للمصالح الأجنبية. ينتج عن الاستثمارات الأجنبية عادة خسارة الأعمال في مصنع محدث، لكن هذه المصانع ستقلس دون هذه المساعدات وتسبب بطالة أكبر. وهناك أيضاً أمثلة أدت فيها

الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة القدرات الإنتاجية ووظائف جديدة، وحتى إلى مشاريع جديدة في المنطقة. إن هذه المسألة، بوجه عام، مثار جدل، وهي أحياناً مشوشة ومشوشة.

مع أن قطاعاً واسعاً من تعدين الفحم وعدداً من فروع الاقتصاد الأخرى مهملة ويشكل عبءاً، فإن الزراعة، من جوانب كثيرة، يمكن أن تكون هي نقطة الضعف في الاقتصاد البولندي. والحقيقة هي أن الزراعة واجهت صعوبات كبيرة في بلدان أخرى في أوروبا الوسطى الشرقية، وفي الواقع، في البلدان الغربية أيضاً. إن مكننة الإنتاج وتحديثه يعنيان خفض القوة العاملة؛ كما أن المنافسة الخارجية تهدد الزراعة التي تتطلب إعانات حكومية وتدابير حماية. وتتضاعف هذه الصعوبات في بولندا بتخلف الاقتصاد وسوء الإدارة على مدى سنوات في العهد الشيوعي. ويستخدم أكثر من ربع السكان العاملين في الزراعة البولندية (في ألمانيا فقط حوالي ٣% وفي فرنسا ٥%) التي تسهم بحوالي ٦% لإجمالي الناتج الداخلي. وفي هنغاريا، تبلغ النسب المشابهة حوالي ٨% إلى ٥%، وفي الجمهورية التشيكية ٤,١% (دون ٦% وفقاً لحسابات أخرى) إلى ٢,٩% إن سياسات تصفية مزارع الدولة الكبيرة ومساعدة المزارع غالباً الصغيرة جداً والخاصة من طريق عمليات التسليف وهياكل الأسعار لم تكن ناجحة. كما أن تفكيك مزارع الدولة لكبيرة (بصورة رئيسة الواقعة في الغرب والشمال) ترك جماعات كبيرة من الناس دون عمل ودفع بعضهم إلى فقر مدقع. وعملت المنتجات الزراعية الأرخص ثمناً القادمة من الخارج والتي تتنافس بنجاح مع الناتج المحلي على إثارة المظاهرات والإضرابات. وفي بعض مناطق بولندا، تركت الأرض دون زراعة، حيث غادرها الشباب، وبقي الشيوخ عاجزين عن تدبير أمورهم. وساد شعور باليأس. ولم تتم تسوية اختلال التوازنات التقليدي بين المناطق الأفقر والأغنى في أوروبا الوسطى الشرقية.

مقارنة ببولندا، كان لهنغاريا أفضلية عندما انهارت الشيوعية. فالمستوى العام للمعيشة كان أعلى والاقتصاد يتطور في اتجاه اقتصاد السوق. ومع ذلك، عرفت هنغاريا، بعد عام ١٩٨٩، تدهوراً صناعياً (خصوصاً في مصانع الحديد والفولاذ)، وديناً خارجياً ضخماً اقتضته تغطية العجز التجاري، وبطالة عالية. وعلى عكس الدين البولندي، فإن الدين الهنغاري لم يُعالج بتفهم من قبل الغرب. وعلى الجانب الإيجابي، بدأ البلد يجتذب استثمارات خارجية كبيرة. ومع ذلك، كان المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج الداخلي (١٩٩٠ - ١٩٩٧) ١,١-، ومع أنه ارتفع عام ١٩٩٨ إلى ٤,٣، فإن أداء الاقتصاد لم يكن جيداً. فالتضخم ارتفع إلى ٢٠% والبطالة كانت عالية.

في هنغاريا، كان القطاع الزراعي، بوجه خاص، دائماً مهماً، ويجب أن نتذكر أن مساحة الأرض الصالحة للزراعة للفرد هي الأكبر في أوروبا. وكان أداء "النموذج الهنغاري" في الزراعة جيداً تقريباً في عهد كادار، ذلك النموذج الذي تميز بتعاونيات أكملتها "مزارع صغيرة" كانت تتمتع بدرجة ما من التنوع والإدارة المستقلة. وسبب تعطيل ذلك النموذج وتحويله انسجاماً مع الخطط الرأسمالية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ أزمة تميزت بـ "مديونية كاملة"، وإفلاسات، وهبوط في الإنتاج، وارتفاع البطالة في الريف. علاوة على ذلك، اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، نتيجة لوجود بعض الجماعات المستفيدة من الوضع. وكان هناك حديث عن هنغاريا التي تعود إلى الوضع ما بين الحربين لـ "ثلاثة ملايين متسول" - في الإشارة إلى الجماهير المعدمة في الريف. وأدى برنامج واسع للإصلاحات ركز على الخصخصة إلى توسيع الزراعة الفردية والعائلية ومشاريع حملة الأسهم التعاونية، لكن المستفيدين كانوا قليلين نسبياً. ولكن الزراعة الهنغارية بقيت تواجه مشكلات، على الرغم من مساعدتها بالاعتمادات، والإعانات، والتخفيضات الضريبية، والمنح الاستثمارية. وفي عام ١٩٩٦، ظلت دون مستوى عام ١٩٩٠، على الرغم

من نمو الإنتاج وزيادة الإنتاجية. ومع ذلك، كانت الحصة في إجمالي الناتج الداخلي، كما ذكرنا سابقاً، إيجابية أكثر منها في بولندا، وهكذا كان إجمالي الناتج الداخلي للفرد ٤١٢٠ نسبة ٢٧٩٠ لبولندا عام ١٩٩٥.

كانت الأراضي التشيكية والمورافية تقليدياً هي الأكثر تقدماً في المنطقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ولكن الوضع الحالي مشحون بالصعوبات. فالمعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج الداخلي كان -٠,٤ في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧. وما ينذر بالخطر أكثر هو أن إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي كان -٢,٣ عام ١٩٩٨. وقد تم عمداً إبطاء التحرك في اتجاه اقتصاد السوق، مما يفسر المعدلات الرقمية ذاتها في البطالة مع أن التضخم كان عالياً تقريباً. وتعرضت هذه السياسة للنقد باعتبارها تعمل فقط على تأجيل ما هو حتمي. وفي الواقع، ازدادت البطالة في أواخر التسعينيات - معدل ٥,٢% عام ١٩٩٧، و ٥,٥% عام ١٩٩٨ (٧,٣%) وفقاً لمنظمة العمل الدولية ILO. وتختلف هذه المعدلات حسب المناطق - في منطقة أوسترافا المعروفة بصناعة التعدين وصل معدل البطالة تقريباً إلى ١٦% في ربيع ١٩٩٩.

جرى تنفيذ برنامج الخصخصة، بصورة رئيسة، بواسطة سندات دائمة، ولم يكن البرنامج دائماً محكوماً بمبررات اقتصادية فقط. وكان نجاحه موضع نقاش. وانتقل معظم أصول الدولة في النهاية إلى جهات خاصة، كالصيرفة التي أمسك الرأسمال الأجنبي بمعظم أسهمها، كما في هنغاريا وسلوفاكيا. وحصلت شركة فولكسفاغن على معامل سيارات سكودا المشهورة. وكان الوضع مختلفاً إلى حد ما في الزراعة، حيث كانت المخاوف الدائمة حول حجم المزارع القابلة للنمو اقتصادياً، ومتاحية الاعتماد والمعدات، كما في باقي المنطقة، تطرح مسألة مستقبل الزراعة الخاصة.

تضاعفت الصعوبات التي رافقت التحول تماشياً مع التوجهات الرأسمالية، في أنحاء أوروبا الشرقية كافة، بفضائح مالية، وفساد، وسوء

إدارة، فسرت، إلى حد بعيد، الترجحات الانتخابية التي ورد ذكرها سابقاً من اليمين إلى اليسار على أمل التخلص من المفسد. ولكن الشعور بأن التغييرات لا تحمل معالجات كان ينمو. كان هذا صحيحاً حتى في سلوفاكيا، حيث بدا سقوط ميسيار عام ١٩٩٨ نهاية عهد تميز بالاستبداد، والفساد، والمحاباة وانتهاك القانون إلى حد أكثر إزعاجاً منه بكثير في البلدان الثلاثة الأخرى. ومع ذلك، تحسّن الوضع الاقتصادي في سلوفاكيا على الرغم من صعوبة البدايات بعد تفكك تشيكوسلوفاكيا-البطالة ١٣,٥% والتضخم ٢٣,٢% والمعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج الداخلي -٠,٣% للفترة ١٩٩٠-١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٨، نما إجمالي الناتج المحلي بما يقرب من ٥% (إجمالي ناتج محلي حقيقي ٣%)، وكان معدل التضخم ٥,٦%، لكن البطالة بقيت مرتفعة عند ١٣,٧٦%.

لن نبالغ إذا قلنا إن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في حياة الناس وعقولهم في أوروبا الوسطى الشرقية وقد دارت مناقشات حامية وأتُهمت مختلف الحكومات بأنها تكتفي بمعالجة المسائل بوصفها نشأت دون خطة رئيسة مدروسة. فعندما ترتب على القادة في أوروبا الوسطى الشرقية، بعد سقوط الشيوعية، أن يختاروا بين نماذج اقتصادية ثلاثة: النموذج الليبرالي الانكسار - سكسوني، ونموذج الرفاهية الاسكنديناوي، ونموذج السوق الاجتماعية الألماني، فإنهم حاولوا تقليد النموذج الأول، لكن مع تحويل خاص أملتته الظروف. ومؤخراً، قارن ناقد هنغاري النموذج الاقتصادي في بلده بـ "رأسمالية حكومية احتكارية"^(١). وأحياناً، يجري، كما في بولندا حالياً، تحميل المسؤولية للحكومة لأنها حاولت، دون تبصر، إجراء إصلاحات أربعة كبيرة

(١) جيورجي ماتوليسي عند ماريا شميدت، ولاشلو جاي توث (محررون)، تحول مع تناقضات. حالة هنغاري ١٩٩٠-١٩٩٨ (بودابست ١٩٩٩)، ص ٢٣٢.

في وقت واحد، في الإدارة، والتعليم، والصحة العامة والمعاشات، بدلاً من التركيز على إصلاح واحد. والآن، يميل الكثير ممن كانوا ينتظرون الديمقراطية بتلهف إلى اعتبارها مرادفاً لتعقب الثروة والاستهلاكية. فلا عجب أن نرى بعضهم ينصرفون عن السياسة متفرزين.

من الواضح أن الكثير من الظواهر المذكورة أعلاه التي ترافق التحول إلى الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة هي ميزة العالم الذي يدخل القرن الحادي والعشرين. ويمكن إدراجها تحت مصطلح عولمة وقبلية: التغيرات الثورية في التكنولوجيا، خصوصاً الاتصالات، والثورة التقنية الحيوية في الزراعة، والتهديدات للبيئة، وتبدل مفهوم الدولة القومية ومفهوم القومية، والانفجار السكاني والهجرات، واتساع الفجوة بين "من يملك" و"من لا يملك"، وانهيار الأخلاقية التقليدية، والإرهاب، والجريمة العنيفة (خصوصاً الأحداث)، وثقافة العقاقير. وأصبحت العلاقة بين الدولة والمواطنين شبيهة بالعلاقة بين المنتجين والمستهلكين. وهذه التحديات جديدة وغير متوقعة تقريباً بالنسبة إلى بلدان الكتلة السوفييتية السابقة.

يترتب على أوروبا الوسطى الشرقية أن تتعامل مع تاريخها البعيد والشيوعي القريب. هنا تكون مهمة دون شك مسألة العقلية الجماعية والفردية، التي تأثرت ببقايا ما يشار إليه أحياناً بوصفه "الإنسان السوفييتي"، أي الذي تعرض لتلقين عقائدي من النمط السوفييتي. فهناك فراغ أيديولوجي كان الكثيرون يأملون في أن تملأه الكنيسة، خصوصاً في بلد تهيمن فيه الكنيسة الكاثوليكية كبولندا. وبما أن الكنيسة كانت الدعامة الأساسية لمعارضة الشيوعية الاستبدادية، فإنها استطاعت أن تصبح المعلم الكبير للأمة المغتربة، الذي يعلمها المواطنة الصالحة، والتضامن الأهلي والتسامح. وقد نفذ هذا الهم إلى تعاليم البابا يوحنا بولس الثاني، وعبر عنه أثناء زيارته لبولندا والجمهورية التشيكية. فحرن

من مخاطر رأسمالية جامحة واستهلاكية عديمة الروح. ورددت الكنيسة المحلية صدى هذه المخاوف، لكن وجدت صعوبة في التكيف بسرعة مع الوضع الجديد وتفادي أشراك التورط في السياسات الراهنة في حين تبقى فوقها كقوة أخلاقية. وبعد مرور عقد، يمكن أن يلاحظ المرء تقدماً ملحوظاً في هذا الجانب.

إلى أي مدى يثقل الماضي كاهل المنطقة؟ رأى عالم أمريكي عودة إلى شروور ما بين الحربين التي تشير إلى القومية، والطرق غير الديمقراطية، وحكم النخب المغترية عن الجماهير، والاستغلال من قبل الرأسمال الأجنبي، والعلاقة غير المتكافئة مع الغرب. ويمكن أن يكون هناك بعض التشابهات الأقدم، كمعركة "التحديث" في القرن الثامن عشر، أي الطرق القديمة الجموحة للطبقة النبيلة البولندية والارستقراطية الهنغارية. وكما في الماضي، استمرت الأراضي التشيكية في كونها الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية، تليها هنغاريا، وبولندا وسلوفاكيا. فهل تستمر المنطقة في كونها شبه محيط لأوروبا كما كانت على مدى قرون؟ فالعود الأوروبية المبكرة بمساعدة ضخمة - خطة مارشال- التي يمكن أن تكون قد أثرت فعلاً في عملية التحول، لم تتحقق. ويقال إن بعض أشكال المساعدة الغربية جاءت بعكس النتائج المطلوبة. وربما تعمل العضوية المستقبلية في الاتحاد الأوروبي، على المدى الطويل، على توفير إمكانية اللحاق بالغرب.

كتب وزير الخارجية الهنغاري يانوش مارتوني مؤخراً أنه "يجب أن يثق المرء بهوية أوروبية وسطى ويمكن أن يتحول الواقع التاريخي والثقافي لأوروبا الوسطى إلى واقع سياسي واقتصادي"^(١). في الماضي، كانت إسهامات أوروبا الوسطى الشرقية روحية أكثر منها مادية. فمن الهسية إلى "مسيح لا قيصر" مازاريك، ومن رفض بولس فلاديميري للاهتداء بالقوة إلى سجايا

(١) المصدر السابق، ص ١٨٨.

حركة التضامن، ومن معركة غابور بينتين في سبيل الحرية والدين إلى موت الهنغاريين عام ١٩٥٦ في سبيل "هنغاريا وفي سبيل أوروبا"، كان ناقوس الحرية يقرع في المنطقة على مدى أجيال. قد يكون من قبيل الغرور تكرار الادعاء بأن الحرية تعني للبولنديين، والنشيكين، والهنغاريين والسلوفاكيين أكثر مما تعنيه للأوروبيين الآخرين، لكن صادق أن أجبرهم التاريخ على القتال من أجلها مراراً أكثر من الأراضي الأخرى. ولكن الحرية، ككل شيء آخر، لها ثمن. وهي، في حد ذاتها، ليست أساسية، لكنها شرط لوجود ذي مغزى للأفراد والمجتمع. ويجب أن تكون مقيدة ذاتياً لكي لا تصبح ترخيصاً وتؤدي إلى فوضى وقمع الآخرين. وبعد عقد من الصعوبات، يبدو أن بعض الناس في أوروبا الوسطى الشرقية يتوقون إلى أمن العقود الماضية المساواتي ناسين الأنظمة القمعية وأنه تم الحصول على الحرية بثمن مرتفع. ولكن خيبة الأمل العرضية بالحرية يجب ألا تعني تضییعها. وكما عبر البابا يوحنا بولس الثاني في رسالته البابوية "solicitude Rei Socials: "كل [أمة] يجب أن تكتشف مساحة حريتها الخاصة وتستخدمها على أفضل وجه. وبالمثل، يجب أن تدرك حاجاتها الحقيقية إضافة إلى حقوقها وواجباتها التي تلزمها بالاستجابة لها." هذه الكلمات بالغة البساطة مناسبة اليوم كما كانت عندما نطق بها قبل عدة سنوات.

الهيئة العامة
السورية للكتاب



الهيئة العامة السنورية للكتاب

جداول كرونولوجية

هنغاريا		بوهيميا	
		الدولة المورافية	٨٣٠
الفتح المجري	٨٩٦		
		بعثة كيـرلس وميثودىوس - تنصير	٨٦٣
معركة أوغسبورغ (لنشفيلد)	٩٥٥	القديس ونترل	٩٢١
تعميد الأمير جيزا	٩٧٢		
الملك القديس ستيفن	١٠٠٠	بوليسواف شجاع بولندا في براغ	١٠٠٣
		بريتيسلاف في بولندا	٣٩-١٠٣٨
الملك القديس لاديسلاس الأول	١٠٧٧	فراتيسلاف	١٠٨٥
اتحاد عائلي مع كرواتيا	١١٠٢	سجل كوسماس الإخباري	٢٥-١١١٩
مستوطنات سكسونية في ترانسلفانيا	٦٢-١١٤٢	فواديسلاف الثاني	١١٥٨
سجل أخباري مجهول (جيسنا)	حوالي ١٢٠٠		
الميثاق الذهبي للملك أندريو الثاني	١٢٢٢		
مستوطنات كومين	١٢٣٩		
غزو التتار	٢-١٢٤١		
امتياز بيللا الرابع لليهود	١٢٥١	امتياز بريميسل أوتاكار لليهود	١٢٥٤

١٢٧٨	معركة مورافسكي بول (درنكروت)	١٢٦٧	مندوبو المقاطعات في المجلس التشريعي
		حوالي ١٢٨٣	سجل كيزا الأخباري
١٣٠٦	آخر البريميسليدين	١٣٠٨	الملك تشارلز روبرت
حوالي ١٣١١	سجل داليميل الأخباري	١٣٤٢	الملك لويس الكبير
١٣٤٨	جامعة براغ		
١٣٥٦	الميثاق الذهبي لتشارلز الرابع		
		١٣٦٧	جامعة في بيكس
		١٣٧٠	لويس يصبح ملك بولندا
		١٣٨٧	ملك بولندا زيغموند ملك لوكسمبورغ
١٤٠٩	مرسوم كوتنا هورا		
١٤١٥	هس يُحرق في كونستانس	١٤١٦	الهجوم التركي الأول
١٤١٩-٣٤	الحروب الهسية	١٤٢٠	ضياح دالماسيا
١٤٣٨	معركة ليباني	١٤٣٧	ثورة الفلاحين في ترانسلفانيا
		١٤٤٠	فلاديسلاف الثالث ملك بولندا (Ulászló I)
		١٤٤٤	معركة فارنا
		١٤٤٦	الوصي يانوس هنيادي
١٤٥٨	جورج ملك بوديرادي	١٤٥٨	الملك ماتياس كورفينوس
		١٤٩٠	الملك اليـاجيواني فلاديسلاف Ulászló II

١٤٧١	الملك الياجوياني فلاديسلاف		
١٥٠٠	قانون فلاديسلاف للأراضي	١٤١٥	مجموعة ثورة دوجا القانونية لفربوشي
	بولندا		عام
		٨٠٠	الامبراطور شارلمان
٩٦٦	معمودية ميشكو الأول	٩٦٢	الامبراطور أوتو الأول
		٩٨٧	هيو كاييه ملك فرنسا
١٠٠٠	اجتماع غنيزنو		
١٠٢٥	بوليسواف الملك الشجاع		
٩-١٠٣٨	الغزو التشيكي	١٠٥٤	الانقسام بين الغرب والشرق
١٠٧٦	بوليسواف الملك الجسور		
١٠٧٩	قتل القديس ستانيسلاس	١٠٦٦	معركة هاستنس
حوالي ١١١٦-١٩	سجل غالوس التاريخي	١٠٩٦	الحملة الصليبية الأولى
١١٣٨	ميثاق فريماوث بوليسواف		
١١٨٠	امتيازات لي شيكا لرجال الدين		
		١٢٠٠	جامعة باريس
١٢٢٦	استدعاء الفرسان التيوتونيين	١٢١٥	الماجنا كارتا
١٢٤١	معركة ليغنيكا	١٢٤١	العصبة الهنسية

١٢٦٤	امتياز كاليش لليهود		
٩-١٣٠٨	استيلاء الفرسان التيتونيون على غدانسك	٧٧-١٣٠٩	البابوية في أفينيون
١٣٢٠	فلاديسلاف الملك القصير		
١٣٣٣	كاجيميج الملك العظيم	١٤٥٣-١٣٣٧	حرب المئة عام
١٣٦٤	جامعة كراكوف	١٣٤٨	الموت الأسود
١٣٧٠	ملك (هنغاريا) لويس الكبير		
١٣٧٤	امتياز كاسا (كوشيسه)		
١٣٨٥	اتحاد كريفو الليتواني البولندي، وياغيل ويادفيغا مساعدا الحاكم		
		١٣٩٦	حملة نيكوبوليس الصليبية
١٤١٠	معركة غرونفالد		
٣٣-١٤٢٢	براءة نيميني		
١٤٣٤	الملك فواديسلاف الثالث		
١٤٤٧	كاجيميج، الملك الياجيواني	حوالي ١٤٥٠	اكتشاف غوتبرغ للطباعة
١٤٥٤	قوانين نيشافا	١٤٥٣	سقوط القسطنطينية بيد الأتراك
حوالي ١٤٥٥-٨٠	تاريخ بولندا لـ دوو غوش	٨٥-١٤٥٥	حروب الوردتين في انكلترا
١٤٦٦	سلام تورون؛ استرداد غدانسك (دانترزيغ)	١٤٩٢	كولومبوس يكتشف أمريكا؛ اكتمال الفتح الاسباني؛ طرد اليهود والمسلمين

١٤٧٣	ورشة طباعة في كراكوف		
١٥٠٥	دستور نيهيل نوفي		
١٥٠٦	زيغموند الملك العجوز		
		١٥١٥	كونغرس فيينا
		١٥١٦	الملك لويس الثاني
١٥٢٦	الملك فرديناند هابسبورج	١٥٢٦	معركة موهاج؛ انتخاب مزدوج؛ فرديناند وجون زبوليا
١٥٤٨	طرد الإخوة التشيكيين	1520s	الحد العسكري في كرواتيا
١٥٦٤	الملك مكسيميليان	١٥٤١	الأتراك يحتلون بودا
		١٥٦٦	حصار شيجيتفار
		١٥٧٠	إمارة ترانسلفانيا
١٥٧٥	العقيدة البوهيمية	١٥٧١	ستيفن باثوري أمير ترانسلفانيا
١٥٧٦	الملك رودولف الثاني		
١٥٧٩ - ٩٣	كتاب كارليس المقدس	١٥٩١	كتاب كارولي المقدس
		١٦٠٦-١٥٩١	حرب الخمسة عشر عاماً
		٦-١٦٠٤	حرب استقلال بوشكاي Bocskai
		١٦٠٦	سلام فيينا؛ سلام سيتفاتوروك Zsitvatorok
		١٦٠٨	الملك ماتياس
١٦٠٩	رسالة صاحب الجلالة؛ بوروفناني		
١٦١٢	الملك ماتياس		

١٦١٧	انتخاب رديناند ملكاً	١٦١٣	غابور (غابرييل) بيتلين أمير ترانسلفانيا
١٦١٨	حادث إلقاء مندوبي الامبراطور من النوافذ في براغ		
١٦١٩	خلع فرديناند الثاني؛ فريدريك حاكم البلاطينية ملكاً	١٦١٩	الملك فرديناند؛ حرب بيتلين ضد الهابسبورجيين
١٦٢٠	معركة الجبل الأبيض؛ فريدريك يهرب		
١٦٢٧	قانون الأراضي المجدد		
		١٦٣٠	جورج الأول راكوزي أمير ترانسلفانيا
١٦٣٥	سلام براغ	١٦٣٥	جامعة ترنافا
١٦٣٧	الملك فرديناند الثالث		
		١٦٤٦	اتحاد أنجفار (أوزهورود) الديني
		١٦٤٨	جورج الثاني راكوشي أمير ترانسلفانيا
١٦٥٧	الملك ليوبولد الأول	١٦٥٧	فشل حملة راكوشي البولندية
١٥١٤	معركة أورشا	١٥١٥	رسائل لوثر الخمس والتسعين
١٥٢٥	الفرسان التيوتونيون المعلمون؛ دوقية بروسيا تابعة بولندا	١٥١٩	الامبراطور تشارلز الخامس

١٥٤٠	تأسيس المنظمة اليسوعية		
١٥٤٣	مدارات كوبرنيكوس الثورية	١٥٤٥-٦٣	مجمع ترانت
١٥٥٥	سلام أوغسبورغ		
١٥٦١	دمج ليفونيا؛ دولة كورلاند التابعة		
١٥٦٣	كتاب راندفيل المقدس		
١٥٦٣-٧٠	الحرب الشمالية		
١٥٦٤	اليسوعيون في بولندا		
١٥٦٩	اتحاد لوبلين		
١٥٧٠	اتفاق ساندوميرز الديني	١٥٧٢	معركة ليبانتو؛ مذبحة سان بارتولوميو في باريس
١٥٧٣	اتحاد وارسو؛ الملك هنري فالوا		
١٥٧٦	ستيفن باتوري ملك ترانسلفانيا		
١٥٧٨	جامعة فيلنو (فيلنيوس)		
١٥٨٧	الملك سيجسموند الثالث (فاسا)	١٥٨٨	الأرمادا الاسبانية ضد انكلترا
١٥٩٥-٦	اتحاد بريست الديني		
		١٥٩٨	مرسوم نانس
		١٦٠٤-١٣	زمن المتاعب في روسيا
١٦٠٥	معركة كيركولم		
١٥٠٦-٧	ثورة زيبرزيديفسكي	١٦٠٧	تأسيس مستعمرة فرجينيا

١٦١٠	معركة كلوشينو		
١٦١٩	هدنة ديفيلينو	١٦١٨-٤٨	حرب الثلاثين عاماً
١٦٢٠	معركة توتورا (سيكورا)	١٦٢٤	ريشيليو في فرنسا
١٦٢١	حصار هوتين (خوتين)؛ سلام مع تركيا		
١٦٢٩	هدنة مع السويد		
١٦٢٩	الملك فلاديسلاف الرابع	١٦٣٢	موت غوستافوس أدولفوس
١٦٤٨	ثورة خميلننكي في أوكرانيا؛ الملك جون كاجيميج	١٦٤٨	سلام وستفاليا
١٦٤٩-٥٨	حكم كوكويل	١٦٥١	معركة بيريسيتشكو
١٦٥٢	الفيتو الحر		
١٦٥٤-٧	الحرب مع موسكويا		
١٦٥٥	الغزو السويدي؛ دفاع شيشتوشوا	١٦٥٧-٦٠	الاعتراف بسيادة بروسيا
		١٦٦٤	معركة شنتغوتهارد؛ سلام فاسفار
		١٧٦٧	مؤامرة فيسيليوني (زرينسكي - فرانكوبان)
		١٦٧٢	بدء نزاعات كوروك
		١٦٧٨-٨٦	إمارة إيمري ثوكولي
		١٦٨٦	تحرير بودا

١٦٨٧	الاعتراف بحكم الهابسبورجين الوراثي		
١٦٩٧	ترانسلفانيا تحت حكم الهابسبورجين؛ ثورة توكيا		
١٧٠٠-١٦٩٧	الكنيسة الشرقية في ترانسلفانيا		
١٧٠٣	بدء حرب راکوكزي الاستقلالية		
١٧١١	سلام شاتمار		
١٧٢٠	مرسوم براغماتي مقبله بصورة منفصله كل من كرواتيا وترانسلفانيا وهنغاريا	١٧٢٠	مرسوم براغماتي
١٧٤٠	الملكة ماريا تيريزا	١٧٤٠	الملكة ماريا تيريزا
		٢-١٧٤٠	الحرب السيليزية الأولى (انتخاب تشارلز ألبرت البافاري ملكا% عام ١٩٤١)
		٥-١٧٤٤	الحرب السيليزية الثانية
١٧٥٤	التعرفة الجمركية مع النمسا - بوهيميا	١٧٥٤	أول تعداد للسكان
		٦٣-١٧٥٦	الحرب السيليزية الثالثة

ثورة الفلاحين	١٧٦٥		
الألبيريوم	١٧٦٧		
		ثورة الفلاحين: الألبيريوم	١٧٧٥
		الجامعة تنتقل إلى بيست	١٧٧٧
الملك جوزيف الثاني	١٧٨٠	الملك جوزيف الثاني	١٧٨٠
مرسوم التسامح	١٧٨١	مرسوم التسامح؛ إلغاء القنانة الشخصية	١٧٨١
إلغاء القنانة الشخصية؛ أول تعداد للسكان	١٧٨٥		
ثورة الفلاحين في ترانسلفانيا	١٧٨٦		
		طرد المعادين للتالوثيين	١٦٥٨
		سلام أوليفا	١٦٦٠
عصر لويس الرابع عشر	١٧١٥-١٦٦١	تمرد لبوميرسكي	٦-١٦٦٥
		هدنة أندروسوفو (سلام ١٦٨٦)	١٦٦٧
		الملك مايكل كوريوت (ويسنيوفيسكي)	١٦٦٩
		الحرب مع تركيا؛ معاهدة بوكشاش؛ معركة خوتين	٣-١٦٧٢

١٦٧٤	الملك جون الثالث (سوبيسكي)		
١٦٨٣	نجدة جون الثالث لفيينا		
١٦٨٨	"ثورة رائعة"		
١٦٩٧	الملك أغسطس الثاني (ويتن)	١٦٩٩	سلام كارلوفيتس (كارلوفتسي)
١٧٠٠	بدء الحرب الشمالية	٢١-١٧٠٠	الحرب الشمالية
١٧٠٤	الملك ستانيسواف (لشتينسكي)	١٤-١٧٠١	حرب الوراثة الاسبانية
١٧١٠	إعادة أغسطس الثاني ملكاً		
١٧١٥	اتحاد ترونغود		
١٧١٧	المجلس التشريعي المعتدل		
١٧٢٤	شغب توروون الديني		
١٧٣٣	الملك أغسطس الثالث (إعادة انتخاب يشيشينسكي وهزيمته)	٨-١٧٣٣	حرب الوراثة البولندية
	٨-١٧٤٠	حرب الوراثة النمساوية	
١٧٤١	كلية أبناء النبلاء		
		٦٣-١٧٥٦	حرب السبع سنوات
		١٧٦١	العقد الاجتماعي لروسو
١٧٦٥	مدرسة الفرسان		
٧٢-١٧٦٨	اتحاد بار	١٧٦٩	محرك واط البخاري

١٧٧٢	التقسيم الأول من قبل روسيا، وبروسيا، والنمسا		
١٧٧٣	لجنة التربية القومية	١٧٧٣	حل المنظمة اليسوعية
	١٧٧٤ معاهدة قوشوق قاينارجه		
١٧٧٥	المجلس الدائم		
		١٧٧٥-٨٣	حرب الاستقلال الأمريكية
		١٧٧٦	إعلان استقلال أمريكا
١٧٨٨-٩٢	المجلس التشريعي الكبير	١٧٨٩	الثورة الفرنسية
١٧٩١	دستور ٣ مايس		
١٧٩٠	الملك ليوبولد الثاني	١٧٩٠	الملك ليوبولد الثاني
١٧٩٢	الملك فرانسيس الأول	١٧٩٢	الملك فرانسيس الأول
		١٧٩٥	مؤامرة مرتينوفيتش
		١٨٠٢	المتحف القومي الهنغاري
		١٨٠٩	غيور يهزم الجنود النبلاء
١٨١٨	المتحف القومي		
١٨٢٤	كولار ابنة المجد		
		١٨٢٥	الأكاديمية الهنغارية للعلوم
		١٨٣٠	دين شيشيني
١٨٣١	المصفوفة التشيكية	١٨٣١	ثورة "الكوليرا"
٩-١٨٣٤	قاموس جنغمان التشيكي الألماني		
١٨٣٥	الملك فرديناند الخامس	١٨٣٥	الملك فرديناند الخامس
١٨٣٦	تاريخ بالاتسكي	٧-١٨٣٦	بناء المتحف القومي

١٨٣٧	عصور سافاريك السلافية القديمة	١٨٣٧	اعتقال كوسوث
٨٤٨٧	الكونغرس السلافي في براغ (حزيران)؛ قصف براغ؛ الملك فرانس جوزيف (كانون الأول)	١٨٤٨	ثورة في بيست (آذار)؛ وزارة باتياني (نيسان)؛ لجنة كوسوث للدفاع القومي (أيلول)؛ هزيمة جيشيتس في باكوزد (أيلول)؛ الملك فرانسيس جوزيف (كانون الأول)
		١٨٤٩	إعلان الاستقلال (نيسان)؛ استسلام فيلاغوس (آب)
١٧٩٢	اتحاد تارغوفيك؛ الحرب البولندية الروسية	١٧٩٢-٧	حرب التحالف الأول
١٧٩٣	التقسيم الثاني من قبل بروسيا وروسيا	١٧٩٤	تمرد كوسيو سكو
١٧٩٥	التقسيم الثالث (روسيا، بروسيا، النمسا)		
١٧٩٧	وحدات دبروفسكي في إيطاليا	١٧٩٧	معاهدة كامبو فورميو
١٨٠٠	جمعية أصدقاء التعليم في وارسو	١٧٩٨-١٨٠١	حرب التحالف الثانية
		١٨٠٤	الامبراطور نابليون
١٨٠٦-١٨٠٧	حملة نابليون الأولى على بولندا	١٨٠٦	نهاية الامبراطورية الرومانية المقدسة

		دوقية وارسو	١٨٠٧-١٣
		الحرب النمساوية مع الدوقية	١٨٠٩
		تحرير الفلاحين في بولندا البروسية	١٨١١
غزو روسيا	١٨١٢	"الحملة البولندية الثانية"	١٨١٢
	كونغرس فيينا	١٨١٤-١٥	
معركة واترلو	١٨١٥	"مملكة الكونغرس" وإنشاء جمهورية كراكوف المستقلة	١٨١٥
		جامعة وارسو	١٨١٦
		قصاصد ميكيفيتش الغنائية والرومانسية	١٨٢٢
		المصرف البولندي	١٨٢٨
ثورة تموز في باريس	١٨٣٠	ثورة تشرين الثاني	١٨٣٠
		ثورة كراكوف وثورة الفلاحين	١٨٤٦
ثورة شباط في باريس؛ ربيع الأمم	١٨٤٨	الثورة في بولندا البروسية (نيسان)؛ تحرير الفلاحين في غاليسيا؛ قصف كراكوف ولفوف (اليمبرغ)؛ سكة حديد وارسو - فيينا	١٨٤٨

التسوية (أوسغلايش)	١٨٦٧		
ناغودبا (اتفاق) مع كرواتيا؛ قانون حول الأقليات	١٨٦٨	إعلان حقوق الدولة	١٨٦٨
الرواق القومي	١٨٧١	البنود الثمانية عشر	١٨٧١
حكومة كي تيسا	١٨٧٥ - ٩٠	جامعة تشارلز التشيكية	١٨٨٢
		افتتاح المسرح القومي	١٨٨٣
		"خطبة بنكتيس "Punktace"	١٨٩٠
		الأكاديمية التشيكية	١٨٩١
المحكمة الملكية الخامسة في سيسليثينيا	١٨٩٦	محاكمات أو ملادين	١٨٩٣
		الذكرى الألفية	١٨٩٦
وزارة آي تيسا	١٩٠٣ - ٥		
أزمة دستورية	١٩٠٥	إضرابات	١٩٠٥
مذبحة تشرنوفا؛ محاكمات زغرب	١٩٠٧	تصويت عام للرجال كافة في سيسليثينيا؛ مازاريك يتورط في محاكمات زغرب	١٩٠٧
		كونغرس سلافي جديد في براغ	١٩٠٨
	١٩١٣ - ١٩١٧ حكومة آي تيسا		
نشوب الحرب العالمية الأولى	١٩١٤	نشوب الحرب العالمية الأولى	١٩١٤

١٩١٦	المجلس القومي التشيكوسلوفاكي في الخارج؛ إعلان ولاء مندوبي الرايخسرات (تشرين الثاني)؛ الملك تشارلز	١٩١٦	حزب الاستقلال الجديد لأم كارولي؛ الملك تشارلز
١٩١٧	مرسوم حول جيش تشيكوسلوفاكي في فرنسا	١٩١٧	وزارتا أم إسترهازي و أس ويكرله
١٨٥١	إلغاء الجمارك بين روسيا ومملكة الكونغرس		
١٨٦٣-٤	ثورة كانون الثاني	١٨٦١-٥	الحرب الأهلية في أمريكا
١٨٦٤	تحرير الفلاحين في المملكة	١٨٦٦	الحرب النمساوية البروسية
١٨٦٧	استقلال غاليشيا الذاتي		
		١٨٧٠	الحرب الفرنسية البروسية
		١٨٧١	الامبراطورية الألمانية
		١٨٧٨	مؤتمر برلين
١٨٧٣	أكاديمية العلوم في كراكوف	١٨٨٢	حلف ثلاثي
١٨٩٤	التحالف الفرنسي الروسي		
١٨٨٦	الانتداب الاستعماري في بولندا البروسية		

١٨٩٢	تأسيس الحزب الاشتراكي البولندي		
١٨٩٣	تأسيس العصبة القومية؛ تنظيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي		
١٨٩٦	المحكمة الملكية الخامسة في سيسليثينيا		
١٩٠٥-٧	ثورة في مملكة الكونغرس	١٩٠٤-٥	الحرب الروسية اليابانية
١٩٠٥	الثورة الروسية		
١٩٠٦-٧	إضرابات المدارس في بولندا البروسية	١٩٠٨	هنغاريا النمساوية تضم البوسنة - هيرزيغوفينا؛ ثورة تركيا الفتاة
		١٩١٢-١٣	حروب البلقان
١٩١٤	نشوب الحرب العالمية الأولى؛ اللجنة القومية العليا NKN في غاليسيا؛ تشكيل الوحدات العسكرية	١٩١٤	نشوب الحرب العالمية الأولى
١٩١٥	الاحتلال الألماني النمساوي لمملكة الكونغرس		
١٩١٦	بيان الامبراطورين		
١٩١٧	حبس بيوسودسكي في مغديبورغ (تموز)؛ الجيش	١٩١٧	سلام ويلسون دون خطاب انتصار (كانون الثاني)؛

ثورة شباط في روسيا؛ ثورة تشرين الأول في روسيا.		البولندي في فرنسا؛ لجنة دموفسكي البولندية القومية في باريس (آب)؛ مجلس الوصاية في مملكة الكونغرس (تشرين الأول)	
مجلس كارولي القومي (تشرين الأول)؛ الثورة: حكومة كارولي (تشرين الأول)؛ هدنة بلغراد؛ إعلان الجمهورية (تشرين الثاني)	١٩١٨	الاشتبك التشيكوسلوفاكي البلشي في شيلياينسك (مايس)؛ إعلان بيتسبورغ؛ الاعتراف بالمجلس القومي التشيكوسلوفاكي كحكومة حليفة (حزيران - أيلول)؛ إعلان استقلال تشيكوسلوفاكيا في براغ وتورشيانسكي أس في مارتن (تشرين الأول)؛ الرئيس مازاريك	١٩١٨
رئاسة كارولي (حزيران - آذار)؛ جمهورية سوفيتية (آذار - آب)؛ هورثي يدخل بودابست (تشرين الأول)؛ الانتخابات؛ هورثي وصياً؛ معاهدة تريانون	١٩١٩	الاشتباك المسلح مع البولنديين في تيشين	١٩١٩

١٩٢٠	وزارة تحالف الحمر -الخضر؛ الدستور والانتخابات	١٩٢٠	الانتخابات؛ هورثي وصياً؛ معاهدة تريانون
١٩٢٠-٢١	الحلف الصغير	١٩٢١	فشل انقلابي تشارلز؛ خلع آل هابسبورغ من العرش
١٩٢١-٢٦	وزارة ائتلاف قومي شامل	١٩٢١-٣١	خلع حكومة بيتلين
		١٩٢٢	انتخابات
١٩٢٤	التحالف مع فرنسا	١٩٢٤	قرض عصبة الأمم
١٩٢٥	انتخابات		
١٩٢٦-٩	وزارة ائتلاف النبلاء	١٩٢٦	استعادة مجلس الشيوخ؛ انتخابات
١٩٢٧	إعادة انتخاب مازاريك رئيساً		
١٩٢٩	انتخابات؛ وزارة ائتلاف عريض؛ محكمة توكا		
	١٩٣٠ حزب صغار الملأ المستقل		
١٩٣٢	اجتماع الشعبين السلوفاك في في زفولين		
	١٩٣١ انتخابات		
١٩٣٣	الميثاق التنظيمي للحلف الصغير؛ اجتماع	١٩٣٢-٦	حكومة غومبوس

		الشعبيين السلوفاك في نيترا	
بروتوكولات روما	١٩٣٤	إعادة انتخاب مازاريك رئيساً	١٩٣٤
مبادئ ويلسون الأربعة عشر (كانون الثاني)؛ معاهدة بريست-ليتوفسك (آذار)؛ بيان الامبراطور تشارلز الفيدرالي (تشرين الأول)؛ هنة ١١ تشرين الثاني	١٩١٨	حكومة لوبلين؛ عودة بيوسودسكي إلى وارسو؛ رئيس الدولة (تشرين الثاني)	١٩١٨
		ثورة في بولندا البروسية؛ الاشتباك البولندي الأوكراني	١٩١٨-١٩
معاهد سلام فرساي (حزيران)؛ معاهدة سلام سان جرمان (أيلول)	١٩١٩	وزارة بيدروفسكي؛ الدستور الضيق	١٩١٩
		الحرب البولندية السوفيتية	١٩١٩-٢٠
		معركة وارسو؛ استفتاء عام في بروسيا الشرقية	١٩٢٠
سياسة اقتصادية جديدة NEP في روسيا	١٩٢١	دستور آذار؛ معاهدة ريغا (آذار)؛ استفتاء عام في سيليزيا العليا؛	١٩٢١

		التحالف مع فرنسا ورومانيا	
معاهدة رابالو؛ زحف الفاشيين على روما	١٩٢٢	ناروتوفيتش رئيساً؛ اغتيالـــــــــــــــــه؛ فوتشخوفسكي رئيساً	١٩٢٢
أزمة الرور	١٩٢٣	حكومة يمين الوسط برئاسة فيتوس	١٩٢٣
		إصلاحات غرابسكي؛ المصرف البولندي؛ بناء غدينيا	١٩٢٤
	لوكارنو	١٩٢٥	
		انقلاب بيوسودسكي	١٩٢٦
		موشتشيتسكي رئيساً	٣٩-١٩٢٦
		انتخابات	١٩٢٨
انهيار وول ستريت؛ الكساد	١٩٢٩	كتلة يسار الوسط	١٩٢٩
		"تهدة" في غاليسيا الشرقية	١٩٣٠
		محكمة بريست	١٩٣١
		معاهدة عدم الاعتداء مع الاتحاد السوفييتي	١٩٣٢
		هتلر مستشاراً	١٩٣٣
		إعلان عدم الاعتداء مع ألمانيا	١٩٣٤

١٩٣٥	انتخابات؛ فوز ألمان السوديت ١٩٣٥؛ حزب سوديت الهلاليين؛ اتفاق مع الاتحاد السوفييتي (مايس)؛ استقالة مازاريك؛ بينيس رئيساً؛ وزارة خوجا (تشرين الثاني - كانون الأول)		
١٩٣٦	حكومة داراني		
١٩٣٨	برنامج هينلاين ذو النقاط الست (نيسان)؛ أزمة مايس؛ مؤتمر ميونيخ (أيلول)؛ اتفاق زيلينا التشيكي السلوفاكي (تشرين الأول؛ هاتشا رئيساً	١٩٣٨	برنامج غيور؛ مكافأة فيينا الأولى (تشرين الثاني)
١٩٣٩	الألمان يدخلون براغ؛ الحماية (آذار)؛ الدولة السلوفاكية والدستور؛ انتقام الألمان في براغ (تشرين الثاني)؛ الغرب يعترف بلجنة بينيس القومية	١٩٣٩	الانضمام إلى الاتفاق المعادي للكموننتيرن؛ احتلال أوكرانيا الكرواتية (آذار)؛ انتخابات

١٩٤٠	بريطانيا تعترف بـ "حكومة تشيكوسلوفاكيا الموقتة"؛ الإعلان التشييكوسلوفاكي البولندي (تشرين الثاني)	١٩٤٠	مكافأة فيينا الثانية (آب)؛ الانضمام للاتفاق الثلاثي
١٩٤١	اتفاق بينيش - شيكورسكي؛ الاعتراف بحكومة شرعية	١٩٤١	الهجوم على يوغوسلافيا (نيسان)؛ في الحرب مع الاتحاد السوفيتي (حزيران)
١٩٤١-٢	هيدريش حاكم في المحمية		
١٩٤٢	اتفاق بولندي تشيكي (كانون الثاني)؛ بريطانيا ترفض ميونيخ؛ مقتل هيدريش؛ مجزرة ليديس (مايس)	١٩٤٢	حمام دم في نوفي ساد (حزيران)؛ آي هورثي نائب حاكم (شباط)
١٩٤٢-٤	حكومة ميكوس كالي		
١٩٤٣	التفاوض على "تقل" الألمان؛ المجلس القومي في سلوفاكيا؛ توقيع التحالف التشييكوسلوفاكي والسوفييتي في موسكو (كانون الأول)	١٩٤٣	الهزيمة في فورونيج (كانون الثاني)؛ مفاوضات سرية مع الحلفاء الغربيين (أيلول)؛ معركة قرب ديبريسين

	١٩٤٤	الاحتلال الألماني (آذار)؛ نقل اليهود (مايس، تموز)؛ الجيش الأحمر في هنغاريا (أيلول)؛ نفي هورثي؛ شالاسي رئيساً للوزراء (تشرين الأول)	
	١٩٤٤	ثورة سلوفاكية قومية (أب-تشرين الأول)	
	١٩٣٥	دستور نيسان؛ موت بيوسودسكي (مايس)؛ انتخابات (أيلول)	
الحرب الأهلية الإسبانية	١٩٣٦-٣٩	إضرابات الفلاحين	١٩٣٦
إعادة عسكرة الراينلاند (آذار)	١٩٣٦		
		معسكر الوحدة القومية	١٩٣٧
ضم النمسا (آذار)؛ مؤتمر ميونيخ (أيلول)	١٩٣٨	الانتخابات	١٩٣٨
اتفاق ريبنتروب - مولوتوف (آب)؛ نشوب الحرب العالمية الثانية (أيلول)	١٩٣٩	التحالف مع بريطانيا؛ الغزو الألماني (١ أيلول)؛ الغزو السوفييتي (١٧ أيلول)؛ حكومة بولندية في فرنسا، ثم في بريطانيا	١٩٣٩
سقوط فرنسا؛ معركة بريطانيا	١٩٤٠	النقل الجماعي إلى الاتحاد السوفييتي	١-١٩٤٠
الألمان يغزون الاتحاد	١٩٤١	اتفاق شيكورسكي -	١٩٤١

اليسوفيتي (حزيران)؛ ميثاق الأطلنطي (آب)؛ الهجوم الياباني على بيرل هابر (كانون الأول)		مايسكي؛ الجيش البولندي في الاتحاد السوفيتي	
معركة ستالينغراد	١٩٤٢	إعلان حول الاتحاد مع تشيكولوفاكيا	١٩٤٢
مؤتمر طهران	١٩٤٣	اكتشاف جرائم القتل في كاتين (نيسان)؛ موت شيكورسكي (تموز)؛ ميكواتشك رئيساً للوزراء؛ ثورة في غيتو وارسو (نيسان)	١٩٤٣
نزول الحلفاء في نورماندي	١٩٤٤	الجيش السوفيتي على الأراضي البولندية ما قبل الحرب (حزيران)؛ بيان لوبلين (تموز)؛ ثورة وارسو (آب - تشرين الأول)؛ أرسيفسكي رئيساً للوزراء في لندن	١٩٤٤
هدنة في موسكو (كانون الثاني)؛ الجيش الأحمر في بودابست (شباط)؛ الإصلاح الزراعي (آذار)؛ حكومة مؤقتة	١٩٤٥	حكومة ائتلافية مع الشيوعيين؛ برنامج كوشيتسه (نيسان)؛ ثورة براغ (مايس)	١٩٤٥

(نيسان)؛ حكومة تيلدي (تشرين الثاني)؛ انتخابات (تشرين الثاني)			
معاهدة باريس للسلام؛ تيلدي رئيساً	١٩٤٦	انتخابات	١٩٤٦
محاكمات صغار الملاك (كانون الثاني-شباط)؛ أف ناجي وفارغا في المنفى (انتخابات (آب)	١٩٤٧		
امتصاص الاشتراكيين	١٩٤٨	الشيوعيون في السلطة (شباط)؛ غوتفالد رئيساً؛ امتصاص الحزب الاشتراكي؛ دستور انتقالي	١٩٤٨
	١٩٤٨-٥٦ راکوزي في السلطة		
عضو في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة؛ محاكمة الكاردينال ميندش-ينتي (شباط)؛ محاكمة راجك (حزيران)؛ دستور جمهورية الشعب	١٩٤٩	عضو في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة	١٩٤٩
اتفاق الهرمية الكاثوليكية مع الحكومة	١٩٥٠		

١٩٥٢	محاكمات مسرحية (سلانكي، كليمنتيس وآخرون)		
		١٩٥٣-٥	ناجي و"المسار الجديد"
١٩٥٥	منظمة حلف وارسو	١٩٥٥	منظمة حلف وارسو؛ هنغاريا في الأمم المتحدة
		١٩٥٦	ثورة تشرين الأول - تشرين الثاني
١٩٥٧	نوفوتتي في السلطة	١٩٥٦-٨٧	كادار في السلطة
١٩٦٠	الجمهورية الاشتراكية؛ مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل	١٩٦٠	تفعيل مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل
		١٩٦٦	آلية اقتصادية جديدة
١٩٦٨	ربيع براغ؛ تدخل السوفييت والكتلة		
١٩٤٥	وكالة الشرطة السرية السوفييتية تعقل ستة عشر من قادة المقاومة السرية (أذار)؛ سحب الاعتراف بالحكومة البولندية في لندن؛ الاعتراف بـ "حكومة الوحدة القومية المؤقتة" (تموز)	١٩٤٥	مؤتمر يالطة (شباط)؛ استسلام ألمانيا (مايس)؛ مؤتمر بوتسدام (تموز)؛ إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما؛ استسلام اليابان (آب). هنغاريا (تستمر)

١٩٤٦	استفتاء		
١٩٤٧	انتخابات	١٩٤٧	خطة مارشال (حزيران)؛ معاهدات السلام في باريس؛ الكمينفورم (أيلول)
١٩٤٨	امتصاص الحزب الاشتراكي	١٩٤٨	الاتحاد السوفييتي يتخاصم مع تيتو
١٩٤٩	عضو مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة	١٩٤٩	منظمة معاهدة شمالي الاطلنطي؛ مجلس أوروبا
١٩٥٠	تسوية مؤقتة بين الدولة والكنيسة	١٩٥٠-٣	الحرب الكورية
١٩٥٢	دستور جمهورية الشعب		
١٩٥٣-٦	حبس الكاردينال فيشينسكي	١٩٥٣	موت ستالين
١٩٥٥	عضو منظمة حلف وارسو	١٩٥٥	المعاهدة النمساوية
١٩٥٦	حوادث بوزنان (حزيران)؛ (أكتوبر بولندي)	١٩٥٦	المؤتمر العشرين للحزب؛ خروتشيف والتخلص من الستالينية
١٩٥٦-٧٠	غومولكا في السلطة		
		١٩٦٢	أزمة الصواريخ في كوبا
		١٩٦٥-٧٣	حرب فييتنام
		١٩٦٧	الجماعة الأوروبية؛ الحرب العربية الإسرائيلية (حزيران)

١٩٦٨	حوادث آذار		
١٩٦٩	الاتحاد؛ هوساك في السلطة		
١٩٧٣	إلغاء اتفاق ميونيخ		
		١٩٧٦	الكاردينال آل ليكاي أسقفاً
١٩٧٧	مرسوم ٧٧؛ الكاردينال توماسيك أسقفاً		
١٩٨٧	استقالة هوساك		
١٩٨٩	"الثورة المخملية"	١٩٨٩	إعادة دفن ناجي (حزيران)؛ المحادثات بين الحزب والمعارضة والاتفاق
١٩٩٠	انتخابات عامة ورئاسية؛ هافل رئيساً؛ الزيارة البابوية (نيسان)	١٩٩٠	انتخابات (نيسان)؛ أنتال رئيساً للوزراء؛ إعادة فتح سوق البورصة
١٩٩١	انسحاب الجنود السوفييت	١٩٩١	قمة فيسغراد (شباط)؛ الزيارة البابوية (آب)؛ انسحاب الجنود السوفييت
١٩٩٢	معاهدة مع ألمانيا (مايس)؛ انتخابات؛ استقالة هافل (تموز)؛		
١٩٩٣	انفصال إلى جمهوريتين: تشيكية وسلوفاكية (١)		

		حزيران)؛ انتخاب هافل رئيساً للجمهورية التشيكية	
		معاهدة مع ألمانيا الغربية؛ ثورة في الموانيء البلطيقية (كانون الأول)	١٩٧٠
		جيريك في السلطة	٨٠ - ١٩٧٠
اتفاق هلسنكي	١٩٧٥		
		ثورات العمال؛ تأسيس لجنة الدفاع عن العمال KOR	١٩٧٦
انتخاب البابا جون بول الثالث	١٩٧٨		
		زيارة البابا الأولى	١٩٧٩
		ولادة حركة التضامن	١٩٨٠
محاولة اغتيال البابا	١٩٨١	موت الكاردينال فيشينسكي؛ الجنرال ياروزلسكي في السلطة؛ الحكم العرفي (كانون الأول)	١٩٨١
		زيارة البابا الثانية	١٩٨٣
		قتل الأب بوبيلوشكو	١٩٨٤
غورباتشيف في السلطة	١٩٨٥		

في الاتحاد السوفيتي؛ البيروسترويك و سياسة المكاشفة			
		الزيارة الثالثة للبابا	١٩٨٧
انهيار الشيوعية في أوروبا الوسطى الشرقية؛ هدم جدار برلين	١٩٨٩	مفاوضات الطاولة المستديرة (شباط - نيسان)؛ انتخابات (حزب ———— ران)؛ مازوفتسكي رئيساً للوزراء (آب)	١٩٨٩
توحيد ألمانيا	١٩٩٠	انتخابات محلية (حزبان)؛ انتخابات رئسية (كانون الأول)؛ فاليسا رئيساً	١٩٩٠
		معاهدات مع ألمانيا	١-١٩٩٠
الحرب في الشرق الأوسط؛ حل منظمة حلف وارسو ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة؛ تفكك يوغوسلافيا والحرب فيها؛ ظهور مجموعة الدول المستقلة CIS في الاتحاد السوفيتي السابق	١٩٩١	الزيارة الرابعة للبابا؛ بيليتسكي رئيساً للوزراء (كانون الثاني)	١٩٩١
انتخاب بيل كلنتون رئيساً	١٩٩٢	أولشيفسكي رئيساً	١٩٩٢

للوالات المتحدة الأمريكية (تشرين الثاني)		لوزراء (كانون الثاني)؛ انسحاب الجنود السوفييت؛ سوكوتسكا رئيساً لوزراء (تموز)	
معاهدة ماستريخت	١٩٩٣	انتخابات عامة: اتفاقية رئيس الوزراء بافلاك مع الفاتيكان	١٩٩٣
الحرب الروسية في شيشان	١٩٩٤		
هجمات جوية للناو في البوسنة	١٩٩٥	أليكسي رئيساً للوزراء؛ كفاشنيفسكي رئيساً؛ الزيارة البابوية الخامسة	١٩٩٥
يلتسين رئيس الاتحاد الروسي	١٩٩٦		
دعوة إلى ناو الجمهورية التشيكية، وهنغاريا وبولندا؛ قرار تأسيس ناو - روسيا	١٩٩٧	انتخابات عامة: بوزيك رئيساً لوزراء؛ الدستور؛ زيارة بابوية سادسة	١٩٩٧
الجمهورية التشيكية، وهنغاريا وبولندا في الناو؛ قصف يوغوسلافيا	١٩٩٩	الزيارة البابوية السابعة	١٩٩٩
بوتين رئيس الاتحاد الروسي	٢٠٠٠	إعادة انتخاب كفاشنيفسكي رئيساً	٢٠٠٠

ثَبَّتَ المراجع

تقتصر المؤلفات الواردة أدناه على الكتب الموضوعية باللغة الانكليزية مع بعض الاستثناءات. والقائمة انتقائية إلى حد بعيد، ويستفاد منها فقط كدليل. فثبت المراجع والأعمال الأخرى المرجعية غير واردة هنا. وهناك أطلس كبير جيد لـ Paul Robert Magocsi هو Historical Atlas of East Central Europe (سيتل واشنطن ١٩٩٣)، نشر بوصفه المجلد الأول في سلسلة الأطلس المذكور، تحرير Peter F. Sugar و Donald W. Treadgold (سيتل، واشنطن ١٩٧٤).

لمحة عامة

إن معظم كتب التاريخ الموضوعية حول أوروبا الوسطى الشرقية تغطي المنطقة بكاملها، بما فيها البلقان. فكتاب تخوم الحضارة الغربية (نيويورك ١٩٥٢) لـ Oscar Halecki أفضل من كتاب تاريخ أوروبا الوسطى من العصور المبكرة إلى عصر الحريين العالميتين (نيو برونسفيك، نيو جيرسي ١٩٧٦) لـ Leslie C. Tihany، في حين يعالج الكتاب السلافيون في التاريخ والحضارة الأوروبيين لـ Francis Dvornik الفترة من القرن الثالث عشر إلى القرن الثامن عشر ويتضمن روسيا. ونجد مجموعة من الدراسات المتخصصة في الكتاب أوروبا الوسطى الشرقية في تحول من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر (كامبريدج وباريس ١٩٨٥) تحرير Antonin Maczak، و Henryk Samsonowicz، و Peter Bruke. وأكثر شهرة كتاب Robin Okey أوروبا الشرقية ١٧٤٠ - ١٩٨٠ (منيابوليس، منيسوتا ١٩٨٢). وهناك كتاب مفيد لـ Alan Palmer هو الأراضي

بين: تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية منذ مؤتمر فيينا (نيويورك ١٩٤٠) وكتاب أساسي إلى حد ما هو أوروبا الأخرى: أوروبا الشرقية حتى ١٩٤٥ (سيراكوز، نيويورك ١٩٨٧) لـ E. Garrison Walters . والكتب الأكثر صلة بموضوعنا هي: شعوب الأراضي الهابسبورجية الشرقية ١٥٢٦ - ١٩١٨ (سينل، واشنطن ١٩٨٤) لـ R. A. Kann و Z.V. David؛ وقيام الامبراطورية الهابسبورجية ١٥٢٦ - ١٨١٥ (هنتنغتون، نيويورك ١٩٧٨)، وهي دراسة موجزة لـ Victor S. Mamatey؛ وقيام وسقوط ملكية هابسبورج (نيويورك ١٩٧١) لـ Victor Tapie. وتتضمن الكتب الجديدة: تاريخ أوروبا الشرقية: أزمة وتغيير (لندن ١٩٩٨) - دراسة مفيدة جداً ومفصلة إلى حد ما، لـ Robert Bidleux و Ian Jeffries؛ وأوروبا الوسطى: الأعداء، والجيران، والأصدقاء (نيويورك ١٩٩٦) لـ Lonnie R. Johnso، ويتضمن ألمانيا، والتاريخ والثقافة في أوروبا الوسطى الشرقية لغرض المقارنة، تحرير Frank Hadler (لايبيغ ١٩٩٨) ويقدم مقارنات قيّمة. وسيصدر قريباً في ترجمة فرنسية المجلدان المهمان تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية (لوبلين ٢٠٠٠) لـ N. Alksium، و D. Beauvois، و M. E. Ducreux، و J. Kłczowski، و H. Samsonowicz، و P. Wandycz. وفي كتابه تطور التركيب الطبقي في أوروبا الشرقية: بولندا وجيرانها الشرقيون (نيويورك ١٩٨٩)، يقدم Alexander Gella تفسيراً اجتماعياً. وانظر أيضاً أصول التخلف في أوروبا الشرقية: الاقتصاد والسياسة من العصور الوسطى حتى مطلع القرن العشرين (بيركلي، كاليفورنيا ١٩٨٩) تحرير Daniel Chirot. ويدرس كتاب أوروبا الوسطى الشرقية في العالم الحديث (ستانفورد، كاليفورنيا ٢٠٠٠) لـ Andrew C. Janos ديناميات التغيير السياسي مع التشديد على التخلف والاستمرارية.

ويمكن أن نجد بعض الوثائق ذات الصلة في كتاب الإنسان، والدولة والمجتمع في تاريخ أوروبا الشرقية (نيويورك ١٩٧٠) لـ Stephen Fischer

Galati وفي كتاب تاريخ وثائقي لأوروبا الشرقية (نيويورك ١٩٧٠) تحرير A. J. Bannan و A. Edelenyi. وهناك كتابان أضيّق مجالاً، إنما أكثر أهمية، هما: عائلتا هابسبورج وهونزوليرن المالكتان في القرنين السابع عشر والثامن عشر (لندن ١٨٧٠) تحرير C. A. Macartney، ومن أجل حريّتكم وحريّتنا: الروح التقدمية البولندية عبر العصور نيويورك ١٩٤٣) تحرير Manfred Kridl، و Władysław Malinowski، و Józef Witlin. وفي عام 1980، نُشر نصّ معدل وموسع تحرير Krystyna Olszer. ويكمّله المجلد التفكير الديمقراطي البولندي من عصر النهضة إلى الهجرة الكبرى (بولدر، كولورادو ١٩٧٠) تحرير J. S. Pula و M. B. Biskupski.

ومن بين كتب التاريخ العديدة نسبياً حول بولندا الكتاب تاريخ كامبريدج لبولندا لـ W. F. Reddaway وآخرين، مجلدان (كامبريدج ١٩٤١)، الذي يعكس ثقافة ما قبل الحرب، وتاريخ بولندا (وارسو ١٩٧٩) الذي يعرض التفكير الأكاديمي ما بعد الحرب لـ Stefan Kieniewicz وآخرين. وهناك، بوجه خاص، كتابان جديران بالذكر هما: ملعب الرب: تاريخ بولندا، مجلدان (نيويورك ١٩٨١)، وقلب أوروبا: تاريخ موجز لبولندا (نيويورك ١٩٨١) لـ Norman Davies. وسيعجب القارئ العام بمطالعة الكتاب الطريق البولندية: تاريخ البولنديين وثقافتهم على مدى آلاف السنين (نيويورك ١٩٨٩) لـ Adam Zamoyski. وهناك مقالات وضعها مختصون وجمعها المحرر J. K. Fedorowicz في الكتاب جمهورية نبلاء: دراسات في التاريخ البولندي حتى عام 1864 (كامبريدج ١٩٨٢). ولتعريف القارئ الأمريكي بأصول التاريخ البولندي، وضع Piotr S. Wandycz كتابه الولايات المتحدة وبولندا (كامبريدج، ماساشوتس ١٩٨٠). وهناك مرجع مفيد هو الكتاب دساتير، وانتخابات وهيئات تشريعية في بولندا ١٤٩٣-١٩٧٧ (واشنطن، دي سي ١٩٨٢). ووجيز M. B. Biskupski، تاريخ بولندا (ويستبورت، كونكتكوت ٢٠٠٠) إضافة حظيت بالترحيب.

وهنغاريا أيضاً تعاملت تقريباً كبولندا مع المجلد الرئيس ما بعد الحرب
تاريخ هنغاريا (بودابست ١٩٧٣) تحرير Ervin Pamlenyi ؛ وألف سنة: موجز
تاريخ هنغاريا (بودابست ١٩٨٨) لـ Peter Hanák ؛ وتاريخ هنغاريا ما قبل
الحرب (كليفلاند، أوهايو ١٩٤١) لـ Domokos Kosáry ، وهنغاريا: تاريخ
موجز (أدنبرة ١٩٦٢) لـ C. A. Macartney . وتاريخ هنغاريا (بلومغتون،
انديانا ١٩٩٠) تحرير Peter F. Sugar هو الإضافة الممتازة الأحدث. وأفضل
دراسة للتاريخ التشيكي والسلوفاكي، على الرغم من قِدَمها، هي تاريخ التشيكيين
والسلوفاكيين (لندن ١٩٤٣) لـ R. W. Seton-Watson. ويمكن اعتبار
تشيكوسلوفاكيا في التاريخ الأوروبي (برنستون، نيوجرسي ١٩٥٣) لـ S.
Harrison Thomson أكثر من مقالة. وتاريخ موجز لتشيكوسلوفاكيا (نيويورك
١٩٣٤) لـ Kamil Krofta ، وتاريخ تشيكوسلوفاكيا: موجز (لندن ١٩٧٤) لـ
Josef Polišenský، بالكاد هما أكثر من نظرتين عامتين. وهناك دراسة موجزة
مماثلة لـ Frederick G. Heymann هي بولندا وتشيكوسلوفاكيا (انغلوود
كليفس، نيوجرسي 1966). وشواطئ بوهيميا (برنستون، نيوجرسي ١٩٩٨) لـ
Derek Sayer مقالة تاريخية مثيرة للاهتمام، في حين يقدم علماء بارزون في
بوهيميا في التاريخ (نيويورك، كامبريدج ١٩٨٨) تحرير Mikulas Teich
دراسة للفترات الرئيسة.

شارك Stanco Guldescu في تاريخ كرواتيا القروسطية (هولندا ١٩٦٤)
والمملكة الكرواتية-السلافونية ١٥٢٦-1792 (هولندا ١٩٧٠). وأكثر شهرة
كتاب Stephen Gazi تاريخ كرواتيا (نيويورك ١٩٧٣). ومن أجل دراسة
ماضي سلوفاكيا، انظر تاريخ سلوفاكيا الحديثة (نيويورك ١٩٥٥) لـ Josef
Lettrich، وتاريخ سلوفاكيا (نيويورك ١٩٩٥) لـ Stnislav J. Kirschbaum .
وليس هناك في اللغة الانكليزية كتاب وافر المعلومات حول ليتوانيا. والكتاب
تاريخ الأمة الليتوانية (نيويورك ١٩٤٨) لـ C. R. Jugela قلما كان مرضياً.

والمؤلفان الأكثر حداثة هما أوكرانيا: تاريخ (تورنتو ١٩٨٨) لـ Orest Subtelny وتاريخ أوكرانيا (تورنتو ١٩٩٦) لـ Paul Magocsi . كما أنه ليس هناك دراسة شاملة في اللغة الانكليزية للألمان في تاريخ أوروبا الوسطى الشرقية. وتتضمن تلك الدراسات في اللغة الألمانية أوروبا الشرقية وألمانيا: التاريخ والحاضر جوار مثير (شتوتغارد ١٩٨٢) لـ Günther Stökl ، و الألمان في أوروبا الوسطى والشرقية: ألفية من التاريخ الأوروبي (دارمشتادت ١٩٩١) Lothar dralle. ويُظهر التحليل الجماعي ألمانيا وبولندا: مئة كلمة (ميونخ ١٩٩٢) الذي حرره Ewa Kobylińska ، و Andreas Lawaty ، و Rüdiger Stephen تبصراً جذاباً. وفي الكتاب تاريخ اجتماعي وديني لليهود، 18 مجلدًا (نيويورك - ١٩٥٢ - ١٩٨٣) لـ Salo Baron مقاطع تتعاطى مع أوروبا الوسطى الشرقية. وكمقالة Aleksander Hertz اليهود في الثقافة البولندية (إيفانستون III، ١٩٨٨)، رائع هو الكتاب يهود بولندا: تاريخ اجتماعي واقتصادي للمجتمع اليهودي في بولندا من 1100 إلى 1800 (فيلادلفيا، بنسلفانيا ١٩٧٢) لـ Bernard Weinryp. ويحتوي الكتاب دراسات اليهود الهنغاريين، مجلدان (نيويورك ١٩٦٦) لـ Randolph I. Brahan على مادة مفيدة جداً وكذلك تاريخ اليهود الهابسبورغيين (بلومنغتون، انديانا، ١٩٨٩) لـ O. McCagg .

مدخل : ماذا في التسمية

يشير الكتاب الرائد حدود وتقسيمات التاريخ الأوروبي (نيويورك ١٩٥٠) لـ Oscar Halecki إلى مناقشات أقدم. وهناك كتاب أحدث لـ Jen Szücs هو مناطق أوروبا التاريخية الثلاث (مجلة الأكاديمية الهنغارية للعلوم التاريخية، المجلد ٢٩ (٤/٢)، بودابست ١٩٨٣). ويمكن أن نجد نقاشاً حول هوية المنطقة عند Timothy Garton Ash في كتابه "هل أوروبا الوسطى موجودة؟" نيويورك ريفيو أف بوكس (٩ تشرين الأول ١٩٨٦)، الصفحات ٤٥ - ٥٢؛ وفي

عدة مجلدات من بيريوديكل كُروس كَرْنِتس (خصوصاً عام ١٩٨٢)؛ وفي إصدار ديلوس الخاص (شتاء ١٩٩٠). وهناك مساهمتان تثيران التفكير هما: "حول صنع أوروبا الوسطى"، إي إي بي أس، المجلد 3، العدد ٣ (١٩٨٩)، الصفحات ٤١٢-٤٧ لـ Ferenc Fehér، و"طرق جديدة في التاريخ الأوروبي"، بحوث سلافونية كندية، المجلد 10، العدد ١ (١٩٦٨)، الصفحات ٣-١٨ لـ Stanley Z. Pech. ونشرت الجمعية التاريخية الأمريكية كراساً أساسياً بقلم R. V. Burks تحت عنوان تاريخ أوروبا الشرقية: مقارنة إثنية (واشنطن، دي سي ١٩٧٣).

تركة القرون الوسطى

في كتابهم أوروبا الشرقية والغربية في القرون الوسطى (نيويورك ١٩٧٠)، يزودنا F. Graus، K. Bosl، و F. Seibt، و M. M. Postan، و A. Gieysztor بملخص عام. ومن أجل الأصول، انظر صنع أوروبا الوسطى والشرقية، الطبعة الثانية (جولف بريز، فلوريدا ١٩٧٤) لـ F. Dvornik. وفي المجلد الذي استشهدنا به سابقاً أوروبا الوسطى الشرقية في تحول، درس مختصون هنغاريون وبولنديون مسائل محددة كالإقطاع، أو الرأسمالية، أو الاقتصاد القروسي، أو الديموغرافيا، أو نمو المدن. وهناك دراستان قيّمتان لـ Marian Malowist هما: "مشكلة اللامساواة في التطور الاقتصادي في أوروبا في أواخر القرون الوسطى"، إكونوميك هستوري ريفيو، السلسلة الثانية، المجلد 19، العدد ١ (١٩٦٦)، الصفحات ١٥-٢٨؛ و"مشكلات نمو الاقتصاد القومي في أوروبا الوسطى الشرقية في أواخر القرون الوسطى"، جورنال أف يوروبيان إكونوميك هستوري، المجلد ٣

(١٩٧٤)، الصفحات ٣١٩-٥٧. ومعظم الأعمال الأخرى حول المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية موضوعة بالفرنسية أو الألمانية، باستثناء عمل Stanislaw Russocki، "الأنظمة البرلمانية في أوروبا الوسطى في القرن الخامس عشر"، بولندا في المؤتمر الدولي الرابع عشر للعلوم التاريخية في سان فرانسيسكو (فروتسلاف ١٩٧٥)، الصفحات ٧-٢١.

إن عدد الدراسات باللغة الانكليزية في تاريخ القرون الوسطى محدود تقريباً. ويمكن أن نذكر الحصن والمجتمع في هنغاريا القروسطية ١٠٠٠-١٤٣٧ (دراسات الأكاديمية الهنغارية للعلوم التاريخية، العدد 187، بودابست ١٩٨٦) لـ Erik Fügedi؛ و"القنانة الهنغارية في القرن الخامس عشر"، إيست يوروبيان كوارترلي، المجلد 10، العدد (1970) 1، الصفحات ٧٧-١١١ لـ A. Komjathy؛ و لويس الكبير ملك هنغاريا وبولندا (بولدر، كولورادو ١٩٨٦) تحرير Béla Vardy، و G. Grosshmid، و L. S. Domokos. ولكن المؤلفات التي تعالج الفترة الهسية أكثر عدداً. وتتضمن: تاريخ الثورة الهسية (بيركلي، كاليفورنيا ١٨٧٦) لـ Howard kaminsky؛ والثورة الهسية ١٤٢٤-١٤٣٧ (بولدر، كولورادو ١٩٨٦) لـ F. M. Bartoš إعداد John M. Klassen و John Žižka؛ والثورة الهسية (برنستون، نيوجرسي ١٩٥٥) لـ F. G. Heymann؛ وجون هس وإصلاح الكنيسة (هامدن، كونكتكوت ١٩٦٦) لـ Matthew Spinka، وكتابه جون هس: سيرة حياة (برنستون، نيوجرسي ١٩٦٨). وهناك الكتاب الأكثر تخصصاً المبادئ السياسية والاجتماعية لاتحاد الإخوة التشيكيين في القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر (هولندا ١٩٦٧) لـ Peter Brock. كما أن هناك كتباً حول جورج بوديبيرادي: الملك الهسي: بوهيميا في الشؤون الأوروبية ١٤٤٠-٧١ (نيو برنسويك، نيوجرسي ١٩٦٥) لـ Otacar O. Odlozilik، وجورج بوهيميا: ملك الهراطقة (برنستون، نيوجرسي ١٩٦٥) لـ F. G. Heymann.

ومن أجل بولندا القرون الوسطى، انظر ميشكو الأول وقيام الدولة البولندية (تورن ١٩٣٦) لـ Zygmunt Wojciechowski ، وقيام المملكة البولندية: بولندا البيستية في أوروبا الوسطى الشرقية ١٣٢٠-٧٠ (شيكاغو ١٩٧٢) لـ Paul Knoll ، وبولندا البيستية (نيويورك ١٩٨٥) لـ Pawel Jasienica ، ويادفيغا أنجو ونشوء أوروبا الوسطى الشرقية (بولدر، كولورادو ١٩٩١) لـ Oscar Halecki .

2

تحدي العصر الحديث

نجد مقارنات مفيدة في الكتب التالية: فن عصر النهضة في أوروبا الشرقية (نيويورك ١٩٧٦) لـ Jan Białostocki ، وعصر النهضة البولندي في البيئة الأوروبية (بلومغتون، انديانا ١٩٨٨) تحرير Samuel Fiszman ، وثقافة عصر النهضة في بولندا: نشوء الفلسفة الإنسانية ١٤٧٠-١٥٤٣ (إثاكا، نيويورك ١٩٨٩) تحرير H. B. Segel ، وعصر النهضة والإصلاح في بولونيا وهنغاريا (بودابست ١٩٦٣) تحرير E. Fügedi و Gy. Székely . وهناك أيضاً كتب مهمة: "الفلسفة الإنسانية في كرواتيا" لـ Dražen Budiša و "الفلسفة الإنسانية في هنغاريا" لـ D. Birnbaum عند Albert Rabil, Jr (محرر) عصر النهضة، والفلسفة الإنسانية، والأسس، والأشكال والتراث، مجلدان (فيلادلفيا، بنسلفانيا ١٩٨٨)، المجلد ٢، الصفحات ٢٦٥-٣٣٤. وقدم مساهمات مهمة كل من: George H. Williams في كتابه الإصلاح الراديكالي (فيلادلفيا، بنسلفانيا ١٩٦٢) و R. J. W. Evan في كتابه "الكالفانية في أوروبا الوسطى الشرقية: هنغاريا وجيرانها ١٥٤٠-١٧٠٠"، عند Menna Prestwick محرر كتاب الكالفانية العالمية ١٥٤١-١٧١٥ (نيويورك ١٩٨٥). ويستكشف Ambroise Jobert في كتابه الضخم من لوثر إلى مانيل: بولندا في أزمة

المسيحية ١٥١٧-١٦٤٨ (باريس ١٩٧٤) العلاقات الدينية والسياسية المعقدة .
وانظر أيضاً الكتاب المثير للجدل إلى حد ما من فلورنسا إلى بريست ١٤٣٩ -
١٥٩٦ (روما ١٩٥٨) لـ Oscar Halecki .

ومن الكتب المهمة: دولة دون أوتاد حدودية: التسامح الديني البولندي في
القرنين السادس عشر والسابع عشر (نيويورك ١٨٧٣) لـ Janusz Tazbir ؛
و"التسامح والتعصب في بولندا القديمة"، بحوث كنديّة سلافونية، المجلد ١٣
(١٩٧١)، الصفحات ٢١-٤٣ لـ Wiktor Weintraub ؛ و"المدن في بولندا
والإصلاح: أوجه شبه واختلاف مع البلدان الأخرى لـ Maria Bogucka ؛
و"اتحاد وارسو عام 1573 ومراسيم التسامح الديني الأخرى في أوروبا"، مجلة
بولندا التاريخية، المجلد ٤٠ (١٩٧٩)، الصفحات 55-96 لـ Stanisław
Grzybowski . وهناك معالجة موجزة ومفيدة هي "التسامح الديني في مورافيا في
القرن السادس عشر"، كوسماس، المجلدان ٣ و ٤ (١٩٨٤-٥)، الصفحات ٢٣ -
١٠٩ لـ Jarosław Meznik .

تأثر الجدل حول "القنانة الثانية" وافتراق السبل بين الغرب والشرق
بالتدوين التاريخي الماركسي ومؤخراً بالكتاب المثير للجدل النظام العالمي
الحديث: الزراعة الرأسمالية وأصول اقتصاد العالم الأوروبي في القرن السادس
عشر (نيويورك ١٩٧٤) لـ Immanuel Wallerstein . وهناك دراسات متعددة
تتضمن: دور أوروبا الوسطى الشرقية في التجارة العالمية، مجلة الأكاديمية
الهنغارية للعلوم التاريخية، المجلد 70 (بودابست ١٩٧٠) لـ zsigmond Pach ،
وكتابه "تحول طرق التجارة العالمية في القرون ١٥-١٧" "المجلة التاريخية،
المجلد ١٤ (1968)، الصفحات ٨٧-٣١٩؛ و"أوروبا الوسطى أمام ثورة
الأسعار، القرنان السادس عشر والسابع عشر"، حوليات: أنظمة اقتصادية،
مجتمعات، حضارة، المجلد ١٦ (1961)، الصفحات ٤٤١-٥٦ لـ S.

Hoszowski؛ و"بولندا القرن السادس عشر وخصائص التحول في التطور الاقتصادي الأوروبي"، لـ Jerzy Topolski عند Wedorowicz في جمهورية النبلاء، الصفحات ٧٠-٩٠ الذي استشهدنا به سابقاً.

وكتاب "نشوء القنانة في أوروبا الشرقية"، أميركان هستوريكل ريفيو، المجلد 72، العدد ٤ (١٩٥٧)، الصفحات ٨٠٧-٣٦ لـ Jerome blum مؤرخ اليوم إلى حد ما. وهناك كتابان لـ Jerzy Topolski يثيران الانتباه هما: "اقتصاد القنانة العزبية في أوروبا الوسطى والشرقية في القرنين السادس عشر والسابع عشر"، أغريكلتشر هستوري، المجلد ٤٨ (١٩٧٤)، الصفحات ٣٤١ - ٥٢ و"ندوة حول القنانة الجديدة" في سلافيك ريفيو، المجلد 34، العدد ٢ (١٩٧٥)، الصفحات ٢٢٥-٧٨، خصوصاً مساهمات Andrzej Kamiński و László Makkai. ويستجوب الكليشيهات ويركز الانتباه على الاختلافات داخل المنطقة كل من David Prodan في كتابه "أصول القنانة في ترانسلفانيا"، سلافيك ريفيو، المجلد 49، العدد ١ (١٩٩٠)، الصفحات ١-١٧، و Josef Macek في كتابه "ظهور القنانة في الأراضي التشيكية"، إيست سنترال يوروب، المجلد 9، العدد ١ و ٢ (١٩٨٢)، الصفحات ٧-٢٣، و Anton Špiesz في كتابه "مكان تشيكوسلوفاكيا في تطوير الزراعة في أوروبا الوسطى والشرقية في العصور الحديثة"، ستوديا هستوريكا سلوفاكا، المجلد ٦ (١٩٦٩)، الصفحات ٧-٦٢.

وهناك كتب مفيدة جداً هي: الدولة والمجتمع في أوروبا من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر (وارسو ١٩٨٥) لـ Haroslaw Pelenski، والكتاب الأكثر شبهاً في المقاربة "البنى السياسية في أوروبا الياجيلونية"، اکتا بولونيائي هستوريكا، المجلد (1979) 39، الصفحات ١٠١-٤٢، و-Polen böhmen-ungarn: überationale Gemeinsamkeiten in der politischen kultur des späten mittelaters und der frühen neuzeit "برزيغلاد هستورشني، المجلد ٧٦، العدد ٣، الصفحات ٤١٧-٣٧ لـ Gottfried

St ndefreiheit und staatsgestaltung in ostmitteleuropa: و Scharam
überanationale gemeinsamkeiten in der politischen kultur von 16-18
Hans-Jürgen (لايزيغ ١٩٩٦) تحرير Joachim Bahlcke ، و
Bömelburg، Norbert Kersten، وهي دراسة مقارنة رئيسة تشدد على
السمات النوعية للدول في المنطقة، ومفاهيم الكيان القومي في أوروبا الشرقية في
مطلع العصر الحديث (دراسات أوكرائية هارفاردية، المجلد ١٠، العددان ٣
و ٤، كامبريدج، ماساشوتس ١٩٨٦) تحرير I. Banac و F. E. Sysyn . ومن
المؤلفات الرائعة الكتاب خلق مملكة آل هابسبورج ١٥٥٠-١٧٠٠ (أكسفورد
١٩٧٩) لـ R.J. W. Evans . وهناك كتابان إخباريان هما الاقتصاد والمجتمع في
هنغاريا القرنين السادس عشر والسابع عشر ١٥٢٦-١٦٥٠، ستوديا هستوريكا،
المجلد 188 (بودابست ١٩٨٧) لـ Vera Zimányi ، و "هنغاريا في اضطراب
١٥٨٠-١٦٢٠"، يوروبيان ستودي ريفيو، المجلد ٨ (١٩٧٨)، الصفحات
٢٨١-٣٠٤. والكتاب الأحدث هو التاج، والكنيسة والدول: السياسات في أوروبا
الوسطى في القرنين السادس عشر والسابع عشر (لندن ١٩٩١) تحرير R.J. W.
T.V. Thomas و Evans.

وهناك كتب جديدة بالقراءة كـ اتحاد لوبلين: الفيدرالية البولندية في
العصر الذهبي (بولدر، كولورادو ١٩٨٢) لـ Harry E. Dembkowski
و "مشكلة السلطة في بولندا القرن السادس عشر: مقالة في إعادة التفسير"، لـ
Andrzej Wyczański، في جمهورية النبلاء الصفحات ٩١-١٠٨ تحرير
Fedorowicz، و "السنوات الحاسمة: نهاية القرن السادس عشر باعتبارها نقطة
تحول في التاريخ البولندي" لـ Antoni Mączak في السياسة والمجتمع في
أوروبا الإصلاح الديني: مقالات لـ Sir Geoffrey Elton حول ميلاده الخامس
والستين لندن ١٩٨٧)، الصفحات ٥١٦-٣٢ تحرير E. J. Kouri و Tom Scott.

أزمة القرن السابع عشر

ويتصل بقوة بهذا الفصل أيضاً عدد من الكتب التي أوردناها. ونجد الكثير من الكتابات الجدلية حول الأزمة في الكتاب الكفاح من أجل الاستقرار في أوروبا الحديثة المبكرة (نيويورك ١٩٧٥) لـ Theodore E. Rabb . وتتضمن الكتب الجماعية اللاحقة: الأزمة العامة في القرن السابع عشر (لندن ١٩٧٨) تحرير Geoffrey Paker و Lesley M. Smith؛ والأزمة الأوروبية في خمسينيات القرن السابع عشر (لندن ١٩٨٥) تحرير Peter Clark . وفي كتابه هيمنة أوروبا الشرقية: الطبقات النبيلة المحلية والاستبدادية الأجنبية ١٥٠٠-١٧١٥ (تورونتو ١٩٨٦)، حاول Orest Subtelny ربط الأزمة بأوروبا الوسطى الشرقية. ومن بين مسائل أخرى، درس Zs. P. Pach مسائل اقتصادية واجتماعية في كتابه " تقلص نصيب أوروبا الوسطى الشرقية في التجارة العالمية للقرن السابع عشر"، أكتا هستوريكا، المجلد ١٦ (١٨٧٠)، الصفحات ٢٨٩-٣٠٥، وكذلك فعلت Krystyna Kuklińska في كتابها "المدن الأوروبية الوسطى وعوامل النمو الاقتصادي في تحول من الركود إلى التوسع بين القرنين السابع عشر والثامن عشر"، جورنال أف يوروبيان إكونوميك هستوري، المجلد ١١ (١٩٨٢)، الصفحات ١٠٥-١٥٠.

إن أكثر الدراسات حداثة للنزاع الكبير جاءت في الكتاب حرب الثلاثين عاماً (لندن ١٩٨٤) لـ Geoffrey Paker ؛ وأكثرها استفزازاً وإثارة جاءت في الكتاب حرب الثلاثين عاماً وأزمة القرن السابع عشر (بيركلي، كاليفورنيا ١٩٧٢) لـ Josef V. Polišenski. ومقالته "حرب الثلاثين عاماً: مشكلات الدافع، والمدى والتأثير"، هستوريكا، المجلد (1967) 14 ، الصفحات ٧٧-٩٠ جديرة بالقراءة. وظهرت في إيست يوروبيان كوارترلي المقالة "طبقة نبلاء بوهيميا

١٦٢٠-١٧٤٠،" لـ O. Odlozilik ، والمقالة "معركة الجبل الأبيض أسطورة في التاريخ التشيكي"، لـ V. S. Mamatey ، المجلد 7 ، العدد (1973) 1 ، الصفحات ١٥-٣٠، والمجلد ١٥ العدد ٣ (١٩٨١)، الصفحات ١٥-٣٥، على التوالي. وكان كومينسكي موضوعاً لعدة دراسات، نذكر منها جون آموس كومينيوس (شيكاغو (١٩٤٣) لـ Matthew Spinka وكومينيوس (آن أربور، منشغن ١٩٧٢) تحرير Vratislaw Busek . وفي بحثه "انبعاث موضوع فالنشتاين في الأدب التشيكي الحديث، "كُرس كَرْنِتس، المجلد ٣ (1983) 3 ، الصفحات ١٣١-٨، درس Peter Z. Schubert العلاقات بين التراجم التشيكية للقرن السابع عشر والوقت الحاضر.

نتج عن اشتغال بولندا في أزمة القرن السابع عشر أدب مهم، خصوصاً "الوضع الدولي لبولندا في القرنين السابع عشر والثامن عشر"، لـ J. A. Gierowski، في الكتاب الذي استشهدنا به أعلاه جمهورية النبلاء، الصفحات ٢١٨-٣٨ تحرير J. K. Fedorowicz ، و"مجلس النواب البولندي في ضوء البحث"، أكتا بولونيائي هستوريكا، المجلد ٢٢ (١٩٧٠)، الصفحات ١٨٢-٩٢، و"طبقة النبلاء في الكومونويلث البولندي الليتواني وحكومتها"، في النبلاء في روسيا وأوروبا الشرقية (بيل كونسليوم، نيويورك، كونكتكوت (١٩٨٣)، الصفحات ١٤ - ٤٥ تحرير Ivo Banac و Paul Bushkovitch.

وبخصوص مشكلة أوكرانيا، انظر "الكومونويلث البولندي الليتواني ومواطنوه (هل كان الكومونويلث زوجة أب القوزاق والروتينيين؟)"، لـ Andrzej Kamiński في بولندا وأوكرانيا، الماضي والحاضر (إدمونتون، ألبرتا ١٩٨٠)، الصفحات ٣٢-٥٧ تحرير Peter J. Potichnyj ، و"تجربة القوزاق في ظل ديموقراطية النبلاء في الكومونويلث البولندي الليتواني :اتحاد هيدياتش"، هارفارد أوكرانيان ستديز، المجلد ١، العدد ٢ (١٩٧٧)، الصفحات

١٧٨-٩٧. ويجدر بنا أن نذكر الكتاب بين بولندا وأوكرانيا: معضلة كيسيل 1600-1653 (كامبريدج، ماساشوستس ١٩٨٥) لـ Frank E. Sysyn . وحتى الآن، لم تحل دراسة أكثر حداثة محل الكتاب بوهدان، وهيثمان أوكرانيا (نيو هافن، كونكتكوت ١٩٤١) لـ George Vernadsky . وهناك كتب مهمة: "بولندا وروسيا في القرن السابع عشر"، و بولندا في المؤتمر الدولي الرابع عشر للعلوم التاريخية في سان فرانسيسكو (فروتسلاف ١٩٧٥)، الصفحات ١٣-٣٣ لـ Z. Wójcik، و"مسكوفيا، وبولندا، وأزمة القرن السابع عشر"، بوليش ريفيو، المجلد ٢٨، العددان 3 و ٤ (١٩٨٢)، الصفحات ٥٥-٦٩ لـ Peter R. Brown .

ويجمع قدراً كبيراً من المادة الكتاب الشخصية التاريخية، والأزمة والتقدم في هنغاريا القرن السابع عشر، دراسات الأكاديمية الهنغارية للعلوم التاريخية، المجلد ٧١ (بودابست ١٩٧٠) لـ A. R. Várkonyi . ومن بين دراسات السيرة الذاتية القليلة في اللغة الانكليزية "غابرييل بيتلين، ترانسلفانيا في القرن السابع عشر"، سلافونيك ريفيو، المجلد ١٧ (١٩٣٨-٩)، الصفحات ١٦٢-٧٣ لـ D. G. Kosáry . و "فيرنيك راكوكزي الثاني"، ذي نيو هنغاريان كوارترلي، المجلد ٦١ (١٩٧٦)، الصفحات ٣٩-٥٧ لـ Béla Köpeczi .

4

استبدادية متتورة أم حرية متتورة؟

في كتابه عصر الثورة الديموقراطية، مجلدان (برنستون، نيوجرسي ١٩٥٩-٦٤)، يخص R. R Palmer أوروبا الوسطى الشرقية باهتمام أكبر منه في معظم الدراسات الغربية. وتحتوي سلسلة لومير في هنغاريا، وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية (بودابست، باريس ١٩٧٢-٨٤) على قدر كبير من مادة قيّمة: على سبيل المثال "الاستبدادية المتتورة-اتجاه النبالة المستتيرة"، المجلد

3، الصفحات ٣٩-٤٦ لـ Domokos Kosáry . وأسهم Kosáry أيضاً في "التنوير والليبرالية في هنغاريا"، عند Gy. Ránki محرر هنغاريا والحضارة الأوروبية (بودابست ١٩٨٩)، الصفحات ١-٩. وانظر أيضاً "لومبير والأمة في أوروبا الوسطى والشرقية"، مجلة دراسات هنغارية تاريخية، المجلد ١ (بودابست ١٩٨٠)، الصفحات ٣٨١ - ٤٠٢ لـ B K peczi . وهناك كتاب جديد واسع الخيال وضعه Larry Wolff هو ابتكار أوروبا الشرقية: خارطة الحضارة في ذاكرة حركة التنوير (ستانفورد، ١٩٩٤).

وهناك كتابان أساسيان هما: هنغاريا في القرن الثامن عشر (كامبريدج ١٩١٠) لـ H. Marczali و هنغاريا في أواخر القرن الثامن عشر: تراجع الحكم المطلق المتنور (نيويورك ١٩٦٩) لـ Béla K. Kiraly . وقدم Peter Sugar تأثير فلسفة التنوير والثورة الفرنسية في هنغاريا القرن الثامن عشر، "مجلة شؤون أوروبية وسطى، المجلد (1958) 17 ، الصفحات ٣٣١-٣٥ وكتب George Barany "التعلق بحبال الهواء: العصر المتنور في هنغاريا"، المجلة التاريخية الأمريكية، المجلد ٧٦، العدد ٢ (١٩٧١)، الصفحات ٣١٩-٥٧.

وحتى الآن لم يحل كتاب آخر محل الكتاب بوهيميا في القرن الثامن عشر (نيويورك ١٩٣٢) لـ Robert J. Kerner . ومن البحوث المفيدة: "الاتجاهات الحديثة في البحث التاريخي حول بوهيميا القرنين السابع عشر والثامن عشر، "مجلة أوروبا الوسطى الشرقية، المجلد ٧، العدد ١ (١٩٨٠)، الصفحات ٨٩-٩٦ لـ George J. Svoboda و "المركانتيلية في المملكة الهابسبورجية مع مرجع خاص للأراضي البوهيمية"، هستوريكا، المجلد (1965) 11 ، الصفحات ٩٥-١٢٠ لـ K. Klima ، والقن، والسيد، والملك: الإصلاح الزراعي في بوهيميا القرن الثامن عشر (مينابوليس، منيسوتا ١٩٦٦) لـ William E. wright . وتستحق الذكر الدراستان: "التصنيع في بوهيميا ومورافيا في القرن الثامن

عشر، "مجلة شؤون أوروبية وسطى، المجلد ١٩ (١٩٦٠)، الصفحات ٣٤٧-٥٦، ومعمل أصواف فالدشتاين: تنظيم النبلاء للعمل في بوهيميا القرن الثامن عشر (بوسطن، ماساشوستس 1963) لـ Herman Freudenberge .

ويثير Andrzej Walicki التفكير في كتابه حركة التنوير وولادة كيان الدولة الحديثة: التفكير السياسي البولندي من النظام الجمهوري إلى تاديوش كوسيو سكو (نوتردام، انديانا ١٩٨٩). وهناك كتابان فرنسيان كلاسيكيان هما: ستانيسلاس - أوغوست بونيا توفسكي وأوروبا الأضواء (باريس ١٩٥٢) لـ Jean Fabre والأقطاب البولنديون والفرزيونقراطيون الفرنسيون ١٧٦٧-١٧٧٤ (ديجون ١٩٤١). ومن الدراسات المهمة: "التاريخ الاقتصادي لبولوندا القرن الثامن عشر"، مجلة بولندا التاريخية، المجلد ٤ (١٩٦١)، الصفحات ١٣٣-٤٥ لـ Witold Kula؛ والسياسة البولندية والإصلاح الوطني ١٧٧٥-١٧٧٨ (بولدر، كولورادو ١٩٧٦) لـ Daniel Stone؛ و"الفكر الأمريكي في الكتابات السياسية البولندية للدايت الكبير"، دراسات أمريكية بولندية، المجلد ١ (١٩٧٦)، الصفحات ٤١-٥٨ لـ Zofia Libiszowska. وكوسيو سكو وبولاسكي (وارسو ١٩٧٦) لـ Jan S. Kopczewski نص مشهور لم يحل محله كوسيو سكو: قائداً ومنفيّاً (نيويورك ١٩٤٦) لـ M. Haiman.

يمكن أن نقرأ تقسيم بولندا الأول (نيويورك ١٩٦٢) لـ Herbert H. Kaplan مع "تأملات حول تقسيم بولندا الأول ١٧٧٢"، مجلة بولندا التاريخية، المجلد ٢٧ (١٩٧٣)، الصفحات ٨٩-١٠٤ لـ J. Topolski. ويحتفظ بأهميته الكتاب الكلاسيكي تقسيم بولندا الثاني (كامبريدج، ماساشوستس ١٩١٥) لـ Robert H. Lord. ويثير Jerzy Lojek الجدل في دراسته "الأزمة الدولية عام ١٩٧١: بولندا بين تحالف ثلاثي وروسيا"، أوروبا الوسطى الشرقية، المجلد ٢، العدد ١ (١٩٧٥)، الصفحات ١-٦٣.

عصر القومية الليبرالية،

و

من التسوية إلى الاستقلال

إن عدد الكتب الانكليزية التي تبحث في المنطقة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أكثر بكثير منها في الفترات السابقة. وتتضمن تاريخ هنغاريا الحديثة ١٨٦٧-١٩٨٦ (لندن ١٩٨٩) لجـ J rg Hoensch وهي دراسة وافية بالغرض، أو سياسة التخلف في هنغاريا ١٨٢٥-١٩٤٥ (برنستون، نيوجرسي ١٩٨٢) لجـ Andrew C. Janos ، أو تاريخ بولندا منذ ١٨٦٣ (كامبريدج ١٩٨٠) تحرير R. R. Leslie . والكتاب أراضي بولندا المجرأة ١٧٩٥-١٩١٨، طبعة ثانية مع التصحيحات (سيتل، واشنطن ١٩٤٨) الذي يعالج تاريخ بولندا فقط في القرن التاسع عشر لجـ Piotr S. Wandycz .

وبخصوص المشكلات الحاسمة للقومية والإحياء القومي، انظر القومية في أوروبا الشرقية (سيتل، واشنطن ١٩٦٩) تحرير P. F. Sugar ، و I. J. Lederer ؛ وظهور الشعور القومي في أوروبا الشرقية (بودابست ١٩٨٢) لجـ Emil Niederhauser ؛ والثقافة والقومية في أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر (كولومبوس، أوهايو ١٩٨٤) تحرير R. Sussex و J. E. Eade . وقدم Bernard Michel مساهمة قيّمة هي الأمم والقوميات في أوروبا الوسطى في القرنين التاسع عشر والعشرين (باريس ١٩٩٥). وتتضمن الدراسات النظرية الكتاب حول الأمم الصغيرة والفتية في أوروبا (فروتسلاف ١٩٨٠) لجـ Jan Chlepowczyk والشروط الاجتماعية المسبقة للإحياء القومي في أوروبا (كامبريدج ١٩٨٥) لجـ Mitrosław Horch . وفي كتابه الأقليات القومية

في أوروبا الشرقية 1848 - ١٩٤٤ (نيويورك ١٩٨٣)، يعالج Raymond Pearson بصورة أقل نجاحاً هذه المسائل الصعبة. ويتصل بهذا الموضوع دراسة Harry R. Ritter "فريدريك أنجلز والمشكلة القومية في أوروبا الوسطى،" فصلية أوروبا الشرقية، المجلد ١٠، العدد ٢ (١٩٧٦)، الصفحات ١٣٧-٥٣، ودراسات في التاريخ الاجتماعي في أوروبا الشرقية (ليدن ١٩٧٧) تحرير Keith Hitchins. وانظر أيضاً لـ Stanley Z. Pech "اليمن، واليسار والوسط في أوروبا الشرقية ١٨٦٠-١٩٤٠"، مجلة التاريخ الكندية، المجلد ١٦، العدد ٢ (١٩٨١)، الصفحات ٢٣٧-٦٢، و"الأحزاب السياسية في أوروبا الشرقية ١٨٤٨-١٩٣٩"، أوروبا الوسطى الشرقية، المجلد ٥، العدد ١ (١٩٧٨)، الصفحات ١-٣٨. وكانت المشكلات القومية في مملكة آل هابسبورج هي موضوع الإصدار الخاص لـ الكتاب السنوي للتاريخ النمساوي، المجلد ٣ (١٩٦٧) ومن الدراسات المثيرة تدهور وسقوط امبراطورية آل هابسبورج ١٨١٥-١٩١٨ (نيويورك ١٩٨٩) لـ A. Sked، وامبراطورية آل هابسبورج : دراسة الدمج والتفكك (نيويورك ١٩٥٧) لـ Robert A. Kann. وهناك خلاصة مفيدة هي "تحرير أفنان أوروبا الوسطى الشرقية" لـ B. Kiraly نجدها في Antemurale، المجلد ١٥ (١٩٧١)، الصفحات ٦٣-٨٥.

ومن أجل بوهيميا، انظر عصر النهضة التشيكية في القرن التاسع عشر (تورونتو ١٩٧٦) تحرير Peter Brock و H. Gordon skilling، والتشيكيون : المشكلة القومية في مملكة آل هابسبورج (براغ ١٩٦٦) لـ J. Harvránek، و بالاتسكي : المؤرخ كعالم وقومي (هولندا ١٩٧٠) لـ J. F. Zacek. وخصصت دورية أوروبا الشرقية لبالاتسكي إصداراً كاملاً، المجلد ١٥، العدد ١ (١٩٨١). يغطي R. Fijtő، إضافة إلى مسائل أخرى، ربيع الأمم في كتابه 1848 بداية عصر (نيويورك ١٩٦٦)، و Lewis Namier في كتابه ١٨٤٨: ثورة النخبة المثقفة (نيويورك ١٩٦٤). ويتصل بهذا الموضوع أجزاء من أنصار

السلافية (نيويورك ١٩٦٠) لـ Hans Kohn . ومن الكتب الأساسية كتاب الثورة التشيكية عام 1848 (شابل هل، كارولينا الشمالية) (١٩٦٩) لـ Stanley Pech، وكونغرس براغ السلافي لعام ١٨٤٨ (بولدر، كولورادو) (١٩٧٥) لـ D. Orton. والكتب التالية جديرة بالاهتمام: القومية التشيكية: دراسة حركة المسرح القومي (اربان، ١١١، ١٩٦٤) لـ S. B. Kimball ، وحزب الشباب التشيكي ١٨٧٤-١٩٠١ (نيوهافن، كونكتكوت ١٩٧٨) لـ Bruce M. Garver ، والسلافية المحدثنة والتشيكيون ١٨٩٦-١٩١٤ (كامبريدج) (١٩٧٧) لـ Paul Vyšný. وتحتوي دراسة Wilma Iggers "الهويات القومية المرنة ليهود بوهيميا"، أوروبا الوسطى الشرقية، المجلد 7، العدد ١ (١٩٨٠)، الصفحات ٣٩-٤٨ على معلومات مفيدة. ومن بين الأعمال الأكثر أهمية حول توماس مازاريك: الفكر السياسي لتوماس جي مازاريك (بولدر، كولورادو ١٩٨١) لـ Roman Szporluk؛ وواقعية توماس جي مازاريك: أصول المفهوم السياسي التشيكي (ميونخ ١٩٨٤) لـ Eva Schmidt-Hartmann ؛ و"إعادة اكتشاف مازاريك"، كروس كرنيس، المجلد ٣ (٩٨٣)، الصفحات ٧٨-١١٢ لـ H. Gordon skilling. والعمل الأكثر طموحاً في اللغة الانكليزية هو الكتاب الجماعي تي جي مازاريك ١٨٥٠-١٩٣٧، 3 مجلدات (نيويورك ١٩٨٩) تحرير S. Winters، و R. B. Pysant، و Harry Hanák.

يمكن إكمال ستيفن شيشيني واستيقاظ القومية الهنغارية ١٧٩١-١٨٤١ (برنستون، نيوجرسي ١٩٦٨) لـ George Barany بأجزاء أقصر في الإصدار الخاص لمجلة شؤون أوروبية وسطى، المجلد ٢٠، العدد ٢ (١٩٦٠). ويعتبر ضرورة كتاب István Deák، الثورة المشروعة: لويس كوسوت والهنغاريون ١٩٤٨-٩ (نيويورك ١٩٧٩). ومن الكتب المفيدة كتاب Béla Király ، فيرينك ديك (بوسطن، ماساشوستس ١٩٧٥) وكتاب G. Szabad ، الاتجاهات السياسية الهنغارية بين الثورة والتسوية ١٨٤٨-١٨٦٧ (بودابست ١٩٧٧). وحول مسائل

اجتماعية، انظر Peter I. Higas في "فلاحو هنغاريا بين الثورة والتسوية"، الفصلية الأوروبية الشرقية، المجلد ١٩، العدد ٢ (١٩٨٣)، الصفحات 191-200، و Peter Hanák في "برجزة الطبقة النبيلة الهنغارية-الواقع واليوطوبيا في القرن التاسع عشر"، دراسات تاريخية هنغارية، المجلد ٢ (١٩٨٥)، الصفحات ٤٠١-٢١. وانظر أيضاً William O. McCagg في النبلاء والعباقرة اليهود في هنغاريا الحديثة (بولدر، كولورادو ١٩٧٢) وفي "دور الطبقة النبيلة الهنغارية في التاريخ اليهودي الحديث"، الفصلية الأوروبية الشرقية، المجلد ٢٠، العدد ١ (١٩٨٦)، الصفحات ٤١-٥٣.

يبقى كتاب L. Eisenman، التسوية النمساوية الهنغارية لعام 1867 (باريس ١٩٠٤) صحيحاً، لكن دراسة P. Hanák "مئة سنة من التسوية"، الفصلية الهنغارية الجديدة، المجلد 8، العدد ٢٧ (١٩٦٧)، الصفحات ١٧-٣١ تقدم تفسيرات أحدث. وهناك دراسات مهمة: استيفان تيسا، الرؤية الليبرالية والحنكة السياسية المحافظة عند قومي مجري (بولدر، كولورادو ١٩٨٥) لـ G. Vermes؛ و "تطور القومية في العقود الأخيرة من الثنائية"، المجلة التاريخية، المجلد ٨، العددان 1 و ٢ (١٩٦٣)، الصفحات ١-٣٧ لـ A. Horváth، و الفساد والإصلاح في هنغاري (لندن ١٩١١) لـ R. W. Seton-Watson. وانظر أيضاً Peter Brock في استيقاظ القومية السلوفاكية (تورنتو ١٩٧٦) و Keith Hitchins في فكرة الأمة: الرومانيون وترانسلفانيا ١٦٩١-١٨٤٨ (بوخارست ١٩٨٥).

يمكن أن نجد ثبثاً واسعاً للمراجع حول بولندا في الكتاب الذي استشهدنا به سابقاً أراضي بولندا المجزأة لـ Wandycz. وبين العناوين الأحدث: الفلسفة والقومية الرومانتيكية: حالة بولندا (أكسفورد ١٩٨٢) لـ Andrzej Walicki؛ و "تشكل الأمة البولندية الحديثة في ظروف بلد مقطّع الأوصال"، المجلة التاريخية البولندية، المجلد ١٩ (١٩٦٨)، الصفحات ١٨-٣٦ لـ Tadeusz Lepkowski. ويزودنا M. Kukiel في كتابه تشارتوفسكي والوحدة الأوروبية

١٧٧٠-١٨٦١ (برنستون، نيوجرسي ١٩٥٥) بوصف واسع. ويعالج المؤلفون التالية أسماؤهم مسائل حاسمة: S. Kieniewicz في تحرير الفلاحين البولنديين (شيكاغو، إيلينوي ١٩٦٩) و Henryk Wereszycki في "عمليات التمرد البولندية بوصفها مشكلة مثيرة للجدل في التدوين التاريخي البولندي"، بحوث كندية سلافونية، المجلد ٩ (١٩٧٦)، الصفحات ٩٨-١٢١، و Stanislaus A. Blejwas في الواقعية في السياسة البولندية: إيجابية وارسو والبقايا القومية في بولندا القرن التاسع عشر (نيوهافن، كونكتكوت، ١٩٨٤). ومهمة أيضاً دراسة Stefan Kieniewicz المثقفون البولنديون في القرن التاسع عشر، "تحرير Keith Kitchins في دراسات في التاريخ الاجتماعي الأوروبي الشرقي، مجلدان (لندن ١٩٧٧)، المجلد الأول، الصفحات ١٢١-٣٤. وعملت التفسيرات الأحادية الجانب تقريباً على إفساد كتابي: R. F. Leslie السياسة البولندية وثورة تشرين الثاني ١٨٣٠ (لندن ١٩٥٦) والإصلاح والتمرد في بولندا الروسية ١٨٥٦-١٨٦٣ (لندن ١٩٦٣). وقد تمت دراسة الكثير من جوانب عصيان 1863 في إصدار تذكاري خاص من أنتيموريل Antemurale، المجلدان 7 و ٨ (١٩٦٣). ومن أجل التطورات في بولندا البروسية انظر، من بين آخرين، William W. Hagen في الألمان، والبولنديون واليهود: صراع القوميات في الشرق البروسي ١٧٧٢-١٩١٤ (شيكاغو، إيلينوي ١٩٨٠) و Richard Blanke في بولندا البروسية في الامبراطورية الألمانية ١٨٧١-١٩٠٠ (بولدر، كولورادو ١٩٨١) و Lech Trzeciakowski في الصراع الثقافي في بولندا البروسية (بولدر، كولورادو ١٩٩٠). وهناك دراسة حديثة هي بناء الأمة وسياسة القومية: مقالات حول غاليسيا النمساوية (كامبريدج، ماساشوستس ١٩٨٢). ويزودنا Alfred E. Senn في كتابه نشوء ليتوانيا الحديثة (نيويورك ١٩٥٩) بشيء من خلفية القرن التاسع عشر. ومن أجل القادة البولنديين الكبار، انظر Alvin M. Fountain III في رومان دموفسكي: الحزب، التكتيك، الأيديولوجيا ١٨٩٥-

١٩٠٧ (بولدر، كولورادو ١٩٨٠) و Waclaw Jedrzejewicz في بيلسودسكي
حياة بالنسبة لبولندا (نيويورك ١٩٨٢).

كان Iván Berend و György Ránki ممن درسوا تأثير الثورة الصناعية
على أوروبا الوسطى الشرقية في التطور الاقتصادي في أوروبا الوسطى الشرقية
في القرنين التاسع عشر والعشرين (نيويورك ١٩٧٤)؛ والمحيط الأوروبي
والتصنيع 1780-1914 (كامبريدج، باريس ١٩٨٤)؛ و"التخلف في أوروبا في
سياق العلاقات بين الشرق والغرب في القرن التاسع عشر"، دراسات تاريخية
هنغارية، المجلد ١ (بودابست ١٩٨٠)، الصفحات ٦٨٩-٧٠٩. وانظر أيضاً
Witold Kula في "بعض الملاحظات حول الثورة الصناعية في بلدان أوروبا
الشرقية"، فصلية ارغون، المجلد 6، العددان 1 و 2 (١٩٥٨)، الصفحات ٢٣٩-
٤٨؛ و John Komlos في مملكة آل هابسبورج باعتبارها اتحاداً جمركياً
(برنستون، نيوجرسي ١٩٨٣)؛ و L. Katus في "النمو الاقتصادي في هنغاريا
خلال فترة الثنائية"، دراسات تاريخية، المجلد ٦٢ (١٩٧٠)، الصفحات ٣٥-
١٢٧؛ و J. Purš في "الثورة الصناعية في الأراضي التشيكية"، هستوريكا، المجلد
٢ (١٩٦٠)، الصفحات ١٨٣-٢٧٢؛ و Arnošt Klima في "النمو الصناعي
وتنظيم العمل في المراحل الأولى للتصنيع في الأراضي التشيكية"، مجلة التاريخ
الاقتصادي الأوروبي، المجلد ٦، العدد ٣ (١٩٧٧)، الصفحات ٥٤٩-٧٤.
وبخصوص مملكة الكونغرس، انظر Jerzy Jedlicki في "الاقتصاد الصناعي
الحكومي في مملكة بولندا في القرن التاسع عشر"، مجلة بولونيا التاريخية، المجلد
١٨ (١٩٦٨)، الصفحات ٢٢١-٣٧، وفي ضاحية أوروبا: بولندا القرن التاسع
عشر تقترب من الحضارة الغربية (بودابست ٢٠٠٠).

هناك دراسات عديدة حول الحرب العالمية الأولى، تتراوح من Wiktor
Sukiennicki في أوروبا الوسطى الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى،
مجلدان (بولدر، كولورادو ١٩٨٤)، مع تشديد على بولندا وأراضي الكومونويلث

السابقة، مروراً بالتعديلي نوعاً ما J. Kalvoda في تكوين تشيكوسلوفاكيا (بولدر، كولورادو) (١٩٨٦)، وانتهاءً بـ István Deák في كتابة الموجز، الغني بالمعلومات "تدهور وسقوط هنغاريا الهابسبورجية ١٩١٤-١٩١٨" عند Iván Volgyes (محرر)، هنغاريا في ثورة ١٩١٨-١٩ (لينكولن، نبراسكا) (١٩٧١)، الصفحات ١٠-٣٠، و A. Siklós في الثورة في هنغاريا وتفكك الدولة المتعددة القوميات ١٩١٨، دراسات تاريخية، المجلد ١٨٩ (بودابست ١٩٨٨).

7

الاستقلال الصعب

هنا نستفيد من كتابين: أوروبا الشرقية في القرن العشرين (لندن، نيويورك ١٩٩٧) لـ Richard Crampton وأوروبا الوسطى في القرن العشرين: منظور اقتصادي تاريخي (بروكفيلد، فيرمونت ١٩٩٧) تحرير Alice Teichova . ويغطي Hugh Seton-Watson فترة ما بين الحربين في كتابه أوروبا الشرقية بين الحربين ١٩١٨-٤١ (هيمن، كونكتكوت ١٩٦٢)؛ و Joseph Rothschild في أوروبا الوسطى الشرقية بين الحربين العالميتين (سينت، واشنطن ١٩٧٤)؛ و Antony Polonsky في كتابه الأكثر شهرة إلى حد ما الدكتاتوريون الصغار: تاريخ أوروبا الشرقية منذ ١٩١٨ (بوسطن، ماساشوستس ١٩٧٥)؛ و C. A. Macartney و A. W. Palmer في أوروبا الشرقية المستقلة: تاريخ (لندن ١٩٦٢). والكتاب الأخير مفيد، بوجه خاص، من أجل العلاقات الدولية، ومثله الكتب: أوروبا الشرقية: السياسة، والثورة والدبلوماسية (نيويورك ١٩٧٠) لـ Henry L. Roberts، وأوروبا الوسطى الجديدة (بولدر، كولورادو ١٩٩٤) لـ Stephen Borsody، والترجمة الجديدة المنقحة لكتابه تراجيديا أوروبا الوسطى. ويستخدم J. Zarnowski (محرر) مقارنة مماثلة في كتابه الدكتاتوريات في أوروبا

الوسطى الشرقية 1918-1939 (فروتسلاف ١٩٨٣). وكتاب Ezra Mendelsohn يهود أوروبا الوسطى الشرقية بين الحربين (بلومغتون، انديانا ١٩٨٣) مرض أكثر من الكتاب الوحيد حول الألمان: الأقليات الألمانية والرايخ الثالث: الألمان الإثنيون في أوروبا الوسطى الشرقية (نيويورك ١٩٨٠) لـ A. Komjathy و R. Stockwell. وحول الاقتصاد، إذا استثنينا كتاب Berend و Ránki الذي أتينا على ذكره سابقاً حول القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن العمل الأكثر طموحاً هو التاريخ الاقتصادي لأوروبا الشرقية ١٩١٩-٧٥ (أكسفورد ١٩٨٥) تحرير M. C. Kaser و E. A. Radice. ودراسة Leszek A. Kosiński "إحصاءات السكان في أوروبا الوسطى الشرقية في القرن التاسع عشر"، الفصلية الأوروبية الشرقية، المجلد ٥، العدد ٣ (١٩٧١)، الصفحات ٢٧٩-٣٠١ تجمع قدراً كبيراً من المعلومات المهمة. والإصلاح الزراعي في أوروبا الوسطى الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى (وارسو ١٩٩٥) لـ Wojciech roszkowski كتاب وافر المعلومات؛ وعقود الأزمة: أوروبا الوسطى والشرقية قبل الحرب العالمية الثانية (بيركلي، كاليفورنيا ١٩٩٨) لـ Ivan T. Berend مقالة طويلة ومثيرة للتفكير. وكتاب John A. Lukacs، القوى العظمى وأوروبا الشرقية (نيويورك ١٩٥٣) مشوش إلى حد ما.

وحول البلدان المستقلة، يحتوي الكتاب الموجز تشيكوسلوفاكيا ١٩١٨-٨٨: سبعون سنة من الاستقلال (نيويورك ١٩٩١) تحرير H. Skilling على مساهمات مثيرة؛ ومن الكتب المهمة بوجه خاص: تاريخ الجمهورية التشيكوسلوفاكية ١٩١٨-٤٨ (برنستون، نيوجرسي ١٩٧٣) تحرير V. S. Mamatey و R. Luža؛ والديموقراطية المشؤومة: تشيكوسلوفاكيا في أوروبا ممزقة ١٩١٤-٣٨ (لندن ١٩٧٨) لـ Věra Olivová؛ وتشيكوسلوفاكيا القرن العشرين: معنى تاريخها (نيويورك ١٩٧٧) لـ Josef Korbel؛ و"انتصار وكارثة إدوارد بينيش"، شؤون خارجية، المجلد ٣٦ (١٩٥٨)، الصفحات

٦٦٩-٨٤ Edward Taborsky. ويجب أن نذكر المأزق السلوفاكي (كامبريدج، ماساشوستس ١٩٧٣) لـ Eugen Steiner، والاقتصاد التشيكوسلوفاكي 1918-1980 (نيويورك ١٩٨٨) لـ Alice Teichová. وبخصوص الأقلية الألمانية، انظر، بوجه خاص، تشيكوسلوفاكيا قبل ميونيخ (كامبريدج ١٩٧٣) لـ J. W. Bruegel.

وفي دراسته، "الأسس التاريخية لتطور هنغاريا من 1918 إلى 1945"، يقدم István Deák معالجة موجزة رائعة في هنغاريا دليل أوروبا الشرقية (ف. غوتغن ١٩٨٧)، الصفحات ٣٦-٦٦ تحرير Klaus-Detlev. وتاريخ هنغاريا الحديثة ١٨٦٧-١٩٦٨ (لندن ١٩٨٩) لـ Jörg K. Hoensch كتاب جيداً. وكتاب C. A. Macartney، الخامس عشر من تشرين الأول: تاريخ هنغاريا الحديثة ١٩٢٩-٤٥، مجلدان (أدنبره ١٩٥٦-٧) غني بالتفاصيل والشروح. ويعرض Gy. Juhász صورة متوازنة في كتابه السياسة الهنغارية الخارجية ١٩١٩-٤٥ (بودابست ١٩٧٩). وينبغي الرجوع إلى هنغاريا واليهود: السياسة والتشريع ١٩٢٠-١٩٤٣ (رامات جان ١٩٨١) لـ N. Katzburg. والاقتصاد الهنغاري في القرن العشرين (نيويورك ١٩٨٣) لـ I. T. Berend و Gy. Ránki كتاب نموذجي. وهنغاريا في القرن العشرين (بودابست ١٩٩٩) لـ Ignác Romsics هو الكتاب الأحدث الأكثر شمولاً ويتضمن جداول كرونولوجية وأثبت مراجع رائعة.

وهناك دراستان: بولندا في القرن العشرين (نيويورك ١٩٧٧) لـ M. K. Dziewanowski، ومجد محزن: بولندا ومصيرها ١٩١٨-٣٩ (نيويورك ١٩٧٩) لـ R. M. Watt. والسياسة في بولندا المستقلة ١٩٢١-١٩٣٩ أكسفورد (١٩٧٢) لـ Antony Polonsky، إذا استثنينا مسائل السياسة الخارجية، هو الكتاب الأفضل. وبخصوص السياسة الخارجية، وعلى سبيل التعريف، انظر Piotr Wandycz في الدبلوماسية البولندية ١٩١٤-٤٥ (محاضرة M. B.

Grabowski لندن (١٩٨٨) و Jan Karski في القوى العظمى وبولندا ١٩١٩ - ١٩٤٥ (لأنهام، نيويورك ١٩٨٥). ويقدم Z. Landau و J. Tomaszewski في كتابهما الاقتصاد البولندي في القرن العشرين (لندن ١٩٨٥) مكافئاً للمراجع التي ذكرناها آنفاً حول هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا. ومن الأعمال التي تستحق الذكر حول اليهود في بولندا فيما بين الحربين: تراث اليهود البولنديين (نيويورك ١٩٦٥) لـ H. M. Rabinowicz، و"بعض المشكلات المنهجية لدراسة التاريخ اليهودي في بولندا بين الحربين العالميتين"، بولين: مجلة دراسات التاريخ اليهودي في بولندا، المجلد 1 (١٩٨٦)، الصفحات ١٣٦-٧٥ لـ Jerzy Tomaszewski. وبولندا وأقلياتها القومية ١٩١٩-٣٩ (نيويورك ١٩٦١) لـ S. Horak معالجة غير متوازنة.

تعرضت للشؤون الدولية دراسات عديدة. ومن تلك الدراسات حول تشكيل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ومعاهدات سلام ١٩١٩-١٩٢٠، تبرز: ولادة الجمهورية البولندية من جديد (لندن ١٩٥٧) لـ T. Komarnicki. والمشكلة البولندية في مؤتمر السلام في باريس (أودنسي ١٩٥٧) لـ K. Lundgreen-Nielsen، والحرب والمجتمع في أوروبا الوسطى الشرقية، المجلد السادس: مقالات حول الحرب العالمية الأولى: حرب شاملة وصنع سلام. دراسة حالة حول تريانون (نيويورك ١٩٨٢) تحرير B. Király، و P. Pastor، و I. Sanders، وتشكيل دولة تشيكوسلوفاكيا (لندن ١٩٦٢) لـ D. Perman. ويعالج P. Wandycz في العلاقات السوفييتية البولندية ١٩١٧-٢١ (كامبريدج، ماساشوستس ١٩٦٩) و Norman Davies في النسر الأبيض والنجم الأحمر (نيويورك ١٩٧٢) و M. K. Dziewanowski في جوزيف بيوسودسكي: فيدرالي أوروبي (ستانفورد، كاليفورنيا ١٩٦٩)، مشكلات شرقية، ويدرس P. Wandycz النظام الفرنسي في أوروبا الوسطى الشرقية في فرنسا وحلفائها الشرقيون ١٩١٩-٢٥ (مينابوليس، مينيسوتا ١٩٦٢) وأقول التحالفات الفرنسية الشرقية ١٩٢٦-٣٦ (برنستون،

نيوجرسي ١٩٨٨). ويحلل G. F. Campbell في المواجهة في أوروبا الشرقية (شيكاغو ١٩٧٥) العلاقات التشيكوسلوفاكية مع جمهورية فيمار. والكتب حول ميونيخ يمكن أن تملأ عدة رفوف. والإضافة الرائدة الأحدث هي تشيكوسلوفاكيا بين ستالين وهتلر: ديبلوماسية إدوارد بينيش في ثلاثينيات القرن الماضي (نيويورك ١٩٩٦). وفي كتابها جيران ألمانيا الشرقيون: المشكلات المرتبطة بخط الأودرنيس والمناطق الحدودية التشيكية (أوكسفورد ١٩٥٦) تضع Elizabeth Wiskemann العلاقة الألمانية-التشيكية-البولندية في منظور أوسع. ويبقى مهماً كتاب A. M. Cienciala ، بولندا والقوى الغربية ١٩٣٨-٣٩: دراسة في الاعتماد المتبادل لأوروبا الغربية والشرقية (لندن، تورنتو ١٩٦٨). وبخصوص الحرب العالمية الثانية، انظر Vojtěch Mastny في التشيكويون تحت الحكم النازي: فشل المقاومة الوطنية ١٩٣٨-٤٢ (نيويورك ١٩٦٤)؛ و Radomir Luža في ترحيل ألمان السوديت (نيويورك ١٩٦٤)؛ و Yeshayahu Jelinek في جمهورية الأبرشية: حزب الشعب السلوفاكي بقيادة هليнка ١٩٣٩-١٩٤٥ (بولدر، كولورادو ١٩٧٦)؛ و E. Taborsky في الرئيس إدوارد بينيش بين الشرق والغرب ١٩٣٨-١٩٤٨ (ستانفورد، كاليفورنيا ١٩٨١). ومن الكتب الأكثر أهمية: هتلر، وهورثي وهنغاريا: ثورة الهنغاربيين الألمان ١٩٤١-٤٤ (نيوهافن، كونكتكوت ١٩٧٢) لـ M. D. Fenyo ؛ والديبلوماسية في دوامة هنغاريا بين ألمانيا النازية وروسيا السوفييتية (ساوث بند، انديانا ١٩٥٣) لـ S. D. Kertesz ؛ وهنغاريا في الحرب العالمية الثانية: تاريخ عسكري لسنوات الحرب (بودابست ١٩٤٦) لـ J. Czebe و T. Pethő. ويزودنا Józef Garliński بدراسة في كتابه بولندا في الحرب العالمية الثانية، ويقدم Stefan Korbonski دليلاً مفيداً في كتابه حكومة المقاومة السرية البولندية ١٩٣٩-١٩٤٥ (بولدر، كولورادو ١٩٧٨). ويقدم Jan Ciechanowski كتاباً مثيراً للجدل هو ثورة وارسو (كامبريدج ١٩٧٥)، بينما يقدم J. K. Zawodny كتاباً رائداً هو موت في الغابة:

قصة المجزرة في غابة كارين (نوتردام، انديانا ١٩٦٢). وانظر أيضاً Sarah Meiklejohn Terry في مكان بولندا في أوروبا: الجنرال سيكورسكي ونشوء خط الأودر-نيس ١٩٣٩-٤٣ (برنستون، نيوجرسي ١٩٨٣) و Jan T. Gross في المجتمع البولندي تحت الاحتلال الألماني (برنستون، نيوجرسي ١٩٧٩).
كُتِبَ حول الهولوكوست الكثير، لكن ليس هناك معالجة شاملة مرضية تماماً حول بولندا. ويمكن اعتبار الدراسة "الهولوكوست غير المفهومة"، مجلة الكتب النيويوركية، المجلد ٣٦، العدد ١٤ (١٩٨٩)، الصفحات ٦٣-٧٢ لـ Istiván Deák مدخلاً متوازناً. ومن بين المؤلفين البارزين، ينبغي أن نذكر W. Bartoszewski، L. Dobroszewski، و I. Gutman، و N. Tec، و L. Dawidowicz، و K. Moczarski.
ونجد معالجة شاملة عند R. L. Braham في سياسة الإبادة الجماعية : الهولوكوست في هنغاريا، مجلدان (نيويورك ١٩٨١). وكرس Avigdor Dagan (محرر) كتابه يهود تشيكوسلوفاكيا: دراسات ومطالعات تاريخية (فيلادلفيا، بنسلفانيا ١٩٨٤)، 3 مجلدات، للهولوكوست ونتائجها.

الطريق الصعب إلى الحرية

نجد الكثير من الكتب الصالحة للمطالعة حول أوروبا الوسطى الشرقية أو البلدان المستقلة تحت الحكم السوفييتي إضافة إلى كتب متخصصة وضعها علماء اجتماع، واقتصاد، وسياسة. وأشهرها: الكتلة السوفييتية: وحدة ونزاع (نيويورك ١٩٦٧)، وتاريخ الديمقراطيات الشعبية، أوروبا الشرقية منذ عهد ستالين (نيويورك ١٩٧١). ومن الكتب المفيدة: أوروبا الوسطى الشرقية: أمس، واليوم، وغداً (ستانفورد، كاليفورنيا ١٩٨٢) تحرير M. Drachkowitch، وأوروبا الوسطى والشرقية: كشف الستار؟ (بولدر، كولورادو ١٩٨٩) تحرير William

E. Griffith وبيثير التفكير F. Fehér في دراسته "ثورة أوروبا الشرقية الطويلة ضد يالطا"، EEPS، المجلد 2، العدد 1 (1988)، الصفحات 1-34. ويقدم Joseph Rothschild دراسة بعنوان عودة إلى الاختلاف: تاريخ سياسي لأوروبا الوسطى الشرقية منذ الحرب العالمية الثانية (نيويورك 1989) يمكن قراءتها مع من الستالينية إلى التعددية: تاريخ وثائقي لأوروبا الشرقية منذ 1945 (نيويورك 1991) لـ Gale Stokes. ومن الكتب الممتازة: أوروبا الشرقية، وغورباتشيف والإصلاح، التحدي الكبير، الطبعة الثانية (كامبردج 1990) لـ Karen Dawisha، والكتلة التي سقطت: العلاقات السوفييتية - الأوروبية الشرقية في تحول (بلومغتون، انديانا 1990).

وانظر أيضاً Paul Marer و J. M. Montias في تكامل أوروبا الشرقية وتجارة الشرق والغرب (بلومغتون، انديانا 1980) و Zygmunt Bauman في "المفكرون في أوروبا الوسطى الشرقية: الاستمرارية والتغيير"، EEPS، المجلد 1، العدد 2 (1987)، الصفحات 126-86؛ و Paul Iendvai في معاداة السامية دون يهود: أوروبا الشرقية الشيوعية (نيويورك 1971). وهناك دراستان موجزتان جيدتان بعيدتا النظر هما: أوروبا الشرقية في العالم السياسي (نيويورك 1993) لـ Thomas W. simons, Jr ، وأوروبا الشرقية منذ عام 1945 (لندن ، نيويورك 1994) للدبلوماسي المؤرخ و Paul Lewis. وهناك كتاب جدير بالقراءة: وأوروبا الوسطى والشرقية 1944-1993 (كامبردج 1996) للمؤرخ الهنغاري الغزير الإنتاج Ivan T. Berend.

وبخصوص البلدان المستقلة، يفيدنا بوجه خاص: تشيكوسلوفاكيا: تقاطعات طرق وأزمات 1918-88 (نيويورك 1989) تحرير Norman Stone و Eduard Stouhal؛ والشيوعية في تشيكوسلوفاكيا (1948-1960) (برنستون، نيوجرسي 1961) لـ Edward Tbarski؛ ومتطرفون وثوار: تاريخ حكم الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا (ستانفورد، كاليفورنيا 1980) لـ Zdeněk Suda.

والكتابان التاليان جديران بالاهتمام: هنغاريا والكتلة السوفييتية (دور هام، كارولينا الشمالية ١٩٨٣) لـ Charles Gati ، والشيوعية في هنغاريا من كون إلى كادار (ستانفورد، كاليفورنيا ١٩٧٩) لـ B. Covrig. وبخصوص بولندا، انظر Hansjakob Stehle في التابع المستقل: المجتمع والسياسة في بولندا منذ ١٩٤٥ (نيويورك ١٩٦٥)؛ و M. K. dziewanowski في الحزب الشيوعي البولندي: موجز تاريخ (الطبعة الثانية، كامبردج، ماساشوستس ١٩٧٦)؛ و de Jan Weydenthal في شيوعيو بولندا: موجز تاريخي (ستانفورد، كاليفورنيا ١٩٨٦)؛ و Richard F. Staar في بولندا: ١٩٤٤-١٩٦٢: سَفَوَتَة sovietization شعب مقيد (نيو أورليانز، لوس أنجلوس ١٩٦٣). و سياسة بولندا: المثالية إزاء الواقعية (كامبردج، ماساشوستس ١٩٦٧) لـ Adm Bromoke كتاب مثير.

شكل استيلاء الشيوعيين على المنطقة موضوع Hugh seton-Watson في ثورة أوروبا الشرقية (طبعة ثانية منقحة، لندن ١٩٥٢) و Jerzy Tomaszewski في الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الوسطى الشرقية: التأسيس والتوطيد ١٩٤٤-٦٧ (لندن ١٩٨٩). وبخصوص انقلاب براغ، انظر بوجه خاص K. Kaplan في المسيرة القصيرة: استيلاء الشيوعيين على تشيكوسلوفاكيا ١٩٤٥-٤٨ (لندن ١٩٨٧) و J. Korbel العجوز في التدمير الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا ١٩٣٨-٤٨ (برنستون نيوجرسي ١٩٥٩)؛ وبخصوص بولندا، انظر Teresa Torańska في "هم،" دمي ستالين البولندية (نيويورك ١٩٨٧) و Krystyna Kersten في تأسيس الحكم الشيوعي في بولندا ١٩٤٣-٤٨ (بيركلي، كاليفورنيا ١٩٩١).

ويتصل بالموضوع بوجه خاص: طريق روسيا إلى الحرب الباردة ١٩٤١-٤٥ (نيويورك ٢٩٧٩) لـ V. Mastny وأسطورة التحرير: أوروبا الوسطى الشرقية في ديبلوماسية الولايات المتحدة وسياستها (بلتيمور، ماريلاند ١٩٧٣).

ويركز Grzegorz Ekiert في الدولة ضد المجتمع: الأزمات السياسية ونتيجتها في أوروبا الوسطى الشرقية (برنستون ١٩٩٦) على هنغاريا في ١٩٥٦-٦٣، وتشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨-١٩٧٦، وبولندا في ١٩٨١-١٩٨٩. وبخصوص تشرين أول بولندا 1956 ونتيجته، انظر Nicholas Bethell في غومولكا، وبولنداه، وشيوعيته (نيويورك ١٩٦٩)؛ و Frank Gibney في الثورة المتجمدة (نيويورك ١٩٥٩) - هناك أيضاً كتب جيدة حول الموضوع نفسه لـ Flora Lewis، و S. I. Shneiderman، و Konrad syrop، و A. Micewski في الكاردينال فيسينسكي: سيرة حياة (سان دييغو، كاليفورنيا ١٩٨٤)، و Jacob Karpiński في العد التنازلي: الاضطرابات البولندية في ١٩٥٦، و 1968، و 1970، و 1980 (نيويورك ١٩٨٢). وتتضمن الدراسات والروايات الأكثر أهمية حول الثورة الهنغارية عام ١٩٥٦: عودة جديدة إلى هنغاريا ١٩٥٦: رسالة الثورة بعد ربع قرن (ونشستر، ماساشوستس ١٩٨٣) لـ F. Fehér و A. Heller؛ والثورة غير المتوقعة (ستانفورد، كاليفورنيا ١٩٦١) لـ P. Kecskemeti؛ والحرب الأولى بين دول اشتراكية: الثورة الهنغارية عام 1956 وتأثيرها (نيويورك ١٩٦٤) تحرير B. Király، و B. Lotze، و N. F. Dreiszger؛ والثورة الهنغارية عام 1956 في استعادة الأحداث الماضية (نيويورك ١٩٧٨) تحرير B. Király و P. Jones؛ وثلاثة عشر يوماً هزت الكرملين (نيويورك ١٩٥٨) لـ Tibor Méray؛ وبودابست 1956 (لندن ١٩٦٨) لـ Miklós Molnár؛ وصدع وتمرد في هنغاريا (كامبريدج، ماساشوستس ١٩٦١) لـ F. vali. وبخصوص السنوات الأخيرة، انظر W. F. Robinson في نموذج الإصلاح في هنغاريا (نيويورك ١٩٧٣).

وحول أحداث عام 1968 في تشيكوسلوفاكيا، انظر Galia Golan في حركة الإصلاح التشيكوسلوفاكي: الشيوعية في أزمة ١٩٦٢-٦٨ (نيويورك ١٩٧١) وقانون الإصلاح في تشيكوسلوفاكيا: عهد دوبنتشيك ١٩٦٨-٦٩

(نيويورك ١٩٧٣)؛ و Jiri Valenta في التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨: استقلال قرار (بلتيمور، ميريلاند ١٩٧٩) الذي يمكن قراءته مع الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا: تأثيراته على أوروبا الشرقية (نيويورك ١٩٧٢) تحرير E. J. Czerwinski و J. Piekalkiewicz. والأصول الفكرية لربيع براغ (نيويورك ١٩٧١) لـ V. V. Kusin و كتابه من دويتشيك إلى ميثاق ٧٧ (نيويورك ١٩٧٨) مهمان بشكل خاص. ويمكن أن تكون ثورة تشيكوسلوفاكيا المعوقة (برنستون، نيوجرسي ١٩٧٧) لـ G. Gordon هي الدراسة الأكثر شمولاً.

ومن بين الأعمال العديدة حول حركة التضامن البولندية ومقدماتها، انظر جيريك بولندا (نيويورك ١٩٧٣) تحرير A. Bromke و J. W. Strong؛ و تمهيد لحركة التضامن: بولندا وسياسة نظام جيريك (نيويورك ١٩٨٨) لـ Keith J. Lepak؛ و اتحاد العمال البولندي: تاريخ لجنة الدفاع عن العمال في بولندا ١٩٧٦-٨١ (بيركلي، كاليفورنيا ١٩٨٥) لـ J. J. Lipski؛ والثورة البولندية (لندن ١٩٨٣) لـ Timothy Garton Ash؛ وأغسطس البولندي (نيويورك ١٩٨١) لـ Neal Ascherson؛ وثورة بولندا المحددة لذاتها (برنستون، نيوجرسي ١٩٨٤) لـ Ladwiga Staniszkis؛ وحركة التضامن: بولندا ١٩٨٠-٨١ (كامبردج ١٩٨٣) لـ alain Touraine و F. Dubet؛ و Michel Wieviorka؛ وعذابات بولندا: من حركة التضامن مروراً بحالة حرب (نيويورك ١٩٨٤) لـ Lawrence Weschler. وهناك أيضاً كتب مهمة: روح حركة التضامن (سان فرانسيسكو، كاليفورنيا ١٩٨٤) لـ J. Tischner ورسائل من السجن ومقالات أخرى (بيركلي، كاليفورنيا ١٩٨٥) لـ A. Michnik. ولكن طريق الأمل (نيويورك ١٩٨٧) لـ Lech Walesa مخيب للأمل تقريباً. وتتفاوت، من حيث الأهمية والنوعية، كتب كل من: P. Raina، و L. Labedz، و A. Brumberg، و Kemp-Welsh D. Singer، و R. Laba.

ونجد تاريخ حركة التضامن لـ Holzer فقط في ترجمة ألمانية تحت عنوان Solidarität (ميونخ ١٩٨٥). كما نجد قدراً كبيراً من الكتابات حول انهيار الشيوعية ١٩٨٩-٩٠ والعقد الأخير، وعلى الرغم من كونها مبكرة جداً بالنسبة للقيام بمعالجة شاملة لأحداث ١٩٨٩-٩٠ في أوروبا الوسطى الشرقية، فإن T. Garton في كتابه المصباح السحري الرمادي: ثورة ٨٩ التي شهدتها وارسو، وبودابست، وبرلين وبراغ (نيويورك ١٩٩٠) يستحق لقب مؤرخ الثورة. والكتاب تأملات حول الثورة في أوروبا (نيويورك ١٩٩٠) لـ Ralf Dahrendorf جدير بالقراءة. ومن بين الكتب العديدة، يمكن أن نستفيد، بوجه خاص، من: ثورة ١٩٨٩ (لندن ١٩٩٩) تحرير Vladimir Tismaneanu؛ والتحولات الكبيرة الجديدة؟ التغيير والاستمرارية في أوروبا الوسطى الشرقية (لندن ١٩٩٤) تحرير Christopher G. A. Bryant و Edmund Mokrzycki؛ و توطيد الديمقراطية في أوروبا الوسطى الشرقية (كامبريدج ١٩٩٧) تحرير Karen Dawisha و Bruce Parrot؛ وتجربة الديمقراطية في أوروبا الشرقية (نيويورك ١٩٩٩) تحرير Richard Sakwa، ومن الكتب المهمة على الرغم من إفسادها ببعض الأخطاء وإغفال التشيكيين: السياسة والحكومة في بلدان فيسغراد: بولندا، وهنغاريا، والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا (نيويورك ١٩٩٨) لـ John Fitzmaurice، والرؤساء ما بعد الشيوعية (كامبريدج ١٩٩٧) لـ Roy Taras، واليمين الراديكالي في أوروبا الوسطى والشرقية منذ عام ١٩٨٩ (جامعة بارك، بنسلفانيا ١٩٩٩) تحرير Sabrina P. Ramet، و بناء الأمن في الأراضي الحدودية الأوروبية الجديدة: تعاون إقليمي جزئي في أوروبا أوسع (ارموندك، نيويورك ١٩٩٩) تحرير Renata Dwan. والكتاب التحول على الرغم من التناقضات: حالة هنغاريا ١٩٩٠-٩٨ (بودابست ١٩٩٩) تحرير Maria Scmidt و László Gy. Tóth

مهم وممتع.



الهيئة العامة السنورية للكتاب

الفهرس

الصفحة

٥	 في ذكرى أوسكار هاليتسكي وهيوستون - واطسن
٧	 مقدمة الطبعة الثانية
٩	 مقدمة
١٣	 مدخل: ماذا في التسمية؟
٣٧	١ - تركة القرون الوسطى الأصول
٨٥	٢ - تحدي العصر الحديث النهضة الأوروبية والإصلاح الديني
١٣٣	٣ - أزمة القرن السابع عشر المصلح ومعناه
١٧٩	٤ - استبداد متور أم حرية متورة؟ القرن الثامن عشر
٢٢٥	٥ - عصر القومية الليبرالية الأمة والقومية: الحالة البولندية
٢٧٣	٦ - من التسوية إلى الاستقلال الثورة الصناعية
٣٢٧	٧ - الاستقلال الصعب العلاقات الدولية
٣٨١	٨ - الطريق الصعب إلى الحرية العصر ما بعد الحرب
٤٧٧	 ثبّت المراجع



الهيئة العامة السنورية للكتاب



www.syrbook.gov.sy

مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١١م

سعر النسخة ٣٥٠ ل.س أو ما يعادلها